مجلة علمية دورية محكمة تصدرها

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية سابقا

المجلد: 16 العدد 01 -2019

ISSN .1112-4776 EISSN:2588-1906 الإيداع القانوني:650-2004

مجلة العلوم الاجتماعية جامعة سطيف2 المجلد: 16 العدد:1 2019

REVUE DES SCIENCES SOCIALES Université Sétif2 Vol: 16 N°01 2019

Revue scientifique périodique indexée éditée par

L'Université Mohamed Lamine Debaghine Sétif2

REVUE DES SCIENCES SOCIALES

Anciennement Revue des Lettres et des Sciences Sociales

Vol:16 N° 01 - 2019

Dépôt légal :650-2004 EISSN:2588-1906 ISSN .1112-4776

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية سابقا

هوية المجلة وأهدافها

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة علمية دورية محكِّمة ، ومنبر معرفي ومنهجي ، يُسهم في إثراء البحث العلمي والحوار المنهجي الموضوعي في حقول المعرفة الاجتماعية ؛ وتهدف إلى:

1- الارتقاء بالبحث العلمي إلى مستويات عالية من الجودة من خلال البناء المنهجي للفكر والممارسة البحثية.
2- تحقيق التكامل المعرفي بين حقول المعرفة الاجتماعية ومختلف المناهج البحثية.
3- وصل الحركة العلمية في العلوم الاجتماعية بالتنمية الاجتماعية وقضايا المجتمع الواقعية.
4- إثارة الجدل العلمي في القضايا المستحدثة في مجال العلوم الاجتماعية ، وتوجيهها نحو أفق العالمية.

مجلة العلوم الاجتماعية

- مجلة العلوم الآداب والعلوم الاجتماعية سابقا -

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

مدير المجلة

أ.د. الخير قشى مدير الجامعة

رئيس التحرير

أ.د. يوسف عيبش

نائب مدير الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمى

هيئة التحرير

أ.د. ميلود سفاري

أ.د. جازية لشهب صاش

أ.د صلاح الدين زرال

أ.د. محمد عزوي

أ.د. عبد الملك بومنجل

د. محمد بن أعراب

د. عبد الرزاق بلعقروز

د. محمد الطاهر بلعيساوي

د. أنور مقراني

د. محورباشة عبد الحليم

د. لبنى أشهب

د. فريدة قماز

د. هشام شراد

أمانة المجلة

مبروك صبايحي

مفيدة شريفي

اللجنة العلمية

أ.د. نواري سعودي	جامعة سطيف2
أ.د. مويسي بلعيد	جامعة سطيف2
أ.د. محمد الصغير شرفي	جامعة سطيف2
أ.د. لحسن بوعبدالله	جامعة سطيف2
أ.د. السعيد كسكاس	جامعة سطيف2
د. نورالدين بن الشيخ	جامعة سطيف2
د. نصرالدين غراف	جامعة سطيف2
د. التوفيق سامعي	جامعة سطيف2
د. محمد قجالي	جامعة سطيف2
د. سفيان زدادقة	جامعة سطيف2
د. فوزية رقاد	جامعة سطيف2
أ.د. فتيحة كحلوش	جامعة سطيف2
أ.د. محمد بوادي	جامعة سطيف2
د. فارس كعوان	جامعة سطيف2
د. رؤوف بوسعدية	جامعة سطيف2
د. خير الدين دعيش	جامعة سطيف2
د. عبد السلام يحي	جامعة سطيف2
أ.د الطاهر سعود	جامعة سطيف2
أ.د. مبروك غضبان	جامعة باتنة
أ.د. أمحند برقوق	جامعة الجزائر
أ.د. نصرالدين سمار	جامعة جيجل
أ.د. فضيل دليو	جامعة قسنطينة2
أ.د. بوبة مجاني	جامعة قسنطينة 2
أ.د. محمود بوسنة	جامعة الجزائر2
أ.د. الطيب بودربالة	جامعة باتنة
أ.د. عبد القادر شرشار	جامعة وهران
أ.د. بشير إبرير	جامعة عنابة
أ.د. كروم بومدين	جامعة تلمسان
أ.د. محمد بومدين	جامعة أدرار
أ.د.محمد أحسن	المدرسة العليا للاساتذة تونس
أ.د. عزالدين بن زغيبة	مركز جمعة الماجد دبي
أ.د. أرزقي مديني	فرنسا
أ.د. محمد الطراونة	الأردن
أ.د. أحمد بريسول	المغرب
أ.د. اسماعيل محمود القيام	الأردن
أ.د. عبد اللطيف محفوظ	المغرب
أ.د. هواري عدي	جامعة ليون2 فرنسا
أ.د. جوزيف م. كون قول	جامعة مانشيستر
أ.د. جليل أ. كاري	جامعة جونيف سويسرا

شروط النشر في المجلة

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية ، الأبحاث والدراسات العلمية ، الفكرية والأدبية في تخصصات العلوم الإنسانية ، الاجتماعية ، الحقوق والعلوم السياسية مكتوبة باللغة العربية ، الانجليزية ، أو الفرنسية.

كما ترحب المجلة بالدراسات النقدية التي تتناول المنشورات الجديدة والتعريف بها في حدود 2000 كلمة.

- **يشترط في المقالات المقدمة للنشر ما يلي:**

1/أن يكون المقال أصيلا وجديدا ، لم يسبق نشره في نشريات أخرى مهما كانت ، ولم يسبق عرضه أو المشاركة به في ندوة أو ملتقى علمي. وألاّ يكون مستلا من رسالة أكاديمية (ماجستير أو دكتوراه).

2/الالتزام بآداب الحوار الهادف والنقد البناء بعيداً عن التجريح.

3/اعتماد منهجية موحدة في ترتيب عناصر البحث والالتزام باعتماد تقسيم من التقسيمات المعروفة (مبحث ، مطلب ، فرع ، أولا...)

4/ ألاّ يقل عدد صفحات المقال عن 12 صفحات ولا يزيد عن 25 صفحة ، بما فيها المصادر ، الهوامش ، الجداول والرسوم التوضيحية ، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً.

5/أن يكون المقال مطبوعا على الكومبيوتر وفق برنامج "Microsoft Word" ، ومسجلا في قرص صلب.

6/هوامش الصفحة تكون كما يلي: يمين 03 سم ، يسار 1.5 سم ، رأس الورقة 1.5 سم ، أسفل الورقة 1.5 سم ، حجم الصفحة 21cmX29.7 cm.

7/تكتب المادّة العلمية العربية بخطّ من نوع Traditional Arabic مقاسة 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر ، العنوان الرئيسي **Gras** Traditional Arabic 14 ، العناوين الفرعية **Gras** Traditional Arabic 12 ، أمّا الفرنسية أو الإنجليزية فتقدّم بخطّ من نوع Times New Roman مقاسة 12.

8/ تتحفظ المجلة عن نشر مقالين متتاليين في العدد ذاته أو في عددين متتالين لمؤلف واحد

9/ يراعى عند كتابة المقال ما يلي:

- يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية قدر الإمكان.

- الالتزام بقواعد ضبط الكتابة من خلال:

- احترام مسافة بداية الفقرات ، وتجنب الفقرات والجمل الطويلة جدا.

- عدم ترك مسافة (فراغ) قبل علامات الضبط المنفردة كالنقطة (.) والفاصلة (،) والنقطة الفاصلة (؛) والنقطتين (:) وعلامة التعجب (!) وعلامة الاستفهام(؟) وترك مسافة بعدها إذا أُتبعت بكلمة أو نص ، وعدم ترك مسافة بعد الواو (و) التي تليها كلمة.

- يُتَجَنَّب الاختزال ما لم يُشَرْ إلى ذلك.

- يُذكر مرة واحدة في البحث المصطلح العلمي وأسماء الأعلام باللغة العربية وبجانبه المصطلح باللغة الإنجليزية أو الفرنسية عند وروده أول مرة ، ويُكتفى بعد ذلك بكتابته باللغة العربية.

- يجب أن يراعى في الأعمال المتضمنة لنصوص شعرية أو آيات قرآنية كريمة ، أو أسماء أعلام ضبطها بالشّكل وتخريج والأحاديث والأبيات الشعرية.

10/أن توضع الهوامش والإحالات والمراجع والمصادر في آخر المقال ، وبطريقة الإدراج الآلي مع اتبّاع ترقيم تسلسلي حسب ظهورها في النص ، (مراجع المقال هي فقط المراجع والمصادر المقتبس منها فعلا). ويراعى في طريقة التهميش المنهج التالي:

***الكتب**: إسم ولقب المؤلف ، **عنوان الكتاب** ، الجزء ، الترجمة (إن وجدت) ، الطبعة ، دار النشر (الناشر) ، مكان النشر ، وسنة النشر ، رقم الصفحة. (في حالة **التأكد** من عدم وجود البيانات الجوهرية الإجبارية **فقط** (دار النشر ، بلد النشر ، سنة النشر) على المؤلف الإشارة إلى ذلك باستعمال مختصرات د.د.ن /د.ب.ن /د.س.ن) حسب الحالة.

* **المقالات:** إسم ولقب المؤلف ، "عنوان المقال" ، **عنوان المجلة** ، (الجهة التي تصدر عنها) ، العدد ، الصفحة.

* **البحوث المدرجة ضمن كتاب:** إسم ولقب المؤلف ، "عنوان المقال" ، ضمن كتاب: (**العنوان**)، المنسق العام (اسم من أشرف على تجميع مادته العلمية) ، الجزء ، الطبعة ، دار النشر (الناشر) ، مكان النشر ، وسنة النشر ، رقم الصفحة.

* **الأطروحات والرسائل الجامعية:** اسم الطالب ، عنوان الأطروحة أو المذكرة (تحته خط) ، بيان نوعها (دكتوراه ، ماجستير) ، تحديد الكلية والجامعة التي نوقشت فيها هذه الرسالة ، تحديد السنة ، بيان حالة النشر (رسالة منشورة ، أو غير منشورة) ، الصفحة.

* **النصوص القانونية:** بيان نوع النص (دستور ، قانون عضوي ،....) ، رقمه (15/01) ، المؤرخ في (ذكر اليوم والشهر والسنة) ، موضوع النص (المتضمن كذا:...) ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية** ، العدد ، تاريخ نشرها.

* **الأحكام والقرارات القضائية:** لا بد من بيان الهيئة المصدرة (محكمة ، مجلس)، تحديد القسم أو الغرفة (رقمها ، تخصصها)، رقم الحكم أو القرار ، تاريخ صدوره (ذكر اليوم والشهر والسنة)، ذكر أطراف القضية أو الحرف الأول لألقابهم ثم الاسم ، (قضية بين..)، بيان حالة النشر (قرار أو حكم منشور أو غير منشور)، المصدر (مجلة ، نشرية ، صادرة عن)، العدد ، السنة ، الصفحة.

* **المنشورات الداخلية**: بيان الجهة المصدرة ، بيان رقم التعليمة أو المقرّر ، تحديد موضوعه.

* **التقارير:** الجهة المصدرة للتقرير ، موضوع التقرير ، مناسبة تقديمه ، التاريخ ، الصفحة.

***المراجع الالكترونية:** اسم المؤلف ، أو المنظمة "عنوان المقال" ، العنوان الإلكتروني كاملا ، (تاريخ التصفح: اليوم ، الشهر ، السنة).

* **المخطوطات:** اسم المؤلف كاملاً ، **عنوان المخطوط كاملاً** ، ويذكر اسم المكان المحفوظ فيه هذا الاقتباس ويشار إلى تاريخ النسخة ، وعدد أوراقها. ويذكر رقم الورقة مع بيان الوجه أو الظهر المأخوذ منه الاقتباس ، ويشار لوجه الورقة بالرمز (أ) كما يشار لظهرها بالرمز (ب).

* **الصحف:** إذا كان خبرا يكتب اسم الصحيفة ، والعدد ، والتاريخ ، ومكان الصدور. أما إذا كانت مقالة يكتب اسم الكاتب ، "وعنوان المقالة" **واسم الصحيفة** ، ثم تحديد نوعها (يومية ، أسبوعية ، شهرية) ، (ومكان الصدور) والعدد ، والتاريخ ، والصفحة.

* عند تكرار ذكر نفس المرجع يكتب بعد رقم الإحالة عبارة: المرجع نفسه ، ثم الصفحة ، أما في حالة ما إذا كان التكرار غير مباشر (فصل تكرار المرجع بمرجع آخر أو عدة مراجع أو بصفحة جديدة) فينبغي بعد رقم الإحالة ذكر اسم ولقب الباحث ، كتابة عبارة: المرجع السابق ، ثم بيان رقم الصفحة.

* تكون الأشكال والخرائط والرسوم البيانية على درجة عالية من الجودة مع تجنب التظليل الثقيل ، وترقم الجداول والأشكال ترقيماً متسلسلاً مستقلاً ، مع إعطاء عنوان قصير لكل منها تتم كتابته (أعلى) الشكل ، ويكون المصدر أسفله. (على الباحث إرسال الخرائط والصور في ملفات مستقلة عن النص ، أي ملف لكل خريطة أو صورة وهذا من نوع (jpeg)) لتسهيل عمل الهيئة التقنية للمجلة.

11/ ترسل أو تسلّم نسخة ورقية من المقال مرفقة بقرص مدمج (CD) فضلا عن ضرورة إرسالها في ملف عبر البريد الإلكتروني للمجلة المدون أدناه ، مع مراعاة ما يلي:

-على الباحث إخفاء شخصيته في الدراسة ، وتجنب وضع أي إشارة تكشف هويته من خلال الدراسة ، ولأجل ذلك تكتب المعلومات الشخصية (اسم المؤلف ، ورتبته العلمية ، والمؤسسة التي يعمل فيها) على صفحة منفصلة ، ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث دون ذكر الاسم.

- تقديم صورة رقمية حديثة خاصة.

- التزام الدقة عند إمضاء تعهد (عقد نشر) خطي من المؤلف أو المترجم على نموذج تعده هيئة تحرير المجلة.

- ترك نسخة من بيان السيرة الذاتية للمؤلف أو المترجم (وفي حالة تقديم المقال من طرف باحثين ، يجب إرسال الموافقة الصريحة لكل واحد منهما بقبول النشر المشترك).

- تقديم ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث ، بالنسبة للبحوث المقدمة من طلبة الدكتوراه (L.M.D).

- تقديم نسخة من الكتاب الأصلي إذا تعلق الأمر بعرض لكتاب.

12/ أن يرفق المقال وجوبا بملخص مُعَبِّر عن محتوى المقال بصورة شاملة وصادقة (في حدود 150 كلمة) باللغات الثلاث عربي ، فرنسي وانجليزي ، متبوعا بالكلمات المفتاحية ذات الدلالة على محتوى المقال(Key words) والتي لا تتعدى 7 كلمات تُرتَّب حسب ورودها في المقال ، وينبغي أن تشملها الترجمة باللغات الثلاث.

تنبيهات هامة:

* في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولا في ترتيب الأسماء في حالة تساوي الدرجات العلمية ، والأعلى درجة في حالة اختلاف الدرجات العلمية.

* يحول المقال إلى لجنة التحكيم السرية المختصة لتحكيمه علميا بعد التأكد من ملاءمته لقواعد النشر ، وعلى صاحب المقال إجراء التصحيحات المطلوبة منه خلال مدة زمنية تحددها هيئة التحرير.

* كل مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار ، والمجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك.كما لا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.

* يحق للمجلة (إذا رأت ضرورة لذلك) إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها ، كما تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض العبارات التي لا تتناسب مع أسلوب النشر.

* ترتب البحوث في كل عدد، واختيار حيّزها الزماني يتم وفق اعتبارات فنية تقدّرها اللجنة العلمية ولا علاقة لها باسم الباحث أو رتبته العلمية أو قيمة العمل.

*الأبحاث المنشورة في المجلة لا يعاد نشرها في جهة أخرى إلا بإذن مكتوب من مدير تحريرها ، ولا تلتزم المجلة برد المقالات غير المقبولة للنشر إلى أصحابها.

* يتحمل كاتب المقال جميع التبعات الناتجة عن خرق حقوق الملكية الفكرية المترتبة للغير.

-لا تدفع مكافآت عن البحوث التي تقبل للنشر بالمجلة ، غير أن الباحث يستفيد من نسختين من العدد الذي نُشِر فيه مقاله.

- تنشر موضوعات المجلة في موقع الجامعة الالكتروني بعد صدورها.

*** الدراسات التي تنشرها المجلة تُعَبِّر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.**

المراسلة والاشتراك: ترسل جميع المراسلات إلى السيد

رئيس التحرير: مجلة العلوم الاجتماعية-جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

الهاتف: 036661181

البريد الالكتروني:

revue@univ-setif2.dz

revue.setif2@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة: http://revues.univ-setif2.dz

الفهرس		
المؤلف	عنوان المقال	صفحة
العيد هداج	المدرسة الجزائرية وتنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ	08
مريم ممشي	واقع تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف	26
عبد الحفيظ جدو	استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى المراهق ذي صعوبات التعلم: دراسة عيادية لحالتين بثانوية بادي مكي زريبة الوادي–بسكرة-	43
خيرة خديم	دور مصادر شبكات التواصل الاجتماعي في بناء أجندات النشرات الإخبارية في القنوات الإخبارية العربية	56
الوليد رفاس	المشاكل المهنية للصحفي الجزائري في ظل المتغيرات الراهنة: القطاع الخاص دراسة تحليلية	69
سحر أم الرتم سامية عواج	التربية الإعلامية والرقمية ضمن متطلبات التنشئة الاجتماعية	89
عمر مخلوف	دور الترخيص الإداري في تحقيق التنمية المستدامة للتراث الغابي في التشريع الجزائري	104
نادية هلالة	الضمانات القانونية لحماية المستثمر في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم	121
موسى كراد	الاغتراب السياسي في الشعر الجزائري الحديث في مرحلة التحولات	137
رابح بن خوية	القصة القصيرة جدا في الأدب العربي –الجزائر أنموذجا-	153
الشريف زروخي	في كسر الحدود بين الفلسفة والأدب والتاريخ أو التفكّر فلسفيا في الذاكرة المجروحة من خلال بول ريكور	168
سمير جواق نورة بوحناش	يورغن هابرماس نحو مواطنة كونيّة تستوفي شروط العقلانيّة التواصلية	181
شريف خاصة	الأفق الحضاري لنظرية المعرفة عند ابن رشد	193
سلمى كوندة	جدلية التناول المفاهيمي للمجتمع المدني في ظل التنظير السوسيولوجي -مقاربة سوسيو-تاريخية-	217
عنترة بن مرزوق عبد المومن سي حمدي	دور العوامل الخارجية في عرقلة عملية التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية بعد 2011: دراسة الحالة المصرية	228
عبد الرزاق قربوع	إشكالية الدولة في مشروع الإسلام السياسي في الجزائر	241
Soumia Haddaoui	An investigation into Foreign Language Learners' Intercultural Communicative Competence: Case of First year students at Mohamed Lamine Debaghine. Setif 2 University	263

المدرسة الجزائرية وتنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ

Algerian school and the development of the values of citizenship among pupils

تاريخ الارسال:10/04/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

العيد هداج، جامعة محمد لمين دباغين– سطيف2
Laidsetif2013@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة للكشف عن مدى مساهمة المدرسة الجزائرية في تنمية قيم المواطنة لدى متمدرسيها ، باعتبارها أهم المؤسسات الاجتماعية المنوط بها تدعيم هذه القيم وإعداد مواطني المستقبل ، وكذلك معرفة أهم الآليات التي تتبناها المدرسة للقيام بهذا الدور ، حيث قمنا بتعريف أهم المفاهيم الأساسية ، ثم بينّا دور التربية على المواطنة في تنشئة الأجيال ، وأهمية المناهج الدراسية في تنمية قيم المواطنة ، ثم قمنا بعرض بعض النماذج العالمية للتربية على المواطنة في مرحلة التعليم الثانوي ومقارنة تجاربها بالواقع الجزائري ، وقد توصلنا في الأخير إلى بعض الاقتراحات والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تنمية هذه القيم لدى التلاميذ.

الكلمات المفاتيح: المدرسة ، المناهج الدراسية ، التلاميذ ، المواطنة ، القيم

Résumé

Cette étude a pour objectif de montrer dans quelle mesure l'école algérienne contribue au développement des valeurs de citoyenneté chez les apprenants. Étant l'institution sociale la plus impliquée dans l'instauration de ces valeurs et où sont préparés les futurs citoyens, nous examinons les mécanismes essentiel lui permettant jouer son rôle à travers un certain nombre concepts relatifs à la question de la citoyenneté. Pour expliquer, par la suite, le rôle que joue la stratégie adoptée par la tutelle dans l'institution de la citoyenneté chez les apprenants et montrer l'importance des méthodes de recherche du développement de ces valeurs pour atteindre cet objectif. Notre étude sera étayée par des exemples internationaux de l'éducation à la citoyenneté au cycle du secondaire en comparaison avec le milieu scolaire algérien. Nous achevons ce travail par la présentation de quelques recommandations ainsi que les mesures à prendre pouvant contribuer au développement des valeurs de citoyenneté chez ces apprenants.

Mots-clés : L'école, Les élèves, Curriculums, Citoyenneté, Valeurs**.**

Abstract

This study aims at revealing the extent to which the Algerian school contributes to the development of the values of citizenship among young people. The study also seeks to highlight the most important mechanisms adopted by the Algerian school to strengthen the values of citizenship. The paper first defines the most important key-terms used in this investigation. Then, it explains the role of education and educational subjects in developing the values of citizenship. The paper also compares between some global models, which explore the role of education in shaping citizenship in secondary school and the Algerian experience. Finally, the paper provides some suggestions and actions that can contribute to the development of the values of citizenship among young people.

Keywords: School, Educational Subjects, Students, Citizenship, Values**.**

مقدمة

تواجه التربية اليوم في كثير من المجتمعات العديد من التحديات ، لعل أخطرها ما يعرف بظاهرة العولمة والتي تحمل في مضامينها تهديدا كبيرا لمعظم المجتمعات الانسانية ، بخلقها لعالم جديد بلا حدود سياسية ولا ثقافية يتم فيه انتقال الأفكار والقرارات والتشريعات السياسية عبر المجتمعات والدول دون أي قيود أو ضوابط ، بحيث يصبح العالم الجديد يتركز أساسا في العالم السياسي الواحد وليس في عالم من الدول المغلقة جغرافيا وسياسيا. حيث استأصل الفرد مع العولمة من بيئته التي يعيش فيها ، عن طريق خلقها لمرجعيات جديدة مختلفة عن المرجعيات السابقة المرتبطة بفكرة الذات والوطن والانتماء ، فأصبح هذا الفرد مرتبطا بفكرة الإنسان العالمي ، من أجل تشكيل مجتمع معولم (كوني) تسوده ثقافة تحوي قيما وأخلاقا ومعايير معولمة تسهل التواصل والتقارب بين جميع البشر ، وتتجاهل كل الحدود والاختلافات الثقافية والدينية والعقائدية بينهم.

فسادت ثقافة الانترنيت وانتشر التواصل الاجتماعي بين الأفراد في مختلف المجتمعات بغض النظر عن الجنس ، أو اللون ،أو العرق ، أو الدين مما يسر تبادل الأفكار والمعتقدات ومهد الطريق إلى إحداث تغيير في معظم المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية ، فاهتزت معها دعائم الدولة القومية وخاصة مع تنامي النزعات العرقية والقومية ، وكذلك التكلات السياسية والاقليمية بالاضافة إلى النمو المتسارع للمجتمع المدني العالمي بتجلياته المختلفة ، والذي أخذ يعيد إلى الأذهان فكرة المواطنة العالميةبفكرها العولمي الذي يتطلب السلام والتسامح واالتعايش واحترام ثقافات الأخرين ، فالمواطنة اليوم لا تعني ذلك الشخص الذي ينتمي إلى وطن يحبه ، ويخدمه ، ويذود عنه ، ويحميه ويصون المرافق العامة ، ويحرص على المصلحة الوطنية ، أي ذلك الشخص الذي يتمتع بحقوق ويلتزم بواجبات يمارسها في رقعة جغرافية معينة لها حدود محدودة تعرف بالدولة القومية الحديثة.

وقد انتاب القلق بعض المجتمعات الحديثة من هذا التغير السريع ، لذلك زاد اهتمامها بالتربية على المواطنة ، وزاد معها أيضا الاهتمام بالمدرسة كأهم مؤسسة للتنشئة الاجتماعية تتولى تربية النشء على قيم المواطنة ، فدورها لا يقتصر على إكساب المهارات التقنية والقدرات العقلية فقط ، وإنما لها دور محوري في بناء وترسيخ منظومة متكاملة من القيم وأنماط التفكير. وأخذ هذا الأمر يستحوذ على عناية المفكرين والعاملين في الحقل التربوي ، وخاصة في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الذي اتسم باختلاف القيم وقواعد السلوك وتنامي العنف وتفكك العلاقات وتشابك المصالح ، لهذا أصبح من الضروري العمل على مواجهة تلك التحديات والتهديدات التي تزعزع مظاهر المواطنة وقيم الانتماء والولاء للوطن ، وتضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد وتخترق منظومة القيم والمعتقدات الأصلية للمجتمع.

فالمدرسة اليوم لها كثير من المبررات التي تجعلها تنفرد عن غيرها بالمسؤولية الكبيرة في تربية المواطنة وتنميتها لدى المتمدرسين ، فهي ذات دور فعال في التأثير على تكوين الفرد معرفيا ونفسيا واجتماعيا ، عن طريق الوسائل المختلفة التي تستخدمها لهذا الغرض ، فكلما كانت الأهداف التربوية واضحة وسليمة زادت فاعلية المؤثرات التي تشكل نمو شخصية الطالب بصفة عامة وتوافقه بصفة خاصة ، وأكثر ما يميزها عن الأسرة هو أن الطفل عندما يذهب إلى المدرسة يبدأ في الاهتمام بالنظم الرسمية للتنشئة في المدرسة وقد يصبح اهتمام الطفل بالأنشطة الرسمية أكثر اتصالا وتفاعلا مع النظم الاجتماعية التي تتمايز فيها الأدوار أكثر منها في الأسرة ، حيث ينشأ التلاميذ على احترام النظام ، والتعليمات ، ويتم تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم والمسؤولية الاجتماعية ، وكذا المشاركة في الشؤون المدنية ، وتقبل نظم المجتمع وقيمه. فالمدرسة هي التنظيم الاجتماعي الضروري لأي مجتمع ، وذلك لأن وجود المجتمع واستمراره يعتمد على نقل تراثه الاجتماعي الثقافي بكل مكوناته بين الأجيال.

وسنتناول في هذه المقال مفهوم كل من المواطنة والقيم والمدرسة ، كما سنتعرف على أهم قيم المواطنة ، ثم نقوم بتعريف التربية على المواطنة وأهميتها وأهدافها ، وتحاول الدراسة أيضا الوقوف على تاريخ التربية على المواطنة في الجزائر وطرح نماذج مختلفة لتجارب بعض الدول العربية والأجنبية في التربية على المواطنة ، وسنحاول استنتاج بعض

الاقتراحات والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تنمية قيم المواطنة لدى المتمدرسين في مرحلة التعليم الثانوي.

أولا: تحديد المفاهيم

1. مفهوم المدرسة

أ-لغة

المدرسة في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي درس يدرس " ودرس الشيء بمعنى طحنه وجزّأه، وسهّل ويسّر تعلمه على أجزاء، فيقال درس الكتاب، يدرسه دراسة بمعنى قرأه وأقبل عليه ليحفظه ويفهمه، والمدرسة مكان الدرس والتعلم ويقال هو من مدرسة فلان: أي على رأيه ومذهبه."[1]

ب – اصطلاحا

تجد الإشارة إلى تعدد التعريفات بتعدد المذاهب الفكرية والمشارب الإيديولوجية التي عرّفت المدرسة غير أننا سنركز على أهم التعريفات التي تخدم هذا الغرض ومنها: أنّ المدرسة عُرفت سوسيولوجيا بأنها " مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع عن قصد، لتتولى تنشئة الأجيال الجديدة بما يجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع الذي تعدهم له، كما تعمل على تنمية شخصية الأفراد تنمية متكاملة ليصبحوا أعضاء إيجابيين في المجتمع " [2]، والمدرسة هي " المكان أو المؤسسة المخصصة للتعليم، وتنهض بدور تربوي لا يقل خطورة عن دورها التعليمي، إنها أداة تواصل نشطة تصل الماضي بالحاضر المستقبل، فهي التي تنقل للأجيال الجديدة تجارب ومعارف الآخرين والمعايير والقيم التي تبنّوها، وكذا مختلف الاختيارات التي ركزوا وحافظوا عليها، بل وأقاموا عليها مجتمعهم الحالي "[3]. نلاحظ أن صاحبا التعريفين عرفوا المدرسة من ناحية الغايات والأهداف التي أنشأت من أجلها دون الخوض في العمليات التي تقوم بها هذه المدرسة والطرق المستعملة في التربية والتعليم.

ومنه يمكن أن نعرف المدرسة إجرائيا كما يلي:

ج -إجرائيا

المدرسة هي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع بهدف ترسيخ مجموعة من القيم الإنسانية والأخلاقية بالأساس، من خلال برامجها ومناهجها التربوية والتعليمية وفق فلسفة المجتمع التربوية وسياسته التعليمية، وترجمتها إلى واقع يتجسد في سلوكات الأفراد الاجتماعية بما يحفظ التراث الثقافي لهذا المجتمع ويضمن له تواصل الأجيال وترابطها.

2. تعريف القيم

أ-لغة

القيمة لغة جاءت من المصدر قوم وقام، ونقول: قام المتاع أو الشيء الثمين ذو الأهمية والفعل أو الشيء الذي يثمن بقدر"[4]. فالقيم هو السيد سائس الأمور، وفي الحديث "أتاني ملك وقال:أنت قيم وخلفك قيم ومن يتولى المهجور عليهم" وأمر قيم أي مستقيم، وكتاب قيم أي نفيس ذو قيمة، والقيمة هي المستقيمة، قال تعالى ((يتلو صحفا مطهرة فيها كتبا قيمة)) والأمة القيمة هي المعتدلة، قال تعالى ((وذلك دين القيمة)) أي عادلة مستقيمة ليس فيها خطأ "[5]

ومنه فن المعنى اللغوي للقيمة يدور حول الاستقامة والعدالة والثبات والدوام، ومن ثم فالقيمة في اللغة العربية لها معنى إيجابي يعكس مدى أهميتها في حياة الفرد والمجتمع معا.

ب-**اصطلاحا**

إن مصطلح القيمة هو من أكثر مصطلحات العلوم الاجتماعية غموضا وتعقيدا، ويعود هذا التعقيد إلى كون المصطلح مرتبطا من جهة بالتراث الفلسفي الذي جعله يختلط مع مصطلحات أخرى كالحق، والجمال والأخلاق وغيرها، ومن جهة أخرى يعدّ نقطة تقاطع بين العلوم والمعارف بل ونجده في كل مجالات الحياة الفردية والاجتماعية، حيث عرفها ويرد بارك wirdpark وبيرجس perdjes بأنها " الشيء الذي يحظى بالتقدير والرغبة"[6]، أما دوركايم Dorkeim فيعرفها بأنها مثلها مثل كافة الطواهر الاجتماعية مجتمعية الصنع، بمعنى أن لها قوة الإلزام رغم أنها مرغوب فيها "[7]، في حين يرى كلاكهون Klakhon " أنها مفهوم واضح أو ضمني خاص بالفرد أو الجماعة بالمرغوب فيه يؤثر على الاختيار من بين نماذج من الأفعال والوسائل أو الغايات"[8]، نلاحظ من هذا التعريف أن كلاكهون يخلط في تعريفه للقيم بين المعايير والقيم، بينما يعرفها روز Rozz وصراحة بأنها" اتجاه يقصد بواسطته الفرد أو الجماعة نحو موضوع مادي أو غير

مادي حقيقي أو خيالي يمثل هذا الشيء قدر على أنه يستحق الاختيار، ولهذا فإنه في علاقته بالذين يتمسكون به يكون للقيمة صفة الأمر أو الواجب"[9]، ومنهم من حاول ربط القيم بالحاجات والرغبات وإرضائهما حيث عرفه روسك Rossek وواران Waren "القيم هي القدرة على إرضاء رغبة إنسانية متصلة بأي موضوع أو فكرة أو محتوى تجربة"[10]، والقيم كما أشار إليها بارسونز ماهي إلا عنصر في نسق رمزي مقبول في المجتمع يؤدي وظيفته باعتباره معيارا أو قاعدة للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف"[11]، بينما يعرفها ماكس فيبر Max Weber بأنها "عبارة عن الموجهات التي تفرض نمط السلوك وشكله، وتتضمن هذه القيم بعض الأوامر التي تحكم السلوك الإنساني بطريقة ضاغطة، أو قد تضع هذه القيم بعض المطالب التي قد يضطر الإنسان إلى السعي لتحقيقها"[12].

فمن خلال ما تم تقديمه لاحظنا أن تعاريف القيم تعددا في الأدبيات الاجتماعية والنفسية فالبعض يخلط بين القيمة كمفهوم والقيمة كعملية، كذلك أخلط البعض الأخر بين القيمة وبعض المفاهيم الأخرى المتصلة بها ك: المعيار، والاتجاه، والرغبة فالقيم لها دور هام في الحياة الاجتماعية لأن أغلب العلاقات الإنسانية لا تستند فقط إلى وقائع وضعية أو موضوعية وإنما إلى أحكام وقيم.

ج -إجرائيا

وتأسيسا على كل هذا فإن التعريف الإجرائي الذي ينطلق منه مقالنا هذا للقيم هو أنّها مجموعة المبادئ والمقاييس والمعايير والمؤشرات التي توجه رغباتنا واتجاهاتنا ومعتقداتنا، والتي تتكون لدينا من خلال تفاعلنا مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، بحيث تمكننا من اختيار أهداف وتوجيهات لحياتنا، ويشترط أن تنال هذه القيم قبول من جماعة اجتماعية معينة.

3. تعريف المواطنة

أ-المواطنة في اللغة

كلمة دخلت إلى اللغة العربية في بداية القرن العشرين وهي ترجمة للمصطلح Citizenship، وحسبما جاء في كتاب لسان العرب لابن منظور " الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله...ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتخذه وطنا، والموطن..و يسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وفي التنزيل العزيز ((لقد نصركم الله في مواطن كثيرة))...، والمواطن الذي نشأ في وطن ما أو أقام فيه، وأوطن الأرض وواطنتها واستوطنتها أي اتخذتها وطنا، وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد."[13] فإن محصلة الدلالة اللغوية في اللغة العربية تشير إلى التشارك في الوطن والعيش في مكان واحد، وهي دلالة صحيحة ولكنها غير كاملة مقارنة لما يحمله هذا المفهوم اليوم من مدلولات سياسية وقانونية واجتماعية وعاطفية.. وفي اللغة الأجنبية فإن لفظة Citizen في الإنجليزية ولفظة Citoyen في الفرنسية اشتقتا من الأصل اللاتيني Civitas الذي يشير إلى المواطن الساكن المدينة عند اليونان والرومان قديما، فالمواطنة في هاتين الحضارتين كانت تعني الوضع السياسي والقانوني الذي يتمتع به الفرد اليوناني والروماني، حيث كانت الديمقراطية اليونانية تعني الحكم للأكثرية والحرية هي مبدأ الحياة العامة.

ب-اصطلاحا

المواطنة في أبسط معانيها تشير إلى شعور الفرد بحبه لوطنه والانتماء إليه، وهو شعور وجداني بالارتباط بالأرض والأفراد الساكنين على تلك الأرض، وهذا الارتباط تترجمه مجموعة من القيم الاجتماعية والتراث التاريخي المشترك. ويعرفها أحمد زكي بدوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية " المواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتفترض المواطنة نوعا خاصا من ولاء المواطنين لبلادهم وخدمتها في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية."[14] وهو تعريف اقتصر على شرح العلاقة الموجودة بين المواطن والوطن، فالمواطنة هنا غائية تقوم على النفع المتبادل أي الأخذ مقابل العطاء، وفي السياق نفسه تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها: علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، وتؤكد دائرة المعارف البريطانية أن المواطنة تدل ضمنيا على مرتبة من

الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وعلى الرغم من أن الجنسية غالبا ما تكون مرادفة للمواطنة، حيث تتضمن علاقة بين فرد ودولة، إلا أنها تعني امتيازات أخرى خاصة، منها الحماية في الخارج، وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة، بأنها على وجه العموم تصبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة."[15] بينما عرّفها معجم المصطلحات السياسية بشكل فيه بعض التفصيل بقوله : " والواقع أن وضع المواطنة يضمن للشخص الحماية التي تمنحها له قوانين الدولة وتشريعاتها، ويؤدي المواطن واجبات معينة كدفع الضرائب، والخدمة في صفوف الجيش كما يتمتع ببعض الامتيازات، كحق المشاركة في حكم بلده، وعندما يكون المواطن خارج دولته فإنه يكون تحت رعاية البعثة الدبلوماسية والقنصلية الخاصة بالدولة التي ينتمي إليها. " [16] فالمواطنة وفق هذا التعريف محصورة في الجانب العلائقي فقط ولا وجود للشعور والوجدان الذي يعدّ من أهم مقومات المواطنة فمن خلاله يستطيع المواطن أن يتخلى عن حقوقه مقابل المصلحة العامة، ويضحي حتى بنفسه من أجل وطنه، في حين يحدد بعض الباحثين المواطنة على أنها: القدرة على ممارسة الحياة المدنية بكل ديمقراطية كحق الانتخاب، القيام بالواجبات، المشاركة في الحياة السياسية ،و هي صنع القرارات تارة وإعداد الأفراد للمشاركة بفعالية في خدمة المجتمع الديمقراطي تارة أخرى، وذلك بفهم حقوقهم ومعرفة واجباتهم وإدراكهم للنظام التشريعي للوطن الذي يعيشون فيه والتعرف على القضايا الراهنة."[17] وعرف سامح فوزي المواطنة من الجانب السياسي والحقوقي فقط بأنّها " تمتع الشخص بحقوق وواجبات، وممارستها في رقعة جغرافية معينة، لها حدود معينة، تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون، وفي دولة المواطنة جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعي...إلخ وبالتالي فإن القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات، ويفرض النظام ويجعل العلاقات بين البشر متوقعة أي تجري وفق تصور مسبق يعرفه ويرتضه الجميع."[18] فالمواطنة لا يمكن اختزلها في الجانب السياسي والحقوقي فقط، بل لها أبعاد شتى.

و بناء على ما تقدم يتبين لنا أن مفهوم المواطنة تضمن تفسيرات مختلفة، وذلك لأنه مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد والجوانب، وأنه متعلق بدرجة كبيرة بالفكر السياسي والاجتماعي ، غير أن أكثرها ربط بينها كمفهوم وحقوق وواجبات أو مسؤوليات والتزامات ،وقد يستخدم المصطلح ليشمل المشاركة السياسية وحقوق الفرد وواجباته، كما يستخدم لتعبير عن القومية والوطنية والجنسية وعلاقة الفرد بالدولة من ناحية، والفرد وبقية أفراد المجتمع من ناحية أخرى، وما لهذه العلاقات من تعقيدات ناتجة عن ربط العناصر المختلفة المكونة للنظاميين السياسي والاجتماعي معا، لهذا فإنه من الصعب تقديم تعريف شامل لهذا المصطلح، غير أننا سنحاول تقديم تعريف إجرائي لبحثنا الحالي.

ج -إجرائيا

المواطنة هي تلك العلاقة القانونية التي تحدد حقوق المواطن وواجباته الوطنية، حيث تهدف هذه العلاقة إلى تحقيق انتماء المواطن وولائه لموطنه، وتفاعله الايجابي مع المواطنين الآخرين بفعل القدرة على المشاركة العملية، عن طريق العمل المؤسساتي أو الفردي الرسمي أو التطوعي، لتحقيق الأهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات، مع الشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند خدمته لوطنه في أوقات السلم والحرب.

ثانيا: كرونولوجيا التعليم والتربية على المواطنة في الجزائر

1. أثناء الفترة الاستعمارية

كان الاستعمار الفرنسي للجزائر مشروعا سياسيا متكاملا ومدروسا، وكان لزاما على فرنسا لتطبيق هذا المشروع على أرض الواقع والحفاظ على استمرارها في الجزائر القضاء على الشخصية القومية للشعب الجزائري منذ البدايات الأولى لاحتلالها، وذلك عن طريق تصفية الجهاز التعليمي التقليدي، وتأسيس جهاز تعليمي جديد خادم للمصالح الاستعمارية بدلا عنه ،يعمل على ترسيخ قيم الغالب الثقافية والحضارية، على أساس القضاء على اللغة العربية وكذلك

الثقافة العربية الإسلامية، حتى تتكون الأجيال الجزائرية الناشئة تكوينا مشوها وممسوخا بعيدا عن الهوية الوطنية، وبذلك يسهل عليها إدماج الجزائريين وقد تطلب ذلك إستراتيجية استعمارية تركز شقها التربوي على محو مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية، وبالفعل فقد ظهر في الساحة السياسية بعض الأحزاب التي دعت إلى الاندماج في الدولة الفرنسية رافعة شعار الجزائر فرنسية، وهناك من دعا إلى المساواة بين المواطنين الجزائريين والمعمرين الفرنسيين، غير أن جمعية العلماء المسلمين وعلى رأسها العلامة الإمام عبد الحميد بن باديس ركزت في نشاطها وعملها على النضال الثقافي من أجل البقاء، منذ مطلع القرن العشرين بدل النضال في الميدان السياسي من أجل المحافظة على الثقافة القومية، واللغة القومية وبالتالي الحفاظ على الشخصية القومية للشعب الجزائري تحت شعار :

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب *** من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب

فأنشأت تعليما موازيا للتعليم الفرنسي، عرف بالتعليم الحر، وبالتالي تمكنت من صياغة أهداف تربوية نابعة أساسا من مشروع وطني متكامل ابتداء من تحرير الفرد من الانحرافات، وتعريفه بانتمائه الوطني، وبمواطنته لتحرير الوطن من الاستعمار والمساهمة في بنائه في إطار الوحدة العربية الإسلامية والحرية والاستقلال والمحافظة على الشخصية القومية.

ولما كانت الشخصية الوطنية الجزائرية تقوم على الإسلام عقيدة، والعربية لسانا، والاشتراكية منهجا، كان دور التربية هو: تجسيد هذه المبادئ في برامج ومناهج لتكوين الفرد الذي يؤمن بهذه المبادئ ويعمل على تحقيقها. فالعقيدة الإسلامية من أهم مقومات التربية في الجزائر، وقد كان من الطبيعي أن تتولد عن هذه الحركة التربوية الشعبية نهضة واسعة النطاق في المعارف، والأفكار كان من نتائجها نمو الوعي القومي عند الجزائريين نموا عظيما مضطردا كما تولد عنها اعتزاز كبير بالشخصية القومية والتراث الثقافي العربي الإسلامي وكانت السياسة التربوية القومية للجزائر بصفة عامة تخوضان معا معركة الحرية والاستقلال والمحافظة على الشخصية القومية للجزائر في وجه المحتل الغاصب، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى فجر الاستقلال الوطني في 1962.[19]

2. بعد الاستقلال

الجزائر منذ استقلالها وإشكالية النظام التعليمي مطروحة، فلقد وجدت نفسها بعد الاستقلال في مواجهة التخلف الاجتماعي والثقافي بكل أشكاله المختلفة من الفقر والحرمان وتفش الأمية والأمراض وغيرها من العقبات الكبرى والتي على رأسها المنظومة التربوية الأجنبية البعيدة عن واقعنا الحضاري والتاريخي من حيث مضامينها وغايتها، وكان لزاما أمام هذه التحديات أن تجسد طموح الشعب في التقدم والتنمية وأن يستعيد مكونات هويته وبعده الثقافي الوطني من خلال منظومة تربوية جزائرية شكلا ومحتوى.

اعتمدت الدولة الجزائرية المستقلة مجموعة من الإصلاحات استلهمت ملامحها من الأصالة الحضارية للأمة ومن مختلف المواثيق الرسمية بدء من بيان أول نوفمبر 1954 وكل الدساتير منذ 1962 إلى يومنا هذا ،سعت من خلالها إلى تحقيق جملة المطامع والغايات السامية ،و لكنها لم تتسم بالجدية المطلوبة ماعدا أمرية 16 أفريل 1976 المتضمنة تنظيم التربية والتكوين كذلك ديمقراطيته في إتاحة الفرص التعليمية لجمع أبناء الجزائريين دون تمييز، كما نصت هذه الأمرية على أن الإسلام والعروبة والأمازيغية هي المكونات الأساسية لهوية الأمة الجزائرية التي تكرس أصالتها، ويتعين على النظام التعليمي أن يعمل على ترسيخها والنهوض بها لضمان الوحدة الوطنية والمحافظة على الشخصية الجزائرية، كما يتعين عليها وهي تتطلع نحو المستقبل أن تعمل على إحكام التلاحم العضوي بين هذه القيم الأصلية وتوق الأمة إلى التقدم والحداثة.

وقد تبنت وزارة التربية والتعليم في إطار ذلك جملة من الإصلاحات شملت المناهج التربوية وطرق التدريس المتطورة التي تخدم المتعلم وتنمي قدراته وخبرات المربي، "و في هذا السياق يذهب محمد الطيب العلوي إلى أن محاولا ت إصلاح التعليم من 1962 إلى 1982 كانت تحاول في الوقت نفسه المحافظة على المنظومة الفرنسية بمحاسنها ومساوئها، وفي هذا شبه اعتراف بعجزها الواضح عن

الاستقلال من النفوذ الفرنسي، أو الخشية من الوقوع في مغامرة تحيد عن ذلك الاتجاه."[20]

إلا أن الوضع لم يستمر على هذا النهج حيث بدأ التذبذب الحقيقي لمنظومتنا بداية من 1991 عند انتهاج ما يعرف بالتعليم التأهيلي الذي لم يستمر إلّا سنة واحدة أدى إلى إضاعتها من أعمار الشباب، مع العلم أن هذا الإصلاح لم يحظ بالدراسة والاهتمام اللازمين من قبل الباحثين والتربويين، وفي نهاية سبتمبر 1996 تم تنصيب المجلس الأعلى للتربية الذي عُدّ آنذاك جهازا وطنيا لدى رئيس الجمهورية للتشاور والتنسيق والدراسات والتقويم في مجال التربية والتكوين، استجابة لدستور 96 الذي يعدّ بدوره استجابة للتحولات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية الألفية الماضية، فالديمقراطية المواطنة، حقوق الإنسان، الحريات الفردية والجماعية (التي أصبحت مفاهيم تتجسد تدريجيا في حياتنا اليومية)، وتفتح السوق لعولمة الاقتصاد، وتدويل الإعلام والاتصال لم تعد مجرد شعارات، بل حقائق ملموسة، لذلك فإن نظام التربية مطالب بتزويد الأجيال الصاعدة بالأدوات الفكرية والمهارات والمعارف لضمان الانسجام مع مسيرة المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، وباستيعاب التحولات العلمية والتكنولوجية التي تعرف تطورا كبيرا وسريعا، فكان من مهامه الأساسية حسب الوثائق الرسمية اقتراح إستراتيجية تنمية شاملة للمنظومة التربوية التكوينية الوطنية بناء على المقاييس العالمية وقيم الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري التّي تهدف إلى التغيير الاجتماعي بتكوين المواطن الواعي المستوعب للحياة المعاصرة، وقد استطاع هذا المجلس بعد عامين من العمل أن يخرج بوثيقة قاعدية لم يتم تبنيها، فلجأت الوصايا فجأة إلى حله سنة 1998.

ثم قامت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية والتي عرفت بلجنة **(بن زاغو)** بإعداد إصلاحات تعدّ جذرية وذلك بتغيير المناهج التعليمية أسلوبا ومضمونا، ولذا، فإن المنظومة التربوية الجزائرية لا يمكنها أن تشذ عن القاعدة، لذلك اتخذت الحكومة إجراءات، وافق عليها البرلمان بغرفتيه في شهر جويلية 2002، ورسمت أهدافا ذات أولوية هي:[21]

- تعزيز وتنشيط الاختيارات الوطنية للمنظومة التربوية، وذلك بدعم وترسيخ مكتسباتها في مجال الجزأرة، والديمقراطية والتوجّه العلمي والتكنولوجي.
- تحسين المردود النوعي للمنظومة، تصحيح وتقويم الاختلالات التي تعيق نموها ووجاهة عملها.
- الأخذ في الحسبان التغيرات الطارئة على المستويين الوطني والعالمي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- تجذير المنظومة التربوية في الحركة الواسعة للتغيير والتنمية في مجاليّ المعرفة الإنسانية والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

و لكنها في الأخير وبالانتقال إلى التنفيذ تأزمت الوضعية التربوية أكثر مما كانت عليه، حيث تحول الإصلاح التربوي من عملية إصلاح عادية شبه روتينية إلى إشكال استعصى حله، وأصبحت الوزارة تصدر القرار ثم سرعان ما تلغيه بقرار آخر أو تعدله، وقد تعرضت منذ البداية إلى نقد شديد ووجهت لها كثير من الانتقادات سواء من المختصين أو من المجتمع المدني ورغم الاحتجاجات التي عرفها ويعرفها القطاع طيلة ثلاثة عشر سنة إلا أنّ الوضع بقي على حاله، هذا ما جعل البعض يحكم عليه بأنه إصلاح سياسي أكثر منه إصلاح لمنظومة التربوية. وقد علق على ذلك أحمد جبار في مقاله بعنوان (النظام التربوي في الجزائر، مرآة مجتمع متأزم قيد التحول) بعد تشخيصه لواقع النظام التعليمي الجزائري قائلا : " نظامنا التربوي في حالة إتلاف، فتصريحات الرضا للسلطة الرسمية لا تخفي الواقع المأساوي الذي يعيشه الأولياء وأبنائهم، نظامنا التربوي ينتج عدد هائل من المقصيين في الشارع بدون تأهيل، وحاملي شهادات عاطلين عن العمل، كل هذه الأمور تستدعي إعادة النظر كلية في منظومتنا التربوية، لذلك وجب تحديث مدرستنا من خلال انفتاحها على العلوم والتكنولوجيا، وكذلك انفتاحها على عالم الشغل بما يتناسب مع حاجات الاقتصاد، ويتوجب جعل المدرسة بيئة لنقل وإنتاج المعرفة بعيدا عن الحسابات السياسية والتوظيف الحزبي والأيديولوجي، فمستقبل أبنائنا يفرض علينا أخذ ملف المدرسة ومسألة التربية بكل عناية واهتمام."[22]

وقد أكد ذلك **رابح خيدوسي** في كتابه المدرسة والإصلاح شهادته عن مئة يوم من أشغال اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية باعتباره أحد أعضائها بقوله :" تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية يحتوي على اقتراحات جيدة من الناحيتين العلمية والتقنية ، غير أنه من الناحية الأيديولوجية والحضارية وفي موضوع اللغات والتربية الإسلامية يهدف في العمق إلى إلغاء البعد الحضاري العربي الإسلامي للجزائر ويقطع جذورها بامتدادها المشرقي دينا ولغة ، وهذا ما سعت إليه فرنسا خلال احتلالها للجزائر وتسعى إليه حاليا بعض التيارات."[23]

ثم تبلورت هذه الغايات في القانون التوجيهي 08 – 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 الذي يعدّ الإطار التشريعي الرامي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع وقد حدد هذا القانون الغايات التي ينبغي على المنظومة التربوية تحقيها وهي : تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري – ضمان التكوين على المواطنة – انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة الرقمنة العالمية – إعادة تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي –تثمين وترقية الموارد البشرية.

وبصفة عامة ؛ فإن كل الإصلاحات السابقة والحالية التي قامت بها الجزائر تشترك في أنها تتطلع إلى تحسين المردود الداخلي للمدرسة بتقليص التسرب (لا بتسيير المد فحسب ، بل بالنوعية الحقيقية للتعليم والتعلم ، هذه النوعية التي يرجى أن يحققها الإصلاح الحالي ، قد تحققت بفضل عدد من المساعي المنهجية والبيداغوجية ، وقد أدى تطبيق إجراءات الإصلاح هذه في مختلف القطاعات الوزارية المعنية إلى خلق فرصة لا تعوض للتكفل الحازم والمنهجي ، وفي إطار منسق ، بتطبيق سياسة تربوية رشيدة ومستمرة في مجال التغيير ، ثم التعديل الدوري للمناهج ومسارات التعليم والتكوين الملائمة ، والتي تشرف عليها وزارة التربية الوطنية.

و تبقى تجربة الجزائر في تنمية قيم المواطنة رائدة تحمل في مضامينها غايات نبيلة من شأنها أن تسهم في تنمية قيم المواطنة وتكوين المواطن الصالح ، خاصة وأن الوسط المدرسي أصبح يعاني من تفشي ظاهرة العنف بكل أشكاله ، ولا مبالاة أخلاقية وعزوف عن التعليم واحتقار للمدرسة ونظامها الداخلي وحتى القوانين ، فنحن في حاجة ماسة لمثل هذه الإصلاحات المدرسية والجامعية والمهنية ، والمرافقة البيداغوجية للتلاميذ ، وغيرها من الأساليب المنتهجة في الوسط المدرسي ،ذلك أن الأساليب المعتمدة أصبحت مصدر تذمر أغلبية المتعلمين وخاصة الشباب منهم ، بل حتى المدرسين أنفسهم والآباء والمهتمين بالتربية والمجتمع بشكل عام ، فالأساليب المعمول بها في مدارسنا قائمة على النقل والتلقين وفي اتجاه واحد ، سواء تعلق الأمر بالجهاز التشريعي أو التنفيذي ، فالعلاقة الاتصالية القائمة بين أعضاء الجماعة التربوية علاقة عمودية تتجه من الأعلى إلى الأسفل فقط ، في شكل قوانين وأوامر أو قرارات تنفيذية تعاقب المخالف لها ، وفي هذا شكل من أشكال الاستبداد الإداري كما هو في المجتمع. كل هذا أدى إلى تكريس ثقافة الاستبداد في الوسط المدرسي ، فالمدير يمارس نوعا من أنواع الاستبداد بالوكالة حين يطبق القرارات والتعليمات والتوجيهات إرضاء للمسؤول الأعلى ، وكذلك يفعل المعلم أو الأستاذ في قسمه فهو صاحب القرار فيغيب العدل والمساواة بين المتعلمين ، وسلطته في ذلك هي النقطة التي يتحكم بها في التلاميذ ، والشيء نفسه عن إدارة المؤسسة التي لا تستطيع أن تتحكم في النظام الداخلي بغير قمع وقهر ، وفي هذا لا يجد التلاميذ أنفسهم مجبرون على تقبل هذا النظام السلطوي وقيمه دون تردد ، ويتكيفون معه دون مقاومة رغم الإهانة التي يتعرضون إليها في بعض الأحيان ، لأنه وبكل بساطة أدرك التلاميذ أنهم لا يستطيعون مواصلة الدراسة والنجاح إلا إذا تقبلوا هذه الثقافة التي كرست القيم السلبية في الوسط المدرس كالقمع ، والخضوع ، والكراهية ، والأنانية ، والعجز ، والكذب ، والغش ، وهذا يتنافي في حد ذاته مع قيم المواطنة والديمقراطية التي تقوم على الحرية ، والمساواة ، وقيم التعاون ، والمشاركة ، والعمل الجماعي ، والديمقراطية ،و حرية المبادرة التي تسعى هذه الأنظمة لنشرها.

وقد أوضح تقرير التنافسية العالمية " بأن المدرسة الجزائرية تعرف كثيرا من الاختلالات تحد من تجسيد أهداف المشروع التربوي ، خاصة المتعلقة منها ببناء المواطنة وترسيخ قيمها في السلوك اليومي لدى الأفراد ، فالبعد التنموي

للتربية وتقدم المجتمع مرهون إلى حد كبير ببناء وتكوين المواطن الصالح "[24]

وهذا يعني أن الفلسفة التربوية لمجتمعاتنا العربية والمغاربية لم تستطع بعد إنتاج نظام تعليمي قادر على بناء مجتمع مدني حر قادر على التعبير بشكل عقلاني ووعي سياسي، متفتح على الآخر، مشارك بفاعلية، ومسؤول عن آرائه واتجاهاته ومواقفه وعن مشكلات، وحاجات، وإمكانيات، وتطلعات المجتمع الذي يعيش فيه، مساهما بذلك في تثبيت أسس ثقافة المواطنة والحق والواجب والتعدد والاختلاف في الفكر والوجدان والممارسة الاجتماعية. "و قد انعكس هذا الوضع سلبا على الأداء التربوي والثقافي لمجمل مؤسسات وهيئات المجتمع المدني المذكور، فبدل أن تشكل هذه المكونات " مؤسسات تربوية موازية " للنظام التربوي، دعامة لأدواره في مجال التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأطفال والشباب، وتمرينهم الذهني الوجداني والعملي على تمثيل واحترام قيم المواطنة ومبادئ حقوق الإنسان ، وبدل أن تشكل هذه المؤسسات امتداد للتنشئة الأنفة على الصعيد المجتمعي العام، نجد أن كثير منها ينخرط في مراهنات وحسابات سياسية أو مصلحية... أو صراعات على سلطة أو مواقع أو أدوار... الأمر الذي ينم عن ضيق أفقها الفكري والسياسي والاجتماعي، وعن منافاة بعض أنشطتها وتدخلاتها في أعراف وتقاليد المجتمع المدني الذي يفترض أن يكون دعامة للتنمية والديمقراطية والحداثة. ولنا في ضعف الاهتمام بتربية وتكوين المواطن لدى الأحزاب والنقابات والجمعيات وغيرها خير دليل على ما ذهبنا إليه."[25]

3 3-ماهية التربية على المواطنة

أ – تعريفها

يرى دوركايم بأن التربية هي انتقال للثقافة والقيم الاجتماعية من جيل لآخر، أي من الجيل الناضج إلى الجيل الناشئ وهي بذلك عملية شاملة ومستمرة تتولاها مؤسسات متعددة، ويتم توجيهها بأهداف معينة من أجل توجيه الأفراد وفق فلسفة معينة متفق عليها من قبل المجتمع وتوزعت أدوارها على المؤسسات المختلفة.

و التربية على المواطنة أو التربية الوطنية تتكون من شقين إثنين هما التربية والتي تعرف بوجه عام على أنها عملية إعداد الفرد للعيش في مجتمعه في إطار التكيف السليم والتفاعل الإيجابي مع بقية الأفراد الآخرين، من خلال تزويده بالمعارف والخبرات، وإكسابه المهارات السلوكية اللازمة للحياة الاجتماعية الفاعلة والمنتجة، والشق الثاني هو المواطنة والتي تعني كما عرفنها في التعريف الإجرائي تلك العلاقة القانونية التي تحدد حقوق المواطن وواجباته الوطنية، حيث تهدف هذه العلاقة إلى تحقيق انتماء المواطن وولائه لموطنه، وتفاعله الايجابي مع المواطنين الآخرين بفعل القدرة على المشاركة العملية، عن طريق العمل المؤسساتي أو الفردي الرسمي أو التطوعي، لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها الجميع وتوحد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات، مع الشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند خدمته لوطنه في أوقات السلم والحرب.

وإذا دمجنا الكلمتين يصبح معنى التربية الوطنية أو التربية على المواطنة هو تلك العملية التي تسعى إلى غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى الناشئة لتساعدهم في أن يكونوا مواطنين صالحين، قادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في قضايا الوطن ومشكلاته. ونقصد بهذا قيم المواطنة التي أشرنا إليها في هذه الورقة البحثية.

ويعرفها آخرون التربية الوطنية " هي ذلك الجزء من التربية الذي يشعر الفرد بموجبه بالمواطنة من خلال تزويد الفرد بالمعلومات المرتبطة بالقيم والمبادئ والاتجاهات الحسنة، وتربيته ليصبح مواطنا صالحا يتحلى في سلوكه وتصرفاته بالأخلاق الطيبة ويمتلك القدر الكافي من المعرفة لتحمل المسؤولية تجاه وطنه ومجتمعه."[26]

يرى جون ميللر أن التربية على المواطنة هي التركيز على تنمية قدرات التفكير لدى الشخص، حتى يستطيع أن يتعامل مع الصراعات التي تنشأ في النظام الديمقراطي، واتخاذ القرار بناء على دراسة الحقائق وفحصها مع مختلف القيم الموضوعة في الاعتبار، وأن تربية المواطنة هي تعلم الطلاب كيف يتصرفون إزاء صراعات القيم الخاصة بالمواطنة مثل كرامة الفرد، والتفكير التأملي والتعددية والتفكير بأسلوب عقلاني. حيث نلاحظ من خلال هذا التعريف أن جون ميللر قد أضاف بعدين أساسين في تعريف التربية على المواطنة وهما: وعي المواطن بدوره في المجتمع، أما البعد

الثاني فهو: المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على مبدأ الحريات الفردية ، والمشاركة السياسية ، ومبدأ التداول على السلطة ، وكلها يقرره المواطنون وليس السلطة ، فإذا كانت غاية التربية العامة هي إعداد الإنسان للتكيف مع الآخرين ومع بيئته اجتماعيا ، فإن غاية التربية الوطنية هي إنتاج مواطنين يشاركون في تنمية أوطانهم عن وعي وتفكير ، وليس عن طريق الخنوع والتبعية أو ما يعرف بالإمعة.

ب-أنواعها

اتفق كثير من المنظرين والفلاسفة على أن المواطنة تشتمل أربع قيم محورية هي:

- **قيمة المساواة :** والمساواة كمقوم رئيس للمواطنة تعني " أنه لا مجال للتميز بين المواطنين على أساس الجنس أو اللون أو الأصل العرقي أو المعتقد الديني ، أو القناعات الفكرية ، أو الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي "[27] ، والتي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التربية ، والتعليم ، والتكوين ، والعمل ، والجنسية ، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء فالمواطنة لا تتحقق إلا من خلال المساواة بين جميع المواطنين ، فقد دل الواقع الاجتماعي أن " عدم احترام مبدأ المساواة يؤدي إلى تهديد الاستقرار ، لأن كل من يشعر بالحيف أو الحرمان دون حق مما يتاح لغيره ، وتنغلق في وجهه أبواب الإنصاف يصبح متمردا على قيم المواطنة ، ويكون بمثابة قنبلة موقوتة قابلة للانفجار بشكل من الأشكال"[28] ، "و لحماية قيمة المساواة بين جميع المواطنين داخل الوطن الواحد والذي تتناقض فيه المصالح والأهداف بين أفراده ، لا بد لهذا الوطن أو المجتمع أن يوفر ضمانات قانونية وجهازا قضائيا مستقلا وعادلا يتم اللجوء إليه عندما تتعرض حقوق الأفراد للانتهاك أو المساس "[29].

- **قيمة الحرية:** لا يكفي ضمان المساواة بين جميع المواطنين فقط ، بل يجب أن تسود قيمة الحرية والتي تنعكس في العديد من الحقوق ، مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية ، وحرية التنقل داخل الوطن ، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله ، وحرية التأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة.

– **قيمة المشاركة :** والمشاركة في الحياة الاجتماعية العامة تعني ولوج جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتي يجب أن تتاح أمام جميع المواطنين دون تميز ، كالتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها ، والتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده ، والترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها ، وحق تولي المناصب العامة وولوج مواقع القرار " والمشاركة تختلف عن الاشتراك الذي ينطوي على مفهوم المنح من سلطة عليا تحكم بأمرها ، لرعايا تابعين خاضعين لنفوذها ، لأن الاشتراك بهذا المعنى يتناقض مع مفهوم المواطنة ويتعارض مع مقوماتها ،" [30] لأن المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة لن تتأتى إلا في ظل حرية الفكر والتعبير ، وحرية الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي ، "و يعد العمل التطوعي من أبرز المشاركات المجتمعية لما له من أهمية سواء للمجتمع أو بالنسبة للفرد حيث يمتد إلى مجالات متسعة من التنمية المجتمعية الواسعة"[31]

– **قيمة المسؤولية الاجتماعية:** ويقصد بها القيام بالواجبات المترتبة عن كون الإنسان مواطنا يشعر بالانتماء إلى وطن ما "حيث تختلف هذه الواجبات من دولة إلى أخرى باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة ، فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني ، والبعض الآخر لا يرى هذا واجب وطني" [32] ، وهذه الواجبات تتمثل في واجب دفع الضرائب ، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن ، واحترام القانون ، واحترام حرية وخصوصية الآخرين. إطاعة للقوانين التي سنتها الحكومة ، وإظهارا للولاء والانتماء السياسي للمجتمع ، واحتراما لحقوق الآخرين ، والمحافظة على الممتلكات العامة وغيرها من الواجبات ، وهذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانيته ، وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص.

ج -أهمية التربية على المواطنة

تكتسي التربية على المواطنة أهميتها من حيث إنها عملية متواصلة لتعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع وتتمثل هذه الأهمية في أنها:

- تدعم وجود الدولة الحديثة ، والدستور الوطني.

- تنمّي القيم الديمقراطية ، والمعارف المدنية.
- تساهم في الحفاظ على استقرار المجتمع.

4 -أهداف التربية على المواطنة

يتفق الباحثون على أن التربية على المواطنة تهدف إلى تحقيق الجوانب التالية :[33]

- تنمية معارف المتعلمين حول نظام الحكم ومسؤولياته ، والمعطيات السياسية ، وأهم المؤسسات في المجتمع.

- تشجيع المتعلمين على التمسك بالقيم الأساسية (الحرية_ المساواة _ حقوق الإنسان _ العمل التطوعي).

- توعية المتعلمين بمعنى المواطنة ومهامها ، وحقوق وواجبات المواطن في المجتمع الديمقراطي.

- توعية المتعلمين بأهم قضايا المجتمع ومشكلاته ، وتشجيعهم على المشاركة في إيجاد حلول لها.

- تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الأبناء نحو المجتمع ومؤسساته ، والتشجيع على المشاركة السياسية.

- تشجيع المتعلمين على ممارسة أدوار اجتماعية معينة في المدرسة ، وفي المجتمع بعد ذلك.

- تنمية وعي المتعلمين بالأدوار المستقبلية لمسؤوليات العمل ، هو تضمين لمفاهيم الجودة والتقدم الحضاري ، والربط بين مفاهيم المواطنة والجودة ، تنمية إدارة وقيم العمل ، والشعور الوطني ، بما يعني معايشة الفرد وتفاعله مع المجتمع في حاضره ومستقبله.

- إكساب الأبناء قيم المواطنة يعد الركيزة الإيجابية والفعالة في التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية.

أما بالنسبة لأهداف التربية على المواطنة في الجزائر فقد حدد القانون التوجيهي للتربية في مقدمته أهداف التربية على المواطنة ، ولا سيما الفصلين I وII من الباب الأول ، والفصولII وIII وIV من الباب الثالث مهام المدرسة في مجال القيم الروحية والمواطنة:

- الاعتزاز بالشخصية الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية ، وذلك بالترقية والحفاظ على القيم المرتبطة بالإسلام والعروبة والأمازيغية.
- التكوين على المواطنة.
- التفتح على الحركة التقدمية العالمية والاندماج فيها.
- التأكيد على مبدأ الديمقراطية.
- ترقية الموارد البشرية وإبراز مكانتها.
- تحضير التلاميذ لمواصلة الدراسات الجامعية ، وذلك بتنمية القدرات التي تمكن من اكتساب المعارف وإدماجها ، والتركيز على قدرة التحليل والتقويم والحكم.
- إيصال التلاميذ إلى استقلالية الحكم.
- تعزيز الشعور بالانتماء إلى أمة وحضارة عمرها آلاف السنين.
- تنمية وتعزيز القيم الروحية الأصيلة للمجتمع الجزائري ، الموسومة بالتسامح والعدل واحترام النفس والغير.
- ترسيخ وتنمية حب العمل ، والدقة وحب الإتقان.
- تنمية روح النقد ، واحترام البيئة والملكية العمومية والخاصة.

5-التربية على المواطنة والمناهج الدراسية

تعد المناهج الدراسية إحدى الوسائل والأدوات الرئيسية التي تستخدمها المدرسة في غرس القيم الوطنية في أذهان النشء والأجيال ، فهي التي تزود التلاميذ بالمعارف ، والمهارات ، والقيم ، والاتجاهات الايجابية التي تؤدي للاندماج في النسق القيمي للمجتمع ، وبالتالي المشاركة الإيجابية في كل مجالات الحياة الاجتماعية ، بما يحقق صالح الوطن والمواطنين ، ويحقق الازدهار والتقدم للجميع ، والمنهاج الدراسي كما عرفته اللجنة الوطنية للمناهج " يدل على كل التجارب التعلمية المنظمة ، وكافة التأثيرات التي يمكن أن يتعرض لها التلميذ تحت مسؤولية المدرسة خلال فترة تكوينه. ويشمل هذا المفهوم نشاطات التعلم التي يشارك فيها التلميذ ، والطرائق والوسائل المستعملة ، وكذا كيفيات التقويم المعتمدة. ولم يعد الاهتمام منصبا على المعرفة ، بل على التنمية الشاملة للتلميذ. فالتفتح المعرفي وتنمية الجوانب النفس حركية والاجتماعية للتلميذ يُتكفل بها من خلال تجارب الحياة التي يتعرض لها تحت مسؤولية المؤسسة التربوية ، حيث تتكفل فرق المربين بتوجيه مسيرته في إطار ديناميكي لتكوينه ، وبناء شخصيته وكفاءاته.[34] وتحتل المناهج المدرسية موقعا هاما في عملية التطبيع الاجتماعي ، حيث إن فاعلية التطبيع داخل المدرسة مرهونة بجودة المناهج الدراسية وقدرتها على إشباع ميول التلاميذ وحاجاتهم

وتجاوبهم مع مشكلات المجتمع وخصائصه، ومن ناحية أخرى فإن لكل مادة دراسية طبيعتها التي تساعدها في عملية تطبيع التلميذ اجتماعيا في ضوء الإطار الاجتماعي السائد."[35]

وحتى تتحقق أهداف التربية على المواطنة السالفة الذكر بالشكل السليم، لا بدّ علينا أن نراعى الاعتبارات التالية عند تصميم المناهج التربوية:

– أن تشمل المناهج الدراسية ثلاث عناصر أساسية هي المعرفة المدنية والقيم والاتجاهات، ومهارات المشاركة المجتمعية الفاعلة.

– التأكيد على المنظومة القيمية المجتمعية التي تحقق المواطنة الصالحة والانتماء للوطن وتصون الوحدة الوطنية وتهيئ للفر د درجة عالية من التوافق مع مجتمعه.

– الاهتمام بالثقافة السياسية بما ينمى لدى النشء مهارات التعامل الواعي مع قضايا المجتمع.

– التأكيد على الثقافة القانونية والتي تشمل الواجبات والحقوق للمواطنين، وبعض القوانين والنظم الدستورية المنظمة للحياة المدنية للمجتمع.

– تنمية قيم ومهارات الديمقراطية ونصوص الدستور والقانون والمواثيق الدولية.

– إعداد المتعلم للممارسة الحياتية المستقبلية للمواطنة الصالحة عن طريق التطبيقات العملية والأنشطة التعليمية الصفية واللا صفية.

- تكوين قيم ومهارات العمل المنتج وأهميته في تعزيز الاقتصاد الوطني.

– تنوع طرق وأساليب تدريس موضوعات المواطنة بصورة مشوقة ومبتكرة.

ثالثا: نماذج لتجارب أجنبية وعربية لتعزيز أهداف تربية المواطنة في المناهج الدراسية

سنكتفي في هذا العنصر بتقديم نموذجين من الأنظمة العربية الإسلامية، ونموذجين من الغرب وذلك لاعتبارات عدة نذكرها كما يلي:

1 - نموذجان عن الأنظمة الأجنبية

أما النموذجان الغربيان فهما: اليابان لأنها من الدول المتقدمة من جهة وثقافتها تختلف تماما عن ثقافتنا المحلية، ومن جهة أخرى لأن اليابان كانت من أكبر الخاسرين في الحرب العالمية الثانية، وهذا بفعل انضمام الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الحرب وهي التي أوقفت عجلت تقدم القاطرة اليابانية بفعل القنبلة النووية، لذا ارتأينا احداث المقارنة بينهما للاستفادة من تجاربهما معا.

أ-**الولايات المتحدة الأمريكية:** المجتمع الأمريكي خليط من المهاجرين الذين قدموا من أنحاء مختلفة من العالم، مما يتطلب من النظام السياسي محاولة دمجهم في الحياة الجديدة أو إعادة التشكيل الأيديولوجي لهم لتدعيم الاستقلال السياسي وتثبيت الحكم الديمقراطي من خلال النظام التربوي. ونظرا لأن الولايات المتحدة دولة اتحادية مكونة من خمسين ولاية لكل منها نظام تعليمي مستقل، فإنه يصعب التعميم بالنسبة لبرامج ومناهج التربية الوطنية حيث تختلف كل ولاية عن الأخرى، إلا أن هذه البرامج تحظى بالاهتمام والعناية من قبل السلطات التربوية في كل الولايات بصور وأشكال مختلفة، فغالبية الولايات تكتفي بالمواد الاجتماعية أو القومية "التاريخ، الجغرافيا"، وبعض الولايات تضع منهجا مستقلا، وبعضها الآخر يضعها كمادة إجبارية، كولاية ميرلاند

وتمتد برامج تربية المواطنة ضمن المناهج الدراسية التالية:

* **الدراسات الاجتماعية:** تعد التربية الوطنية هدفا رئيسا للدراسات الاجتماعية، حيث يعد التاريخ مادة إجبارية في جميع الولايات وجميع المدارس، ويركز على: "التاريخ الأمريكي، الدستور، الأبنية السياسية، نظام الحكم، القيم الديمقراطية". أما الجغرافيا فينصب تدريسها على جغرافية كل ولاية مع اهتمام قليل في الآونة الأخيرة بتدريس جغرافية العالم من خلال تقسيمه إلى مناطق متماثلة.

* **التربية الوطنية:** تدرس بعض الولايات منهجا مستقلا للتربية الوطنية يركز على: "الحقوق والواجبات، المسؤولية والقانون دور المواطن في البناء والإنتاج وغيره"، وبدأ في السنوات الأخيرة الاهتمام ببعض القضايا التي تواجه المجتمع الأمريكي، مثل: "الجريمة، التلوث، الفقر، المخدرات، الهجرة" وبعض القضايا العالمية، مثل: "الصراعات العالمية والسلام، المشكلات البيئية التكنولوجيا، الطاقة وحقوق الإنسان"، وتدمج هذه

الموضوعات في الدراسات الاجتماعية والمواد الأخرى إذا لم يكن هناك منهج مستقل في الولاية.

- أشكال تربية المواطنة في الولايات المتحدة مع نماذج منها[36] :

*__الأسلوب التقليدي__: يعد هذا الأسلوب من أقدم أساليب تعليم المواطنة في الولايات المتحدة، ويهدف إلى تعليم الطلاب قدراً محدوداً من الأنشطة السياسية، مثل التصويت في الانتخابات.

*__الأسلوب التقني__: يقدم هذا الأسلوب سلسلة من الأنشطة التي غالباً ما تكون عن طريق إعطاء الطلاب أسئلة للتكملة على استمارة معينة، ويعطي الطلاب بعض الأنشطة الإضافية التي تجمع بين خبرتهم واهتماماتهم ومحتوى المنهج.

*__الأسلوب (البنائي) "التجريبي"__: يشجع هذا الأسلوب الطلاب على ممارسة اهتماماتهم من خلال منهج وأنشطة معدة بشكل متكامل تتماشى مع خبراتهم، وتجعلهم يبحثون على نطاق واسع في المجالات السياسية.

ب-اليابان:

يعد النظام التعليمي أحد المقومات السياسية للنهضة اليابانية المعاصرة، حيث تم توجيهه سياسيا لتدعيم الولاء الوطني للنظام السياسي، وترسيخ القيم الجماعية وتغذية الأفراد بالمعتقدات التي تعلي من شأن الانتماء القومي، وتحث على التضحية بالمنفعة الشخصية في مقابل الصالح العام، ورغم ما يتميز به المجتمع الياباني المعاصر من وجود اتجاهات يمينية تدعو لمزيد من الجماعية وأخرى يسارية تؤكد على الفردية، وجماعات ليبرالية واشتراكية وشيوعية، إلا أن هذه الاتجاهات والجماعات ليس لها تأثير على البرنامج الرسمي للتنشئة السياسية من خلال النظام التعليمي.

وتضع وزارة التربية اليابانية عددا من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال موضوعات التربية الوطنية، أهمها:

- احترام الذات، والآخرين، والإنسانية كافة.
- فهم الشعوب والثقافات المختلفة.
- تنمية استعداد الطلاب على تحمل المسؤولية تجاه أنفسهم، ومجتمعهم.
- زيادة الوعي بالمشكلات والقضايا المحلية والعالمية.
- تكوين الاتجاهات الخاصة بعملية السلام والتفاهم الدولي.

هذا ولا تضع وزارة التربية اليابانية مادة دراسية مستقلة تحت مسمى التربية الوطنية أو التربية الدولية في مراحل التعليم العام، وإنما تضمن موضوعاتها في معظم المواد الدراسية، وبشكل خاص في مقررات الدراسات الاجتماعية والتربية الأخلاقية. ويتم اللجوء لعدد من الأساليب والوسائل لتنفيذ برامج التربية الدولية، منها:

المواد الدراسية: تتضمن معظم المواد الدراسية، مثل "الدراسات الاجتماعية" موضوعات تتعلق بالتربية الدولية، أبرزها: "التكافل والتعاون الدولي، العلاقات الدولية، المشكلات الدولية، الأوضاع الدولية والسياسة اليابانية، ثقافات وشعوب العالم المنظمات الدولية، المعاهدات الدولية، مصادر الثقافة اليابانية، التأثير المتبادل بين اليابان والثقافات الأخرى، دور اليابان في عالم اليوم والغد".

إن مهمة كل تربية هي إيصال ونقل القيم التي اختارها المجتمع لنفسه: قيم مشتركة بين كل الأعضاء (سياسية، وأخلاقية ثقافية، وروحية) الهدف منها تعزيز الوحدة الوطنية، وقيم فردية (وجدانية وأخلاقية، جمالية، فكرية وإنسانية متفتحة على العالم).

2 - نموذجان من الأنظمة العربية الإسلامية

النموذج الأول: السعودية باعتبارها تنتهج النظام الملكي من جهة، ومن جهة أخرى لأنها تعدّ مركز الإشعاع الإسلامي لباقي الدول الإسلامية في العالم، فهي قبلة كل مسلمي العالم. أما النموذج الآخر فهو: تونس أو النموذج التونسي لأنه نظام جمهوري مثله مثل النظام الجزائري ولقد كان كلاهما تحت وطأة الاحتلال الفرنسي من جهة، ومن جهة أخرى لأن الخصوصية الثقافية بين الشعبين تكاد تكون واحدة، نظرا لعلاقة الجوار والتاريخ المشترك، وبهذا يمكن إحداث المقارنة بين هذين النموذجين والنموذج الجزائري في تنمية قيم المواطنة.

أ -**تجربة المملكة العربية السعودية:** "لقد غابت التربية الوطنية كمادة مستقلة عن التعليم العام منذ عام 1355هـ إلى عام 1405هـ حتى عادت مرة أخرى من خلال التعليم الثانوي المطور كمادة إجبارية ، يدرسها جميع الطلاب من جميع التخصصات ، بواقع ساعتين في الأسبوع لمدة فصل دراسي واحد ، ولكن هذا لم يستمر طويلاً فقد ألغي التعليم الثانوي المطور عام 1411هـ ومعه ألغيت مادة التربية الوطنية ، ثم عادت من جديد عام 1417هـ كمادة مستقلة تدرس في جميع مراحل التعليم العام بداية من الصف الرابع الابتدائي إلى الثالث ثانوي"[37]. ولقد جاء في الفقرة الثالثة من التعميم الوزاري رقم 611 ما نصه "يسند تدريس مادة التربية الوطنية إلى المدرسين السعوديين الذين تبدو عليهم إمارات الاستعداد والحماسة والقدرة على القيام بهذه المسؤولية ويبدون فهماً واضحا لها".

ب– تجربة الجمهورية التونسية:"عرف نظام التعليم في تونس خلال العقدين الماضيين مراجعة شاملة وإصلاحا جذريا وأصبحت المنظومات الجديدة تولي بناء المواطن الجديد عناية خاصة ، تتوجه إلى نشر مجموعة من القيم الجديدة وبأسلوب راق وهي مقاربة مختلفة عن تلك التي عرفتها المنظومة التربوية خلال العقود الأولى من الاستقلال. فالسعي إلى ترسيخ الهوية الوطنية ارتبط بالسعي إلى تنمية الحس المدني لدى التلاميذ ، وتلازمت عملية بناء الانتماء الحضاري بعملية الانفتاح على الحداثة ، كما اعتمدت آليات دعم الروح النقدية والتشجيع على الإبداع والابتكار والانفتاح على الآخر بمجموعة من القيم مثل الدعوة إلى التسامح والاعتدال واحترام التعددية والالتزام بالواجبات والوعي بالحقوق ومقاربة أشكال التمييز والتفرقة "[38]، وتونس من بين الدول القليلة التي تدرس مقررات التربية المدنية من التحضيري حتى التعليم الثانوي.

رابعا: آليات تفعيل دور المدرسة في تنمية قيم المواطنة

في ضوء ما تم تقديمه في هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والإجراءات التي قد تساهم في تنمية قيم المواطنة لدى تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي في الجزائر كالتالي:

1 -إجراءات متعلقة بتفعيل دور البرامج حتى تؤدي وظيفتها في تنمية قيم المواطنة

حتى يتسنى للمقررات الدراسية تنمية قيم المواطنة لدى المتمدرسين يجب أن تتوفر فيها ما يلي:

*تتضمن في محتواها قيم المواطنة كالروح الجماعية والالتزام بمعاير المجتمع ونظمه ، والشعور بالانتماء ومفاهيم المساواة ، والحرية ، وقيم الديمقراطية ، والتعددية السياسية ، وقبول الآخر ، وتداول السلطة من خلال نظام اجتماعي متكامل يحكمه القانون.

*يجب أن: تتسم البرامج والمناهج التعليمية بالمرونة والتنوع ، وأن تعتمد الطرق الحديثة في التدريس بحيث تتيح للمتمدرسين فرصا لإشباع حاجاتهم المعرفية والمهاراتية والوجدانية والسلوكية ، مما يساهم في تنمية قدراتهم الإبداعية.

* تهتم بإكساب التلاميذ الهوية الوطنية والارتباط بالوطن ، وذلك بالتركيز على الموضوعات المتعلقة بالجوانب المضيئة في تاريخ الجزائر ، وتنمية القيم والعادات التي تنبثق من مقومات الهوية الوطنية (اللغة – الدين – الأمازيغية).

* تنمي قدرة التلميذ على التمسك بحقوقه ، في مقابل القيام بواجباته ، وتعزيز قيمة نبذ العنف والتمييز بكل أشكاله واعتماد مبدأ حرية التعبير عن الرأي وثقافة الحوار الايجابي في المطالبة بالحقوق.

* أن ترتبط بنبض المجتمع وقضاياه وهمومه ، من خلال تعزيز قيمة حرية التفكير الجديّ بمشكلات المجتمع ، مع إبراز دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية.

2-إجراءات متعلقة بتفعيل البيداغوجية المنتهجة حتى تؤدي دورها في تنمية قيم المواطنة: لكي تسهم الأنشطة البيداغوجية في تنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ ينبغي عليها تبني الاستراتيجيات التالية:

* إدراج مقررات التربية على المواطنة منذ المراحل الأولى للتعليم إلى غاية مرحلة الجامعة ، حتى يتمكن النظام التعليمي من مواجهة أخطار وتحديات العولمة وما يصاحبها من ثورة المعلومات والاتصالات والانترنيت التي أصبحت تؤثر على الهوية الوطنية للمجتمعات وخاصة الشباب.

* ضرورة إيجاد مواءمة بين قيم المجتمع الأصلية وتراثه الثقافي والحضاري، والاتجاهات المعاصرة في التربية على المواطنة، بما يكفل التمسك بهوية الأمة ويواكب التطور في وسائل المعرفة والحياة العصرية للمجتمعات في الوقت نفسه.

* بناء إستراتيجية إعلامية تحسيسية تضع في أولوياتها نشر ثقافة السلام والتسامح واحترام حقوق الإنسان، التي من شأنها تدعيم قيم المواطنة لدى الشباب، وذلك بتنظيم المحاضرات والندوات والمعارض، ويتم خلالها دعوة المسئولين في القضايا المختلفة ومشاركة أولياء الأمور جنبا إلى جنب مع التلاميذ.

* تعميق الإحساس بأن العملية التعليمية التعلمية هي: عملية مجتمعية في المقام الأول، وذلك بدمج التكنولوجيات المتطورة في التعليم والتدريب وربطها بالمفاهيم التكنولوجية الحديثة، مع تطوير نظام الامتحانات وأساليب قياس قدرات التلاميذ، بغرض الاكتشاف المبكر للنوابغ من أجل توجيههم.

* تطوير المناهج العلمية والتعلمية وأساليب التدريس في المراحل المختلفة، بالتركيز على مفاهيم الحاضر والمستقبل شرط أن يكون هذا التطوير يتماشى مع متطلبات العصر، مع الاهتمام باللغات الأجنبية، والعلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية وغيرها من العلوم اللازمة لهذا التطور المتجدد والمستمر.

* إعادة النظر في دور العلوم الاجتماعية والإنسانية، وكذا مكانتها في المنظومة التربوية، إذ لا ينبغي أن تقتصر على الدور الاجتماعي وتأكيد الهوية الوطنية بالمفهوم التقليدي للعبارة، بل يجب أن تتعداها إلى التكفل بالمطالب الاجتماعية والسياسية الاقتصادية والثقافية نتيجة العصرنة وتوسّع المبادلات الدولية، عن طريق تنمية روح النقد والإبداع والابتكار لدى المتعلم. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فإنّ العلوم تتطلّع إلى تحسين قدرات التلاميذ على ترشيد النشاطات والخبرات الإنسانية، وتقويمها قصد الاستفادة منها وتجاوزها.

3-إجراءات تتعلق بالوسط المدرسي حتى يكون نموذجا لتطبيق قيم المواطنة

حتى يساهم المناخ المدرسي في تنمية قيم المواطنة لدى المتمدرسين يجب أن:

* تكثيف المدرسة الجهود مع باقي مؤسسات المجتمع وخاصة الأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية ذات التأثير على الشباب من أجل تنمية قيم المواطنة وتفعيل دورها كمؤسسة هامة في حياة التلاميذ.

*ضرورة التقليل من حدة أشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين التلاميذ، وذلك من خلال معاملة التلاميذ دون تمييز، وهذا يعزز مبدأ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص أثناء تطبيق الأنظمة والقوانين، مما يسمح بالتفاعل والتواصل الاجتماعي الذي ينمي بدوره روح التعاون والألفة ويعزز قيم التسامح بينهم، وكذلك بينهم وبين المدرسين والعاملين، وهذا من شأنه أن ينمي قيم المواطنة لديهم.

*ربط المدرسة بالمجتمع الخارجي من خلال برامج الخدمة الاجتماعية أو التعلم بالخدمة، لردم الفجوة التي تعاني منها التربية وهي الاهتمام بالنظري على حساب التطبيقي، وذلك بتنظيم أنشطة متنوعة لخدمة المدرسة والمجتمع معا، من أجل تعويد التلاميذ على المشاركة المجتمعية، مع تشجيعهم على الاشتراك في منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية لخدمة المجتمع.

* تحويل الحياة المدرسية إلى نموذج لتطبيقات الديمقراطية، يمارس فيها المتعلمون دورهم في إدارتها ورسم سياساتها وممارسة قيم ومهارات الديمقراطية التي يسعى المجتمع لتحقيقها لديهم في حياتهم المستقبلية، يكفل حرية تنظيم نشاطات وفعاليات وطنية واجتماعية، يغلب عليه روح الحوار في التعامل بين التلاميذ والعاملين، فيسود المناقشات قبول النقد والاختلاف في الرأي، ممّا يتيح للطلبة الاشتراك في عملية اتخاذ القرار، ويسمح لهم بالتعبير عن رأيهم بحرية كاملة، يدعم الثقافة المدنية دون انغلاق فكري ومعرفي، مع تجنب استخدام أسلوب العقاب البدني والقهر النفسي لحفظ كرامة التلميذ.

* الاهتمام بالجانب الجمالي للمؤسسة التربوية وإنشاء مساحات خضراء وتزيين محيطها، واشراك التلاميذ في

المحافظة عليها والعناية بها ، كما في النظام التعليمي الياباني والصيني ، مما يولد مشاعر الفخر والاعتزاز بالمؤسسة.

* ضرورة توفر المؤسسة على فضاءات للعب وممارسة الرياضة ، فالمدرسة قد تشجع الطلاب على مزاولة أنشطة فنية ورياضية وثقافية تفجر الطاقات الإبداعية ، وتنمى مهارات المشاركة وتغذى قيم الانتماء والجماعية والثقة بالنفس ، وبالمقابل قد تكون البيئة المدرسية مصدراً للإحباط والخمول والسلبية.

خاتمة

و في الأخير يمكن التأكيد على أن المدرسة تساهم بقسط كبير في تنمية قيم المواطنة ، ولكن هذا لن يتم عن طريق تقديم الدروس ، وتلقين المضامين المقررة في المناهج الدراسية وأساليب التدريس وحدها فقط ، فالمواطنة كما هو معلوم هي فعل اجتماعي كثير التعقيد ومتعدد الأبعاد والمؤسسات ، لذا يجب تعلمها عن طريق الممارسة والتفاعل والتواصل الاجتماعي في المواقف اليومية التي يتعرض لها التلاميذ داخل الوسط المدرسي والمحيط الاجتماعي ، فالتربية على المواطنة في مدارسنا اليوم تحتاج إلى التدريب ، كما هي الحال في بعض الأنظمة التعلمية كما رأينا ذلك في النظام التعليمي الأمريكي والياباني ، لأن التجريب هو جوهر التعلم وهو أعظم معلم ، لهذا فإن تنمية قيم المواطنة يتطلب تدخل باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى إلى جانب المدرسة ، كالأسرة والمسجد ووسائل الإعلام التي باتت تشكل مصدرا هاما لترويج القيم ، ونماذج التصرف والسلوك وتملك سلطانا قويا على تشكيل العقول والنفسيات ، ذلك أن تنمية القيم وسلوك المواطنة لا يجب أن يلقى على كاهل المنظومات التربوية فحسب ، بل يجب أن تتضافر جهود عدة أطراف كهيئات المجتمع المدني إلى جانب الأسرة والإعلام ، وكذا المؤسسات والجمعيات ذات الوظائف التربوية والثقافية والتأطيرية. مما يستدعي اليوم ضرورة انخراط الكل في إرساء صيغ مؤسساتية مستدامة للشراكة والتعاقد ، والتنسيق من أجل إنجاح برامج تربوية وثقافية هادفة ، وخلق فضاءات ترفيهية تستجيب للاحتياجات النفسية والذاتية والتنفيس عن طاقاته السلبية ، وتوجيهها لتهذيبها من خلال أنشطة تربوية ، واجتماعية وثقافية ، لخلق فرص يعبر خلالها الطفل والمراهق عن ذاته ويمارس وجوده بحرية ، كما يتحرر عقله وذاته وطاقاته بشكل إيجابي ويتناغم مع محيطه ويتفاعل مع مجتمعه بطرق خلاقة ، ويشارك في بناء ذاته والانسجام مع قواعد وقوانين مجتمعه ككائن مسؤول حر يلتزم بأداء واجباته ، ويتمتع بحقوقه في إطار المواطنة الكاملة. والممارسة الواعية ضمن نطاق الأسرة والمدرسة والجامعة والاعلام وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية وكل الفئات والمؤسسات الأخرى المكونة لأي مجتمع.

الهوامش

1. معجم اللغة العربية: المعجم الوسيط ، ص ص 281. 282
2. - إبراهيم ناصر: أسس **التربية** ، ط /5 ، دار عمان للنشر والتوزع ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص 171.
3. - جميل حمداوي: تدابير **الحياة المدرسية**، ط /1 ، شبكة الألوكية ، 2015 ، ص 8.
4. - إبراهيم ناصر: أصول **التربية (الوعي الإنساني)** ، ط / 1 ، الرائد العلمية ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 184.
5. - علي بن هادية وآخرون: القاموس **الجديد** ، ط /7 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1991 ، ص ص204 ،205.
6. - محمد عباس ابراهيم: التحديث **والتغير (دراسة في مكونات القيم الثقافية)** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2009 ، ص 104.
7. - إيمان العربي النقيب: **القيم التربوية في مسرح الطفل** ، تقديم شبل بدران ، ط /1 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2002 ، ص 18.
8. - ماجد الزيود: الشباب **والقيم في عالم متغير** ، ط1/ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 22.
9. - بدر الدين كمال عبده ومحمد السيد حلاوة: **قضايا ومشكلات**، ج /1 ، تقديم سامية محمد فهمي ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 1991 ، ص 199.
10. - محمد أحمد بيومي: علم **اجتماع القيم**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص 110.
11. - ماجد الزنود: مرجع **سبق ذكره**، ص 22.
12. - وائل عياد: **الميول المهنية والقيم وعلاقتها بتصورات المستقبل لدى طلبة كلية مجتمع غزة بوكالة الغوث** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة الأزهر ، 2011 ، ص 39.
13. - ابن منظور: لسان **العرب** 1968 ، ص 451.
14. - أحمد زكي بدوي: معجم **مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، 1993.
15. - مصطفى محسن: إشكالية **التربية وحقوق الإنسان** ، ط /1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2005. ص 27.
16. - حمدي مهران: المواطنة **والمواطن في الفكر السياسي**، ط / 1 ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2012 ، ص 66.
17. - سامح فوزي: المواطنة ، ط / 1 ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص 7.
18. - تركي رابح: أصول **التربية والتعليم**، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1990 ، ص 340.
19. - محمد بوقشور: **سياسة الإصلاح وإشكالية اللغة في النظام التعليمي الجزائري** ، البحث التربوي مجلة علمية نصف سنوية يصدرها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، السنة السابعة العدد الأول ، 2008 ، ص 274.
20. - نصر الدين جابر والطاهر إبراهيمي: **النظام التربوي في الجزائر ومتغيرات بيئة التحديات** ، العدد الأول من دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة (ديسمبر 2005) ، 14.
21. A-Djebbar **le système éducatif algérien** : miroir d'une société en crise et en mutation, in Tayeb Chentouf (sous la direction) Algérie face à la mondialisation, Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique (CODESRIA) 2008 p 164.
22. - محمد بوقشور: المرجع **السابق** ، ص 283.
23. - تقرير التنافسية العالمية يعده المنتدى الاقتصاد العالمي بدافوس ، بمثابة تقييم سنوي للعوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والتنمية ، ومنهجية التقرير تقوم على استطلاعات الرأي ، يعتمد مؤشر التنافسية على 12 مؤشر (الإطار المؤسساتي — البنية التحتية — المناخ الاقتصادي العام — الصحة والتعليم — التعليم العالي والتدريب — كفاءة الأسواق — كفاءة سوق العمل — تطوير السوق المالية — الجاهزية التكنولوجيا — حجم الأسواق التجارية — تطور نسبة الأعمال — الابتكار)
24. - مصطفى محسن: **إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الانسان بين الآليات اشتغال الفضاء المؤسسي ومكونات المحيط الاجتماعي** (أعمال ندوة) ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس 2005 ، ص 33.
25. - خالد قيرواني: **الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة** ، جامعة القدس المفتوحة ،2011 ص 7.
26. - أبو بكر علي محمد أمين: **العدالة مفهومها ومنطلقاتها** ، دار الزمان للنشر والطباعة ، دمشق ، سوريا ، 2010 ، ص 53.
27. - برهان غليون: **بيان من أجل الديمقراطية** ، ط /5 ، المركز الثقافي العربي ، بيروت لبنان ، 2006 ، ص14.
28. - إيرك كيسلاسي: الديمقراطية **والمساواة** ، ترجمة جهيدة لاوند ، ط /1 ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، العراق ، 2006 ، ص 38.
29. علاء الدين عبد الرزاق جانكو : **المواطنة بين الشرعية والتحديات المعاصرة** ، متحصل عليه من الرابط بتاريخ 2018/01/18 : /http//neelain.edu.sd/mmacpanel/includes/magazines/pdf3
30. محسن مصطفى عبد القادر: **التربية العلمية والمواطنة** ، ط / 1 ، السحاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2014 ، ص 27.
31. فهد إبراهيم الحبيب: **تربية المواطنة (الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة)**، متحصل عليه من الرابط التالي بتاريخ 2018/01/07: http//kenanaonline.com/files
32. عباس راغب علام: **أهداف التربية من أجل المواطنة** ، مقال منشور على الموقع: https://kenanaonline.com/users/abbasallam/posts/195711
33. المرجعية العامة للمناهج: معدّلة وفق القانون التوجيهي للتربية رقم 08-04 المؤرّخ في 23 يناير 2008
34. محمد عطوة مجاهد: المدرسة **والمجتمع** ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، مصر 2008 ص 26

35. طارق عبد الرؤوف عامر: **المواطنة والتربية الوطنية "اتجاهات عالمية وعربية «، ط / 1**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، **2011**، ص 159.

36. راضية بوزيان: التربية **والمواطنة** (الواقع والمشكلات)، ط / 1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، **2014**، ص 132

37. محمد نجيب بوطالب: الأبعاد **الاجتماعية والثقافية لأزمة أنموذج القدوة في المدرسة العربية المعاصرة** (حالة التعليم في تونس)، ندوة التربية والمواطنة في العالم العربي، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية **2005**، ص 278.

واقع تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف.

The reality of the application of knowledge management in the Algerian economic organizations: a case study of some economic organizations in Setif.

تاريخ الارسال:06/09/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

مريم محشي، جامعة فرحات عباس سطيف

mhachimeriem@yahoo.fr, ALGÉRIE

الملخص

مع انفتاح الاقتصاد العالمي وازدياد شدة المنافسة بين المؤسسات على المستوى الوطني والدولي ، فإن إدارة المعرفة يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتحقيق ميزة تنافسية مستديمة تمكن المؤسسة من التفوق والاستمرار. وبالطبع ليست المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمنأى عن هذه التحديات والتغيرات التي يعرفها العالم ، لذا من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول معرفة واقع تطبيق إدارة المعرفة في بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف ، من خلال معرفة مدى توفر البنية التحتية لإدارة المعرفة ، ومعرفة مدى تطبيق العمليات الخاصة بها.

الكلمات المفاتيح: المعرفة ، إدارة المعرفة. عمليات إدارة المعرفة ، متطلبات إدارة المعرفة.

Résumé

Avec l'ouverture à l'économie mondiale et l'intensité croissante de la concurrence entre les entreprises aux niveaux national et international, la gestion des connaissances peut être un moyen efficace et constituer un avantage compétitif durable permettant aux entreprises de durer et d'exceller. En l'occurrence, les entreprises économiques algériennes ne sont pas à l'abri de ces défis induits par les changements que connaît le monde.

À travers cette recherche, connaissant la disponibilité de l'infrastructure de gestion des connaissances et sachant les modalités d'application de ses processus, nous essayerons d'éclairer la réalité de l'application de la gestion des connaissances à certaines organisations économiques dans la wilaya de Sétif.

Mots-clés : *Connaissance, Processus et exigences de gestion des connaissances, Economie Mondiale, Entreprise.*

Abstract

With the opening up of the world economy and the increasing intensity of competition between **organizations** *at the national and international levels, knowledge management can be an effective means of achieving a sustainable competitive advantage that enables the organization to excel and continuity. Of course, the Algerian economic organizations are not immune to these challenges and changes that the world knows, so through this research paper we will try to find out the reality of the application of knowledge management to some economic organizations in the region of Sétif, by knowing the availability of the knowledge management infrastructure and knowing how its processes are applied*

Keywords: *Knowledge, Knowledge management, Knowledge management processes, Knowledge management requirements.*

مقدمـــــة

أصبحت المؤسسات بمختلف أنواعها خاصة الصناعية منها تواجه عدة تحديات ناتجة عن الضغوط والتهديدات التي تفرضها عليها المتغيرات البيئية ، ومن أبرز هذه المتغيرات المنافسة الشديدة الناتجة عن العولمة بمختلف مجالاتها ، وهذا ما أسفر عن ظهور عدة أساليب إدارية حديثة تساعد المؤسسات في التغلب على هذه التحديات ، وتضمن لها البقاء في السوق لأطول مدة ممكنة ، ومن بين أبرز هذه الأساليب الإدارية الحديثة إدارة المعرفة ، فهي تساعد المؤسسة على مواجهة المنافسة الشرسة ، من خلال اكتسابها لميزة تنافسية مستديمة ، تضمن لها الاستمرار ، وكذا المحافظة على مركزها التنافسي في السوق.

وعليه بات على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تخوض غمار المنافسة ، اتباع الأساليب الإدارية الحديثة التي تمنحها القوة لمواجهة المنافسة الشديدة ، خاصة مع دخول الجزائر منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي ، وسعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وما ينجم عنه من منافسة حادة من المؤسسات الأجنبية ، لذا فالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مجبرة على حماية نفسها ، وتعد إدارة المعرفة من أبرز الأساليب التي تساعدها في ذلك.

أولا-تحديد الإشكالية

1: مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة التعرف على مدى تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، من خلال معرفة مدى توفر متطلبات تطبيق إدارة المعرفة ، وكذا مستوى تنفيذ العمليات الجوهرية الخاصة بها ، وعليه يجري تناول مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

– ما مدى تطبيق إدارة المعرفة فى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

وسوف نعالج هذا الإشكال من خلال التساؤلات التالية:

– هل تتوفر المتطلبات اللازمة لتنفيذ إدارة المعرفة في المؤسسات محل الدراسة ؟

– ما مدى تطبيق عمليات إدارة المعرفة في المؤسسات محل الدراسة ؟

وسيتم الإجابة عن التساؤلات السابقة من خلال الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تقوم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بتطبيق إدارة المعرفة من خلال توفير متطلباتها وتنفيذ العمليات الجوهرية الخاصة بها. وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

– الفرضية الأولى: تقوم المؤسسات محل الدراسة بتوفير متطلبات إدارة المعرفةبشكل يدعم تطبيقها.

– الفرضية الثانية: تقوم المؤسسات محل الدراسة بتنفيذ العمليات الجوهرية لإدارة المعرفة.

2: مبررات اختيار موضوع الدراسة

– التغيرات التي تعرفها البيئة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، والتى تؤكد ضرورة الاعتماد على أساليب إدارية حديثة تمكنها من مواجهة هذه التغيرات.

– هناك نقص فيما يتعلق بالدراسات والبحوث التي تتناول تحليل واقع تطبيق إدارة المعرفة فى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

3: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

– تسليط الضوء على أهمية إدارة المعرفة في التكيف مع التحديات غير المسبوقة التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؛

– تحديد المتطلبات التي تقوم عليها إدارة المعرفة ؛

– معرفة مدى تطبيق عمليات إدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؛

– التوصل إلى نتائج ومقترحات قد تفيد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

4: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

– تعد إدارة المعرفة من أهم الأساليب الإدارية الحديثة التي تساهم في نجاح المؤسسات.

- تزايد الاهتمام بموضوع إدارة المعرفة على مستوى المؤسسات العالمية ، ومحاولة العديد من المؤسسات تبنى برامج إدارة المعرفة وتطبيقها في بعض الأنشطة وتحقيق نجاح ملموس في أعمالها.
- مساعدة صانعي القرار بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، في الكشف عن أهمية إدارة المعرفة بما قد يدعم التوجه نحو تطبيقها والاستفادة منها.

ثانيا: مقاربة مفاهيمية لإدارة المعرفة

1: مفهوم المعرفة (Knowledge): المعنى اللغوي للمعرفة هو الإدراك الجزئي أو البسيط في حين أن العلم يقال للإدراك الكلي أو المركب ، لذا يقال عرفت الله دون عَلِمْتُه ، كذلك فقد تم تعريف المعرفة بأنها" معلومات أو حقائق يمتلكها شخص عن شيء ما"[1]

أما المعنى الفلسفي كما جاءت به الفلسفة الإغريقية فهي تدل على أنها تصور مجرد واسع.

ويعرف **نجم عبود نجم** المعرفة بأنها" الأصل الجديد ، وهي أحدث عوامل الإنتاج التي يعترف بها كمورد أساسي لإنشاء الثروة في الاقتصاد ، ومصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة.[2]

كما عرفها **(Klaus &Kumta)** بأنها " نتاج للتعلم الفردي والجماعي ، ويتجسد في المنتجات والخدمات والنظم. فالمعرفة مرتبطة بخبرة وتجربة الأفراد في المؤسسات وفي المجتمع ، ولكن جزءا صغيرا من المعرفة ظاهر. فالمعرفة الضمنية إلى حد كبير هي التي تحدد سلوك الأفراد وأفعالهم[3].

مما سبق يمكن القول بأن المعرفة هي الخبرة والفهم والمعلومات والحقائق المتراكمة ، والتي يمكن توصيلها وتقاسمها والمشاركة فيها.

2: مفهوم إدارة المعرفة: إدارة المعرفة ليست بالمفهوم البسيط ، فهي ليست تكنولوجيا ، بالرغم من أن التكنولوجيا يجب أن تستغل فيها كأداة مساعدة ، وهي ليست توجيها ، بالرغم من أن القيادة الإستراتيجية ضرورية في إدارة المعرفة الناجحة. وليست إستراتيجية لإدارة أعمال ، بالرغم من أن تقبّل فكرة إدارة المعرفة شرط نجاحها. كما تتطلّب ثقافة تشجّع الاشتراك والتفكير الجماعي ؛ لكن الثقافة لوحدها لن تجعل ممارسات إدارة معرفة دائمة[4] ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه إدارة المعرفة داخل المؤسسة فقد حاول الكثير من الباحثين في مجال الإدارة. إعطاء تعريف لهذه الأخيرة ، ومن بين أهم هذه التعاريف نجد:

يعرف **هيثم علي حجازي** الذي في إدارة المعرفة بأنها" العمليات التي تساعد المؤسسات على توليد المعرفة ، اختيارها ، تنظيمها ، استخدامها ، نشرها ، وأخيرا تحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المؤسسة ، والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات ، حل المشكلات ، التعلم والتخطيط الإستراتيجي "[5]

ويعرف (Ian Watson) إدارة المعرفة بأنها تشمل عمليات اكتساب وتخزين واسترجاع المعلومات ، وتوليدها وتطبيقها ، وعرض الأصول المعرفية للمؤسسة بطريقة مسيطر عليها"[6].

ويعرفها **مطيران عبد الله المطيران** بأنها "إيجاد الطرق للإبداع وأسر معرفة المؤسسة للحصول عليها للاستفادة منها والمشاركة بها ، ونقلها إلى الموظفين الذين في حاجة إليها لأداء أعمالهم بفعالية وبكفاءة ، وباستخدام الإمكانات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بأكثر قدر ممكن" [7]

من خلال ما سبق يمكن تعريف إدارة المعرفة بأنها عملية منهجية تهدف إلى اكتساب وتوليد وونشر واسترجاع المعرفة داخل المؤسسة ،وذلك بهدف المساعدة في اتخاذ القرارات بشكل أفضل ،مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمؤسسة.

3: أهمية إدارة المعرفة: تسعى إدارة المعرفة إلى[8]:

- اتخاذ القرارات بشكل أفضل ؛
- اهتمام أحسن بالعملاء ، وخلق قيمة للعميل ؛
- تحسين مهارات العمال في المؤسسة ، وتعزيز الاتصال والتعاون فيما بينهم ؛
- تجاوب سريع مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية ؛
- تغيير الثقافة التنظيمية ؛
- تحسين الإنتاجية ؛

- زيادة الإبداع في المؤسسة ؛
- زيادة الأرباح المحققة للمؤسسة ؛
- مشاركة أفضل الممارسات ؛
- تخفيض التكاليف ؛
- خلق طرق جديدة ومناسبة للعمل ؛
- زيادة الحصة السوقية للمؤسسة ، ودخول أسواق جديدة ؛
- خلق فرص جديدة لفائدة المؤسسة ؛
- تحسين جودة المنتجات وتطوير منتجات جديدة ،
- جذب الأفراد داخل المؤسسة وتحسين الرضا الوظيفي والتحفيز.

4: عمليات إدارة المعرفة: تناولت غالبية المداخل والمفاهيم إدارة المعرفة على أنها عملية ، وقد أشار أغلب الباحثين في حقل إدارة المعرفة إلى ذلك ، فالمعرفة المشتقة من المعلومات ومن مصادرها الداخلية والخارجية لا تعني شيئا بدون تلك العمليات التي تغنيها ، وتمكن من الوصول إليها والمشاركة فيها وخزنها وتوزيعها والمحافظة عليها واسترجاعها بقصد التطبيق أو إعادة الاستخدام. ولقد اختلف الباحثون والمنظرون في حقل إدارة المعرفة في عدد وترتيب ومسميات هذه العمليات ، وإن كان أغلبهم قد أشار إلى العمليات الجوهرية وهي اكتشاف المعرفة ، توليد المعرفة ، خزنها ، توزيعها ، ثم تطبيقها.

أ: اكتشاف المعرفة: يمكن تعريف اكتشاف المعرفة على أنها تطوير المعرفة الضمنية أو المعرفة المصرح بها من البيانات والمعلومات ، أو من تحليل المعرفة التي تم الحصول عليها مسبقا ، وإن اكتشاف المعرفة المصرح بها يعود بالأساس إلى التوافق (التركيب) المعرفي (Knowledge Combination) والذي يعني بان اكتشاف المعرفة الضمنية الجديدة تستند مباشرة على مشاركة المعرفة (Knowledge Socialization)[9].

ب:**توليد المعرفة:** توليد المعرفة يعني إبداع المعرفة عند عدد من الكتاب والباحثين ، ويتم ذلك من خلال مشاركة فرق العمل وجماعات العمل الداعمة لتوليد رأس مال معرفي جديد في قضايا وممارسات جديدة تساهم في تعريف المشكلات ، وإيجاد الحلول الجديدة لها بصورة ابتكارية مستمرة ، كما تزود المؤسسة بالقدرة على التفوق في الإنجاز ، وتحقيق مكانة سوقية عالية في مساحات مختلفة مثل ممارسة الإستراتيجية ، وبدء خطوط عمل جديدة ، والتسريع في حل المشكلات ، ونقل الممارسات الفضلى وتطوير مهارات المهنيين ، ومساعدة الإدارة في توظيف المواهب والاحتفاظ بها ، وهذا يعزز ضرورة فهم أن المعرفة والابتكار عملية مزدوجة ذات اتجاهين: فالمعرفة مصدر للابتكار ، والابتكار عندما يعود يصبح مصدرا لمعرفة جديدة.[10]

جـ : تخزين المعرفة: تعتبر عملية تخزين المعرفة والاحتفاظ بها عملية مهمة جدا ، لا سيما للمؤسسات التي تعاني من معدلات عالية لدوران العمل ، والتي تعتمد على التوظيف والاستخدام بصيغة العقود المؤقتة والاستشارية لتوليد المعرفة فيها ، لأن هؤلاء الموظفين يأخذون معرفتهم الضمنية غير الموثقة معهم ، أما الصريحة فتبقى مخزونة وموثقة في قواعدها **كالذاكرة التنظيمية** التي تحتوي على المعرفة الموجودة في أشكال مختلفة بما فيها الوثائق المكتوبة والمعلومات المخزنة في قواعد البيانات الالكترونية ، والمعرفة الإنسانية المخزنة في النظم الخبيرة والمعرفة الموجودة في الإجراءات والعمليات التنظيمية الموقعة.[11]إذن تشير عملية التخزين إلى أهمية الذاكرة التنظيمية كمستودع تخزن فيه كل معارف المؤسسة بهدف الاستعمال المستقبلي.

د: تطوير المعرفة وتوزيعها: إن تطوير المعرفة يركز على زيادة قدرات ومهارات وكفاءات عمال المعرفة ، وهذا يقود إلى ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري الذي ينعكس على قيمة المؤسسة ، ويعزز من جدارتها التنظيمية ، ويساعدها ذلك في جذب واستقطاب أفضل

العاملين في مجال المعرفة ، ومن تطبيقات إدارة المعرفة بهذا الخصوص البرامج التدريبية المستمرة ، بالإضافة إلى التركيز على التعلم التنظيمي ، وتنمية المهارات التعاونية بين جماعات الممارسة ، وفرق العمل التي تؤدي إلى إبداع منتجات جديدة أو تقديم خدمات جديدة تزيد من كفاءة المؤسسة[12].

أما توزيع المعرفة فتشمل كلا من تقاسم المعرفة ونشرها ونقل المعرفة وتشاركها ، حيث تعتبر إتاحة المشاركة

في المعرفة أو وضعها في إطار نظام وإجراءات تسمح بتوزيعها على كافة المهتمين أمرا حيويا للمؤسسة التي تمتلك هذه المعرفة ؛ حيث يؤدي ذلك استفادة كل من له علاقة بها أو بأي جزء منها ، ومن ثم تتحقق المصلحة العامة.

هـ: تطبيق المعرفة:إن الهدف من إدارة المعرفة هو تطبيق المعرفة المتاحة للمؤسسة ، والتي تعد من أبرز عملياتها ، ويعني تطبيق المعرفة جعلها أكثر ملاءمة للاستخدام في تنفيذ أنشطة المؤسسة ، وأكثر ارتباطا بالمهام التي تقوم بها ، استنادا إلى أنه من المفترض أن تقوم المؤسسة بالتطبيق الفعال للمعرفة للاستفادة منها بعد توليدها وتخزينها وتطوير سبل استرجاعها ، ونقلها إلى العاملين.

إن الإدارة الناجحة للمعرفة هي التي تستخدم المعرفة المتوفرة في الوقت المناسب ، ودون أن تفقد استثمار فرصة توفر تحقيق ميزة لها ، أو لحل مشكلة قائمة[13].

وقد حددت دراسة لـ (**Martensson**) ثلاث آليات لتطبيق المعرفة هي[14]:

-**التوجيهات (directives**:) ويقصد بها مجموعة محددة من القواعد والإجراءات والتعليمات التي يتم وضعها لتحويل المعرفة الضمنية للخبراء إلى معرفة صريحة لغير الخبراء.

- **الروتين (routine)**: أما الروتين فيشير إلى وضع أنماط للأداء ومواصفات للعمليات التي تسمح للأفراد بتطبيق ودمج معرفتهم المتخصصة دون الحاجة إلى الاتصال بالآخرين.

-**فرق العمل ذات المهام المحددة ذاتيا (self-contained task teams) :** وهي بناء فرق العمل ذات المهام المحددة ذاتيا. حيث يتم استخدامها في المواقف التي تكون فيها المهام معقدة وتتسم بقدر من عدم التأكد ولا يمكن استخدام التوجيهات أو الروتين بشأنها. وفى هذه الآلية تتولى الفرق ذات المعرفة والتخصصات المطلوبة من أجل التصدي لحل المشكل.

5: متطلبات تطبيق إدارة المعرفة: يتطلب نجاح تطبيق إدارة المعرفة توفر ظروف وشروط معينة في المؤسسة ، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم(01): متطلبات تطبيق إدارة المعرفة

Source:MichaelStankosky**" creating the discipline of knowledge management";**Elsevier,USA , 2005, p:174

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن متطلبات تطبيق إدارة المعرفة تتمثل في:

أ: تكنولوجيا المعلومات والاتصال: والتي تعرف بأنها: "تطبيق التكنولوجيا الإلكترونية ومنها الحاسب الآلي والأقمار الصناعية وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة لإنتاج المعلومات التناظرية والرقمية وتخزينها واسترجاعها ، توزيعها ونقلها من مكان لآخر"[15]. وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير إمكانية نشر وتوزيع المعرفة داخل المؤسسة ، وإمكانية الوصول إلى مصادر المعرفة خارج المؤسسة ، وتسهيل اتصال الزبائن والموردين ، وجعلهم جزء من القاعدة المعرفية للمؤسسة ، ويتحقق ذلك من ربط المؤسسة بشبكة الإنترنيت وتوفير خدمات البريد الإلكتروني للأفراد وتوفير البرمجيات التي تسهل توثيق وخزن واسترجاع المعلومات ، وجميع الخدمات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [16] .

ب: الثقافة التنظيمية: تعرف بأنها: "مجموعة خاصة من القيم والأعراف والقواعد السلوكية ، التي يتقاسمها الأفراد والجماعات في المؤسسة ، والتي تحكم الطريقة التي يتفاعلون بها مع بعضهم البعض ، والتي يتعاملون بها مع باقي الأفراد ذوي المصلحة"[17].

وتعتبر الثقافة التنظيمية من العناصر الداعمة لتطبيق إدارة المعرفة ، من خلال الثقافة التشاركية التي تعزز الاتصال والتعاون بين العمال في المؤسسة ، كما تدعم نشر الثقة والحوار بين العمال ، وهذا ما يؤدي إلى تبادل المعرفة الضمنية بين العمال ، مما يساهم في توليد معرفة جديدة في المؤسسة.

ج: الهيكل التنظيمي: يعرف الهيكل التنظيمي بأنه"شكل رمزي يصور الطريقة النظامية للعلاقات بين مختلف الوظائف في المؤسسة ، وهو يتكون من مراكز سلطة ومراكز مساعدة"[18] ، ويشار إلى أن إدارة المعرفة تعتمد على الهيكل التنظيمي في المؤسسة ، وتبرز هنا أهمية مرونة الهيكل التنظيمي في المؤسسة ، وذلك لما له من تأثير في سلوك العاملين ؛ فالعلاقة بين الرئيس والمرؤوسين قائمة على التعاون والثقة ، وذلك لأن إدارة المعرفة تحتاج إلى اللامركزية في العمل ، وأن هناك العديد من الأبعاد المؤثرة في تنظيم إدارة المعرفة ، منها [19]:

- هرمية الهيكل في المؤسسة ، والتي تؤثر على الأفراد العاملين في المنظمة ، والعلاقات فيما بينهم ؛

- من الممكن أن تساند الهياكل التنظيمية داخل المؤسسة عملية تفعيل إدارة المعرفة من التنظيم غير الرسمي ؛

- يعتبر تسطيح الهياكل التنظيمية من وسائل تفعيل إدارة المعرفة من خلال الهياكل الخاصة ، والقواعد التنظيمية ، وفرق العمل التي تساند بصورة مباشرة إدارة المعرفة.

د: القيادة: تعرف القيادة بأنها "مجموعة من الخصائص الشخصية التي تجعل التوجيه والتحكم في الآخرين أمرا ناجحا"[20]ومما لا شك فيه فإن القيادة عنصر مهم في التنفيذ الناجح لإدارة المعرفة في المؤسسة ، من خلال تقديم الدعم من أعلى المستويات الإدارية وكبار المسؤولين لتبني تطبيق إدارة المعرفة. وكذا من خلال توفير الوقت والمكان للعمال لتشجيع تشارك وتقاسم المعارف ، وتبادل الأفكار بين عمال المؤسسة. وعليه يمكن القول بأن القيادة تلعب دورا حاسما في إبراز قيم إدارة المعرفة في المؤسسة.

هـ : التعلم التنظيمي "يعرف التعلم التنظيمي بأنه" "عملية الحصول على المعلومات ، تفسيرها ، حيث ينجم عنها تغيرات في الادراك والسلوك ، والتي ينبغي بدورها أن يكون لها تأثير على الأداء التنظيمي"[21]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اهتماما متزايدا بالتعلم التنظيمي وإدارة المعرفة على حد سواء ، وهذا ليس صدفة ؛ فالتعلم سواء على مستوى الفرد أو مجموعة أو على مستوى مؤسسة يكون هدفه تحسين وتطوير المعرفة ، وتغيير الأفكار والقيم والسلوك من خلال تغيير أو تحويل الفهم ، وهنا يمكن أن يتضمن اكتساب المعرفة وتطبيقها ممارسات جديدة ، أو إعادة تشكيل ممارسات موجودة أصلا ، وبالتالي يمكن القول إن العلاقة بين التعلم وإدارة المعرفة مترابطة ومتداخلة فيما بينها.

ثالثا: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف

1: عينة الدراسة ومنهج البحث

يتناول هذا الجزء من الدراسة نتائج الدراسة الميدانية لبعض من المؤسسات الاقتصادية الواقعة في المحيط الجغرافي لولاية سطيف، حيث فضلنا اختيار عينة الدراسة بطريقة غير احتمالية (غير عشوائية)، وبالتالي فهي عينة غرضية، تتكون في مجملها من 30 مؤسسة وهو حجم يسمح لنا بإجراء العديد من الاختبارات الإحصائية المهمة، وقد تم اختيار هذه المجموعة من المؤسسات في ولاية سطيف من كلا القطاعين العام والخاص، وتم توزيع الاستمارات على قيادي المؤسسات محل الدراسة قصد الحصول على إجابات مهمة ودقيقة، وهذه المؤسسات هي:

الجدول رقم(01): قائمة المؤسسات محل الدراسة

الرقم	إسم المؤسسة	طبيعة الملكية	طبيعة النشاط	سنة التأسيس
01	للبلاستيك والمطاط CALPLAST	عمومية	تحويل البلاستيك	1981
02	SIPLAST شركة حقن ونفخ البلاستيك	عمومية	تحويل البلاستيك	1982
03	شركة اتصالات الجزائر	عمومية	قطاع الاتصالات	2003
04	الشركة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC	عمومية	صناعة العدادات	1975
05	الشركة الوطنية للتامين SAA	عمومية	تأمينات	1963
06	الشركة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية ENPEC	عمومية	إنتاج البطاريات	1973
07	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	عمومية	مالي	1964
08	بنك القرض الشعبي الجزائري CPA	عمومية	مالي	1966
09	ملبنة التل	عمومية	الحليب ومشتقاته	1992
10	شركة موبيليس	عمومية	شركة اتصالات	2003
11	فرع الحبوب الهضاب العليا	عمومية	صناعة غذائية	2016
12	شركة اوريدو	خاصة	شركة اتصالات	2004
13	شركة بروفيب طالي	خاصة	تحويل البلاستيك	1990
14	بنك سوسيتي جنرال	خاصة	مالي	2000
15	ذ.م.م.كبلاست K PLAST	خاصة	تحويل البلاستيك	2002
16	شركة ساتيراكس اريس IRIS	خاصة	صناعة الاجهزة الالكترونية	2004
17	شركة سامحا SAMHA	خاصة	صناعة الاجهزة الالكترونية	2006
18	سيرام غلاس	خاصة	صناعة السيراميك	1974
19	ش.ذ.م.م اي جي بي اس IGBS	خاصة	تحويل الإزفلت	2006
20	ش.ذ.م.م سطيف كنال	خاصة	أنابيب الصرف الصحي	2009
21	ش.ذ.م.م عصير لابال	خاصة	صناعة المشروبات	2009
22	شركة اقروفيلم SARL AGROFILM	خاصة	التغليف	1989
23	شركة شرفة للرخام والغرانيت	خاصة	صناعة الرخام	1996
24	شركة مامي للمشروبات الغازية	خاصة	صناعة المشروبات	1937
25	مطاحن الويزة	خاصة	صناعة غذائية	2008
26	ملبنة الانفال	خاصة	الحليب ومشتقاته	1988
27	مجمع شي على بروفيبلاست.	خاصة	تحويل البلاستيك	2007
28	بنك BNP PARIBAS	خاصة	مالي	2010
29	شركة SGI ALGERIE	خاصة	تحويل البلاستيك	2001
30	المصرف الجزائري للبلاستيك	خاصة	تحويل البلاستيك	2004

المصدر: من إعداد الباحثة

2: ثبات الاستمارة

أ: محاور الاستمارة: تم تحديد أسئلة الاستمارة في 04 محاور

المحور الأول: يتعلق بالخصائص الشخصية. المحور الثاني: يتعلق بمعلومات عامة عن المؤسسات محل الدراسة.

المحور الثالث: يتعلق بمدى توفر متطلبات إدارة المعرفة في المؤسسات محل الدراسة.

المحور الرابع: يتعلق بمستوى تنفيذ عمليات إدارة المعرفة.

ب: ثبات الاستمارة: يقصد بثبات الأداة اتساق الدرجات التي يتحصل عليها أفراد العينة ، إذا ما طبقت عليهم الأداة أكثر من مرة ، وكلما كان ثبات الأداة مرتفعا دل على أنه يقيس الفروق الحقيقية بين الأفراد أية سمة أو قدرة ، وأنه لا يتأثر كثيرا بالعوامل المسببة للخطأ أو عوامل الصدفة التي تجعل درجات الفرد تتأثر بدون أسباب حقيقية.

ولقياس ثبات أداة الدراسة قمنا بحساب معامل (ألفا كرونباخ) باستخدام برنامج (SPSS) في نسخته 24، حيث يعبر معامل ألفا عن درجة الاتساق الداخلي للمقياس ، وقد بلغت قيمة ألفا كرونباخ للاستمارة الأولية ككل 0.974 كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(02): قيمة معامل الثبات لـ الفا كرونباخ للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة.

اسم المتغير	متطلبات تطبيق إدارة المعرفة وعمليات إدارة المعرفة
معامل الفا كرونباخ	0.974

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS في نسخته 24.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة مقبولة وهي أكبر من النسبة المقبولة إحصائيا 0.60 حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات الاستمارة 0.974 وهي نسبة ثبات كبيرة ، ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

3: الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدنا في دراستنا على أساليب الإحصاء الوصفي ، وكذا بعض أساليب الإحصاء الاستدلالي التي تتلاءم مع أهداف الدراسة وكذا

نوع العينة ومحاور الدراسة ، وذلك بما توفره الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في نسختها 24.

أ: **مقاييس الإحصاء الوصفي** تتمثل في:

- **المتوسط الحسابي**: لوصف درجات الموافقة على مختلف العبارات ، ليتم تقييم الموافقة على الإجابة أو مستوى كل محور كما يلي:

الجدول رقم(03): المتوسط الوزني لحساب المستوى

المستوى	المتوسط الحسابي
منخفض	من 1 إلى 1.66
متوسط	من 1.67 الى 2.33
عالي	من 2.34 الى 3.

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال حساب قانون مركز وطول الفئة

- **الانحراف المعياري**: لتوضيح مدى تباين واختلاف أو اتفاق وتقارب استجابات أفراد العينة حول مختلف العبارات وكذا مدى تباين مستوى محاور الاستمارة.

4: تحليل النتائج واختبار الفرضية الأولى: تقوم المؤسسات محل الدراسة بتوفير متطلبات إدارة المعرفةالداعمة لتطبيقها.

أ: تحليل ومناقشة درجات الموافقة على عبارات واقع توفر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تدعم تطبيق إدارة المعرفة: جاءت نتائج هذه العبارات كما هي مبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم(04): درجات الموافقة على عبارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	اتجاه التقييم	الرتبة
1	تتوفر الاجهزة والنظم الحاسوبية بشكل كافي في مؤسستكم.	2.33	0.802	متوسطة	حيادي	01
2	لدى مؤسستكم بنية متقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.	2.23	0.774	متوسطة	حيادي	02
3	تربط تكنولوجيا المعلومات والاتصال جميع أقسام وإدارات مؤسستكم.	2.10	0.860	متوسطة	حيادي	04
4	تقرب التكنولوجيا المستخدمة مؤسستكم من زبائنها.	2.03	0.850	متوسطة	حيادي	05
5	تساهم تكنولوجيا المعلومات في خلق ذاكرة تنظيمية (قاعدة بيانات) يمكن للمؤسسة بأكملها الوصول إليها.	2.23	0.817	متوسطة	حيادي	02
6	تخصص مؤسستكم ميزانية معتبرة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لديها.	2.03	0.809	متوسطة	حيادي	05
	المجموع	2.14	0.720	متوسطة	حيادي	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.24

تناقش عبارات هذا الجدول من العبارة رقم 01 إلى العبارة رقم 6 درجات الموافقة على واقع تتوفر البينة التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات اللازمة والداعمة لتنفيذ عمليات إدارة المعرفة في المؤسسات محل الدراسة ، وحسب المتوسط العام لمجموع درجات الموافقة على هذه العبارات والذي بلغ 2.14 والذي يقع ضمن نطاق درجة الموافقة **المتوسطة** بانحراف معياري ضعيف قدر بـ 0.72 الذي يفسر عدم وجود تشتت في الآراء بين أفراد العينة ، فإن المستجوبين يؤكدون على توفر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال هو في مستوى متوسط ، وهذا ما أكدته درجات الموافقة المتوسطة التي تحصلت عليها كل عبارات هذا المحور حيث حصلت العبارة رقم 1 على أعلى درجة موافقة بمتوسط حسابي قدر بـ 2.33 ، والأمر يتعلق بـ تتوفر الأجهزة والنظم الحاسوبية بشكل كاف في المؤسسة ، تليها العبارة رقم 5 التي تناقش مساهمة تكنولوجيا المعلومات في خلق ذاكرة تنظيمية (قاعدة بيانات) يمكن للمؤسسة بأكملها الوصول إليها ؛وهذا بمتوسط حسابي بلغ 2.23 وهو نفسه المتوسط الحسابي الذي حصلت عليه العبارة رقم 2 والذي بلغ 2.23 والأمر يتعلق بحيازة المؤسسة على بنية متقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. أما العبارة رقم 03: تربط تكنولوجيا المعلومات والاتصال جميع أقسام وإدارات مؤسستكم ، فقد حصلت على متوسط حسابي قدره 2.1 تليها في الأخير العبارتان رقم 04 ، 06 على التوالي حيث حصلتا على المتوسط الحسابي الأضعف ضمن فقرات هذا المحور ، وهي تخص: تقرب التكنولوجيا المستخدمة مؤسستكم من زبائنها ، تخصص مؤسستكم ميزانية معتبرة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لديها.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن المؤسسات محل الدراسة تمتلك بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وتوفر أرضية ملائمة للقيام بعمليات إدارة المعرفة في مستوى متوسط.

ب: تحليل ومناقشة درجات الموافقة على مدى توفر ثقافة تنظيمية تدعم تطبيق إدارة المعرفة: وقد جاءت نتائج هذه العبارات كالآتي:

الجدول رقم(05): درجات الموافقة على عبارات الثقافة التنظيمية

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	اتجاهال تقييم	الرتبة
7	تشجع مؤسستكم تبادل المعرفة بين العاملين	1.97	0.718	متوسطة	حيادي	04
8	يسود مناخ من الثقة بين افراد مؤسستكم	2.00	0.788	متوسطة	حيادي	02
9	يوجد تقارب كبير في طرق التفكير بين العاملين	2.00	0.695	متوسطة	حيادي	02
10	توجد معايير وقيم مشتركة بمؤسستكم يلتزم بها الجميع	2.34	0.897	عالية	ايجابي	01
11	يقوم العاملون بكافة المستويات بتقديم الافكار والاقتراحات الجديدة لتطوير مؤسستكم	1.70	0.750	متوسطة	حيادي	05
	المجموع	2.02	0.594	متوسطة	حيادي	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.24.

تناقش عبارات هذا الجدول من العبارة رقم 07 إلى العبارة رقم 11 درجات الموافقة على مدى توفر **ثقافة تنظيمية تدعم تطبيق عمليات إدارة المعرفة** بالمؤسسات محل الدراسة ، وحسب المتوسط العام لمجموع درجات الموافقة على هذه العبارات والذي بلغ 2.02 والذي يقع ضمن نطاق درجة **الموافقة المتوسطة** بانحراف معياري ضعيف قدر بـ 0.59 الذي يفسر عدم وجود تشتت في الآراء بين أفراد المستجوبين ، وبالتالي فإن المستجوبين يؤكدون على وجود ثقافة تنظيمية داعمة لتطبيق إدارة المعرفة **بدرجة متوسطة** بالمؤسسات محل الدراسة ، وهذا ما أكدته درجات الموافقة المتوسطة التي تحصلت عليها معظم العبارات ، هذا وكانت العبارة رقم 10 المتعلقة بـ : توجد معايير وقيم مشتركة بمؤسستكم يلتزم بها الجميع ؛ وهي الوحيدة التي حصلت على درجة موافقة عالية بمتوسط حسابي قدر بـ 2.70. تليها العبارة رقم 08 و09 فقد حصلت على متوسط حسابي قدره 2.00 والأمر يتعلق ب: يسود مناخ من الثقة بين أفراد مؤسستكم ، يوجد تقارب كبير في طرق التفكير بين العاملين. تليها العبارة رقم 7 على متوسط قدره 1.97 والامر يتعلق ب: تشجع مؤسستكم تبادل المعرفة بين العاملين ، أما عبارة رقم 11: يقوم العاملون بكافة المستويات بتقديم الأفكار والاقتراحات الجديدة لتطوير المؤسسة ؛ فقد حصلت على درجة الموافقة الأضعف ضمن فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي قدر ب 1.70 وهو الأضعف .

وعموما يمكن تقييم مدى توفر الثقافة التنظيمية الداعمة لتطبيق عمليات إدارة المعرفة **بالمتوسط**؛ حيث إن المتوسط العام لمجموع درجات الموافقة بلغ 2.02.وعليه يمكن القول بأن هناك غيابا نسبيا لدى المؤسسات محل الدراسة لثقافة تنظيمية تشجع على تشارك وتقاسم المعرفة بين عمالها.كما أن هناك ضعفا في تشجيع العمال على تقديم الأفكار والاقتراحات الجديدة لتطوير المؤسسة. وهنا يمكن القول بأن المؤسسات محل الدراسة بحاجة لمزيد من التعزيز في الجوانب المتعلقة بإعادة بناء الثقة بين العاملين ، وتشجيعهم على التعلم ومشاركة المعرفة وإبداء الآراء.

ج: تحليل ومناقشة درجات الموافقة على مدى توفر هيكل تنظيمي يدعم تطبيق إدارة المعرفة: فقد جاءت نتائج هذه العبارات كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(06): درجات الموافقة على عبارات الهيكل التنظيمي.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	اتجاه التقييم	الرتبة
12	تتبني مؤسستكم تنظيما يساعد العاملين على الاتصال فيما بينهم.	1.90	0.803	متوسطة	حيادي	02
13	يحرص المديرون على تفويض العاملين مزيدا من السلطات.	1.63	0.669	منخفضة	سلبي	05
14	يساعد التنظيم السائد في مؤسستكم على تدفق المعرفة في جميع المستويات.	1.77	0.728	متوسطة	حيادي	04
15	يشجع التنظيم على العمل الجماعي في مؤسستكم.	2.07	0.785	متوسطة	حيادي	01
16	يتمتع العاملون في مؤسستكم باستقلالية في أداء أعمالهم.	1.89	0.655	متوسطة	حيادي	03
	المجموع	1.85	0.570	متوسطة	حيادي	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.24

تناقش عبارات هذا الجدول من العبارة رقم 12 الى العبارة رقم 16 درجات الموافقة على **مدى توفر هيكل تنظيمي** في المؤسسات محل الدراسة كأحد المتطلبات الداعمة لتطبيق إدارة المعرفة ، جاءت درجات الموافقة لجميع عبارات هذا المحور ضمن نطاق درجة الموافقة المتوسطة ؛ حيث بلغ المتوسط العام لدرجات الموافقة الذي بلغ 1.85 بانحراف معياري ضعيف قدره 0.570 حيث إن المستجوبين أكدوا وبدرجة موافقة **متوسطة** على أن مؤسساتهم : تتبنى تنظيما يساعد العاملين على الاتصال فيما بينهم ، ، يساعد التنظيم السائد على تدفق المعرفة في جميع المستويات ، يتمتع العاملون باستقلالية في أداء أعمالهم. وهذا وحازت العبارة رقم 14 على درجة موافقة متوسطة ، والأمر يتعلق بتشجع التنظيم على العمل الجماعي في المؤسسات محل الدراسة ، وهذا أمر ايجابي.كما حازت العبارة رقم 13: يحرص المديرون على تفويض العاملين لممارسة مزيد من السلطات على المتوسط الحسابي الأضعف وبدرجة موافقة **منخفضة** من بين جميع الفقرات في هذا المحور ، وقد بلغ المتوسط الحسابي1.63.

وبالمجمل جاءت نتائج ّ المتوسط ّ الحسابي العام والانحراف المعياري لفقرات الهيكل التنظيمي متوسطة أقرب منها إلى المنخفضة ، وبالتالي يمكن القول بأن الهياكل التنظيمية في المؤسسات محل الدراسة لا تتسم بالمرونة والتكيف مع البيئة ، وهناك ضعف في الاتصال بين العمال ، وبالتالي عدم قدرة الهيكل التنظيمي على الاستجابة السريعة للتغيرات ، حيث يجب تطبيق اللامركزية في العمل لتوفير فرصة التشارك في المعرفة ، وإتاحة الفرصة للعاملين لإبراز إبداعاتهم وابتكاراتهم ، وكذلك تقليل المستويات الهرمية من أجل إيصال مشاكل العمل اليومية بسهولة ، وطرح المقترحات للقيادة بيسر ، مما يسهم في إنجاح تطبيق إدارة المعرفة.

د: تحليل ومناقشة درجات الموافقة على مدى توفر قيادة تدعم تطبيق إدارة المعرفة: وقد جاءت نتائج هذه العبارات كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(07): درجات الموافقة على عبارات القيادة.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	اتجاه التقييم	الرتبة
17	سهولة التواصل بين الإدارة والعمال في مؤسستكم	1.97	0.669	متوسطة	حيادي	01
18	يتم اتخاذ القرارات بالتشاور والتشارك مع العمال	1.57	0.626	منخفضة	سلبي	04
19	تكافئ مؤسستكم العمال على مساهمتهم في تطوير المعرفة	1.47	0.681	منخفضة	سلبي	05
20	تسعى الإدارة إلى زيادة الثقة بين العاملين لديها	1.73	0.691	متوسطة	حيادي	03
21	تدعم الإدارة العمال على تقديم مقترحاتهم وأرائهم عن العمل.	1.77	0.774	متوسطة	حيادي	02
	المجموع	1.70	0.545	متوسطة	حيادي	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.24

تناقش عبارات هذا الجدول من العبارة رقم 17 الى العبارة رقم 21 درجات الموافقة على **مدى توفر عنصر القيادة الداعم لتطبيق عمليات إدارة المعرفة في المؤسسات محل الدراسة** ، حيث جاءت درجات الموافقة لجميع عبارات هذا العنصر ضمن نطاق درجة الموافقة المتوسطة ؛ إذ بلغ المتوسط العام لدرجات الموافقة الذي بلغ 1.70 بانحراف معياري ضعيف قدر بـ 0.545، حيث إن المستجوبين قيموا عامل القيادة بالمتوسط ، وهذا فيما يخص جميع عبارات هذا المحور ما عدا العبارة رقم 18 ، والعبارة رقم 19 التي تحصلت على درجة موافقة **منخفضة** بمتوسط حسابي قدر بـ 1.57 و1.47 على التوالي ، والأمر يتعلق بـ يتم اتخاذ القرارات بالتشاور والتشارك مع العمال ، يتم مكافأة المؤسسة للعمال على مساهمتهم في تطوير المعرفة.

عموما جاءت نتائج ّ المتوسط ّ الحسابي العام والانحراف المعياري لفقرات محور القيادة **متوسطة أقرب منها إلى المنخفضة** ، وبالتالي يمكن القول بأن القيادة في المؤسسات محل الدراسة لا تدرك أهمية تطبيق ادارة المعرفة في مؤسساتها ، حيث كلما كان هناك اتصال فعال بين العمال والقيادة ، فإنه

يدفع العمال للمبادرة بإيصال مشكلات العمل، وإيصال التغذية الرجعية للعاملين عن نتائج أعمالهم، وكذا طرح الأفكار والمقترحات الجديدة لتطوير العمل في المؤسسة.

هـ: تحليل ومناقشة درجات الموافقة على محور التعلم التنظيمي: جاءت نتائج هذه العبارات كما هى مبينة فى الجدول الآتي:

الجدول رقم(08): درجات الموافقة على عبارات التعلم التنظيمي.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	اتجاه التقييم	الرتبة
22	تتم عملية التعلم من خبرات العمال القدامى	1.97	0.850	متوسطة	حيادي	02
23	تستخدم مؤسستكم التعلم لإنشاء اختصاصات جديدة.	1.67	0.802	متوسطة	حيادي	04
24	تنظم مؤسستكم المعارض لاختبار طرق جديدة لتطوير منتجاتها.	1.97	0.850	متوسطة	حيادي	02
25	تقوم مؤسستكم بإجراء تعديلات على أساليب العمل الخاصة بها.	2.00	0.830	متوسطة	حيادي	01
	المجموع	**1.90**	**0.708**	**متوسطة**	**حيادي**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.24

تناقش عبارات هذا الجدول من العبارة رقم 22 إلى العبارة رقم 25 درجات الموافقة على **واقع تطبيق التعلم التنظيمي بالمؤسسات محل الدراسة**، وحسب المتوسط العام لمجموع درجات الموافقة على هذه العبارات والذي بلغ 1.90 والذي يقع ضمن نطاق درجة الموافقة المتوسطة بانحراف معياري ضعيف قدر بـ 0.70 الذي يفسر عدم وجود تشتت في الآراء بين أفراد العينة، وبالتالي فإن المستجوبين يؤكدون على أن **واقع تطبيق التعلم التنظيمي في المؤسسات محل الدراسة** هو في مستوى **متوسط**، وهذا ما أكدته درجات الموافقة المتوسطة التي تحصلت عليها كل عبارات هذا المحور، والأمر يتعلق بـ: تتم عملية التعلم من خبرات العمال القدامى، تستخدم مؤسستكم التعلم لإنشاء اختصاصات جديدة، تنظم مؤسستكم المعارض لاختبار طرق جديدة لتطوير منتجاتها، تقوم مؤسستكم بإجراء تعديلات على أساليب العمل الخاصة بها.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص مدى توفر متطلبات تطبيق إدارة المعرفة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم(09): مدى توفر متطلبات إدارة المعرفة بالمؤسسات محل الدراسة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
تكنولوجيا المعلومات والاتصال.	2.14	0.720	01
الثقافة التنظيمية	2.02	0.59	02
الهيكل التنظيمي	1.85	0.570	03
القيادة	1.70	0.545	05
التعلم التنظيمي	1.90	0.70	04
المجموع	**1.92**	**0.625**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .24

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متغيرات متطلبات إدارة المعرفة حازت جميعها على درجة موافقة **متوسطة**؛ حيث احتلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبة الأولى ما يعكس المستوى المرتفع لتوفر هذا العنصر مقارنة بالعناصر الأخرى في المؤسسات محل الدراسة، تليها الثقافة التنظيمية بدرجة متقاربة نوعا ما من مستوى التوفر مقارنة بالتعلم التنظيمي والهيكل التنظيمي اللذين حصلا على درجة موافقة أقل نسبيا منها حسب النتائج الموضحة في الجدول، والتي تظهر أيضا أن عنصر القيادة هو العنصر الذي حصل على أقل درجة موافقة بين باقي العناصر إلا أنه هو الأخير أيضا بقي ضمن نطاق درجة الموافقة المتوسطة.

5: تحليل النتائج واختبار الفرضية الثانية: تقوم المؤسسات محل الدراسة بتنفيذ العمليات الجوهرية لإدارة المعرفة.

أ: تحليل ومناقشة درجات الموافقة على تطبيق عملية اكتساب وتوليد المعرفة: جاءت نتائج هذه العبارات كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(10): درجات الموافقة على مستوى تطبيق عملية إ كتساب وتوليد المعرفة.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	اتجاه التقييم	الرتبة
26	تنظم مؤسستكم لقآت بين العمال من مختلف المصالح من اجل توليد افكار جديدة	1.43	0.504	منخفضة	سلبي	04
27	تقوم مؤسستكم بإجراء البحث والتطوير بشكل مستمر للمساعدة على توليد المعرفة.	1.73	0.785	متوسطة	حيادي	02
28	تقوم مؤسستكم بتوظيف الكفاءات المتميزة والمبدعة	1.87	0.860	متوسطة	حيادي	01
29	تقوم مؤسستكم بجهود لتحويل المعرفة الضمنية (وهي ما يعرف العمال كيفية القيام به ولكن لا يمكن التعبير عنه) إلى معرفة صريحة.	1.70	0.596	متوسطة	حيادي	03
	المجموع	**1.68**	**0.512**	**متوسطة**	**حيادي**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.24

تناقش عبارات هذا الجدول من العبارة رقم 26 إلى العبارة رقم 29 درجات الموافقة على **مستوى تنفيذ عملية اكتساب وتوليد المعرفة** ، وحسب المتوسط العام لمجموع درجات الموافقة على هذه العبارات والذي بلغ 1.68 والذي يقع ضمن نطاق درجة الموافقة **المتوسطة** بانحراف معياري ضعيف قدر بـ 0.51 الذي يفسر عدم وجود تشتت في الآراء بين أفراد العينة ، فإن المستجوبين يؤكدون على وجود **مستوى متوسط أقرب منه إلى منخفض** فيما يخص تنفيذ عملية **اكتساب وتوليد المعرفة** خاصة فيما يتعلق بتنظيم المؤسسات لقاءت بين العمال من مختلف المصالح من أجل توليد أفكار جديدة ، إذ بلغ المتوسط العام لهذه العبارة 1.43 وهو يقع ضمن درجة الموافقة المنخفضة بتقييم سلبي. وعموما يمكن تقييم مستوى **تنفيذ عملية اكتساب وتوليد المعرفة** بالسلبي حيث إن المستجوبين وافقوا على العبارات التالية بدرجة متوسطة:تقوم مؤسستكم بإجراء البحث والتطوير بشكل مستمر للمساعدة على توليد المعرفة ، تقوم مؤسستكم بتوظيف الكفاءات المتميزة والمبدعة ، تقوم مؤسستكم بجهود لتحويل المعرفة الضمنية إلى المعرفة الصريحة.

ب: تحليل ومناقشة درجات الموافقة على تطبيق عملية تخزين المعرفة: جاءت نتائج هذه العبارات كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(11): درجات الموافقة على مستوى تطبيق عملية تخزين المعرفة.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	اتجاه التقييم	الرتبة
30	تقوم مؤسستكم بتوثيق المعارف التي تمتلكها	2.17	0.874	متوسطة	حيادي	02
31	تعتمد المؤسسة على الوثائق والمكتبات والدوريات للحفاظ على المعرفة	1.97	0.765	متوسطة	حيادي	04
32	تستخدم المؤسسة أجهزة الحاسوب للحفاظ على المعرفة	2.33	0.884	متوسطة	حيادي	01
33	تمتلك المؤسسة قاعدة بيانات (ذاكرة تنظيمية) يمكن الرجوع اليها عند الحاجة	2.17	0.913	متوسطة	حيادي	03
	المجموع	**2.15**	**0.726**	**متوسطة**	**حيادي**	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.24

تناقش عبارات هذا الجدول من العبارة رقم 30 إلى العبارة رقم 33 درجات الموافقة على **مستوى تنفيذ عملية تخزين المعرفة** ، وقد جاءت درجات الموافقة لجميع عبارات هذا العنصر ضمن نطاق درجة الموافقة **المتوسطة**؛ حيث بلغ المتوسط العام لدرجات الموافقة 2.15 بانحراف معياري ضعيف قدره 0.72 ما يؤكد **المستوى المتوسط لتخزين المعرفة** بالمؤسسات محل الدراسة.

وقد حصلت العبارة رقم 32 على أعلى درجة موافقة بمتوسط حسابي قدر بـ .2.33، تليها العبارة رقم 30 و33 بمتوسط حسابي قدرة بـ2.17 لكل واحدة منهما ، والأمر يتعلق بتوثيق المعارف والحيازة على قواعد البيانات على التوالي ، لتتحصل العبارة رقم 31 أيضا على درجة **موافقة متوسطة** بمتوسط حسابي قدر بـ 2.17 ، وعموما يمكننا تقييم مستوى تخزين المعرفة بالمؤسسات محل الدراسة بالمتوسط.

ج: تحليل ومناقشة درجات الموافقة على تطبيق عملية توزيع المعرفة: حيث جاءت نتائج هذه العبارات كما هى مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): درجات الموافقة على مستوى تطبيق عملية توزيع المعرفة.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	اتجاه التقييم	الرتبة
34	المعرفة التي تمتلكها مؤسستكم هي متاحة للجميع.	1.70	0.651	متوسطة	حيادي	02
35	لدى مؤسستكم شبكة داخلية انترانيت INTRANET تسهل التواصل بين العمال.	2.10	0.960	متوسطة	حيادي	01
36	تقوم مؤسستكم بتوفير مكان للعاملين لتبادل المعارف والخبرات.	1.63	0.765	منخفضة	سلبي	03
37	تقوم مؤسستكم بتوفير الوقت للعاملين لتبادل المعارف والخبرات.	1.63	0.718	منخفضة	سلبي	03
	المجموع	**1.76**	**0.612**	**متوسطة**	**حيادي**	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.24

تناقش عبارات هذا الجدول درجات الموافقة على **مستوى تنفيذ عملية توزيع المعرفة** ، إذ جاءت درجات الموافقة لجميع عبارات هذا العنصر ضمن نطاق درجة الموافقة المتوسطة أقرب منها إلى المنخفضة ؛ حيث بلغ المتوسط العام لدرجات الموافقة 1.76بانحراف معياري ضعيف قدر بـ 0.61 ولكن بدرجات موافقة متفاوتة بين العبارات ، إذ تحصلت العبارة رقم35 التي تتعلق بحيازة المؤسسة على شبكة داخلية انترنيت (intranet) تسهل التواصل بين العمال على درجة موافقة عالية مقارنة بالعبارات الأخرى في نفس المحور إذ حصل على متوسط حسابي قدر بـ2.10 ، في حين حصلت العبارة رقم 36 والعبارة رقم 37 على درجة موافقة منخفضة بمتوسط حسابي قدر بـ 1.63الأمر الذي جعل تقييمها سلبيا من قبل المستجوبين ، والأمر يخص بتوفير المؤسسة المكان والوقت للعمال لتبادل المعارف والخبرات فيما بينهم. أما باقي العبارات فقد حصلت على درجة موافقة متوسطة. وعموما يمكن القول بأن مستوى تنفيذ عملية توزيع المعرفة ضعيف نوعا ما في المؤسسات محل الدراسة.

د: تحليل ومناقشة درجات الموافقة على تطبيق عملية تطبيق المعرفة: وقد جاءت نتائج هذه العبارات كما هي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم(13): درجات الموافقة على مستوى تطبيق عملية تطبيق المعرفة.

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	اتجاه التقييم	الرتبة
38	تقوم مؤسستكم بتحويل المعرفة إلى إجراءات عمل وقواعد توجه سلوك العاملين.	1.93	0.828	متوسطة	حيادي	02
39	تشجع مؤسستكم العمال لديها على تطبيق معارفهم وخبراتهم اثناء تادية مهامهم.	2.10	0.923	متوسطة	حيادي	01
40	تحرص المؤسسة على تطبيق الدروس المتعلمة من ممارستها لتحسين خدماتها.	1.80	0.874	متوسطة	حيادي	03
	المجموع	**1.94**	**0.807**	**متوسطة**	**حيادي**	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.24

تناقش عبارات هذا الجدول درجات الموافقة على مستوى تنفيذ عملية تطبيق المعرفة، وقد جاءت درجات الموافقة لجميع عبارات هذا العامل ضمن نطاق درجة الموافقة المتوسطة؛ حيث بلغ المتوسط العام لدرجات الموافقة الذي 1.94 بانحراف معياري ضعيف قدر بـ 0.80 ما يؤكد المستوى المتوسط لتنفيذ عملية تطبيق المعرفة بالمؤسسات محل الدراسة.

هذا وحصلت العبارة رقم 39 وحدها على درجة موافقة عالية مقارنة بالعبارات الأخرى ضمن نفس المحور، وذلك بمتوسط قدر بـ2.10، والأمر يتعلق بتشجيع المؤسسة العمال على تطبيق معارفهم وخبراتهم أثناء تأدية مهامهم.

هذا وحصلت العبارة رقم 38 : تقوم مؤسستكم بتحويل المعرفة إلى إجراءات عمل وقواعد توجه سلوك العاملين على متوسط حسابي قدر ب 1.93 وهو ضمن نطاق الموافقة المتوسطة أقرب منها إلى منخفضة، ونفس الشيء بالنسبة للعبارة رقم 40 : تحرص المؤسسة على تطبيق الدروس المتعلمة من ممارستها لتحسين خدماتها. حيث حصل على المتوسط الحسابي الأضعف ضمن فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي قدره : 1.80 وهو منخفض نسبيا.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص مستوى تطبيق عمليات إدارة المعرفة ضمن الجدول الآتي:

الجدول رقم(14): مستوى تنفيذ عمليات إدارة المعرفة بالمؤسسات محل الدراسة.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
اكتساب وتوليد المعرفة	1.68	0.51	04
تخزين المعرفة	2.15	0.72	01
توزيع المعرفة	1.76	0.61	03
تطبيق المعرفة	1.94	0.80	02
المجموع	**1.88**	**0.66**	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.24

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متغيرات مستوى تنفيذ عمليات إدارة المعرفة حازت جميعها على درجة موافقة متوسطة حيث بلغ المتوسط العام 1.88 واحتل عنصر تخزين المعرفة أعلى درجة موافقة مقارنة مع باقي العناصر التي كانت درجات موافقتها منخفضة مقارنة بغيرها، خاصة فيما يتلق بعنصر اكتساب وتوليد المعرفة الذي حصل على الرتبة الأخيرة. وبالتالي يمكن القول إن مستوى تنفيذ عمليات إدارة المعرفة في المؤسسات محل الدراسة هو في المستوى المتوسط أقرب منه إلى المنخفض.

6: تحليل النتائج واختبار الفرضية الرئيسية: تقوم المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بتطبيق إدارة المعرفة من خلال توفير متطلباتها، وتنفيذ العمليات الجوهرية الخاصة بها.

يظهر الجدول التالي المتوسطات الحسابية العامة للفرضيات الأولى والثانية مع الانحرافات المعيارية حول كل عنصر من العناصر التي تقوم عليها إدارة المعرفة في المؤسسات محل الدراسة:

الجدول رقم(15): مدى تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسات محل الدراسة

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	**توفر متطلبات إدارة المعرفة**	**1.92**	**0.62**
02	**تطبيق عمليات إدارة المعرفة**	**1.88**	**0.66**
	المجموع	**1.90**	**0.64**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.24

أ: الفرضية الفرعية الأولى

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح عدم توفر متطلبات إدارة المعرفة في المؤسسات محل الدراسة ؛ حيث كان المتوسط الحسابي 1.92 ، وهو ما يعبر عن عدم توفر هذه المتطلبات ؛ وبالتالي الفرضية الفرعية الأولى غير صحيحة.

ب: الفرضية الفرعية الثانية

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح عدم تطبيق عمليات إدارة المعرفة في المؤسسات محل الدراسة ؛ حيث كان المتوسط الحسابي 1.88 ، وهو ما يعبر عن عدم تطبيق عمليات إدارة المعرفة ؛ وبالتالي الفرضية الفرعية الثانية ، غير صحيحة.

وبالتالي ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسات محل الدراسة هو في **المستوى المتوسط**؛ حيث بلغ المتوسط العام لمدى توفر متطلبات إدارة المعرفة ومستوى تنفيذ العمليات الجوهرية لإدارة المعرفة 1.90 .. كما تم نفي الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثانية

وعليه فالفرضية الرئيسية غير صحيحة، أي لا تتوفر متطلبات تطبيق المعرفة بشكل كاف يسمح بالتطبيق الفعال لعمليات إدارة المعرفة في المؤسسات محل الدراسة.

الخاتمة: خلصنا فى الأخير إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

– يوجد تقصير من طرف المؤسسات في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الداعمة لتطبيق إدارة المعرفة بالرغم من توفر بنية تكنولوجية جيدة بمعظم المؤسسات محل الدراسة.

– هناك غياب نسبي لدى المؤسسات محل الدراسة لثقافة تنظيمية تشجع تشارك وتقاسم المعرفة بين عمالها.كما أن هناك ضعفا في تشجيع العمال على تقديم الأفكار والاقتراحات الجديدة لتطوير المؤسسة.

– لا تتسم الهياكل التنظيمية المتبعة في المؤسسات محل الدراسة بالمرونة والتكيف مع البيئة ، فهناك ضعف في الاتصال بين العمال من جهة ، وبين مختلف الأقسام في المؤسسة من جهة أخرى ، كما أن التنظيم المتبع لا يشجع على العمل الجماعي ، وبالتالي عدم قدرة الهيكل التنظيمي على الاستجابة السريعة للتغيرات.

– لا توفر المؤسسات محل الدراسة فضاء لتوليد المعرفة ، فهي لا تعقد حلقات للنقاش والتفاعل بين العمال من جهة ، وبين العمال والإدارة من جهة أخرى ، وذلك لغرض ابتكار أفكار جديدة ، وهذا ما يعيق عملية توليد المعرفة.

– يوجد خزن للمعرفة الصريحة فقط إلكترونيا في قواعد البيانات ، ولا تسعى المؤسسات محل الدراسة لتحويل المعارف الضمنية لدى عمالها إلى معرفة صريحة قصد الاحتفاظ بها والاستفادة منها.

– لا تحرص المؤسسة على استغلال الشبكة الداخلية (Internat) للمشاركة وتقاسم المعرفة بين العاملين في منتديات نقاش إلكترونية ، رغم توفر الشبكة الداخلية.

– لا يمكن اعتبار المؤسسات محل الدراسة تقوم بتطبيق إدارة المعرفة فهي لا تتوفر على المتطلبات اللازمة بشكل كاف يسمح لتنفيذ عمليات إدارة المعرفة.

الهوامش

1. عبد الستار العلي ، عامر قنديلجي ، غسان العمري ،" **المدخل إلى إدارة المعرفة"، دار** المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط2 ، 2009 ، ص:25.

2. نجم عبود نجم "**إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**" دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،2008 ، ص:21.

3. Klaus North, GitaKumta,"**Knowledge management Value Creation Through Organizational Learning**",Springer Switzerland, 2014,2014,p:31.

4. Carl Frappaolo, , **Knowledge Management** . London: Capstone, 2002, p: 8.

5. هيثم علي حجازي"**إدارة المعرفة مدخل نظري**"،دار الأهلية للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ،2005 ،ص:24.

6. Ian Watson,**Applying Knowledge Management, The Tchecniques For Building Corporate Memories,**Morgan Kauffman Publishers,2003,P:5

7. مطيران عبد الله المطيران ، "**إدارة نظم المعرفة: الرأس المال الفكري**" ، جامعة الزيتونة ، الأردن ، 2007 ، ص:7.

8. Murray E. Jennex," **Knowledge Management in Modern Organizations**",Idea Group Publishing, USA,2007,P:125.

9. عبد الستار العلي ،عامر قنديلجي ، غسان العمري ، مرجع سابق ، ص:295.

10. المرجع نفسه ، ص:42.

11. سين حسين عجلان ،" **استراتيجيات الإدارة المعرفية، في منظمات الأعمال"**، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ،2008 ، ص:28.

12. عبد الستار ، عامر قنديلجي ، غسان العمري ، مرجع سابق ص:44.

13. عواد محمد الزيادات "**اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة** "دار الصفاء ، عمان ،2008 ، ص: 103.

14. Martensson, Maria, ," **A Critical Review of Knowledge management as Management Tool",** The Journal of Knowledge management,2000, Vol.(4), No.(3), p205

15. فاطمة الزهرة غربي ، خديجة بلعلياء ، "**تكنولوجيا المعلومات وأثرها في تحقيق الميز ةالتنافسية في ظل اقتصاد المعرفة**" الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية في الدول العربية ، 27-28 نوفمبر 2007 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الشلف ، الجزائر.

16. محمود العبيدي ،" **مفهوم وأساليب تقييم وتكوين الموجودات المعرفية"** ، المؤتمر العلمي الرابع استراتيجيات الأعمال: الريادة والإبداع في مواجهة تحديات العولمة ، جامعة فلادلفيا ، الاردن ، 2005.

17. شارلز هل ، جاريث جونز ،" **الإدارة الإستراتيجية مدخل متكامل"** ، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ، محمد سيد أحمد عبد المتعال ، دار المريخ ، الرياض ،1998ص:650.

18. محمد مسن ،" **التدبير الاقتصادي للمؤسسات: تقنيات واستراتيجيات"**، الساحل للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2001 ، ص:101

19. نهاية عبد الهادي التلباني ، رامز عزمي بدير ، محمد احمد الرقب ، **"متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في الجامعات الفلسطينية"** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 11 ، العدد 2 ،2015 ، ص:450-451.

20. طريف شوقي ، "**السلوك القيادي وفعالية الإدارة"** ، القاهرة ، دار غريب ، 1993 ، ص: 34.

21. William R. King," **Knowledge Management and Organizational Learning",** Springer Publication, USA, 2009; p: 324.

استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى المراهق ذو صعوبات التعلم: دراسة عيادية لحالتين بثانوية بادي مكي زريبةالوادي-بسكرة-

Strategies to adress the psychological stress of adolsecent with learning disabilities. .two cases clincal study in Badi Mekki High school. Zeribet el oued. Biskra

تاريخ الارسال:16/11/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

عبد الحفيظ جدو، عباس لغرور خنشلة
djeddou.hafed@gmail.com

الملخص

الدراسة الحالية تسلط الضوء على استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى المراهقين ذوي صعوبات التعلم ، وتهدف إلى البحث في استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية التي يستخدمها المراهقون ذوو صعوبات التعلم.

فقد تم إجراء الدراسة على حالات من المراهقين ذوي صعوبات التعلم وكان عددهم (حالتين) بثانوية بادي مكي-زريبة الوادي -بسكرة -وتم تطبيق المنهج العيادي باستعمال أدوات البحث المتمثلة في دراسة الحالة ، والمقابلة نصف المواجهة ، وتحليل محتوى المقابلات ، بالإضافة الى مقياس مواجهة الضغوط النفسية من إعداد الهلال 2009. ومن أهم النتائج التي توصل الباحث إليها ما يلي: *يستخدم المراهقون ذوو صعوبات التعلم استراتيجيات مواجهة سلبية أمام الضغوط النفسية تمثلت في:

* استخدام استراتيجيات الاستسلام ولوم الذات أمام الضغوط النفسية . * توظيف استراتيجيات الانعزال وأحلام اليقظة أمام الضغوط النفسية.

الكلمات المفاتيح: صعوبات التعلم ، استراتيجيات المواجهة ، المراهقة ، الضغط النفسي.

Résumé

L'objet de la présente étude a pour but de mettre la lumière sur les stratégies utilisées par les adolescents' en difficultés d'apprentissage pour faire face au stress.

L'étude commence par la question suivante : quelles sont les stratégies utilisées par les adolescents en difficultés d'apprentissage afin d'affronter le stress ?

Nous avons réalisé notre recherche au Lycée BADI Mekki-Zeribet-El-Oued-Biskra. Nous avons adopté et appliqué la méthode clinique en utilisant les outils de recherche spécifiques à cette théorie consistant en une « étude de cas, l'entretien semi dirigé, la méthode d'analyse du contenu des entretiens et le test d'ajustement (coping) du stress élabore par AL Hilali2009. Les résultats les plus importants auxquels nous sommes parvenus sont les suivants : • Les adolescents en difficultés d'apprentissage utilisent des stratégies négatives pour faire face au stress. • Les adolescents en difficultés d'apprentissage utilisent les stratégies de résignation et d'auto accusation.pour faire au stress. • Les adolescents en difficultés d'apprentissage ont recours à l'isolement et à la rêverie pour faire face au stress.

Mots-clés : Difficultés d'apprentissage, Stratégie d'ajustement (coping), Adolescence, Stress.

Abstract

This study aims at sheding light on the strategies used by adolescents' with learning difficulties to cope with stress. The study was conducted on two adolescents with learning difficulties at BADI Mekki- secondary school in - Zeribet El-Oued-Biskra. The clinical approach was applied using research tools such as case study, semi-interview, analysis of interview content, and a measure of coping with stress developed by Al Hilali2009. The most important findings of this research include the following: Adolescents with learning difficulties use negative coping strategies for psychological stress. * Adolescents with learning difficulties use strategies of surrender and self-blame to cope with psychological stress. * Adolescents with learning difficulties use isolation strategies and daydreams to cope with psychological stress*

Keywords: *Learning Difficulties, Coping Strategies, Adolescence stress.*

مقدمة

يعتبر المجال التربوي من بين المجالات الهامة التي يمكن من خلالها ملاحظة مدى تكيف المراهق حيث يعكس مختلف نماذج المراهقة سواء المتكيفة أم غير المتكيفة ، وإحدى المظاهر البارزة لعدم تكيف المراهق ، حيث تتمثّل في مشكلة صعوبات التعلم ، فرغم أن الاهتمام بهذه الأخيرة جاء متأخرا مقارنة بالدراسات المتعلقة بالتربية الخاصة إلا انه اخذ اهتماما واسعا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرها من الدول مع بداية ستينات القرن العشرين ومن ثم اخذ حيزا كبيرا في البحوث النفسية والتربوية[1] ، فمشكلة صعوبات التعلم تزداد تعقيدا مع بداية مرحلة المراهقة حيث تتعاظم أثارها مع تزايد متطلبات المناهج تعقيدا وتكرار الإخفاق الدراسي أو الرسوب في المدرسة كما ت يقتل ضغوط مرحلة المراهقة مع ضغوط الحصول على الشهادة وتلبية الحد الأدنى من الكفايات الدراسية وتكوين القدرة على التعلم المستقل وتطوير مهارات اجتماعية من شانها أن تضخم من أثار صعوبات التعلم وتسهم في خلق مشكلات انفعالية واجتماعية متعددة[2] ،فالحديث عن صعوبات التعلم عند المراهقين يقودنا حسب كيرك وزملائه 1969 للحديث عن وجود اضطراب في واحدة أو أكثر من العمليات النفسية المرتبطة بالتعلم كالفهم والانتباه والنطق واللغة والقراءة والكتابة والحساب والاستدلال الرياضي وغيرها على الرغم من معدل ذكاء هؤلاء المراهقين متوسط على العموم وأحيانا عال ويتضمن مصطلح صعوبات التعلم حالات كان يشار إليها سابقا على أنها إعاقات إدراكية أو إصابات دماغية أو قصور وظيفي دماغي طفيف أو عسر قراءة أو حبسة تطورية ولكنه لا يتضمن من يعانون من إعاقات سمعية أو بصرية أو حركية [3] تشير بعض الدراسات أن صعوبات التعلم تكتشف لدى الذكور أكثر مما تكتشف لدى الإناث وقد تصل النسبة إلى ثلاث أو أربعة أمثال كما تبرز مشكلة أخرى هي مشكلة التسرب الدراسي والتي تجعل من صعوبات التعلم أكثر انتشارا في مراحل دراسية دون أخرى[4] ومن الملاحظ كذلك أن أغلب الدراسات التي تناولت مشكلة صعوبات التعلم ركزت اهتمامها على مراحل التعليم الأساسية التي تقابل سنوات الطفولة الأولى حيث كان منطلقها في ذلك أن هذه المرحلة هي الأكثر تأثيرا في مدى استعداد الفرد لتلقي مختلف المعارف أي مع بداية دخوله المدرسة .

بعض المظاهر السلوكية عند المراهق تقف وراء ظهور صعوبات التعلم عبر تأثيرها المباشر على مستويات مختلفة انفعالية واجتماعية وإدراكية ، يكون مآلها التسبب بإحداث فجوة بين قدرات المراهق الشخصية ومتطلباته الأكاديمية وبالتالي ظهور صعوبات التعلم. فمجموع ما يواجه المراهق من تغيرات مرتبطة بالبلوغ وما يصاحبه من مظاهر نفسية واجتماعية وكذا ظهور مفهوم جديد للهوية والدور والعلاقات الاجتماعية تدفع إلى ظهور مجموعة من المتطلبات التي تستدعي من المراهق البحث عن تكيفه عبر استجابات سلوكية ونفسية متعددة. ومن هذا المنطلق تعددت الدراسات التي تناولت الضغوط النفسية خلال المراهقة المتكيفة وغير المتكيفة ، غير أن تلك الدراسات اتخذت اتجاهات متعددة في نظرتها للضغوط النفسية بين من نظر إليها كمجموع للعوامل الخارجية المهددة والمعيقة لتكيف الفرد واتجاه آخر نظر للضغوط على أنها نتائج نهائية للتعرض للمواقف الضاغطة وضمن هذا الاتجاه برزت العديد من النظريات لعل أبرزها نظرية **هانز سيلي** التي ساهمت في تطوير البحث في مجال الضغوط النفسية ليأتي فيما بعد اتجاه ثالث توفيقي نظر للضغوط على أنها محصلة تفاعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية . ووفق هذا المنظور فإن تأثير العوامل الداخلية والخارجية يختلف بين المراهقين تبعا لتقييمهم للموقف المعاش من جهة ، ولقدراتهم وإمكاناتهم من جهة ثانية. إن اختلاف المراهقين في درجات التأثر بالضغوط النفسية لا يشير فقط إلى اختلافهم في كيفية التفكير في الأحداث بل يشير أيضا إلى اختلاف الطرق التي يستجيبون بها لمصادر التوتر والقلق وهو ما يدفع لطرح مفهوم استراتيجيات المواجهة كمفهوم محوري في العلاقة بين الموقف الضاغط والأثر الناجم عنه ، ووفق هذا المنظور فإنّ استراتيجيات المواجهة هي مجموعة من الاستجابات التي يلجا إليها المراهق أمام وضعية ضاغطة ، سواء أكان الهدف منها تخفيف الموقف وحله أم محاولة التخفيف من الأثر الانفعالي الناجم عنه ، وفي هذا الإطار تطرقت العديد من الدراسات لأثر بعض المتغيرات الشخصية في تحديد نوع المواجهة المعتمدة من قبل

المراهق. ويشير **بولهان** إلى أن التجنب هو الآلية الأكثر انتشارا عند فئة المراهقين وذلك بتحويل الاهتمام نحو أنشطة أخرى تؤثر بصورة مباشرة على الانفعال وفي أحيان أخرى قد يلجأ المراهق إلى أساليب التخطيط وجمع المعلومات قصد تغيير الوضعية الضاغطة وفهم الموقف وتغيير التصور الشخصي حوله. وفي دراسة **منى محمود** (2002) بعنوان " أساليب مواجهة الضغوط لدى طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية دراسة مقارنة بين الريف والحضر " تناولت التعرف على أساليب مواجهة الضغوط لدى طلاب المرحلتين التعليميتين باستخدام مقياس أساليب مواجهة الضغوط ، واعتمدت الباحثة على عينة بلغت 1073 طالبا وطالبة من المرحلتين بمحافظتي القاهرة والمنوفية تواتر مستوى أعمارهم بين 12 -18 سنة. وتوصلت الباحثة إلى أن الأساليب السلبية في مواجهة الضغوط قد احتلت المراكز الأولى في الترتيب العام لأساليب مواجهة الضغوط (الإنكار ، الاستسلام ، لوم الذات ، التنفيس الانفعالي) كما كشفت عن وجود فروق دالة إحصائيا بين عينتي الطلاب والطالبات على ثماني أساليب للمواجهة ووجود فروق دالة إحصائيا بين طلابا المرحلة الإعدادية والثانوية في 15 أسلوبا من أساليب الواجهة .

اما في دراسة **باترسون ومكوبين** " أنماط تعامل المراهقين مع الأحداث الضاغطة " على 467 من طلبة المرحلة الثانوية منهم 185 ذكرا و241 من الإناث وطبقت عليهم أداة خاصة لقياس أساليب التعامل مع الضغوط وكشفت الدراسة أن الأنماط الأكثر استخداما وشيوعا لدى العينة هي الاسترخاء والاستماع للموسيقى والسخرية والقيام ببعض الأنشطة والجولات بعيدة كل البعد عن حل المشكلة أو التقييم الإيجابي لها ، أما الأنماط الأقل استخداما فتمثلت في طلب المساعدة.

غير أنّ فعالية هذه الاستراتيجيات تتغير حسب شدة الموقف وحدته وتكراره وهو ما يدفعنا في الدراسة الحالية البحث عن استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية التي يلجأ إليها المراهقين ذوي صعوبات التعلم في التعامل مع مختلف المواقف التعليمية خاصة والمواقف الحياتية عامة ، وذلك عبر دراسة إكلينيكية لمجموعة من الحالات من المراهقين ذوي صعوبات التعلم عبر طرح التساؤل التالي:

ما هي استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية التي يستخدمها المراهقون ذوو صعوبات التعلم ؟

2--فرضيات الدراسة

الفرضية العامة

يستخدم المراهقون ذوو صعوبات التعلم استراتيجيات مواجهة سلبية أمام الضغوط النفسية.

الفرضيات الجزئية

-يستخدم المراهقون ذوو صعوبات التعلم استراتيجيات سلبية تتمثل في الاستسلام ولوم الذات أمام الضغوط النفسية

-يلجأ المراهقون ذوو صعوبات التعلم إلى استراتيجيات سلبية تتمثل في الانعزال وأحلام اليقظة أمام الضغوط النفسية.

3-اهداف الدراسة

-التعرف على أهم أساليب المواجهة المستخدمة لدى حالات الدراسة من المراهقين ذوي صعوبات التعلم.

- بحث مدى ميل المراهقين ذوي صعوبات التعلم لاستخدام استراتيجية الاستسلام ولوم الذات كنوع من الابتعاد عن المواقف الضاغطة.

-معرفة إن كانت حالات الدراسة تلجا إلى استراتيجيات السلبية كالانعزال وأحلام اليقظة في مواجهتها للضغوط النفسية.

4-تحديد المصطلحات

4-1-تحديد مفهوم صعوبات التعلم: هو وجود اضطراب في واحدة أو أكثر من العمليات السيكولوجية الأساسية المتضمنة في فهم أو استخدام اللغة سواء المكتوبة أو المنطوقة ، وهو الاضطراب الذي يظهر في شكل قصور في قدرة المراهق على الاستماع أو التفكير أو القراءة أو الكتابة أو إجراء العمليات الحسابية المختلفة.

4-2-تحديد مفهوم المراهقة: هي تلك الفترة التي تلي البلوغ وتتميز بنوع من النمو المتسارع في نواحي الحياة العضوية والنفسية والاجتماعية والعقلية بحيث تسمح للفرد من زيادة الاعتماد على نفسه وتطوير مهاراته الاجتماعية

والدراسية ... وهذا البحث يركز على مرحلة التعليم الثانوي التي تقابل حسب التقسيمات المتعارف عليها مرحلة المراهقة الوسطى وهو ما يجعلنا نستبعد تطورات مرحلة البلوغ.

-3-تحديد مفهوم الضغوط النفسية: هي تلك الأحداث والعوامل الخارجية التي تؤثر على توازن الفرد وتسبب له التوتر أي أنها حالة التوتر التي تصاحب تعرض الفرد لمواقف تفوق قدرته على التحمل وكذا فهي تلك الحالة التي يكون فيها العامل الضاغط مقدرا من قبل الفرد على انه مهدد تبعا للمعنى الذي يعطيه للموقف.

4-4-تحديد **مفهوم استراتيجيات مواجهة الضغوط**: هي مجموع المجهودات والطرق والأساليب المعرفية والسلوكية والانفعالية التي يضعها المراهق ويلجا إليها قصد تعديل أو التحكم في الموقف الذي يقيمه بأنه مهدد والتخفيف من التوتر الناتج عنه ، وفي دراستنا هذه نولي الاهتمام أساسا لاستراتيجيات المواجهة السلبية وهي تلك المجهودات الهادفة إلى تجنب الموقف الضاغط عبر أنشطة وسلوكات لا تركز على المشكلة وفق ما يقيسه مقياس استراتيجيات المواجهة من إعداد الهلالي (1999).

الجانب الميداني

1-منهج الدراسة

استعملنا في دراستنا المنهج الإكلينيكي للدراسة العميقة للحالات الفردية بصرف النظر عن انتسابها للسوي أو المرضي فهو يزودنا بالفهم الصحيح والمعمق للسلوك البشري ودوافع الإنسان ومصادر قلقه [6] فمن أهم خصائص هذا المنهج قوة الملاحظة منهجه نوعي وذاتي يعتمد على أدوات معينة للحصول على الموضوعية الكاملة وهو ما دفعنا للاستعانة بهذا المنهج في دراستنا لفهم المراهق ذو صعوبات التعلم وما تسببه هذه الأخيرة من آثار سلبية على نفسيته وذلك بالاعتماد على وسائل جمع البيانات والمعلومات والملاحظة العلمية والمقابلة نصف الموجهة ومقياس استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية.

2-أدوات الدراسة

2-**1: دراسة الحالة:** وقد استخدمت هذه الطريقة للتعمق في فهم طبيعة استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية لدى هذه الحالات من خلال إطار محدد تصب فيه نتائج المقابلات الإكلينيكية وكذلك تقنية الملاحظة والمقياس المطبق للحصول على تحليل قائم على أساس ربط النتائج المحصل عليها بعضها ببعض وكذا فهم الوضعيات المراد دراستها .

2-2-الملاحظة الإكلينيكية: هي حصيلة عمليات عدة يمكن بواسطتها إيجاد نموذج للتحليل نبدأه بفرضية ومفاهيم وتخضع لتجربة الواقع الملحوظة حيث تجتمع الكثير من المعلومات حول الحالة **7**، كما تعد الملاحظة العلمية من أهم مقومات المنهج العلمي وقد استخدمناها كنقطة انطلاق للحصول على معلومات وبيانات حول الحالة.

2-3-المقابلة العيادية: تم الاعتماد على المقابلة نصف الموجهة لجمع أكبر قدر من المعلومات يتم فيها طرح جملة من الأسئلة التي تهدف للتوصل إلى إجابات تخدم البحث حيث يتعين فيها على المفحوص الإجابة عن الأسئلة بحرية دون الخروج عن إطار الموضوع [8]

محاور المقابلة نصف الموجهة: قبل القيام بمقابلة إكلينيكية يستلزم على الباحث تحديد محاورها وفق مقتضيات الدراسة من أجل تسهيل حصر مجال البحث كان لزاما علينا تقسيم محاور المقابلة إلى أربعة محاور رئيسية :

-**المحور الأول:** ماهية نوع صعوبة التعلم التي يعاني منها المراهق.

-**المحور الثاني:** إدراك الضغوط النفسية عند التلميذ محل الدراسة.

-**المحور الثالث:** لوم الذات والاستسلام.

-**المحور الرابع:** الانعزال وأحلام اليقظة.

2-4-تحليل المحتوى (المضمون):

هو التحليل الكيفي الذي يسرده المفحوص عن حالته إلى ما هو كمي من اجل تسهيل التحليل وقد استعمله العديد من العلماء في العلوم الإنسانية باعتبار أن الإنسان كائن يشتهي الحديث فتحويل كلامه إلى أرقام يسهل على الباحث التحليل والوصول إلى أدق النتائج وقد قام **روجي ميكيبلي R Mucheilli** بعرض عن كيفية استعمال تحليل المضمون من

خلال وضع فئات تندرج تحتها أفكار أساسية يتم استخراجها من كلام المفحوص وحساب عدد تكراراتها ثم التعليق على ذلك التحويل الكمي [9] وحسب ميكيبلي يجب أن تتوفر فيه مميزات وشروط أساسية:

-**الموضوعية:** حيث يجب اعتبار المحتوى كمعطيات قابلة للدراسة العلمية.

-**الشمولية:** لابد من الإلمام بموضوع التحليل دون إغفال بعض الجوانب.

-**المنهجية:** اتباع خطوات دقيقة للوصول إلى الهدف المرجو.

-**الكمية:** هي التعبير عن النتائج بقيم عددية تؤدي إلى حسابات وتقييمات دقيقة.

2-5-مقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية إعداد الهلالي (2009): قام **الهلالي (2009)** ببناء مقياس أساليب مواجهة الضغوط النفسية معتمدا في ذلك على مقياس **منى عبد الله** (2002) والذي اعتمد عليه الباحث بصورته النهائية. يحتوي المقياس على (18) أسلوبا من أساليب مواجهة الضغوط النفسية 10

2-5-1-الخصائص السيكومترية لمقياس استراتيجيات مواجهة الضغوط:

- **ثبات الأداة:** من اجل التحقق من ثبات المقياس قام الباحث بتطبيقه مرتين على عينة قوامها (34) تلميذا من المراهقين يدرسون في السنة الثانية ثانوي بثانوية بادي مكي زريبة الوادي بسكرة وكان الفاصل الزمني بين التطبيقين 10 أيام ثم حساب معامل الارتباط بين درجات التطبيقين بالاعتماد على معامل الارتباط بيرسون فكان معامل الارتباط يقدر بـ 0.63 مما يعني ثبات المقياس.

- **صدق الذاتي للأداة:** بحساب معامل الصدق المساوي للجذر التربيعي لقيمة معامل الثبات كان معامل صدق الذاتي للمقياس يساوي 0.79 مما يدل على أن المقياس صادق فيما يقيسه.

ويلاحظ أن معاملات الصدق الذاتي والثبات جيدة مما يعطي مؤشرا للثقة بهذه الأداة ويمكن الاطمئنان للتطبيق النهائي.

-تقديم حالات الدراسة

الحالة الاولى

الاسم: و السن: 17سنة

الجنس: ذكر المستوى الدراسي: سنه أولى ثانوي

نوع الصعوبة: الرياضيات

الحالة الثانية:

الاسم: س السن:16سنه

الجنس: أنثى المستوى الدراسي: سنة أولى ثانوي

نوع الصعوبة: الرياضيات

4-الإطار الزمني والمكاني لإجراء الدراسة

تمت الدراسة في ثانوية بادي مكي بزريبة الواد بسكرة على مراهقين متمدرسين خلال السنة الدراسية 2013/2012.

5-عرض نتائج الدراسة

5-1-عرض نتائج الحالة الاولى

5-1-1-عرض نتائج الحالة في مقياس استراتيجيات المواجهة

جدول رقم 01 يمثل عرض نتائج الحالة (01) في مقياس استراتيجيات المواجهة

استراتيجيات المستعملة	النتائج	النسب
التحليل المنطقي	07	%3.88
التركيز على الحل	08	%4.88
المواجهة وتاكيد الذات	08	%4.88
الذات ضبط	07	%3.88
البحث عن المعلومات	07	%3.88
تحمل المسؤولية	08	%4.44
لوم الذات	13	%7.22
تقبل الأمر الواقع	14	%7.77
إعادة التفسير الايجابي	11	%6.11
الالتجاء إلى الله	11	%6.11
الاستسلام	11	%6.11
الانعزال	11	%6.11
أحلام اليقظة	16	%8.88
الإنكار	11	%6.11
لاسترخاء والانفصال الذهني	05	%2.77
التنفيس الانفعالي	12	%6.66
الدعابة	12	%6.66
البحث عن اجابات بديلة	08	%4.44
المجموع	180	%100

المصدر: من اعداد الباحث

التعليق على الجدول:نلاحظ من خلال عرض نتائج اختبار استراتيجيات المواجهة المطبق على الحالة(01)إنها تعتمد في مواجهة الضغوط النفسية على أساليب متفاوتة من حيث النسب، حيث ظهر أولا أسلوب أحلام اليقظة بنسبة88.8 %وهي اعلي نسبة مقارنة مع نسب الأساليب المواجهة الأخرى ، ثم تليها بعد ذلك أسلوب تقبل الأمر الواقع بنسبة77.7 ،%ثم مباشرة أسلوب لوم الذات بنسبة22.7% أما أسلوب التنفيس الانفعالي جاء متعادلا مع أسلوب الدعابة بنسبة66.6 ،%ثم تليها أسلوب إعادة التفسير الايجابي الذي تعادل مع الأساليب المواجهة التالية الالتجاء إلى الله ، الاستسلام، الانعزال ، بنسبة **11.6** .%.ونشير أن أسلوب الاسترخاء والانفصال الذهني كان بأقل بنسبة77.2 .% ونلاحظ أن 88.8 % هي أعلى نسبة ممثلة في أسلوب أحلام اليقظة مما نستنج أن استراتيجيات المواجهة المستعملة من طرف الحالة(01)هي استراتيجيات سلبية وهي استراتيجيات تنتمي إلى المواجهة المركزة على الانفعال.

5-1-2-تجميع وحدات المضمون في فئات تصنيفية وجدولتها مع حساب النسب المئوية لها للحالة الأولى:

الجدول 02: يبين نتائج محور نوع صعوبة التعلم والمشكلات الدراسية:

الفئة التصنيفية الاولى	اشكالها	تكرارها	النسبة
نوع الصعوبة والمشكلات الدراسية	أ-المشكلات الدراسية	17	65.38%
	ب-زمن اكتشاف صعوبة التعلم وظهورها	02	%7.69
	ج-تقييم النتائج الدراسية	01	3.84%
	د-سبب صعوبة التعلم	06	23.07%
المجموع	/	**06**	**100%**

المصدر: من اعداد الباحث

التعليق على الجدول: تعكس الفئة التصنيفية الأولى نوعية صعوبات التعلم والمشكلات الدراسية وزمن اكتشافها وظهورها وأسبابها حسب رأي الحالة (1)لا سيما أن هذه المشكلات والصعوبات الدراسية تعد بمثابة مصدر من مصادر الضغط النفسي عند الحالة (1)وقد ظهر هذا أساسا من خلال تحليل محتوى الخطاب للمفحوص والذي كشف بنسبة عالية معاناتها في الجانب الأكاديمي(الدراسي) وخاصة في مادة الرياضيات بصفة خاصة ناهيك عن وجود بعض الصعوبات

الأكاديمية في الكتابة (الإملاء) وعدم القدرة على التمييز بين التاء المفتوحة والمربوطة وكتابة الهمزة ، حيث اظهر تحليل المحتوى لخطاب للحالة (1)بعض مظاهر هذه الصعوبة(الرياضيات)، صعوبة في فهم المسائل الرياضية ، صعوبة في التركيز ، صعوبة في الانتباه وتشتت الانتباه ، وسرعة نسيان الحقائق الرياضية ، حيث قدرت هذه الصعوبة بنسبة38.65 ،%وتليها أسباب هذه الصعوبة حسب رأي الحالة(1 (بنسبة تقدر ب07.23 ،%ثم اظهر تحليل المضمون الخطاب للحالة(1) زمن اكتشاف هذه الصعوبة(الرياضيات) في المرحلة الابتدائية بنسبة تقدرب69.7% وأخيرا جاء تقييم النتائج الدراسية حسب رأي الحالة (1)بأقل نسبة تقدر ب84.3.

جدول 03 يبين نتائج محور إدراك الضغوط النفسية للحالة الاولى:

الفئة التصنيفية الثانية	اشكالها	تكرارها	النسبة
إدراك الضغوط النفسية	أ-الشعور بالتراكم والمشاكل النفسية.	09	33.33%
	ب-الشعور بالقلق والتوتر	05	18.51%
	ج-الشعور بالوحدة	04	14.81%
	د- الشعور بالخوف وغياب الحب والأمن	09	33.33%
المجموع	/	**27**	**100%**

المصدر: من اعداد الباحث

التعليق على الجدول : تضم الفئة التصنيفية الثانية والتي تتضمن مستوى إدراك الضغط النفسي مجموعة من المؤشرات التي توضح وتبرز مدى إدراك الحالة(1)لمصادر الضغوط النفسية والتي تم وضعها بناءا على بعض الأعراض الرئيسية لإدراك الضغط النفسي وقد أشار واظهر تحليل المحتوى لخطاب الحالة(1)أعلى نسبة للشعور بتراكم الضغوط والمشاكل والضغوط النفسية وتقدر ب33.33 %وقد تعادل مع عرض الشعور بالخوف وغياب الحب والأمن الرعاية العاطفية ، في حين جاء عرض الشعور بالقلق والتوتر والضيق بنسبة تقدر ب51.18%وأخيرا نجد عرض الشعور بالوحدة بأقل نسبة تقدر ب81.14.

جدول 04 يبين نتائج محور الاستسلام ولوم لذات للحالة الاولى:

الفئة التصنيفية الثالثة	اشكالها	تكرارها	النسبة
استسلام ولوم الذات	أ-الاستسلام	04	33.33%
	ب-لوم الذات	03	25%
	ج-التسامح مع النفس	03	25%
	د- التقبل والتعايش مع المشكلات	02	16.66%
المجموع	/	**12**	**100%**

المصدر: من اعداد الباحث

التعليق على الجدول : تضم الفئة التصنيفية الثالثة أسلوب الاستسلام وأسلوب لوم الذات وهي تمثل بعض الاستراتيجيات المواجهة حيث اظهر تحليل المحتوى لخطاب الحالة(1)أن أسلوب الاستسلام الذي يشير عدم القدرة على مواجهة الضغوط مع عدم بذل إي جهد من اجل التغلب على المواقف الضاغطة وخاصة في الجانب الأكاديمي(الدراسي) بأعلى نسبة تقدر ب33.33% ويليه أسلوب لوم الذات الذي يشير إلى شعور الحالة(1)انه مقصر في مواجهة الأزمات والتفكير في المواقف التي فشل فيها بنسبة25 %والذي تعادل مع عرض التسامح مع النفس ، وفي الأخير نجد عرض التقبل والتعايش مع المواقف الضاغطة الذي يشير لتقبل الحالة(1)للأمر الواقع دون محاولة تغييره ومحاولة التعايش معه كما هو بنسبة اقل66.16. %

جدول 05 يبين نتائج محور الانعزال واحلام اليقظة للحالة الاولى:

الفئة التصنيفية الرابعة	اشكالها	تكرارها	النسبة
الانعزال واحلام اليقظة	أ-طبيعة التواصل والتفاعل الاجتماعي ، (طبيعة التواصل مع أفراد الأسرة - الأساتذة - الأصدقاء-الخ)	11	44%
	ب-الانعزال	04	16%
	ج-الشرود وأحلام اليقظة	10	40%
المجموع	/	**25**	**100%**

المصدر: من اعداد الباحث

التعليق على الجدول: تعكس الفئة التصنيفية الرابعة طبيعة التواصل والتفاعل الاجتماعي وبعض الأساليب المواجهة المتمثلة في أسلوب الانعزال وأحلام اليقظة ، حيث اظهر تحليل المحتوى لخطاب الحالة (1) طبيعة التواصل والتفاعل الاجتماعي للحالة في المواقف الضاغطة وجاء بأعلى نسبة تقدر ب 44، % ثم تليها أسلوب أحلام اليقظة الذي يشير إلى الاستغراق في أحلام اليقظة بنسبة تقدر ب 40% ثم جاء أخيرا أسلوب الانعزال الذي يشير إلى تجنب التفاعل والحوار عند التعرض لمواقف الضاغطة بأقل نسبة تقدر ب 16. %

5-1-3-تجميع مختلف الفئات التصنيفية التي ظهرت في خطاب الحالة (1)

جدول رقم 06 يبين تجميع مختلف الفئات التصنيفية التي ظهرت في خطاب الحالة(1)

الفئة التصنيفية	تكرار	النسبة
نوع صعوبة التعلم	**26**	**%49.25**
درأك الضغوط النفسية	**27**	**% 47.26**
الاستسلام ولوم الذات	**12**	**%76.11**
الانعزال وأحلام اليقظة	**25**	**%50.24**
المجموع	**93**	**100%**

المصدر: من اعداد الباحث

التعليق على الجدول: بعد قراءتنا لنتائج الجدول الذي يحتوي على مختلف التصنيفات التي ظهرت واتضحت في خطاب الحالة (1 ،)ظهر واضحا وجليا على وجود مستوى إدراك مرتفع لمصادر الضغوط النفسية التي تعيشها الحالة (1)بنسبة47.26 .%وهي أعلى نسبة مقارنة مع الفئات التصنيفية الأخرى إلا أنها تكاد تتقارب مع نوع الصعوبة والمشكلات الدراسية بنسبة49.25% وهي نسبة تعتبر مرتفعة وعالية ، وبناءا عليه يمكن أن نستنتج أن الحالة(1)تعاني من ضغط نفسي شديد ورهيب راجع إلى صعوبات أكاديمية والاضطراب في القدرة على التعلم بصورة فعالة بمدى يتلاءم مع قدرات الحالة الحقيقية وكذا والى عوامل أسرية وبيئية حيث لها تأثير غير مباشر على تفاقم الحالة التي نرجح أن تكون من بين الأسباب والعوامل المؤثرة في تدن المستمر في التحصيل الدراسي ، أما فيما يخص الفئة التصنيفية المتعلقة باستراتيجيات المواجهة أسلوب الانعزال وأحلام اليقظة فقد جاءت نسبة 50.24 %وهي نسبة عالية ومرتفعة تفوق الأساليب المواجهة المتمثلة في أسلوب الاستسلام ولوم الذات بنسبة76.11%. وبناءا علي الأساليب التي استعملتها الحالة (1) نستنتج أن أكثر الأساليب استخداما من طرف في الحالات المذكورة هو أسلوب الانعزال وأحلام اليقظة هو من الأساليب السلبية المواجهة المركزة على الانفعال

5-2-عرض نتائج الحالة الثانية

5-2-1-عرض نتائج الحالة الثانية في مقياس استراتيجيات المواجهة:

جدول رقم 07 يمثل عرض نتائج الحالة (02) في مقياس استراتيجيات المواجهة:

استراتيجيات المستعملة	النتائج	النسب
التحليل المنطقي	07	%3.88
التركيز على الحل	06	% 33.3
المواجهة وتأكيد الذات	06	% 33.3
الذات ضبط	08	4.44%
البحث عن المعلومات	08	4.44%
تحمل المسؤولية	08	4.44%
لوم الذات	16	% 8.88
تقبل الأمر الواقع	14	%7.77
إعادة التفسير الايجابي	08	% 44.4
الالتجاء إلى الله	11	%6.11
الاستسلام	16	% 8.88
الانعزال	12	% 6.66
أحلام اليقظة	08	% 44.4
الإنكار	11	%6.11
لاسترخاء والانفصال الذهني	07	3.88%
التنفيس الانفعالي	14	%7.77
الدعابة	07	3.88%
البحث عن اجابات بديلة	11	%6.11
المجموع	**180**	**%100**

المصدر: من اعداد الباحث

التعليق على الجدول: نلاحظ من خلال عرض نتائج اختبار استراتيجيات المواجهة المطبق على الحالة(02)أنها تعتمد في مواجهة الضغوط النفسية على أساليب متفاوتة من حيث النسب ، حيث تعادل أسلوب الاستسلام مع أسلوب لوم الذات بنسبة تقدر ب 88.8 %وهي أعلى نسبة مع نسب الأساليب الأخرى ، ثم تليها بعد ذلك أسلوب تقبل الأمر الواقع الذي تعادل مع أسلوب التنفيس الانفعالي بنسبة تقدر 77.7

،%ثم تليها أسلوب الانعزال بنسبة تقدر ب 66.6 ،% ثم تليها أسلوب الإنكار الذي تعادل مع أسلوب البحث عن اثابات بديلة وأسلوب الالتجاء إلى الله بنسبة تقدر ب11.6% وكما تليها أسلوب أحلام اليقظة الذي تعادل مع الأساليب ضبط الذات والبحث عن المعلومات وتحمل المسؤولية بنسبة تقدر ب44.4 %وجاء من بعدها أسلوب التحليل المنطقي بنسبة تقدر 88.3 %و الذي تعادل مع أسلوب الاسترخاء والانفصال الذهني، ونشير أن أسلوب التركيز على الحل والمواجهة على الذات كان بأقل نسبة تقدر ب33.3 %ونلاحظ أن 88.8 %هي أعلى نسبة ممثلة في أسلوب الاستسلام وأسلوب لوم الذات مما نستنج أن استراتيجيات المواجهة المستعملة من طرف الحالة(02 (هي استراتيجيات سلبية وهي استراتيجيات تنتمي إلى المواجهة المركزة على الانفعال.

5-2-2-عرض نتائج الحالة الثانية من خلال اداة تحليل المضمون:

5-2-2-1-تجميع وحدات المضمون في فئات تصنيفية وجدولتها مع حساب النسب المئوية لها

جدول رقم 08 يبين نتائج الحالة الثانية من خلال محور نوع صعوبة التعلم والمشكلات الدراسية.

الفئة التصنيفية الاولى	اشكالها	تكرارها	النسبة
-نوع الصعوبة التعلم -المشكلات الدراسية	أ-المشكلات الدراسية	15	57.69%
	ب-زمن اكتشاف صعوبة التعلم وظهورها	03	11.38%
	ج-تقييم النتائج الدراسية	04	15.38%
	د- سبب صعوبة التعلم	04	15.38%
المجموع	/	**26**	**100%**

المصدر: من اعداد الباحث

<u>التعليق على الجدول:</u> تعكس الفئة التصنيفية الأولى نوعية صعوبات التعلم والمشكلات الدراسية وزمن اكتشافها وظهورها وأسبابها حسب رأي الحالة(2) لا سيما أن هذه المشكلات الدراسية والصعوبات تعد بمثابة مصدر من مصادر الضغط النفسي عند الحالة(2)وقد ظهر هذا جليا من خلال تحليل محتوى الخطاب للمفحوصة والذي كشف بنسبة عالية معاناتها في الجانب الأكاديمي(الدراسي) وخاصة في مادة الرياضيات بصفة خاصة ناهيك عن تدني نتائجها في التحصيل الدراسي ككل، حيث اظهر تحليل المحتوى لخطاب للحالة(3)بعض مظاهر هذه الصعوبة(الرياضيات)، صعوبة التمكن من الحقائق العددية الرياضية الأساسية، ضعف في القدرات العقلية وصعوبة في التعامل مع الأرقام، صعوبات الترميز الرياضي، صعوبة في إدراك الأطوال والمساحات والإحجام عمّا يصعب عليها تقديرها، صعوبة في فهم التعليمات الرياضية، وصعوبة في حل المسائل القرائية الرياضية، حيث جاءت هذه الصعوبة بنسبة مرتفعة وعالية تقدر ب69.57 %وتليها أسباب هذه الصعوبة حسب رأي الحالة(2)التي تعادلت مع تقييم النتائج الدراسية حسب رأي الحالة (2)دائما بنسبة تقدر ب38.15 %ثم اظهر تحليل المضمون الخطاب للحالة(02)زمن اكتشاف هذه الصعوبة (الرياضيات) في المرحلة الابتدائية - السنة الرابعة - بنسبة تقدر ب38.11 .

جدول رقم 09 يوضح نتائج محور إدراك الضغوط النفسية:

الفئة التصنيفية الثانية	اشكالها	تكرارها	النسبة
-ادراك الضغوط النفسية	أ-الشعور بالتراكم والمشاكل النفسية.	05	26.31%
	ب-الشعور بالقلق والتوتر	05	26.31%
	ج-الشعور بالوحدة	04	21.05%
	-د الشعور بالخوف وغياب الحب والأمن	05	26.31%
المجموع	/	**19**	**100%**

المصدر: من اعداد الباحث

<u>التعليق على الجدول:</u> تضم الفئة التصنيفية الثانية والتي تتضمن مستوى إدراك الضغوط النفسية مجموعة من المؤشرات التي توضح وتبرز مدى إدراك الحالة (2) لمصادر المواقف الضاغطة والتي تم وضعها بناءا على بعض الإعراض الرئيسية لإدراك الضغط النفسي ولقد اظهر تحليل المحتوى لخطاب الحالة (2) اعلي نسبة للشعور بتراكم الضغوط النفسية والمشاكل وتقدر ب31.26 %وقد تعادل مع عرض الشعور بالقلق والتوتر وعرض الشعور بالخوف وغياب الحب والأمن والرعاية العاطفية والسند الاجتماعي – إي النسبة

نفسها. دليل على إدراك الحالة (2) لمستوى عالي من الضغوطات النفسية والمواقف الضاغطة في حياتها ، في حين جاء عرض الشعور بالوحدة بأقل نسبة تقدرب 05.21 %

جدول 10 يوضح نتائج الحالة الثانية على محور الاستسلام ولوم الذات:

الفئة التصنيفية الثالثة	اشكالها	تكرارها	النسبة
-استسلام ولوم الذات	أ-الاستسلام ب-لوم الذات ج-التسامح مع النفس -د التقبل والتعايش مع المشكلات	05 15 02 03	20% 60% 08% 12%
المجموع	/	25	100%

المصدر: من اعداد الباحث

التعليق على الجدول: تضم الفئة التصنيفية الثالثة أسلوب الاستسلام وأسلوب لوم الذات وهي تمثل بعض الاستراتيجيات المواجهة حيث اظهر تحليل المحتوى لخطاب الحالة(2)أن أسلوب لوم الذات الذي يشير إلى شعور الحالة(2) انه مقصر في مواجهة الأزمات والتفكير في المواقف التي فشل جاء بأعلى نسبة تقدر ب60 %ويليه أسلوب الاستسلام الذي يشير عدم القدم القدرة على مواجهة المواقف الضاغطة مع عدم بذل إي جهد من اجل التغلب على الضغوطات خاصة في الجانب الأكاديمي (الدراسي) بنسبة تقدر ب20 %ثم تليه عرض التقبل والتعايش مع المشكلات بنسبة تقدر ب12 %الذي يشير لتقبل الحالة(2)للأمر الواقع دون محالة لتغييره ، وفي الأخير نجد عرض التسامح مع النفس بأقل نسبة تقدر ب8. %

جدول 11 يوضح نتائج الحالة الثانية على محور الانعزال واحلام اليقظة:

الفئة التصنيفية الرابعة	اشكالها	تكرارها	النسبة
الانعزال واحلام اليقظة	أ-طبيعة التواصل والتفاعل الاجتماعي، (طبيعة التواصل مع أفراد الأسرة -الأساتذة - الأصدقاء-الخ) ب-الانعزال ج-الشرود وأحلام اليقظة	07 05 03	46.66% 33.33% 20%
المجموع	/	15	100%

المصدر: من اعداد الباحث

التعليق على الجدول: تعكس الفئة التصنيفية الرابعة طبيعة التواصل والتفاعل الاجتماعي خاصة مع أفراد الأسرة الأساتذة والأصدقاء وغيرهم وبعض الأساليب المواجهة المتمثلة في أسلوب الانعزال وأسلوب أحلام اليقظة ، حيث اظهر تحليل المحتوى لخطاب الحالة(3 (طبيعة التواصل في المواقف الضاغطة مع الأسرة والأساتذة والأصدقاء وغيرهم وجاء بأعلى نسبة تقدر ب66.46 %ثم تليها أسلوب الانعزال الذي يشير إلى تجنب التفاعل والحوار عند التعرض لمواقف ضاغطة بنسبة33.33 ،%وأخيرا تليها أسلوب الأحلام اليقظة الذي يشير إلى الاستغراق في الخيال والأحلام بأقل نسبة 20. %

5-2-3-تجميع مختلف الفئات التصنيفية التي ظهرت في خطاب الحالة(2)

جدول رقم 12 يوضح تجميع مختلف الفئات التصنيفية التي ظهرت في خطاب الحالة (02)

الفئة التصنيفية	تكرار	النسبة
نوع صعوبة التعلم	26	% 53.26
دراك الضغوط النفسية	19	% 19.38
الاستسلام ولوم الذات	25	% 25.51
الانعزال وأحلام اليقظة	15	% 15.30
المجموع	85	100%

المصدر: من اعداد الباحث

التعليق على الجدول: بعد قراءتنا لنتائج الجدول الذي يحتوي على مختلف التصنيفات التي ظهرت واتضحت في خطاب الحالة(2)ظهرا واضحا وجليا على وجود مشكلات وصعوبات أكاديمية تعاني منها الحالة(2)تمثلت في صعوبات الرياضيات التي من مظاهرها صعوبة في إدراك المفاهيم الرياضية الأساسية ، وصعوبة في تذكر واسترجاع الأرقام ، صعوبات في إجراء العمليات الرياضية والحسابية ، وصعوبات إدراك الإشكال الهندسية وغيرها مما ذكرته الحالة(2)أثناء المقابلة حيث جاءت هذه المشكلات والصعوبات بأعلى نسبة تقدر ب53.26% مقارنة مع الفئات التصنيفية الأخرى إلا أنها تكاد تتقارب مع أسلوب الاستسلام وأسلوب لوم الذات بنسبة تقدرب51.25 ،%و الذي تلجأ إليه الحالة(2)في مواجهة الضغوط النفسية والمواقف الضاغطة إذ انه أكثر الأساليب استخدما ، وكما أظهرت النتائج أيضا على وجود مستوى إدراك مرتفع للضغوط النفسية التي تعيشها الحالة(2)بنسبة تقدر

ب38.19 % ;هي أيضا نسبة مرتفعة وبناءا عليه يمكن أن نستنتج أن الحالة(2)تعاني من ضغط نفسي شديد وعنيف راجع إلى صعوبات أكاديمية دراسية والاضطراب في القدرة على التعلم بصورة فعالة بمدى يتلاءم مع قدراتها وإمكانياتها الحقيقية وكذا إلى بعض العوامل الأسرية في مقدمتها العامل الاقتصادي الذي ارق ويؤرق الحالة (2)باستمرار مما انعكس على نفسيتها أيضا ونرجح أن يكون من بين الأسباب المؤثرة في تدني المستمر في مادة الرياضيات وعلى مجمل نتائجها الدراسية . أما فيما يخص الفئة التصنيفية المتعلقة باستراتيجيات المواجهة لقد ذكرنا سالفا أن أسلوب الاستسلام ولوم الذات جاء بأعلى نسبة قدرت51.25 % تفوق كل الأساليب المواجهة المتمثلة في أسلوب الانعزال وأسلوب أحلام اليقظة الذي جاء بنسبة تقدر ب30.15 %. وبناءا على الأساليب التي استعملتها الحالة نستنتج أن أكثر الأساليب استخدما من طرف الحالة(2) هو أسلوب الاستسلام وأسلوب لوم الذات وهو من الأساليب السلبية. للمواجهة المركزة على الانفعال.

6-تحليل ومناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة: من خلال تحليل محتوى المقابلات وما كشف عنه مقياس المطبق لمواجهة الضغوط النفسية من إعداد الهلالي2009 ، تم التوصل إلى عدة نتائج تتفق وفرضيات البحث والدراسة الحالية، حيث تبين أن المراهقين ذوي صعوبات التعلم تميزوا بمعايشة مصادر ضغط نفسي شديدة رجعت جلها إلى مشاكل دراسية وصعوبات أكاديمية وهذا من خلال ما ظهر على الحالات الدراسية لذوي الصعوبة الأكاديمية (الرياضيات) التي ظهرت كل واحدة بنسب متفاوتة مؤثرة بذلك على الناحية النفسية للمراهق في هذه المرحلة العمرية، حيث تعد المراهقة مرحلة هامة من مراحل الحياة الفرد بل يعتبرها البعض منعطفا حاسما في مسار النمو لما يعرفه من تسارع واطراد , والمراهقة هي مرحلة أساسية لنضج وتنظيم شخصية الفرد، وليست مرحلة تطورية عادية للشخصية وإنما تطور ينطوي على قدرة المراهق على التكيف النفسي والاجتماعي والتربوي، ومن أبرز مجالات التكيف المجال التربوي الذي يمكن من خلاله ملاحظة مدى تكيف المراهق حيث يعكس مختلف نماذج المراهقة غير المتكيفة، والتي تبرز في مشكلة صعوبات التعلم التي تزداد تعقيدا مع بداية مرحلة المراهقة حيث تتعاظم آثارها مع تزايد متطلبات المناهج تعقيدا، والتقاء ضغوط مرحلة المراهقة مع ضغوط الحصول على الشهادة وتلبية الحد الأدنى من الكفايات الدراسية وتكوين القدرة على التعلم وتطوير مهارات من شأنها أن تضخم من أثار صعوبات التعلم وتسهم في خلق مشكلات انفعالية واجتماعية متعددة [11]، إن معاناة المراهق من مشكلات دراسية تربوية متمثلة في صعوبات التعلم وخاصة الأكاديمية منها تشكل صراعا نفسيا صعبا وأمرا غير مستساغ يؤدي إلى الشعور بانخفاض الذات والتقهقر والشعور بالدونية والافتقار إلى الدافعية. ومما لا شك فيه أن هذه المعاناة تشكل نقطة خطيرة في حياته وتسبب لها التوتر والقلق وفقدان الدافعية والاهتمام، وكلها أمور حيوية متطلبة لإنجاز المهام الأكاديمية ومسايرة زملائه في الفضل الدراسي سواء فيما يتصل بالجانب الأكاديمي أو على المستوى النفسي الاجتماعي..

إن صعوبات التعلم عند المراهقين حسب تعريف[12](krik1969) هو وجود اضطراب في واحدة أو أكثر من العمليات النفسية المرتبطة بالتعلم وبالفهم ، والانتباه والنطق واللغة والقراءة والكتابة والحساب والاستدلال الرياضي بالرغم من معدل هؤلاء المراهقين متوسط على العموم وأحيانا عال، إلا أنهم يعانون من انخفاض التحصيل الدراسي لديهم مقارنة بأقرانهم العاديين في نفس الفصل والمرحلة العمرية الوقفي(2001) [13] وكما أشار الزيات(1996) [14] في نفس السياق انه يواجه بعض المراهقين ذوي صعوبات التعلم مشكلات حيث ينخفض مستوى أدائهم عن أقرانهم في التحصيل الدراسي ويكون انجازهم اقل من المتوقع، وقد يتعثر بعض هم في الانتقال إلى الصفوف العليا والنجاح فيعيدون السنة الدراسية، علما أن قدراتهم العقلية قد تكون في حدود المتوسط أو فوق المتوسط ومع ذلك يعانون من صعوبات أكاديمية من المرجح أن ترافق هذه المشكلة بعض المظاهر والأعراض السلوكية والانفعالية كالاتكالية والانزعاج والانسحابيه والنشاط الزائد وسرعة الغضب والفكرة الدونية عن الذات وتدني الثقة بالنفس وتؤدي كما يشير الزيات إلى ما يسميه توماس بالعجز المتعلم أو المكتسب هو الاعتقاد الذي يتشكل عن د المراهق ذو صعوبات التعلم بان الفشل لا يمكن تجنبه، وينمو هذا الاعتقاد كلما تكرر الفشل رغم بذل الجهد ويترتب على تكرار خبرات الفشل تناقص الجهد، كما تصبح الاتجاهات الذاتية نحو الأداء الفعلي والكفاءة سلبية. والملاحظ على الحالات من خلال تحليل محتوى الخطاب وما كشف عنه مقياس مواجهة

الضغوط النفسية هو وجود مستوى إدراك مرتفع للضغط النفسي الذي تمثل أساسا في المشكلات الدراسية التعليمية التربوية التي تمثلت بدورها في صعوبات التعلم الأكاديمية التي أثرت في تفسير هذه المواقف الضاغطة الأكاديمية ، وهنا نجد في دراسات وأبحاث (Seley1980) [15] بان الضغط النفسي عامل أساسي في حياة الفرد (المراهق) ولكن التأثيرات السلبية للضغط النفسي تظهر من خلال تفسيرنا للمواقف والإحداث الضاغطة وهنا يؤكد الرفاعي(2004) [16] في نفس السياق أن عوامل الضغط النفسي التي تتمثل في عوامل أكاديمية تزيد من حالات القلق والتوتر وكما يؤدي العجز عن حل الوضعية الضاغطة إلى زيادة التوتر النفسي الذي يظهر في شكل قلق متزايد وعدوانية وإحساس بالعجز في إيجاد حلول لهذه الوضعيات المهددة ، وكما يؤدي إلى زيادة الإحساس بتدني وانخفاض الذات وبالتالي إلى الفشل ، وكما أن اختلاف المراهقين ذوي صعوبات التعلم في دراجات التأثر بالضغوط النفسية لا يشير فقط إلى اختلافهم في كيفية التفكير في الإحداث الضاغطة بل يشير إلى اختلاف الطرق التي يستجيبون بها لمصادر القلق والتوتر وهو ما يدفع لطرح التساؤل ماهي طبيعة الاستراتيجيات المستخدمة من طرف المراهقين ذوي صعوبات التعلم أمام هذه المواقف الضاغطة . حيث أظهرت النتائج السابقة استعمال المراهقين ذوي صعوبات التعلم لاستراتيجيات مواجهة سلبية ، وهذا ما يتفق مع الفرضية العامة.

يستخدم المراهقون ذوو صعوبات التعلم استراتيجيات مواجهة سلبية أمام الضغوط النفسية وهذا ما يتفق مع المبدأ النظري للازاروس(1966) الذي يؤكد أن الإنسان يستعمل لمواجهة مشكلة ما كلا من استراتيجيات المواجهة المركزة على الانفعال(السلبية) والمركزة على حل المشكل والعكس ولكن بدرجات متفاوتة ، حيث أظهرت النتائج استعمال أساليب المواجهة السلبية من طرف المراهقين ذوي صعوبات التعلم أكثر من استعمال أساليب المواجهة الايجابية.

تتفق نتائج دراستنا مع دراسة كل من منى محمود (2000)18 والتي وتوصلت أن الأساليب السلبية في مواجهة الضغوط قد احتلت المراكز الأولى في الترتيب العام لأساليب مواجهة الضغوط (الإنكار ، الاستسلام ، لوم الذات ، التنفيس الانفعالي) ودراسة باترسون **ومكوبين 19** التي كشفت أن الأنماط الأكثر استخداما وشيوعا لدى العينة هي الاسترخاء والاستماع للموسيقى والسخرية والقيام ببعض الأنشطة والجولات بعيدة كل البعد عن حل المشكلة أو التقييم الايجابي لها ، أما الأنماط الأقل استخداما فتمثلت في طلب المساعدة. ومنه تم تأكيد الفرضية الإجرائية الأولي التي تضمنت استخدام المراهقون ذوو صعوبات التعلم استراتيجيات الاستسلام ولوم الذات إمام الضغوط النفسية التي تحققت هذه الفرضية مع الحالة (2) حيث أن الاستسلام ولوم الذات من الاستراتيجيات السلبية الفاشلة التي تستخدمها الحالة (2) لمواجهة الضغوط النفسية في المواقف الضاغطة. وفي جانب أخر نجد أن الفرضية الإجرائية الثانية التي تتضمن استعمال المراهقون ذوو صعوبات التعلم استراتيجيات الانعزال وأحلام اليقظة لقد تحققت مع الحالة(1).

خاتمة

هدف البحث الحالي إلى محاولة التعرف على أكثر الاستراتيجيات استعمالا لدى المراهقين ذوي صعوبات التعلم ، حيث أن مشكلة صعوبات التعلم مشكلة ذاتية ترجع إلى عوامل داخل الفرد أكثر منها مؤثرات خارجية (كالبيئة أو النظام التربوي)، ولقد أصحبت مشكلة صعوبات التعلم من المشكلات التعليمية التربوية المنتشرة في الجزائر بنسب متفاوتة من منطقة إلى أخرى ، تمس الفرد أولا والمجتمع ثانيا. ومن خلال هذه الدراسية التي أجرينها على حالتين من المراهقين يعانون من صعوبات التعلم بمختلف أنماطها (الرياضيات. في الدراسة الحالية) لتقرب بعمق والتعرف عن أهم وأكثر الاستراتيجيات المواجهة استعمالا لهذه الشريحة الهامة أمام الضغوط النفسية وفي المواقف الضاغطة حيث أظهرت نتائج الدراسة استخدام واستعمال الحالتين لأساليب مواجهة سلبية (مركزة على الانفعال) أمام الضغوط النفسية. حيث خلصنا أن المراهقون ذوو صعوبات التعلم يستخدمون استراتيجيات سلبية أمام الضغوط النفسية وتمثلت في:

- يستخدم المراهقون ذوو صعوبات التعلم استراتيجيات سلبية كالاستسلام ، ولوم الذات ، الانعزال ، أحلام اليقظة لمواجهة الضغوط النفسية.

إن نتائج الدراسة الحالية يمكن أن تفتح المجال أمام الباحثين لدراسات أخرى حول تفسير المراهقين ذوي صعوبات التعلم للمواقف الضاغطة.

الهوامش

1-البطاينة اسامة محمد ، صعوبات التعلم –النظرية-الممارسة-، ط1 ، دار المسيرة ، عمان ، (2005) ص21

2-الوقفي ، راضي ، صعوبات التعلم -النظري والتطبيقي ، ط2 م ، مشورات كلية الأميرة ثروت عمان ، (2003) ص54

3-الوقفي راضي التعليم الاستراتيجي ، مجلة صعوبات التعلم ، عمان ، الجمعية العربية لصعوبات التعلم ، (2004) ص37

4-ملحم سامي محمد ، صعوبات التعلم ، ظ1 ، دار المسيرة. عمان ، (2002) ، ص57

5-محمود منى اساليب مواجهة الضغوط لدى طلاب المرحلتين الاعدادية والثانوية ، رسالة دكتوراه ، قسم الدراسات النفسية والاجتماعية.معهد الدراسات العليا للطفولة. مصر. غير منشورة (2002) ص84

6-الطيب محمد الظاهر ، مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية ، دار المعرفة الجامعية. مصر. (2003) ص179

7-المرجع نفسه ص180.

-Colette.Chiland « ou' est-ce qui un entretien clinique .puff. (1983) P1999

10-Reger Mucchielli la formation a' la concertation .universitaire de France. Paris. (1977) P25

11-نفس المرجع محمود منى 2002 ص 102.

12-كيرك وكالفنت ترجمة ، زيدان السرطاوي ، عبد العزيز السرطاوي ، الرياض صعوبات التعلم النمائية والأكاديمية ، مكتبة الصفحات الذهبية. الرياض (1988) ص14

13-نفس المرجع الوقفي 2003 ص 88.

14كيرك وكالفنت ترجمة ، زيدان السرطاوي ، عبد العزيز السرطاوي (1988) نفس المرجع ص18

15الرفاعي ، نعيملصحة النفسية دراسة سيكولوجية التكيف ، ط8 ، دار الحكمة. دمشق. (2004)

16-McCubbin, M. A., & Thompson, A. I. (1987). Family Problem Solving Communication Index (FPSC, Famiiy assessment: Resiiiency, coping and adaptation — Inventories for research and practice Madison, WI: University of Wisconsin System —P17

دور مصادر شبكات التواصل الاجتماعي في بناء أجندات النشرات الإخبارية في القنوات الإخبارية العربية

The role of the sources of social networks in creation of newscasts agendas in Arab channels news.

تاريخ الارسال:04/09/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

خيرة خديم، جامعة أحمد بن بلة وهران 1
kjkheira@gmail.com

الملخص

نظرا للتفاعل والاهتمام الكبير الذي أصبح يوليه الجمهور للقضايا التي تحملها شبكات التواصل الاجتماعي ، أصبحت القنوات الإخبارية تعتمد على هذه الشبكات كمصدر للأخبار مستفيدة من الآنية والتفاعلية التي تتيحها هذه الشبكات في نقل الأخبار ، ومن هنا يكون لهذه الشبكات دور في بناء أجندات النشرات الإخبارية في القنوات الإخبارية العربية.

وهذا ما أكدته نتائج هذه الدراسة التي كشفت أن هذه القنوات تهتم بإدراج القضايا ذات الطابع السياسي والقضايا التي تحمل قيمة الصراع والشهرة بشكل كبير ، مستخدمة الأرقام والإحصاءات والبيانات بنسبة عالية ، معتمدة في ذلك على الفيديو كأهم أسلوب للإيضاح.

الكلمات المفاتيح: مصادر شبكات التواصل الاجتماعي ، نظرية الأجندة ، النشرة الإخبارية ، القنوات الإخبارية.

Résumé

Compte tenu de la grande interaction et de l'intérêt du public vis-à-vis des affaires des réseaux sociaux, les chaînes d'information sont devenues dépendantes de ces réseaux en tant que source d'information, tout en profitant de l'immédiateté et de l'interactivité de ces réseaux dans le transfert des nouvelles. Par conséquent, ces réseaux jouent un rôle dans la création des bulletins d'information dans les chaînes d'information arabes. Ceci est confirmé par les résultats de cette étude, qui a révélé que ces canaux sont préoccupés par l'inclusion des affaires de nature politique et des affaires qui portent la valeur du conflit et de la célébrité de manière significative en utilisant des chiffres, des statistiques et des données à un taux élevé en adoptant la vidéo comme la méthode la plus importante de clarification.

Mots-clés : Ressources des réseaux sociaux- théorie de l'agenda, bulletin d'information - chaînes d'information

Abstract

Regarding the great interaction and interest of the public to the affairs of social networking; News channels have become dependent on these networks as a source of information taking advantage of the immediacy and interactivity of these networks in the transfer of news. Hence, these networks have a role in creating newsletters in the Arab news channels. This is confirmed by the results of this study, which revealed that these channels are interested in the inclusion of affairs of political nature and affairs that carry the value of conflict and fame significantly using figures, statistics and data at a high rate and adopt the video as the most important method of clarification

Keywords: Social Networking Resources, Agenda Theory, Newsletter, News Channels.

مقدمة

تعتبر نشرات الأخبار أهم مكون في الشبكة البرامجية لأي قناة إخبارية يتم من خلالها نقل القضايا التي تشغل الرأي العام وتحظى باهتمامهم ، وتتكون نشرات الأخبار بصفة عامة من مجموعة من الأخبار والتقارير والتحقيقات ، تحتوي على معلومات يتم الحصول عليها من خلال مصادر عديدة ، تطورت عبر تاريخ تطور الممارسة الصحفية وصولا إلى مصادر شبكات التواصل الاجتماعي ، التي سمحت بإمكانية نقل وقائع الأحداث التي تحصل في الأماكن التي لا يتواجد الصحفيون أو يُمنعون من ذلك ، كما وفرت هذه المصادر إمكانية النقل الفوري المباشر الآني لأي حدث ، ومن أي مكان.

ومن هنا أصبحت مصادر شبكات التواصل الاجتماعي تلعب دورا واضحا في بناء أجندات النشرات الإخبارية ؛ فقد عملت بعض الفضائيات على تخصيص فقرة من نشراتها الرئيسية لاستعراض القضايا التي عرفت انتشارا وتداولا بين مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي ، فيما ذهبت قنوات أخرى لتخصيص نشرات كاملة من أجل ذلك ، على غرار قناة الجزيرة الإخبارية التي تقدم ذلك في نشرتها المسماة "نشرة الثامنة نشرتكم".

الإشكالية

تأتي هذه الدراسة كمحاولة بحثية تسعى للتعرف على الدور الذي أصبحت تلعبه مصادر شبكات التواصل الاجتماعي في بناء أجندات النشرات الإخبارية العربية ؛ حيث تنطلق من الإشكالية التالية: ما هو دور مصادر شبكات التواصل الاجتماعي في بناء أجندات النشرات في القنوات الإخبارية العربية ؟

التساؤلات الفرعية

- ✓ ما طبيعة القضايا التي تقدمها مصادر شبكات التواصل الاجتماعي ؟ وما هو مجالها الجغرافي ؟
- ✓ كيف يتم تقديم ومعالجة هذه القضايا في النشرة ؟
- ✓ ماهي أساليب الايضاح المستعملة في ذلك ؟
- ✓ هل يتم الاعتماد على ضيوف في تقديم القضايا التي يكون مصدرها شبكات التواصل الاجتماعي ؟

الفرضيات

- ✓ توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين طبيعة موضوع القضية ، والمدة الزمنية المخصصة لعرضها في النشرة.
- ✓ توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين طبيعة موضوع القضية وموقعها في النشرة (ترتيبها في النشرة).
- ✓ توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الشخصيات الفاعلة في القضية وموقعها في النشرة (ترتيبها في النشرة).
- ✓ توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المجال الجغرافي للقضية ، والاستعانة بضيوف لعرضها أو لا.

أهداف الدراسة

- ✓ التعريف بنظرية الأجندة ، وأهم فروضها.
- ✓ استعراض استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار.
- ✓ إبراز دور شبكات التواصل الاجتماعي في بناء أجندة النشرات الإخبارية في القنوات الإخبارية العربية.
- ✓ استعراض الكيفية التي تقدم بها القضايا التي تحملها مصادر شبكات التواصل الاجتماعي في هذه النشرات.

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة وأدوتها

استخدمت الدراسة المنهج المسحي ، واعتمدت على أداة تحليل المضمون ، أو كما هو معروف أيضا بتحليل المحتوى الإعلامي " الذي يسمح بدراسة وتحليل الاتصال بطريقة منتظمة ، وموضوعية وكيفية بغرض قياس المتغيرات ، وبالتالي فهو تكنيك بحثي للوصف الموضوعي المنظم للمحتوى الظاهر للاتصال".[11]

مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة في النشرات الإخبارية في القنوات الإخبارية العربية ، الذي تم سحب عينة منه ، قوامها 7 أعداد من نشرة "الثامنة نشرتكم" المقدمة على قناة الجزيرة الإخبارية ، جرى عرضها انطلاقا من يوم17 جويلية 2018 إلى غاية يوم24 جويلية 2018 ، وتم سحب هذه العينة بطريقة قصدية.

اجراءات التحليل

وحدة التحليل

وتتمثل في "الشيء الذي نقوم باحتسابه ، وهي أصغر عنصر في تحليل المضمون وأكثرها أهمية"[22]وقد تم تحديد وحدة المادة الإعلامية كوحدة أساسية للتحليل في هذه الدراسة ، وهي القضية التي يكون مصدرها شبكات التواصل الاجتماعي ، وجرى تقديمها في النشرة محل تحليلنا.

فئات التحليل

وهي: " مجموعة من التصنيفات أو الفصائل يقوم الباحث بإعدادها ، طبقا لنوعية المضمون ومحتواه ، وهدف التحليل ، لكي يستخدمها في وصف هذا المضمون ، وتطبيقه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول ، بما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب سهل وميسور".[33]وقد تم تقسيم فئات التحليل في هذه الدراسة إلى فئتين رئيسيتين هما:

فئات الشكل: وهي الفئات التي تدور حول الشكل الذي قدمت به القضية ، وانتقلت من خلاله معانيها ، وهي تجيب عن السؤال: كيف قيل؟ هذه الفئة تم تقسيمها إلى مجموعة من الفئات الفرعية هي:

1. فئة عدد القضايا
2. فئة المدة المخصصة لعرض القضية في النشرة
3. فئة القوالب الفنية التي قدمت بها القضية.
4. فئة الاستعانة بالضيوف
5. فئة وسائل الإيضاح المستخدمة

فئات المضمون: تدور حول مضمون الاتصال أو المعاني التي تنقلها القضية ، وتجيب عن السؤال: ماذا قيل؟ وهذه الفئة تم تقسيمها إلى مجموعة من الفئات الفرعية هي :

1. فئة طبيعة موضوع القضية
2. فئة القيم التي تحملها القضية
3. فئة المجال الجغرافي للقضية
4. فئة الشخصيات والهيئات الفاعلة في القضية

المبحث الأول: نظرية بناء الأجندة في الدراسات الإعلامية

المطلب الأول: التعريف بالنظرية

يتعرض مشاهدو القنوات الإخبارية يوميا إلى مجموعة من القضايا التي يجرى تنظيمها وترتيبها وفقا للسياسة التحريرية الخاصة بكل وسيلة إعلامية ، ونظمها الفنية والإخراجية ، وكذلك وفقا للسياسة العامة في المجتمع الذي تعمل به. إن هذه العملية يطلق عليها بناء الأجندة أو ترتيب الأولويات التي يتم من خلالها إعادة صياغة الأحداث المحيطة وفق قالب يهدف إلى إقناع الجمهور وترتيب أولويات القضايا التي يفكر بها هذا الجمهور.

تعرف عملية وضع الأجندة حسب (M.Sanchez) بأنها العملية التي تحدد بواسطتها وسائل الإعلام بم نفكر؟ وحول ماذا نقلق"؟ [44]أما (James Watson) فعرفها بأنها:" مجموعة من الموضوعات ، عادة يكون ترتيبها حسب أهميتها".[55]

في حين يرى (G.Elang & K. Lang) بأنها:" العملية التي يؤثر بمقتضاها كل من وسائل الإعلام والحكومة والأفراد بعضهم ببعض ، أي أنها عملية تفاعلية تحاول من خلالها العديد من العوامل التأثير في أجندة وسائل الإعلام.[66] (نفس موضع التهميش بتهميشين مختلفين)

ومن هنا نستنتج أن المفهوم الأساسي لهذه النظرية يركز على وجود علاقة ايجابية قوية بين تركيز وسائل الإعلام على موضوعات معينة ، وبروز نفس الموضوعات لدى الجمهور.

تجدر الإشارة أن هذه النظرية لا تبحث فقط في بروز الموضوعات في أجندة وسائل الإعلام وتأثيرها على بروز الموضوعات في أجندة الجمهور ، ولكن تبحث في العلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام والصفوة السياسية ؛ حيث كانت

القضايا السياسية بوجه عام والحملات الانتخابية بوجه خاص مجالا خصبا لبحوث وضع الأجندة.[77]

كغيرها من النظريات الإعلامية تنطلق نظرية الأجندة من مجموعة من الافتراضات الأساسية هي:[88]

1. تقوم وسائل الإعلام باختيار عدد من القضايا والموضوعات والأحداث من خلال ما تستقيه من البيئة المحيطة بها، لتقدم الأخبار اليومية.

2. بسبب المساحة المحدودة أو الوقت المحدود واقتناع الإعلاميين بما يحمل قيمة خبرية، فإن الكثير من القضايا يتم تجاهلها ولا تصبح جزءا من الأخبار.

3. يشكل هذا الاختيار للموضوعات والقضايا، وما يشتمل عليه من مستويات مختلفة من البروز أو المساحة أو الوقت ما يسمى بأجندة وسائل الإعلام.

4. ينتقل ذلك الاهتمام بنفس هذه القضايا والموضوعات من وسائل الإعلام إلى الجمهور؛ حيث إن الجمهور سوف يستخدم التقييم نفسه عندما يقرر ترتيب أهمية هذه القضايا والموضوعات بالنسبة لهم.

وفيما يخص بداية ظهور بحوث الأجندة فإن الباحثين ينسبونها إلى الباحث (والتر ليبمان) في كتابه "الرأي العام" الذي افترض فيه أن :" وسائل الإعلام تساعد في بناء الصور الذهنية لدى الجماهير، وفي كثير من الأحيان تقدم هذه الوسائل بيئات زائفة في عقول الجماهير، وتعمل وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام من خلال تقديم القضايا التي تهم المجتمع".[99]

غير أن هذه النظرة تم تجاهلها تماما في خمسينات القرن الماضي، وبعد ذلك بدأ العديد من الباحثين في إحياء وجهة نظر (ليبمان)، حيث يرجع الفضل إلى الباحثين (Show McCombs) في صدور الدراسة الأولى التي تمت إجراءاتها التطبيقية والميدانية أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية عام 1968 ".[1010] أما في مجال الإعلام والاتصال فبدأت فيه بحوث الأجندة بفضل (G.Elang & K. Lang) في دراستهما للعلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام خلال أزمة (ووترغيت).[1111]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في وضع الأجندة

تقسم هذه العوامل إلى عوامل تتعلق بالقضايا، وأخرى تتعلق بالجمهور، وعوامل متعلقة بوسائل الإعلام، ويمكن استعراضها كما يلي:

1/عوامل متعلقة بالقضايا

وهي مرتبطة بنوع القضية ومراحل تطورها، فبالنسبة لنوع وطبيعة القضايا المطروحة فإن عملية بناء الأجندة ترتبط بنوعية القضية ومدى قربها أو بعدها من الجمهور وخبراته بها، حيث قسم الباحث (Eyal) القضايا إلى نوعين:[1212]

- -**القضايا المباشرة:** وهي القضايا التي يعيشها الفرد وتتوافر لديه بشأنها خبرة شخصية.
- -**القضايا غير المباشرة:** وهي القضايا التي لا يعيشها الفرد، ولا تتوفر لديه بشأنها خبرة شخصية، ويعتمد على استقاء معلوماتها من وسائل الإعلام.

وقد أكدت معظم الدراسات أن وسائل الإعلام أكثر قدرة على وضع أجندة الجمهور بالنسبة للقضايا المجردة البعيدة عن خبرة الفرد، وأقل قدرة على وضع أجندة الجمهور بالنسبة للقضايا الملموسة، كما أشارت بعض الدراسات أن وسائل الإعلام تؤثر على بروز الموضوعات الدولية، بينما يقل تأثيرها بالنسبة للموضوعات والأحداث الغريبة، حيث تنتقل أهميتها من وسائل الإعلام إلى الجمهور بشكل أسرع من القضايا المعروفة مسبقا.

2/عوامل متعلقة بالجمهور: وهي المرتبطة ب

- -**الاتصال الشخصي**

حيث حظي متغير الاتصال الشخصي بالعديد من الدراسات التي حاولت التعرف على مدى تأثير الاتصال الشخصي على العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور، وقد أكدت بعض الدراسات أن الاتصال الشخصي يدعم من تأثيرات وضع الأجندة بالنسبة للموضوعات التي تم تناولها مسبقا في وسائل الإعلام بشكل مكثف، بينما يضعف من تأثيرات وضع الأجندة بالنسبة للموضوعات التي كان الاهتمام بها أقل في وسائل الإعلام، وأكدت بعض الدراسات أن أجندة الأفراد تختلف عن أجندة المجتمع؛ حيث إنه عند تكوين أجندة الأفراد يتم تداخل مجموعة من العوامل مثل: طريقة تقديم

الموضوع في وسائل الإعلام، الاتصال الشخصي، وشبكة الاتصالات الفردية أو الجماعية المرجعية التي ينتمي إليها الفرد، بالإضافة إلى مدى اهتمام الفرد بذلك الموضوع، وأضافت أن دور الجماعات المرجعية يزيد من تأثير وسائل الإعلام على وضع الأجندة إذا كان هناك تشابه بين أجندة الجماعات المرجعية وأجندة وسائل الإعلام.[1313]

- **-العوامل الديمغرافية**

لقد اختلفت الدراسات التي اختبرت تأثير الخصائص الديمغرافية في نتائجها، فمنها من أشار إلى الدور المحدود لها، ومنها من أشار إلى تأثيرها المطلق، وقد ترجع الاختلافات في النتائج إلى الاختلاف في مجتمعات الدراسة ومعطياتها، وقد أشار بعض الباحثين إلى فكرة أو مصطلح توحد الجماعات بمعنى أنه مع زيادة التعرض لوسائل الإعلام فإن إدراك الجماعات المتباينة في السن والنوع والمستوى التعليمي لموضوعات الهامة يصل إلى حد التوافق. [1414]

- **-الحاجة إلى التوجيه**

إن هذه الحاجة ترتبط بدرجة قرب الموضوع أو المعلومات عن ذلك الموضوع من الفرد، ودرجة عدم التأكد من الموضوع حيث كلما قل قرب الموضوع من الفرد وزاد عدم التأكد لديه زادت حاجة الفرد إلى التوجيه، وبالتالي كلما زادت حاجة الفرد إلى التوجيه كلما زاد احتياج الفرد للحصول على معلومات من وسائل الإعلام، وبالتالي زادت احتمالات حدوث تأثيرات الأجندة؛ حيث يكون الأفراد في حاجة إلى التوجيه عندما تكون الموضوعات غير مألوفة.[1515]

- **-مدى الاهتمام بالموضوع**

افترضت دراسة (Carter,et ai) وجود علاقة ارتباط إيجابي بين درجة اهتمام الجمهور بالقضية وزيادة حصولها على اهتمام أكبر، وأشارت النتائج إلى زيادة الاهتمام بالقضايا التي تسبب التهديد والخوف، مثل التلوث والإيدز عن القضايا ذات التهديد غير المباشر مثل الإجهاض.[1616]

- **-مستوى التعرض لوسائل الإعلام:**

وهنا أشارت الدراسات أن إدراك الأفراد للقضية وحدوث التأثير المطلوب مرتبط بوجود حد أدنى للتعرض لوسائل الإعلام، وأن زيادة حدوث تأثيرات وضع الأجندة تكون بزيادة التعرض لوسائل الإعلام.

- **-مدى الاعتماد على وسائل الإعلام:**

حدوث تأثيرات وضع الأجندة مرتبط حسب بعض الباحثين بمدى الاعتماد على وسائل الإعلام، فكلما زاد الاعتماد زادت تأثيرات وضع الأجندة، وكلما قل الاعتماد قلت تأثيرات وضع الأجندة.

- **-مستوى تحليل الأفراد للمعلومات**

يختلف الأفراد فيما بينهم في مستويات تمثيلهم وتخزينهم وتذكرهم للمعلومات المستقاة من العالم الخارجي من حولهم، ومستوى تحليل الفرد للمعلومات قد يكون متغيرا وسيطا يتوسط العلاقة بين أجندة وسائل الإعلام وأجندة الجمهور، إذ تؤكد ذلك البحوث الميدانية التي تجرى لمعرفة أجندة الجمهور، ونشير في هذا الصدد إلى ارتباط مستوى تحليل الفرد للمعلومات بكل من: طريقة استخدام الأفراد لوسائل الإعلام، السمات الشخصية التي تؤثر على الاستجابة.[1717]

3/عوامل متعلقة بوسائل الإعلام:

تتأثر عملية بناء أجندة الوسيلة الإعلامية بمجموعة من المتغيرات هي:

- **-القائم بالاتصال:**

يعرف القائم بالاتصال على أنه:" شخص أو فريق منظم يرتبط مباشرة بنقل المعلومات من فرد إلى آخر عبر الوسيلة الإعلامية أو أي فرد آخر له علاقة بتسيير أو مراقبة نشر الرسائل إلى الجمهور، عبر الوسائل الإعلامية المختلفة.[1818] بالنسبة لعملية بناء أجندة وسائل الإعلام يبرز تأثير هؤلاء من خلال جانبين هما:

1. الاختيار أي قيام حراس البوابة بتقرير الأحداث التي تستحق أن يكون لها قيمة إخبارية.
2. كيفية تفسير القائم للاتصال للحدث بطريقة تتفق أو تختلف مع صانعي الحدث نفسه.

ومن جهة أخرى يتعرض القائم بالاتصال إلى مجموعة من الضغوط المهنية تؤثر بشكل مباشر على بناء الأجندة بما يؤدي إلى توافقه مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها، والتوقعات التي تحدد دوره في نظام الاتصال.

- **-التأثير على المضمون الإعلامي من داخل المؤسسة الإعلامية**

وهذا التأثير قد يكون نتيجة الضغط الذي تمارسه السلطة التنفيذية، والأحزاب السياسية والجماعات ذات المصالح الخاصة وقد يكون ناتجا عن مصادر الأخبار.

- **-أجندة الجمهور**

يؤثر الجمهور على وضع أجندة الوسيلة الإعلامية من خلال ثلاث مستويات هي:

1. **الوقت:** فوقت الفرد المتاح هو أساس المجال التنافسي لوسائل الإعلام.
2. **القدرة على الوصول لوسائل الإعلام**: أي مدى قدرة الجمهور على الوصول إلى وسائل الإعلام، ومدى قدرة الوسيلة الإعلامية على الوصول إلى الجمهور.
3. **الطاقة النفسية:** إن اهتمام الفرد بقضايا معينة يؤدي إلى تراجع الاهتمام بقضايا أخرى في وسائل الإعلام.

المبحث الثاني: نظرية الأجندة في عصر شبكات التواصل الاجتماعي:

المطلب الأول: مصادر شبكات التواصل الاجتماعي:

التعريف والاستخدامات-

تعرف شبكات التواصل الاجتماعي على أنها" منظومة من الشبكات الإلكترونية التي يسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها، أو جمعه مع أصدقاء الجامعة أو الثانوية". [1919]

ومن أشهر هذه الشبكات نجد شبكة (فيس بوك)، (ماي سبيس)، (انيستجرام)، (لينكدإن)، (تويتر)، (يوتيوب.)

بفضل الانتشار الواسع لهذه الشبكات باتت صناعة الخبر تأخذ شكلا مغايرا عما استقرت عليه سابقا، ومع تعزيز بيئة الإعلام الجديد لظاهرة «صحافة المواطن" صارت مهمة المراسل الميداني أكثر تعقيدا للوصول إلى الخبر مع وجود منافسين من الجمهور حيث تحول المواطن البسيط إلى صحفي متمرس في نقل الفيديو والصور، فهو ينقل المعلومة بالصوت والصورة من الميدان تماما كالمراسلين الصحافيين، وربما تفوق عليهم في سرعة نقل الحدث عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

ونتيجة لذلك أصبحت الصور ومقاطع الفيديو وروايات الشهود العيان المنتشرة على شبكات التواصل الاجتماعي من أهم مصادر المعلومات الأساسية في غرف الأخبار، فلم يعد بالإمكان الاعتماد فقط على المراسلين أو الاكتفاء بوكالات الأنباء لتزويدنا بمستجدات وتفاصيل الأحداث، بل لم يعد ممكنا اليوم لصحفي - إلا إذا كان هناك قرار تحريري صارم - بأن يتجاهل ما ينشره المواطنون على حسابات التواصل الاجتماعي.

فكما يقول الباحث في صحافة الانترنت (دان جيلمور): " قديما كان الصحفي هو من يكتب المسودة الأولى للتاريخ، اليوم بات المدون هو من يقوم بذلك."، إذ يكون المواطن شاهدا على وقائع تكون صالحة لإنجاز تغطيات صحفية." [2020]

إن هذه الشبكات مكنت الصحفي المعاصر من الحصول على مصادر بروايات متعددة؛ فقد فاز الصحفي (ديفيد فاهرنثولد) من (واشنطن بوست) بجائزة (بوليتزر) عن أفضل تغطية وطنية لحملة انتخابات الرئاسة الأمريكية بتشكيكه في تأكيدات ترامب بخصوص عطائه السخي للمؤسسات الخيرية، واستخدم الصحفي (ديفيد فاهرنثولد) حسابه على تويتر في حشد مصادر معلومات؛ إذ سأل كل من يعرف شيئا عن أنشطة ترامب الخيرية أن يرسل له معلومات، وبذلك حصل الصحفي الأميركي على خيوط عديدة، فتعقب مساراتها ووثق حقائقها". [2121] وما هذا إلا مثال لاستخدام الصحفيين لشبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار. ومن أهمها أيضا[2222]

- ✓ البحث عن بيانات ومعلومات مخصوصة.
- ✓ الاطلاع على الأحداث الجارية.
- ✓ الاتصال بأشخاص يصعب البحث عنهم.
- ✓ متابعة المجال الذي يتخصصون فيه.
- ✓ تفاعل بين المصادر التقليدية والمصادر الجديدة واستخدامهما معا.
- ✓ الاستكشاف
- ✓ الحصول على أفكار لقصص خبرية

- ✓ نظرة عامة على الأحداث الجارية والمزاج العام.
- ✓ تأكيد المعلومات.
- ✓ تعزيز القدرة على إضفاء البعد الإنساني على قصة إخبارية ما.
- ✓ الحصول على معلومات يصعب الحصول عليها بالطرق التقليدية.
- ✓ الحصول على معلومات من سياقات ثقافية أجنبية.
- ✓ متابعة أشخاص مهمين.
- ✓ الاطلاع على اتجاهات الناس ورصد الاهتمامات العامة.
- ✓ الاطلاع على أعمال الصحفيين الآخرين (الزملاء).

المطلب الثاني: دور مصادر شبكات التواصل الاجتماعي في بناء أجندة وسائل الإعلام

دخلت عملية جمع الأخبار وإعدادها وتوزيعها مرحلة مهمة من التطور الذي رافق ثورة الاتصال والمعلوماتية، وهكذا فإن العملية الإخبارية تعقدت تبعا لعالم مليء بالصرعات المختلفة من ايديولوجية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية تركت أثرها واضحا في العملية الإخبارية.[2323]

لذلك توجه الباحثون لدراسة تأثيرات الانترنت لمعرفة تأثيرات الأجندة بالنسبة لوسائل الإعلام التقليدية، وتنوعت الدراسات في هذا المجال، ومنها تلك التي اهتمت بدراسة العلاقة بين أجندة الانترنت وأجندة وسائل الإعلام التقليدية، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات؛ فقد أثبتت بعض الدراسات توحد كل من أجندة الانترنت وأجندة الوسائل الإعلامية بعد الأحداث الهامة، وهذا انطلاقا من افتراض أن وسائل الإعلام تؤثر في أجندة بعضها البعض؛ حيث أشار الباحثان (Wanta &MCcombs) إلى أن وسائل الإعلام تؤثر في أجندة بعضها البعض فيما يعرف بـ(Inter media agenda setting) فكثيرا ما تتأثر الصحف الصغرى بالصحف الكبرى في عرضها لأجندة القضايا الإعلامية المثارة على صفحاتها، وذلك في إطار المنافسة بين الصحف.

إضافة إلى أنه في كثير من الأحيان يؤدي اهتمام إحدى الصحف الكبرى بالقضايا ووضعها على قائمة أولوياتها إلى اهتمام الجمهور بها، ومن ثم اتجاه وسائل جماهيرية أخرى إلى الاهتمام بها تحقيقا لإشباع واحتياجات الجمهور في إطار نظرية الاستخدامات والاشباعات.[2424]

وهذه النتيجة يمكن إسقاطها على شبكات التواصل الاجتماعي باعتبار الانترنت الفضاء الذي يحملها، وتعمل ضمنه هذه الشبكات، فكثيرا ما يؤدي انتشار واهتمام الجمهور بقضية على شبكات التواصل الاجتماعي إلى اهتمام وسائل الإعلام بها، وتسليط الضوء عليها مراعاة لاهتمامات الجمهور، وبالتالي فإن شبكات التواصل الاجتماعي تلعب دورا في بناء أجندات وسائل الإعلام.

4.نتائج الدراسة التحليلية

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية إلي أن عدد القضايا التي تطرحها النشرة الواحدة يتراوح بين 7 قضايا إلى 14 قضية، وأن أغلب القضايا المقدمة في النشرة يتم عرضها في مدة تتراوح ما بين دقيقتين إلى ست دقائق؛ حيث بلغت نسبة القضايا التي تعرض وفق هذه المدة 34,42 ٪، تليها القضايا التي يتم عرضها في مدة تتراوح ما بين دقيقة إلى دقيقتين بنسبة 31,14٪، ثم القضايا التي تكون مدتها أقل من دقيقة بنسبة 26,22٪، أما القضايا التي تخصص لها مدة تتراوح ما بين ست دقائق إلى 8 دقائق فبلغت نسبتها 8,19٪.

وفيما يخص القالب الفني الذي تعرض به القضايا أظهرت النتائج أنه يتم تقديم أغلبيتها وفقا لقالب الهرم المتدرج بنسبة 75,40٪ حيث تم عرض هذه القضايا من خلال مجموعة من الفقرات تتكون كل فقرة من مقدمة تحمل أهم معلومة، ومن جسم يتم فيه التدرج في عرض التفاصيل من المهم إلى أقل أهمية.

أما نسبة القضايا التي تم عرضها وفقا لقالب الهرم المتدرج المعتدل فقد بلغت 24,59 ٪، حيث جرى عرض هذه القضايا من خلال عدة فقرات تتكون كل فقرة من ثلاثة عناصر هي مقدمة، جسم، خاتمة، المقدمة تحمل تمهيدا للقضية، وجسم يتم من خلاله التدرج في عرض المواضيع من الأقل أهمية إلى المهم وصولا إلى الخاتمة التي يتم فيها ذكر أهم معلومة في الفقرة.

بينت النتائج أن القائمين على النشرة لا يولون أهمية كبيرة للضيوف لإثراء القضايا، فمن مجموع 61 قضية جرى تحليلها أربع قضايا فقط تم الاتصال فيها بضيوف، وهذا عدد قليل جدا، وهذا ما يكرس ايديولوجيا القناة، ويجعل المشاهد رهين وجهة النظر التي تقدمها بعيدا عن وجهات نظر الضيوف التي قد تكون مختلفة، وتفتح زوايا أخرى للقضية، وهذا من شأنه أن يحرم المشاهد من حرية تعددية الرأي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه القضايا الأربعة التي تم الاستعانة فيها بضيوف مجالها الجغرافي عربي، وكان هؤلاء الضيوف عبارة عن أستاذين اثنين جامعيين، وناشط أردني على شبكات التواصل الاجتماعي، وصحفية فلسطينية.

كشفت نتائج الدراسة أنه يتم الاستعانة بمقاطع الفيديو التي روجت للقضايا على شبكات التواصل الاجتماعي كأحد أهم أساليب الإيضاح في النشرة بنسبة مئوية عالية قدرت ب 62,29٪، تليها الصور والنصوص بنسب متقاربة مثلت على التوالي 19,67٪و 18,03٪ وتكون هذه الصور والنصوص مرتبطة بالقضية، وتم تشاركها مع مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي كتعبير عن موقفهم من القضية، أو لتعريف الآخرين بها.

بينت النتائج أن القضايا السياسية الأكثر تداولا على شبكات التواصل الاجتماعي تلعب دورا مهما في بناء أجندات النشرات الإخبارية؛ حيث سجلت أعلى نسبة ب 24,59٪، كمًّا ولا يتم إهمال القضايا التي تحمل موضوعات أخرى، لكن بنسب متفاوتة، ومنها الموضوعات الاجتماعية التي بلغت نسبتها 22,95٪ تلتها الموضوعات الاقتصادية بنسبة 11,47 ٪ ثم جاءت بعدها الموضوعات الثقافية والفنية بنسبة 8,19 ٪ تلتها الموضوعات الرياضية والموضوعات الدينية بنسب متساوية قدرت ب 6,55٪ تلتهما الموضوعات الإعلامية بنسبة 4,91٪ ثم جاءت بعد هذا و بنسبة متساوية قدرت ب 3,27 ٪ لكل من القضايا الأمنية والقضايا البيئية.

كشفت النتائج أن طبيعة موضوع القضية تلعب دورا في ترتيبها في النشرة؛ حيث جاءت الموضوعات الأمنية والسياسية في بداية النشرة بنسبة عالية مثلت على التوالي 50٪و 33,33٪وبعدها القضايا التي تحمل موضوعات اجتماعية بنسبة 7,14٪ أما باقي القضايا الأخرى فقد جرى توزيعها على وسط النشرة ونهايتها؛ حيث تم عرض كل القضايا ذات الطبيعة البيئية والموضوعات الإعلامية و الدينية و الرياضية والإنسانية في وسط النشرة، لتأتي بعدها القضايا الاجتماعية، فالثقافية، وبعدها تلك التي تحمل موضوعات سياسية ثم الموضوعات الاقتصادية، وفي الأخير تقدم الموضوعات الأمنية؛ حيث مثلت نسبتها على التوالي 87,57٪و 80٪و 60٪و57,14و 50٪ ،أما نهاية النشرة فغلبت عليها الموضوعات الاقتصادية بنسبة 42,85٪.

أما فيما يخص مدة عرض كل قضية حسب موضوعها، فقد أظهرت لنا النتائج أن الموضوعات السياسية قد تم عرضها بنسبة 53,33٪ منها في مدة تراوحت بين دقيقتين إلى ست دقائق، وبذلك احتلت صدارة الترتيب في قائمة القضايا التي يُخصص لها هذه المدة.

أما القضايا التي تم عرضها في مدة أقل من دقيقة فكانت مختلفة؛ فقد توزعت نسبتها كالآتي فكل الموضوعات التكنلوجية ونصف الموضوعات البيئية والدينية والرياضية والأمنية إذ جرى عرضها في هذه المدة، أما المدة التي تراوحت بين دقيقة إلى دقيقتين فخصصت لعرض القضايا ذات الطابع الثقافي والفني بنسبة عالية قدرت ب 40٪، في حين تم عرض القضايا التي تحمل الموضوعات البيئية والتي تحمل الموضوعات الأمنية والتي تحمل الموضوعات الاجتماعية في مدة أكثر من ست دقائق بنسب مئوية مثلت على التوالي 50٪و 40٪و 14,28٪.

كما أظهرت النتائج أن القائمين على بناء أجندات النشرة يقومون بعملية المفاضلة بين القضايا الأكثر تداولا على شبكات التواصل الاجتماعي ما يمكنهم من ترشيح بعضها للعرض وفقا لمقاييس محددة هي القيم الإخبارية، لأن شبكات التواصل الاجتماعي تعج بالقضايا التي يصلح عرضها في نشرات الأخبار.

حيث تستحوذ القضايا التي تحمل قيمة الصراع على النسبة الأعلى، والتي قدرت ب 22,95٪، لأن الصراع وقود الأخبار فهذه القيمة كانت ولا تزال أكثر ظهورا في الأخبار ، تأتي بعدها قيمة الإثارة بنسبة 21,31٪ وهي القضايا التي تكون مثيرة للجدل وتخاطب عواطف المشاهدين، والهدف الأساسي من هذه القيمة جذب اهتمام عدد أكبر من المشاهدين، يأتي بعد هذا قيمة الغرابة والطرافة بنسبة

14,75٪ نظرا لطبيعة القضايا المتداولة على هذه الشبكات التي يغلب عليها طابع الغرابة والطرافة ، وتلقى تداولا كبيرا بين مستخدمي هذه الشبكات ؛ لأن المشاهد ينجذب لكل ما هو غير مألوف ، وهذا يجعل القائمين على بناء أجندة النشرة يخضعون لمبدأ العرض والطلب في سوق الأخبار بتخصيص مساحة لهذا النوع من القضايا.

ثم جاءت بعد هذا قيمة الشهرة بنسبة 13,11٪ فهذه القيمة في حال توفرها في القضية يؤهلها لاحتلال مكانة مهمة في نشرات الأخبار ، نظرا لاهتمام شريحة واسعة من الجمهور ، خاصة إذا كانت متعلقة بحياة المشاهير الخاصة ، كما سجلت القيمة الإنسانية حضورها بنسبة 9,83٪ نظرا لعنصر الجذب الذي تحمله هذه القضايا ومخاطبتها عواطف الجمهور وجوانبهم المعنوية ، وحصلت القضايا التي تحمل القيمة السلبية على نفس النسبة السابقة معبرة بذلك عن انتقادات للسياسات و للأوضاع الاجتماعية ، ثم جاءت بعدها القضايا التي تحمل قيمة الصفوة والنخبة بنسبة 4,91 ٪وهي المتعلقة بأخبار الملوك والرؤساء والشخصيات التي تحتل مكانة هامة في المجتمع ، لتأتي في الأخير قيمة الضخامة بنسبة 3,27٪.

كشفت نتائج الدراسة أن المواطنين سجلوا حضورهم في القضايا بنسبة عالية قدرت ب 27,86٪ ثم المشاهير بنسبة 22,95٪ثم الهيئات الرسمية كالحكومات والبرلمانات ومحكمة العدل الدولية بنسبة 19,67 ٪ تلتها الشخصيات الرسمية مثل رؤساء وملوك الدول بنسبة 13,11٪وبعدها جاء كل من الهيئات غير الرسمية والشخصيات غير الرسمية بنسب مئوية مثلت على التوالي 9,83٪و 6,55٪.

الخاتمة

حاولنا من خلال العرض السابق تسليط الضوء على الدور الذي أصبحت تلعبه مصادر شبكات التواصل الاجتماعي في بناء النشرات الإخبارية في القنوات العربية ، وقد تبين لنا من خلالها أن:

- ✓ مصادر شبكات التواصل أصبحت تلعب دورا محوريا ومؤثرا في بناء أجندات وسائل الإعلام التقليدية ، حيث لم يعد بالإمكان إغفال القضايا المنتشرة على هذه الشبكات لأنها تلقى أهمية لدى الجمهور.
- ✓ تتأثر المدة المخصصة لعرض القضية بطبيعة موضوعها ؛ حيث تخصص مدة معتبرة للمواضيع السياسية والاجتماعية مع التركيز على عرضها في وسط النشرة ، وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى والثانية في دراستنا.
- ✓ أكدت لنا النتائج الفرضية الرابعة للدراسة من خلال الاستعانة بضيوف لها علاقة بالمجال الجغرافي للقضية ؛ حيث إن القضايا العربية هي التي شهدت الاستعانة بضيوف.

جدول رقم(1) يبين تكرار القضايا في كل عدد

رقم العدد	العدد1	العدد2	العدد3	العدد4	العدد5	العدد6	العدد7	**المجموع**
تكرار القضايا في كل عدد	8	9	7	7	9	7	14	**61**
النسبة المئوية	٪13,11	٪14,75	٪ 11,47	٪ 11,47	٪14,75	٪ 11,47	٪ 22,95	٪ 100

المصدر: من اعداد شخصي

جدول رقم(2) يبين المدة المخصصة لعرض هذه القضايا

مدة القضية	أقل من 1د	من 1د إلى2	من2 د إلى 6د	أكثر من 6 د	المجموع
التكرار	16	19	21	5	61
النسبة المئوية	٪26,22	٪31,14	٪ 34,42	٪8,19	٪100

المصدر: من اعداد شخصي

جدول رقم(3) يبين القوالب الفنية التي قدمت من خلالها القضايا

نوع القالب	قالب الهرم المتدرج المعتدل	قالب الهرم المتدرج المقلوب	المجموع
التكرار	15	46	61
النسبة المئوية	٪24,59	٪75,40	٪100

المصدر: من اعداد شخصي

. جدول رقم(4) يبين مدى وجود ضيوف في القضايا

وجود ضيف	نعم	لا	المجموع
التكرار	4	57	61
النسبة المئوية	٪6,55	٪93,44	٪100

المصدر: من اعداد شخصي

جدول رقم (5) يبين نوع الضيوف في القضايا

نوع الضيوف	خبراء ومختصين	ناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي	إعلاميين	المجموع
التكرار	2	1	1	4
النسبة المئوية	٪50	٪25	٪25	٪100

المصدر: من اعداد شخصي

جدول رقم(6) وسائل الإيضاح المستخدمة في تقديم القضايا

وسائل الإيضاح	فيديو	صورة	نص	المجموع
التكرار	38	12	11	61
النسبة المئوية	٪62,29	٪19,67	٪18,03	٪100

المصدر: من اعداد شخصي

جدول رقم(7)يبين طبيعة موضوع القضايا

طبيعة الموضوع	انساني	سياسي	اقتصادي	اجتماعي	ثقافي فني	أمني	تكنلوجي	رياضي	ديني	إعلامي	بيئي	المجموع
التكرار	4	15	7	14	5	2	1	4	4	3	2	61
النسبة المئوية	٪6,55	٪24,59	٪11,47	٪22,95	٪8,19	٪3,27	٪1,63	٪6,55	٪6,55	٪4,91	3,27٪	٪100

المصدر: من اعداد شخصي

جدول رقم (8)يبين توزيع القيم المتضمنة في القضايا

القيم الخبرية	الإثارة	الصراع	الشهرة	الصفوة والنخبة	السلبية	الضخامة	الغرابة والطرافة	البعد الانساني	المجموع
التكرار	13	14	8	3	6	2	9	6	61
النسبة المئوية	٪21,31	٪22,95	٪13,11	٪4,91	٪9,83	٪3,27	٪14,75	٪9,83	٪100

المصدر: من اعداد شخصي

جدول رقم(9) يبين المجال الجغرافي القضايا

جغرافية القضية	عربي	دولي	المجموع
التكرار	42	19	61
النسبة المئوية	٪68,85	٪31,14	٪100

المصدر: من اعداد شخصي

جدول رقم(11) يبين فئة الشخصيات والهيئات الفاعلة في القضايا

الشخصية	شخصيات رسمية	هيئات رسمية	شخصيات غير رسمية	هيئات غير رسمية	مشاهير	مواطنون	المجموع
التكرار	8	12	4	6	14	17	61
النسبة المئوية	٪13,11	٪19,67	٪ 6,55	٪ 9,83	٪22,95	٪27,86	٪100

المصدر: من اعداد شخصي

جدول رقم(12) يبين توزيع طبيعة الموضوع على موقع القضايا في النشرة

طبيعة الموضوع / الموقع في النشرة		انساني	سياسي	اقتصادي	اجتماعي	ثقافي	أمني	تكنلوجي	رياضي	ديني	إعلامي	بيئي
بداية النشرة	ك	00	05	00	01	00	01	00	00	00	00	00
	٪	00	.3333	00	.147	00	50	00	00	00	00	00
وسط النشرة	ك	04	09	04	11	04	01	01	04	04	03	02
	٪	100	60	57.14	87.57	80	50	100	100	100	100	100
نهاية النشرة	ك	00	01	03	02	01	00	00	00	00	00	00
	٪	00	.666	.8542	.2814	20	00	00	00	00	00	00

المصدر: من اعداد شخصي

جدول رقم(13) يبين توزيع طبيعة الموضوع على المدة الزمنية المخصصة للقضايا

المدة / طبيعة الموضوع		انساني	سياسي	اقتصادي	اجتماعي	ثقافي فني	أمني	تكنلوجي	رياضي	ديني	إعلامي	بيئي
أقل من 1د	ك	01	02	01	04	01	01	01	02	02	00	01
	٪	25	,3313	,2814	,5728	20	50	100	50	50	00	50
من 1د إلى2	ك	01	05	02	04	02	00	00	01	01	03	00
	٪	25	,3333	,5728	,5728	40	00	00	25	25	00	00
من2 د إلى 6د	ك	02	08	04	04	00	01	00	01	01	00	00
	٪	50	,3353	,1457	,5728	00	50	00	25	25	00	00
أكثر من 6 د	ك	00	00	00	02	02	00	00	00	00	00	01
		00	00	00	,2814	40	00	00	00	00	00	50

المصدر: من اعداد شخصي

جدول رقم(14) يبين توزيع الشخصيات الفاعلة على موقع القضايا في النشرة

الموقع في النشرة / الشخصيات الفاعلة		شخصيات رسمية	هيئات رسمية	شخصيات غير رسمية	هيئات غير رسمية	مشاهير	مواطنون
بداية	ك	02	02	01	00	00	02
		25	16,66	25	00	00	11,76
وسط	ك	04	09	03	06	14	12
		50	75	75	100	100	70,58
نهاية	ك	02	01	00	00	00	03
		25	8,33	00	00	00	17,64

المصدر: من اعداد شخصي

جدول رقم(15) يبين علاقة المجال الجغرافي بوجود ضيوف في القضايا

وجود ضيف / المجال الجغرافي		عربي	دولي
نعم	التكرار	04	00
	النسبة المئوية	٪6,55	٪00
لا	التكرار	38	19
	النسبة المئوية	٪62,29	٪31,14

المصدر: من اعداد شخصي

الهوامش

1. - محمد راسم الجمال ، مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية ، مركز التعليم المفتوح لجامعة القاهرة ، القاهرة ، 1999 ، ص 212.
2. - عاطف ، عبيد ، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام: الأسس النظرية والمناهج التطبيقية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2002 ، ص 50.
3. - سمير حسين ، بحوث الإعلام ، عالم الكتب ، القاهرة 2006 ، ص 10.
4. - .4http://www.comprofessor.com,media-agenda-setting. 02 /09/2018 11 :47
5. - James Watson، Media Communication: An Introduction to theory and Process Palgrave Macmillan, London, 2006,P. 35.
6. - محمد فوزي شهاب الدين ، دور التلفزيون في ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى الجمهور البحريني ، معهد البحرين للتنمية السياسية ، البحرين ، 2017 ، ص 30.
7. - مرجع سابق ، ص 30
8. -Karen A. Foss Stephen W. Littlejohn- ، Encyclopedia of Communication Theory، London: Sage Publications، Inc, 2009, PP.31-33.
9. -Maxwel McComba: The Agenda-Setting Role of the Mass Media in the Shaping of Public Opinion، University of Texas at Austin، P.P. 1-2. At:*www.infoamerica.org/documentos_pdf/mccombs01.pdf.*
10. -Maxwel McCombs، Donald Lewis Shaw، David Hugh Weaver: Communication and Democracy: Exploring the Intellectual Frontiers in Agenda-setting Theory، Psychology Press: 1997, P. 2.
11. ووترغيت هو اسم لأكبر فضحة سياسية في تاريخ أمريكا ، حيث أنه عام 1968 فاز الرئيس ريتشارد نيكسون ، بصعوبة شديدة على منافسه الديموقراطى همفرى ، بنسبة 43.5٪ إلى 42٪ ، مما جعل موقف الرئيس ريتشارد نيكسون أثناء معركة التجديد للرئاسة عام 1972 صعبا جدا. قرر الرئيس نيكسون التجسس على مكاتب الحزب الديمقراطى المنافس فى مبنى ووترغيت.

وفى17 جوان1972ألقى القبض على خمسة أشخاص فى واشنطن بمقر الحزب الديمقراطى وهم ينصبون أجهزة تسجيل مموهة كان البيت الأبيض قد سجل 64 مكالمة ، فتفجرت أزمة سياسية هائلة وتوجهت أصابع الاتهام إلى الرئيس نيكسون استقال على أثر ذلك الرئيس فى أوت عام 1974 ، تمت محاكمته بسبب الفضيحة ، وفي 8 سبتمبر 1974 أصدر الرئيس الأمريكي جيرالد فورد عفوا بحق ريتشارد نيكسون بشأن الفضيحة.

12. محمد فوزي شهاب الدين ، مرجع سابق ، ص 45
13. مرجع سابق ، ص 47.
14. مرجع سابق ، ص 48.
15. مرجع سابق ، ص 48.
16. حسن مكاوي ، ليلى السيد ، الاتصال ونظرياته المعاصرة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1998 ، ص 294-ص 295
17. محمد فوزي شهاب الدين ، مرجع سابق ، ص 49
18. منال طلعت محمود ، مدخل إلى علم الاتصال ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص187.
19. راضي زاهر ، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي ، مجلة التربية ، عمان ، العدد 15 ، 2003 ، ص23.
20. إسماعي عزمي ، التأكد من الخبر أهم من الخبر مجلة الصحافة ، معهد الجزيرة للإعلام ، الدوحة ، العدد السابع ، 2017 ، ص42 .
21. عبد الله مكسور ، أنتوني بلايجر ، حديث في الصحافة وحريّاتها ، مجلة الصحافة ، معهد الجزيرة للإعلام ، الدوحة ، العدد السادس ، 2017 ، ص50
22. http://www.ministerecommunication.gov.dz/sites/default/files/Conf%C3%A9rence%20Dr%20Hammami.pdf-
23. عبد الرزاق محمد الدليمي ، فن التحرير الإعلامي المعاصر ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 14
24. محمد فوزي شهاب الدين ، مرجع سابق ، ص 39

المشاكل المهنية للصحفي الجزائري في ظل المتغيرات الراهنة: القطاع الخاص دراسة تحليلية

The professional problems of the Algerian journalist under the current variables: the private sector analytical study

تاريخ الارسال:19/06/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

الوليد رفاس، طالب دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة 01
walidreffas19@gmail.com

الملخص

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة المشاكل التي يتعرض لها مختلف الصحفيين العاملين في القطاع الخاص وهذا أمام ضعف الحماية القانونية التي تكفلها لهم حقوقهم المهنية ، لاسيما في ظل ظهور متغيرات جديدة كان لها الدور في تأزم الوضعية المهنية التي أصبح يعيشها صحفي القطاع الخاص العامل في الإعلام المكتوب. وقد تم التركيز على متغيرين أساسين أسهما في تدهور أوضاع هاته الفئة ، تمثل المتغير الأول في الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد سنة 2014 جراء انخفاض أسعار البترول وما صاحبها من تراجع رهيب في نسبة الإشهار على المؤسسات الصحفية ، في حين شمل المتغير الثاني تداعيات الإعلام الجديد وظهور ما يسمى بـ "الصحفي الإلكتروني" الذي أصبحت تعتمد عليه الجرائد كبديل عن الصحفي التقليدي نظرا لانخفاض تكلفته. ومن أجل كشف ملامح طبيعة المشاكل التي يعانيها صحفيو القطاع الخاص في ظل المتغيرات الراهنة ، تم الاعتماد على دراسة ميدانية تحليلية مبنية على الخطوات المنهجية للبحث العلمي مسحت مختلف الصحفيين العاملين في القطاع الخاص بولاية سطيف.

الكلمات المفاتيح: صحفي القطاع الخاص ، المتغيرات الراهنة ، الأزمة الاقتصادية ، الصحفي الالكتروني.

Résumé

Cette étude tente de faire le point sur les problèmes que rencontrent les journalistes exerçant dans le secteur privé. Face à la faible protection juridique qui garantit leurs droits professionnels et l'émergence de nouvelles variables, leur situation socioprofessionnelle s'est détériorée. La crise économique survenue dans le pays en 2014 ayant pour cause la chute du prix du pétrole entrainant, ainsi, une baisse terrible de la proportion de la publicité des institutions de presse ainsi que l'émergence de ce que l'on appelle désormais " journaliste électronique ", considéré d'ailleurs comme une véritable alternative au journaliste traditionnel en raison de son faible coût, constituent les deux principales variables retenues pour la présente étude. Afin de bien définir la nature des problèmes dont souffrent les journalistes en question, une enquête par sondage a été menée auprès d'un échantillon représentatif œuvrant dans le secteur privé dans la wilaya de Sétif..

Mots-clés : Journaliste du secteur privé, conjoncture actuelle, crise économique, journaliste électronique.

Abstract

This study attempt to point on the nature of problems that face different journalists working in the private sector, caused by the weakness of legal protection that provides them with their professional and social rights, particularly with the emergence of new variables that have role in the crisis that know journalists in the private sector at the professional and social level. From all the different variables, we have shed light on two principal variables which have a great importance in the deterioration of the situation of this social class; the first variable is the economic crisis that hit the country during 2014 due to the reduction of oil prices and its influences on the advertising percent for journalistic institutions, the second variable is the uses of the new media, and its consequences, the appearance the of what we call the "the electronic journalist" on whom the newspapers count as alternative press because of their low cost. An empiric and analytic study based on methodological steps of scientific research using the survey method that touch different journalists working in the private sector in Setif.

Keywords: private Sector Journalist, Current Variables, Economic Crisis, Electronic Journalist.

مقدمة

على الرغم من توسع دائرة ممارسي مهنة الصحافة في القطاع الخاص بالجزائر خلال السنوات العشر الأخيرة ، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على أن وضعية الصحفي العامل في الإعلام المكتوب قد تأزمت مهنيا ، في حين كان يفترض أن تكون في مرحلة استقرار بعد نضج تجربة التعددية الإعلامية سنة 1990 ، فصحفي اليوم يواجه العديد من المشاكل ، ويجد صعوبة في التوفيق بين متطلبات المهنة التي تنهكه كإنسان ، وبين متطلبات حاجاته الاجتماعية ، ليخفي ذلك الاسم اللامع للمهنة وراءه العديد من المشاكل التي أنتجت لنا ذلك الصحفي المنهك المستنزف الطاقات ، الذي غاب عن الواجهة وعن إحراج أصحاب القرار وعن المساهمة في تغيير وقيادة الرأي العام ، وفي ظل المشاكل التي يعيشها القطاع والظروف الاقتصادية والسياسية التي طغت على صاحب مهنة الإعلام (الصحفي)، أصبح هذا الأخير مجرد إنسان يتدبر قوت يومه بصعوبة وينتظر كغيره من المواطنين دوره للحصول على أبسط حقوقه ، متناسيا ومغيبا بذلك عن دوره الأساسي الذي حدده الفاعل الثنائي: "القانوني والأخلاقي" ، فيحدد الأول التنظيم والضمانات القانونية للعمل الصحفي ويحدد الثاني مختلف القيم وقواعد السلوك المهني. ولقد أصبحت مهنة المتاعب في الجزائر تسبح في الكثير من المشاكل والأزمات دون وجود حماية قانونية واجتماعية من طرف أرباب العمل وملاك الصحف الخواص الذين يكون همهم الوحيد السبق الصحفي.

هذا ولا تزال أوضاع الصحفيين العاملين في القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة في تدهور مستمر ، وتزداد سوءا يوما بعد يوم ، لاسيما بعد ظهور متغيرات جديدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمهنة ، كانت أبرزها الأزمة الاقتصادية سنة 2014[1] التي مست الجزائر على غرار باقي الدول النفطية أين تراجع سوق الإعلانات التي تأتي من مؤسسات الدولة ، وكذا ظهور الصحافة الالكترونية.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة

1. مشكلة الدراسة: تصدر الصحافة الخاصّة في الجزائر أكثر من 90 في المائة من العناوين يوميا ، وهذا يعني أن القطاع الخاص يسهم بشكل مستفيض في صناعة صورة المشهد الإعلامي الوطني ، الأمر الذي يتطلب العناية بهذا القطاع عناية فائقة نظرا لأهميته ودوره في لعب العديد من الأدوار السياسة والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في البلاد سواء داخليا أم خارجيا ، لكن الملاحظ أن استغلال الصحافيين والعمال في المؤسسات الإعلاميّة الخاصة لايزال متواصلا لحد الآن ، فمنذ نشأة الإعلام الخاص في الجزائر مطلع سنة 1990 ، ومشاكل الصحفيين تتعاظم يوما بعد يوم لاسيما في ظل التطورات الراهنة والتي كانت أبرزها الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد منذ سنة 2014 جراء تراجع أسعار البترول ، وكذا دخول الصحفي الإلكتروني معترك العمل الإعلامي من بابه الواسع ، وأصبح يزاحم الصحفي التقليدي ، حيث غيّر تقاليد العمل الصحفي إلى درجة الخوف من انتهاء مرحلة الصحيفة الورقية[2] . وهو ما أثر سلبا على أداء الصحفي ، وكذا مستوى الصحافة المكتوبة في الجزائر ، ومن خلال هذا الطرح ستحاول هذه الدراسة التطرق إلى طبيعة المشاكل المهنية لصحفيي القطاع الخاص من خلال دراسة مسحية تحليلية لصحفيي القطاع الخاص بولاية سطيف ، سعيا لاكتشاف الواقع المهني للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية الخاصة ، وهذا يُثير إشكالية أساسية تُطرح في التساؤل الرئيسي التالي:

- **ماهي أبرز المشاكل المهنية التي يعاني منها صحفيو القطاع الخاص في الجزائر في ظل المتغيرات الراهنة ؟**

ويمكن تفكيك هذا التساؤل الرئيسي إلى سؤالين فرعيين هما:

- هل أثرت الأزمة الاقتصادية الأخيرة لسنة 2014 على الوضعية المهنية للصحفيين الجزائريين ؟

- هل سيكون ظهور الصحفي الالكتروني[3] سببا في تعقيد وضعية الصحفي ؟

2. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة كشف الوضعية المهنية التي يعيشها الصحفيون العاملون في القطاع الخاص.

- التعرف على مستقبل مهنة الصحافة في ظل المتغيرات الراهنة على غرار الأزمات الاقتصادية المفاجئة.

- السعي إلى إيجاد آليات مؤسساتية قصد حماية الصحفي مهنيا من كل أنواع التعسف والقهر المهني ، والتفطن لاتخاذ أساليب فعّالة للخروج من التأثير السلبي للأزمات الاقتصادية على الإعلام ومنه على الصحفي.

3. أهمية الدراسة: تستقي هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع "المشاكل المهنية في الإعلام" في حد ذاته ، إذ يعتبر هذا الأخير من الموضوعات التي تشغل بال الصحفيين ، لاسيما المبتدئون منهم المهضومة حقوقهم ، وكذا وزارة العمل والضمان الاجتماعي التي تسعى لضمان الحقوق العمالية للصحفيين ، لاسيما وأن لمهنتهم طابعا خاصا يجعلها تختلف عن باقي المهن ، إلى جانب وزارة الاتصال التي تعتبر الجهة الوصية المسؤولة عن تنظيم وتأطير المؤسسات الإعلامية في البلاد ، لذا تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- لفت الانتباه حول وجوب إعادة النظر في التشريعات العمالية عامة في الجزائر ، والتي أثارت في السنوات القليلة الماضية ضجة كبيرة لاسيما بعد مطالبة الجبهة الاجتماعية بتغيير قانون العمل خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجر المضمون.

- تسليط النظر وخاصة نظر الباحثين نحو الاهتمام بدراسة مثل هذه الموضوعات لاسيما المتعلقة بالممارسات غير القانونية للعديد من أرباب العمل ومالكي المؤسسات الصحفية تجاه الصحفيين.

4. منهج الدراسة: استدعت طبيعة المشكلة المطروحة استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يساعد على وصف وتحليل طبيعة العلاقة بين رجال الإعلام وأرباب العمل وملاك الصحف ، إلى جانب التعرف على المشاكل المهنية للصحفيين العاملين في القطاع الخاص في ظل الظروف الراهنة التي عرفت العديد من المتغيرات بفعل ظهور الأزمة الاقتصادية الأخيرة سنة 2014 ، وكذا التطور الرهيب في تكنولوجيات الاتصال والإعلام التي أدت إلى ظهور الصحافة الإلكترونية.

5. حدود الدراسة: تشمل حدود الدراسة الإشارة إلى الإطار المكاني والإطار الزماني:

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الصحفيين العاملين في القطاع الخاص بولاية سطيف.

الحدود الزمانية: طبقت الدراسة خلال الأشهر الثالثة الأولى من سنة 2018.

6. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الصحفيين العاملين في مختلف المؤسسات الصحفية التابعة للقطاع المكتوب الخاص على مستوى ولاية سطيف وهم: الصحفيون المشرفون على المكاتب الولائية ، الصحافيون المتعاونون والمراسلون والمخبرون[4]. ومن أجل حصر مفردات حجم مجتمع الدراسة ، لم نجد طريقة للحصول على الرقم الدقيق سوى اتصالنا بخلية الإعلام والاتصال بمقر ولاية سطيف[5] ، أين تم مدنا بقائمة تضم العاملين بالقطاع الخاص في الصحافة المكتوبة بحكم علاقة العمل التي تربطهم بهؤلاء ، إذ تملك الخلية قائمة اسمية لهم بحكم أنها المكلفة بالتعامل معهم ودعوتهم من أجل تغطية مختلف نشاطات الوالي ، وكذا الزيارات التفقدية للوزراء لإقليم الولاية.

ونظرا لصغر حجم مجتمع البحث وقدرة الباحث على الوصول إلى جميع مفرداته ، فقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل لأفراد مجتمع العينة والمقدرة بـ 20 عاملا في المؤسسات الصحفية الخاصة ، وهذا بغية جمع بيانات الدراسة عن طريق أدوات جمع البيانات والتي كانت الاستبانة استمارة أبرز عناصرها.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

1. ميلاد الصحافة الخاصة في الجزائر: قبل التطرق إلى السيرورة التاريخية لميلاد الصحافة الخاصة في الجزائر ، لابد من الإشارة إلى نقطة محورية هامة تتعلق بالتفريق بين الصحافة الخاصة والصحافة المستقلة. فقد أشارت قوانين الإعلام إلى الصحافة الخاصة للدلالة على ملكية الصحيفة ونوعها ، فهناك الملكية الخاصة للصحف ، وهناك أيضا الملكية العمومية لها ، فقد تكون الصحيفة خاصة من ناحية الملكية ولا تكون مستقلة في ممارستها الإعلامية ، وهذا يعني أنها خاصة بالمفهوم المادي والتجاري ، أي أن تعود ملكية

هذه الصحيفة وكل ما يترتب عنها من نشاطات سواء إصدار أو تحرير أو نشر أو توزيع إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص، حيث تعود أرباح هذا النشاط للشخص المالك الذي يكون له الحق في تسيير شركته حسب إراداته الخاصة.

في حين يكون لاستقلالية الصحافة وجهان: وجه مادي تكون فيه الملكية خاصة، ووجه معنوي يعكس عدم تبعية الصحيفة للحكومة من خلال خطها الافتتاحي، بحيث لا تخضع لوصاية الحكومة أو لمؤسسة من مؤسسات الدولة ذات الطابع العمومي[6]. وتعمل الصحافة المستقلة على توفير المعلومات والبيانات والآراء المختلفة؛ إذ تعرضها على جمهور القراء بشكل موضوعي ومحايد، على أساس حقائق ومعلومات واقعية، فهي تسعى إلى تأدية حق المواطنين في الإعلام من خلال المراقبة والإعلام الشامل والمتنوع، وهذا ما يسمح بخلق مستوى عال من الوعي السياسي لأفراد المجتمع.

ظهرت الصحافة الخاصة في الجزائر مع بداية التسعينيات وبالتحديد خلال شهر أكتوبر من سنة 1990، أين عرفت أول مراحل انتشارها وتطورها بحثا عن دور لها في المجتمع الجزائري، ويرجع الفضل في ميلاد الصحافة الخاصة إلى قانون الإعلام الصادر بتاريخ 03 أفريل 1990[7]، الذي ترجم التعددية السياسة التي جاء بها دستور 23 فيفري 1989 طبقا للمادة (40) الأربعين التي نصت على: "الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي..."[8]. وهو ما استلزم بروز التعددية الإعلامية، التي سمحت بميلاد العديد من المؤسسات الإعلامية ذات الملكية الخاصة، أين تُرك الخيار للصحفيين بين البقاء في المؤسسات الإعلامية القائمة في ذلك الوقت، والمتمثلة في مؤسسات الدولة، أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة في صيغة شركات مساهمة، أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي، والتي أصبحت تسمى فيما بعد بالصحف الحزبية.

وأهم ما جاء في قانون الإعلام لعام 1990 ما نصت عليه المادة (02) الثانية: "الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي، وحق مشاركته في الإعلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 36، 35، 39، 40 من الدستور". ونصت المادة (03) الثالثة منه على حرية ممارسة الحق في الإعلام: "يمارس الحق في الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية، ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني"، كما أكدت المادة (14) الرابعة عشر من قانون الإعلام لسنة 1990 على حرية إصدار المطبوعات: "إصدار نشرية دورية حرة غير أنه يشترط لتسجيله ورقابة صحته تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يقل عن ثلاثين 30 يوما من صدور العدد الأول"، وبهذا تحررت الصحافة المكتوبة من قيود السلطة باستثناء قطاع السمعي البصري الذي تأخر صدور تنظيم خاص به إلى ما بعد 24 سنة من خلال قانون النشاط السمعي البصري 2014[9].

وهكذا شهدت فترة بداية التسعينيات من القرن الماضي انفجارا إعلاميا غير مسبوق، حيث صدر عدد معتبر من العناوين الصحفية مع تعدد طبيعتها بين يومية وأسبوعية، وكذا تعدد ملكيتها بين صحف مستقلة، وصحف حزبية بلغت العشرات، فقد ظهرت العديد من الصحف بفضل اتحاد مجموعة من الصحفيين الذين كانوا يشتغلون في الصحافة العمومية على غرار "المساء" و"المجاهد"، مستفيدين من تسهيلات الدولة المتمثلة في أجرة سنتين مدفوعة مسبقا، وحوافز بنكية ومساعدات في الورق والطباعة، حيث أكد "إبراهيم براهيمي" في هذا الشأن بأن: "مساعدات الدولة للصحافة الخاصة بلغت 17400000 دج"[10]، ليبلغ "عدد الصحف الصادرة إلى غاية بداية سنة 1991 نحو 140 صحيفة بما فيها الصحف الخاصة"[11].

ففي يوم 14 أفريل 1990 قررت مجموعة من الصحفيين إنشاء جريدة خاصة وتعلق الأمر بجريدة "elwaten" الناطقة باللغة الفرنسية، التي تأسست بعد شهر من هذا القرار، تلتها جريدة "Alger ce soir" في شهر سبتمبر من العام ذاته[12]، بعدها ظهرت عناوين خاصة نذكر منها باللغة العربية "الفجر، الجزائر، اليوم، السلام، النور" وباللغة الفرنسية صحف"Le quotidien d'Algerie"، Le matin، liberté، L'eveil"، إلى جانب العديد من العناوين الساخرة على غرار "الصح آفة، والمنشار"[13]، وكذا الصحف المتخصصة مثل "الرياضي،Maghreb sport، Algerie sport"، كما عرفت كذلك هذه المرحلة ظهور أسبوعيات عديدة بلغت زهاء (40) أربعين عنوانا ممولة من طرف

الأحزاب السياسية ورجال الأعمال ، أو من طرف مجموعة من الصحفيين المتمرسين.

لتبقى سنة 1991 سنة مميزة ، نظرا للعناوين العديدة من الصحف التي ظهرت آنذاك ، حيث ارتفع العدد من 49 عنوانا سنة 1988 إلى 74 عنوانا سنة 1991 ، 17عنوانا منها بالنسبة للجرائد اليومية ، كما وصل السحب لمجمل الجرائد 1437000 نسخة في اليوم[14].

وانطلاقا من هذه الأرقام تجسدت أولى ملامح ظهور الصحافة الخاصة في الجزائر ، فقد منحت السلطات المخولة ما بين أفريل 1990 إلى غاية جوان 2006 نحو 540 اعتمادا أو ترخيصا لإصدار عناوين صحف مختلفة بين اليومية ، والأسبوعية ، والشهرية ، إضافة إلى الدوريات المتخصصة والعلمية وحتى المنتظمة[15].

ولكن رغم التطور الهائل الذي عرفته الصحافة الخاصة ، إلا أنه ظهرت العديد من المشاكل المهنية التي وقفت في وجه الصحفيين نذكر منها على سبيل المثال:

- المشاكل المهنية المرتبطة بالجانب الاقتصادي من خلال ارتفاع تكاليف السحب.

- عدم كفاية دعم الدولة للحق في الإعلام فيما يخص التوزيع.

- التمييز المفرط بين الصحف في منح الإشهار الذي يعتبر موردا ماليا مهما.

- غياب العمل النقابي الذي يدافع عن حقوق الصحفيين.

- الاغتيالات التي تعرض لها الصحفيون بداية من سنة 1993 ، حيث كان "الطاهر جاووت" مدير يومية "Rupture" أول صحفي سقط أمام منزلة صبيحة يوم الأربعاء 02 جوان 1993 ، لترتفع بعدها حصيلة الضحايا إلى 70 صحفيا خلال أربعة أعوام من مجموع 700 صحفي ، مما أدى بأغلبية الصحفيين إلى الكتابة بأسماء مستعارة حفاظا على حياتهم[16] ، في حين فضل آخرون تغيير المهنة والتوجه إلى مهن أخرى أكثر أمنا واستقرارا.

- قرار حكومة احمد غزالي في 1 أفريل 1992 المتعلق بالتحكم في المساعدات المتعلقة بالطباعة. وهو ما أثر في ثمن طباعة الجرائد ليرتفع من 1.20 دج إلى 6 دج ما تسبب في انسحاب العديد من العناوين[17] ، والذي نتج عنه البطالة لعدد معتبر من الصحفيين.

- تعيين لجنة قراءة داخل مؤسسات الطباعة والنشر في جوان 1994 ، وإنشاء خلية الاتصال بوزارة الداخلية لتكون المصدر الوحيد للصحفيين بالنسبة للأخبار الأمنية ، الأمر الذي أدى إلى التضييق على حرية الصحفي الذي أصبح يعيش ضغطا رهيبا خوفا من الوقوع في الخطأ[18].

2. خصوصية مهنة الصحافة عن باقي المهن: تتميز الصحافة بخصوصية تجعلها تختلف عن باقي المهن الأخرى كونها تخاطب العقول بمختلف مستوياتها ، فهي الكلمة المطبوعة الموثقة والمقروءة التي تطالع القراء كل يوم بمختلف أنواع الأخبار والتقارير والتحقيقات ومستجدات الأحداث اليومية ، فضلا عن الأعمال الصحفية الأخرى كالتعليق والتحقيق والعمود والافتتاحية... ، فالصحافة بشكل خاص تعتبر خدمة اجتماعية كبيرة لكونها تتضمن شروطا وخصائص متعددة اتفق عليها الباحثون والدارسون المتخصصون ، وقد حصرها "محمد سيف فهمي" في كتابه "الإعلام من المنظور الاجتماعي" في النقاط الآتية[19]:

- للمهنة أهداف مجتمعية ، بمعنى أنها تقوم من أجل إشباع أو مواجهة احتياج مجتمعي ، وتستمد شرعية وجودها من إحساس الناس بضرورة القيام بنشاط معين من شأنه أن يشبع احتياجاتهم.

- تستند المهنة إلى أسلوب علمي ، كما تتطلب مواكبة التقدم العلمي.

- للمهنة قاعدة معرفية فهي تستند إلى العلم ، أي قاعدة من المعرفة العلمية والنظريات والقوانين والمبادئ العلمية لفهم المشكلة وتحديد الحل المناسب لها.

- يمارس العمل المهني متخصصون مهنيون ، لهم من الصلاحيات والكفاءة والقدرة العلمية ما يمكنهم من فهم المشكلة والتعامل معها.

- للمهنة أساس أخلاقي قيمي للممارسة ، كالمواثيق والقواعد الأخلاقية والسلوكية المتفق عليها.

- اعتراف المجتمع بالمهنة وتحملها لمسؤولياتها تجاه الأفراد والجماعات والنظم في المجتمع ، الأمر الذي يضفي عليها شرعية وجودها وممارستها.

وهذا يعني أن الصحفي ليس مواطنا عاديا أو موظفا في مختلف المؤسسات الاقتصادية أو الإدارية - سواء العمومية منها أو الخاصة - توكل له مجموعة من المهام يقوم بها خلال فترة زمنية معينة مقابل مرتب مالي متفق على قيمته وعلى فترة دفعه، فرجل الإعلام غير ذلك، فهو يؤدي رسالة نبيلة في مجتمعه، ومصالحه المهنية تختلف عن بقية مصالح الشرائح الاجتماعية، فلا يمكن أن يكون مواطنا خارج المجتمع لأن مجال مهنته ينتمي إلى الفئات الاجتماعية التي تهدف إلى الإنتاج الفكري والثقافي للمجتمع قصد إصلاحه، وعليه فإن الاهتمام به وبالدور الذي يلعبه يُعد من صميم حرية الرأي والتعبير، لكن الواقع يكشف أن الصحفي يعمل وسط مجموعة من الضغوط والمشاكل المهنية التي يجب أن تحظى بالدراسة والبحث، وذلك عبر فهم سلوك وتصرفات محترفي الإعلام في إطار ما يسمى بـ "سوسيولوجية الصحفي"، والتي تعتبر موضوعا معقدا وشائكا للارتباطات العديدة للصحفي، باعتباره يحتل دورا هاما في السيطرة على تدفق المعلومات.

وفي السياق ذاته، أوضح "ماكويل دنيس" (Mc Quail Dennis) أنه يجب على علماء الاجتماع دراسة رجال الإعلام دراسة علمية للأسباب التالية[20]:

- معرفة "من هم؟"، وهذا نظرا للامتيازات التي يتمتعون بها للوصول والحصول على المعلومات.

- النظر في طريقة فهمهم لدورهم وفي كيفية نظرهم لجمهورهم.

- التحقيق في تأثير المؤسسة الإعلامية والإطار البيئي البيروقراطي الذي يشتغلون فيه، وفي المنتوج الإعلامي.

- تقييم تأثير الخلفية الاجتماعية والقوانين المهنية والأخلاقية على عملية الاختيار والمراقبة التي يقوم بها الصحفي.

3. التطور التاريخي للهوية المهنية للصحافة في الجزائر: إن شعور الفرد بالانتماء إلى مؤسسة ما تتميز بهوية خاصة يعتبر عاملا نفسيا واجتماعيا محفزا ومسهلا لعملية الاتصال والاندماج المباشر في العمل المتعاون من أجل هدف مشترك هو تنمية المؤسسة، وهو ما يتحقق عن طريق فرض المؤسسة لثقافتها الخاصة من خلال التكوين والاتصال، الأمر الذي يسمح بإضفاء صفة التجانس بين الفاعلين داخل المؤسسة، وبالتالي القضاء على الصراعات الداخلية التي يمكن أن تهدد وجود المؤسسة، ويسمح كذلك بالعمل على التفرد والتميز عن باقي الوحدات بحثا عن معالم هوية مهنية.

يعرف "ديبار" الهوية المهنية على أنها: "محصلة التنشئات الاجتماعية التي تتعلق بأنماطها"، بينما عرفها "سانسوليو" بأنها: "التجربة الاجتماعية والعلائقية للسلطة، بحيث تمثل كل المعايير والقيم والقواعد والانتماءات المتعددة التي تعتبر المرجعيات التي يتم تعريف أعضاء جماعة العمل من خلالها، فهي تفسر كيف يؤدي الفاعل سواء على المستوى الفردي أو الجماعي مهامه ،و دوره، وما هي الصورة التي يقدمه فيها زملاؤه في العمل". كما يُشير "هيبرمان" إلى تأثير الهوية المهنية على الهوية الشخصية، وذلك من خلال "التأثير في الفرد من حيث تخطيطه لمستقبله وتصوره لمركزه الاجتماعي كذلك"[21].

لقد خاض الصحفي الجزائري مشوارا نضاليا طويلا واجه فيه العديد من التحديات، التي دفع فيها حياته ثمنا لأداء مهنته، فقد عايش الصحفي الجزائري منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا تحولات عديدة، تدخلت فيها الاعتبارات السياسية والإيديولوجية. فمنذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، صنف الصحفي في العديد من الوظائف إلا مهنة الإعلام، فقد اعتبر موظفا ناطقا باسم حزب جبهة التحرير الوطني والحكومة[22] في ظل الفراغ القانوني، ثم مناضلا في عهد الرئيس الراحل "هواري بومدين" رغم صدور قانون خاص بالصحفي الجزائري سنة 1968[23]، وهو التشريع الذي جاء لينظم ويقنن الحياة المهنية للصحفي المحترف الذي يمارس وظيفته في قطاع الدولة والحزب، ويبقى تابعا لمصالح الوظيف العمومي كأحد أعوان الدولة[24]، واستمر موظفا دون أن يكتسب الصفة المهنية الكاملة والمستقلة إلى غاية صدور أول قانون للإعلام رقم 82-01 المؤرخ في 06 فيفري 1982[25] من خلال إشارة المادة 33 منه إلى أن: "هوية الصحفي المحترف باعتباره كل مستخدم في صحيفة يومية أو دورية تابعة للحزب أو الدولة..."، أو "...في هيئة وطنية للأنباء المكتوبة أو الناطقة أو المصورة، ويكون متفرغا دوما للبحث عن الأنباء وجمعها

وانتقائها وتنسيقها واستغلالها وعرضها، ويتخذ من هذا النشاط مهنته الوحيدة والمنتظمة التي يتلقى مقابلها أجرا...".

لتأتي أحداث أكتوبر 1988 وما تمخض عنها من ميلاد ثاني قانون إعلام في الجزائر عام 1990 والذي كان بادرة أمل للصحفيين على مختلف أشكالهم، حيث منحهم صفة المهنية[26] وحدد ما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق، وإن كانت المواد القانونية الخاصة بالواجبات أكثر من المواد القانونية الخاصة بحقوق الصحفي العمالية، وقد تطرق قانون الإعلام رقم 90-07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 إلى هاته الحقوق والواجبات في المواد 26،33،34،35،36،37 إضافة إلى المادة 40. غير أنه كان لإعلان حالة الطوارئ لسنة 1992[27] الأثر الأكبر على تدهور الوضعية المهنية للصحفي نتيجة التجاوزات الأمنية في البلاد، والتي أكسبت الصحفي لقب المكافح في الميدان، حيث دفع العديد من الصحفيين حياتهم جراء تمسكهم بمهنتهم، "ففي سنة 1993 تم اغتيال 09 صحفيين، وفي سنة 1994 تم اغتيال 18 صحفيا، وفي سنة 1995 تم اغتيال 26 صحفيا، وفي سنة 1996 تم اغتيال 12 صحفيا، وفي سنة 1997 تم اغتيال 5 صحفيين"[28].

ونظرا للعشرية السوداء التي شهدتها البلاد ظل هناك فراغ قانوني في ميدان الإعلام حتى سنة 2008، أين صدر المرسوم التنفيذي رقم 08-140 المؤرخ في10 ماي 2008 المنظم لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين[29]، حيث استفاد الصحفي الجزائري بموجب هذا المرسوم التنفيذي من حقوق إضافية لاسيما تجاه رب العمل.

وواصل الصحفي نضاله مع بداية الألفية الثالثة، وهي الفترة التي شهدت نقاشات حادة حول حقوق وواجبات الصحفيين الأمر الذي تمخض عنه صدور القانون العضوي للإعلام رقم 12-05 المؤرخ في 15 جانفي 2012[30]. وقد جاء هذا القانون العضوي لينظم مهنة الصحافة سواء المكتوبة أو السمعية البصرية أو الالكترونية، وقد تم تعريف الصحفي المحترف بأنه كل من يتفرغ لجمع وتقديم الأخبار في الصحف ووكالة الأنباء والصحف السمعية البصرية والالكترونية لتكون مصدر دخله الرئيسي[31]، كما لم يستثن المراسل الدائم المتعاقد مع مؤسسته، وتثبت هوية الصحفي المحترف في الجزائر بموجب بطاقة وطنية للصحفي المحترف تصدرها لجنة وطنية[32].

4. المشاكل المهنية التي يعاني منها الصحفي الجزائري:

تعتبر فئة الصحفيين شريحة من كتلة العمال أو الموظفين التي عانت وما تزال تعاني الكثير إلى غاية اليوم من أجل تحسين أوضاعها المهنية في مختلف المؤسسات الإعلامية لاسيما الخاصة منها، بما فيهم الصحفيون الجزائريون الذين واجهوا الكثير من الصعوبات والتحديات، حتى يتوفر لهم المناخ الملائم من أجل تحقيق الهدف المنشود من مهنتهم في المجتمع، والمتمثل في تجسيد حق المواطن في الإعلام.

فقد تعقدت وضعية الصحفيين أكثر مع أرباب العمل وملاك الصحف بعد اعتبار المؤسسات الإعلامية مؤسسات اقتصادية بحتة همها الربح المادي والبقاء في السوق، وهو ما أضعف الصحفي وجعله غير قادر على المطالبة بحقوقه المهنية، حيث يعتبر الحديث عنها داخل المؤسسات بمثابة إعلان عن فسخ الصحفي لعقده مع مؤسسته. فأصبح الصحفي محروما من التعبير عن رأيه وعن ظروفه، وهو الذي باستطاعته الدفاع عن أي فرد في المجتمع، ومما لا شك فيه فقد أصبح أغلب الصحفيين الجزائريين لاسيما العاملون في المؤسسات الخاصة، يتخبطون في مشاكل متنوعة ومتعددة الأوجه، مشاكل مادية بالدرجة الأولى، وأخرى مهنية، وهذا ما جعل الصحفي في نهاية المطاف كائنا شبه غريب ينتج مادة غريبة لا تؤثر في الرأي العام، ومن هاته المشاكل المهنية التي يواجهها رجال الإعلام في القطاع الخاص نذكر النقاط التالية:

1.4. **صعوبة التوظيف:** لم ينص المشرع الجزائري على آلية معينة تشرح طريقة التوظيف في المؤسسات الصحفية التابعة للقطاع الخاص، فقد أشار المرسوم التنفيذي رقم 08-140 المتعلق بالنظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين: "أن التأهيل المهني المكتسب شرط ضروري للتوظيف"[33]، بينما نظم المشرع الفرنسي من خلال الاتفاقيات الجماعية للعمل آليات التوظيف في الصحافة عن طريق المركز الوطني لترتيب الصحفيين المحترفين، والذي ينسق مع الوكالة الوطنية للتشغيل التي تتكفل بالإعلان عن المنصب. ويمكن حصر آليات التوظيف في القطاع الخاص المكتوب في ما يلي:

- على أساس الكفاءة: أي تعتبر الكفاءة والمهارة المعيار الوحيد لولوج العمل الصحفي، ويتوافق هذا مع مبادئ الرأسمالية التي تساعد أرباب العمل وملاك المؤسسات الإعلامية في القطاع الخاص.

- على أساس الشهادة: يتم الالتحاق بمهنة الصحافة على أساس الشهادة المتحصل عليها، أين يتم تشغيل الحائزين على شهادات متخصصة في علوم الإعلام والاتصال بجميع فروعه في مختلف المؤسسات الإعلامية.

- على أساس الاختيار المواجهي (casting): وهي الطريقة التي يتم بموجبها اختيار العدد المطلوب الذي تحتاجه المؤسسة لتدعيم طاقمها الصحفي بعد إجراء مقابلة مباشرة مع المترشحين في التاريخ والمكان المحددين في إعلان المسابقة.

- على أساس الوساطة: أين يتم دخول العديد من الأشخاص ميدان الصحافة عن طريق توصيات ووساطات من طرف شخصيات نافذة في قطاع الإعلام وحتى في مجال السياسة، وهذا بغض النظر عن معيار الكفاءة.

وعليه، تعتبر آليات التوظيف في قطاع الصحافة المكتوبة الخاصة معقدة وصعبة للغاية، فهي غير عادلة ولا تسمح بتكافؤ الفرص لجميع المترشحين لهاته المهنة، الأمر الذي سمح بدخول أشخاص غرباء عن المهنة أفرز واقعا مهنيا متعفنا، إلى درجة أنه أصبحت الصحافة في القطاع الخاص مهنة من لا مهنة له، لاسيما وأن دراسة تخصص الإعلام لا تدخل ضمن شروط التوظيف، وهو ما أفرز بطالة للمتخرجين من معاهد وأقسام علوم الإعلام والاتصال.

2.4. **خروقات في المدة التجريبية:** لم تحدد قوانين الإعلام بما فيها المرسوم التنفيذي رقم 08-140 المتعلق بالنظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين المدة التجريبية للصحفي الموظف الجديد على خلاف القانون رقم 90-11 المتعلق بعلاقات العمل[34] الذي نص في مادته (18) الثامنة عشر على أنه: "يمكن أن يخضع العامل الجديد عند توظيفه لمدة تجريبية لا تتعدى 06 ستة أشهر، كما يمكن أن ترفع هذه المدة إلى 12 اثني عشر شهرا لمناصب العمل ذات التأهيل العالي".

لقد هدف المشرع من وراء تحديده للمدة القصوى لفترة التجربة بـ 12 شهرا حماية للعمال من إساءة استعمال أرباب العمل لسلطتهم بإطالة مدة التجربة، مما يجعل العامل قلقا طالما أن لصاحب العمل صلاحية فسخ العقد خلال هذه المدة متى ثبت لديه عدم كفاءة العامل، دون تعويضه، وقد استغل أرباب العمل وملاك المؤسسات الإعلامية هذه الثغرة القانونية لتمديد فترة تجربة الصحفي إلى سنة كاملة، وربما لأكثر من ذلك، دون أن يتقاضى أجرة خلال فترة التجريب، وهو ما يتنافى مع قوانين الجمهورية، لاسيما قانون العمل ومختلف الاتفاقيات الجماعية العمالية، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 08-140 المتعلق بالنظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين، الذي ينص في مادته (15) الخامسة عشر على ما يلي: "يستفيد الصحفي الذي تم توظيفه لفترة تجريبية من الحقوق نفسها التي يستفيد منها الصحفي الدائم"، علما أنه يتعين على الصحفي أثناء الفترة التجريبية أن يحترم الالتزامات التعاقدية والنظام الداخلي للجهاز المستخدم فضلا عن أخلاقيات المهنة، ويستفيد الصحفي الذي تم توظيفه لفترة تجريبية من الحقوق نفسها التي يستفيد منها الصحفي المثبت أو الدائم، كما نصت المادة (18) الثامنة عشر من قانون علاقات العمل: "يتمتع العامل خلال المدة التجريبية بنفس الحقوق التي يتمتع بها العمال الذين يشغلون مناصب عمل مماثلة، ويخضع لنفس الواجبات وتؤخذ هذه المدة بعين الاعتبار في حساب الأقدمية لدى الهيئة المستخدمة عندما يثبت في منصبه إثر انتهاء الفترة التجريبية"، وبعد انقضاء مدة التجريب، وفي حالة ما إذا كان هذا التجريب مجديا يُثبّت الصحفي في منصبه.

3.4. **تدني الأجر:** يتقاضى معظم صحفيي القطاع الخاص رواتب متدنية لا تغطي في الكثير من الأحيان تكاليف عملهم المرتبطة بالأنترنت، كومبيوتر محمول، تكاليف التنقل، حيث تبقى متدنية مقارنة ببعض المهن الأخرى، إذ يتروح الراتب ما بين 25 ألف دج إلى 35 ألف دج. وفي هذا الشأن نشرت شبكة الصحفيين الدوليين بتاريخ 10 أفريل 2018، تقريرا عن أجور ورواتب الصحافيين في العالم العربي بين 2007 إلى 2017، حيث صُنفت تونس والجزائر من بين الدول الأضعف في شمال إفريقيا فيما يخص أجور الصحفيين، وأكد التقرير أنه لا توجد أية قوانين تلزم المؤسسات الإعلامية بدفع أجر محدد للصحفيين، فمنذ سنة 2010، يتقاضى الصحفي راتباً يبدأ من 25 ألف دينار وهو ما

يساوي 217 دولارا، ويرتفع في بعض المؤسسات ليصل 130 ألف دينار أي نحو 1000 دولار[35].

ويمكن الاستناد إلى مؤشرين للدلالة على تدني أجور صحفي القطاع الخاص في الجزائر، هما:

- انتقال الصحفيين من مؤسسة إعلامية إلى أخرى في فترات وجيزة.

- عمل الصحفي الواحد في العديد من المؤسسات لاسيما في الصحافة المكتوبة وبأسماء مستعارة.

ولم تتطرق التشريعات الإعلامية إلى تحديد عناصر الأجر الخاص بالصحفي في القطاع الخاص وفسحت المجال أمام الاتفاقيات الجماعية، ورغم ذلك لم تحترم معظم المؤسسات الإعلامية الخاصة الحد الأدنى للأجر المضمون المقدر بـ 18 ألف دينار في الجزائر.

وعلى عكس القطاع الخاص، أصدرت وزارة الاتصال شبكة أجور جديدة خاصة بالعاملين في وسائل الإعلام التابعة للقطاع العمومي في مارس 2012 بعنوان "اتفاق جماعي متعلق بتحديد القائمة المرجعية لمناصب العمل والشبكة الاستدلالية للأجور القاعدية والمرجعية والنظام التعويضي للصحفيين وشبه الصحفيين العاملين بمؤسسات القطاع العمومي"، بعدها تم تنصيب اللجنة المكلفة بإعداد شبكة أجور الصحفيين، وفي 31 ديسمبر 2012 تم التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بأجور عمال قطاع الإعلام العمومي، وإقرار تعويضات بأثر رجعي بدءا من 01 جانفي 2012[36]، وبهذا القرار لم تلزم الوزارة الوصية المؤسسات الإعلامية الخاصة ولم تدعها إلى تطبيق هذه الاتفاقية. واكتفت بالقول إن "مؤسسات القطاع الخاص بإمكانها تطبيق شبكة الأجور الجديدة في القطاع العام"، ولم تتخذ إجراءات أو تقترح آليات يمكن بواسطتها تعميم الاستفادة من نظام الأجور الجديد على صحفيي ومستخدمي القطاع الخاص، وبهذا تعقدت أوضاع صحفيي القطاع الخاص من الناحية المالية المتعلقة بالأجور والعلاوات والتعويضات ومختلف المنح وكيفية الترقية وتولي المناصب العليا.

4.4. **عدم استفادة الصحفيين من حقوق التأمين في الضمان الاجتماعي:** من بين الحقوق الأساسية التي خولها المشرع الجزائري للعمال لاسيما في قانون العمل الحق في مختلف التأمينات الاجتماعية كالتأمين على المرض والتأمين على الولادة بالنسبة للنساء، والتأمين على العجز... إلى جانب هذا أوجب المشرع على رب العمل أن يصرح بالعامل لدى مصالح صندوق الضمان الاجتماعي، كما نص على عقوبات جزائية في حالة عدم التصريح به في العشرة 10 أيام التي تلي تاريخ توظيفه[37]. هذا وقد أثبتت دراسات علمية سابقة في أمريكا سنة 1960 وفي إسبانيا سنة 1991 أن الصحفي عرضة للإصابة بأمراض القلب ومشاكل في التنفس، وارتفاع نسبة الإصابات بالنوبات القلبية بين الصحفيين، مؤكدة الدراسة ذاتها بأن عددا مخيفا من الأمراض الجديدة بدأ ينتشر بين الصحفيين منذ بدأ العمل على أجهزة الكمبيوتر مثل الإرهاق الشديد والانفجار في المخ والقرحة في المعدة وعدم القدرة على التركيز[38].

وعليه، يُعد التكفل الاجتماعي للصحفي ضروريا، ولكن في الحقيقة نجد أن أغلب الصحفيين في القطاع الخاص غير مصرّح بهم لدى هيئات الضمان الاجتماعي، وهنا يظهر دور الهيئات الرقابية على غرار مفتشيات العمل التي يفترض أن تتدخل بناء على تبليغات الصحفيين، والدليل على الاستغلال غير المشروع لأرباب العمل تجاه الصحفيين نجد:

- عدم وجود إحصائيات دقيقة توضح عدد الممارسين للمهنة ولا حتى لدى وزارتي الإعلام والعمل والضمان الاجتماعي. وفي هذا الشأن كانت وزارة العمل قد صرّحت بأن عدد الصحفيين غير المصرح بهم يمثل ما لا يقل عن 30 بالمائة من الصحفيين بالجزائر.

- غالبية الجرائد ترفض تقديم أرقام صريحة عن عدد الصحفيين لأن نسبة معتبرة منهم غير مؤمنين، حيث فشلت كل محاولات حصر العدد الفعلي للممارسين.

5.4. عدم قانونية عقد العمل المبرم: يترتب على انعقاد أي علاقة عمل بين العامل والمؤسسة المستخدمة مجموعة من الحقوق والالتزامات تستند لمصادر مختلفة ومتنوعة كالدستور، القانون والاتفاقيات الجماعية والنظام الداخلي للمؤسسة[39]، إضافة إلى وجوب احترام بنود عقد العمل.

يتعامل الصحفي مع مؤسسته الإعلامية في إطار عقد عمل، الذي يقوم بمقتضاه بأداء العمل المطلوب منه وفقا

للشروط المتفق عليها، وينطبق هذا على الصحفي المستخدم الذي يعمل لدى الصحيفة من خلال عقد العمل. أما الصحفي المستقل أو الحر فهو يعمل لدى أكثر من صحيفة، ويقوم بتقديم أعماله لقاء أجر.

اختلف الفقهاء في تقديم تعريف شامل ومانع لعقد العمل، فهناك من الفقهاء من عرفه على أنه: "اتفاق يلتزم بموجبه أحد الأشخاص بالعمل لحساب شخص آخر مقابل أجر"، أما التعريف الفقهي الأكثر شمولية لعقد العمل هو الذي يرى بأن "عقد العمل هو اتفاق يلتزم أحد الأشخاص بالعمل لحساب شخص آخر وهو صاحب العمل، وتحت إشرافه وإدارته وتوجيهه لمدة محددة أو غير محددة مقابل أجر معين ومحدد سلفا"، وقد عرّف المشرع الجزائري العقد حسب نص المادة 54 من القانون المدني[40] أن: "العقد اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح، أو فعل أو عدم فعل شيء ما"، كما نصت المادة التاسعة من قانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل على أنه: "يتم عقد العمل حسب الأشكال التي تتفق عليها الأطراف المتعاقدة".

ولقد نص المرسوم التنفيذي رقم 08-140 المؤرخ في 05/10/ 2008 في مادته (09) التاسعة على أنه: "يشترط في توظيف كل صحفي أو معاون الصحافة إبرام عقد كتابي مهما كانت طبيعة عقد العمل"، وهنا تدارك المشرع الجزائري تأخر التشريعات الإعلامية في الإشارة إلى عقد العمل، وشدّد في هذا التنظيم على ضرورة إبرام المؤسسات الإعلامية عقد العمل مع الصحفي مشترطة الكتابة في ذلك وهو ما يلزم التوقيع عليه من الطرفين بعد توافر عنصر الرضا.

والواقع أن الكثير من الصحفيين في القطاع الخاص لا يملكون عقد عمل يربطهم مع المؤسسة الصحفية التي يزاولون عملهم بها، بل يكتفون بالعمل عن طريق وثيقة الأمر بالمهمة فقط، علما أن المرسوم التنفيذي رقم 08-140 المتعلق بالنظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين وفي الفصل الرابع منه وفي المادة التاسعة اشترط لتوظيف أي صحفي إبرام عقد عمل: "يشترط في توظيف كل صحفي أو معاون الصحافة إبرام عقد عمل كتابي مهما كانت طبيعة علاقة العمل"، ولكن يتأخر رب العمل في الكثير من المرات عن إبرام عقد العمل بحجة أن الصحفي في فترة تجريبية طويلة الأمد حتى يثبت جدارته وينال قبول مالك المؤسسة، وهو ما يُعد إجحافا في حق الصحفي في ظل غياب الهيئات الرقابية على غرار متفشيات العمل[41] التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي التي تعتبر الرقابة والصلح بين العامل ورب العمل من أهم اختصاصها، فدورها قائم على حماية العامل من تعسف أرباب العمل.

وقد يلجأ الصحفيون في بعض الأحيان إلى المحاكم من أجل رفع دعاوى قضائية ضد أرباب العمل بسبب التسريح أو الطرد التعسفي أو بسبب عدم تقاضيهم بعض المخلفات المالية كالأجر ومنح أوامر المهمات. ولكن يتنازل معظم الصحفيين عن حقوقهم في مواجهة ملاك المؤسسات الإعلامية الخاصة بالنظر إلى التكاليف والأعباء المادية المترتبة عن التقاضي، مثل أتعاب المحامين، إضافة إلى طول إجراءات التقاضي.

وفي هذا الصدد يفترض إيجاد آليات جديدة لحماية الصحفيين على غرار مجالس الصحافة في السويد التي تخصص مبالغ مالية تساعد بها الصحفيين من أجل استرداد حقوقهم المالية خلال نزاعاتهم مع أرباب العمل، أو أن يتم تسهيل عملية استفادة الصحفي من المساعدة القضائية[42].

5. تأثير الأزمة الاقتصادية على استقرار الصحافة الخاصة: دخلت الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر مرحلة عصيبة منذ السنوات القليلة الماضية، وهذا بسبب تراجع المبيعات وشح مصادر الإشهار الحكومية والخاصة على حد سواء، نتيجة للأزمة المالية الاقتصادية التي ألقت بظلالها على البلاد منذ بداية انخفاض أسعار النفط في جوان 2014[43]، حيث تراجع سعر برميل النفط من 110 دولارا في 2014 ليصل إلى نحو 30 دولارا مطلع عام 2016، فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز 72 بالمائة، قبل أن يعاود الارتفاع إلى حدود 52 دولارا، فهذا الانخفاض الكبير في أسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل، وتدخل ميزانيتها العجز نتيجة الاعتماد في إعدادها على سعر مرجعي يفوق 90 دولارا للبرميل، ومنها الجزائر التي تعتمد على سعر مرجعي بعيد كل البعد على واقع ميزانيتها[44].

وانعكس ذلك سلبا على واقع الكثير من المؤسّسات الإعلامية المكتوبة، فقد كشف "جمال كعوان" وزير الاتصال عن توقف 60 عنوانا صحفيا عن الصدور منذ بداية الأزمة

المالية، من بينها 26 جريدة و34 أسبوعية[45]، في حين انخفض عدد سحب الجرائد الوطنية في المطابع الحكومية بنسبة 45 بالمائة.

وتُشير آخر الإحصاءات التي أعلنت عنها وزارة الاتصال في سنة 2015. أنّ عدد اليوميات قد بلغ 149 يومية منها 86 بالعربية و63 بالفرنسية بمعدّل سحب 2.3 مليون نسخة يوميا، وهذا في الوقت الذي كانت توجد فيه، حسب الهيئة نفسها، 80 يومية، منها 41 بالعربية و39 بالفرنسية، بمجموع سحب قدر بـ 3 ملايين نسخة سنة 2010[46].

ونشر "مكتب الاعتماد والتوزيع" الفرنسي"**OJD**"[47] المتخصص في متابعة توزيع ومبيعات الصحافة العالمية، إحصاء العديد من وسائل الإعلام الوطنية شهر مارس سنة 2015، مؤكدة بأن هناك تراجعا كبيرا في طبع عدد من الصحف الواسعة الانتشار عام 2014، عقب انخفاض مبيعات نسخها الورقية. فكشفت إحصاءات المكتب الفرنسي أن صحيفة الشروق اليومي عرفت تراجعا في متوسط الطبع بـ 02 بالمائة، أي أقل بنحو 21 ألف نسخة مقارنة بسنة 2013، بينما تراجع متوسط طبع يومية الوطن بـ: (04) أربعة بالمائة، أي أقل بنحو 1400 نسخة من عام 2013، كما تراجع متوسط الطبع اليومي لجريدة الخبر بنحو 20 بالمائة مقارنة بسنة 2013 وهو ما يعادل انخفاضا في السحب يقدر بنحو 100 ألف نسخة[48].

كما عرفت السّاحة الإعلامية الوطنية توقّف العديد من العناوين عن الصدور على غرار "الجزائر نيوز سنة 2014"، "الأحداث في سنة 2016"، "La Tribune في سنة 2017" و«التحرير سنة 2017"، ناهيك عن وجود الكثير من الصّحف الأخرى تحت وطأة متاعب كبيرة جدا على غرار "صوت الأحرار" ويومية "Liberté" اللّتين قام صحافيوهما وعمالهما بالعديد من الوقفات الاحتجاجية للمطالبة بأجورهم في صورة التّهديدات الكبيرة التي تهدّد حياة الكثير من الصّحف[49]. وعرفت الجهة الغربية من الوطن توقف عدد من اليوميات، منها "صوت الغرب" بنسختيها العربية والفرنسية و"المصير"، وهي صحف صغيرة محلية لا تطبع ولا توزع إلا في الولايات الغربية، وكان جلّ هذه الصحف يحصل يوميا على ربع صفحة من الإشهار العمومي بما يبقيها على قيد الحياة، لكن تقليص الحصص الممنوحة لصحف القطاع الخاص دفع إداراتها إلى إبلاغ الصحفيين والعمال بعدم قدرتها على الاستمرار في الصدور، لاسيما وأن موظفي القطاع الخاص يتقاضون أجورا أقل من نظرائهم في القطاع العمومي. ففي مسح للديوان الوطني للإحصاء، نشرت نتائجه شهر سبتمبر 2015 أشار إلى أن "متوسط الأجور في الجزائر بلغ عام 2015 ما يعادل 39200 دج، وبلغ 54700 دج في القطاع العام مقابل 32100 دج في القطاع الخاص"[50].

وبما أن الشركة الوطنية للنشر والإشهار "ANEP" هي الجهة المسؤولة على تسيير الإشهار العمومي[51]، فيعود إليها بقاء أو استمرار الصحف لاسيما الصغيرة منها، خاصة وأن الإشهار الخاص يفضل الصحف ذات الانتشار الواسع، بينما تشتكي الصحف الصغيرة ذات الملكية الخاصة من شح الإشهار منذ بداية الأزمة الاقتصادية المالية 2014[52]، حيث أفلست العديد منها مجبرة بذلك على الغلق وتسريح صحفييها.

يؤكد مستشار الرئيس المدير العام لوكالة ANEP "العربي بوينون"، أن "80 بالمائة من الإشهار العمومي المقدر نسبته من 19 إلى 24 بالمائة المتداول في السوق الجزائرية يتحكم فيه الخواص، نافيا وجود تضييق على بعض العناوين"[53]. ومن بين الصحف التي مستها أزمة شح الإشهار العمومي صحيفة الخبر التي تأسست عام 1990، حيث تقلصت مداخيلها المالية وتراجعت مبيعاتها فاضطرت إلى رفع سعر نسختها اليومية[54]، خصوصا أنها لم تستفد منذ 1998 من الإعلانات الحكومية، قبل أن تعود إليها في شهر ديسمبر 2016. ونتيجة للأزمة المالية، قرر المساهمون في مؤسسة "الخبر" بيعها لرجل الأعمال "يسعد ربراب" بموجب صفقة بلغت قيمتها نحو أربعين مليون دولار، لكن اعتراض وزارة الاتصال على الصفقة وإبطالها بقرار قضائي أعاد الصحيفة إلى أصحابها، وجعلها تعاني من مشاكل اقتصادية أثرت على الوضعية المهنية للصحفيين والعمال.

وعليه يمكن الجزم بأن وقوع الجزائر في ويلات الأزمة الاقتصادية المالية كان له دور سلبي على الوضعية المهنية للصحفيين الجزائريين، لاسيما العاملين في مؤسسات القطاع الخاص التي يعتبر الإشهار الممول الرئيسي لها، ليصبح عدد معتبر من رجال مهنة المتاعب لا يتقاضون

رواتبهم بشكل منتظم، حيث تمتد فترة تأخر دفع رواتبهم في الكثير من الأحيان إلى ستة أشهر، كما لجأت بعض الجرائد إلى تسريح العديد من الصحفيين وتقليص رواتبهم من أجل البقاء في المنافسة، وبهذا تدهورت أوضاع الصحفيين وأصبح بقاؤهم في مهنة المتاعب على المحك.

6. الصحفي الالكتروني يؤزم أوضاع نظيره المحترف:

الصحفي الالكتروني حسب على عبد الفتاح كنعان هو "الصحفي الذي يمكنه التعامل والكتابة الصحفية الالكترونية، وظهر امتدادا للتطورات التي أحدثتها الصحافة الالكترونية في الصحافة وتحرير الخبر، وامتد ليشمل صانعي الأخبار ومحرريها"[55]. وفي ظل التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام وتحول إمبراطوريات الإعلام العالمية إلى الساحة الرقمية لنقل المحتوى، بحثًا عن تكاليف أقل وجمهور أكبر، لاسيما مع تحول وسائل التواصل الاجتماعي إلى مصدر أساسي للمعلومات عند شريحة واسعة من الجمهور، فتح المجال لطرح أسئلة جوهرية حول مستقبل الصحافة الورقية في العالم، وإلى أي مدى سيقاوم "الورق" كواحد من وسائل تقديم الأخبار والمعلومات، وفي هذا الشأن قرر "أليكسندر ليبيديف" مالك صحيفة الأندبندنت[56] البريطانية إيقاف النسخة الورقية والاكتفاء بالموقع الإلكتروني مع التركيز على الخدمات الرقمية الأخرى[57]، فكانت هذه الخطوة الضخمة ترجمة للعاصفة التي ضربت الجرائد المحلية البريطانية صيف 2015، مع انخفاض مستوى الإعلانات إلى مستويات غير مسبوقة، لتشهد مبيعات الصحف الورقية في العالم تراجعا رهيبا مقابل ارتفاع مطرد في القراءات عبر الإنترنت مع تطور الصحافة الإلكترونية ووسائلها بشكل متسارع. فزاد دخول الصحافة الإلكترونية على الخط في متاعب الصحافة الورقية رغم أنها لم تصل بعد مرحلة متقدمة من الانتشار، فحسب الدكتور "نصر الدين لعياضي" فقد أصبحت هناك قواعد تحريرية خاصة بالصحافة الالكتروني، وهناك من يبادر للتنظير لتأسيس أنواع صحفية لها[58].

لم تكن الجزائر بمعزل عن المشهد الإعلامي الجديد فقد مستها رياح الصحافة الالكترونية لاسيما مع بداية الألفية الثالثة، وفي هذا المقام لجأت الصحف المكتوبة الجزائرية إلى إنشاء مواقع الكترونية لها مع المحافظة على النسخة الورقية لغرض تحقيق رواج أكبر للجريدة واللحاق بركب التطور التكنولوجي في مجال النشر الالكتروني[59]. وتعتبر صحيفة (el Watan) باللغة الفرنسية أول من تبنى النشر الالكتروني من خلال إنشاء أول موقع لها على شبكة الأنترنت خلال ديسمبر 1997[60]، ثم تلتها صحف(Liberté)، (الخبر)، (Le Matin) وتوالى العدد إلى أن أصبح 16 صحيفة، واليوم تكاد تكون لكل صحيفة موقع على الويب[61].

وبهذا تقهقرت الصحافة المكتوبة لاسيما الجرائد التابعة للقطاع الخاص، حيث قال "حميد قرين" الوزير السابق للاتصال: "الصحافة المكتوبة تغرق في الأزمة، فمن بين 150 نشريه يومية باللغتين تصدر في البلاد. فقط 21 منها تجاوز سحبها 10 آلاف نسخة يوميا خلال السداسي الأول لسنة 2016"[62].

وبالموازاة مع هذا الوضع الجديد، ظهر صحفي جديد أطلق عليه اسم "الصحفي الإلكتروني" أصبح ينافس نظيره التقليدي الذي تأزمت أوضاعه المهنية عقب الهزات المالية للمؤسسات الإعلامية، فأصبحت الجرائد غير قادرة على التكفل الجيد بالصحفي الذي أصبح يثقل كاهل المؤسسة.

وعليه، فقد كان لظهور الصحفي الالكتروني آثار سلبية على صحفيي القطاع الخاص، الذي إلى جانب مشاكله المهنية تعقدت أوضاعه وأصبح يعاني من شبح التسريح وعدم الحاجة إليه.

ثالثا: الإطار التطبيقي للدراسة

1. أدوات جمع البيانات: لقد تم الاعتماد على استمارة الاستبانة كأداة أساسية في جمع مختلف بيانات الدراسة، فهي تعتبر وسيلة اتصال مع المبحوثين بواسطة طرح الأسئلة عليهم واحدا واحدا وبالطريقة نفسها، وبالتالي فهذه التقنية تُساعد الباحث في استخلاص النتائج مع اختصار الوقت والجهد، وقد تم إعداد استمارة خاصة بهاته الدراسة متكونة من أربعة محاور:

المحور الأول: خاص بالبيانات السوسيو ديموغرافية للصحفيين المبحوثين. وقد شمل أسئلة عن:

- الجنس، السن، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية.

المحور الثاني: حول طبيعة المشاكل المهنية التي يعاني منها الصحفيون ، وقد تضمن الأسئلة الآتية:

- كيف تم توظيفك ؟ عن طريق الشهادة ، عن طريق الانتقاء ، عن طريق الوساطة ، أخرى تذكر...

- هل خضعت لفترة تجريبية قبل التوظيف ؟ نعم أم لا ، وهل تحصلت على جميع حقوقك القانونية خلال الفترة التجريبية ؟ نعم أم لا.

- ماهي طبيعة علاقة العمل التي تربطك بالمؤسسة ؟: عقد عمل ، عقد تعاون ، تربص.

- هل أنت مؤمن اجتماعيا لدى هيئات الضمان الاجتماعي ؟ نعم أم لا.

- ما قيمة الأجر الذي تتقاضاه شهريا ؟ ...وهل أنت راض عنه ؟ نعم أم لا.

المحور الثالث: متعلق بمدى تأثير الأزمة الاقتصادية على الوضعية المهنية للصحفيين ، وقد احتوى على الأسئلة الآتية:

- هل تغيرت أوضاع المؤسسة التي تعمل فيها بعد الأزمة الاقتصادية سنة 2014؟ نعم أو لا.

- كم عدد الصحفيين والعمال الذين تم تسريحهم بعد الأزمة ؟

- هل راجعت المؤسسة راتبك الشهري بعد الأزمة ؟ نعم أم لا ، وما قيمة المبلغ الذي تم خصمه من راتبك الشهري ؟

- هل تتقاضي رواتبك الشهرية في وقتها المحدد ؟ نعم أم لا.

- كيف أصبحت ظروفك المهنية بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 2014؟

المحور الرابع: الخاص بمزاحمة الصحفي الإلكتروني للصحفي التقليدي وتعقيد أوضاعه ، وقد اشتمل على الأسئلة الآتية:

- هل تلجأ المؤسسة الإعلامية التي تعمل فيها إلى الإعلام الالكتروني للحصول على مصادر الأخبار ؟ نعم أم لا.

- كيف ترى تأثير الصحافة الإلكترونية في عملية توظيف صحفيين جدد ؟ سلبي أم إيجابي.

- هل استغنت مؤسستك الإعلامية على عدد من الصحفيين أو المراسلين في السنوات الأخيرة ؟

- هل تعتقد بأن الصحفي الإلكتروني قد أصبح يهدد وجود الصحفي التقليدي ؟

2. تحليل بيانات الدراسة

بعد توزيع استمارات الاستبانة على أفرد العينة المبحوثين (20 صحفيا) واسترجاعها تم تفريغ بيانات الدراسة في جداول تحتوي على أرقام إحصائية ونسب مئوية ، وقد اكتفى الباحث على التعليق والتحليل لبيانات الدراسة دون إدراج وعرض الجداول وهذا استنادا لمحاور الاستبانة الأربعة.

1.2. تحليل نتائج محور "البيانات السوسيو ديموغرافية للصحفيين المبحوثين":

اتضحت معالم عينة الدراسة المتمثلة في (20) عشرين صحفيا عاملا في مختلف المؤسسات الصحفية بالقطاع المكتوب الخاص ، عقب إجابة المبحوثين على أسئلة المحور الأول من استمارة الاستبانة ، حيث خلصت خصائص أفراد العينة في النقاط الآتية:

- **الجنس**: 70 بالمائة من الصحفيين من جنس الذكور ، بينما 30 بالمائة من جنس الإناث ، وهذا يفسر أن مهنة الصحافة مهنة المتاعب ، وتتطلب في أغلب الأحيان تضحيات ومجهودات خاصة لا يتحملها سوى الرجل خاصة على المستوى المحلى الذي يفرض على الصحفي التنقل إلى عين المكان في وقت وجيز وفي أي منطقة على تراب الولاية.

- **السن:** الفئة العمرية التي حظيت بأعلى نسبة كانت ما بين 18 سنة إلى 28 سنة بنسبة قدرت بـ 65 بالمائة ، وجاءت الفئة العمرية ما بين 29 إلى 38 سنة في المرتبة الثانية بنسبة وصلت 20 بالمائة ، وهاتان الفئتان تتطلبان من أي فرد ضرورة العمل من أجل العيش الكريم ، إلى جانب أنها فترة شباب وعطاء للفرد ، كما احتلت الفئة العمرية ما بين 40 إلى 50 سنة المرتبة الثالثة بنسبة 15 بالمائة ، فيما كانت الفئة العمرية أكثر من 50 سنة في المرتبة الأخيرة بنسبة 00 بالمائة وهو ما يفسر عدم بقاء المراسلين والصحفيين على المستوى المحلي في هاته المهنة فترة أطول لسوء الأوضاع المهنية في القطاع الخاص.

- **المستوى التعليمي:** شكلت حصول الصحفيين محل الدراسة على مستوى "شهادة الليسانس" بغض النظر عن طبيعة تخصص الشهادة، النسبة العالية في متغير المستوى التعليمي بنسبة قدرت بـ 90 بالمائة، وهي نسبة متوافقة مع متغير الفئة العمرية "من 18 إلى 28 سنة" التي بلغت 65 بالمائة. فطموح العمل لدى أغلب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الوطنية يعتبر مطلبا ضروري لحاملي الشهادات، خاصة بعد انفتاح قطاع الإعلام أكثر بداية مع صدور قانون الإعلام العضوي سنة 2012، كما بلغت نسبة فئة "أقل من مستوى الثانوي" 10 بالمائة وهي نسبة ضعيفة، فيما انعدمت فئة ما بعد التدرج بـ 00 بالمائة.

- **الخبرة المهنية:** احتلت فئة الخبرة المهنية من " 0 إلى 5 سنوات" النسبة الأعلى مقارنة بباقي الفئات بنسبة وصلت 60 بالمائة، وهو ما يتناسب مع متغيرات السن والمستوى التعليمي، فبقاء الصحفي العامل في القطاع الخاص لفترات طويلة في المؤسسات الإعلامية الخاصة التي ظهرت منذ 28 سنة يكاد يكون نادرا، لاسيما وأن أرباب العمل الخواص هدفهم الدائم تحقيق الربح السريع ولو تطلب الأمر انتهاك حقوق العمال في الأجور والمنح والعلاوات. إلى جانب قلة الامتيازات المهنية مقارنة بالقطاع العمومي. وقد جاءت فئة الخبرة المهنية ما بين " 6 إلى 11 سنوات" في المرتبة الثالثة بـ 30 بالمائة، وفئة ما بين "11 إلى 16 سنة" في المرتبة الرابعة بنسبة 10 بالمائة، بينما انعدمت فئة "أكثر من 16 سنة" بـ 00 بالمائة وهو ما يعكس عدم تحمل الصحفيين العمل في القطاع الخاص لفترة أطول، خاصة إذا وجدوا البديل في القطاع العمومي أو مجالات أخرى .

2.2. تحليل نتائج محور "طبيعة المشاكل المهنية التي يعاني منها الصحفيين"

أكدت غالبية أفراد عينة الدراسة بأن الصحفيين العاملين في المؤسسات الخاصة يعيشون العديد من المشاكل خلال ممارستهم لمهامهم أثرت سلبا على أوضاعهم المهنية، إلى درجة أن العديد من الصحفيين في القطاع الخاص يفتقدون لأبسط الحقوق المكفولة لهم في التشريعات العمالية لاسيما قانون العمل 09-11. وضعية تعكس هشاشة القطاع الخاص في ميدان الإعلام، وهو ما يطرح إشكالية مدى مراقبة الهيئات العمومية المخولة لها قانونيا لعلاقات العمل داخل المؤسسات الخاصة.

فقد أقر 70 بالمائة من الصحفيين المبحوثين خضوعهم لفترات تجريب، قبل قبولهم في مناصبهم دون أن يتحصلوا على حقوقهم ؛ علما بأنهم كانوا يعملون بصفة عادية طيلة أيام الأسبوع، فلم يتقاضوا خلال هاته الفترة أي مستحقات مالية، وهو ما يتنافى مع التنظيمات المعمول بها لاسما المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 08-140 المتعلق بالنظام النوعي لعلاقات العمل لدى الصحفيين والتي نصت على أنه: "يستفيد الصحفي الذي تم توظيفه لفترة تجريبية من نفس الحقوق التي يستفيد منها الصحفي الدائم"، وفي هذا الشأن كشف معظم الصحفيين افتقادهم لحقوقهم المالية، وغياب أي اهتمام من طرف ملاك المؤسسات، وكذا القائمين على أقسام التحرير. كما تبين أن لـ 40 بالمائة فقط من الصحفيين محل الدراسة عقد عمل مكتوب مع مؤسساتهم الإعلامية، ولـ 20 بالمائة من الصحفيين عقود عمل تعاون، والذي يعتبر نوعا خاصا من العقود يخضع له من يزاول مهنة أخرى، ويمتهن مهنة الصحافة كمهنة ثانية، وهذا النوع من العقود تسمح به مختلف التشريعات الوطنية لاسيما القانون الأساسي للوظيفة العمومية[63]. في حين لا تملك 40 بالمائة المتبقية من عينة الدراسة عقود عمل بل يمارسون مهامهم بموجب وثيقة "الأمر بالمهمة".

وكشف 60 بالمائة بأنهم غير مؤمنين لدى مصالح الضمان الاجتماعي ولا يستفيدون من حق التقاعد، كما أوضحوا بأن ظروفهم الاجتماعية وغياب فرص العمل في قطاعات أخرى وكذا غياب بدائل، جعلتهم يصبرون على هذا الوضع خاصة وأن العديد من الصحفيين المراسلين يكفلون عائلات، كما أكدوا بأن أجورهم زهيدة ولا تكفيهم في ظل غلاء المعيشة في الوقت الراهن سوى أياما معدودة. حيث تبين استنادا لإجابات المبحوثين في سؤال مفتوح، أنهم يتقاضون مستحقاتهم تبعا للقطعة، إذ كلما ارتفعت عدد الموضوعات والأخبار المنجزة ارتفع الراتب نسبيا، في حين يكون العكس صحيحا. وبالتالي تتغير قيمة الراتب كل شهر فهي متذبذبة، ولكنهم أجمعوا في معظم إجاباتهم بأنها تتراوح ما بين 15 ألف دينار جزائري إلى غاية 25 ألف دينار جزائري.

وفي ردهم على سؤال حول مدى رضاهم عن وضعيتهم المهنية الراهنة، أكد 85 بالمائة منهم بأنهم غير راضين عن حالتهم المهنية بسبب المشاكل التي أصبح يعاني منها الصحفي العامل في القطاع الخاص، والتي أغلبها مالية بحتة ناتجة عن تدني المستحقات المالية.

3.2. تحليل نتائج محو ر "مدى تأثير الأزمة الاقتصادية على الوضعية المهنية للصحفيين":

كشفت نتائج جداول المحور الثالث من استمارة الاستبانة التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد سنة 2014 على الوضعية المهنية لصحفيي ولاية سطيف، فقد أكد 90 بالمائة من الصحفيين المبحوثين أن أوضاع المؤسسة تأثرت سلبا وخاصة من الناحية المالية بعد تردي سوق الإشهار، ونقص كميتها بشكل رهيب والتي توزعها المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار "anap" على مختلف المؤسسات الصحفية، وبذلك فقد تراجعت مساحات الإشهار على مختلف الجرائد الوطنية لاسيما تلك التي تفتقر إلى موارد أخرى ورقم سحبها ضعيف.

ولدى إجابتهم على سؤال عدد الصحفيين الذين تم تسريحهم بعد الأزمة الاقتصادية سنة 2014، فقد تم ضبط 17 إعلاميا على مستوى ولاية سطيف تم تسريحهم، حيث كانوا يعملون بمختلف الأنماط كصحفيين يشرفون على المكاتب الولائية أو صحفيين متعاونين أو مراسلين أو مخبرين، فغالبية هؤلاء الإعلاميين توقفوا عن العمل بسبب عدم تسديد مستحقاتهم المالية من طرف المؤسسات الإعلامية المركزية لعدة شهور، وهو ما أجبرهم على توديع العمل الصحفي لاسيما الصحفيين المسؤولين على عائلات، فيما تم تسريح البعض من خلال قرارات مركزية فوقية عقب مرور هاته الجرائد بعجز مالي نتج عنه صعوبة تسديد رواتب الصحفيين، الأمر الذي أجبر ملاك هاته المؤسسات على إعادة ضبط حساباتها المالية واتخاذ قرارات مخيبة للمراسلين المحليين تمثلت في عزلهم وتسريحهم، فيما اضطر البعض الآخر إلى المغادرة بعد تخفيض رواتبهم إلى درجة جعلتهم غير قادرين على تأمين حاجاتهم البسيطة أثناء العمل الصحفي، ما حتم عليهم مغادرة مؤسساتهم، الأمر الذي يُفسر أن 75 بالمائة من الصحفيين أقروا بأن المؤسسات الصحفية راجعت حساباتها واستراتيجياتها المالية، فقامت بتخفيض رواتب الصحفيين خاصة المراسلين الذين قضوا سنوات عديدة في خدمة هاته المؤسسات، لكن في نهاية المطاف تخلت عنهم خوفا من شبح الإفلاس الذي أصبح يهدد أبرز وأقوى الجرائد، فما بال اليوميات القليلة التمويل، أو تلك التي تعتمد على الإشهار فقط كمورد وحيد للمؤسسة.

ودائما في سعي وراء التعرف على مدى تأثير أزمة انخفاض أسعار البترول على الصحفيين، تم طرح سؤال مفتوح للصحفيين المبحوثين فيما إذا كانوا يتقاضون رواتبهم في وقتها المحدد أم لا؟، أكد 65 بالمائة منهم بأنهم لا يتقاضون رواتبهم في وقتها المحدد منذ سنة 2014 تاريخ بداية الأزمة الاقتصادية، بل في بعض الأحيان يصل الصحفي إلى فترة من(02) شهرين إلى (06) أشهر دون تلقى مستحقاته المالية، ويتم في العديد من المرات الإنقاص منها. ولكن نظرا لقلة مناصب العمل تحتَم عليهم قبول الأوضاع المزرية التي لحقت بهم في مهنة المتاعب.

وفيما يتعلق بوصف الظروف المهنية التي أصبح يعيشها الصحفيون بعد الأزمة، فقد أوضح 60 بالمائة منهم بأنها غير مستقرة من الناحية المالية باعتباره مؤشر أساسيا عن الوضعية المهنية التي يعيشها الصحفيون، فيما كشف 25 بالمائة بأن ظروفهم الاجتماعية تأزمت بعد تراجع أجورهم، وهو ما اضطرهم إلى القيام بأعمال إضافية أخرى في فترات فراغهم من أجل تلبية حاجاتهم الاجتماعية الأساسية.

وفي هذا الصدد نقف على المستوى الهزيل لأداء رجال الإعلام المكتوب وتراجعه خلال السنوات الأخيرة، والذي ربما كان بسبب تردى أوضاع الصحفيين.

4.2. تحليل نتائج محور "مزاحمة الصحفي الإلكتروني للصحفي التقليدي وتعقيد أوضاعه":

أكد جميع الصحفيين المبحوثين على أن المؤسسات الإعلامية الخاصة التي يشتغلون فيها تعتمد على الإعلام الالكتروني في الحصول على مختلف الأخبار كمصدر هام وغني بالمعلومات والأحداث والوقائع، فقد أقر ما نسبته 100 بالمائة من أفراد العينة بأن الجريدة تعتمد اعتمادا يكاد يكون بصفة دائمة على الانترنت لاسيما مواقع التواصل الاجتماعي في الحصول على مختلف المعلومات والبيانات والأخبار

والوقائع والأحداث، إما في شكل مكتوب أو مصور أو فيديوهات، قد تكون مباشرة أو مسجلة محفوظة على صفحات الكترونية خاصة، وهذا على مستوى جميع أقطار مناطق الوطن حتى المناطق البعيدة التي لا يمكن أن يصل إليها المراسلون، وكذا الأوقات التي لا يكون فيها الصحفيون حاضرين أثناء الأحداث، وهذا دون أن تكلف الجريدة جهدا أو مالا أو أي إجراءات أخرى كبيرة. وفي هذا الصدد، أكد العديد من الصحفيين أنه في العديد من المرات تصل المعلومات والأخبار المحلية إلى رؤساء التحرير والمسؤولين في المقر المركزي بالجزائر العاصمة قبل أن يعلموا بها رغم قربهم منها، وهو ما أخلط أوراق المراسلين المحليين، فتكاد لا توجد صفحة على موقع الفايسبوك غير مخصصة لنشر أخبار ما يحدث من صغيرة أو كبيرة في جميع المجالات لكل ولاية أو دائرة أو بلدية وحتى في الأحياء، فالعشرات من الصفحات الفايسبوكية مخصصة لعرض أخبار ولاية سطيف على غرار: صفحة أخبار ولاية سطيف، أخبار سطيف 24/24، أخبار ولاية سطيف وبلدياتها... وهذا ما يعكس تأكيد 80 بالمئة من الصحفيين بأن لظهور الصحافة الإلكترونية تأثيرا سلبيا على عملية توظيف الصحفيين لاسيما المحليين منهم، خاصة مع تزامن ظهور ما يسمى بـ "الصحفي الالكتروني" والذي أصبحت العديد من المؤسسات الإعلامية تلجأ إليه نظرا لتكلفته المنخفضة، فهو لا يكلف المؤسسة إبرام عقد عمل مكتوب أو تسديد مستحقات الضمان الاجتماعي والتقاعد أو تعويض الأضرار عن حوادث العمل أو تخصيص سائق وسيارة له أو أجهزة ومعدات حتى أجرته تكون زهيدة، لأنه في غالب الأحيان هو صحفي هاو غير متفرغ للعمل الإعلامي تجده يمارس وظيفة أخرى تغنيه عن أموال المؤسسة، وهو ما وجدته معظم الجرائد التابعة للقطاع الخاص بديلا عن الصحفي التقليدي، والدليل على ذلك حسب إجابات المبحوثين أن 85 بالمائة من الصحفيين في ولاية سطيف تم الاستغناء عنهم خلال السنوات الأخيرة، خاصة بعد ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وإنشاء معظم الجرائد لمواقع الكترونية خاصة بها تماشيا مع التطور التكنولوجي لوسائل الاتصال، وكذا زيادة قوة تدفق الانترنت في الجزائر مقارنة مع بدايات ظهورها في الجزائر.

وكخلاصة، لقد زاد دخول الصحفي الالكتروني ميدان العمل الإعلامي من تأزم أوضاع الصحفيين التقليديين، أين أصبحت معظم الجرائد تعتمد على الأخبار المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي إلى درجة أنها تستطيع الاكتفاء بصحفي أو اثنين من أجل إعداد صفحة أو صفحات في الشأن المحلي دون اللجوء إلى شبكة ضخمة من المراسلين في جميع الولايات تكلف أموالا معتبرة للمؤسسات الصحفية.

3. النتائج العامة للدراسة

بعد استيفاء مجموعة الإجراءات المنهجية الخاصة بشروط إنجاز أي بحث علمي تم الوصول إلى مجموعة من النتائج تم استخلاصها من خلال تسليط الضوء على التساؤلات التي انطلقت منها الدراسة، وكذا الفرضيات، ويمكن إبراز أهم النتائج في النقاط الآتية:

- يعيش غالبية الصحفيين العاملين في المؤسسات الخاصة العديد من المشاكل المهنية أثرت سلبا على أوضاعهم الاجتماعية، إلى درجة أن العديد من الصحفيين في القطاع الخاص يفتقدون لأبسط الحقوق المكفولة لهم في التشريعات العمالية. فقد أقر 70 بالمائة من الصحفيين المبحوثين على مستوى ولاية سطيف بعدم استفادتهم من حقوقهم خلال الفترة التجريبية قبل قبولهم في مناصبهم، وتبين أن 40 بالمائة منهم ليست لهم عقود عمل بل يمارسون مهامهم بوثيقة "الأمر بالمهمة". فيما أوضح 60 بالمائة بأنهم غير مؤمنين لدى مصالح الضمان الاجتماعي، ولن يستفيدون من حق التقاعد مستقبلا، وأن أجورهم زهيدة تتراوح ما بين 15 ألف دينار جزائري إلى 25 ألف دينار، ليؤكد 85 بالمائة بأنهم غير راضين عن حالتهم المهنية بسبب المشاكل التي أصبحوا يعانون منها في القطاع الخاص.

- لقد كان للأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد سنة 2014 تأثير سلبي على الوضعية المهنية للصحفيين خاصة العاملين في القطاع الخاص، فقد أكد 90 بالمائة من الصحفيين المبحوثين بأن أوضاع المؤسسة تدهورت خاصة من الناحية المالية، وهذا بعد تردي سوق الإشهار، أين تراجعت مساحات الإشهار في مختلف الجرائد الوطنية، وهو ما جعل مداخيلها تنخفض بشكل رهيب. أين تم تسريح 17 إعلاميا -على مستوى ولاية سطيف يعملون بمختلف الأنماط -

بطرق تعسفية، فيما أقر 65 بالمائة منهم بأنهم لا يتقاضون رواتبهم في وقتها المحدد منذ سنة 2014 تاريخ الأزمة الاقتصادية.

- أكدت الدراسة بأن المؤسسات الإعلامية الخاصة تعتمد على الإعلام الالكتروني في الحصول على مختلف الأخبار كمصدر هام ؛ فقد أقر ما نسبته 100 بالمائة من أفراد العينة بأن مختلف الجرائد تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الانترنت لاسيما مواقع التواصل الاجتماعي في الحصول على الأخبار ، فقد أكد 80 بالمائة من الصحفيين على التأثير السلبي لظهور الصحافة الالكترونية على عملية توظيف الصحفيين، خاصة مع ظهور "الصحفي الالكتروني" والذي لجأت إليه جل المؤسسات الإعلامية نظرا لتكلفته المنخفضة ليكون بديلا عن الصحفي التقليدي، ف 85 بالمائة من الصحفيين في ولاية سطيف تم الاستغناء عنهم خلال السنوات الأخيرة.

خاتمة

نخلص من خلال هذه الدراسة الموسومة بـ "المشاكل المهنية لصحفيي القطاع الخاص في ظل المتغيرات الراهنة دراسة تحليلية مسحية على العاملين في الإعلام المكتوب بولاية سطيف"، إلى أن صحفي القطاع الخاص يعمل في ظروف مهنية صعبة وقاسية، بحيث يتخبط في العديد من المشاكل، والتي كشفت الدراسة الميدانية بأنها متعلقة بالجانب المالي في المقام الأول، هذا أمام نقص فادح للنصوص التنظيمية الشارحة والمفصلة لعلاقات العمل داخل المؤسسات الصحفية الخاصة، ومع التطورات الراهنة عجّلت الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 إلى جانب التحوّلات التكنولوجية الرقمية التي أنجبت الصحافة الإلكترونية بغلق العديد من المؤسّسات الصحفية بمختلف أنواعها وخاصة المكتوبة، فقد انعكس ذلك سلبا على الحياة المهنية للصّحفيّين، في ظل غياب مؤشرات توحي بتحسن الوضع مستقبلا، لاسيما وأن الأزمة عالمية ومستمرّة لسنوات طوال، كما قرّرت الكثير من الصحف الانتقال إلى الصحافة الالكترونية والتخلص تدريجيا من الصحافة الورقية التي باتت أعباؤها تتكاثر في ظل تراجع كبير في المداخيل الإعلانية، وعلية أصبح لزاما على المؤسسات الصحفية الخاصة التفكير في إيجاد موارد مالية أخرى غير الإشهار من أجل ضمان تواجدها في المشهد الإعلامي، وتجنب إحالة الآلاف من الصحفيين على البطالة.

الهوامش

1. خلال النصف الثاني من عام 2014 تهاوت أسعار النفط بنسبة تزيد عن النصف لاسيما مع قرار منظمة "الأوبك" خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ: 27 نوفمبر 2014 المتضمن الإبقاء على مستوى الإنتاج دون تخفيضه.

2. . في هذا الصدد تجرنا الإشارة إلى المقولة الشهيرة لمنظر البنيوية الفرنسي "رولاند بارث" الذي أكد في سنة 1968 على موت الكاتب وإذا ما أسقطنا هذه المقولة على واقع الصحافة الإلكترونية ، فإنها تؤكد على موت الصحفي وهذا بعد الانتشار الرهيب لمواقع الانترنيت الإخبارية وإمكانية توجه القارئ إلى منبع الأخبار مباشرة ، دون انتظار الجريدة.

3. . كان يطلق عليه اسم الصحفي الأنترنتي وهو الصحفي الذي يحرر الأخبار على شبكة الانترنت فقط ولا يعمل أصلا في صحيفة مطبوعة.

4. . نصت المادة 74 من القانون العضوي رقم 12-05 الصادر بتاريخ 2012/01/15 المتضمن قانون الإعلام على أنه: "يعد صحفيا محترفا كذلك كل مراسل دائم له علاقة تعاقدية مع جهاز إعلام...".

5. . تم الاتصال بخلية الاتصال والإعلام لولاية سطيف وقد تم تزويد الباحث بقائمة المكاتب الولائية للمؤسسات الإعلامية الخاصة المعتمدة والناشطة بإقليم الولاية.

6. . عبد الكريم قلاتي(ديسمبر2017) ، **إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر** ، المجلة العلمية لجامعة الجزائر03 ، العدد 07 ، الجزائر ، د ص.

7. . قانون رقم 90-07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتضمن قانون الإعلام ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 14 ، الصادرة في 04 أفريل 1990.

8. . المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989 المتضمن نشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء في 23 فيفري 1989 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ،العدد 09 ، الصادرة في 01 مارس 1989.

9. . قانون رقم 14-05 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 16 ، الصادرة في 23 مارس 2014.

10. .Brahimi Brahim, 1996 ,Le pouvoir, la presse et les droits de l'homme en Algérie,éd. Marinore, p.133.

11. . ذهبية سيدهم ، **الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية للمضامين الصحية في جريدة الخبر** ، رسالة ماجستير ، علم الاجتماع تخصص تنمية ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ، 2005/2004 ، ص. 50.

12. .Brahim Brahimi, op, Cit. P. 56.

13. . فوضيل دليو ، (ماي 2000) ، **الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاغتراب،د ط**، المستقبل العربي ، ص. 61 .

14. . محمد فوزي كنزاي ، (2010) ، **الإطار السياسي للصحافة المكتوبة في الجزائر 1962 -1997** ، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية ، العدد 5 ، ص. 462.

15. . قندوز عبد القادر ، (2015) ، **تطور الصحافة المطبوعة في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 19 ، الجزائر ، ص. 138.

16. . هشام فهيم ، (1998) ، **أزمة الصحفيين في الجزائر بين الاغتيال والفنادق الآمنة** ، مجلة الدراسات الإعلامية ، العدد 92 ، الجزائر ، ص 65.

17. .Brahim Brahimi, op. Cit. P. 132.

18. . محمد فوزي كنزاي ، مرجع سابق ، ص. 343.

19. . محمد سيد فهمي ، (1984) ، **الإعلام من المنظور الإجتماعي**، دار المعارف ، الأسكندرية ، ص. 82 .

20. . محمد قيراط ، (مارس 1989) ، **أهمية رجل الإعلام في عملية الاتصال والحاجة إلى دراسته**، المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد 03 ، الجزائر ، ص 57 ،56.

21. . كاري نادية أمينة ، **العامل الجزائري بين الهوية المهنية وثقافة المجتمع** ، أطروحة دكتوراه ، علم الاجتماع ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2012/2011 ، ص. 94.

22. . رضوان بوجمعة ، (1998) ، **هوية الصحفي من خلال الخطابات والمواثيق الرسمية** ، المجلة الجزائرية للاتصال ، العدد 17 ، الجزائر ، د ص.

23. . أمر رقم 68-525 المؤرخ في 09 سبتمبر1968 المتضمن القانون الأساسي للصحفيين المهنيين ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 65 ، الصادرة في 18 سبتمبر 1968.

24. . رضوان بوجمعة ، (2008) ، **الصحفي والمراسل الصحفي في الجزائر** ، تاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص. 12.

25. . قانون رقم 82-01 المؤرخ في 1982/02/06 المتضمن قانون الإعلام ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 06 ، الصادرة في 15 فيفري 1982.

26. . نصت المادة 28 الباب الثالث من قانون الإعلام 1990 على أن الصحفي المحترف: "هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها ، واستغلالها ، وتقديمها خلال نشاطه الصحفي الذي يتخذه مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسا لدخله...".

27. . المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 09 فيفري 1992 المتضمن إعلان حالة الطوارئ ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 10 ، الصادرة في 09 فيفري 1992.

28. . جميلة قادم ، **الصحافة المستقلة بين السلطة والإرهاب 1990-2001 دراسة مسحية لعينة من من الصحفيين الجزائريين** ، رسالة ماجستير ، علوم الإعلام والاتصال ، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر ، 2003 ، ص. 150.

29. . المرسوم التنفيذي رقم 08-140 المؤرخ في 10 ماي 2008 المحدد للنظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 24 ، الصادرة في 11 ماي 2008.

30. . القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 02 ، الصادر في 15 جانفي 2012.

31. . نصت عليه المادة 73 من القانون العضوي رقم 12-05.

32. . نصت عليه المادة: 76 من القانون العضوي رقم 12-05.

33. . أنظر للمادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 08-140 المتعلق بالنظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين.

34. . قانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتضمن قانون علاقات العمل ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 17 ، الصادرة في25 أفريل 1990.

35. . أنظر: الموقع الالكتروني لمنظمة شبكة الصحفيين الدوليين ، https://ijnet.org/ar. ، تاريخ الزيارة: 04 أفريل 2018.

36. . التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بأجور عمال قطاع الإعلام العمومي ، بقلم ل.أمينة/وكالات ، يومية النهار الجديد بتاريخ: 2012/12/31.

37. . جمال بوشاقور ، **واقع مهنة المراسل الصحفي المحلي في الصحافة المكتوبة الجزائرية دراسة استطلاعية** ، مذكرة ماجستير ، علوم الإعلام والاتصال ، كلية العلوم السياسة والإعلام جامعة الجزائر ، 2005/2004 ، ص.37.

38. . مدونة كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر ITFC، **المشاكل والتحديات التي تواجه الصحفي** ، http://itfctk.ahlamontada.net/t56-topic ، تاريخ الزيارة 27 ماي 2018.

39. . محمد الصغير بعلي ، (1995) ، تشريع العمل في الجزائر ، د دن ، ص. 52.

40. . الأمر رقم 45 54 المؤرخ في 62 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية**، العدد 55 ، الصادرة في 30 سبتمبر 1975.

41. . أنظر القانون رقم 90-03 المؤرخ في 06 فيفري 1990 المتعلق بمفتشية العمل.

42. . قانون رقم 09-02 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر رقم7-57 المؤرخ في 05 أوت 1971 المتعلق بالمساعدة القضائية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية**، العدد 15 ، الصادرة في 08 مارس 2009.

43. . مريم شطيبي محمود ، 14 ماي 2015 ، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**. مداخلة لندوة "أزمة أسواق الطاقة وتداعيتها على الاقتصاد الجزائري" قسم الاقتصاد جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة.

44. . راهم فريد ، بوركاب نبيل ، 2015 ، **انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج** ، مداخلة خلال المؤتمر الأول حول "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتامين الاحتياجات الدولية" ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1.

45. . خلال برنامج إذاعي موسوم بضيف التحرير على القناة الإذاعية الثالثة.

46. . جريدة الشعب ، العدد رقم 17438 ، الصادرة بتاريخ12 سبتمبر 2017 ، الجزائر.

47. .O.J.D. (Office de justification de la diffusion) :Organisme français créé sous la forme d'une association tripartite par les annonceurs, les agences de publicité et les supports de presse en 1946 — sur les bases de l'O.J.T./Office de justification des tirages fondé en 1922 par Charles Maillard — pour contrôler et attester les chiffres de tirage et de diffusion desdits supports. Il emploi le sigle C.H.C.P. pour signaler le Contrôle des supports hors commission paritaire. L'O.J.D. utilise aujourd'hui le nom de Diffusion Contrôle. O.J.D.-Diffusion Contrôle, 18-20 place de la Madeleine, 75008 Paris. Tél. : 01.43.12.85.30. www.ojd.com.

48. . عبد الحميد بن محمد ، **الأزمة الاقتصادية تهدد الصحافة الورقية بالجزائر**:http://www.aljazeera.net/news ، تاريخ الزيارة: 15 ماي 2018.

49. . جريدة الشعب ، العدد رقم 17438 ، الصادرة بتاريخ12 سبتمبر 2017 ، الجزائر.

50. . حسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات حول النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال شهر سبتمبر 2015.

51. . تعليمة رئيس الحكومة أحمد أويحي رقم 41 المؤرخة في جويلية 1996.

52. . ففي هذا الشأن أكد وزير الاتصال السابق "حميد قرين" أن سوق الإعلانات التي تأتي من مؤسسات الدولة خلال 2015 و2016 تراجعت بنسبة 65 بالمائة بسبب انهيار مداخيل النفط.

53. . جريدة الصوت الآخر ، العدد رقم1208 ، الصادر ة بتاريخ 03 ماي 2017 ، الجزائر.

54. . تم رفع سعر جريدة الخبر إلى 20 دينار جزائري ابتداء من يوم السبت 6 ديسمبر 2014.

55. . على عبد الفتاح كنعان ، 2014 ، **الصحافة الإلكترونية في ظل الثورة التكنولوجية** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص. 54.

56. . صحيفة الإندبندنت تأسست عام 1986 ، وهي مملوكة حاليًا لرجل الأعمال الروسي "أليكسندر ليبيديف" الذي اشتراها عام 2010 لإنقاذها من الإفلاس الذي أصابها وقته قد أصبحت الأقل توزيعا في المملكة المتحدة ، مقارنةً بصحف عدة مثل "صن" و"ديلي ميل" ، و"تايمز" و"الجارديان" و"دايلي تلجراف".

57. . مجلة MEPRITER المتخصصة في عالم الطباعة في الشرق الأوسط http://www.meprinter.com ، تاريخ الزيارة22 أفريل 2018.

58. . نصر الدين لعياضي ، **الأنواع الصحفية للصحافة الإلكترونية نشأة مستأنفة أم قطيعة**، البوابة العربية للإعلام والاتصال ، ص. 3، 2 .

59. . يمينة بلعاليا ، **الصحافة الالكترونية في الجزائر: بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل**، رسالة ماجيستير ، علوم الإعلام والاتصال ، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر ، 2006 ، ص. 148.

60. . الهام بوثلجي ، **الصحافة الالكترونية واتجاهات القراء دراسة مسحية لجمهور جريدة الشروق أون لاين** ، رسالة ماجستير ، علوم الإعلام والاتصال ، كلية العلوم السياسة والإعلام جامعة الجزائر ، 2011/2010 ، ص. 54.

61. . نبيح آمنة، **المدونات العربية الإلكترونية المكتوبة بين التعبير الحر والصحافة البديلة**، رسالة ماجستير، علوم الإعلام والاتصال ،2007- 2008 ، ص. 79.

62. . كان ذلك في تغريدة لوزير الاتصال السابق "حميد قرين" على حسابه الشخصي تويتر يوم 02 أوت 2016.

63. [1] الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية**، العدد46، الصادرة في 16 جويلية 2006.

التربية الإعلامية والرقمية ضمن متطلبات التنشئة الاجتماعية .

Media education and digital education within the requirements of socialization.

تاريخ الارسال:03/05/2017 تاريخ القبول: 24/03/2019

سحر أم الرتم، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2*
saharoumertem@gmail.com
سامية عواج، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
aouadjsamia@gmail.com

الملخص

إنّ استخدام الأطفال غير الرشيد لوسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة ، أصبح مثار حديث وجدل على الصفحات الرسمية للأخبار في العديد من الصحف ، وتدور أغلبها حول استخدام الأطفال غير الرشيد للكمبيوتر والأجهزة المحمولة ، وباتت التكنولوجيا الحديثة تتحدى المعلمين في المدارس والآباء في البيوت . لذا فنحن في أمس الحاجة إلى سياسة وقائية تحفيزية ، وقائية ضد أخطار التكنولوجيا وتحفيزية للاستفادة المثلى من إيجابياتها ، سياسة تعتمد على تكامل جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة ، المدرسة ، وسائل الإعلام ، المسجد...) لتكريس مفهوم التربية الإعلامية والرقمية في أوساط النشء.

الكلمات المفاتيح: التربية الإعلامية ، التربية الرقمية ، المواطنة الرقمية ،التنشئة الاجتماعية ،الأسرة ، المدرسة ، وسائل الإعلام.

Résumé

Le mauvais usage des nouvelles technologies d'information par les enfants devient une controverse discutée par de nombreux journaux. Il s'agit principalement de l' utilisation irrationnelle d'ordinateurs et autres moyens de communications portables, ce qui pose un grand défi aux enseignants à l'école et aux parents à la maison. Nous avons donc besoin d'un plan de protection sérieux, préventif contre les dangers des TIC et qui initie à la bonne utilisation de ces outils .Cela repose sur la collaboration de toutes les institutions de socialisation(famille, école, mass-média, mosquées…) pour inculquer les concepts d'éducation aux médias et au numérique dans l'esprit des enfants.

Mots-clés : Education aux médias, L'éducation numérique, Citoyenneté numérique, La Socialisation, La Famille, L'école et les médias.

Abstract

The misuse of electronic and media devices by teenagers becomes a controversy discussed by many news papers. The premises mainly is the unguided use of children to computers and laptops, besides to the challenge it presents to teachers at school and parents at home.

Thus we need a serious protective and motivational plan. First, pretentive against the dangers of technology and second motivates the positive use of it.

this relies on the collaboration of all social upbringing institutions (family, school, mass media, mosques) to inculcate the concepts of media and digital upbringing in the minds of the youth.

Key words: media uprising, digital uprising; digital citizenship, social uprising, the family and school; media .

* المؤلف المراسل

الإشكالية

إنّ الإعلام يظهر كل يوم بوجه جديد، وفي كل فترة بأسلوب مبتكر، وفي كل مرحلة بتقنية مدهشة، متجاوزاً حدود الزمان والمكان[1]، حيث اختزلت وسائل الإعلام التقليدي (الإذاعة والتلفزيون) والجديد (هواتف ذكية، أجهزة لوحية، مواقع التواصل الاجتماعي) حدود العالم بنقرة أصبع واحدة، وحولته بذلك إلى مجتمع الشاشة الصغيرة، موفرة بذلك سيلا من المعلومات والمعطيات الرقمية التي تستهدف جمهورا واسعا باختلاف أعمارهم و جنسياتهم و أوطانهم و تنوع رتبهم، وأعمارهم غير أن الفئة العمرية الأكثر هشاشة وتأثرا تبقى هي فئة النشء واليافعين الذين لا يمتلكون آليات تحليل وفهم المضامين والرسائل الإعلامية .

فإذا كنا سابقا نستطيع معرفة اهتمامات أطفالنا ومراقبة علاقاتهم بالآخرين فقد أصبح الأطفال الآن يتواصلون مع مجهولين رقميين قد يشكلون خطرا حقيقيا عليهم، وأصبح من شبه المستحيل في هذا المجتمع الرقمي السيطرة على آلية استخدامهم للتكنولوجيا، ولا سيما أن الدراسات والإحصائيات تشير إلى تزايد عدد مستخدمي الانترنت حول العالم، حيث يشير موقع وي ار سوشيال و هوتسويت أن أكثر من نصف اعداد سكان العالم الآن مرتبط بالشبكة العنكبوتية، وإنّ ما يقرب من ربع مليار مستخدم جديد قد وصل اليه الانترنيت لاول مرة في عام 2017 ، كما بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في عام 2018 حوالي 4.021 مليار ، بزيادة تبلغ 7٪ سنويا .و إنّ متوسط استخدام الإنترنيت للمستخدم الآن حوالي 6 ساعات في كل يوم، أي ما يقرب ثلث فترة استيقاظهم، ويحدث هذا من خلال استخدام الأجهزة الهاتفية واللوحية والخدمات التي تعمل عبر الإنترنت[2].

وتشير الإحصائيات أنّ واحدا من كل خمسة أطفال مستخدمين للانترنت قد تلقوا طلبات جنسية من أشخاص غرباء ، كما إنّ واحدا من كل سبعة عشر مستخدما للانترنت قد تعرض للتهديد أو نوع أخر من المضايقات، ونسبة 18/ من الفئة العمرية 8-17 تعرضوا للشتم من خلال الشبكة، ونسبة 36/ تعرضوا إلى محتويات صادمة سواء تعلق الأمر بمحتويات ذات طابع جنسي أم عنيف، وعشرة بالمائة من هؤلاء فقط تحدث إلى والديه عن هذه المحتويات[3].

هذه الثورة العلمية والتكنولوجية فرضت على جل المجتمعات ولاسيما العربية الحاجة الملحة إلى التربية والتنشئة الاجتماعية السليمة حتى يكون بمقدورها مواجهة التغيرات التي أفرزتها هذه الثورات، حيث تقوم التربية بدور مهم في المجتمع فهي التي تحدد معالم شخصية الفرد في إطار ثقافة مجتمعه، وهي تعطي للتنشئة صفة الإنسانية بعد تشكيل سلوكه بواسطة بعض المؤسسات التربوية كالمدرسة والأسرة، والمسجد وجماعة الأقران ... ولكل مؤسسة من هذه المؤسسات دور تؤديه بعدها وسيطا تربويا من اجل تحقيق التكامل في عملية التربية[4].

ومن أبرز الإشكاليات المعاصرة للتربية والتنشئة الاجتماعية، هي إشكالية التفاعل اللاواعي للنشء مع وسائل الإعلام، حيث بات الأطفال والشباب عرضة لكل ما تفرزه هاته الوسائل من تأثيرات سلبية مقصودة وغير مقصودة، من خلال رسائلها الضمنية التي تسلب الخصوصية وتولّد مختلف أشكال العنف والجريمة، وتهدم القيم والأخلاق مهددة بذلك العقيدة والآداب العامة، فوسائل الإعلام في عالمنا المعاصر تتميز بالتأثير القوي والفعال، وذلك لأسباب منها: تنوعها مابين مقروء ومسموع ومرئي، وكذلك جاذبيتها للانتباه، وسهولة تمكينها المتلقي التفاعل معها، ووفرة وسائلها على مدار الساعة، وسهولة استخدامها في أي مكان بتكلفة زهيدة وتوفيرها الخصوصية للمتلقي، وتحررها من الرقابة، وإختراقها جميع المجالات بلا استثناء، سواءً القيمية أم الاجتماعية أم السياسية أو الاقتصادية[5].

وأمام إزدياد مستخدمي التكنولوجيا في العالم في ظل الغزو الإعلامي والرقمي أصبح هناك حاجة ملحة للحديث عن تنشئة الأفراد على الإستخدام المسؤول لوسائل الإعلام من خلال تقديم الأدوات والمهارات المناسبة للأجيال الجديدة من أجل فهم آليات عمل الإعلام وتمكين الأطفال من التعامل معها بشكل سليم وعقلاني، أي تربية وتنشئة النشء على حسن إستغلالها وتجنب مخاطرها، ومن هذا المنطلق ظهر مصطلح التربية الإعلامية والرقمية، فكل هذه المبررات لخطورة وسائل الإعلام على الجمهور جعلت من التربية الإعلامية والرقمية ضرورة ملحة للتعامل مع هذا الواقع

الجديد هذا ما تؤكده تقارير اليونسكو التي تصرح بأن تحديات القرن الحادي والعشرين تفرض على المجتمعات الحالية ضرورة تبني التربية الإعلامية، وذلك من خلال تنمية شخصية المتلقي لهذا الإعلام، حيث أقرت هذه المنظمة الدولية أنّ "التربية الإعلامية جزء من الحقوق الأساسية لكل مواطن في كل بلد من بلدان العالم"، وإنّه "يجب أن يتم إعداد النشء للعيش في عالم سلطة الصوت والصورة والكلمة"[6].

وأوصت بضرورة إدخال التربية الإعلامية ضمن المناهج التربوية الوطنية. وتماشيا مع هذا الطرح، شرعت عدة دول في إدراج مادة التربية الإعلامية في المناهج الدراسية، في مختلف مراحل وأسلاك التعليم من الابتدائي إلى الثانوي.

وفي هذا السياق أشار العنزي في مقالة له في صحيفة عكاظ السعودية إلى أنّ الثقافة الإعلامية لن تتكامل دون ثقافة تربوية فاعلة ومؤثرة تأخذ في الاعتبار مسؤولية كلّ من الأسر والمدرسة في تشكيل الوعي والتعامل الواعي مع وسائل الإعلام وتقوم بتفعيل المسؤولية التربوية إزاء تعزيز مهارات تواصل الطالب مع إستراتيجيات التربية الإعلامية [7].

ونتيجة للطفرات المتلاحقة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فقدت التربية التقليدية سيطرتها، فحاز الإعلام علة نصيب الأسد في التنشئة الاجتماعية، والتأثير والتوجيه، وتربية الصغار والكبار معا، وعليه إرتأينا من خلال هذا المقال محاولة التركيز على حاجة مجتمعاتنا إلى وجود سياسة وقائية ضد أخطار التكنولوجيا و أخرى تحفيزية للاستفادة المثلى وذلك من خلال تقريب المسافة بين وسائل الاتصال الحديثة والمستجدات السيارة في تكنولوجيا الإعلام من جهة وبين تربية النشء على حسن استغلالها وتجنب مخاطرها من جهة أخرى، وهذا لن يكون إلا إذا تبنينا مفهوم التربية على وسائل الإعلام منهجا وأسلوبا لترشيد التلقي وكذا توكيل المهمة لمؤسسات التنشئة الاجتماعية لما لها من دور في التوعية والتوجيه وتنشئة الفرد سعيا منا إلى تعزيز التثقيف الإعلامي في صفوف الناشئة.

من خلال كل ما تقدم أردنا أن نجيب على التساؤل الآتي: **ماهو دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تكريس التربية الإعلامية والرقمية ؟** ، وذلك من خلال تناول العناصر الآتية:

المبحث الاول: تحديد المفاهيم

و يشمل تحديد مفاهيم: التربية الإعلامية، التربية الرقمية، المواطن الرقمي، والتنشئة الاجتماعية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

- تعريف التربية الإعلامية

لقد تطور مفهوم التربية الإعلامية وانتشر بفضل إسهامات اليونسكو من خلال المؤتمرات واللقاءات التي نتج عنها إصدار كتاب التربية الإعلامية عام 1984، إلا أنّ التعريفات المختلفة للمفهوم سبقت هذا الإصدار في دول عديدة مثل إنجلترا وأستراليا ودول شمال أوروبا التي أصدرت بيانات عديدة في هذا الشأن كان أبرزها إعلان "جرانوالد" (granwald) في ألمانيا سنة 1982. فمن أكثر التعاريف شمولا نجد تعريف التربية الإعلامية حسب توصيات مؤتمر فيينا عام 1999م الذي عقد تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وشارك فيه 41 خبيرا من 33 بلدا، حيث تم تعريف التربية الإعلامية بما يأتي:

التربية الإعلامية تختص في التعامل مع كل وسائل الإعلام الاتصالي وتشمل الكلمات والرسوم المطبوعة، والصوت، والصور الساكنة والمتحركة، التي يتم تقديمها عن طريق أي نوع من أنواع التقنيات، تمكن أفراد المجتمع من الوصول إلى فهم لوسائل الإعلام الإتصالية التي تستخدم في مجتمعهم والطريقة التي تعمل بها هذه الوسائل، ومن ثم تمكنهم من إكتساب المهارات في إستخدام وسائل الإعلام للتفاهم مع الآخرين [8].

- كما عرفها المؤتمر الدولي الأول للتربية الإعلامية بالرياض (2007) بأنها: "عملية ذات طابع تمكيني تفاعلي، تمكن النشء من تنمية مهارات التعامل لفهم الثقافة الإعلامية التي تحيط بهم مما ينعكس على حسن الإنتقاء والتعامل مع وسائل الإعلام وأيضا المشاركة فيها بصورة فعالة" [9].

وعرفها "ماك برين" Mac brin(1999) بأنها "تعليم الطلاب كيفية تقويم الصور الإعلامية التي تحيط بهم فإننا

نزودهم بالوسائل لاتخاذ خيارات مسؤولة عما يسمعونه ويرونه [10].

أما أحمد اللقاني وعلي الجمل فيعرفانها –في مجمع المصطلحات التربوية- بأنّها "إعطاء الطالب قدرا من المعارف و المفاهيم و المهارات الخاصة في التعامل مع الإعلام و كيفية الاستفادة من المعارف المتوفرة فيه"[11].

كما عرّفها الاتحاد الأوروبي بأنها:" القدرة على الوصول إلى وسائل الإعلام والفهم والتقييم الناقد للمضامين الإعلامية ، بالإضافة إلى القدرة على إنتاج مجموعة متنوعة من الرسائل في العديد من السياقات."

وهنا يمكن القول إنّ هذا التعريف يقوم على عناصر ثلاثة ، هي[12]:

- الوصول إلى وسائل الإعلام والمضامين الإعلامية.
- المدخل النقدي : القدرة على فهم الرسائل الإعلامية والوعي بتأثيرات وسائل الإعلام .
- الإنتاج الخلاق: القدرة على الاتصال أو مهارات الإنتاج الإعلامي .

من خلال ما سبق يمكن تعريف التربية الإعلامية على أنها: "تنمية مهارات وقدرات النش ء على تحليل الرسائل ونقدها وتقويمها بالشكل الذي يمكنه من المشاركة الواعية والهادفة في انتاج المضامين الإعلامية".

-تعريف التربية الرقمية

إنّ الثورة الرقمية مثلما أحدثت تغييرا في طبيعة وملامح الأنشطة الحياتية بصفة عامة فإنّ تأثيرها إمتد أيضا إلى إحداث تغييرات مماثلة في طبيعة وملامح البيئة المدرسية ومفاهيمها ، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفاهيم وأنماط جديدة في التربية تتناسب مع تلك الثورة ، أطلق عليها البعض مصطلح أو نمط (التربية الرقمية) "التربية على المواطنة الرقمية" يسعى إلى تكوين مواطن رقمي فعّال مسيّج بأطر أخلاقية تحميه من مخاطر الفضاء ، من خلال تربية هدفها تمكين الطلاب من التعامل مع منتجات تلك الثورة ، ومن أن يفهموا كيف تؤثر الثورة الرقمية في حياتهم ومجتمعاتهم ،وكيف يستفيدون منها بطريقة صحيحة وآمنة ، تربية تسهم في تنمية مهارات استخدام تقنياتها وتصفّح الشبكات الرقمية بجانب تنمية مهارات التفكير الناقد لمحتوى تلك التقنيات والشبكات فهي التوجيه المخطط من قبل المعلمين والتلاميذ أو الآباء والأبناء ، والإستخدام الفعلي للمصادر والتقنيات الرقمية بهدف تنمية المهارات والسلوكيات التي تمكّنهم بأن يصبحوا مواطنين رقميين يتفاعلون مع الآخرين عبر الاتصال المباشر أو أثناء التدريس[13].

ووفق بشرى الحمداني فالتربية الرقمية تتمثل في:" ثقافة وآداب التعامل المناسب والأمثل مع التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال ، من خلال تنظيم محاضرات وندوات وحلقات نقاشية وورش عمل لجميع أفراد المجتمع ، وخاصة بين الأطفال والشباب في المدارس والجامعات ،تتناول إيجابيات وسلبيات الإتصال وكيفية الإستفادة المثلى من التقنيات الحديثة وآداب التعامل معها ،وذلكمن حيث حماية والحفاظ على الحياة الخاصة للآخرين ، والمسؤولية وحدود حرية الفرد ،ومراعاة حقوق الآخرين ،والتثبت من صحة المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت ، وحقوق الملكية الفكرية ، وإحترام القوانين ، مع ضرورة إستخدام هذه الأجهزة والهواتف الذكية الحديثة في إرسال رسائل توعوية للأفراد ، لإستخدامها الأمثل ، وتجنب إستخدامه في إيذاء وتتبع وإنتهاك خصوصية الآخرين والتجسس عليهم ، لأن الكثير من جرائم المعلوماتية يتم إرتكابها عن جهل بالقواعد والنظم أو تتم من دون قصد الإساءة ، وذلك للإستخدام الخاطئ لأجهزة الإتصال الحديثة ، فالكثير من الأفراد قد لا يقومون بالاطلاع الكافي على ماستقدمه البرامج والتطبيقات المختلفة بالأجهزة والهواتف الذكية من خدمات ،وتكون المفاجأة أن هذه التطبيقات والبرامج قد تتوغل أكثر في خصوصياته ، وتصبح متاحة على الإنترنت [14].

-تعريف المواطنة الرقمية

في ظل طبيعة ومتغيرات العصر الرقمي وإنتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال اتخذت حقوقها وواجباتها أشكالا تتوافق وحياة ومطالب الفرد في العصر الرقمي. ويمكن تعريف المواطنة الرقمية على أنّها:" جملة من الضوابط والمعايير المعتمدة في استخدامات التكنولوجيا الرقمية المتعددة ، والمتمثلة في مجموعة من الحقوق التي ينبغي أن يتمتّع بها المواطنون صغارا وكبارا أثناء ذلك ، مثل استخدامها من أجل التبادل الإلكتروني للمعلومات ،والمشاركة

الإلكترونية الكاملة في المجتمع، وشراء وبيع البضائع عن طريق الأنترنت وغير ذلك من الأنشطة والفعاليات الرقمية، وبما يمكنّه من استخدام الأنترنت والتقنيات المرتبطة به بشكل منتظم وفعال، بل وبصورة آمنة، ومن خلال عمليات الإتاحة العادلة ودعم الوصول الإلكتروني، والتوجه نحو الإستفادة من منافع التقنيات الرقمية والحماية من أخطارها [15].

وتعرّف أيضا على أنها:"مجموعة القواعد والضوابط والمعايير والأعراف المتّبعة في الإستخدام الأمثل والقويم للتكنولوجيا، والتي يحتاجها المواطنون صغارا وكبارا من أجل المساهمة في رقي الوطن، فهي تهتم بالتوجيه والحماية والتعامل، توجيه نحو منافع التكنولوجيا الحديثة وحماية من أخطارها وفهم لقواعد السلوك فيما يتعلق بالتكنولوجيا وإستخدامها، فالمواطنة الرقمية أكثر من مجرد أداة تعليمية، بل هي وسيلة لإعداد مستخدمي التكنولوجيا إعدادا جيدا من أجل مجتمع تكنولوجي رقمي صحي[16].

وتعرّفها بشرى حسين الحمداني :" هي قواعد السلوك المناسبة والمسؤولة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا، وتشمل محو الأمية الرقمية وأخلاقيات التعامل وآداب السلوك والسلامة على الانترنت، والقواعد المنظمة، والحقوق والمسؤوليات، وغيرها من الأمور المتعلقة بالأساليب المثلى لاستخدام التكنولوجيا الحديثة[17]."

وتعرّف أيضا بأنها:" إعداد الطلاب لاستخدام تكنولوجيا الحاسوب، بطريقة فعالة ومناسبة ،من خلال تنمية معارف الطلاب ببرامج معالجة النصوص ،والجداول الالكترونية، وبرامج العروض التقديمية، وبرمجيات الاتصال المختلفة وتغرس فيهم مفهوم المواطنة الرقمية الصحيح وكيفية إستخدام هذه التقنيات بطريقة مناسبة."

وهناك عدة أساليب لتعليم وتوضيح **محاور المواطنة الرقمية**حددها البعض في تسع محاور وفق لأسلوب ثلاثي المفاهيم (الإحترام، التعلم ،الحماية:-REPS Respect ;Educate and Protect) وكل مفهوم أو فئة تضم ثلاثة محاور، على النحو الآتي:

- احترم نفسك/احترم الآخرين، وتضم: الوصول (النفاذ) الرقمي :قد يكون الوصول التكنولوجي محدودا عند بعض الأفراد لظروف إقتصادية أو سياسية، لذا فان نسبة الوصول الرقمي تكون أعلى في الدول المتطورة منها في الدول النامية، وحاليا يوجد العديد من البرامج العالمية لتعزيز حق الوصول الرقمي أمام الأفراد في الدول المتعثرة اقتصاديا، أو في تلك الدول التي تحجب بعض أشكال التكنولوجيا عن مواطنيها مثل الوصول إلى الانترنت.

– اللياقة الرقمية: تهتم المواطنة الرقمية بنشر"ثقافة الإتيكيت" الرقمي بين الأفراد وتدريبهم ليكونوا مسؤولين في ظل مجتمع رقمي جديد ،ليتصرفوا بتحضر ،مراعين القيم والمبادئ ومعايير السلوك الحسن.

– القوانين الرقمية: القانون الرقمي يعالج أربع قضايا أساسية: (حقوق التأليف والنشر، والخصوصية، والقضايا الأخلاقية، والقرصنة.) والمواطن الرقمي يحترم القوانين الرقمية وينشرها ويشجع غيره على الإلتزام بها.

علّم نفسك/تواصل مع الآخرين ،وتضم :التجارة الرقمية: المواطنة الرقمية تثقف الفرد بالقضايا المتعلقة بهذه العملية من حيث القوانين واللوائح المتعلقة باستخدام التكنولوجيا ولاسيما الأمن والأمان أو تلك المتعلقة بقوانين الدولة.

– الاتصالات الرقمية: في هذا السياق تهتم المواطنة الرقمية بأن يمتلك الفرد القدرة على اتخاذ القرار السليم أمام العديد من خيارات الإتصالات الرقمية المتاحة وأن يكون على وعي بكيفية استخدامها.

– محو الأمية الرقمية:المواطنة الرقمية تقوم على تثقيف الأفراد وتعليمهم رقميا لما يحتاجونه من التكنولوجيا واستخدامها بالشكل المناسب والاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها ،وكذلك إكساب مهارات محو الأمية المعلوماتية.

احم نفسك/احم الآخرين، وتضم: الحقوق والمسؤوليات الرقمية: لابد للمواطن الرقمي من أن يتعرّف على كيفية الاستخدام اللائق للتكنولوجيا حتى يصبح منتجا وفعالا.

– الأمن الرقمي: المواطن الرقمي المسؤول لابد له من أن يتخذ الاحتياطات الأمنية لحماية بياناته وخصوصيته من أي غزو خارجي.

– الصحة والسلامة الرقمية: المواطنة الرقمية تهتم بنشر الوعي والثقافة حول الاستخدام الصحي والسليم

للتكنولوجيا، وتطبيق معايير (الإرجونوميكس) أو هندسة العوامل البشرية الذي يعنى بالملائمة الفيزيائية والنفسية بين الآلات بأشكالها والبشر الذين يتعاملون معها ويستخدمونها[18].

- تعريف التنشئة الاجتماعية

ظهر مفهوم "التنشئة الاجتماعية" (Socialisation) لأوّل مرة في الأدب الانجليزي عام 1828م والمقصود به تهيئة الفرد ليتكيف مع المجتمع[19].

وقد تم تعريفها من قبل "بريم وايلر" (Brim Waler) بأنها "عملية اكتساب الفرد للمعارف والقدرات التي تسمح له بالحصول على فرصة للمشاركة في الحياة الإجتماعية [20].

ـ كما يرى "بول سبنسر" (Boul Spanser) أنّ التنشئة الاجتماعية لها مفهومان[21]:

الأوّل محدّد يتصل بعملية التعلم الاجتماعية للأطفال حيث تقوم بغرس قيم ومعايير الجماعة لدى الناشئين لدرجة تمثّلهم لها ومشاركتهم فيها، أما الثاني فهو شامل يمتد من محيط الأطفال ومجالهم إلى محيط الراشدين، حيث يتم غرسها للقيم والمهارات والمعايير من ناحية وربطهم بالجماعة الاجتماعية بالدرجة التي تمكنّه من التوافق الاجتماعية من ناحية أخرى.

ويعرّفها عبد الهادي الجوهري:" هي عملية التثبيت التي تستمر طوال الحياة كلها، حيث يتعلم الفرد القيم والرموز الرئيسية للأنساق الاجتماعية التي يشارك فيها، والتعبير عن هذه القيم في معايير تكون الأدوار التي يؤديها هو والآخرون[22]".

- المبحث الثاني: دور مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تكريس التربية الإعلامية.

أكّدت معظم تقارير اليونيسكو أنّ تحديات القرن 21 تفرض على المجتمعات الحالية ضرورة تبني التربية الإعلامية وذلك من خلال تنمية شخصية المتلقّي للمضامين الإعلامية من خلال تنشئة الأفراد على الاستخدام المسؤول لوسائل الإعلام، وسنحاول فيما يلي تقديم أساسيات حول التربية الإعلامية والرقمية، وكيف يمكن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تسهم في نشر الثقافة الإعلامية الواعية.

1.2- التربية الإعلامية: سنحاول مقاربتها من خلال عناصر الأهمية والخصائص والمعايير التي تقوم عليها.

أهمية التربية الإعلامية: تقر مؤتمرات اليونيسكو بأهمية التربية الإعلامية بعبارة مهمة:"يجب أن نعدّ النشء للعيش في عالم السلطة والصورة والصوت والكلمة وهي بذلك تشير إلى أنّ الإعلام يملك سلطة مؤثرة على القيم والمعتقدات والتوجهات والممارسات في مختلف الجوانب إقتصاديا، إجتماعيا، ثقافيا[23].

وتبرز أهميتها ـحسب درويش عبد الرحيم -[24]من خلال العناصر الآتية:

- قيام بعض وسائل الإعلام ببث مواد غير مسؤولة في ظل الحرية التي يحظى بها الجو الإعلامي في الفترة الحالية وخصوصا بعد فتح المجال للإعلام الخاص وانتشار القنوات الفضائية، مما قد يؤثّر سلبا على الأطفال والشباب، إضافة إلى إنتشار بعض الظواهر السلبية في المجتمع، مثل تفسّخ العلاقات الأسرية والإدمان والتطرف والعنف والجريمة وهي تمثل مؤشرات للمواد الإعلامية التي يتعرض لها.وهنا تظهر أهمية التربية الإعلامية في تعليم مهارات التعرض النقدي.

- عدم فهم بعض الأسر للدور الخطير الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في تنشئة أفراده، وعدم قيام الأسر في الوقت ذاته بمسؤوليتها تجاه الأطفال والمراهقين في مجال اختيار ما يتعرضون له في ظل انتشار ظاهرة الثقافة المرئية، مما قد يؤثر بالفعل على ثقافة الكلمة المطبوعة وعلى عادة القراءة، وهنا تظهر أهمية التربية الإعلامية في التوجيهات التي تقدمها للأسرة.

- أهمية التعرض للمضامين الإعلامية المفيدة ونشر التربية الإعلامية في المجتمع كحائط يحمي المجتمع من التأثيرات الضارة لبعض وسائل الإعلام.

- إمداد المواطنين بالقدرة على تحليل مواد وسائل الإعلام وفهمها وإنتاجها من أجل إنتاج مواد أكثر إفادة تعبر عن وجهات النظر المختلفة لتعزيز الديمقراطية بدلا من قصر هذا الحق على القادرين ماديا وتكنولوجيا.

- الحد من العوائق التي تواجه نشر التربية الإعلامية في مجتمعاتنا وتعليم الأفراد لستراتيجيات القيام برد فعل تجاه المواد غير المسؤولة إعلاميا.

- **خصائص التربية الإعلامية**

أوجز "الشميمري"[25] خصائصها فيما يلي:

- واقعية هذا المجال والحاجة إليه: إن التعامل مع الإعلام يستغرق جزءا كبيرا من حياة الإنسان في العالم المعاصر ويرافقه طوال حياته ، وهذا يثير لدى المتعلم الشعور بأهميةإمتلاكه لمهارة التعامل مع الإعلام من خلال التربية العامة.

- وضوح نتائج التعلم: أن وضوح نتائج التعلم بشكل بارز على شخصية المتعلم في الحياة اليومية تزيد دافعية وبذل الجهد ، لأن الوعي الإعلامي يمكن بسهولة أن يلاحظ على شخصية الإنسان في الحياة اليومية ، بخلاف قدرته على حل أعقد مسائل الرياضيات مثلا.

- تعزيز الثقة بالنفس والروح الايجابية: إن التربية الإعلامية تقدم للمتعلم صورة شاملة عن البيئة الإعلامية ، تكشف له الكثير من أسرار صناعة الإعلام وتساعد المتعلم من إستخدام أدوات ومهارات التعامل مع الإعلام وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز ثقة المتعلم وامتلاكه الروح الايجابية للقيام بسلوك إيجابي.

- التعلم الذاتي (التعلم الشخصي) والتعلم مدى الحياة: إن التربية الإعلامية تضع البذرة الأساسية والخطوة الأولى للمتعلم .

المعايير التي تقوم عليها التربية الإعلامية

تختلف معايير وأسس التربية الإعلامية من باحث إلى آخر ، و قد حدد جيمس بوتر[26] خمسة معايير أساسية للتربية الإعلامية تتمثل ، فيما يلي:

- التربية الإعلامية سلسلة متصلة و ليست فئة.
- التربية الإعلامية تحتاج إلى تطوير مستمر.
- التربية الإعلامية عملية متعددة الأبعاد.
- التربية الإعلامية تهدف إلى إعطائنا سيطرة أكبر على تفسيراتنا.
- التربية الإعلامية تتطلب بناء أبنية معرفية قوية.

كما حددت الندوة التي عقدت في إسبانيا عام 2002[27] عددا من المعايير العامة للتربية الإعلامية ، وهي:

1- إن التربية الإعلامية تختص بالتعامل مع كل وسائل الإعلام سواء المقروءة أو السمعية أو البصرية.

2- إن التربية الإعلامية تكسب أفراد المجتمع المهارات التي تمكنهم من التعامل النقدي مع وسائل الإعلام.

3- إن التربية الإعلامية تساعد الجمهور على التعرف على مصادر المضامين الإعلامية و أهدافها السياسية و الإجتماعية

و التجارية و الثقافية.

4- إن التربية الإعلامية تمكن الشباب و الأطفال الصغار من إنتقاء الوسائل الإعلامية المناسبة التي تفيدهم.

5- إن التربية الإعلامية تعتبر جزءا من الحقوق الأساسية لكل مواطن في كل بلد من بلدان العالم من أجل حرية التعبير

و حق الوصول إلى المعلومات ، كما أنها تعتبر أداة أساسية لبناء ديمقراطية حقيقية.

6- إن التربية الإعلامية ليست عملية تعليمية عن طريق وسائل الإعلام بل أنها عملية مرتبطة بتعلم مهارات التعامل النقدي مع وسائل الإعلام.

7- يجب دعم التربية الإعلامية بواسطة الأنظمة التربوية الرسمية و الغير رسمية.

2.2- وسائل التنشئة الاجتماعية

1.2.2- الأسرة، تعريفها ودورها في التربية الإعلامية والتنشئة الاجتماعية

يعرف **بوجاردوس Bogardus** الأسرة بأنها: "جماعة اجتماعية صغيرة تتكون عادة من الأب و الأم وواحد أو أكثر من الأطفال ، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية ، وتقوم بتربية الأطفال حتى تمكنهم من القيام بتوجيههم وضبطهم ، ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية[28].

- **الأسرة والتنشئة الإجتماعية** :للأسرة مكانة متميزة في التنشئة العامة للطفل فهي في هذا المقام تمثل المجتمع الصغير بعده وحدة حية ديناميكية لها وظيفة ، تهدف إلى نمو الطفل نموا اجتماعيا ، ويتحقق هذا الهدف بصفة مبدئية عن طريق التفاعل العائلي الذي يحدث داخل الأسرة والذي يؤدي دورا هاما في تكوين شخصية الطفل وتوجيه سلوكه ، فالسمات الأولية للسلوك الاجتماعي للفرد ترجع إلى المرحلة الأولى من حياته ، وإلى علاقاته بأفراد أسرته واتجاهات هؤلاء الأفراد وأنماط سلوكهم.

وتتكون الدعائم الأولى للشخصية الإنسانية في محيط الأسرة في مرحلة الطفولة وتعمل العلاقات الأسرية على تطبيع الطفل وتنشئته على الخصائص والسمات الاجتماعية السائدة في الأسرة [29].

إنّ أهم وظيفة تقوم بها الأسرة هي وظيفة تربية الأطفال وتهذيبهم ،ولا تقوم التربية على عاتق الأم فقط بل تقوم على كاهل الأب أيضا. والتربية سلوك معتدل لا إفراط فيه ولاتفريط ، فلا تخنق إرادة الأطفال ولا تكبت رغباتهم وحاجاتهم ، ولا يترك لهم الحبل فيختلط على الأولياء فيما بعد الحابل والنابل ، ولقد تحدث الرسول صلى الله عليه وسلم عن الأهمية الكبرى لدور الأسرة في التربية فقال:"كل مولود يولد على الفطرة وإنماأبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه".

وتغرس الأسرة في أطفالها قيم الحب والتعاون والخير وتطلعهم على تاريخهم وثقافتهم ودينهم ولغتهم وعاداتهم وثقافتهم [30].

- **دور الأسرة في دعم التربية الإعلامية:** تعدّ الأسرة من أهم المؤسسات التربوية التي يعهد إليها المجتمع بالحفاظ على هويته وضبط سلوكيات أفراده لتامين استقراره ، و لذا نؤكد على أنّ الأسرة هي اللبنة الولي في حياة الطفل فهي التي تغرس فيه الأخلاق والقيم والعادات والتقاليد ، لذا على الأسرة أن تقوم بتعزيز السلوك اللا عدواني من جهة ، ومن جهة أخرى متابعة البرامج المقدمة لأطفالهم ومشاركتهم أثناء مشاهدة التليفزيون ، وذلك للإجابة على تساؤلاتهم وتحقيق أعلى استفادة ممكنة من المشاهدة [31].

- **دور الأسرة في السلامة من الأنترنت**

تعتبر الأنترنت من الأجهزة الحديثة التي استحوذت على اهتمام جميع أفراد الأسرة ، وقد أخذت بعض شبكات الأنترنت تهدد أطفالنا في التنشئة الأخلاقية والعقيدة والسلوك ، وبما أنّ الخاسر هي نواة المجتمع وأساسه لذا ترتب عليها دور هام في التأثير على الأطفال وتكوين سلوكياتهم ، وبذلك ينبغي على الوالدين أن يكونوا مثال القدوة والنموذج السوي لأبنائهم**من خلال القيام بالأدوار التالية [32]:**

- الجلوس مع الأطفال عند مشاهدة برامج الانترنت .
- اختيار الأوقات المناسبة لمتابعة مواقع الانترنت .
- اختيار البرامج والمواقع الالكترونية المناسبة لأعمار الأطفال .
- احترام وجهات النظر بما يتوافق مع مبادئ الدين والأخلاق .
- ممارسة بعض الألعاب عبر الانترنت مع الأطفال وتعزيز انتصاراتهم في إتقان التفاعل مع اللعب.
- مساعدة الأطفال على توسيع مداركهم بالانفتاح على العالم الخارجي والتعرف على حضارة وثقافة الشعوب .
- تدريب الأطفال على فتح وإغلاق المواقع الالكترونية مع تحمل المسؤولية في انتقاء البرنامج.
- الإقلال من عدد الأطفال المتجمعين حول جهاز الحاسوب ومتابعة مواقع الانترنت.
- العمل على التقويم المستمر لتفاعل الأطفال مع الانترنت ومع المواقع الالكترونية.
- دخول الآباء على المواقع قبل أطفالهم وتصفح محتوياتها لتجنب الأطفال المواقع الغير مرغوب فيها .
- تعويد الأطفال بالاعتماد على الذات والعمل على محاولة تصحيح الخطأ.
- إكساب الأطفال مهارات التعليم الذاتي .
- تعزيز ثقة الأطفال بأنفسهم وحسن اختيارهم للمواقع والبرامج الحاسوبية .
- عدم الصراخ في وجه الأطفال عند تعثرهم في العامل مع البرامج والمواقع الالكترونية .
- تنبيه الأطفال إلى ضرورة عدم المزاح بالأيدي والأرجل والأقدام عند الجلوس أمام الحاسوب واستخدام شبكة الانترنت لأنّ ذلك يؤدي إلى إحداث أضرار في الأجهزة ويؤذي الأطفال .
- إختيار موقع بيئته آمنة الأجهزة وتوفير سلامة الأطفال .
- توجيه وإرشاد الأطفال إلى عدم الإطالة في الجلوس أمام الحاسوب والبحث في المواقع الالكترونية
- تعويد الأطفال طلب المساعدة والمشورة دون تردد ودون تصحيحهم الخلل بأنفسهم.

2.2.2- المدرسة، تعريفها ودورها في التربية الإعلامية والتنشئة الاجتماعية

تعريفها: تشير المدرسة إلى كل مؤسسة تقوم بتوفير تعليم ذي طابع جماعي، ومن وجهة نظر سوسيولوجية فإنّ الأمر يتعلق بربط منظم اجتماعيا يجمع عددا من الأفراد بغاية محددة وهي التربية، وتستجيب المدرسة بعدها نظاما أو نسقا لعدد معين من الخصائص :

- الحضور الإجباري في مكان وزمان محددين.
- الخضوع لبرنامج محدد ومتدرج .
- الخضوع إلى تصنيف قائم على السن ومستويات التعليم، وكما لاحظ "إفرت ريمر" (Everett Reimer)، فإن المدرسة ومن خلال تحديدها لسن الالتحاق بها، فهي تضفي بذلك على الطفولة طابعا مؤسساتيا وفي الواقع فهي تستهدف انطلاقا من تلك اللحظة جمهورا محددا بدقة[33].

كما يتم تعريفها على أنها:" مؤسسة اجتماعية من مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها تكوين الأفراد من مختلف النواحي في إطار منظم وفق مبادئ الضبط الاجتماعي"[34].

ويعرفها "إميل دور كايم":"هي عبارة عن تعبير امتيازي للمجتمع الذي يوليها بأن تنقل إلى الأطفال قيما ثقافية وأخلاقية واجتماعية يعتبرها ضرورية لتشكيل الراشد وإدماجه في بيئته ووسطه[35]".

-المدرسة والتنشئة الاجتماعية

تؤدي المدرسة دورا بارزا في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، ويتضح ذلك فيما يلي:

- تزويد الطفل أو التلميذ بالمعلومات والمعارف والخبرات والمهارات اللازمة له وتعليمه كيفية توظيفها في حياته العملية، وكيفية استخدامها في حل مشكلاته وتنمية نفسه وشخصيته ومجتمعه، إذ يعد هذا جزءا مهما في العملية التعليمية والتنشئة الاجتماعية، وهذا ما يجعل للتعليم قيمة ومعنى وأثرا في حياة الطفل حاضرها ومستقبلها.

- تهيئة الطفل تهيئة اجتماعية من خلال نقل ثقافة المجتمع وتبسيطها وتفسيرها إليه بعد أن تعمل على تنقيحها وتنقية عناصرها التي يمكن تقديمها للطفل وبذلك لا تعمل المدرسة على نقل قدر كبير من المعارف والمهارات إلى الطفل فحسب وإنما تنقل إليه أيضا منظومة واسعة من القيم والمعايير والعادات والتقاليد التي تساعده على التكيف مع مجتمعه، وإقامة علاقات إيجابية مع الآخرين، كما تتضمن التهيئة الاجتماعية تعليم الطفل منهج حل المشكلات وإكسابه المهارات والوسائل الفنية لحل المشكلات بعدها جزء مكملا للعملية التربوية.

- إعداد الطفل للمستقبل، وذلك من خلال قيام المدرسة بتعريف التلاميذ بالتغيرات والمستجدات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، وغيرها التي تواجه مجتمعهم وتفسيرها لهم، ونقدها، وبيان إيجابياتها وسلبياتها، ومساعدتهم على فهمها وإكسابهم المرونة للتكيّف معها، ومساعدتهم على تنمية القدرات الإبداعية الخلاقة لديهم وأساليب التفكير العلمي، ومهارات اتخاذ القرارات والنقد والتمحيص والتمييز وأيضا تنمية المسؤولية الخلقية والإجتماعية لديهم وتشجيعهم على تحمل المسؤولية في مواجهة التحديات التي تواجه مجتمعهم.

- تزويد الطفل بالمعلومات الصحيحة والهادفة بما يساعده على فهم نفسه والبيئة المحيطة وما يجري من حوله على نحو سليم، وبما ينعكس إيجابا على نموه العقلي والنفسي والاجتماعي.

- توسيع الدائرة الاجتماعية للطفل، حيث يلتقي الطفل لدى التحاقه بالمدرسة والإنخراط في نشاطاتها بجماعات جديدة من الرفاق، وفيها يكتسب المزيد من المعايير الاجتماعية على نحو منظم، ويتعلم أدوارا اجتماعية جديدة، حين يُعرّف بحقوقه وواجباته، وأساليب ضبط انفعالاته، والتوفيق بين حاجاته وحاجات الآخرين، والتعاون مع الآخرين.

- تعليم الطفل المعلومات والمهارات المتعلقة بالطريقة التي يعمل بها المجتمع أو التي ينبغي أن يعمل بها، مما يؤدي إلى إعداد الطفل للتصرف وفقا للأدوار التي يقوم بها العضو الراشد في المجتمع، فعن طريق توسيع دائرة الطفل يتعلم إعداد نفسه للقيام بمختلف الأدوار التي يقوم بها الراشد، كما يعرف ما ينتظر من الأشخاص الذين يشغلون مراكز مختلفة في المجتمع.

- مساعدة الطفل على إكتساب الاتجاهات والمعارف والأنماط السلوكية التي تشعره بأنّ هوية واحدة تجمعه مع أقرانه في المدرسة بخاصة وأفراد مجتمعه بعامة.

- مساعدة الطفل على التكيف السليم مع بيئته ومجتمعه، إذ تعمل المدرسة على مساعدة التلاميذ على اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لهم للتعامل السليم مع بيئتهم الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية والتكيف معها بفاعلية، ويرى العلماء والباحثون في هذا المجال أنّ الأطفال يجب أن يحققوا أمرين رئيسين في المدرسة، وهما: التعلم والتكيف، لأنّ التكيف الاجتماعي المدرسي يعد متغيرا مهما من متغيرات الشخصية، ويؤكدون أيضا على أن الخبرات التربوية التي يكتسبها التلميذ تعد إحدى المصادر المهمة في تكيفه وتنمية قدراته على إقامة علاقات إيجابية ناجحة في المواقف الإجتماعية المختلفة، وتشير الدراسات المنشورة أنّ هناك عوامل ثلاثة ذات علاقة بتكيف الطفل أو عدمه في المدرسة وهي: علاقة التلميذ بمدرسيه، علاقته بزملائه وعلاقته بمواد دراسته وموضوعاته (المنهاج المدرسي).

- توفير بيئة تنافسية للطفل مع أقرانه، يحاول فيه إبراز نفسه وشخصيته لينال مركزا مرموقا بينهم.

- إزالة الفوارق الإجتماعية بين الطفل وأقرانه بجلوسه معهم في الصف الدراسي نفسه وعلى مقاعد الدراسة نفسها، مما يؤدي إلى التخفيف من درجة الإختلاف بينهم فيما يعلق بأنماط سلوكهم واتجاهاتهم وقيمهم.

- الاهتمام بميول الأطفال ورغباتهم وحاجاتهم وقدراتهم وإستعداداتهم، وبالفروق الفردية بينهم، والعمل على اكتشاف الموهوبين والمبدعين، فتقوم برعايتهم أو تحويلهم إلى مراكز خاصة برعاية الموهبة والإبداع، وعلى إكتشاف المتخلفين وتحويلهم إلى مراكز خاصة بهم[36].

- دور المدرسة في دعم التربية الإعلامية

إنّ المدرسة لا يقتصر دورها على التلقين العلمي فقط بل يمتد دورها إلى تنمية مهارات الطلبة، ومن هنا يجب على المدرسة في ظل تنامي الدور المؤثر للإعلام في المجتمع أن تتحمل مسؤولية جديدة ألا وهي تعليم كل طالب وتدريبه على حسن استخدام وسائل الإعلام وأجهزته مع التنبيه في الوقت نفسه إلى أخطار ما تقدمه هذه الوسائل سواء السمعية أم البصرية، حيث يجب على النظم التربوية تحمل مسؤولية إيجاد تربية جديدة تتواكب مع العصر يكون عمادها النقد وتحرير الفرد من الإنبهار بالتكنولوجيا وجعله أكثر إيجابية وأكثر وعيا ومسؤولية في تعامله مع وسائل الإعلام، لذا يجب على إدارة كل مدرسة أن يكون لها دور في دعم التربية الإعلامية وتحويلها إلى منهج أساسي ضمن المقررات الدراسية الأساسية للطلبة[37].

وفي هذا السياق يقدم "لوك شارب"(Look Sharp) [38] مبادئ أساسية لدمج التربية الإعلامية في أي منهج وهي:

- استخدام وسائل الإعلام لممارسة مهارات الملاحظة العامة والتفكير النقدي و التحليل في التعرض لرسائلها وإنتاجها.
- استخدام وسائل الإعلام لتثير الاهتمام بأي موضوع جديد.
- حدد طرقا يمكن للطلاب أن يكونوا على معرفة بها من خلال موضوع تم عرضه في وسائل الإعلام.
- استخدام وسائل الإعلامكأداة منهجية تمدهم بمعلومات عن بعض الموضوعات.
- حدد معتقدات غير صحيحة عن موضوع ماتعززه المواد التي تقدمها وسائل الإعلام.
- طور وعيا بقضايا مثل المصداقية والتحي في وسائل الإعلام.
- قارن الطرق التي تقدم بها وسائل الإعلام المعلومات عن موضوع معين.
- حلل تأثير وسائل إعلام معينة عل قضية معينة أو موضوع معين أما تاريخيا أو عبر ثقافات مختلفة.
- استخدام وسائل الإعلام لبناء وممارسة بعض المهارات المنهجية .
- استخدام وسائل الإعلام لتعبر عن أراء الطلاب وتوضح فهمهم للعالم.
- استخدام وسائل الإعلامكأداة تقييمية للطلاب.
- استخدام وسائل الإعلام لربط الطلاب بالمجتمع وللعمل من أجل تغيير ايجابي.

3.2.2- وسائل الإعلام ودورها في التنشئة الاجتماعية

لقد تعددت في هذا العصر وسائل الإعلام والاتصال، وتشكل كل من الإذاعة والتلفاز والسينما والكتب والصحف والمجلات والأنترنت أهم هذه الوسائل، ومن خصائصها أنها غير شخصية كما تعكس الثقافة العامة للمجتمع، ويمتاز

بالتنوع والتخصص لها جاذبية قوية على المتلقي. وتختلف قوة تأثير كل من وسائل الإعلام على تنشئة الطفل ويعد تأثير التلفاز أكثر من غيره فهو أخطر الأجهزة الإعلامية ، تأثيرا في القيم والعادات السلوكية ، فيجب توجيه أبنائنا إلى أخذ ماهو مفيد ونبذ مالا يفيد من السلوكيات والإتجاهات التي تعرض ببرامج التلفزيون[39].

إذن يمكن القول إنّ وسائل الإعلام تُعدّ من أخطر المؤسسات الاجتماعية وأهمها في التنشئة الإجتماعية من خلال إمتيازها ببعض الخصائص وهي :

1. أنها غير شخصية ، أي أنه ليس هناك تفاعل بين أصحابها وبين الأفراد كما في الأسرة .
2. أنها تعكس الثقافة العامة للمجتمع.
3. جاذبيتها ، حيث أصبحت تحل جزء من وقت الناس واهتمامهم ولها التأثير " سلبا و إيجابا " عليهم.

وتتبع هذه الوسائل أساليب لتنشئة الطفل تتمثل فيما يلي:

التكرار: حيث يعتمد موجهو هذه الوسائل إلى إحداث التأثير عن طريق تكرار أنواع معينة من العلاقات والشخصيات والأفكار والصور.

الجاذبية: وذلك مع تقدم التقنية الحديثة ، وإنتشار وسائل أجهزة الإعلام المتقدمة ، حيث تنوعت الأساليب لجذب وشدإنتباه الأطفال إلى وسائل الإعلام المختلفة.

الدعوة إلى المشاركة: حيث تلجا بعض وسائل الإعلام للطلب من الأطفال المشاركة في برامجها عن طريق كتابتهم فيها والمشاركة بآرائهم ، ويزيد تأثيرها فيهم بدعمها لهم بجوائز أو حتى بمجرد ذكر أسمائهم في هذه الوسيلة .

عرض النماذج: سواء كانت لشخصيات حية أو خرافية ، أوحيوا نية.المهم أن وسيلة الإعلام تحاول من خلال هذه النماذج غرس قيم معينة لتقليدها ، أو نبذ قيم معينة بنقدها لعدم تقليدها.

وإن وسائل الإعلام والاتصال لا تتصرف بمعزل عن المؤسسات الإجتماعية الأخرى للتنشئة الإجتماعية كالأسرة والمدرسة والمسجد ، فبالنسبة لـ"J.Lazar" لازار" الذي قال: "إذا كان محيط الفرد فقيرا نسبيا وإذا كان لا يزود بمصادر فعالة ومختلفة للتنشئة ، يتجه بالتالي إلى وسائل الإعلام ، والتي تصبح مصدره الأساسي للتنشئة ، لكن الأفراد الذين يعيشون في مناخ غني بمصادر التنشئة لا ينشا هذا الإرتباط بوسائل الإعلام"[40].

- دور وسائل الإعلام في التربية الإعلامية

لا تختلف مصادر التربية الإعلامية عن مصادر التربية بشكل عام ، فوسائل الإعلام تعد من أكثر وسائل التأثير في الرأي العام وتحديد اتجاهاته ، بل أصبحت هذه الوسائل مصدرا أساسيا للثقافة العامة لكافة فئات المجتمع ، حيث امتد تأثيرها إلى معظم أفراد المجتمع ،من خلال ما تقدمه من محتوى يحمل مضامين متعددة تلقى قبولا لدى هذه الفئات ، فبين برامج موجهة للأطفال والأسرة إلى برامج تعنى بالشأن السياسي والاقتصادي والرياضي والفني ، تتوزع المادة الإعلامية التي تبثها القنوات الفضائية بكل ما تحمله من مضامين ، بل بدأت بعض وسائل الإعلام في التحول إلى إعلام متخصص في مجال محدد ، فهناك قنوات فضائية مخصصة للأطفال مثال على ذلك قناة mbc3 وأخرى للأسرة وثالثة للصحة كقناة للصحة والجمال ورابعة للبيئة كما اتجهت قنوات أخرى للإهتمام بالثقافة سواء كان ذلك بتخصيص برامج ثقافية على خارطتها الإعلامية ، أم أن يكون محتوى القناة الفضائية ثقافيا بحتا ، وما يقال في القنوات الفضائية يمكن أن يمتد إلى الإذاعة والصحافة ، أما الإعلام التقني كشبكة الأنترنت والوسائط التقنية فقد تجاوز جميع الأدوار ليصبح أحد مصادر التربية الإعلامية المهمة بما يتميز به من تجاوز كافة العوائق سواء كان ذلك في الوقت الذيتبث فيه المادة الإعلامية أم مجالها الجغرافي أم مجالات رقابتها ومنعها [41].

4.2.2- أماكن العبادة والتنشئة الاجتماعية

يمتاز الدينبتأثيره القوي في ضبط سلوك الأفراد والجماعات ، حيث تساهم المؤسسات الدينية ودور العبادة في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد من خلال تلقينه التعاليمالدينية والقيم الأخلاقية والثقافية والاجتماعية وفق المنظومة الدينية.

وتقوم دُور العبادة بدور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية ، لما تتميز به من خصائص فريدة ، أهمها إحاطتها بهالة من التقديس ، وثبات وايجابية المعايير السلوكية التي

تعلما الأفراد ، والإجماع على تدعيمها ، وتؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية بالمجالات التالية:

- تعليم الفرد التعاليم الدينية التي تحكم سلوكه.
- إمداد الفرد بإطار سلوكي مرتضى مبارك.
- تنمية الضمير عند الفرد والجماعة.
- الدعوة إلى ترجمة التعاليم الدينية إلى سلوك عملي.
- توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين الفئات والطبقات الاجتماعية[42].

ويأتي هذا الدور والتأثير لدُور العبادة أو المؤسسة الدينية من خلال تسللها إلى نفس الفرد في شكل الضمير ، وعليه فإنّ هذه المؤسسات تتبع أساليب نفسية واجتماعية في غرس قيمها الدينية ، تتمثل فيما يلي[43]:

- الترغيب والترهيب إلى السلوك طمعا في الثواب ، والابتعاد عن السلوك المنحرف تجنبا للعقاب.
- التكرار والإقناع والدعوة إلى المشاركة الجماعية ، وممارسة الشعائر الدينية.
- عرض النماذج السلوكية المثالية.
- الإرشاد العلمي.

وهنا لابد من الحديث عن دور المسجد في التنشئة الاجتماعية ، فالمسجد مؤسسة اجتماعية ، يلتقي فيها المسلمون كل يوم خمس مرات على الأقل ، فتقوى الروابط الاجتماعية فيما بينهم عن طريق العبادة والتعلم ، ويتم بينهم التعارف والمحبة وتالف القلوب ، وتتحقق فيهم المبادئ الإسلامية والقيم الأخلاقية متجسدة بشكل عملي حقيقي[44].

وللمسجد دور مهم في تكوين شخصية الأطفال الثقافية/ فهو معين يرفد الأطفال بشتى ألوان الثقافات المفيدة النافعة ، فيعمل على تغذية أرواحهم وأفكارهم بروح ورحاب الإيمان ويزيدهم ارتباطا بالله عزوجل ومحبته ومراقبته في السر والعلانية[45].

فلا شك أن ارتباط الأطفال بالمساجد يعتبر تدريبا لهم على آداب السلوك الاجتماعي السليم ، وتنمية لروح الجماعة والتعاون والتآزر والمودة ، وحثا لهم على المبادرات الاجتماعية السليمة وسائر القيم وآداب السلوك الرفيعة التي يوصي بها الدين الإسلامي ، ولذلك ينبغي على التربويين أن يضعوا في الاعتبار دور المسجد التربوي والثقافي لدى الأطفال عند التخطيط لسياسة تربوية جديدة ، حيث إنّ ثقافة المدرسة وثقافة الأسرة في المجتمع الإسلامي تنبع من المسجد ، ومن هنا لا تستطيع أي سياسة تربوية واعية في مجال الطفولة أن تغفل دور المسجد التربوي والثقافي[46].

فالأفضل للطفل أن يقضي وقت فراغه في المسجد في قراءة القران وحفظ الحديث بدل أن يذهب لمشاهدة أفلام الرعب والعنف التي لا يجني منها إلا ضياع الوقت وفساد نفسه الطاهرة أو الذهاب إلى جماعة الرفاق التي يقل في وقتنا الحالي أن نجد رفقة صالحة لأطفالنا ، فلا تستطيع منعه من مرافقهم ، ولا نقوى على أمره بتركهم.

وللمساجد بعدها مؤسسة اجتماعية دينية هامة دور تربوي واضح ، حيث تعمل على:

- التأكيد على القيم المركزية المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف ، والتي تعتبر أساسية لاستقرار المجتمع وتماسكه وتقدمه.
- مساعدة الأفراد عندما يمرون بأزمات أو تواجههم مشكلات ، ففي وقت الأزمات يموت الفرد وجدانيا ، لذا فهو بحاجة كبيرة إلى رأي الدين كي يشعر بالراحة النفسية ويساعده ذلك على فهم المشكلة فيحاول حلها مدعمة بنصوص الدين.
- التقريب بين الأفراد وتقوية الصلة بينهم ، وتعتبر الصلاة في المسجد مطلبا أساسيا في الإسلام ، والمساواة بين المسلمين في الصلاة في المسجد أمام الله مما يقرب بين قلوبهم وتشعرهم بالأخوة الصادقة مما يزيد من صلاتهم.
- ربط الفرد بمجتمعه وتوعيته بمشكلاته وحثه على الإسهام الفعلي في النهوض به.
- نشر المعارف الدينية والثقافية الإسلامية ، وإنشاء مكتبة بالمسجد مزودة بعدد كبير من الكتب الدينية متاحة للجميع دون مقابل يزيد من الثقافة الإسلامية لأفراد المجتمع المحلي[47].

– دور المسجد في تكريس التربية الإعلامية وفق الضوابط الاسلامية

هناك قواعد منهجية للتربية الإعلامية من المنظور الإسلامي وهي قواعد تستند إلى القران والسنة في التعامل مع الإعلام وذلك على النحو التالي[48]:

أ- مسؤولية الإنسان عن سمعه وبصره وفؤاده:

قال تعالى:" **ولا تقف مالي سلك به علم أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا." (الإسراء: 36)**

وهذه القاعدة معيارية عظيمة وخاصة في التربية الإعلامية التي تعد الفرد للتعامل مع الإعلام ذي الوسائل المختلفة والمضامين المتباينة، تعمل من خلالها التربية الإعلامية على تنمية الوعي الإعلامي، لدى الطالب وتعويده على تحمل مسؤولية ما يشاهد ويسمع ويعتقد من مضامين الإعلام.

ب- التثبت في تلقي الخبر ونقله

يقول تعالى: " **يا أيها الذين امنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين." (الحجرات: 6)**

ففي مجال التربية الإعلامية، تعد هذه القاعدة ركيزة ومنطلق في التعامل مع الإعلام ومعرفة مصادره وأهدافه، والوثوق بما يذيعه وينشره، ويجب أن تعمل التربية على ترسيخ هذه القاعدة والانطلاق منها في التربية الإعلامية.

ج- الانفتاح الواعي على الغير:

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " **الكلمة الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها**" رواه الترمذي.

إنّ التربية الإسلامية ترتكز على هذه القاعدة التي تتعاطى مع الوسائل الإعلامية كأدوات كما يمكن توظيفها ايجابيا، وتتعامل مع المحتوى في ضوء المنهجية الإسلامية، أنها دعوة لصناعة الإعلام والمشاركة في تطويره واستخدامه في الترويج لثقافة الإسلام وقيمه والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا الميدان.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال عناصر هذا المقال التركيز على أنّ الحياة في العصر الرقمي الحالي واستخدام الأطفال غير الرشيد لوسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، يستوجب أن تتكامل جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخصوصا: الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، والمسجد ... للقيام بدورها في إعداد نشء يتكيف مع هذا العصر، وذلك من خلال تدعيم ثقافة الاستخدام الرشيد والمفيد لوسائل الإعلام والتقنيات الرقمية عن طريق تكريس كل من التربية الإعلامية والرقمية، حيث إنّ الثورة التكنولوجية جعلت التربية الإعلامية أكثر إلحاحا وخاصة أنّ الدول اليوم فقدت سيطرتها على البث المباشر للبرامج التلفزيونية وكذا للمحتويات الرقمية، وفقدت قدرتها على التصدي للبث الإعلامي الخارجي والاكتساح الثقافي الأجنبي؛ وهنا تتبلور أهمية التربية الإعلامية التي تهدف إلى مساعدة النشء على تجنب الآثار السلبية لهذه الوسائل فضلا عن ذلك تطوير مهارات التفكير النقدي نحو مضامين وسائل الإعلام لدى الجماهير المختلفة حتى يمكنهم حسن التعامل مع ما تقدمه بشكل ايجابي من الكيف ومن الناحية الكمية أيضا، وكما أوضحت عديد الدراسات أن الإفراط في التعرض للتلفزيون والانترنت يؤدي إلى الإدمان عليها وهذا الأخير له سلبياته على الأطفال الذين يقضون أوقاتهم في الأسرة، وفترة طويلة في مرحلة هامة من تنشئتهم وتكوين شخصيتهم في التعرض لبرامج ومضامين وسائل الإعلام إلى جانب ذلك يقضون وقتا معتبرا في التعليم بالمدرسة، فالتربية الإعلامية مسؤولية الأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات التربوية؛ ورغم اختلاف المحتويات والأساليب والوسائل في كثير من الأحيان بين المؤسستين التربوية والإعلامية، فالثقافة المدرسية تعتمد على المعرفة ذات الطابع الأكاديمي البيداغوجي، والثقافة الإعلامية التي تروجها وسائل الإعلام عادة ذات طابع ترويحي يستند إلى الإثارة والدعاية، فإن كلاهما يعتبر عملية اتصالية ويسهمان في التنشئة الإجتماعية للفرد، والجيل الحالي أمام تطور تكنولوجيا المعلومات والقنوات التي تبث برامجها على مدار اليوم، فإن وسائل الإعلام تلعب دورا متزايدا في تكوين ثقافته من خلال تلقي المفاهيم والقيم والعادات والإتجاهات التي كثيرا ما تنعكس على شخصيته وأنماط سلوكه، وهذا يقتضي التنسيق بين التربويين والإعلاميين لتوظيف وسائل الإعلام في خدمة التربية وتوظيف التربية في تفعيل الرسائل الإعلامية والتعاون معها بطريقة ايجابية، بالاستفادة منها وتفادي سلبياتها ومخاطرها على شخصية التلميذ... وإرساء أسس استخدام المضامين المتعددة التي تتيح فرصة الاختيار أمام الجماهير مع دعم فكرة تدريس مبادئ التربية الإعلامية ومهارات الاتصال في المناهج المدرسية لنشر مفاهيم التربية الإعلامية لدى النش ء .

الهوامش

1. بدر بن عبد الله العقيلي ، التربية الإعلامية في مواجهة الإعلام السلبي : http://www.hbthedu.gov.sa/art/s/10/ 5/ 11/ 2016.
2. مهند حبيب السماوي ، اخر احصائيات العالم الرقمي ، تم النشر يوم 27مارس 2018 ، تم الولوج يوم 2019/0/25 على الموقع: https://elaph.com/Web/Opinion/2018/3/1196481.html
3. خلف ادعيس ، المواطنة الرقمية ، جامعة القدس المفتوحة ، 24/ 5/ 2015 ، الولوج يوم 2016/12/15 ، على الموقع http://www.qou.edu/viewDetails.do ?id=7230
4. ماجدة احمد الصرايرة ، الإعلام التربوي ، ط1 ، دار الخليج ، عمان ، (2001)ص 115.
5. بدر بن عبد الله العقيلي ، التربية الإعلامية في مواجهة الإعلام السلبي : http://www.hbthedu.gov.sa/art/s/10
6. Wikepedia,Medialiteracy, available at: www.en.wikipedia.org/media_literacy retrieved: 12/02/2010.
7. ماجدة احمد الصرايرة ، ص 61.
8. فهد بن عبد الرحمن الشميمري ، التربية الإعلامية :كيف نتعامل مع الإعلام ، ط1 ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، (2010) ، ص 20.
9. احمد جمال حسن ، التربية الإعلامية (مفكر ناقد ، متلقي رشيد ، منتج فعال) ، ط1 ، دار المعرفة ، المنيا ، مصر ،(2015) ، ص 21.
10. بشرى حسين الحمداني ، التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية ، ط1 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان ، (2015) ،
11. ص 94.
12. أحمد اللقاني ، علي الجمل "معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس" ، عالم الكتب ، القاهرة ،(1999) ، ص 75.
13. احمد جمال حسن ، مرجع سابق ، ص 22.
14. جمال علي الدهشان ، المواطنة الرقمية مدخلا للتربية العربية في العصر الرقمي ، مجلة نقد وتنوير الفصل 2 ، السنة الثانية ، العدد 5 ، (نيسان / أيار / حزيران ،2006) ص 90.
15. بشرى حسين الحمداني ، التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية ، مرجع سابق ، ص 206.
16. جمال علي الدهشان ، المواطنة الرقمية مدخلا للتربية العربية في العصر الرقمي ، مرجع سابق ، ص 79.
17. خلف ادعيس ،جامعة القدس المفتوحة ، مرجع سابق.
18. بشرى حسين الحمداني ، التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية ، مرجع سابق ، ص 207.
19. خلف ادعيس ، المواطنة الرقمية ، جامعة القدس المفتوحة ، مرجع سابق.
20. مصمودي زين الدين ، التنشئة الاجتماعية بين الواقع والتحدي ، "مجلة العلوم الانسانية" ، جامعة منتوري قسنطينة ، العدد 28 ، (2007) ، ص. 135.
21. خواجة عبد العزيز ، مبادئ التنشئة الاجتماعية ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، الجزائر ، (2005) ، ص 15.
22. رشوان حسين عبد الحميد أحمد ، الأسرة والمجتمع ، مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، (2003) ، ص. 151.
23. . عبد الهادي الجوهري ، معجم علم الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ،(1998) ، ص 66.
24. جائزة اليونيسكو لمحو الامية الإعلامية ، إعلان غرينوولد (1982) Grenwald ، ص 19.
25. درويش عبد الرحيم ، مقدمة إلى علم الاتصال ، ط1 ، عالم الكتب ، دم ط ، (2012) ، ص 187.
26. فهد بن عبد الرحمان الشميمري ، مرجع سابق ، ص 28.
27. W. James Potter, Media Literacy, London, Sage publication, (1998), P.05.
28. اليونسكو ندوة التربية الإعلامية للشباب ، "توصيات موجهة إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، إسبانيا ، (فبراير 2002) ص1.
29. مزوز بركو ، التنشئة الاجتماعية في الاسرة الجزائرية ، الخصائص والسمات ، "مجلة شبكة العلوم النفسية العربية" ، العدد 21-22 ، شتاء وربيع (2009) ، ص 45.
30. علياء محمد ابراهيم الجوهري، **الدور الاجتماعي للوسائط الإعلام وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية للطفل**، قسم علم الاجتماع تخص الاداب ، جامعة المنصورة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة ، 2015 ص85.
31. مزوز بركو ، التنشئة الاجتماعية في الاسرة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 46.

32. رشا عبد اللطيف محمد ، **معايير التربية الإعلامية وكيفية تطبيقها في مصر، كلية الإعلام جامعة القاهرة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير منشورة ، 2011 ، ص 134.

33. دهيمي زينب ، **وعي الاولياء للانترنت ، دراسة لعينة من الاولياء ومدى وعيهم للاهمية ومخاطر الانترنت على ابنائهم المراهقين** ، قسم العلوم الاجتماعية ،جامعة الجزائر تخصص ثقافي تربوي ، رسالة لنيل شهادة الماجستير منشورة ، 2008/2007 ،ص 149.

34. عبد الوهاب بوخنوفة ، **المدرسة، التلميذ والمعلم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال: التمثل والاستخدامات**، كلية العلوم السياسيةجامعة يوسف بن خدة ،الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علوم الإعلام والاتصال منشورة ، 2007 ،ص 36.

35. محمدجمال صقر: اتجاهات في التربية والتعليم ، دار المعارف ، (بدون سنة)، ص 93.

36. مراد زعيمي ، مؤسسات التنشئة الاجتماعية ،"منشورات جامعةباجي مختار" ، عنابة ، الجزائر ، (2006)،ص 139.

37. زعيمية منى ، **الاسرة، المدرسة ومسارات التعلم (العلاقة مابين خطاب الولدين والتعلمات المدرسية للاطفال)**، تخصص صعوبات التعلم ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس المدرسي منشورة ، 2013/2012 ،ص 79.

38. رشا عبد اللطيف محمد ، **معايير التربية الإعلامية وكيفية تطبيقها في مصر، كلية الإعلام جامعة القاهرة** ، مرجع سابق ، ص 142.

39. درويش عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 226.

40. علياء محمد إبراهيم الجوهري ، **الدور الاجتماعي للوسائط الإعلام وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية للطفل**، مرجع سابق ، ص.ص. 91- 92.

41. الهام بلعيد ، **التنشئة الاجتماعية وتأثيرها في سلوك المنحرفين الأحداث، دراسة ميدانية بالمركز المتخصص لحماية الطفولة**، باتنة ، في علم الاجتماع القانوني ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، مذكرة ماجستير منشورة ، 2010 ، ص 54- 55.

42. أحمد جمال حسن ، مرجع سابق ، ص 113.

43. فهمي سليم الغزوي وآخرون ، المدخل إلى علم الاجتماع ، ط1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 198.

44. الرشدان عبد الله زاهي ، التربية والتنشئة الاجتماعية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ، ص 256.

45. محمد الزحيلي ، أصول تدريس التربية الإسلامية ، اليمامة للطبع والنشر ، بيروت ، لبنان ،2005 ،ص ،ص 64 ،63.

46. أحمد خليل جمعة ، الأطفال والطفولة بين الأدب والثقافة ، اليمامة ، ط1 ، بيروت ،لبنان ، 2005 ،ص 261.

47. فهيم مصطفى ، ثقافة الطفل العربي في ضوء الإسلام ، رؤية معاصرة لثقافة الطفل في رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ، مصر ، 2002 ، ص 81.

48. سميرة أحمد السيد ، علم اجتماع التربية ، دار الفكر العربي ، ط3 ، القاهرة ، مصر ، 1997 ، ص.ص. 96 ،94.

49. الخبري طلال بن عقيل بن عطاس ،(2009) "تفعيل التربية الإعلامية في المرحلة الجامعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية" ، بحث مكمل لدرجة الدكتوراه في الأصول الاسلامية للتربية ، كلية التربية ،جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ص159-160 .

دور الترخيص الإداري في تحقيق التنمية المستدامة للتراث الغابي في التشريع الجزائري

Administrative authorization as a preventive mechanism for the sustainable development of forest heritage in Algerian legislation

تاريخ الارسال:27/10/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

عمر مخلوف، جامعة سيدي بلعباس
omarmak88@gmail.com

الملخص

ارتبط مفهوم التنمية المستدامة للغابات بظهور التنمية المستدامة عموما ، أين أصبح هذا الأخير النموذج المنشود من أجل مواجهة مشاكل العصر الحالي الناتجة عن تنامي حركة التصنيع وما نتج عنها من تلوّث واستنزاف للثروات الطبيعية ، حيث تقوم التنمية المستدامة على مراعاة التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصاية والاجتماعية والثقافية ، أمّا التنمية المستدامة للغابات فترمي إلى كفالة استغلال التراث الغابي باعتباره ثروة اقتصادية مهمة ، مع الحفاظ عليه ومراعاة قيمته الايكولوجية في مواجهة التهديدات البيئية للعصر ، وكذا تثمين دوره في تلبية الحاجات الاجتماعية للسكان المحليين. وتقوم التنمية المستدامة للغابات في تحقيق أهدافها على مبادئ عديدة أهمها مبدأ الوقاية. تحاول هذه الدراسة البحث عن مدى إسهام الترخيص الإداري كآلية وقائية وقبلية للمشروعات التي تنصب على الثروة الغابية كالاستعمال والاستغلال والتعرية في التشريع الجزائري في تحقيق الموازنة بين مصلحة الحماية وحفظ هذه الثروة ، وبين هدف تحقيق منافع اقتصادية وإنتاجية ، وكذا اجتماعية بما يكفل استمرار هذه الأصول الطبيعية في أداء وظيفتها الايكولوجية ، وزيادة مردودها من السلع والخدمات ، وتلبية الحاجيات للأجيال المتعاقبة على مرّ الأزمنة دون أن يصيبها التلف أو الانحسار.

الكلمات المفاتيح: التنمية المستدامة ، التراث الغابي ، الوقاية ، الترخيص ، الاستغلال.

Résumé

Le concept de développement forestier durable est lié à l'émergence du développement durable en général qui est devenu le modèle souhaité pour faire face aux problèmes résultent du mouvement croissant d'industrialisation tel l'épuisement des ressources naturelles. Le développement durable prend en compte l'équilibre entre les dimensions environnementale et économique et social. le développement forestier durable vise à faire en sorte que le patrimoine forestier soit exploité en tant que ressource économique importante, tout en préservant sa valeur écologique, et à apprécier son rôle dans la satisfaction des besoins sociaux de les résidents locaux basées sur le principe de prévention. Cette étude tente de déterminer dans quelle mesure l'autorisation administrative contribue, en tant que mécanisme préventif à des projets axés sur les ressources forestières, tels que l'utilisation, l'exploitation et défrichement en la législation algérienne Pour réaliser l'équilibre entre les dimensions de la protection et de la préservation de ce patrimoine et les dimensions économique et sociale et répondre aux besoins des générations futures sans être endommagés ni supprimés.

Mots-clés : Développement durable, Patrimoine forestier, Prévention, Licence, Exploitation.

Abstract

The concept of sustainable forest development has been linked to the emergence of sustainable development in general. The latter has become a desired model to face the dilemma of the natural resources depletion. Sustainable development aims to balance between environmental, economic, social and cultural dimensions. Sustainable forest development aims at ensuring the exploitation of the forest heritage and the preservation of its ecological and social value. To achieve its objectives sustainable forest development is established on the basis of the prevention principle. This study attempts to investigate the extent to which administrative authorization contributes as a preventive mechanism imposed on forest projects such as the use, exploitation and clearing in Algerian legislation in achieving the balance between preserving this heritage and achieving economic and social benefits.

Keywords: Sustainable development, Forest heritage, Prevention, Authorization, Exploitation**.**

مقدمة

أصبحت التنمية المستدامة أحد أهمّ المؤشّرات العالمية لاستمرارية البشرية في الوقت الحالي، وأصبحت بذلك التنمية المستدامة للغابات التي ترمي إلى الحفاظ على وتقوية القيم الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية لجميع أنواع الغابات خيارا لا غنى عنه، لأنّ سلامة الغابات من سلامة الإنسان وسلامة الأجيال المتعاقبة، وصمّام أمان لبقائه.

تقتضي التنمية المستدامة للتراث الغابي استمرارية الغابات في أداء وظائفها الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية الايكولوجية عبر الأزمنة المتعاقبة، ولصالح الأجيال المقبلة، لذا أصبح من الضروري تفادي الاستغلال المفرط لهذه الثروة الطبيعية المتميزة بالعطوبية الكبيرة لضمان الحفاظ على الأصول الطبيعية الغابية، ويجب إحراز ذلك بأقلّ التكاليف وأقلّ الأضرار، ولا يتحقّق هذا الهدف إلاّ من خلال تقرير آليات قانونية وقائية. ويعدّ من الأجدر اتباع أسلوب وقائي يراعي سبل حماية التراث الغابي واستغلاله أو الاستثمار فيه بما يحقّق توازنا بين مختلف المصالح، ولعلّ أنسب أسلوب وقائي هو الترخيص الإداري المسبق الذي يخضع لسلطة الإدارة المقيّدة أو التقديرية على حسب كلّ حالة، أين يساهم في تتبّع النشاط أو المشروع التنموي من مرحلة ما قبل الشروع فيه لحين انتهائه.

لقد كرّس المشرّع الجزائري هذه الآلية الوقائية ضمن القانون 12/84 المتضمّن النظام العام للغابات، وفي نصوصه التطبيقية لأجل حماية الغابات والحفاظ عليها من مختلف الأخطار ذات المصدر البشري التي تحيط بها كالاستعمال والاستغلال والتعرية وإشعال النار، وهذا بغرض توقّي حدوث أضرار قد لا يمكن إصلاحها، أو يمكن ذلك مع كلفة مرتفعة.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن مدى فعالية السبل والآليات القانونية الوقائية المقرّرة التي تتدخّل بها الإدارة في تحقيق التنمية المستدامة للتراث الغابي، وركّزنا في ذلك على أهمّ وسيلة تتمثّل في الترخيص الإداري الذي يفرضه القانون المتضمّن النظام العام للغابات في الجزائر ونصوصه التنظيمية، والذي تمنحه الإدارة كشرط قبلي لمزاولة مشروعات تمسّ بالثروة الغابية.

انطلاقا من الطابع الوقائي للترخيص الإداري المسبق المفروض على المشروعات ذات التأثير على الثروة الغابية القائم على فكرة الوقاية خير من العلاج، ونظرا لارتباط مبدأ الوقاية بالتنمية المستدامة نطرح الإشكال الآتي:

إلى أيّ مدى يساهم الترخيص الإداري كآلية وقائية في تحقيق التنمية المستدامة للتراث الغابي في التشريع الجزائري؟

للإجابة عن الإشكال سالف الطرح ارتأيت اتباع الخطة الآتية:

المبحث الأول: علاقة الترخيص الإداري بالتنمية المستدامة للتراث الغابي.

المبحث الثاني: الترخيص الإداري كآلية لحماية التراث الغابي ضمن قانون الغابات 12/84.

المبحث الأول: علاقة الترخيص الإداري بالتنمية المستدامة للتراث الغابي

يواجه التراث الغابي كثروة طبيعية متجدّدة صنفين رئيسيين من التهديدات يتمثّلان في إزالة الغابات وتدهورها، ففي حين أنّ إزالة الغابات تتعلّق بالكمية فإنّ تدهورها يتعلّق بالنوع. وبإلقاء نظرة إلى الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها نجد أنّ أهمّها هو الاستخدام أو الاستعمال البشري لهذا المورد الطبيعي.

تمّت إزالة الغابات كوسيلة لتحقيق النمو، ولتوفير مستويات معيشة أفضل للأعداد المتزايدة من البشر، حيث اعتمدت المجتمعات باستمرار على الغابات، والأراضي المشجّرة، والأشجار بصفة عامة لتلبية حاجاتها من الغذاء والسكن، في حين أنّ استغلال واستعمال التراث الغابي يجب أن يتمّ وفق نموذج تنموي يضمن استمرارية هذه الأصول الطبيعية المتجدّدة في خدمة أجيال البشرية المتعاقبة، ولا يتحقّق ذلك إلى من خلال نهج أو مقاربة التنمية المستدامة للثروة الغابية (المطلب الأول) التي يتمّ تحقيقها من خلال الترخيص الإداري الذي يُعدّ أحد أهمّ وسائل الضبط الإداري المكرّس لمبدأ الوقاية والتحوّط (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التنمية المستدامة للتراث الغابي

يشمل مصطلح التراث الغابي العديد من المفاهيم التي تنضوي تحته كالغابات والأراضي المشجّرة، الأحراج،

العقار الغابي ، حيث يندرج ضمن التراث الغابي الغابات بكلّ ما تحتويه من أشجار وتنوّع بيولوجي حيواني ونباتي ، وسنبيّن فيما يأتي كلّ مفهوم على حدة (الفرع الأوّل)، ويقتضي الحفاظ على هذه الثروة تسييرها وفق نموذج التنمية المستدامة ، فيما يصطلح عليه بالتنمية المستدامة للغابات كمفهوم حديث اقترن بتوسّع اهتمام الحركة التشريعية الدولية بحماية الغابات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم التراث الغابي

نتعرّض في هذا الفرع إلى تحديد المقصود بالغابة (أولا) والأراضي المشجّرة (ثانيا) ثمّ العقار الغابي (ثالثا).

أولا: مفهوم الغابة

عرّف المشرّع الجزائري الغابة من الناحية القانونية في المادة 08 من القانون 12/84 بأنّها: " جميع الأراضي المغطاة بأنواع غابية على شكل تجمّعات غابية في حالة عادية"، ونصّ القانون نفسه على تعريف التجمّعات الغابية بقوله: " يُقصد بالتجمّعات الغابية في حالة عادية كلّ تجمع يحتوي على:

- 100 شجرة في الهكتار الواحد في حالة نضج في المناطق الجافة وشبه الجافة.

– 300 شجرة في الهكتار الواحد في حالة نضج في المناطق الرطبة وشبه الرطبة"[1].

نلاحظ من خلال تعريف المشرّع الجزائري في إطار تحديده للقوام التقني للغابة أنّه قد اعتمد على معيارين أساسيين هما ، المعيار العددي أو الكمي والمعيار الجغرافي ، حيث اعتمد المعيار الكمي في تحديد عدد الأشجار الأدنى في الهكتار الواحد بـ 100 أو 300 شجرة ، واعتمد المعيار الجغرافي أين حّدد عدد الأشجار الذي يتراوح ما بين حدّ أدنى من 100 أو 300 التي يجب أن توجد في كلّ منطقة جغرافية ذات خصائص مناخية كالمنطقة الجافة وشبه الجافة والمنطقة الرطبة وشبه الرطبة.

تعرّف منظمّة الزراعة والأغذية الغابات بأنّها الأراضي التي تبلغ مساحتها أكثر من 0,5 هكتار مع أشجار يزيد ارتفاعها عن 05 أمتار ، وأكثر من 10 في المائة من الغطاء الشجري أو الأشجار القادرة على الوصول إلى هذه العتبات في الموقع ، ولا تندرج ضمنها في الغالب الأراضي الزراعية أوالحضرية[2]. وبهذا يكون هذا التعريف قد وضع معيارين هما وجود الأشجار التي تبلغ أو يمكن أن تبلغ 05 أمتار بأرض تفوق مساحتها 0,5 هكتار من جهة ومعيار غياب الاستخدامات الأخرى لهذه الأرض.

اقترح أيضا مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في دورته السابعة تعريفا للغابة مفاده بأنّها كلّ أرض ذات مساحة لا تقلّ عن 0.5 هكتار واحد مع نسبة تتراوح ما بين 10 إلى 30 في المائة من الأشجار تغطّي المساحة الكلّية ، والتي يمكن أن تصل عند النضج إلى ارتفاع لا يقلّ عن 2 إلى 5 أمتار[3]. إنّ هذا التعريف جاء عاما يستند إلى المعيار العددي من دون معيار جغرافي محدّد ، على الرغم من أنّ نموّ الغابات وكثافتها تتحكّم فيه عوامل مناخية وطبيعية.

من خلال عرض هذه التعريفات على المستوى الدولي والداخلي يتّضح لنا أنّه لا يوجد تعريف دقيق ومحدّد للغابة ، ولذا فقد اجتهدت كلّ دولة في وضع تعريف لها ، وهو ما يعكس في نظرنا عدم التوافق بشأن حماية الغابات وتنميتها المستدامة على المستوى الدولي في ظلّ غياب صكّ ملزم.

ثانيا: الأراضي المشجّرة

تُعدّ أراضي مشجرة لا تندرج ضمن تصنيف فئة الغابات كلّ أرض تغطّي مساحة تزيد على 0,5 هكتار بأشجار تصل إلى ارتفاع 05 أمتار وغطاء شجري بنسبة من 05 إلى 10 في المائة ، أو أشجار قادرة على الوصول إلى تلك العتبات أو غطاء مختلط من الشجيرات والأشجار بأكثر من 10 في المائة ، ولا تدخل ضمنها الأراضي الزراعية أوالحضرية[4].

ثالثا: العقار الغابي

غالبا ما تتمّ الإشارة إلى التراث الغابي أو الغابات بمصطلح العقار الغابي ، وهذا بالنظر إلى طبيعته القانونية كشيء ، حيث تُصنّف الغابة والأشجار كعقار. وقد عرّف المشرّع الجزائري العقار على أنّه "كلّ شيء مستقرّ بحيزه وثابت فيه ولا يمكن نقله دون تلف فهو عقار ، وكلّ ما عدا ذلك من شيء فهو منقول" [5]. ومن خلال هذا التعريف فإنّه تُعدّ جميع النباتات والأشجار عقارات بالطبيعة مادامت متأصّلة في الأرض ، وهي ثابتة ومتغلغلة بها ، ولا يمكن نقلها

دون تلف ، مع العلم أنّ تحقّق إمكانية نقل الأشجار دون تلف أصبح متاحا مع التطور العلمي والتكنولوجي ، وهذا ما من شأنه أن يؤثر على تعريف العقار بالطبيعة وأنواعه ، إلاّ أنه تظلّ الشجرة والغابة عموما عقارا بالنظر لطبيعته الأولى في الأصل العام.

بالنتيجة فقد عرّف قانون التوجيه العقاري رقم 25/90 العقار الغابي بأنّه " كلّ أرض تغطّيها غابة في شكل نباتات تفوق كثافتها 300 شجرة في الهكتار في المنطقة الرطبة وشبه الرطبة و100 شجرة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة على أن تمتدّ مساحتها الكلية إلى ما يفوق 10 هكتارات متّصلة"[6]. فيما أضاف المشرّع الجزائري مصطلح الأحراج والتكوين الاصطناعي للغابة أو ما يُسمّى بالتشجير وإعادة التشجير إلى تعريف العقار الغابي حين إصداره للمرسوم التنفيذي رقم 115/2000[7]. وبذلك يكون المشرّع الجزائري اعتمد على عدّة معايير لتحديد المقصود بالغابة وبالعقار الغابي ، وهي الموقع الجغرافي والمناخي ، والعدد وكذلك المساحة أوالتوسّع[8].

تندرج ضمن العقار الغابي كذلك الأراضي ذات الوجهة الغابية ، والتي يُقصد بها كلّ أرض تغطّيها نباتات طبيعية متنوّعة في قامتها وكثافتها وتتفرّع عن تدهور الغابات بسبب قطع الأشجار أو الحرائق أو الرعي ، وتشمل أراضي الأحراش والخمائل[9].

تُصنّف الثروة الغابية من حيث ملكيتها إلى أملاك وطنية عمومية بحسب المادّة 18 من دستور 1996 المعدّل والمتمّم سنة 2016، فيما أدرج قانون الأملاك الوطنية 30/90 هو الآخر الأملاك الغابية ضمن الأملاك الوطنية العمومية الطبيعية ، وهذا بموجب المادة 15 منه.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة للغابات

لقد ولّد النموّ السريع وغير المتوازن للتقدّم الصناعي آثارا غير منضبطة صاحبها تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي ، حيث أصبح التدهور البيئي المتجسّد في صور عديدة كالتصحّر ، الجفاف ، استنزاف الثروات الطبيعية ، وما انجرّ عنه في الواقع الاجتماعي من فقر وبطالة ، وتدهور صحّي واقعا مفروضا على البشرية في عصرنا الحالي. ونتيجة لتعاظم هذه المعضلات ، وفي ظلّ النقص المستمرّ للموارد الطبيعية نتيجة إضعاف قدرة الأرض على التجديد ظهرت الحاجة لترشيد التعامل الإنساني مع البيئة من خلال تبني نموذج التنمية المستدامة (أولا)، وهذا من أجل الحفاظ على استمرارية الأصول الطبيعية ، وعلى وجه الخصوص الغابات (ثانيا).

أولا: التعريف بالتنمية المستدامة

بدأ البحث عن نموذج جديد للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدّم الإنساني بعد طرح إشكالية الحفاظ على البيئة بشدّة نهاية ستينيات القرن الماضي ، ولاسيما بعد انعقاد أوّل مؤتمر حول البيئة الإنسانية عام 1972 ، والذي وقف أمام التحدّيات التنموية التي تواجه بيئة الإنسان ، وأوصى بالاستغلال الذي لا يتسبّب بخطر الانحسار والاختفاء[10]. هذا فيما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدّة بموجب قرارها رقم 161/38 سنة 1983 بإنشاء لجنة خاصة لدراسة مشاكل البيئة في إطار علاقتها بالتنمية ، وبالنموذج الاقتصادي آنذاك ، أطلق عليها اسم " اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" ، والتي اختتمت أعمالها عام 1987 بتقديم تقريرها المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" برئاسة السيدة بروتنلاند[11].

عرّف تقرير بروتنلاند التنمية المستدامة بأنها:" التنمية التي تلبّي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[12] ، وبالتالي فهي التنمية المتواصلة ، أو التنمية على المدى البعيد والتي تقدّر حقّ الجيل المستقبلي في تحقيق الرفاه.

نشأ مبدأ التنمية المستدامة بشكل مستقلّ منذ سنة 1992 ليكون بذلك أساسا حقيقيا لتوجيه السياسات البيئية والاقتصادية فيما يتعلّق باستغلال الموارد الطبيعية المتجدّدة كالغابات ، وقد تمّ تحديد العناصر الجوهرية والإجرائية له ، حيث تمّت الإشارة بشكل رئيسي لعناصره الجوهرية ضمن المبادئ من 3 - 8 من إعلان ريو ، وهي تشمل دمج حماية البيئة والتنمية الاقتصادية ؛ الحقّ في التنمية ؛ الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية ؛ التوزيع العادل للموارد بين الأجيال (العدالة بين الأجيال)، أمّا بالنسبة للعناصر الإجرائية الرئيسية فتمّت الإشارة إليها في المبادئ 10 و17 ، وتتمثّل في المشاركة العامة في صنع القرار وتقييم الأثر البيئي[13].

تبنّى المشرّع الجزائري التنمية المستدامة كأساس جوهري ومقاربة ضرورية لاسيما من أجل حماية البيئة، فأصدر بذلك أوّل قانون لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 10/03، والذي ألغى قانون حماية البيئة 03/83 مجسّدا بذلك الالتزام بفحوى الآليات القانونية الملزمة والمرنة المنبثقة عن مؤتمرات التنمية المستدامة كمؤتمر ريو 1992، ومؤتمر جوهانسبورغ 2002، وقد عرّف المشرّع الجزائري التنمية المستدامة في المادة الرابعة من القانون 10/03[14] بأنّها " مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية". ولم يكتف المشرّع بجعل مقاربة التنمية المستدامة كأساس جوهري لحماية البيئة فقط، ليواصل إصدار النصوص التشريعية التي تحمي مختلف العناصر الطبيعية والأوساط البيئية في إطار نموذج التنمية المستدامة، ومثال ذلك قانون الجبل، قانون المجالات المحمية، قانون تهيئة الإقليم، قانون الوقاية من الأخطار الكبرى، وغيرها.

ثانيا: المقصود بالإدارة المستدامة للغابات

لقد أوصت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (بروتلاند) بأن تكون التنمية المستدامة مبدأ أساسيا للأمم المتحدّة، وللدول، وللقطاع الخاص، ومنظمّات المجتمع المدني، وانطلاقا من هذا فقد كرّست الصكوك القانونية الدولية الملزمة وغير الملزمة، وخاصّة تلك المنبثقة عن مؤتمر ريو لسنة 1992 هذا المفهوم ضمن مسار حماية البيئة، ومن ذلك إدماج الغابات ضمن مقاربة تحقيق تنمية متواصلة ومستدامة، وإدارة هذه الثروة إدارة مستدامة.

عُرف مفهوم "الإدارة المستدامة للغابات" قديما منذ سنة 1713، في كتاب المفكّر الألماني Hans Carl VONCARLOWITZ، وقد ظهر انطلاقا من هذا الكتاب مفهوم التنمية المستدامة الذي ارتبط في نشأته بالغابات[15]، ثمّ تمّت الإشارة إلى هذا المفهوم حديثا ضمن المبادئ التوجيهية للإدارة المستدامة للغابات الاستوائية الطبيعية الصادرة عن المنظمة الدولية للأخشاب المدارية (ITTO) عام 1990[16]، وكذا ضمن إعلان مبادئ الغابات المنبثق عن مؤتمر ريو 1992، ويمكن أن يكون المقصود بها إدارة الغابات وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.

اختلفت تعريفات الإدارة المستدامة للغابات، وصعب الوصول إلى تعريف موحّد ودقيق، حيث وصف صكّ الأمم المتحدة للغابات من منتدى الأمم المتحدة للغابات لسنة 2007 مفهومها بأنّه يظلّ لحدّ الآن مفهوما ديناميكيا ومتطورا، وهي تهدف في مجملها إلى الحفاظ على؟؟؟ وتقوية القيم الاقتصادية والاجتماعية لجميع أنواع الغابات لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية[17].

يُعدّ نموذج الإدارة المستدامة للغابات جزءا من تقنيات الحفظ غير المباشر، يتمثّل هدفه الأساسي في إنتاج الأخشاب بصفة مستدامة على مدى آجال طويلة انطلاقا من منطقة غابية معينة. حيث أنّ الحفاظ على الإمدادات المستمرّة من الخشب يتطلّب كذلك الحفاظ على كتلة الغابات، التي تعمل كذلك على تسهيل صيانة موائل للتنوّع البيولوجي[18]. وبهذا فالإدارة المستدامة للغابات ترمي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية وفي الوقت نفسه الحفاظ على الطبيعة والقيم الأخرى.

المطلب الثاني: دور الترخيص الإداري في إنفاذ مبدأ الوقاية لتحقيق التنمية المستدامة للغابات

تتباين آليات إنفاذ المبدأ الوقائي بحسب درجة الشكّ في سلامة النشاط أو المنتج وتأثيراته المحتملة على التراث الغابي. ويعدّ أهمّ هذه الآليات: الحظر والترخيص.

يؤدّي الترخيص الإداري دورا هامّا في حماية النظام العام البيئي بصفة عامة، وفي تحقيق تنمية وحماية مستدامة للتراث الغابي لكونه إجراء سابقا أو قبليا عن مباشرة أيّ نشاط يمكن أن يفرز آثارا خطرة (الفرع الأول)، وهو بذلك يكرّس مبدأ الوقاية الذي يُعدّ أحد أهمّ المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة للغابات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الترخيص الإداري المسبق

غالبا ما تلجأ الإدارة من أجل تحقيق أهداف الضبط الإداري البيئي إلى إجراءات ووسائل وقائية فعّالة في حماية البيئة عموما، والثروة الغابية خاصة، والتي تتمثّل لاسيما في نظام الترخيص. وفيما يأتي سنبيّن المقصود بالترخيص،

ودوره في الحفاظ على النظام العام البيئي، والإجراءات التقنية السابقة له.

أولا: تعريف الترخيص الإداري كإجراء قبلي وقائي

يعرّف الأستاذ PIERRE LIVET الترخيص المسبق بأنّه "عمل إداري وحيد الطرف أي صادر من جانب واحد، ذي صبغة فردية، صادر بناء على تأهيل تشريعي صريح، إما من سلطات إدارية أصلية(رئيسية)، أو عن منظّمات أو هيئات تابعة لها مباشرة، بحيث يتوقّف على إصدارها وتسليمها ممارسة نشاط معيّن أو إنشاء وتأسيس منظّمة معيّنة تجسيدا لحرية العمل وامتهان حرفة أو مهن معينة أو ممارسة حرية التجمع، (تأسيس نقابة أو جمعية خيرية أو ثقافية أو دينية أو تأسيس حزب سياسي.[19])

من حيث وظيفة الترخيص، يعرّفه الأستاذ عزاوي عبد الرحمن بأنّه " وسيلة قانونية إدارية تمارس بواسطتها السلطة الإدارية رقابتها السابقة وحتى اللاحقة على النشاط الفردي، فهو إجراء إداري له دور وقائي، يعطي الإدارة إمكانية المحافظة على النظام العام لدى ممارسة الأفراد حقوقهم وحرياتهم ووقاية المجتمع من أخطار النشاط الفردي أو تنظيم مزاولته بهدف توقي الاضطرابات في المجتمع ومنع الإضرارَ به وحماية النظام العام به"[20]. وهو تقريبا التعريف نفسه الذي ساقه الأستاذ حمد جمال عثمان جبريل الذي يعرّفه من منظور وظيفته وأثره ودوره في مراقبة النشاط الفردي بقوله " الترخيص قرار سابق: فهو يتوقّف عليه ممارسة النشاط، أي لا يجوز ممارسة هذا النشاط قبل الحصول عليه، فهو قرار إداري يصدر قبل البدء في تنفيذ النشاط الذي يخضع له، فهو قرار لازم قانوناً قبل كلّ بداية لممارسة النشاط المشروط به"[21].

انطلاقا من هذه التعريفات نستخلص خصائص الترخيص الإداري المسبق التي تتمثّل في:

أ-الترخيص الإداري عمل إداري قانوني صادر من جانب واحد، **ب**-الترخيص الإداري مستند قانوني، **ج**-الترخيص دائم ما لم ينصّ فيه على توقيته، **د**-الترخيص وسيلة رقابية ووقائية.

ثانيا: دور الترخيص في الحفاظ على النظام العام البيئي

يهدف الترخيص الإداري باعتباره من أهمّ وسائل الضبط الإداري التي تستعملها الإدارة للحفاظ على الصحّة العامة، وعلى السكينة، بالإضافة إلى أنّه يهدف إلى حماية جميع عناصر البيئة الطبيعية، أو حفظ النظام العام البيئي. ومن أمثلة التراخيص الرامية لصون النظام العام البيئي تلك التي نصّ عليها قانون البيئة الجزائري 10/03، والمتمثّلة على سبيل المثال في تراخيص إقامة مشروعات المنشآت المصنّفة، وتراخيص تصريف النفايات الخطرة وتراخيص الصيد. بالإضافة إلى تراخيص أخرى يتعلّق موضوعها وهدفها بحماية الثروات الطبيعية كالغابات.

فرض المشرّع الجزائري ضمن القانون المتعلّق بالنظام العام للغابات 12/84 المعدّل والمتمّم[22] وجوب الحصول على الترخيص لعديد الأنشطة التي تنصب على التراث الغابي كالاستغلال، الاستعمال، التعرية، وإشعال النار، وغير ذلك.

إنّ الحكمة من فرض الترخيص على بعض الأنشطة المرتبطة بالغابات هو تمكين الإدارة من التدخّل استباقيا في تحديد أوجه القيام بالنشاط المزمع أو المقترح من طرف الأفراد، وبالتالي تحقيق هدف اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية هذه الثروة الطبيعية من خطر التلف أو الاستغلال المستنزف، بالإضافة إلى تتبّع المشروع التنموي المرخّص به أثناء تنفيذه لأجل الحفاظ على الأصول الطبيعية من جهة، وتنفيذ المشروع التنموي من جهة أخرى بأقلّ الأضرار والتكاليف. وهو بذلك يستجيب لأهداف تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: دراسة تقييم الأثر البيئي إجراء تقني للحصول على الترخيص الإداري

يتطلّب الحصول على الترخيص وتحت طائلة عدم القبول في بعض الأحيان إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي أو دراسات التأثير من أجل تحديد درجة الخطر الذي يمكن أن تتعرّض له الثروة الغابية. وقد نصّ المشرّع الجزائري في المادة 15 من قانون حماية البيئة 10/03 على وجوب خضوع مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة، والأعمال التي

يمكن أن تؤثّر بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، فورا أو لاحقا على الأنواع والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الايكولوجية إلى دراسة أو موجز للتأثير.

قسّم المشرع الجزائري دراسات تقييم الأثر البيئي إلى دراسة التأثير البيئي ، وإلى موجز التأثير. وقد نظّم المشرّع الجزائري مجال وكيفيات إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي ضمن المرسوم التنفيذي رقم 144/07 المتضمّن قائمة المنشآت المصنّفة لحماية البيئة[23] ، والمرسوم التنفيذي رقم 145/07 المحدّد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة[24].

يُقصد بدراسة تقييم الأثر البيئي بأنها " عملية تنبئية وتقييمية لتأثير نشاط ما على البيئة المحيطة به ، وبناء على هذا التأثير المدمج فيه التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية بما فيها التأثيرات الصحية والتأثيرات المختلفة على عناصر البيئة الطبيعية يتمّ إعداد تقرير الدراسة الذي يُعرض على متّخذي القرار للعمل على التخطيط السليم وتنفيذ المشروعات بما يحقّق تلافيا للآثار السلبية وتعظيما للآثار الإيجابية ، وهي عملية تساعد الدول على تحقيق التنمية المستدامة بأقلّ أضرار على مواردها البيئية والبشرية"[25].

تُعدّ دراسة التأثير وسيلة أساسية لحماية التراث الغابي بسبب أنّها تهدف إلى معرفة وتقدير الانعكاسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المباشرة و/أو غير المباشرة للمشاريع التنموية[26] ، وخاصة الصناعية على الأصول الطبيعية الغابية وتنوّعها البيولوجي ، وعلى إطار ونوعية معيشة السكان .

بعد استقراء مواد القانون 12/84 المتعلّق بالنظام العام الغابات لاحظنا أنّه لم يتمّ النصّ على إجراء دراسات الأثر البيئي ، وقد اقتصرت هذه الأخيرة على المشاريع ذات الأثر الجسيم على البيئة كالنشاطات الاستخراجية والمحروقات ...الخ ، أين كرّسها المشرّع صراحة في قانون المناجم وقانون المحروقات ، بالإضافة للنصّ عنها في المراسيم المتعلّقة بدراسة وموجز التأثير ، في حين أنّ الأنشطة الأخرى المتعلّقة باستغلال واستعمال الثروة الغابية ، وبالتعرية لم يلزم المشرّع بضرورة تقييم أثرها على الرغم من عطوبية المصلحة المحمية .

تحقّق دراسة التأثير البيئي أهداف التنمية المستدامة من خلال إدماجها للاعتبار البيئي المتمثّل في صون التراث الغابي ضمن عملية التخطيط لإنجاز مشاريع الاستثمار الاقتصادي المتعلّقة بالاستغلال والاستعمال والأنشطة الأخرى ، أين يقوم التخطيط على عنصر التنبؤ القائم على دراسات علمية وتقنية بالنتائج والآثار على البيئة والصحّة ، وبتقييم المردود الاقتصادي للمشروع وكلفته البيئية من خلال آلية تعرف بدراسات التقييم البيئي للمشاريع التنموية ، وهي بذلك تكرّس حماية وقائية للغابات استنادا لمبدأ الوقاية والحيطة.

الفرع الثاني: تكريس الترخيص للنهج الوقائي كمبدأ لتحقيق للتنمية المستدامة

إنّ نشوء التنمية المستدامة كمفهوم مستقلّ ، وكمبدأ إطاري يعني أنّه يقوم على مبادئ تساهم في تحقيقه[27]. ونجد من أهمّ المبادئ الرامية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه السياسات الاقتصادية والبيئية ، وبالخصوص ضبط العلاقة بين هذين البعدين لأجل استخدام رشيد للموارد الطبيعية مبدأ إدماج البيئة ضمن المخططات الاقتصادية ، والمبادئ الوقائية التي هدفها تلافي وقوع الأضرار على البيئة المتمثّلة في مبدأي الوقاية والحيطة.

تُعدّ مبادئ وقائية لتحقيق التنمية المستدامة كلّ من مبدأ الوقاية ومبدأ الحيطة ، لكونهما يرميان إلى توقي حدوث الأخطار والأضرار من خلال اتّخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوعها أو التخفيف من حدّتها من خلال تكريس إجراءات استباقية للنشاط الذي قد تكون له آثار ضارّة على البيئة والموارد الطبيعية ، وغالبا ما لا يقع التفريق والتمييز بين مفهوم مبدأ الوقاية ومفهوم مبدأ الحيطة ، وهذا راجع للخلط التشريعي في توظيف المصطلحين في النصوص الدولية والداخلية أين يتمّ بصورة غير دقيقة ، غير أنّه توجد أوجه تمايز بين المبدأين .

أولا: مبدأ الوقاية لتحقيق التنمية المستدامة

يرمي مبدأ الوقاية إلى مراقبة نشاط الأفراد وتوجيهه بما يمنع مقدّما المساس بأمن التراث الغابي وسلامته ، وإلى تفادي الأضرار التي تمسّ بجودة الغابات ، كما يهدف إلى تجنّب

تكاليف العلاج أو الإصلاح إعمالا للمبدأ القائل "الوقاية خير من العلاج".

يقتصر مبدأ الوقاية على التصدّي للأخطار المعروفة والمتوقّعة بتدابير وإجراءات تتفادى أو تقلّل الأضرار، ونصّ المشرّع الجزائري في المادّة 03 من القانون 10/03 بأن يلزم كلّ شخص يمكن أن يلحق نشاطه أضرارا كبيرة بالبيئة باستعمال أحسن التقنيات المتوفّرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة، مع مراعاة مصالح الغير. وهو يختلف بذلك عن مبدأ الحيطة الذي يتصدّى للأضرار الخطيرة المحتمل وقوعها أي أضرار غير مؤكدة، وجسيمة لا يمكن إصلاحها.

يحقّق مبدأ الوقاية التنمية المستدامة لكونه يتوقّى الخطر، ويعتبر أنّ منع حدوث الضرر أجدى من مقارعته، حيث تكون كلفة توقّيه أقلّ من كلفة معالجة آثار المشاكل البيئية، كما يساهم في التخفيف من الكثير من الآثار السلبية البيئية الناتجة عن المشروعات التنموية.[28]

ثانيا: مبدأ الحيطة لتحقيق التنمية المستدامة.

تُعدّ الموارد الطبيعية والنظم البيئية وصحّة الإنسان هي الأولويات الحساسة التي لا تستوجب الاستهانة بها، ففي حالة وجود عدم يقين علمي حول أثر النشاط المزمع القيام به على الصحّة والنظم البيئية يتمّ تغليب الشكّ على خطورته وعدم قابلية إصلاحه بسبب عدم توفّر أي معلومات علمية عن طبيعته، ويحوّل المبدأ التحوّطي عبء الإثبات إلى أولئك الذين يقترحون أنشطة قد تسبّب ضررًا خطيرًا[29]، حيث يقوم هذا المبدأ على ثلاث ركائز أساسية هي خطر الضرر المحتمل، الضرر الجسيم غير القابل للإصلاح، غياب اليقين العلمي وضرورة اتّخاذ إجراءات فورية[30].

تم تكريس هذا المبدأ لأوّل مرّة بصفة صريحة في المبدأ 15 من إعلان ريو 1992، ويفضّل مبدأ الحيطة الوقاية على التدخّل العلاجي، ويركّز على أهمية وقيمة البيانات العلمية في اتّخاذ القرار التنموي، ويحمل على الالتزام باستخدام التدابير الاحترازية بما يتناسب مع الضرر المحتمل ودرجة احتمال وقوع المخاطر أو حدوثها في كلّ حالة. وتمّ تكريس مبدأ الاحتياط بصفة جلية في الصكوك الدولية الرامية إلى الحفاظ على العناصر البيئية والطبيعية على أساس التنمية المستدامة مثل بروتوكول قرطاجنة حول السلامة الأحيائية لعام 2001، واتفاقية التنوّع البيولوجي لعام 1992، وكذا ضمن أحكام اتفاقية تدابير الصحّة والصحّة النباتية لعام 1994.

أمّا عن علاقة مبدأ الاحتياط بالتنمية المستدامة فقد شدّد الإعلان النهائي لمؤتمر لجنة الأمم المتّحدة الاقتصادية لأوروبا بالنرويج لسنة 1990 على دور مبدأ الحيطة كشرط مسبق ضروري لتحقيق الاستدامة، حيث جاء فيه أنّ من أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب أن تستند السياسات على مبدأ التحوّط[31].

وهكذا نرى بأنّ مبدأ الاحتياط يعدّ أحد الركائز المهمة في اتخاذ القرار المتعلّق بالمسار التنموي لأجل تحقيق تنمية مستدامة لا تنطوي على مخاطر تخلّ بالتوازن بين حقوق الأجيال، ولا تعرّض الموارد الطبيعية للنضوب أو الاستنفاذ.

المبحث الثاني: الترخيص الإداري آلية لحماية التراث الغابي ضمن قانون الغابات 12/84.

يندرج الترخيص الإداري الذي يرمي إلى حماية التراث الغابي ضمن الضبط الإداري المتخصّص، والذي لا تختلف أهدافه عن الضبط الإداري العام إلاّ من حيث أنّه يخضع لنظام قانوني خاصّ به وهو القانون المتضمّن النظام العام للغابات بالنسبة للتراث الغابي، ونصوصه التنظيمية، بالإضافة إلى أنّ الضبط الإداري الخاص يخصّ الأهداف التي لا توجد ضمن المحتوى العادي للضبط الإداري العام كضبط الصيد مثلا، أمّا من حيث الاختصاص فتعود سلطات الضبط الإداري الخاص للوالي وبعض الوزراء فقط.[32]

يكون الترخيص إمّا لممارسة نشاط غير محظور أصلا على التراث الغابي، ولكن مقتضيات صون هذا الأخير وحمايته، وحفظ النظام العام البيئي تفرضه، ومثال ذلك الترخيص بالاستعمال والترخيص بالاستغلال (المطلب الأول)، وإمّا يكون الترخيص لممارسة نشاط محظور في أصله أو مضرّ بالتراث الغابي، ومثال ذلك الترخيص بتعرية الغابات، والترخيص بإشعال النار في الأملاك الغابية (المطلب الثاني)، ويخضع الترخيص في جميع الحالات إلى السلطة التقديرية أو المقيّدة للإدارة[33].

المطلب الأول: الترخيص بالاستعمال والاستغلال

لطالما اعتمد الإنسان منذ القدم بشكل أساسي على الغابة في تلبية متطلبات حياته وإشباع حاجاته، أين كانت

الغابات ملكا مشتركا بين الأفراد يتمّ استعمالها واستغلالها دون قيود تذكر، إلى حين أصبحت هذه الثروة محلّ حقّ ملكية.

إنّ إخضاع التراث الغابي لنظام ملكية سواء خاص أو عام تفرّع عنه حقوق متّصلة بحقّ الملكية، وهي لاسيما حقّ الاستعمال والاستغلال اللذان يعدّان من سلطات المالك الذي له أن يقوم بذلك بنفسه أو له أن يرخّص لغيره بذلك.

إنّ تكريّس المشرّع الجزائري مبدأ عمومية الملكية الغابية[34] يجعل من الدولة المالك الوحيد لها، وهو ما يعطيها الحقّ لوحدها في منح تراخيص الاستعمال والاستغلال المنصبة على هذه الثروة، وقد نظّم المشرّع استعمال واستغلال الملكية الغابية بموجب نظام خاص هو النظام العام للغابات[35] دون إخضاعها لقوانين الأملاك العمومية بالنظر لخصوصية هذه الثروة وعطوبتها، وعليه كيف نظّم المشرّع مسألة الترخيص بالاستعمال الغابي (الفرع الاول)، وبالاستغلال الغابي (الفرع الثاني).

الفرع الأوّل: الترخيص بالاستعمال الغابي

إنّه من الأجدر حين الخوض في الترخيص بالاستعمال الغابي بيان طبيعة الاستعمال الغابي وخصائصه، ثم نعكف على تحديد نطاق الترخيص به من حيث الأشخاص ومن حيث موضوعه.

أولا: طبيعة الاستعمال الغابي

إنّ حقّ الاستعمال المتفرّع عن الملكية في القانون الخاص يمارسه المالك بنفسه وهو مقيّد به لا يجوز له التنازل عنه للغير إلاّ بناء على شرط صريح أو مبرّر قوي[36]، إلاّ أنّ المشرّع الجزائري في القانون 12/84 لم يشر إلى "حقّ الاستعمال"، وإنّما ذكر "الاستعمال" L'usage، نظرا لارتباط هذا الأخير في نظام الغابات بنظام استعمال الأملاك العمومية من حيث وجوب رخصة استعمال فردي تمنحها الإدارة، لكن ما نوع هذه الرخصة؟ وهل هي رخصة الطريق أم رخصة الوقوف؟ ليكون الجواب لا هذه ولا تلك، لأنّ الأملاك الغابية لا تُطبّق عليها معايير تعريف الأملاك العامة[37]. وعليه يمكن القول إنّ الاستعمال الغابي يكتسب نوعا من الخصوصية، ويجمع بين قواعد الاستعمال المنصوص عليها في قانون الأملاك العمومية وبين قواعد استعمال الحقّ العيني.

ثانيا: نطاق الترخيص بالاستعمال الغابي.

تطرّق المشرّع الجزائري للاستعمال الغابي ضمن المواد 34، 35، 36 من القانون 12/84 المتضمّن النظام العام للغابات تحت عنوان " الاستغلال داخل الأملاك الغابية الوطنية". نصّت المادة 34 على أنّه يتمثّل الاستغلال، والمراد به الاستعمال [38] داخل الأملاك الغابية الوطنية بالنسبة للسكان الذين يعيشون داخلها أو بالقرب منها في استخدام هذه الأخيرة وبعض منتجاتها لحاجاتهم المنزلية وتحسين ظروف معيشتهم. حيث بين المشرّع من خلال هذه المادة من هم أصحاب الحقّ في الاستعمال وما هو موضوع هذا الاستعمال. إلاّ أنه (المشرّع) سكت في قانون الغابات عن كيفية مباشرة الأفراد أو المستفيدين لاستعمال الملك الغابي.

1-نطاق الترخيص بالاستعمال الغابي من حيث الأشخاص

حدّد المشرّع الجزائري الأشخاص الذين يختصّون بالاستعمال الغابي (المستعملون) باعتماده على المعيار المكاني، ليكون بذلك السكان الذين يعيشون داخل الغابة أو بالقرب منها هم وحدهم من يقتصر عليهم استعمال الغابة، وبهذا يقصى كلّ من لا يتوفّر فيه هذا الشرط من خلال عدم إمكانية حصولهم على الترخيص. إلاّ أنّه لم يحدّد بدقة المقصود بجوار الغابة والمسافة التي تفصل بين السكان والأملاك الغابية، ولم ينصّ الآلية أو الوسيلة القانونية التي من شأنها تحديد النطاق المكاني أو الجغرافي لتواجد هؤلاء السكّان. هذا في حين نجد المشرّع المغربي قد حدّد المجال المكاني الذي يمكن أن يتواجد فيه المستعملون عن طريق محضر التحديد الإداري للملك الغابوي الذي يصادق عليه بموجب مرسوم[39].

2-نطاق الترخيص بالاستعمال الغابي من حيث موضوعه

حدّد المشرّع خمسة (05) أوجه للاستعمال الغابي، وهي واردة على سبيل الحصر في نصّ المادة 35 من القانون 12/84، وقد اعتمد في تحديدها المعيار النوعي، وهي: المنشآت الأساسية للأملاك الغابية الوطنية، منتوجات الغابات، الرعي، بعض النشاطات الأخرى المرتبطة بالغابة ومحيطها المباشر، تثمين أراضي جرداء ذات طبيعة سبخية

عن طريق تطوير الأنشطة غير الملوّثة المعلن عن أولويتها في المخطّط الوطني.

على الرغم من أهمية الاستعمال الغابي وآثاره المحتملة على التراث الغابي إلّا أنّ المشرّع الجزائري لم يفصّل في أوجه هذا الاستعمال، حيث وردت بصفة عامة تفتقد الدقة والتحديد، وهو ما يفتح المجال أمام القيام بنشاطات قد تلحق أضرارا باستدامة هذه الثروة لاسيما كالرعي، وكذا عدم تحديده للمقصود بالمنشآت الأساسية للأملاك الغابية.

نظرا للمعالجة المقتضبة لموضوع الاستعمال الغابي الذي نصّت عليه المادة 35 سالفة الذكر، قام المشرّع الجزائري بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 87/01 المحدّد لشروط وكيفيات الترخيص بالاستغلال في إطار المادة 35 من القانون 12/84 [40] ، والذي يهدف حسب ما نصّت المادة الأولى منه لتوضيح تطبيق أحكام المادة 35 لاسيما موضوع وإجراءات الترخيص.

جاء هذا المرسوم 87/01 بمصطلح جديد يعكس أوجه الاستعمال الغابي المنصوص عليها في المادة 35 من قانون الغابات 12/84، وهو "الاستصلاح"، والذي يقصد به كلّ عمل استثماري يهدف لجعل الأملاك الغابية الوطنية منتجة بتثمينها من خلال أنشطة تتمثّل في:

- غرس الأشجار المثمرة والأعلاف والأشجار الغابية.

-إنشاء مشتلات مختصّة، لاسيما في إنتاج الشتلات المثمرة.

- تربية الحيوانات الصغيرة كالدواجن والنحل.

- تصحيح السهول وكلّ الأعمال الأخرى المتّصلة بحماية التربة.

- تثمين أراضي جرداء ذات طبيعة سبخية عن طريق تطوير الأنشطة غير الملوثة[41].

كما تدارك المشرّع الجزائري الإشكال المتعلّق بتحديد الحيز المكاني أو الجغرافي للاستعمال الغابي، بنصّه في المادة 03 من المرسوم 87/01 على أن تحدّد المساحات الواقعة داخل الأملاك الغابية المعنية بالاستصلاح بناء على مقاييس تقنية ومعايير اقتصادية وايكولوجية بتثبيت حدودها بقرار من الوزير المكلّف بالغابات (الفلاحة)، بناء على اقتراح من إدارة الغابات.

ثالثا: الترخيص بالاستعمال الغابي وتحقيق التنمية المستدامة

يمكن استخلاص أنّ الترخيص بالاستعمال الغابي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للتراث الغابي من خلال الالتزامات التي رتّبها المشرّع على المستفيد، إذ يتعيّن على هذا الأخير مباشرة جميع أعمال تحقيق هدف المحافظة على هذه الثروة، وفي مقدّمتها احترام حدود القطعة المثبتة بموجب القرار، الشروع في عمليات صيانة منشآت التربة واستصلاحها، الحفاظ على صحّة النباتات بتنبيه الإدارة إلى وجود طفيليات، واتّخاذ احتياطات ضدّ الحرائق، واستعمال طرق العبور الموجودة بالأملاك الغابية [42]. وبهذا يتّضح أنّ هدف المشرّع من الترخيص بالاستعمال هو المحافظة على التراث الغابي وتثمينه، أكثر منه الاستثمار فعليا من أجل تحقيق عوائد اقتصادية. والدليل على ذلك أنّ الاستعمال الغابي مقتصر على سكان الغابة أو جوار الغابة، وهم من سيكون لها حارسا أمينا بالنظر إلى مبررات واقعية جدّية تتمثّل في كونهم ممن يعتمدون في حياتهم وبقائهم على الغابة.

خلاصة القول إنّ الترخيص بالاستعمال يساهم في صون الأصول الطبيعية الغابية مع إمكانية تحقيق عوائد اقتصادية غير معتبرة لكن مستدامة من حيث نوعية الأنشطة المقرّرة قانونا.

الفرع الثاني: الترخيص بالاستغلال الغابي

يُعدّ التراث الغابي مصدر إنتاج هامّ للعديد من الموارد والمنتجات الطبيعية التي ينبغي قطفها واستغلالها قبل تلفها كالأخشاب والفواكه والمنتجات الصناعية، ويقصد بالاستغلال القيام بأعمال استثمار الشيء للحصول على غلّته وثماره. وعليه كيف يتمّ استغلال ثمار ومنتجات الغابات؟

نصّت المادة 74 من قانون الأملاك الوطنية 30/90 على أنّ النظام القانوني لأنماط استغلال الثروات الطبيعية ومنها الغابات يخضع للتشريعات الخاصة بكلّ منها ، وعليه وبالرجوع للقانون المتعلّق بالغابات 12/84 وجدنا أحكامه تتناول الاستغلال الغابي في الفصل الثالث منه من الباب الثالث المعنون بالاستغلال في المادتين 45 و46، حيث تنصّ الأولى على القواعد المتعلّقة بالتطريق والقطع ونقل المنتجات الغابية والترخيص بالاستغلال، فيما تنصّ المادة

46 على استغلال المنتجات الغابية وبيعها ، وأحالت المادتين جميع هذه المسائل على التنظيم.

نظّم المشرّع الجزائري الاستغلال الغابي بإصداره للمرسوم التنفيذي رقم 170/89 المتضمّن الموافقة على الترتيبات الإدارية العامة والشروط التقنية لإعداد دفتر الشروط المتعلّق باستغلال الغابات وبيع الحطب المقطوع منها ومنتوجاته[43] (أولا)، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 368/06 المتضمّن النظام القانوني لرخصة استغلال غابات الاستجمام وكذا شروط وكيفيات منحها[44] (ثانيا).

أولا: الترخيص بالاستغلال الغابي ضمن المرسوم 170/89

حدّد المشرّع الجزائري من خلال هذا المرسوم التي يحتوي 58 مادة طريقا واحدا للاستغلال الغابي ، والمتمثّل في جني حطب الغابات الوطنية وبيعه ، وهذا حسب ما نصّت عليه المادة الثانية من هذا المرسوم[45]، وحدّد لأجل ذلك أسلوبين قانونيين[46] هما البيع بالمزاد الذي يكرّس مبدأ التنافس الحرّ ، والبيع عن طريق التعاقد بالتراضي استثناءً وفي حالات مذكورة على سبيل الحصر تتمثّل في عدم جدوى المزاد ، وفي الحالات المستعجلة التي يتسبّب فيها خطر جسيم ، وحالة القيام بعملية التحسين الغابية المقرّرة ضمن أحد مخطّطات التهيئة ، وفي حالة الاستغلالات العرضية ؛ كحالة الأخشاب الآخذة في التلف أو السقوط وغير ذلك[47].

يحصل من رسى عليه المزاد أو تمّ التعاقد معه بالتراضي على رخصة الاستغلال الغابي عن طريق عقد إداري يُبرم بين إدارة الغابات وبينه باعتباره المتعامل المتعاقد ، ويرتّب هذا العقد حقوقا للمتعامل والتزامات على عاتقه ، وتتولّى الإدارة صلاحيات واسعة في الإشراف على عملية الاستغلال سواء قبل أو أثناء منح الرخصة ، وكذلك بعد انتهاء الاستغلال.

1-الالتزامات والحقوق المترتبة على صاحب رخصة الاستغلال الغابي

يتمّ تسليم المتعامل المستغلّ الذي رسى عليه المزاد زيادة على رخصة الاستغلال نسخة من محضر مزاده المصدق ونسخة من دفتر الشروط ودفتر الإعلان الإشهاري ، ومخطط الخشب المقطوع عند اللزوم[48]، وعلى هذا المستغلّ احترام ما ورد ضمن هذه الوثائق والرخصة.

أ- الالتزامات المترتبة على رخصة الاستغلال.

- دفع كلّ أقساط المزاد ؛ عدم إمكانية التصرف في المنتوج إلاّ بعد الدفع[49].
- اتخاذ المستغل وضامنه الكفيل موطنا في مركز الدائرة التي بها الخشب المقطوع[50].
- تحمل المستغلّ كامل المسؤولية عن الأضرار والمخالفات بعد تسلّمه رخصة الاستغلال[51].
- إبقاء الطرق والممرات مفتوحة في مقاطع الأشجار ، وإصلاحها في حالة لحقها تهدّم[52].

ب-الحقوق المترتبة للمستغلّ.

- حقّ المستغلّ في اكتساب المنتوجات الغابية والتصرّف فيها.
- حقّ المستغلّ في التعويض في حالة إلغاء الصفقة بدافع المنفعة العامة[53].

2-الدور الإشرافي للإدارة على الاستغلال الغابي

تقوم إدارة الغابات باعتبارها الجهاز المكلّف بتسيير الغابات بالإشراف الفعلي على استغلال هذه الثروة من خلال وضع جميع الترتيبات الضرورية لمباشرة هذا الاستغلال ، أي قبل الترخيص بالاستغلال ، لتتولّى بعد ذلك دورها الرقابي أثناء منح الرخصة ومباشرة الاستغلال وبعد انتهائه.

أ- قبل تسليم الرخصة

تقوم إدارة الغابات في هذه المرحلة بتحديد طبيعة العقد ونوع التعاقد ، وتعدّ دفتر شروط العقد الذي يحتوي على الشروط الإدارية العامة ، وكذا دفتر الإشهار الذي يضمّ معلومات تتعلّق بالمزاد[54]، والشروط الإدارية التقنية الخاصة ، والشروط التقنية المالية المشتركة ، كما تشرف سلفا على تحديد الأشجار التي ستقطع ، ويتمّ وسمها لتمييزها عن غيرها من الاشجار[55]،

ب-أثناء تسليم الرخصة

تتولّى الإدارة مراقبة تنفيذ المستغلّ لعملية قطع الأشجار من حيث مدى احترامه للرخصة ولدفتر الشروط

الملحق بها ، لاسيما فيما يتعلّق بوقت القطع ، ظروفه وحيزه المحدّد ، وكيفيته[56]، ويتعرّض المستغلّ مخالف الرخصة إلى سحبها منه.

ج-بعد انتهاء الرخصة

بعد انتهاء صلاحية رخصة الاستغلال بمناسبة انتهاء الآجال أو بسبب سحبها يبقى للإدارة بعض الصلاحيات المتمثّلة في مراقبة مدى إعادة الأماكن إلى حالتها من خلال مراقبة تنظيم وتنظيف أماكن التفريغ ، وتعدّ محضر فحص الأشجار المقطوعة لتبرئة ذمّة المستغلّ[57].

3-الترخيص بالاستغلال الغابي والتنمية المستدامة

إنّ الاستغلال الطبيعي للموارد الغابية هو طريق لتجديد الثروة الغابية ، سواء كان ذلك من خلال قطع الحطب أو جني الثمار ، فهذا يساهم في تنشيط دورة الحياة ، وبالتالي تنمية التراث الغابي وتثمينه لأنّ المكوّنات الغابية هي عناصر طبيعية وحيوية تنمو ثمّ تكبر لتموت بعد ذلك وتتجدّد. وبهذا يلعب الترخيص دورا ايكولوجيا حمائيا للثروة الغابية ، لاسيما وأنّ المشرّع تدخل واشترط أن يكون القطع يكفل أمن العمال ، ويتحاشى تدمير الأشجار الاحتياطية ، وأن تختار بدقة وجهة القطع ، وظروفه تفاديا لسقوط الأشجار الكبيرة التي تلحق أضرارا جسيمة بالأشجار الأخرى وبالنباتات[58]. كما يمثّل الاستغلال مصدرا هاما من مصادر الثروة الاقتصادية العمومية.

وعليه يحقّق الاستغلال الغابي التنمية المستدامة من خلال معادلة مفادها أنّه كلّما كان الاستغلال الغابي رشيدا ومعقلنا زاد الإنتاج وتواصل عبر الزمن.

ثانيا: الترخيص بالاستغلال الغابي ضمن المرسوم 368/06

نظّم المشرّع الجزائري الترخيص باستغلال نوع جديد من غابات الاستجمام التي تندرج ضمن غابات الحماية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 368/06 في 19 أكتوبر 2006 الذي تضمّن 26 مادة.

1-طبيعة رخصة استغلال غابات الاستجمام.

تُعدّ رخصة استغلال غابات الاستجمام عقدا إداريا يؤهّل المتعاقد لمباشرة الاستغلال لأغراض الراحة والتسلية[59]، ويخضع هذا الاستغلال إلى النظام العام للغابات رقم 12/84 دون أن يكون موضوع أيّ صفقة ، فالاستغلال يمنح بناءً على دفتر شروط[60]، حيث يرتّب هذا العقد حقوقا والتزامات على عاتق المستفيد.

2-التزامات صاحب رخصة استغلال غابات الاستجمام.

رتّب المشرّع الجزائري مجموعة من الالتزامات على مستغلّ هذا النوع من الغابات التي وظيفتها الحماية ، حيث تندرج أهمّ الالتزامات في المحافظة على الغابة وعلى طابعها الحامي ، وهي كالاتي:

- إعداد مخطّط لتهيئة غابة الاستجمام.
- المساهمة في المحيط بتكفل كلي أو جزئي بأعمال الصيانة.
- التجهّز بعتاد محاربة الحرائق.
- حماية الغابة.
- دفع أتاوة .

المطلب الثاني: الترخيص بنشاطات محظورة في أصلها على التراث الغابي

لقد حظر المشرّع الجزائري إتيان بعض الأنشطة الخطرة على التراث الغابي في النظام العام للغابات 12/84 ، وهي إمّا محظورة على الإطلاق أو مؤقّتا ، والحظر المؤقّت هو كلّ مسموح قائم على تحقّق شرط هو الترخيص أو مرتبط بأجل أو فترة معيّنة. ومن أمثلة الترخيص بممارسة نشاط محظور في أصله على التراث الغابي الترخيص بالتعرية وقطع الأشجار (الفرع الأول) والترخيص بإشعال النار (الفرع الثاني)، ويرجع منح الترخيص بمباشرة هذه الأنشطة إلى السلطة التقديرية للإدارة التي توازن بين المقتضيات الايكولوجية والأهداف الاقتصادية للمشروعات.

الفرع الأول: الترخيص بتعرية الأراضي الغابية

نظّم المشرّع الجزائري تعرية الأراضي ضمن الباب الثاني المعنون بحماية الثروة الغابية ، في المادتين 17 و18. فعلى الرغم من خطورة هذا النشاط ، إلاّ أنه سمح به استثناءً ولاعتبارات خاصة بموجب ترخيص تمنحه الإدارة[61]. ويكون

هذا الترخيص وجوبيا وقبليا، ويشمل ذلك الأملاك الغابية الوطنية وتلك التابعة لأملاك الخواص.

أولا: المقصود بتعرية الأراضي الغابية.

عرّف المشرّع عملية تعرية الأراضي بموجب نصّ المادة 17 من القانون 12/84 المتعلّق بالغابات بأنّها: " تتمثّل تعرية الأراضي حسب مفهوم هذا القانون في عملية تقليص مساحة الثروة الغابية لأغراض غير التي تساعد على تهيئتها وتنميتها". وبهذا فتعرية الأراضي الغابية هي كلّ عمل من شأنه أن يتحقّق معه انتقاص في مساحة الثروة الغابية لأجل أهداف لا تمّت بصلة لتنمية وتثمين الثروة الغابية. وبالتالي نلاحظ أنّ التعريف الذي أورده المشرّع الجزائري جاء غير دقيق فلم يبيّن لا كيفية التعرية، ولا نتيجتها ولا الغرض منها، ولا محلّها فهل تقع على الغطاء النباتي فقط أم تقع على الأراضي الغابية؟

ثانيا: نطاق الترخيص بتعرية الأراضي الغابية

نصّت المادة 18 من النظام العام للغابات 12/84 على ضرورة الحصول على رخصة مسبقة كشرط لمباشرة أعمال التعرية، وقد وردت هذه المادة بصيغة العموم، وهو ما يعني ضرورة حصول جميع الأشخاص الخواص والأشخاص العامة على هذه الرخصة، بالإضافة إلى أنّ المادة لم تحدّد نوع الأراضي التي تشملها الرخصة، وبالتالي فهي جميع الأراضي الغابية المملوكة للخواص أو للدولة، مع العلم أنه يمكن لهذه الأخيرة مباشرة إجراء قانوني موازي يسمى بالاقتطاع.

يُعدّ الاقتطاع وسيلة تلجأ إليها الدولة لتفادي طلب ترخيص بالتعرية، وهذا بإخراج الملك العمومي الغابي وتغيير تخصيصه للتملّص من قاعدة عدم جواز التصرّف في الأملاك الوطنية، والذي يكون بموجب مرسوم[62] يجعل الاقتطاع يدخل ضمن أعمال السيادة، وهو بذلك غير قابل للطعن أمام القضاء، فتتفادى الإدارة المعنية جميع ما قد يعرقل أعمالها. لكن ما هي آثار هذا العمل القانوني غير القابل للرقابة على تحقيق التنمية المستدامة؟

ثالثا: الترخيص بتعرية الأراضي وتحقيق التنمية المستدامة

لقد حظر المشرّع الجزائري نشاط التعرية في أصله، إلاّ أنه منح الإدارة المكلّفة بالغابات السلطة للترخيص به، ولم يبيّن في ذلك اعتبارات منح هذه الرخصة، حيث للإدارة بالنسبة للأملاك الغابية الخاصة سلطة تقديرية في منح الترخيص من عدمه من خلال قيامها بالموازنة بين المصلحة العامة المتمثّلة في حماية الثروة الغابية والمصلحة الخاصة المتجسّدة في الهدف المرجو من عملية التعرية لضمان تحقيق تنمية مستدامة لهذه الثروة، أمّا بالنسبة لسلطة الإدارة في منح رخصة التعرية في الأملاك الغابية الوطنية فقد قيّدها المشرّع بضرورة أخذ رأي الجماعات الإقليمية المعنية ومعاينة الأماكن المراد تعريتها.

كما يُعدّ ضروريا في رأينا أن ينصّ المشرّع الجزائري على استثناء بعض مكوّنات الثروة الغابية من التعرية، أو ما يُسمّى باعتراضات عملية التعرية، وهذا بالنظر لأهميتها الايكولوجية ودورها في حماية التربة وتثبيت الكثبان الرملية والوقاية من التصحّر والتصخر، كغابات الحماية ومساحات المنفعة العامّة.

الفرع الثاني: الترخيص بإشعال النار

تُعدّ دون شك آفة النيران أو الحرائق من أكثر عوامل تدهور الغابات الجزائرية، ومن أخطر التهديدات التي تواجه التراث الغابي الذي يستغرق سنوات طويلة لكي ينمو ويتشكّل، في حين أنّه يتلف في دقائق معدودات بسبب النيران. لذا فقد حظر المشرّع الجزائري إشعال النار في الأملاك الغابية أو بالقرب منها ضمن القانون 12/84، كما أصدر نصا تنظيميا للوقاية منها، والمتمثّل في المرسوم 44[63]/87.

نصّت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 44/87 على أنّه يمنع على أيّ شخص أن يشعل النار داخل الأملاك الغابية الوطنية أو على بعد مسافة تقلّ عن كيلومتر واحد منها، كما يُمنع عليه أن يأتي بها إليها. إلاّ أنّه، وبالنظر لدور وأهمية النار كطاقة حرارية في حياة البشر، ونظرا لحاجة الإنسان والمواطن لاستعمالها في قضاء أغراض إنضاج الطعام، والتدفئة، وأغراض أخرى بالنسبة للسكان

المحليين، فقد سمح المشرّع الجزائري باستخدامها وإشعالها في حالات محدّدة تشكّل الاستثناء عن الأصل في الفقرة الثانية من نفس المادة 02 من المرسوم 44/87، وهذا في حالتين هما حالة إشعال النار في المساكن الواقعة في الغابة أو في جوارها (المادة 03)، والترخيص بإشعال النار من أجل إحراق القشّ (المادة 05). ويكون هذا الترخيص إمّا تلقائيا (أولا) أو لا يكون إلاّ بإذن أو تصريح مكتوب صادر عن الإدارة المختصّة (ثانيا).

أولا: الترخيص التلقائي بإشعال النار

نصّت المادة الثالثة من المرسوم 44/87 على عدم جواز إشعال النار في المساكن التي تقع داخل الأملاك الغابية أو بالقرب منها خلال موسم الحرائق الذي يتراوح في الفترة ما بين 01 يونيو و31 أكتوبر من كلّ سنة، ورخّص المشرّع بذلك في حالة توفير الحاجات المنزلية فقط، وعليه فإنّ هذا عبارة عن ترخيص تلقائي، وبالتالي لا يحتاج السكان القاطنون بالغابة أو بجوارها للحصول على إذن مكتوب من الإدارة لأجل مباشرة تلك الأنشطة.

ثانيا: الترخيص بموجب إذن كتابي

حظر المشرّع الجزائري القيام بأعمال الحرق بصفة نهائية خلال موسم الحرائق، وأخضعها خارج هذا الفترة للحصول على ترخيص كتابي أو إذن مسبق، ومثال ذلك وجوب الترخيص المسبق من طرف المصالح التقنية المكلّفة بالغابات من أجل إحراق القشّ والنباتات المكدّسة في أكوام أو كتل أو أكداس داخل الغابات الوطنية[64]، وكذا وجوب الحصول على رخصة الحرق الصحّي للقشّ في جوار الغابة على بعد لا يقلّ عن 01 كيلومتر، أين يتمّ الحرق بحضور عون تعينه مصالح الغابات، فيما يتحمّل صاحب الرخصة كلّ تبعات إهماله أو عدم اتخاذه للتدابير والاحتياطات[65].

خاتمة

إنّ الترخيص بأنشطة على التراث الغابي باعتباره آلية وقائية يهدف بصفة أساسية إلى تكريس رقابة مسبقة من شأنها أن تجنّب الثروة الغابية التي تتميّز بعطوبية نتيجة تلفها السريع ضررا من الصعب أو المستحيل إصلاحه. ويلعب الترخيص المسبق دورا جوهريا لا غنى عنه في مسار تحقيق التنمية المستدامة من حيث أنّه يهدف إلى الموازنة بين مقتضيات التنمية الصناعية والاستثمار المرتبط باستعمال واستغلال الثروات الغابية كموارد أوليّة، وبين ضرورة الحفاظ على الأصول الطبيعية وصون التراث الغابي الذي يُعدّ مصلحة عامّة.

يستند منح الترخيص في إطار تحقيق التنمية المستدامة باعتباره قرارا إداريا إلى سلطة الإدارة، التي تكون إمّا مقيّدة بنصوص القانون فيما يتعلّق بالأنشطة المباحة أصلا كالاستعمال أو الاستغلال، أو تقديرية تكون للإدارة فيها صلاحيات واسعة في تقدير الآثار التي يمكن أن تنعكس عن المشروع، وعلى هدف تحقيق التنمية المستدامة للتراث الغابي.

بالتالي فإنّ الغرض من الترخيص يتمثّل في تقدير نتائج المشروع على التراث الغابي قبل الشروع فيه لأجل وقاية هذه الثروة الطبيعية من أخطار محتملة، وقد يقترن الترخيص بفرض بعض القيود التقنية والفنية والتدابير الوقائية التي من شأنها أن تقلّل من حدّة الأضرار، وتحافظ على استدامة النظم الطبيعية الغابية لصالح الأجيال القادمة.

وانطلاقا ممّا سبق نوصي بما يلي:

- ضرورة تحيين التشريع الغابي، وإصدار قانون يتضمّن النظام العام للغابات في إطار التنمية المستدامة.
- إعادة تنظيم الترخيص بالاستعمال والاستغلال الغابيين، وتحديد معايير التمايز بين النظامين من خلال إصدار نصوص تنظيمية تتعلّق بهما في إطار التنمية المستدامة.
- إصدار نصّ تنظيمي في إطار التنمية المستدامة لمسألة الترخيص بتعرية الأراضي الغابية، حيث أنّه على الرغم من خطورة هذا النشاط إلاّ أنه بقي دون تنظيم.
- ضرورة أن تراعي التراخيص المنصوص عليه في القوانين المتعلّقة بالتراث الغابي هدف تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، بالتوافق مع التوجّه الجديد للمؤسّس الدستوري الجزائري الذي أضاف مادة جديدة ضمن التعديل الدستوري لسنة 2016، ومفادها أن تضمن الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، وهو تبنّي صريح لمبدأ الاستدامة في تسيير والحفاظ على الممتلكات العمومية الطبيعية وأهمها الغابات.

الهوامش

1. المادة 09 من القانون 12/84 المتضمن النظام العام للغابات ، المؤرخ في 23 يونيو 1984 ، ج ر عدد 26 ل 26 يونيو 1984 المعدل والمتمم بالقانون رقم 20/91 المؤرخ في 02 ديسمبر 1991 ، ج ر عدد 62 ل 1991/12/04.

2. FAO, Département des forets, Le Programme d'évaluation des ressources forestières — Termes et Définitions, Rome, 2010, p. 06

3. UNFCCC, cop 07, 2001.

4. FAO, State of the world's forest, 2001, p.137.

5. المادة 683 من القانون المدني الجزائري رقم 58/75 ، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدّل والمتمم.

6. المادة 13 من القانون 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري ، المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 ، ج ر عدد 49 ل 1990/11/18 ، المعدّل والمتمم بالأمر رقم 26/95 المؤرخ في 1995/09/25 ، ج ر عدد 55 ل 1995/09/27.

7. المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 115/2000 المؤرخ في 28 أيار/مايو 2000 ، المتعلّق بتحديد قواعد إعداد مسح الأراضي الغابية الوطنية ، ج ر عدد 30 ، لسنة 2000.

8. نصر الدين هنوني ، الوسائل القانونية والمؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر ، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية ، ب.ط ، 2001 ، ص 21.

9. المادة 13 من القانون 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري ، المشار إليه سابقا.

10. المبدأ 02 و03 من إعلان استوكهولم حول البيئة الإنسانية ، يونيو/جوان 1972.

11. Alexandre Ch. KISS et Stéphane DOUMBE-BILLE, "Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement (Rio de Janeiro-juin 1992) ", AFDI, V 38, N° 01, 1992, p. 825.

12. World Commission on Environment and Development, Our Common Future, Oxford University Press, 1987.

13. Patricia Birnie, Alan Boyle and Catherine Redgwell, International Law and the Environment, Oxford University Press, New York, 3eme Ed, 2009, p.116.

14. القانون 10/03 المؤرخ في 19 يوليو/جويلية 2003 ، المتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، ج ر عدد 43 ل 2003/07/20.

15. أصدر المفكر الألماني Hans Carl VONCARLOWITZ سنة 1713 كتابه الموسوم ب " Sylvicultura oeconomica " ، أين أشار فيه إلى مصطلح » «NACHHAL TIGKEITالذي يعني الاستمرارية والتواصل. وهذا كحل لمواجهة مشكل تراجع مخزون الأخشاب في المناجم بسبب انحسار أشجار الغابات التي كان يتم استغلالها بصورة لاعقلانية أدّت لاستنزاف هذا المورد الطبيعي المتجدّد ، وهذا ما دعاه إلى التفكير في أسلوب جديدة لإدارة الغابات لتوفير الخشب مستقبلا وبثمن معقول ، فأوصى بالاستعمال الدائم والمتواصل والمستدامNACHHAL TIGKEIT". **ينظر:**

16. F. Schmithüsen, "Trois cents ans d'application de la durabilité au secteur forestier", unasylva, V 64, N° 240, 2013, p. 02.

17. OIBT, Directives *pour* l'aménagement durable des forêts tropicales naturelles, Serie technique N° 05, 1990, Japon.

18. A. Sarre et C. Sabogal, La gestion durable des forêts est-elle un rêve impossible ? ", unasylva, V 64, N° 240, 2013, p. 27.

19. NIESTEN Eduard, RICE Richard, Gestion durable des forêts et incitations directes à la conservation de la biodiversité, Tiers-Monde, Tome 45, N°177, 2004, p. 130.

20. PIERRE Livet, L'autorisation administrative préalable et les libertés publiques ; Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris 1974, p 188.

21. **نقلا عن**: عزاوي عبد الرحمن ، الرخص الإدارية في التشريع الجزائري ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 155.

22. عزاوي عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص 157.

23. محمد جمال عثمان جبريل ، الترخيص الإداري(دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراه دولة في القانون العام ، كلية الحقوق جامعة عين الشمس ، 1992 ، ص 67. **نقلا عن:** عزاوي عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص 157.

24. القانون 12/84 المتضمن النظام العام للغابات المعدّل والمتمّم ، المشار إليه أعلاه.

25. المرسوم التنفيذي رقم 144/07 المتضمّن قائمة المنشآت المصنّفة لحماية البيئة ، المؤرخ في 19 مايو 2007 ، ج ر عدد 34 ل 2007/05/22.

26. المرسوم التنفيذي رقم 145/07 المحدّد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة ، المؤرخ في 19 مايو 2007 ، ج ر عدد 34 ل 2007/05/22.

27. سامية جلال سعد ، الإدارة البيئية المتكاملة ، المنظّمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2005 ، ص 87.

28. Michel Prieur, Op.Cit, p. 43.

29. ليست مبادئ التنمية المستدامة محدّدة بصفة نهائية أو على سبيل الحصر ، فنجد إعلان ريو 1992 تبنى 27 مبدأ تقود لتحقيق التنمية المستدامة ، فيما يحصي كذلك كل من إعلان نيودلهي حول مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالتنمية المستدامة سنة 2002 وإعلان المجلس الأوروبي لمبادئ التنمية المستدامة ببروكسل عام 2005 بعض المبادئ الأخرى التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

30. عبد الناصر هياجنة ، القانون البيئي: النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 1 ، 2012 ، ص 62.

31. Michel Prieur, Droit de l'environnement, droit durable, Bruylant, Belgique, éd 2, 2015, p. 56. **Voir aussi :** Marie-Claire Cordonier Segger, Significant developments in sustainable development law and governance: A proposal, Natural Resources Forum 28, 2004, p. 64 .

32. **ينظر كذلك:** المادة 15 من إعلان ريو 1992 ، وإعلان نيودلهي حول مبادئ القانون الدولي للتنمية المستدامة 2002.

33. للتفصيل أكثر ، **ينظر:** عبد الناصر زياد هياجنة ، القانون البيئي . النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص 60.

34. Bergen Declaration on Sustainable Development.1990

35. نصر الدين هنوني ، المرجع السابق ، ص 53.

36. عارف صالح مخلف ، الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 300.

37. المادة 18 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 ، المعدل سنة 2016.

38. المادة 71 من القانون 30/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 ، المتعلق بالأملاك الوطنية ، ج ر عدد 52 لسنة 1990 ، المعدّل والمتمم 14/08 المؤرخ في 20 يوليو 2008: " تشتمل الأملاك الوطنية العمومية الطبيعية خصوصا على ما يأتي: .... الثروات والموارد الطبيعية السطحية والجوفية المتمثلة في الموارد المائية بمختلف أنواعها... ، وكذلك الثروات الغابية الواقعة في كامل المجالات البرية والبحرية من التراب الوطني في سطحه أو في جوفه. ...".

39. المواد 34 ، 35 ، 36 و45 ، 46 من القانون 12/84 المتضمن النظام العام للغابات المعدّل والمتمم ، المشار إليه سابقا.

40. عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، أسباب كسب الملكية ، الجزء التاسع ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب. ط ، ب. س ، ص 1277.

41. المادة 856 ق.م.ج :" لا يجوز التنازل للغير عن حق الاستعمال وحقّ السكن إلا بناء على شرط صريح أو مبرّر قوّي".

42. للتفصيل أكثر **ينظر**: نصر الدين هنوني ، المرجع السابق ، ص39.

43. نصّ المشرع الجزائري في المادة 34 بالنص الفرنسي على الاستعمال L'usage وليس الاستغلال.

44. عبد السلام بوهلال ، التشريع الغابوي المغربي ودوره في المحافظة على الغابات ، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة ، مركز جيل البحث العلمي ، العدد 03 ، ماي 2016 ، ص 46.

45. المرسوم التنفيذي رقم 87/01 المؤرخ في 05 أبريل 2001 ، المتضمن تحديد شروط وكيفيات الترخيص بالاستغلال في إطار المادة 35 من القانون 12/84 ، ج ر عدد 20 ل 2001/04/18.

46. المادة 02 من نفس المرسوم التنفيذي.

47. المادة 02 من ملحق المرسوم 87/01 ، المتضمن تحديد شروط وكيفيات الترخيص بالاستغلال ، المشار إليه أعلاه

48. المرسوم التنفيذي رقم 170/89 المؤرخ في 05 سبتمبر 1989 يتضمن الموافقة على الترتيبات الإدارية العامة والشروط التقنية لإعداد دفاتر الشروط المتعلقة باستغلال الغابات وبيع الحطب المقطوع منها ومنتوجاته ، ج ر عدد 38 ل 1989/09/06.

49. المرسوم التنفيذي رقم 368/06 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006 ، المتضمن النظام القانوني لرخصة استغلال غابات الاستجمام وكذا شروط وكيفيات منحها ، ج ر عدد 67 ل 2006/10/28.

50. المادة الثانية من المرسوم 170/89 ، المشار إليه سابقا: " يباع الحطب المقطوع جملة وتفصيلا حسب وحدة كل منتوج... وفي هذه الحالة الأخيرة تستغل كميات الحطب المقطوع الواحدة بعد الأخرى..."

51. المادة 02 و03 من نفس المرسوم التنفيذي.

52. المادة 27 من نفس المرسوم التنفيذي.

53. المادة 20 من نفس المرسوم التنفيذي.

54. المادة 12 من نفس المرسوم التنفيذي.

55. المادة 15 من نفس المرسوم التنفيذي.

56. المادة 29 من نفس المرسوم التنفيذي.

57. المادة 50 من نفس المرسوم التنفيذي.

58. المادة 22 من المرسوم 170/89 ، المشار إليه أعلاه.

59. المادة 01 و05 من نفس المرسوم التنفيذي.

60. المادة 33 من نفس المرسوم التنفيذي.

61. المواد من 40 إلى 44 من نفس المرسوم التنفيذي.

62. المواد من 56 و57 من نفس المرسوم التنفيذي.

63. المواد من 41 إلى 43 من نفس المرسوم.

64. المادة 03 من المرسوم 368/06 ، المشار إليه أعلاه.

65. المادة 04 من المرسوم 368/06 ، المشار إليه أعلاه.

66. المادة 18 من القانون 12/84 المتعلّق بالغابات المعدّل والمتمم على أن " لا يجوز القيام بتعرية الأراضي دون رخصة مسبقة من الوزير المكلّف بالغابات بعد أخذ رأي المجموعات المحلية المعنية ومعاينة وضعية الأماكن ".

67. المادة 07 من القانون 12/84 ، المتضمن النظام العام للغابات المعدّل والمتمم.

68. المرسوم التنفيذي رقم 44/87 المؤرخ في 1987/02/10 المتعلّق بوقاية الأملاك الغابية الوطنية وما جاورها من الحرائق ، ج ر عدد 07 ل 11 فبراير 1987.

69. المادة 09 من المرسوم 44/87.

70. المادة 10 من المرسوم 44/87.

الضمانات القانونية لحماية المستثمر في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم

Legal guaranties in view of protecting investor in stock-convertible bonds

تاريخ الارسال:05/03/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

نادية هلالة، جامعة محمد لمين دباغين جامعة سطيف2
setif382@gmail.com

الملخص

تعتبر الأوراق المالية الممول الرئيسي لسوق البورصة الذي يعد من أهم الأسواق المدعمة للاقتصاد الوطني. لذا سعى المشرع إلى إنشاء أوراق مالية جديدة لتشجيع المدخرين على الاستثمار فيها، ومن هذه الأوراق المستحدثة سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم. يستوجب الاستثمار في هذا النوع من السندات توفير مجموعة من الضمانات القانونية التي تحمي المستثمرين فيها وهو ما قام به المشرع الجزائري من خلال وضع جملة من الآليات التي تضمن توفير حماية خاصة لأصحاب هذه السندات منها ما هو مكرس قبل إصدار السندات ومنها ما هو مكرس بعد الإصدار والاكتتاب فيها من قبل المستثمرين. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز جملة الضمانات التي وضعها المشرع لحماية أصحاب السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ومدى كفايتها لتحقيق الهدف المرجو المتمثل في جذب المدخرين للاستثمار فيها وبالتالي ضمان تمويل الشركات وتدعيم الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفاتيح: شركة المساهمة، الأوراق المالية، سندات الاستحقاق، سندات القابلة للتحويل إلى أسهم، حماية المستثمرين.

Résumé

Les titres sont considérés comme la principale source de financement de la bourse qui assure le bon fonctionnement de l'économie nationale. A cet effet, le législateur a envisagé la création de nouveaux types de titres et ce pour inciter les épargnants à investir leurs fonds. Il s'agit d'obligations convertibles en actions et qui nécessitent des garanties juridiques qui protègent leurs porteurs. Pour ce faire, le législateur algérien a mis en place des mécanismes et des garanties qui doivent être présentes avant l'opération d'émission de ces titres et après la souscription. La présente étude tente de mettre en évidence cet ensemble de garanties et de savoir si elles sont en mesure d'atteindre les objectifs escomptés qui consistent à inciter les épargnants à investir dans ce type de titres, permettant le financement des sociétés et un appui à l'économie nationale.

Mots-clés : Société anonyme, Titres, Obligations, Obligations convertibles en actions, Protection des investisseurs.

Abstract

Securities are known to be the unique and sole funding source of the stock exchange that is seen as the most important domestic economy backing market. That is why the legislator strived to create new securities in order to encourage savers investing in them. Among these newly issued securities, there are bonds convertible into stocks. Investing in this type of bonds requires a wide range of legal guarantees to protect investors. Hence, the Algerian legislator sets up several mechanisms that provide bondholders with particular protection; some of them were already put in use before the bonds issuance, while others are set after the investors' issuance and subscription. This paper aims at highlighting the different guarantees put forward by the legislator to protect holders of convertible bonds into stocks. It also aims to explore the extent to which these guarantees are sufficient to reach the expected objective of attracting savers towards investing and, thus, guaranteeing financing companies and backing home economy.

Keywords: Joint-Stock company, Securities; Maturity bonds, Convertible Bonds in stocks, Protect investors.

مقدّمة

إن الأهمية التي تتمتع بها سندات الدين وتأثيرها في حركة الاستثمار والحياة الاقتصادية تزداد يوما بعد يوم ، وعلى هذا الأساس زادت أنواعها المطروحة على الساحة المالية ، فلم يعد الإصدار مقصورا على السندات التقليدية ذات العائد الثابت ، بل استحدثت أنواعا عديدة منها بمزايا مختلفة ، فظهرت السندات التي تقرب بين سندات الدين والأسهم أو التي تسمح لصاحبها بالانتقال من فئة الدائنين إلى فئة المساهمين ، ومن بين هذه السندات سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم.

عرفت سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم على أنها سندات دين عادية ، لكن ضمن شروط إصدارها يدرج النص على إمكانية تحولها من سند دين إلى سهم ، وبذلك تخول هذه السندات لحملتها المرور من حاملي سندات دين على ذمة الشركة إلى حاملي أسهم تمثل جزء من رأسمالها عن طريق التحويل[1].

إن الاستثمار في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وإن كان يشكل من الناحية الفردية استثمار للشخص الذي يكتتب فيها ، إذ تتيح له التمتع بفائدة ثابتة تمكنه من إنماء ثروته واسترجاع المبالغ المقترضة عند حلول تاريخ الاستحقاق ، ويكون له الحق في أن يحولها إلى أسهم إذا أصبحت الشركة ناجحة فيحصل على ربح متغير. إلا أنه يحقق مع ذلك وظيفة تمويل الشركات التي تسند لها مهمة القيام بالمشاريع الكبرى في الدولة ، إذ بفضل هذا الاستثمار تجمع الشركات رؤوس الأموال اللازمة لتسييرها وتمويل الاستثمارات المزمع انجازها بأقل تكلفة ممكنة لأن الفائدة المقترحة في هذا النوع من السندات أقل من تلك المخصصة لسندات العادية ، وبذلك تكون تكلفة القرض أقل وهو ما يعود بالفائدة على الشركة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إذا قام حملة هذه السندات بتنفيذ خيار تحويلها إلى أسهم فسيزداد رأس مال الشركة ، وبذلك يتحقق للشركة ما كانت ترغب في تحقيقه منذ البداية عند إصدارها لهذا النوع من الأوراق ، وستقل مدفوعات الفوائد المستحقة لحملة السندات المعنية.

كما أن التمويل بهذا النوع من السندات يؤدي إلى تأجيل انخفاض قيمة الأرباح الممنوحة للمساهمين القدامى إلى حين ممارسة حملة هذه السندات لخيار التحويل ، خلافا في حالة إصدار أسهم جديدة حيث يشارك المساهمون الجدد المساهمون القدامى في الأرباح والاحتياطي وإدارة الشركة منذ الاكتتاب فيها.

أخيرا قابلية تحول هذه السندات إلى أسهم تحفز المستثمرين على شرائها مما يزيد من حجم الطلب عليها ، وهو ما يضمن توفير الأموال المطلوبة للشركة عند الحاجة إليها في فترات قصيرة ودون تحمل أعباء ثقيلة.

من المزايا المذكورة سابقا نلاحظ أن حماية المستثمر في هذا النوع من السندات تبدو ضرورية لصالح الاقتصاد الوطني. إضافة إلى أن المستثمر في هذه السندات شخص غير مهني ، الأمر الذي يجعله طرفا ضعيفا يتوجب حمايته. وعلى ضوء هذه المعطيات نطرح الإشكالية التالية: **ما هي الضمانات القانونية التي كرسها المشرع لحماية المستثمر في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم؟ وما مدى كفاية هذه الضمانات ونجاعتها لجذب المدخرين من أجل توظيف أموالهم في هذه السندات؟**

إن الغاية الأساسية من هذه الدراسة هي البحث عن مختلف الآليات والضمانات التي أقرها المشرع الجزائري لحماية أصحاب السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وإبراز مدى كفايتها لجذب المدخرين من أجل الاستثمار فيها وبالتالي ضمان تمويل الشركات وتدعيم الاقتصاد الوطني.

تبدو مظاهر حماية أصحاب السندات القابلة للتحويل إلى أسهم من خلال عدة مراحل ، وعلى ذلك ارتأينا معالجة الموضوع من خلال الخطة التالية:

المطلب الأول: الضمانات المكرسة قبل الاكتتاب في السندات

الفرع الأول: تعزيز الشروط المتطلبة في الشركة المصدرة.

الفرع الثاني: ضمان إعلام ملائم للمستثمر.

المطلب الثاني: الضمانات المكرسة بعد إصدار السندات والاكتتاب فيها

الفرع الأول: منع الشركة من القيام بالعمليات التي تلحق ضررا بأصحاب هذه السندات.

الفرع الثاني: حمايتهم من العمليات التي تؤثر على مركزهم كمساهمين احتمالين.

يثبت لشركات المساهمة إصدار هذا النوع من السندات، كما يمكن لشركات التوصية بالأسهم إصدارها[2]. ونشير هنا إلى أننا سوف نقصر هذه الدراسة على السندات التي تصدرها شركات المساهمة، وسنعتمد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بالأساس على قاعدة الوصف الدقيق والتحليل المعمق لنصوص القانونية لبيان مدى كفايتها أو قصورها قصد إيجاد الحل المناسب للقصور.

المطلب الأول: الضمانات المكرسة قبل الاكتتاب في السندات

حتى يشجع المشرع على الاستثمار في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم أضفى حماية خاصة للمستثمرين فيها، وذلك بتعزيز الشروط المتطلبة في الشركة المصدرة لها (الفرع الأول). كما ألزم هذه الأخيرة بتوفير إعلام واف حول الشركة قبل اكتتاب المستثمرين في هذه السندات لحمايتهم من أي احتيال أو تلاعب تقوم به الشركة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعزيز الشروط المتطلبة في الشركة المصدرة

لقد تطلب المشرع الجزائري شروط خاصة لإصدار سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم وذلك في المادتين 715 مكرر 114 و715 مكرر116 من التقنين التجاري، بيّن من خلالها الشروط الواجب توفرها في الشركة حتى تتمكن من إصدار هذا النوع من الأوراق. وهذه الشروط منها ما يتعلق بالشركة المصدرة (أولا) ومنها ما يتعلق بالسندات في حد ذاتها (ثانيا) ومنها ما يتعلق بالهيئة المصدرة لها (ثالثا).

أولا-الشروط المتعلقة بالشركة المصدرة

إن إصدار الأوراق المالية تختص به الأشخاص المعنوية[3]، ومن المادة 715 مكرر 82 التي أحالتنا إليها المادة 715 مكرر 114 من التقنين التجاري نجد أن شركات المساهمة التي تستوفي الشروط المحددة قانونا يمكنها إصدار السندات القابلة للتحويل إلى أسهم.

لعل السبب الذي دفع بالمشرع إلى الترخيص للشركة المساهمة بإصدار هذا النوع من السندات هو المكانة المتميزة لها في الحياة الاقتصادية، حيث تعد أكبر محرك لاقتصاد البلدان، إضافة إلى بنية هذه الشركات والطبيعة المتميزة لشخصيتها المعنوية فهي لا تتأثر بالعوارض التي قد تصيب الأشخاص المكونين لها، أضف إلى ذلك جملة الخصائص التي تتميز بها شركة المساهمة والتي جعلت من هذه الشركة تقدم قدرا كبيرا من الضمانات والشفافية المالية للمكتتبين في أوراقها المالية، فالاعتبار المالي الذي تقوم عليه الشركة يجعل المستثمر يشعر بقدر كبير من الحرية في التصرف بأوراقه المالية وفقا لإجراءات بسيطة، وأيضا الشريك في شركة المساهمة لا يكتسب صفة التاجر الأمر الذي جعله يتخلص مما يرتبه القانون من التزامات ثقيلة على هذا الأخير. إذن الخصائص التي تتسم بها شركات المساهمة جعلتها في حد ذاتها تشكل ضمانة للمستثمرين فيها.

تنص المادة 715 مكرر 82 من التقنين التجاري على أنه: "لا يسمح بإصدار سندات الاستحقاق إلا لشركات المساهمة الموجودة منذ سنتين والتي أعدت موازنتين صادق عليهما المساهمون بصفة منتظمة، والتي يكون رأسمالها مسددا بكامله". من هذه المادة نلاحظ أن المشرع الجزائري حرصا منه على حماية المستثمرين لم يترك الحرية لكل شركات المساهمة للقيام بإصدار السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وإنما فرض شروطا صارمة على هذه الشركات قبل القيام بإصدار مثل هذا النوع من السندات. ويمكن أن نفصل في هذه الشروط كما يلي:

1- أن تكون الشركة موجودة منذ سنتين على الأقل

حتى يحمي المشرع المستثمرين في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وضع شرطا يتمثل في ضرورة وجود الشركة الراغبة في إصدار هذه السندات لمدة سنتين على الأقل وأنشأت ميزانيتين مصادق عليهما من قبل المساهمين.

قصد المشرع من وراء هذا الشرط منع الشركات من إصدار هذه السندات إلا بعد زمن من عملها حتى يتسنى للمكتتبين في سنداتها ملاحظة سيرها ومعرفة مركزها المالي الحقيقي قبل الإقدام على الاكتتاب فيها[4]. كما يتجنب

المكتتب بذلك خطر الاكتتاب في سندات تم إصدارها من قبل شركات وهمية[5].

كما أن الشركة ليست ملزمة بانتظار مرور سنتين من تاريخ إنشائها لإصدار سندات الدين فقط وإنما هي ملزمة أيضا بإعداد ميزانيتين وأن تتم الموافقة على هاتين الميزانيتين من قبل الجمعية العامة للشركة وإلا عرضت قرارها بإصدار السندات إلى الإبطال[6]، لأن الميزانية تعطي شروحات واضحة وتسمح عند قراءتها بأخذ حكم موضوعي عن حالة الشركة ونتائجها المالية وقدرتها على الوفاء بالدين وهو ما يسهل على المستثمرين اتخاذ القرار.

2-وجوب سداد رأس مال الشركة بكامله قبل الشروع في عملية الإصدار

تفرض مرحلة تأسيس شركة المساهمة على المساهمين اكتتاب أسهمهم النقدية بنسبة الربع على الأقل من قيمتها الاسمية، ويتم الوفاء بالباقي مرة واحدة أو على عدة مرات بناء على قرار من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة في أجل لا يتجاوز خمس سنوات ابتداء من تاريخ تسجيل الشركة في السجل التجاري[7]، لأن الوفاء بكل رأس المال عند الاكتتاب قد لا تمليه الاعتبارات السليمة فمشروع الشركة لا يحتاج إلى استغلال كل رأس المال منذ اللحظة الأولى لقيام الشركة، كما أن احتفاظ الشركة بكل رأس المال يترتب عليه في كثير من الأحيان تعطيل جزء من رأس المال دون نفع يعود على المساهمين، ولذلك اكتفى المشرع بالوفاء بربع قيمة الأسهم النقدية عند الاكتتاب[8].

يشترط المشرع على شركة المساهمة قبل الشروع في عملية إصدار سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم التأكد من أن رأسمالها قد دفع بأكمله، وما عليها إلا مطالبة المساهمين بالجزء المتبقي إذا أرادت إصدار مثل هذا النوع من السندات، ذلك لأن الشركة التي لا تستجيب لهذا الشرط لا تقدم ضمانا كافيا للمستثمرين في سنداتها بسبب عدم قيام المساهمين أنفسهم بتنفيذ التزاماتهم اتجاه الشركة بدفع كامل قيمة الأسهم التي اكتتبوا فيها. "كما تكمن الغاية من هذا الشرط في حماية مستقبل حاملي السندات لأن رأسمال الشركة هو الضمان لديونهم".[9]

غير أنه استثناء من هذه الشروط أجاز المشرع الجزائري لشركة المساهمة إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم قبل أداء رأس مالها بالكامل وحتى ولو لم يكن لها أكثر من سنتين من الوجود وإعداد ميزانيتين وذلك في الحالات التالية[10]:

- إذا كانت السندات مضمونة من الدولة أو من أشخاص القانون العام أو ضمانا من شركات تستوفي الشروط المنصوص عليها سابقا.

- إذا كانت السندات المصدرة مرهونة بموجب سندات دين على ذمة الدولة أو على ذمة الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام.

ولا تشكل هذه الاستثناءات أي خطورة على أصحاب السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، على الرغم من عدم أداء الشركة لرأسمالها بالكامل ودون مرور سنتين من وجودها، ذلك لأن حقوق هؤلاء مضمونة بكامل قيمتها من الدولة وبمقتضى رهن يعطيهم الأولوية على ممتلكات الشركة.[11]

ثانيا-ثمن إصدار سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم

يمكن للشركة أن تحدد سعر السندات العادية التي تصدرها بكل حرية، فلها أن تتقدم بالاقتراحات التي تراها لازمة للحصول على ما تحتاج إليه من مال، لكن بالنسبة لسندات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم اشترط المشرع بموجب المادة 715 مكرر 119 من التقنين التجاري أن لا يكون سعر إصدارها أقل من القيمة الاسمية للأسهم التي تؤول إلى أصحاب سندات الاستحقاق في حالة اختيار التحويل، أي أن يكون لسندات قيمة اسمية لا تقل عن القيمة الاسمية لأسهم الشركة. "ويحسب سعر إصدار السندات القابلة للتحويل إلى أسهم بسعر أسهم الشركة وقت إصدار هذه السندات لا وقت تحويلها إلى أسهم".[12]

يعود السبب من وراء وضع هذا الشرط إلى تجنب تحديد نصيب المساهمين الذين قاموا بتحويل سنداتهم بعدد غير صحيح من أسهم الشركة بدلا من سنداتهم التي تم تحويلها، فالسهم يمثل جزءا من رأس مال الشركة ولا يمكن انقسامه وقد أشارت المادة 715 مكرر 32 من التقنين التجاري إلى هذه الخاصية صراحة.

ثالثا-اتخاذ القرار من الهيئة المختصة قانونا

إن للمساهمين في شركة المساهمة حق الأفضلية للاكتتاب في الأسهم الجديدة التي تصدرها الشركة[13]، لذا يشترط المشرع وجوبا أن يتخذ قرار إصدار السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ويرخص له من قبل الجمعية العامة غير العادية للمساهمين، وذلك لحماية المكتتبين في هذا النوع من السندات من مطالبة المساهمين بحقهم في الاكتتاب بالأسهم الناتجة عن التحويل، إذ يؤدي ترخيص الجمعية العامة بإصدار هذا النوع من السندات إلى تنازل صريح للمساهمين عن حقهم التفضيلي في الاكتتاب بالأسهم التي تصدرها الشركة بموجب تحويل سندات الاستحقاق.

إذن وضع المشرع هذا الشرط من أجل المحافظة على حقوق أصحاب السندات القابلة للتحويل إلى أسهم من المزاحمة التي قد يمارسها المساهمون، وتشجيعا للجمهور على الاكتتاب في هذا النوع من السندات.

الفرع الثاني: ضمان إعلام ملائم للمستثمر

يكتسي الإعلام أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمر، حيث يسمح له التقدير وبكل تبصر ووضوح الفرص المتاحة له والمخاطر التي يمكن أن يواجهها باستثماره، وعلى ذلك، يجب أنّ يُوفّر له إعلام ملائم دقيق ذو نوعية وجدي يضمن الإجابة عن مختلف تساؤلاته.

إن المعلومة تكون مفيدة إذا كانت تيسّر على مستعمليها اتخاذ القرار المناسب بمساعدتهم على تقييم وضعية وآفاق المصدر (أولا)، كما تستلزم أيضا أن يفصح عنها في الوقت وبالكيفية المناسبة (ثانيا). أخيرا ولضمان صدق المعلومات المفصح عنها من قبل الشركة المصدرة لابد من ممارسة الرقابة على المعلومات التي تقوم الشركة بنشرها (ثالثا).

أولا- نطاق الإعلام الواجب الإفصاح عنه

إن إعلام المستثمرين يكون بموجب وثائق عديدة، وحتى يسهل أخذ المعلومة من هذه الوثائق من قبل المستثمر ألزم المشرع الشركة بموجب أحكام المادة 41 من المرسوم التشريعي 93- 10 [14] وقبل إصدار السندات إعداد إعلان وبيان إعلامي يتضمنان شروط الإصدار ومعلومات كافية عن الشركة المصدرة. ويمكن أن نحدد مضمون ومحتوى هذا الإعلام فيما يلي:

1-نشر إعلان للاكتتاب (مذكرة إعلامية)

إن شركة المساهمة لما تلجأ إلى الادخار العلني فإنها تعتمد على أموال الجمهور، لهذا أوجب المشرع إحاطة هؤلاء المستثمرين بالضمانات التي تكفل صيانة حقوقهم، ومن ذلك وجوب إعداد إعلان يتضمن شروط الإصدار ومعلومات وافية عن الشركة لغرض اطلاع الجمهور على حقيقة وضعها في الحال وطبيعة نشاطها المستقبلي، ولقد نص المشرع على هذا الإعلان في التقنين التجاري وفي القوانين الأخرى التي تنظم البورصة، حيث تطلب بموجب أحكام المادة 715 مكرر 86 من التقنين التجاري على الشركات التي تلجأ علنيا للادخار وقبل افتتاح الاكتتاب في السندات القيام بإشهار شروط الإصدار وأوكل للتنظيم تحديد هذه الإجراءات.

تولى المرسوم التنفيذي رقم 95-438 [15] المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 تنظيم إجراءات هذا الإشهار، حيث نصت المادة 20 منه على أنْ:" تتم إجراءات الإشهار كما تنص عليها المادة 715 مكرر 86 من القانون التجاري بواسطة إعلان، ينشر في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية قبل الشروع في عمليات الاكتتاب، وقبل أي إجراء يتعلق بالإشهار. ويشتمل هذا الإعلان على البيانات الآتية: - تسمية الشركة متبوعة برمزها إن اقتضى الأمر.- شكل الشركة المصدرة.- مبلغ رأسمال الشركة.- عنوان مقر الشركة.- رقم تسجيل الشركة في السجل التجاري والمعهد الوطني المكلف بالإحصائيات.- موضوع الشركة باختصار.- تاريخ انتهاء أجل الشركة العادي.- مبلغ سندات الاستحقاق القابلة للتحويل في شكل أسهم التي تصدرها الشركة.- المبلغ الذي لم يتم استهلاكه من سندات الاستحقاق الأخرى التي وقع إصدارها مقدما وكذلك الضمانات التي منحت إياها.- مبلغ القروض الخاصة بسندات الاستحقاق التي تضمنها الشركة أثناء عملية إصدار الجزء المضمون من هذه القروض عند الاقتضاء.- مبلغ الإصدار - القيمة الاسمية لسندات الاستحقاق التي ينبغي إصدارها.- نسبة حساب الفوائد ونمطه والمنتوجات الأخرى وكيفيات الدفع.- فترة التسديد وشروطه، وشروط إعادة شراء سندات الاستحقاق إن اقتضى الأمر.- ضمانات سندات الاستحقاق عند الاقتضاء.- أن

يتضمن الإعلان أجل أو آجال الاختيار الذي يمارسه الحاملون لتحويل سنداتهم كما يتضمن أسس عملية هذا التحويل.

ويحمل الإعلان توقيع الشركة وذلك بذكر اسمها وشكلها ومقرها ومبلغ رأسمالها".

يرفق إيداع الإعلان السابق لدى اللجنة بما يأتي[16]:

- نسخة من الحصيلة الأخيرة التي توافق عليها الجمعية العامة للمساهمين ويصدقها ممثل الشركة القانوني.

- إذا ضبطت هذه الحصيلة في تاريخ يسبق تاريخ بداية عملية الإصدار بمدة تتجاوز عشرة أشهر، يُعد جدول خاص بأصول الشركة وخصومها، مدته عشرة أشهر على الأكثر، تحت مسؤولية مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسيرين حسب الحالة.

- المعلومات المتعلقة بسير أعمال الشركة منذ بداية السنة المالية الجارية والسنة المالية السابقة وعند الاقتضاء، إذا لم تنعقد الجمعية العامة العادية، المدعوة إلى فصل الحسابات.

- وإذا كانت سندات قد استفادت إما ضمانا من الدولة أو من أشخاص معنويين في القانون العام أو ضمانا من شركات تستوفي الشروط المطلوبة في الشركات التي يمكنها أن تصدر سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم أو إذا كانت سندات مرهونة بموجب سندات دين على ذمة الدولة أو على ذمة الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام ولم يتم إعداد أية حصيلة، يصرح بذلك في الإعلان. ويمكن أن يستبدل ذلك حسب الحالة، بمرجع الإشهار في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية المتعلقة بالحصيلة الأخيرة، أو الحالة المؤقتة للحصيلة التي وقع إعدادها قبل عشرة أشهر على الأكثر من تاريخ الإصدار عندما تكون تلك الحصيلة أو هذه الحالة قد نشرت من قبل.

كما أن البيانات الواردة في نص المادة 20 السابقة الذكر قد تمت تكملتها بموجب نص تنظيمي آخر صادر عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة المتمثل في النظام رقم 96-02 [17] المتعلق بالإعلام الواجب نشره من قبل الشركات التي تلجأ إلى علانية الادخار عند إصدارها للقيم المنقولة المعدل والمتمم وبموجب مادته 03 [18] قامت اللجنة بتدعيم الإطار العام للمعلومات اللازم إدراجها في إعلان الاكتتاب لتوضيح مركز الشركة للجمهور.

2- طبع بيان إعلامي ونشره

لإتمام عملية إصدار سندات القابلة للتحويل إلى أسهم باللجوء العلني للادخار بصورة قانونية وسليمة، ألزم المشرع الجزائري الشركة المصدرة بضرورة طبع بيان إعلامي للاكتتاب ونشره. يلخص هذا البيان ما جاء في المذكرة الإعلامية مقدما المعلومات الأكثر أهمية فيما يخص المصدر والعملية المزمع القيام بها وهو ما تنص عليه المادة 7من نظام رقم 96-02 السابق الذكر.

فبغية توفير إعلام ملائم للمقدمين على الاكتتاب، جعل المشرع هذا البيان الموجه للجمهور واسعا، يجب أن تدرج فيه أهم المعلومات التي تهم المكتتبين، كما يجب أن يشير البيان إلى رقم تأشيرة المذكرة الإعلامية، وأن يؤرخ ويوقع عليه من قبل الممثل الشرعي للمصدر[19].

ثانيا- نشر المعلومات

إذا كان المشرع قد ضمن للمستثمر الحق في إعلام ذي نوعية كامل وجدي، فإنه كذلك قد ضمن له نشر تلك المعلومات للاستفادة منها بصفة فعلية وحقيقية، "لأن المستثمر عندما لا يتم إعلامه بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب يمكن أن يقوم بتوظيف سيء، والخسائر التي يتعرض لها قد تدفعه إلى العدول عن استثمار أمواله في أوراق مالية جديدة، لذا سهر على ضمان حسن إعلامه"[20].

يجب أن توضع المذكرة الإعلامية والبيان الإعلامي تحت تصرف الجمهور في مركز الشركة المصدرة ولدى الوسطاء الماليين المكلفين بالتوظيف، ويسلم البيان لكل مكتتب ويرسل إلى كل شخص يلتمس منه الاكتتاب. كما يجب على المصدر نشر إعلان في جريدة واحدة على الأقل توزع في كامل التراب الوطني لإعلام الجمهور بالعملية المزمع انجازها مع الإشارة إلى رقم تأشيرة المذكرة الإعلامية[21].

ثالثا- مراقبة نوعية الإعلام:

إن المعلومات التي تنشرها الشركة المصدرة تكون محل مراقبة من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وذلك حسب نص المادة 35 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 التي جاء فيها:"يجب على لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة أن تتأكد من أن الشركة المصدرة قد قامت بنشر

وبصفة قانونية المعلومات التي يوجب القانون والنصوص التنظيمية نشرها، وتتأكد من تطابق تلك المعلومات المقدمة أو المنشورة لمقتضيات التشريعية والتنظيمية."

إذًا لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة هي صاحبة الاختصاص بمراقبة المعلومات التي تنشرها الشركة، ومن أجل تحقيق ذلك فإنها تتمتع بجملة من الوسائل التي تسمح لها بتنفيذ هذه المهمة والتي تتمثل في:

1- **إعداد الأنظمة والتعليمات:** سنت هذه اللجنة جملة من الأنظمة والتعليمات حددت وفرضت بموجبها الإعلام الواجب نشره من قبل مصدر الأوراق المالية حسب خصوصية العملية المراد القيام بها، مثل نظام رقم 96-02 المتعلق بالإعلام الواجب نشره من قبل الشركات التي تلجأ إلى الادخار العلني عند إصدارها قيما منقولة المعدل والمتمم، نظام رقم 2000-02 المؤرخ في 20 جانفي 2000 الذي يتعلق بالمعلومات الواجب نشرها من قبل المؤسسات التي تكون قيمها مسعرة في البورصة وغيرها من الأنظمة.

2- منح تأشيرة للشركة: لقد سعت كل القوانين إلى توفير حماية خاصة للمستثمر في الأوراق المالية عن طريق إلزام المصدر بالحصول على ترخيص مسبق من قبل الهيئات المختصة قبل طرح الأوراق المالية للاكتتاب. والمشرع الجزائري هو الآخر اشترط على الشركات الحصول على تأشيرة من قبل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة قبل إصدار القيم المنقولة ومنها سندات القابلة للتحويل إلى أسهم. فحسب نص المادة 41 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 "يجب على كل شركة أو مؤسسة عمومية تصدر أوراقا مالية أو أي منتوج مالي آخر مذكور في المادة 30 أعلاه، باللجوء العلني للادخار، أن تنشر مسبقا مذكرة موجهة إلى إعلام الجمهور، تتضمن تنظيم الشركة ووضعيتها المالية وتطوير نشاطها. يجب أن تؤشر لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها على هذه المذكرة قبل نشرها"[22].

يشترط المشرع بموجب أحكام هذه المادة على شركة المساهمة قبل إصدار السندات باللجوء العلني للادخار وضع مذكرة ترمي إلى إعلام الجمهور لدى لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وذلك في أجل أقصاه شهرين على الأقل، قبل التاريخ المقرر للإصدار، تتضمن العناصر الإعلامية التي من شأنها مساعدة المستثمر على اتخاذ قراره عن دراية، ويجب أن تأشر اللجنة على هذه المذكرة الإعلامية قبل نشرها. هذه التأشيرة ينصب تركيزها على نوعية الإعلام المقدم للجمهور، ومدى مطابقته للنصوص التشريعية والتنظيمية السارية المفعول[23]، وهي تعتبر شرطا أساسيا لازما لكل عملية إصدار السندات.

إذا لاحظت اللجنة أن الإعلام الذي تم تبليغه لها غير مطابق للمتطلبات التشريعية والتنظيمية يمكنها طلب من الشركة تعديل أو تكملة المعلومات الناقصة. وإذا لم تستجب لها الشركة فإنه وطبقا للمادة 42 من المرسوم التشريعي رقم 93-10 يمكنها رفض التأشير على المذكرة الإعلامية وهو ما يؤدي إلى توقيف عملية الإصدار وبذلك تحمي المستثمر من المعلومات التي لا تسمح له باتخاذ قرار ملائم.[24]

إن الطابع الوقائي لهذا الإجراء سيسمح بدون شك بتجنب المخاطر التي سيقع فيها المدخر باتخاذ قرارات على أساس هذه المعلومات التي لا تستجيب للمتطلبات التشريعية والتنظيمية.[25]

المطلب الثاني: الضمانات المكرسة بعد إصدار السندات والاكتتاب فيها

يمكن أن نقسم هذه الضمانات إلى قسمين تتمثل الأولى في منع الشركة من القيام بالعمليات التي تلحق ضررا بأصحاب هذه السندات (الفرع الأول)، أما الثانية فتتمثل في حمايتهم من العمليات التي تؤثر على مركزهم من حيث هم مساهمين احتمالين في الشركة المصدرة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: منع الشركة من القيام بالعمليات التي تلحق ضررا بأصحاب هذه السندات

تحاول الشركة البحث عن أفضل الفرص الاستثمارية، ولقاء ذلك تقوم ببعض العمليات المالية التي قد تعود عليها بالربح أو بالخسارة، وحماية لحملة السندات القابلة للتحويل إلى أسهم منع المشرع على الشركة القيام ببعض التصرفات المضرة بهذه الفئة (أولا) وقيد تصرفات أخرى بشروط وإجراءات خاصة (ثانيا).

أولا- العمليات الممنوع على الشركة القيام بها

يجب أن يكون حامل سند الاستحقاق القابل للتحويل إلى أسهم محميا خلال كل مدة القرض ضد انخفاض قيمة سهم الشركة المصدرة جراء بعض العمليات المالية التي يقوم بها المسيرون، لأن أصحاب السندات القابلة للتحويل إلى أسهم هم مساهمون احتماليون. ولتحقيق ذلك منع المشرع بموجب نص المادة 715 مكرر 120 من التقنين التجاري على الشركة التي أصدرت سندات قابلة للتحويل إلى أسهم القيام بالعمليات التي من شأنها إلحاق الضرر بحملة هذا النوع من السندات بقوله:" يحظر على الشركات تحت طائلة أحكام المادة 827 أدناه، استهلاك رأسمالها أو تخفيضه عن طريق التسديد. كما يحظر عليها تغيير توزيع الأرباح ابتداء من تاريخ تصويت الجمعية العامة التي ترخص الإصدار وما دامت سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم متوفرة. فإنّه في حالة تخفيض رأس المال بسبب الخسائر أو التقليص إما في المبلغ الاسمي للأسهم وإما في عددها، تخفض تبعا لذلك حقوق أصحاب سندات الاستحقاق الذين يختارون تحويل سنداتهم."

من خلال أحكام هذه المادة يمنع على شركة المساهمة المصدرة لسندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم القيام بـ:

1- تخفيض رأس مال الشركة

إن تخفيض رأسمال الشركة يمس بمصالح الدائنين عموما، إذ يؤثر في ضمانهم العام، فقد لا يتمكن هؤلاء من استيفاء ديونهم بالكامل في الحالة التي تؤدي فيها عملية التخفيض إلى أن يصبح مقدار رأس المال أقل من قيمة هذه الديون، لذلك لابد من المحافظة على حقوق هؤلاء الدائنين بالإبقاء على الضمان العام لديونهم.

وبالنسبة لسندات استحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم، وبالرجوع إلى المادة 715 مكرر 120 من التقنين التجاري فقد فرق المشرع بين التخفيض بسبب الخسارة والتخفيض بسبب آخر غير الخسارة. فإذا كان تخفيض رأسمال الشركة بسبب غير الخسارة (تخفيض عن طريق التسديد) يمنع على الشركة القيام بعملية التخفيض فالمادة 715 مكرر 120 تحظر كلية على الشركة وما دامت هذه السندات موجودة تخفيض رأسمالها تحت طائلة أحكام المادة 827 [26]. أما إذا كان التخفيض بسبب خسائر منيت بها الشركة فلا يدخل في المنع الوارد في المادة السابقة لأن الشركة في هذه الحالة تكون مجبرة على تخفيض رأسمالها، كما في الحالة التي يخفض فيها الأصل الصافي للشركة بفعل الخسائر الثابتة في وثائق الحسابات إلى أقل من ربع رأس مالها[27].

وهذا المنع مبرر، على أساس أن عملية التخفيض قد يفهم منها عجز الشركة عن الاستثمار في المشروع من قبل المستثمرين، الأمر الذي يدفعهم إلى تجنب شراء أسهمها، وهو ما يؤدي إلى انخفاض سعر تلك الأسهم في السوق، مما ينعكس سلبا على أصحاب سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم الذين يختارون التحويل، حيث تقل القيمة السوقية للأسهم التي يتحصلون عليها نتيجة التحويل من جهة. ومن جهة أخرى يؤثر هذا الانخفاض على سعر السند القابل للتحويل في حد ذاته، لأن هذا الأخير "يتأثر بسعر سهم الشركة المصدرة في السوق"[28]. لذلك منع هذه العملية يمثل حماية لمصالح حملة السندات القابلة للتحويل إلى أسهم.

2- استهلاك رأس المال

يقصد باستهلاك رأسمال الشركة الرد المعجل للقيمة الاسمية للسهم للمساهم أثناء حياة الشركة، دون انتظار انقضائها بانتهاء مدتها أو الحل أو التصفية[29]. وهي عملية استثنائية، بيد أن العمل قد يفرض على الشركة في عدة فروض أن تقدم على استهلاك أسهمها كأن يكون رأس مال الشركة معرضا للتلف بتلف موجودات الشركة مما يؤدي إلى ضياع قيمة السهم على المساهم كما هو الحال بالنسبة لشركات المناجم والمقالع الحجرية، وقد تكون الشركة قائمة على امتياز ممنوح من الدولة وبانتهاء مدته تتحول ملكية جميع موجودات الشركة إلى الدولة.[30]ولذلك تقوم الشركات في هذه الحالات باستهلاك الأسهم حال حياتها، حتى لا يضيع على المساهمين الحصول على قيمة أسهمهم عند حلها.

وبموجب المادة 715 مكرر 120 من التقنين التجاري يمنع على الشركة بعد إصدارها لسندات قابلة للتحويل إلى أسهم استهلاك رأسمالها، لأن هذا التصرف من شأنه المساس بالضمان العام لحملة السندات باعتبارهم دائنين للشركة قبل تحويل سنداتهم إلى أسهم وذلك تطبيقا للقواعد

العامة في التقنين المدني التي تقضي بأن جميع أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه[31].

إضافة إلى أنه وبموجب عملية الاستهلاك يسترجع المساهمون قيمة أسهمهم الاسمية مسبقا ومقابل ذلك يحتفظون بصفتهم كشركاء في الشركة ، فيصبح لديهم أسهم تمتع تسمح لهم بالمحافظة على كافة حقوقهم في الشركة ، ماعدا الحق في الربح الأولي إذا اقتضى الأمر ، والحصول على القيمة الاسمية للأسهم من موجودات الشركة بعد تصفيتها ، لأنه سبق وأن استردوا هذا النصيب عندما استهلكت أسهمهم. وبالتالي ضمن المساهمون القدامى استرداد قيمة أسهمهم التي دفعوها لشركة ، في حين أصحاب السندات الذين تحولوا إلى مساهمين بقيت أموالهم في الشركة ولا يمكنهم استرجاعها إلا بعد التصفية ، وهذا يعني إمكانية عدم استرداد قيمتها أبدا إذا منيت الشركة بالخسارة ، مما يشكل إخلالا بمبدأ المساواة بين المساهمين.

3- تغيير طريقة توزيع الأرباح

إن طرق توزيع الأرباح التي تعتمدها الشركات أنواع ، والشركة عند اختيارها لطريقة ما تبحث عن الطريقة المثلى ، لأن أمامها عدد من البدائل يمكن الاعتماد عليها[32]، لكن الشركة عندما تختار إحدى الطرق باعتبارها الطريقة المثلى من وجهة نظرها ، فليس إلزامي أن تظل متمسكة بها إذا اتضح لها عدم مناسبتها في مرحلة لاحقة ، فالطريقة قابلة للتغيير طبقا لتغير الظروف.

لكن المشرع الجزائري وبموجب أحكام المادة 715 مكرر 120 منع على شركة المساهمة تغيير طريقة توزيع الأرباح التي كانت تعتمد عليها عند إصدار سندات القابلة للتحويل إلى أسهم وذلك ابتداء من تاريخ تصويت الجمعية العامة التي ترخص الإصدار ومادامت سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم متوفرة ، ويرجع ذلك إلى أن الطريقة المتبعة في توزيع الأرباح يكون لها تأثير على قيمة الأسهم التي يمكن أن يتحصل عليها أصحاب سندات القابلة للتحويل إذا ما اختاروا التحويل.

فقرار توزيع الأرباح ما بين أرباح نقدية أو على شكل أسهم ، سيؤدي بكل تأكيد إلى التأثير على قرارات المستثمرين والمساهمين ، إما بشراء السهم أو بيعه مما ينعكس بالضرورة على سعر السهم وقيمة الاستثمار بالنسبة لبقية المساهمين في تلك الشركة. وكذلك يتأثر سعر السهم بما يتم احتجازه من الأرباح وإعادة تدويرها واستثمارها وماهية العائد الذي سيتم تحقيقه من تلك القرارات نتيجة توزيع أرباح نقدية أقل والاستعاضة عنها بتوزيعات أرباح على شكل أسهم وأرباح محتجزة.[33] وهو ما يؤثر على أصحاب السندات القابلة للتحويل إلى أسهم.

ثانيا- العمليات المسموح بها ضمن شروط وإجراءات خاصة

حددت المادة 715 مكرر 121 العمليات التي يمنع على شركة المساهمة التي أصدرت سندات قابلة للتحويل إلى أسهم القيام بها قبل إتمام إجراءات معينة لكي تحافظ على حقوق أصحاب السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وذلك بقولها: "ابتداء من تاريخ تصويت الجمعية العامة التي ترخص الإصدار وما دامت سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم متوفرة ، يخضع إصدار الأسهم الواجب اكتتابها نقدا وإدماج الاحتياطات والأرباح أو منح الإصدار في رأس المال وتوزيع الاحتياطات الخاصة بالنقد أو السندات إلى بعض الإجراءات والشروط التي تحددها السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها".

كما قضت المادة 715 مكرر 122 من التقنين التجاري على أنه:" إذا قامت الشركة بإصدار سندات استحقاق جديدة قابلة للتحويل أو سندات استحقاق مع قسيمات الاكتتاب ، وجب عليها إخبار أصحاب سندات الاستحقاق بواسطة إعلان ينشر حسب شروط يحددها نظام السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها للسماح لهم باختيار التحويل في الأجل الذي يحدده الإعلان المذكور".

من خلال الأحكام السابقة يتبين لنا أن بعض العمليات التي تقوم بها الشركة تكون خاضعة لإجراءات وشروط خاصة من أجل توفير الحماية لأصحاب السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وحفظ حقوقهم كما لو كانوا مساهمين عند القيام بتلك العمليات. ويمكن أن نحدد هذه العمليات في:

1- إصدار أسهم نقدية جديدة يكتتب فيها نقدا

قد تلجأ شركة المساهمة بعد مرور مدة من ممارسة نشاطها إلى جلب أموال جديدة قصد تنمية مشروعها الذي أسست لأجله، وعلى العكس من ذلك قد تسوء أحوالها المالية، بحيث لا تجد الموارد الكافية لمواجهة حاجياتها فتقرر زيادة رأسمالها. وهناك عدة طرق يزاد بها رأس مال شركة المساهمة منها الزيادة بإصدار أسهم جديدة.

لقد نصت المادة 715 مكرر 121 بأنه ومن تاريخ تصويت الجمعية العامة غير العادية التي أصدرت سندات قابلة للتحويل أو عندما تكون هذه السندات موجودة فإن إصدار أسهم جديدة يكتتب فيها نقدا لا يسمح به إلا بشرط المحافظة على حقوق حملة السندات القابلة للتحويل إلى أسهم. وتكون هذه الحماية من خلال إعلامهم عن رغبة الشركة في إصدار أسهم جديدة حتى يتمكن أصحاب هذه السندات تحويل سنداتهم إلى أسهم إذا رغبوا في ذلك. كما يجب على الشركة أن تتيح لأصحاب السندات الذين اختاروا تحويل سنداتهم إلى أسهم الاكتتاب بالأفضلية في الأسهم النقدية الجديدة التي ستصدرها مثلهم مثل باقي المساهمين، وبالتالي يكون لأصحاب السندات الذين اختاروا تحويل سنداتهم إلى أسهم حق الاكتتاب بالأفضلية غير قابل للانتقاص المرتبط بالأسهم المنبثقة من التحويل في السندات الجديدة مثلهم مثل باقي المساهمين.[34]

وفي حالة ما إذا قررت الجمعية العامة للمساهمين إلغاء الحق التفضيلي في الاكتتاب في الأسهم الجديدة، ينبغي أن تصادق الجمعية العامة لأصحاب سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم على هذا القرار حسب ما جاءت به المادة 715 مكرر 123، بمعنى يجب أن تحصل الشركة على ترخيص من أصحاب سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم بقبول القرار لأن المادة السابقة جاءت في أسلوب يجعل منها قاعدة آمرة واجبة التطبيق.

2- إدماج في رأس المال الاحتياطات أو الأرباح أو علاوات الإصدار

دمج الاحتياطي والأرباح وعلاوات الإصدار في رأس المال مسموح به حتى لو أصدرت الشركة سندات دين قابلة للتحويل إلى أسهم بشرط حماية حقوق حملة هذه السندات.

وهنا الشركة إذا قامت بضم الأموال الاحتياطية أو الأرباح أو علاوات الإصدار وكذلك إذا قامت بتوزيع الأموال الاحتياطية نقدا يجب عليها أن تحول إلى حساب احتياطي مجمد الجزء الذي قد يعود فيما بعد إلى حملة السندات من الأموال الاحتياطية أو الأرباح أو علاوات الإصدار بحيث يتاح لمن يختار منهم التحويل أن ينال ذات المبلغ كما لو كان مساهما عند إجراء عملية الضم أو عملية التوزيع.[35]

وإذا تم الضم عن طريق زيادة القيمة الاسمية للأسهم الموجودة، ترفع قيمة الأسهم المعطاة بنتيجة التحويل بالنسبة ذاتها، كما لو كانوا مساهمين بتاريخ حصول عمليات الإدماج.[36]

وفي حالة توزيع الاحتياطي في شكل أسهم أو سندات دين تملكها الشركة يجب عليها حفظ عدد كافي من السندات الموزعة بالطبيعة نفسها للسماح لحاملي السندات الذين اختاروا التحويل الحصول على حقوقهم.[37]

3- إصدار جديد لسندات قابلة للتحويل أو سندات استحقاق مع قسيمات الاكتتاب

قد يتعرض مركز حملة السندات القابلة للتحويل إلى أسهم للخطر إذا ما لجأت الشركة مستقبلا إلى إصدار سندات لها مركز السندات القائمة نفسها، إذ يمثل ذلك نوعا من المزاحمة على الموارد المتاحة، وتزداد خطورة الموقف لو أن السندات الجديدة تتمتع بمركز أفضل.

ولحماية مركز حملة السندات القائمة أوجب المشرع على شركة المساهمة التي قامت بإصدار سندات استحقاق جديدة قابلة للتحويل إلى أسهم أو سندات استحقاق مع قسيمات اكتتاب بضرورة إعلام أصحاب السندات القديمة بإعلان ينشر ضمن الشروط المحددة حتى تسمح لهم اختيار التحول إلى مساهمين إذا رغبوا في ذلك خلال الأجل المحدد بالإعلان الذي دعوا به، وهو ما نصت عليه المادة 715 مكرر 122 من التقنين التجاري.

وبما أنه عند إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم أو سندات الاستحقاق مع قسيمات الاكتتاب يكون للمساهمين حق الأفضلية للاكتتاب فيها، فإن لأصحاب سندات القابلة للتحويل الذين اختاروا تحويل سنداتهم إلى أسهم أن يكتتبوا في السندات القابلة للتحويل أو مع قسيمات

الاكتتاب الجديدة بالأفضلية بالطريقة نفسها المقدمة للمساهمين.

الفرع الثاني: حمايتهم من العمليات التي تؤثر على مركزهم من حيث هم مساهمون احتماليون

إن السند القابل للتحويل إلى أسهم من شأنه التقريب بين كل من السهم وسند الدين، أي أن حامله يمكنه المرور من مركز الدائن إلى مركز المساهم، فحامل سند الاستحقاق القابل للتحويل ليست له صفة الشريك بل يحتمل أن يصبح كذلك[38]، لذا جرى العديد من الفقه على وصف أصحاب هذه السندات بالمساهمين الاحتماليين[39].

إن تعرض الشركة لعملية الاندماج أو الانفصال (أولا) أو للحل لأي سبب كان (ثانيا) وكذا في حالة تحولها إلى شكل آخر من أشكال الشركات (ثالثا) من شأنه المساس بحقوق هؤلاء الدائنين، لذا نتساءل عن الحماية المقررة لهم في كل حالة من هذه الحالات؟

أولا- في حالة اندماج الشركة أو انفصالها

من المعلوم أن عملية اندماج الشركات تتميز بعدة خصائص أهمها الانتقال الشامل للذمة المالية من الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الجديدة الأمر الذي يترتب عنه آثار تمس كل من له علاقة بحياة الشركة من مساهمين ودائنين ومتعاقدين.

وتعد فئة الدائنين أهم فئة مهددة بعملية الاندماج والانقسام على اعتبار أن حقوقها ترتبط بملاءة المدين "الشركة المندمجة أو المنقسمة حسب الحالة" أي بذمته المالية التي تنتقل في إطار عمليات الاندماج بقوة القانون وبشكل شمولي إلى الشركة الدامجة أو الجديدة، لذلك لابد من التساؤل عن الحماية التي وفرها المشرع لهذه الفئة عند انجاز عمليات الاندماج أو الانفصال بين الشركات؟ وما مدى تأثير هاتين العمليتين على حقوق حملة سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم، هل يحافظون على حقهم في تحويل سنداتهم إلى أسهم في الشركة الدامجة أو الجديدة أم لا؟ وهل يحق لهم مطالبة الشركة بتعجيل الوفاء بديونهم؟

لم يخص المشرع الجزائري حملة سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم بأحكام خاصة تحميهم في حالة الدمج والانقسام لهذا لابد من الرجوع إلى الأحكام التي تطبق في هذه الحالة على سندات الاستحقاق العادية وهذا تطبيقا لأحكام المادة 715 مكرر115 التي تخضع سندات القابلة للتحويل إلى أسهم للأحكام المتعلقة بسندات الاستحقاق العادية[40]. وبالرجوع إلى المادة 715 مكرر 104 نجدها تنص على أنه:" لا يجوز للجمعية العامة لأصحاب سندات الاستحقاق طلب التسديد المسبق للقرض في حالة حل مسبق للشركة بسبب الإدماج أو الانفصال"، من هذه المادة نلاحظ أنه إذا كان حل الشركة سببه الإدماج أو الانفصال لا يجوز لأصحاب السندات القابلة للتحويل طلب الوفاء بديونهم وبالتالي تبقى السندات موجودة، ولكن ما مصير الحق في التحويل الذي تخوله هذه الأخيرة؟

نميز مصير هذا الحق حسب نوع الشركة بعد الاندماج أو الانفصال:

1- إذا كانت الشركة الناتجة عن عملية الإدماج لها شكل شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم

باعتبار أن شركة المساهمة والتوصية بالأسهم يمكنها إصدار سندات القابلة للتحويل إلى أسهم، لذلك نطبق أحكام المادة 756 من التقنين التجاري التي تنص على:" تصبح الشركة مدينة لدائني الشركة المدمجة في محل ومكان تلك دون أن يترتب على هذا الحلول تجديد بالنسبة لهم".[41]

وبالتالي إذا نتج عن عمليتي الإدماج أو الانفصال شركة المساهمة أو التوصية بالأسهم، فإن ذلك يؤدي إلى أن كل الحقوق التي كانت ثابتة بموجب السند تظل قائمة في مواجهة الشركة الدامجة أو الجديدة[42] على اعتبارها خلفا قانونيا للشركات المندمجة وتحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها فتصبح مدينة لدائني الشركة المدمجة دون أن يترتب على هذا الحلول تجديد بالنسبة لهم، وتكون لهم صفة المساهم الاحتمالي في مواجهة الشركة الدامجة أو الجديدة، فيثبت لهم الحق في ممارسة اختيار التحويل والاكتتاب بأسهم هذه الشركة، فينالوا عددا من أسهم الشركة الدامجة أو الجديدة بنسبة عدد أسهم الشركة مصدرة السندات الذي كان من حقهم أن ينالوه.[43] وفي حالة الانفصال يكون لحملة هذه السندات تحويل سنداتهم إلى أسهم في الشركات المستفيدة من التقسيم خلال المدة المنصوص عليها في عقد الإصدار، مع مراعاة نسب التبادل في الأسهم في الشركات المستفيدة.[44]

غير أن انتقال ديون الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الجديدة يعني تغيير المدين الأصلي وحلول مدين آخر محله ، الذي قد يكون له بدوره دائنين شخصيين ، وهو ما يؤدي إلى مزاحمتهم في الضمان الممنوح لهم والمتمثل في رأسمال الشركة ، لذا منح المشرع دائني الشركة المندمجة أو المنقسمة حق الاعتراض على قرار الاندماج والانفصال في أجل 30 يوما ابتداء من تاريخ نشر المشروع[45]. وليس لكل منهم الحق في الاعتراض على حدة ، بل تعين الجمعية العامة لحملة السندات ممثل للجماعة وتفوضه في الاعتراض على عملية الاندماج.[46]

ولكن تقديم الاعتراض بحد ذاته من طرف جمعية أصحاب السندات ليس من شأنه أن يوقف سير عملية الاندماج أو الانفصال المراد إجراؤها[47]. وذلك من أجل تجنب قيام مساهمين احتماليين بإعاقة تحقيق عملية تم تقريرها من قبل مساهمين حقيقيين[48].

ويكون للقضاء السلطة التقديرية في هذا الأمر بحيث يجوز للمحكمة رفض الاعتراض إذا لم يكن جديا ، وهنا يظل القرض السندي قائما ويصبح أصحاب السندات القابلة للتحويل دائنين في مواجهة الشركة المدمجة أو الجديدة. أما في حالة قبول الاعتراض يصدر القاضي الأمر بالوفاء الفوري بالديون أو تقديم ضمانات كافية للوفاء بقيمة السندات حسب الأحوال إذا وجد مسوغا لطلب الاعتراض حسب المادتين 756 و761 من التقنين التجاري.

أخيرا أعطى المشرع الجزائري بموجب نص المادة 756 فقرة 6 من التقنين التجاري للدائن الحق في طلب تسديد المعجل لدينه إذا كانت هناك اتفاقية ترخص له الحق بذلك في حالة إدماج الشركة المدينة بشركة أخرى. "وفي هذه الحالة تصبح الشركة الدامجة أو الجديدة مدينة بقيمة السندات التي طلب أصحابها استردادها ، ويحتفظ أصحاب السندات الذين لم يطلبوا الاسترداد بصفتهم في الشركة الدامجة أو الجديدة". [49]

2- إذا كانت الشركة الناتجة عن عمليات الإدماج ليس لها شكل شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم

إن الشركات الأخرى لا يسمح لها القانون بإصدار الأوراق المالية[50]، لذا ففي حالة كانت الشركة الدامجة أو الجديدة عبارة عن شركة التضامن أو التوصية البسيطة أو شركة ذات المسؤولية المحدودة فإن الحقوق التي يتمتع بها أصحاب هذا النوع من السندات ومنها صفته كمساهم احتمالي لا يمكن المحافظة عليها في تلك الشركات. فما هو الحل الذي يتبع ؟

لم ينظم المشرع الجزائري حقوق حملة السندات القابلة للتحويل في هذه الحالة. لذا نرى وجوب تحرر الشركة من التزاماتها اتجاه هذه الفئة من السندات ثم الإقدام على عملية الاندماج أو الانفصال خصوصا وأن المشرع منح لأصحاب هذه السندات الحق في الاعتراض على قرار الدمج أو الانفصال على غرار باقي دائني الشركة في أجل 30 يوما ابتداء من تاريخ نشر المشروع[51].

ثانيا- في حالة حل الشركة

يقصد بحل الشركة انحلال الرابطة القانونية التي تجمع الشركاء[52] ، أو أنها العملية التي يتم من خلالها وضع حد لوجود الشركة[53].

نلاحظ من خلال هذين التعريفين أن حل الشركة لأي سبب كان يعني إنهاء وجودها ، الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على الحقوق الخاصة التي تخولها هذه السندات ، لذا نتساءل عن الآليات التي أقرها المشرع لحمايتهم والحفاظ على حقوقهم في هذه الحالة ؟

بما أن حل الشركة يؤدي إلى انقضائها لذا فقد أجاز المشرع بموجب أحكام المادة 715 مكرر 104 من التقنين التجاري لجماعة أصحاب السندات طلب التسديد في حالة حل مسبق للشركة لم يكن سببه إدماج أو انفصال ، كما منح لشركة إمكانية فرض التسديد.

لكن أصحاب هذه السندات ليسوا دائنين عاديين يمكن للشركة أن تتحرر منهم بتسديد قيمة ديونهم ، بل هم دائنون من نوع خاص لأنهم يتمتعون بمركز المساهم الاحتمالي الذي قد يتحول إلى مساهم حقيقي إذا مارس حقه في التحويل. لذا بالتسديد يمنع صاحبه من أن يصبح مساهما وتفوت عليه فرصة المشاركة في فائض التصفية ، لذا نتساءل عما إذا كان يمكن لأصحاب السندات القابلة للتحويل المشاركة في فائض التصفية أو على الأقل الحصول على

تعويض مقابل القضاء على حقهم في أن يصبحوا مساهمين في الشركة ؟

إن نصوص القانون التجاري لم تتطرق إلى هذه المسألة ولم تنظم هذه الوضعية. لكن الفقه يرى أنه لا يمكن لأصحاب السندات القابلة للتحويل إلى أسهم المشاركة في قسمة موجودات الشركة مع الشركاء لأن حقهم في صفة المساهم هو حق احتمالي ، وما دامت صفتهم لم تتحقق لا يمكن إفادتهم بهذا الحق – أي قسمة موجودات الشركة- ، ومع ذلك ففي حالة ما إذا كان قرار حل الشركة يترتب عنه إلحاق أضرار وخسائر ، لاسيّما إذا كانت قيمة الأسهم مرتفعة ، فإن ذلك يفتح لهم المجال في رفع دعوى التعويض من قبل وكلاء جماعة أصحاب هذه السندات.[54]

ثالثا- في حالة تحويل الشركة

عندما تفكر أي مجموعة من الأشخاص في تكوين شركة ، فإنهم يقومون باختيار الشكل الملائم لهدفهم ، لكن هذا الاختيار الأولي لا يكون اختيارا أبديا لا رجعة فيه ، بل يمكن للشركة أثناء حياتها أن تعدل هذا الاختيار وتتحول إلى شكل آخر من أشكال الشركات ، وهو ما يصطلح عليه بمصطلح " تحول الشركة" أو "تغيير شكل الشركة".[55]

وقد تغير الشركة شكلها وتكون لها متعلقات مع الغير ، فتكون دائنة ومدينة ، وهنا نتساءل إذا تحولت الشركة وكان عليها في شكلها القديم أي قبل التحويل ديون فما مصير هذه الديون؟ وما تأثير هذا التحول على الدائنين من أصحاب سندات القابلة للتحويل إلى أسهم؟ هل يضار هؤلاء الدائنون بسبب التحول أم تزداد ضماناتهم؟ فإذا كانت عملية التحول توفر للمساهمين في الشركة المحولة حماية خاصة فمن غير المعقول أن يترتب عليها الإضرار بدائني هذه الشركة ، لذلك فما هي حقوق المساهمين الاحتماليين عند حدوث هذه العملية؟ وكيف يتم المحافظة على حقوقهم؟

لم يعالج المشرع الجزائري حقوق أصحاب السندات القابلة للتحويل في حالة التحول بنص خاص ، كما أنه لم يضع قاعدة عامة تستهدف حماية حقوق الغير في حالة تحويل الشركة تكون قابلة للتطبيق على أصحاب سندات القابلة للتحويل. غير أنه حماية لأصحاب هذا النوع من السندات أوجب المشرع عرض مشروع التحويل على جماعتهم للمصادقة عليه قبل القيام بعملية التحويل[56]. وسوف نبين آثار المصادقة أو عدم المصادقة على قرار التحويل في النقاط التالية:

1- في حالة مصادقة جماعة أصحاب السندات القابلة للتحويل على قرار التحويل: نميز آثار هذه المصادقة حسب نوع الشركة التي تحولت إليها شركة المساهمة:

- إذا تحولت شركة المساهمة المصدرة للسندات إلى شركة توصية بالأسهم: ففي هذه الحالة ولأن القانون يسمح لها بإصدار الأوراق المالية بأنواعها المختلفة ، لذلك فالأمر لا يطرح أي مشكل إذ يمكن لأصحاب سندات القابلة للتحويل إلى أسهم المطالبة بالتحويل والحصول على الأسهم التي تصدرها شركة التوصية بالأسهم.[57]

- إذا تحولت الشركة المصدرة إلى الأشكال الأخرى للشركات: إذا تحولت الشركة إلى شركة التضامن أو التوصية البسيطة أو ذات المسؤولية المحدودة ولأن هذه الأنواع من الشركات يمنع عليها إصدار الأوراق المالية بكل أنواعها ، لذلك نرى أنه بموافقة حملة هذا النوع من السندات على عملية تحول الشركة يكونوا قد تنازلوا عن حقوقهم اتجاه الشركة ولاسيما الحق في تحويل سنداتهم إلى أسهم وبالتالي لا يطرح إشكال هنا أيضا.

2- في حالة رفض جماعة أصحاب السندات مشروع التحويل: في هذه الحالة إما تلتزم الشركة برأي الجماعة ولا تقرر التحويل لأن مصادقة جماعة أصحاب السندات على قرار التحويل ضرورية وهي من النظام العام حسب نص المادة 715 مكرر 16 من التقنين التجاري. أو أنها تقرر التحويل رغم معارضة جماعة أصحاب السندات عندها يمكن لهذه الأخيرة رفع دعوى البطلان ضد القرار.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة لاحظنا أن المشرع الجزائري قد أوجد أرضية قانونية للسندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، إلا أنه لم يفصل في أحكامها وهو ما أدى إلى عدم كفاية الحماية المقررة للمستثمرين فيها ، ويمكن أن نبرز ذلك من خلال النتائج التالية:

- إن المشرع الجزائري قد حاول حماية أصحاب السندات القابلة للتحويل إلى أسهم بموجب مجموعة من الشروط التي فرضها على عاتق الشركة قبل إصدار مثل هذه السندات، إلا أنه لم يضع نصوصا قانونية ردعية تبين الجزاءات التي تطبق في حالة خرق تلك الشروط.

- عمل المشرع على حماية أصحاب السندات القابلة للتحويل من العمليات التي تؤدي إلى التخفيض من قيمة الأسهم التي يحصلون عليها جراء ممارسة خيار التحويل كتخفيض رأس المال أو استهلاكه أو تغيير طريقة توزيع الأرباح، غير أنه لم يمض في هذه الحماية إلى الحد الذي يمنحهم حق وقف هذه العمليات ومنع ترتيب آثارها. وهو مما لا شك يؤدي إلى المساس بحقوقهم كدائنين للشركة وكمساهمين احتمالين لها.

- لم يخص المشرع الجزائري حملة سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم بأي أحكام خاصة تحميهم في حالة دمج وانقسام الشركة، وأحالنا في ذلك إلى تطبيق الأحكام السارية على سندات الاستحقاق العادية الأمر الذي يمس وبشكل كبير بحقوقهم خاصة الحق في تحويل سنداتهم إلى أسهم.

- إغفال المشرع تبيين الأحكام التي تحكم سندات القابلة للتحويل إلى أسهم في حالة حل الشركة وتحويلها جعلت أصحابها في وضعية الدائنين العاديين نفسها مما يؤدي إلى تجاهل الطبيعة المميزة لهذه السندات، وهذا ما سيؤدي إلى عدول المدخرين عن توظيف أموالهم في مثل هذه السندات.

إن نقص الحماية المقررة لحملة السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ستؤدي إلى إحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم بها والعودة إلى الاكتناز الذي يجعل المال مكدسا لا دور له، أو اللجوء إلى أساليب الاستثمار التقليدية والتي تكون في المجال العقاري والزراعي والصناعي دون الأوراق المالية وهو ما يعود بالسلب على الاقتصاد الوطني. لذا نأمل أن يأخذ المشرع الجزائري بالاقتراحات التالية:

- ضرورة التدخل لسد الفراغ التشريعي من الجانب الجزائي وذلك بوضع أحكام جزائية تحكم المخالفات المتعلقة بإصدار سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم أثناء وجودها، لأن الجزاء مهما كانت طبيعته يساهم في تطبيق نصوص القانون من قبل المخاطبين به.

- توسيع نطاق المعلومات التي يتوجب على الشركة الإفصاح عنها وتعديل متطلباتها بما يتلاءم مع المعايير الدولية، مع منح لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إمكانية معاقبة الشركة التي لا تلتزم بنشر المعلومات المتطلبة قانونا أو في حالة نشرها لمعلومات غير صحيحة، ويعتبر هذا الأمر وسيلة مثلى لحماية المدخرين وتشجيعهم على الاستثمار، وذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها الإعلام بالنسبة للمستثمر.

- إيجاد نظام قانوني خاص قائم بذاته مستقل عن السندات العادية يحكم السندات القابلة للتحويل إلى أسهم في جميع المسائل الخاصة بها كما في حالة حل الشركة أو دمجها مع شركة أخرى أو تحويلها إلى شكل آخر من أشكال الشركات ليضمن حقوقهم ويراعي الطبيعة المميزة لهذا النوع من السندات.

- العمل على نشر الوعي الاستثماري لدى الأفراد وذلك من خلال تعريفهم بفرص ومزايا الاستثمار في هذا النوع من السندات.

أخيرا نقول إن انتعاش هذا النوع من الأوراق المالية يستدعي تقوية نشاط بورصة القيم وتفعيل دور لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وهو ما يعد أهم الضمانات التي يبحث عنها المستثمر الراغب في توظيف أمواله في الأوراق المالية.

الهوامش

1. نوال فنينخ ، سندات الاستحقاق البسيطة وسندات الاستحقاق المركبة-دراسة مقارنة- ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة السانية ، وهران ، 2000-2001 ، رسالة غير منشورة ، ص 10.

2. وهذا ما يستشف من المادة 715 ثالثا من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن التقنين التجاري ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 101 ، الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 1975 المعدل والمتمم ، التي تنص على أنه:" تطبق القواعد المتعلقة بشركات التوصية البسيطة وشركات المساهمة باستثناء المواد 610 إلى 673 المذكورة أعلاه ، على شركات التوصية بالأسهم ما دامت تتطابق مع الأحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا الفصل". وبذلك فالمادة 715 مكرر 114 وما بعدها من نفس التقنين والتي تسمح لشركة المساهمة بإصدار سندات الاستحقاق القابلة للتحويل إلى أسهم غير مستثنية ، لذلك فشركة التوصية بالأسهم يمكنها أيضا إصدار سندات القابلة للتحويل إلى أسهم.

3. Daniel OHL, "Valeurs mobilières", **encyclopédie juridique Dalloz- répertoire des sociétés**, Tome1, éditions Dalloz, Paris, 2006, n° 10.

4. Marie-Claude Robert, "Obligation", **encyclopédie juridique Dalloz-répertoire des sociétés**, Tome 1, éditions Dalloz, Paris, 2005, n° 78.

5. Mohamed Salah, **les valeurs mobilières émises par les sociétés par actions**, EDIK, Oran, 2001, p. 50 :"Le législateur estime ce délai suffisant pour permettre aux souscripteurs d'apprécier la situation financière de la société et éviter ainsi le risque de l'émission d'emprunts obligataires par des sociétés fictives.

6. Marie-Claude Robert, op. cit., n° 78.

7. وهو ما نصت عليه المادة 596 من التقنين التجاري.

8. حسام الدين عبد الغني الصغير ، **النظام القانوني لاندماج الشركات**، ط 2 ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 225 و226.

9. Mansour Mansouri, **La bourse des valeurs mobilières d'Alger**, édition Houma, 2002, Alger, p 190.

10. أنظر المادة 715 مكرر 82 من التقنين التجاري.

11. محمد فريد العريني ، **القانون التجاري-شركات الأموال**، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 117.

12. Mohamed Salah, op. cit., p. 117.

13. المادة 694 من التقنين التجاري.

14. المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 34 ، الصادرة بتاريخ 23 ماي 1993 ، المعدل والمتمم.

15. المرسوم التنفيذي رقم 95-438 المؤرخ في 23 ديسمبر1995 المتضمن تطبيق أحكام القانون التجاري المتعلقة بشركات المساهمة والتجمعات ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 80 ، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 1995.

16. أنظر المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 95-438 المؤرخ في 23 ديسمبر1995 ، المرجع نفسه.

17. نظام اللجنة رقم 96-02 المؤرخ في 22 يونيو1996 المتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف الشركات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الادخار عند إصدارها قيما منقولة ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، العدد 36 ، الصادرة بتاريخ 1جوان 1997 ، المعدل والمتمم.

18. تنص المادة 03 على أنه:" على كل شركة أو مؤسسة عمومية تقوم بإصدار قيم منقولة باللجوء العلني إلى الادخار ، وضع مذكرة ترمي إلى إعلام الجمهور. تتضمن هذه المذكرة العناصر الإعلامية التي من شأنها أن تمكن المستثمر من اتخاذ قراره عن دراية.

علاوة على العناصر الإجبارية المنصوص عليها في القانون التجاري تتضمن المذكرة الإعلامية معلومات على: -تقديم مصدر القيم المنقولة وتنظيمه ، - وضعيته المالية ، -تطور نشاطه ، -موضوع العملية المزمع انجازها وخصائصها. ويؤرخها ويوقعها الممثل الشرعي للمصدر وكذا محافظ (و) الحسابات."

19. فاتح آيت مولود ، حماية الادخار المستثمر في القيم المنقولة في القانون الجزائري ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2012 ، رسالة غير منشورة ، ص 40.

20. المرجع نفسه ، ص 264.

21. أنظر المادتين 11 و13 من النظام رقم 96-02 المؤرخ في 22 يونيو 1996 ، المرجع السابق.

22. وهو ما أكدت عليه المادة 16 من قانون رقم 03-04 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد11 ، الصادرة بتاريخ 19فيفري 2003.

23. أنظر المادة 4 من نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 96-02 المؤرخ في 22 يونيو 1996 ، المرجع السابق.

24. كما تنص المادة 19 من نظام رقم 96-02 على:" بدون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول ، يمكن اللجنة أن تأمر بتوقيف عمليات التوظيف في الحالات التالية: -إذا اعتبرت بأن مصلحة المدخرين تقتضي ذلك. - إذا لم يحترم المصدر أنظمة اللجنة وتعليماتها.

لا يمكن استئناف عمليات التوظيف إلا بترخيص من اللجنة. تنهي اللجنة إلى علم الجمهور عن طريق بلاغ صحفي توقيف عمليات التوظيف وكذلك استئنافها".

25. آيت مولود فاتح ، المرجع السابق ، ص 340.

26. لقد انتقد الفقه الجزائري أحكام هذه المادة لعدة أسباب: - أنها تخص فقط شركات المساهمة ذات مجلس إدارة دون شركات المساهمة ذات مجلس المراقبة ومجلس المديرين. - هذه المادة خاصة فقط بتخفيض رأسمال الشركة دون استهلاكه ودون تعديل توزيع الأرباح. - مجال تطبيق هذه العقوبات هو عدم احترام المساواة بين المساهمين دون الأخذ بعين الاعتبار حملة السندات القابلة للتحويل إلى أسهم.

Mohamed Salah, op. cit., p. 119.

27. وهذا وفقا للمادة 715 مكرر 20 من التقنين التجاري.

28. إن سند الاستحقاق القابل للتحويل إلى أسهم لا يتأثر سعره إلا قليلا بالتغيرات في نسب الفائدة في السوق إذ أن جاذبيته تكمن خصوصا في أمل حدوث ارتفاع في سعر السهم، إذ يتبع سعر السند القابل للتحويل اتجاه سعر الأسهم ويتعرض للخطر نفسه الذي يتعرض له السهم. مقال بعنوان "دليل القيم المنقولة"، أوت 2004، مقال منشور على الموقع الرسمي للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة: www.cosob.org تاريخ الاطلاع 10-01-2018.

29. محمد علي سويلم، **شركات الأموال بين التنظيم والتجريم والعقاب-دراسة مقارنة-**، ط1، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص99.

30. عباس مرزوق فليح العبيدي، **الاكتتاب في رأس مال الشركة المساهمة**، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998، ص 82.

31. المادة 188 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن التقنين المدني الجزائري، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 78، الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم التي تنص على:" أموال المدين جميعها ضامنة لوفاء ديونه. وفي حالة عدم وجود حق أفضلية مكتسب طبقا للقانون فان جميع الدائنين متساوون اتجاه هذا الضمان".

32. هناك العديد من سياسات الأرباح التي يمكن أن تعتمد عليها الشركة ومنها:

سياسة الأرباح الموزعة المستقرة: وتتمثل في أن تقوم الشركة بدفع أرباح موزعة ذات قيمة مستقرة وتسمح لمعدل توزيع الأرباح بالتقلب تبعا لتغير أرباح الشركة.

سياسة التوزيع المتبقي أو الفائض: وفقا لهذه السياسة تقوم الشركة باحتجاز الأرباح وإعادة استثمارها مرة أخرى كلما كانت لديها مشروعات استثمارية تحقق معدل عائد أعلى من الذي يحققه حملة الأسهم عند قيامهم باستثمار أموالهم بأنفسهم، ويترتب على تطبيق هذه السياسة تذبذب مقدار العائد النقدي الذي يتم توزيعه على المساهمين من عام لآخر تبعا لدرجة توفر المشروعات الاستثمارية التي يمكن تمويلها عن طريق الأرباح المحتجزة ففي حالة عدم توفرها تقوم الشركة بتوزيع الأرباح كعائد نقدي للمساهمين.

جـ-سياسة توزيع نسبة ثابتة من الأرباح: تعتمد هذه السياسة على توزيع نسبة مئوية ثابتة من الأرباح كعائد نقدي على المساهمين، ونسبة لتذبذب الأرباح من عام لآخر فان العائد النقدي الذي يتم توزيعه على المساهمين سوف يتذبذب أيضا وفقا لهذه السياسة، ومع ذلك إمكانية تجاوز تلك النسبة من عام لآخر تبعا للظروف التي تمر بها الشركة. وللحد من حدوث مثل هذا التجاوز يتم اختيار –نسبة التوزيع-بعد دراسات مستفيضة لمستويات الأرباح المتوقعة خلال الأعوام القادمة.

آمنة بنت مهنا السنيدي، **توزيع الأرباح في شركة المساهمة-دراسة مقارنة-**، ط1، دار الكتاب الجامعي، المملكة العربية السعودية، 2017، ص149-153.

33. المرجع نفسه، ص 183-184.

34. Marie-Claude Robert, op. cit, n° 512.

35. نوال فنينخ، المرجع السابق، ص 209.

36. إلياس ناصيف، **الكامل في قانون التجارة، الشركات التجارية**، الجزء 2، ط2، منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات، بيروت-باريس، 1992، ص 270 — 271.

37. Marie-Claude Robert, op. cit, n° 529.

38. نوال فنينخ، المرجع السابق، ص 201.

39. Gaston Défossé, **Les valeurs mobilières**, 1re édition, presses universitaires de France, Paris, 1971, p.73. Et Mohamed Salah, op. cit., p120.

40. حيث تنص على:" تخضع سندات الاستحقاق القابلة للتحويل للأحكام المنصوص عليها في القسم الفرعي المتعلق بسندات الاستحقاق."

41. والمادة 760 من التقنين التجاري بالنسبة للانفصال والتي تنص على:" تكون الشركات المستفيدة من الحصص الناتجة عن الانفصال مدينة بالتضامن تجاه دائني الشركة المنفصلة، في المحل والمكان دون أن يترتب عن هذا الحلول تجديد بالنسبة لهم".

42. نوال فنينخ، المرجع السابق، ص 221.

43. Marie-Claude Robert, op. cit, n° 546.

44. خليل فكتور تادرس، **تقسيم الشركة من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، مصر، 2007، ص 128.

45. المادة 756 في فقرتها الثانية من التقنين التجاري.

46. حسام الدين عبد الغني الصغير، المرجع السابق، ص 580.

47. إلياس ناصيف، المرجع السابق، ص 273.

48. Mohamed Salah, op. cit., p. 126.

49. لينا يعقوب الفيومي، **الآثار الناشئة عن دمج الشركات المساهمة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 146 و147.

50. المادة 560 بالنسبة لشركة التضامن، 563 بالنسبة لشركة التوصية البسيطة، والمادة 569 بالنسبة لشركة المسئولية المحدودة من التقنين التجاري.

51. المادة 756 في فقرتها الثانية من التقنين التجاري.

52. محمد فريد العريني وجلال وفاء البدري محمدين، **قانون الأعمال-دراسة في النشاط التجاري وآلياته-**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 217.

53. يوسف حميد معوض، **الموجز في قانون الشركات التجارية**، منشورات الحلبي الحقوقية، د.ب.ن ود.س.ن، ص 125.[1]

54. نوال فنينخ، المرجع السابق، ص 229.

55. ولقد رخص المشرع الجزائري بتحول شركة المساهمة في المواد 715 مكرر 15 إلى 715 مكرر 18 من التقنين التجاري.

56. المادة 715 مكرر 16 في فقرتها الثانية من التقنين التجاري.

57. نوال فنينخ، المرجع السابق، ص 239.

الاغتراب السياسو في الشعر الجزائري الحديث في مرحلة التحولات

Political alienation in modern Algerian poetry in the phase of transformations

تاريخ الارسال:28/06/2017 تاريخ القبول: 24/03/2019

موسى كراد، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف – ميلة
adab.kerrad@yahoo.com

الملخص

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاغتراب في المتن الشعري الجزائري في مرحلة التحولات (الثمانينيات والتسعينيات)، وذلك بالحديث عن نمط ذاع في مجتمع وذات الشاعر الجزائري آنذاك ، ألا وهو الاغتراب السياسي ، نتيجة ظروف وخلفيات مختلفة تنوعت بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، حيث تجلى اغتراب الشاعر في تلك الفترة من خلال ثلاثة مستويات.

- اغتراب الشهيد.
- مأساة الجزائر واغتراب الذات الشاعرة.
- اغتراب العرب والقضية الفلسطينية في الشعر الجزائري.

الكلمات المفاتيح: الاغتراب السياسي ، الشعر الجزائري الحديث ، مرحلة التحولات

Résumé

Cet article vise à mettre l'accent sur le phénomène de l'aliénation dans la poésie algérienne dans les années 80 et 90 en parlant plus précisément de l'aliénation politique qui a caractérisé le style du poète algérien à l'époque suite aux changements des circonstances politiques, économiques, sociales et culturelles. Cette aliénation a été apparente à plusieurs niveaux : l'aliénation des Martyrs, la tragédie de l'Algérie et l'auto-aliénation du poète et l'aliénation des Arabes et la cause palestinienne dans la poésie moderne algérienne.

Mots clés: Aliénation politique, la poésie algérienne moderne, Phase de transitions.

Abstract

This paper seeks to shed light on the phenomenon of alienation in the Metn poetic Algerian in phase shifts (eighties and nineties), and then talk about the style and the type popularized and shot to the community and with the Algerian poet at the time, that is, political alienation, as a result of circumstances and different backgrounds ranging from political, economic and social and cultural, where the alienation of the poet in this period of over three levels. - Alienation martyr - The tragedy of Algeria and self-alienation of the poet. - Alienation of the Arabs and the Palestinian cause in Algerian modern poetry

Keywords: Political alienation, Modern poetry Algerian, Phase transitions.

توطئة

اعتبر الدارسون مرحلة الثمانينبات والتسعينيات من القرن الماضي نقطة تحوّل هامة سادت فيها حالة من الحزن فرضها وضع مأساوي عاشته وعايشته الأمة العربية الإسلامية عامة والجزائرية خاصة ، حيث راح الشاعر وهو في أوج موته وانكساره يرقب ويتطلع بخطى ثابتة نحو التحديث والتجديد. و" لما كان الإبداع فعلا مضادا للموت والفناء كانت الكتابة مشروعا مستقبليا.. والإضافة والتجديد نوعا من تحقيق الذات ... وتعبيرا عن وجهة نظر "[1]. فاتّجه الشاعر إلى " تفكيك اللغة الشعرية الموروثة وتشييد لغة جديدة تحمل صفات الوجود المتجدد"[2] إذ "لم يكن من بد من تلغيم النص ، وتفجير بنيته المنخرقة لتأسيس بلاغة معاصرة تستجيب لدواعي التغيير في واقع الإنسان"[3]

مما أدى إلى إنشاء تجارب شعرية قدّمت المشهد الجديد بكل حمولاته وملابساته ، والتي أفضت إلى " غموض النص من جهة ، وانفتاح البناء النصي على متاهة الجيل من جهة أخرى "[4] ، وقد وصف أحمد يوسف في كتابه " يُتم النص " " هذا الجيل بجيل اليتم ، الذي يفتقد إلى أب يستند إليه ، ويلوذ إليه ، فراح يتبنى فلسفة خاصة ولغة جريئة انفجارية تتوشح هالة من السواد ، وتركب غيابات التجريب والتجديد ، وترسم واقع الشاعر بريشة الرفض والتجاوز "[5]، فراح يلون أشعاره من خلالها بألوان التعبير والصور وينسج بخياله فضاء رحبا من الحرية ، حرية شخصية للذات الشاعرة وأخرى للقارئ المتلقي.

والمتتبع للنص الشعري في الفترة المذكورة سيرى بوضوحٍ أنّ المعجم الشعري الجزائري لم يخرج عن ألفاظ الحزن والضياع واليأس ، ثم " لفظ الوطن ثم يأتي بعد ذلك لفظ الموت مشكلا معجما وجدانيا مأساويا يبنى على ألفاظ كلها توحي بالمأساة ، الدم والجراح ، الفجيعة الدموع ، الهم الأوجاع ، الخراب ، الدمار ، الجنازة ، الحزن ، الألم"[6] ، حيث يرجع ذلك للظروف السياسية والاجتماعية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة ، فانعكست جليا في التجربة الإبداعية للكاتب.

1. مفهوم الاغتراب ودلالاته

للاغتراب معانٍ ودلالات عديدة ، تعكس طبيعة النظر إليه والرؤيا الفنية له ، فتتبع اللفظ في المعاجم العربية يشير إلى أنّه مشتق من الفعل غَرَبَ ، يغربُ ، بمعنى غاب واختفى وتوارى وتنحى وبَعَدَ عن وطنه إذ جاء لفظ الاغتراب في المعاجم العربية بمعنى الغربة عن الوطن ، فقد أشار الفراهيدي إلى هذا المعنى بقوله: " الغربة: الاغتراب عن الوطن ، وغرب فلان عنَّا أي تنحى وأغربته وغرَّبته ، أي نحيته ، الغربة النوى والبعد"[7].

ويؤكد هذا المعنى الجوهري ، إذ يقول: إنّ التغريب: النفي والإبعاد عن البلد مشيراً إلى الحديث النبوي الذي أمر بتغريب الزاني إذا لم يحصن[8]. وأشار ابن منظور إلى أن لفظ (الغرْب) بمعنى الذهاب والتخفي عن الناس ، وترد الغربة والغرب بمعنى النوى والبعد ، ويُقال غرَّب في الأرض إذا أمعن فيها ، ورجل غريب ليس من القوم ، والغريب الغامض من الكلام ، وتبعه الزبيدي في تاجه[9].

إذن نجد أنّ لفظة الاغتراب تشير في أغلب معانيها إلى الغربة المكانية والابتعاد عن الوطن ، إذ تشترك هذه الدلالة بجذر واحد هو (الانفصال عن) وبإرادة ذاتية أي حصول الانفصال برغبة الذاهب وإرادته ،

أما في الاصطلاح فقد عدّ معظم الدارسين أنّ ظاهرة الاغتراب إنسانية وُجدت في مختلف أنماط الحياة الاجتماعية ، وفي كل الثقافات ولكن بدرجات متفاوتة ، ذلك أنَّ الاغتراب قد يعني الانفصال وعدم الانتماء ، ويُعرّف أيضاً بأنَّه وعي الفرد بالصراع القائم بين ذاته والبيئة المحيطة به ، وبصورة تتجسد في الشعور بعدم الانتماء والسخط والقلق [10].

لكن على الرغم مما كتب عن ظاهرة الاغتراب ، فإنّ تداخل التخصصات أدى إلى تضارب الآراء ، والاتجاهات والميول ، فالمصطلح مازال يكتنفه بعض الغموض ، وربما كان ذلك أمراً طبيعياً شأنه شأنَ غيره من المصطلحات المثيرة ، ومع هذا التباين ، وذلك الغموض ، وتلك الاختلافات في الرؤى وأساليب المعالجة ، فإنّ أغلب تلك الجهود التي بُذلت نجدها تتفق مع بعضها البعض ، وتشير أغلبها إلى دخول عناصر معينة في مفهوم الاغتراب مثل (الانعزال) و(الوحدة) و(الغربة) و(الانفصال) و(الانخلاع) و(التخلي) و(الانتقال) و(التجنب) و(الابتعاد) والانسلاخ عن المجتمع ، والعجز عن التلاؤم ، والإخفاق في التكيف مع الأوضاع السائدة في المجتمع واللامبالاة ، وعدم الشعور بالانتماء ، بل أيضاً انعدام الشعور بمغزى الحياة [11]. إذ أنَّ هذه الظاهرة تختلف من إنسان لآخر تبعاً لطبيعة تلك الشخصية ، وحجم معاناته النفسية ، فضلاً عن طبيعة علاقته بمن حوله ، إذ

يتميز كل إنسان بقدرة محددة ومعينة في توجهه لمعالجة المشاكل التي تواجهه والتي تختلف فيها درجات المعالجة واللامبالاة ، إذ نلمس في هذا المصطلح تنافراً قائماً بين حال المرء ، وما ينبغي أن يكون عليه[12].

وقد حدّد عدد من الباحثين المحدثين دلالات الاغتراب ومضامينه والمتمثلة في العجز والاستسلام ، والهراء ، وفقدان المعنى ، والتحلل من القواعد العامة المتبعة ، أي ضعف الالتزام بالأعراف الاجتماعية المنظمة للسلوك ، وكذلك الغربة الثقافية من خلال الشعور بالانفصال عن القيم السائدة في المجتمع ، والعزلة الاجتماعية التي تعني الشعور بالوحدة والانفصال ، وقطع العلائق الاجتماعية ، فضلاً عن الغربة الذاتية التي تمثل القضية الجوهرية ، إذ أنها تشير من طرف آخر إلى أن الفرد لم يعد يملك زمام ذاته[13]. وقد يتداخل المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ليعطيا مفهوماً واحدا ، هو: الابتعاد عن الناس بالجسم والفكر ، فالاغتراب عاطفة قد تستولي على المرء ولاسيما الفنانين ، الذين –ربما- يعيشون في قلق وضياع نتيجة شعورهم بالبعد عما يحلمون [14].

وقد شكّلت قضية الاغتراب أحد الروافد الهامة للفكر الإنساني ، ومن مكونات الواقع الاجتماعي والنفسي والاقتصادي للفرد والمجتمع على السواء. وهي قضية وإشكالية لا يخلو منها أي عمل فني أو أدبي يعبّر عن الإنسان البدائي والمعاصر وإحساسه بالتمزق والضياع واللانتماء والقهر والاستلاب.

فلقد تعرض الإنسان – تاريخياً - لحالات اغتصاب ، وقهر ، واعتداء ، وتشويه مسّت شخصيته الإنسانية ، فبدت عليه مشاعر البؤس والشقاء والاغتراب ، فضلاً عن العقد النفسية مما يعني " إنّ مفهوم الاغتراب يشير إلى النمو المشوه للإنسان ، حيث يفقد مقومات الإحساس المتكامل بالوجود والاستمرارية" [15]. عبر كامل أطوار حياته.

2. لمحة عن الاغتراب في الشعر العربي

لقد عرف الإنسان العربي الغربة والاغتراب ، حيث عاش حياته متنقلا من مكان إلى آخر باحثا عن مواطن الكلأ والماء فألفت قدماه الّتنقل ولكن قلبه بقي معّلقا دائما بأول منزل ، فوقف على أطلاله وجعلها رمزا لاغترابه النفسي والعاطفي ، وخلق لخطابه الشعري مشاركا افتراضيا حتى يشاركه غربته ، وليتسنى له الإفصاح عما في نفسه من مشاعر الأسى والحسرة ، وهاهو "امرؤ القيس" يخاطب قبرا أمامه جمعته به الغربة المكانية فهو في جبل عسيب بعد أن انفطر قلبه على موت أبيه وانكسر خاطره لانعدام المعين:

أَجارتَنا إنَّا غَريبانِ هاهنَـــــا وكُل غَريبٍ لِلغريبِ نَسيب

وَليس غريبا من ثَناءث دياره وَلكن من وارى التُّراب غَرِيب"[16]

فهو يرى أن الغريب ليس من بعد عن الوطن ولكن الغريب من تخّلى عنه القريب ، وغدر به البعيد وسكن اللّحد ولم يجد عنه محيدا ، كما لم يغب الاغتراب بأنواعه الأخرى عن شعراء **العصر الجاهلي** ، فهاهم الشعراء الصعاليك يبتعدون عن قبائلهم بعد أن استحال عليهم العيش معهم ، فجعلوا من الصحراء القاحلة موطنا لهم ومن الوحوش بديلا عن أهاليهم يقول الشنفرى :

" أَقيموا بني أُمي صدور مطيكم فَإِنّي إِلى أَهلٍ سواكُم لَأَميلُ"[17]

فهو يفضل التشرد في الصحراء على البقاء في هامش مجتمع عنصري يسوده الظلم والأنانية لا مكانة فيه إ لا لصاحب مال أو نسب.

ويأتي **الإسلام** فيجعل للمرء هدفا يزيح عنه الاغتراب الّنفسي ، ويحكم الأواصر بين أفراده فينتفي الاغتراب الاجتماعي ، ويجعل للفقير نصيبا من مال الغني يدفعه له بطيب خاطر فيبعد عنه الاغتراب الاقتصادي ، فتصبح الّنفس مطمئنة راضية ، ويزهد الشاعر الذي تحركه المشاعر في قول الشعر ،

لكن سرعان ما يتغير حال المجتمع بعدما تقلبت أحوال البلاد وكثرت الصراعات وتنافس الّناس من أجل الدنيا الفانية ، فعاد الشعراء ليعزفوا لحن اغترابهم بعدما خالجهم الشعور بالإقصاء ولا انتماء. ففي **العصر الأموي** يمثل "جرير" قمة الاغتراب الاقتصادي" فعلى الرغم من أن الشاعر كان من شعراء البلاط الأموي إلا أنه اكتوى بنار التجربة ، وعانى من الاغتراب الاقتصادي الذي دفع به دفعا شديدا إلى اتخاذ الرحلة وسيلة ونمطا لمعالجة اغترابه " [18]، فقصد الخلفاء واشتكى ضيق الحال وضياع العيال ، فأمهم تنتظره لاطمة خدها لشدة ما تعانيه مع صغارها الجياع:

" أَشْكُو إِليك فاشكني ذُرية لَا يشبعون وأُمهم لَا تشْبع

رِشْني فَقد دخَلتْ عَلي خَصاصةٌ مِما جمعتَ وكُلَّ خَيرٍ تجمع[19]

فالشاعر لم يجِد بدا من أن يشكو حاله ، فيمد يده مستجديا ليسد رمق عياله ، وليس أشق على نفس الحر من أن

يرى نفسه يتذلل من أجل لقمة ،وهذا ما ينكأ جرحه النفسي أكثر.

ولا يمكن المرور على **العصر العباسي** دون الوقوف عند أبي العلاء المعري. فقد زادت ظلمة عينيه بزيادة اغتراب روحه ، فصار لا يرى إلا ضلال النّاس وظلمهم:

رأيتُ الحقَّ لُؤْلُـؤَةً ثَـــــوارت يلج من ضلَالِ النَّاسِ جم

وَقد يلْقَى الغرِيب عَلى من ولاه أَعز عليك منخَالٍ وعـــم[20]

ولا يشعر بغربة الغريب إلا من ذاق مرارة الغربة وعانى ألآمها ، فصارت نفسه تبحث عمن يشاركها غربتها ويقاسمها لوعتها ، وقد يجد غريب المكان من يواليه فيكون أعز من قرابته وأهله.

ولا اغتراب أصعب على نفس المؤمن من العيش تحت سطوة كافر يسلبه أرضه ويمنعه من أداء شعائر دينه. وظل الاغتراب بأنواعه المختلفة ملازما للشاعر صاحب الحس المرهف.

ولم يسلم منه **شعراء العصر الحديث** نظرا لما تعرضت له المنطقة من استعمار للبلاد واستدمار للقيم الاجتماعية والدينية والسياسية وغيرها فها هو "السياب" تتجلى غربته الحادة كما يتجلى إيمانه بوطنه ،إلى جانب ذلّ حاله يقول الشاعر :

" الريح تَلْهثُ بِالهجِيرة كالجنَّامِ عَلى الأَصيلِ

وعَلى القلَاعِ تَظَلُّ تطوى أَو تنشر لِلرحيلِ

زحم الخليج بِهِن مكْتَدحون جوابوا بِحار

من كُلِّ حاف نصف عارِي[21]

فهؤلاء الذين يجوبون البحار يحملون معهم فقرهم وحاجتهم ، لم يجدوا غير الرحيل فهو قدرهم ، والغربة تناديهم في كل لحظة من حياتهم ، والاغتراب يحتويهم فلا يترك لهم مجالا لرؤية ما وراء الأفق ، صورة تكاد لا تفارق مخيلة أي شاعر عربي ، فمرة يمس قلمه جرح الجماعة الكادحة ، ومرة يمس جرحه العميق فيصيح من شدة الألم والبياتي صاح ولم يجد إلا الوحشة تغمره:

" وحدي بِلَا وعد أَصيح يا أَنت

تَغْمرني وحشَةٌ واللَّيلُ لَم يأت [22]

وتبقى ظاهرة الاغتراب سمة واضحة ترافق الشاعر العربي في كل العصور مؤكدة على شفافية إحساسه ، ورقة مشاعره ومعايشة لواقع شعبه ووطنه.

3. الاغتراب السياسي في الشعر الجزائري الحديث في مرحلة التحولات:

ويقصد بالاغتراب السياسي شعور الفرد بالعجز إزاء المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية ، والجوهرية لمجتمعه وبلاده فهو" شعور المرء بعدم الرضا وعدم الارتياح للقيادة السياسية والرغبة في الابتعاد عنها وعن التوجهات السياسية الحكومية والنظام السياسي برمته ... شعور الفرد بأنّه ليس جزءاً من العملية السياسية وأنّ صانعي القرارات السياسية لا يضعون له اعتبارا" [23] ؛ بمعنى أنّ الفرد يشعر بعدم القدرة على التأثير في المجال السياسي ، فهو عاجز عن إصدار قرارات سياسية ، يفتقد لمعايير تشكيل نظام سياسي ، وفي المقابل غير مرتاح ولا يشعر بالانتماء في الوضع القائم .

فلقد عانى الشاعر الجزائري خلال الفترة الاستعمارية من قهر وظلم ونفي تجلى في اغترابه السياسي ، فلم يعد قادرا على الاحتمال فثار ثورته في وجه المستدمر الذي جعل الفرد الجزائري غريبا في وطنه باقترافه لجرائم وتجاوزات خطيرة. يقول عبد الله شريط واصفا مشاعر الغربة التي تنتابه وبلاده ترزح تحت نير الاستعمار:

غريب حيثما أمشي طريد وفي عيني ذلي وانتحابي

وكل بنيك منبوذين مثلي وكل بنيك مثلي في اغترابي[24]

وبعد فترة استعمارية طويلة كابد الشعب فيها الويلات بزغت شمس الاستقلال.. لكن الاغتراب عن الواقع السياسي بقي سمة بارزة حتى في هذه المرحلة.

فالمتأمل للقصائد الحديثة المكتوبة في سنوات الثمانينيات والتسعينيات يلاحظ كثرة الانتقاد للأوضاع السائدة ، فقد وجد الشاعر نفسه محاصرا بدوامة من التناقضات كان أهمها إحساس الشاعر باللاجدوى ، والقيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير عنه.

نجد سعد الله مثلا في إحدى قصائده يقول:

خدعتني

وعدتني حريتي

فلم أجد سوى قفص[25]

كما نجد شعراء هذه الفترة يبرزون فساد السلطة من خلال رصدهم للصرعات السياسية حول كرسي الحكم، وما صاحب ذلك من انهيارات اجتماعية لم تولّد إلاّ الدمار والخراب، مقرّين في الآن نفسه عدم قدرتهم على التغيير من خلال إبانة الحصار الذي يعيشونه بسبب قمع السلطة. يقول يوسف وغليسي:

صقران يقتتلان يا ملك الملوك

ويهويان على سنابل حقلنا

لا غالب إلا الخراب ولا ضحية غيرنا[26].

يصور الشاعر الوضع السياسي السائد الذي يقوم على تقاسم السلطة، ليس بالحوار والشورى، وإنما بالصراع والاقتتال، مما يؤدي إلى انتشار الخراب داخل البيئة البشرية التي يكون فيها الشعب دائما هو الضحية. ويعبر الشاعر أحمد حمدي عن قلقه على مصيره المجهول في عصر الموت كما أسماه فيقول:

أذكر قائمة المغضوب عليهم

أتحسس رأسي!

أذكر قائمة المحضورات

في عصر الموت

الحب... الميلاد... الكتب

الأرض... الشعر... الثورة[27].

فالعصر عصر ممنوعات عليها علامة قف أو ممنوع الاقتراب، فأهم شيء تحافظ عليه بوجود هذه المحظورات هو رأسك، أن تكون من الأحياء، وهذا هو قلق الاغتراب الوجودي، أي أن تكون أو لا تكون (أقصد حياتك أو موتك).

ليس مستغرباً أن يصبح الوطن منفى كبيراً، والسجن وطناً يمارس فيه الإنسان حريته المستلبة خارجاً، ما دام المواطن داخل الوطن محاصراً بقائمة طويلة من الممنوعات التي تتصل بحريته الشخصية؛ الميلاد، الحلم والحب، التفكير، العاطفة، الغناء، غير أن الأشد سوءاً هو أن يكون "وعي" المواطن هو المطارد وليس مجرد الجسد، فالزمن زمن الموت والفجيعة.

ويمكن أن نوجز الاغتراب السياسي في أنواع ثلاثةٍ عبّرت عن الواقع السياسي والشعري في مجمله، وذلك من خلال النماذج الشعرية المختارة، وهي:

- **اغتراب الشهيد،**
- **الاغتراب ومأساة الجزائر،**
- **اغتراب العرب والقضية الفلسطينية في الشعر الجزائري.**

أ. اغتراب الشهيد - سقوط الرموز القيمية - في الشعر الجزائري:

إنّ الشعر والكتابة وسيلتان للتعبير عن الرأي، ومنعهما دليل قوي على غياب الديموقراطية وحرية التعبير، وهذا ما جعل بعض الرموز القيمية التي ناضلت وقدمت النفس ليعيش الوطن تسقط وتغترب في أرضها ومبادئها التي كافحت من أجلها، فأصبح الشاعر الجزائري يعيب هذا الزمان المتعفن؛ فهو زمن خيانة الشهيد، لم تتحقق فيه الأحلام التي ناضل من أجلها والتي تمثل في الوقت ذاته أحلام الشعب، يقول أحمد حمدي:

ما زلت أجوب الشارع

(ضيق شارع الاستقلال

فسيحة ساحة الشهداء)[28]

فقد استعمل الشاعر عبارة (شارع الاستقلال) رمزا لهذه المرحلة التي ضاعت فيها أحلام الشعب، وعبارة (فسيحة ساحة الشهداء)، ليرمز بها إلى كثرة الشهداء الذين سقطوا لتحيى الجزائر حرة... لكن مجموعة من الخونة استغلت القضية والشعارات جاعلة من الشهيد ورقة تتاجر بها، يقول عبد العالي رزاقي وهو ناقم على هؤلاء:

أنا أعرفهم

أوراقهم مكشوفة

دخلوا أيامنا واغتصبوا أحلامنا

وانتحلوا قمصان عثمان

تخلى الله عنهم[29].

فهو يتحدث عمن استفاد من الثورة والاستقلال، وهم وحدهم يتنعمون ويتمتعون، بينما الشعب المسكين يبحث عن لقمة عيشه بكد وذل في صورة اغترابية مخزية ومحزنة، كل ذلك لأنهم يخرجون لك ورقة رابحة لا تعرف الخسارة وهي الشهيد والشهداء والشرعية الثورية، لكن هيهات فكل ذلك شعارات رنانة تستغل العواطف والأشجان، بينما الحقيقة فهي الخيانة واغتصاب الأحلام والأموال.

وها هو علي ملاحي يشير إلى أساليب السلطة وكيف سارت بالوطن إلى السقوط في متاهات الاغتراب والانهيار والموت، وأثر السياسة المنتهجة على المجتمع الجزائري:

أراك على الأرائك

في كؤوس الخمر

في جلسات من سلبوا

يديك..من الندى

ومن الشهب

.....

الله يا وطني النضير

بالمغريات

وبالنجوم

وباللآلئ والغيوم

تكسر الحب الوفير

بالمومسات

وبالقرار المستدير

الله يا وطني النضير[30].

إنّ أسباب الأزمة عند علي ملاحي وإن بدت أخلاقية، فهي مرتبطة حسبه بالممارسة السياسية، وبمن لديهم مقاليد الحكم الذين تجاوزوا المصالح العامة إلى المصالح الخاصة، فأدوا بأساليبهم إلى انهيار الوطن بدل بنائه، هذا الوطن الذي ضحى من أجله شهداء أبرار، فها أنت تراهم يقيمون جلسات لشرب الخمر واللهو والمجون، وهو ما يمثل قمة الاستهتار والسخرية لما قدمه المجاهدون والشهداء لأجل هذا الوطن.

وهاهي ربيعة جلطي ترى أن تضحيات الشهيد (عيسات إيدير) ذهبت هباء، لأن الورثة خانوا وصيته، وتخلوا عن أهداف الثورة فتقول:

من حصب القائمة ينهض " عيسات "

متكئا على دمه

يمزق مد طوابير العاطلين، والمواسم المغلقة

خبرا: لعمال " الحجار" والمبللين برائحة

النفط وملح البحر في " أرزيو "

مشهد من رؤيا متسكع بساحة

" بورسعيد " أو " الشهداء "[31]

وفي قصيدة أخرى تُمثل الشاعرة الشهيد يتساءل عن المسؤول عن الأوضاع المزرية والمتدهورة في الجزائر، وما آلت إليه؟، وربما يقول في نفسه ألهذا قدمت نفسي والنفيس؟ أهكذا تحفظ الأمانة يا ساستي ويا شعبي؟ وا حسرتاه! تقول:

" عبان " يشهر في وجه الريح قلبه

يشم على عنق التاريخ حقيقة رهيبة

يجلس محاذيا لجدار منطفئ

من يحاكم؟

و ... " عبان " صار شارعا يصعد إلى الأسفل

في العاصفة[32].

إنّ كل ما ناله الشهيد هو وضع اسمه على لافتات الشوارع والمؤسسات الحكومية، بحيث غدا شعارا يتغنى به الناس، في الوقت الذي أهمل فيه المسؤولون مواصلة المسيرة وتحقيق ما كان يصبو إليه الشهداء بعد الاستقلال، يقول عبد العالي رزاقي:

يا أيها الشهداء

قوموا فالمقابر قد تباع لغيركم

" ديدوش " لم يحلم بغير لقائكم

واليوم يوضع في المزاد البربري[33]

وهي إشارة للتفريط في الأرض والوطن الذي راح ضحيته هؤلاء العظماء، ويذكّر الشاعر هؤلاء السماسرة بأنّ الشعب مازال متمسكا بمبادئ الثورة، يقول:

يا سادة الوطن المقدم للبنوك هدية

مليون يسري في دم الفقراء

ما زال دمنا نداء الثورة الأولى

وما زلنا نمارس حبنا العربي[34]

فالشاعر مغترب يرفض هذا الواقع وسلبيات الوضع الراهن في وطنه، ويعلن وفاءه وحبه الأزلي الذي

يسري في عروقه وعروق الفقراء، للأرض والوطن والثورة في سبيلهما.

لقد ضحى من أجل هذا الوطن الشهداء، وجعلوا حياتهم ودماءهم قربانا ليحيا الباقون ويحافظوا على الوطن. فإذا ضاع الوطن فماذا نقدم للشهداء؟، والشاعر حكيم ميلود أحس بغصة الألم، والوطن ممزق فذكَّرنا دون أن يذكر ميثاق الشهداء:

لم يبق غير الرماد

وما أنبتتنا به الريح من تعب

وضياع على طرقات الفجائع

نحمل تعويذة العشق والموت

للوطن التائه في الرؤى والحنين[35].

فقد حفظوا لنا الوطن، لكنّنا ضيعنا كل شيء؛ أحلامهم، أحلامنا وتهاوت كل القيم والمبادئ وكل ما بنوه لنا. وفي مقطوعة فنية جميلة يستحضر أحمد شنة شهيدا قال عنه أنّه (آخر الشهداء) ليشهد معه ما آل إليه الذي ضحى من أجله.. يدعوه ثم يبكي من خلاله حال الوطن ويعترف له بجرأة أنّنا بعنا القضية وخننا العهد.. وأصبحنا عارا عليه وعلى الوطن ..

جفّ النّهار وشاخ الوحي واللّهب فاحمل رفاتك أن القبر ينتحب

.....

ودع دماءك وارحل من خرائطنا الأرض ماتت ومات الحب والعرب

يا آخر الصلوات في مساجدنا أدعوك حتّى يجفّ الصوت والغضب

أدعوك كي تورق الصحراء في جسدي إنّي ظمأت وهذا البحر يقترب

أدعوك كي ترفض الألقاب في زمن أضحى الرجال على جدرانه قصب

كنّا نسميك إعصارا وملحمة واليوم ضاقت بك الأسماء والكتب

يا آخر الشهداء بين أذرعنا ارحل فأوراس حلم سوف يحتجب

بعناك للروم فاخرج من مصاحفنا شاخ الصهيل وشاخ الصمت والصخب

.....

قد أنكروك فلا تسكن قصائدهم واخرج من القبر حتّى تسقط الرتب

كم عانق البحر في عينيك شاطئه لولاك لم تحبلْ الشطآن والسحب

لولاك ما كان هذا الفجر معبدنا لولاك ما أينع التاريخ والنسب[36]

وبعدما بَعَثَهُ من مرقده في شعره يطلب منه الرحيل حتّى لا يزيده كمدا وحزنا واغترابا، ولم يعط للشهيد حق الكلام في رمزية متعالية، وبمنطق المعترف بالذّنب الراضي بأي عقاب ينزل. لقد كان الشهيد رمزا للماضي الحافل بالانتصار والزهو والكبرياء، ولكنه في حاضر الشاعر يعيش اغترابا وسقوطا لقيمته وقيمه الرمزية المعنوية، لأنه يمثل قيمة تاريخية مفتقدة في زمن الاغتراب.

لقد تغنى شعراء الجزائر كثيرا بالرموز القيمية التاريخية، والتي منها (الشهيد)، وذلك لما يعنيه من إحساس بالوطن وبالماضي والتاريخ، وبه مارسوا **الحنين الجارف** إلى هذا الوطن وإمكاناته وعانقوا المقامات الشامخة له، فكان الاغتراب **اغترابا قيميا**.

ب. الاغتراب ومأساة الجزائر

إنّ ربط الأدب عامة والشعر على وجه الخصوص بمرجعياته التاريخية والسياسية، وسياقاته الاجتماعية والثقافية أمر محتوم لا مفر منه فتأمل الشعر العربي والجزائري منذ نشأته يكشف لنا عن تزامنه مع هذه المرجعيات وتلك السياقات. وانطلاقا من هذا الربط الخاص بين فن الشعر والمرجعيات العديدة لا نجد غرابة في ارتباط الشعر الجزائري على وجه التحديد بالسياق السياسي منذ ظهوره الأول.

فليس خفيا أن الكاتب/ الشاعر لا يمكن أن يكتب بعيدا عن الظروف، التي يعايشها بكونه ذات داخل وطنه ومجتمعه، وبخاصة الظرف السياسي، إذ عبّر شعره عن الظروف السياسية والتاريخية وأخلص لها.

إذا علمنا أن الخطاب الشعري الذي تضمنه الشعر الجزائري الحديث منذ السبعينيات قد تماهى مع الثورة التحريرية بكل تفاصيلها وتحولاتها، والثورة الاجتماعية التي أعقبت الاستقلال، وحاورت المصائر الفردية والجماعية بكل

طموحاتها وانكساراتها بعد ذلك، بداية من الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات حين بلغت الصراعات السياسية أقصاها مع بروز أصوات تدعو إلى قيام نظام سياسي جديد، وهكذا ظهرت نصوص في الشعر الجزائري، -جرّاء هذه الظروف الجديدة -، تعبر وبطرق مختلفة عن هذا الوضع المتأزم الذي بلغ ذروته مع بداية التسعينات التي اتسمت باستعمال العنف، وغياب الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي.

غير أن هذا العنف والتأزّم - وإن كان من طبيعة البشر السلبية- فإنّه كان محفزا ايجابيا ودافعا قويّا لإثراء المتن الشعري الجزائري ومنحه نفسا جديدا نحو التطوّر والإبداع والدفع به للأمام، فهذا العنف، أو ما يعبّر عنه بالأزمة الوطنية أو العشرية السوداء، قد أنتج وعيّا نقديّا متميّزا له\ا الأدب.

لقد خلقت هذه الظروف المتأزمة في العالمين الغربي والعربي أدبا بأشكال جديدة، ارتبط فيه المصير الفردي بالمصائر الجماعية، ولأن الجزائر (إبان العشرية السوداء) ليست بعيدة عن هذه الحال المتأزمة، وعن هذا الحراك الشعري فقد أدى إلى ظهور أشكال جديدة للتعبير لم تكن معروفة من قبل.

إنّ الأزمة الوطنية خلال العشرية السوداء تختلف عن الثورة التحريرية في ظروفها ودقائقها وملابساتها، فإذا كانت الثورة قد قامت ضدّ عدوّ معلوم، هدفها الحرية واسترجاع السيادة الوطنية على غرار الثورات العربية، تبقى ظروف الأزمة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد مجهولة غامضة لحدّ الساعة، وإن مهّدت لها الصراعات الإيديولوجية والسياسية منذ انقلاب 19جوان 1965 وصولا إلى أحداث أكتوبر1988، التي شملت كل التراب الوطني، لتعلن جرحا عميقا لم يندمل بعد.

كل هذا أدّى إلى تلاشي الأحلام وفقدان الثقة واستفحال الأزمة الوطنية والتمرّد على المبادئ والقيم، صحبه تمرّد من نوع آخر، إنّه التمرد الأدبي على الشكل التقليدي للشعر بقيّمه الجمالية الكلاسيكية، أنموذج تجلّت فيه بعض المعايير الجمالية والفنية استطاعت أن تعكس ما أسلفنا الحديث عنه من تغيرات كبرى مسّت الوطن خلال عشرية كاملة.

مست البلاد والعباد - في التسعينيات - أزمة أتت على الأخضر واليابس، أفقدت الشاعر جدوى لحياته، بل زرعت في نفسه أسباب العدمية والفناء الدائم. من هنا بدأ الشعراء في إبراز مواقفهم وخطاباتهم ورؤيتهم لما يحدث في بلدهم، فالتقى الكثير من الشعراء في الرؤيا، حيث يقرر يوسف شقرة مع أحمد حمدي ألا جدوى من الحوار إذا كان المخاطب ميتا لاهيا مهتما بنوبات (الراي) وعواء الساسة:

وأحاور موتى

يستدرج بعضي بعضي الآخر

في حفلة قتل

تصهل فيه (نوبات الراي)

و (دعاء) الشيخ

و (عواء) الساسة

وطني يتألم من رأسه[37].

إنّ حفلة القتل التي حدثنا عنها الشاعر صنعها أهل القرار والحكام كل على مستواه، وكأن الأدوار المنوطة بهؤلاء اختزلت فيما لا طائل منه سوى الألم والضياع واليأس، فبعد أن كانت الثقافة والدين والسياسة الأعمدة التي تبنى عليها أية أمة، فقد اختصرت في خطابات جوفاء تصدر عن عقول خاوية، ابتعدت عن جادة الصواب والطريق، وبذلك فحفلة القتل كانت لقتل المجتمع برمته، وصرفه إلى سفاسف الأمور، وليس القاتل هنا سوى أولئك الذين أسندت إليهم القيادة والذين يشبههم الشاعر بالرأس مركز القرار لدى الإنسان. ويمكن أن نقول بأن أزمة الوطن والألم الذي يعانيه سببه الرأس غير الواعي، غير المدرك لحقائق الأمور، رأس مليء بأفكار وأطروحات أدت إلى وأد هذا الوطن، فالألم هنا ألم أفكار لا ألم أجساد، ويقول أيضا:

تتهاوى أنظمة الرمل

(.....)

تتساقط أوسمة اليأس

(.....)

اشتبكت في حلم موبوء

ينهض من زمن اليأس

ليواصل أعراس البؤس[38].

وقد حاول الشاعر أن يساير هذا الظرف (المحنة) ويصور الألم والوجع المدفون بين الدفقات الشعرية، وهو ما وضحه الشاعر مصطفى دحية في نصه (مدونة أخرى للموت)،

فهو موقن بالموت واستقباله في كل الأحوال، لكن هذا الظرف فاجأ الجزائر على غرة منها، وأوقع أبناءها في فتنة أصبح الموت الحد الفاصل بين هذه النزاعات، فلبس الموت في التوظيف الشعري لباس المكر والخديعة وهتك الأعراض، يقول:

الأيام
تحترق الفجيعة في السؤال:
من يدفن الموتى إذا قدم السؤال ؟!
ورأيت ظلك ذات ليل مترف الخطوات
ينتف ظلّه
وأنا أسود حبر خوفي بالأمل
كانوا جميعا يهرعون إلى عنان الأرض...
يكتلحون بالأقدار...
كنت خطيبهم...
من يدفن الموتى إذا اصفّر الأجل ؟![39]

ف (الأيام، الفجيعة، يدفن الموتى، ظلك، ليل، حبر، الأرض) تكرس الوجع؛ الذي ألهب المجتمع الجزائري عموما، فالتعاسة غلبت على يوميات الشعب الجزائري، فقد كثر التقتيل الذي أدى إلى تراكم جثث ملطخة بدماء الأبرياء، فلم تجد من يواريها الثرى.

وليس بعيدا عن هذا المدلول يأخذنا الشاعر فاتح علاق حين يتساءل في قصيدة (صحراء) عن نقطة للبدء، وقد عشّش اليأس في الأحداق وتحولت الشوارع إلى أنهار من دم فشبه العيون بالأزهار، غير أنها أزهار تلقح باليأس وترتوي بالدم بدل الماء. إنه زمن الدم واليأس والاحباط:

من أين البدء
من طلع اليأس على الأحداق
أم من أنهار الدم
من سيف الليل وصمت الخيل[40]

لقد ارتبط الاغتراب في الشعر الجزائري في فترة التسعينيات بذلك الجرح العميق الذي أحدثته يد الفتنة التي أتت على الأخضر واليابس. فربيعة جلطي عبرت عن الحدث السياسي 05 أكتوبر 1988، وكانت شاهدة على هول الفاجعة التي شكلت نقطة الفصل بين زمن للخنوع والصمت الثقيل، وآخر للانتفاضة جوبه بالقمع والاضطهاد تقول:

يا عصافيري الملونة
كيف تغنين ؟
والبوليس يقف بين اللهاة والحلق
يتمشق الموت وإنزال العقاب
(.....)
يشق الخراب.. يبهر الحلم[41].

تقوم هذه القصيدة على مزيج من القمع والمطاردة والاستدعاء والتحقيقات والمداهمة، لم يعتن الشاعر فيها بسرد أحداث متتابعة قدر اعتنائه بطرح رؤية شديدة الاختزال كثيفة الترميز تعكس علاقة المواطن بالسلطة. هذه العلاقة لا تجيء مباشرة بين طرفي الصراع، وإنما من خلال (**الشرطي**) الأداة الفعلية لتنفيذ الإجراءات، الذي تمثل صورته كل ما تعتنقه السلطة من مفردات البطش والاستبداد.

عذرا أيتها العصافير فليس الزمن زمن غناء!!، هكذا تقول ربيعة جلطي، فلم يترك البوليس وقتا للّهو والغناء، بل جعلنا نترقب موتنا وإنزال العقاب بنا، بجريمة أو دونها، فالحياة كلها مختصرة في المسافة بين اللهاة والحلق، هي حياتنا وموتنا، هي سعادتنا واغترابنا.

ويقول عز الدين ميهوبي واصفا لحظات من الفقد والانكسار والألم الذي يعيشه الشاعر ومن ورائه الأمة بفعل محنة جعلته يشعر بالاستلاب والضياع والتشتت.

قلت (يا عراق إني
((متعب
((هذا خطاي
((تعجن الاثم يداي
كلما أبصرت طيرا من بلادي
قلت نبئني...
دمي المذبوح مات [42]

وفي قصيدة أخرى يصور الشاعر واقعا سياسيا عقيما، تتوالى فيه صور الإحساس بالأسى والتشتت والألم التي تدل على حالة التمزق القصوى التي تعيشها الذات الشاعرة، التي

قد تبلغ أحيانا بالتدرج نحو الفناء كسبيل للخلاص والهروب ، يقول:

لم أجد وطنا يحتويني

سوى دمعة من عيون الوطن

لم أجد غير أغنية من رحيق الصباح

الذي لا يعود

لم أجد غير هذا المسافر دون حدود

لم أجد غير هذا التراب الذي ينهش الحزن

أطرافه والفتن

يسأل الناس قبرا وفاتحة للوطن[43]

لم يبق للشاعر غير دمعة يذرفها للوطن وقبرٌ يدفنه فيه وفاتحة يقرأها عليه ، فكل شيء مات بالنسبة إليه الوطن والإنسان والتراب ويقول أيضا في " بكائية بختي ":

أستح أن ألمح الورد يموت

وأغني

استحي مني

ومن عمري يموت

أستحي مني

ومن عاري أموت[44].

فالشاعر يلوم نفسه ويستحي منها ؛ فكيف تغني وتنشد وورود الحياة تموت ، كيف يغني وأخيار الرجال والأصحاب تموت ، أي طعم ولون للغناء بعد قطف هذه الورود ؟!ويضيف في قصيدة (شمعة لوطني):

هم الطالعون من الموت في زمن

شكله جمرة

لونه خمرة

طعمه حسرة

والبقية شيء من الموت والانكسار[45].

أنها سنين الجمر التي مرت على الجزائر ، وأطعمتها الحسرة والندامة ، وتركتها تعيش الموت والانكسار والاغتراب. نجد شاعرا آخرا اكتوى قلبه لأحزان بلاده ووطنه وما عايشه من أوضاع سياسية مزرية ، فنجد في شعره جرسا حزينا ، ومسحة مأسوية ، يقول:

تحطم في داخلي الإنسان

تحطمت في داخلي طفولتي

واكتملت فجيعة الحرمان

وصرت يا أماه

أحس بأنني مهرب من تربتي

كطحلب الحيطان[46].

يضعنا الشاعر هنا أمام لوحة مغرقة في السواد والمأساوية ، صورة شخص يشرف على الهلاك ، بعد أن تحطمت آماله وأحلامه وتحطم معها ذلك الإنسان البريء براءة الأطفال ، لقد أصبحت المأساة تتلبسه وتخطف منه البسمة وتزرعه في أراضي اليأس والألم. فلقد جلبت الأزمة السياسية للجزائر وشعرائها الموت والمأساة والقتل والعبث ، يقول فاتح علاق في ذلك:

هذا زمان الدم

قابيل يقتل هابيل

أوديب يقتل لاووس

فاهرب إلى جثة واحتجب[47].

هنا نلمس بعض التصريح المموه بأن المخاطب هو الشاعر حينما يأمر (أدخل إلى جثة واحتجب) وما الجثة إلا ذلك الجسم والجسد الخامل الذي أنهكته المحن وانعدم إحساسه بذاته فأضحى ميتا... فهي دعوة إلى الموت والهروب إلى عالم الأموات الذي لا قتل فيه ولا دم (حياة). فلقد تغير الزمان إلى زمن الدم ، زمن الموت ، زمن يجرأ فيه الأخ على قتل أخيه ، لقد جعل الشاعر الموت والهروب إليه كسبيل للخلاص من وطأة واقع سياسي عقيم ، نجده يقول أيضا:

هو الموت حط على حبة القلب

والليل سيف يحط على الجيد إما تعب

انتظر طعنة من هنا

وانتظر طعنة من هناك

أطلق رصاصتك الآن وفارتقب

قاتلا لا يراك[48].

لقد توسع الشاعر في وصف معالم الفوضى والارتباك التي يعانيها عالمه والموت العشوائي المتربص بالفرد ، ومن ورائه الوطن ، والأبيات في مجملها تحمل إدانة للواقع الذي قُتل فيه كل جميل.

وها هو عياش يحياوي الذي جمع في قصائده كل ألفاظ معجم الاغتراب ، وقد تعطر دمه بالمأساة ، وفي العلقم المسموم اغتسل وضمه الحزن أشلاء ، فيقول يبكي غربته:

غريب من دمي تتعطر المأساة...تكتحل

غريب من حياض العلقم المسموم اغتسل

يضم الحزن أشلائي سكارى ضوءها ثمل

يقطرها عصيرا باكيا في عمقه الآجل[49]

وإذا التفتنا إلى قصيدة (من أقوال غيلان الدمشقي) يحاول الشاعر عبد الحميد شّكيل نقل صورة عن اضطهاد رجال السياسة لكل من يحلمون بالإصلاح والتغيير ، يقول:

مضينا أسرعنا في المسير

لعلنا ندرك قوافل الرحيل

لكنما: محاكم التفتيش والعذاب

والشرطة ومزوروا الصكوك

أصدروا تعليمة تقول

بالحرف الواحد تقول

أن لا خروج للذين يحلمون

بعودة الطيور والربيع[50]

لم تكتف السلطة بفرض هذا الواقع الاغترابي المهين ، بل منعت كل تغريدة فيها أمل للخروج من هذه الشرنقة والقوقعة الاغترابية ، وأعلنت ألاّ خروج للذين يحلمون بعودة الطيور والربيع.

إنّ مما يضاعف شعور المرء بالاغتراب هو افتقاده الأمن داخل وطنه ، وشعوره بأنه منفصل عن نظام السلطة ، الذي يجري تطبيقه في المجتمع. فلا أشد رهبة في أن يجيء الخوف ممن يفترض أن يكون هو المانح للأمن مثل رجل الشرطة.

لكن رغم الواقع السياسي الأليم تحدى الشعراء السلطة بشعرهم والقصيدة ، فها هو نوار بوحلاسة يعلن بأنه لن يخاف هذه المرة لأن الصمت جبن ، آملا في تغيير العلاقات المتردية والقوانين المتحكمة في الأوضاع الراهنة يقول:

سأقص كل ما رأيت

وأقول أشياء كثيرة

وهذه المرة لن أخاف من شمس الظهيرة

حتى لو أبعدوني عن مسكني

وأهلي... والجدران... والحبيبة

سأقول أشياء كثيرة

حتى لو مزقوني إربا إربا

حتى ولو أحرقوا القصيدة

لانني عشت أيامي في صمتي

و الصمت جبن[51] .

إنَّ مأساة الجزائر جراء تلك الأزمة في تسعينيات القرن العشرين شهدت اغترابا للوطن والذات والمجتمع برمته ، فالكل خائف ومنعزل يشك في كل شيء وأي شيء ، انعدمت الطمانينة والأمن النفسي ، وحل محلهما الخوف والهلع ، حتى إنك لو طلبت نسخة طبق الأصل عن بطاقة تعريفه لسبب بسيط لامتنع عن إعطائك إياها ، فالجرح لم يندمل بعد ، جرح مازال يؤلم إلى يومنا هذا!

ج. اغتراب العرب والقضية الفلسطينية في الشعر الجزائري

إنّ مظاهر الاغتراب السياسي في الشعر الجزائري الحديث لم تقتصر على القطر الجزائري فقط ، بل كثيرا ما يشير الشعراء إلى الواقع السياسي العربي المغترب ، حيث يلفتون إلى مظاهر القمع والفساد والانهيار الحاصل بشكل عام ، محيلين ذلك إلى سلوك الحكام.

فالملاحظ في هذه الفترة أنّ الشاعر تخطى حدود الوطن فشارك المواطن العربي مآسيه وما يلاقيه من اضطهاد واستبداد الحكام ؛ فكان يتألم لأحواله ويشعر بما يشعر به من غربة واغتراب في ظل تلك الأوضاع السياسية ، فقد أصيب الشاعر باليأس بسبب الحالة التي وصل إليها الوطن العربي وما يتعرض له من إرهاب وذعر وأطماع.. في ذلك يقول عمار بوالدهان:

فكيف أغني

ونحن العرب

نعانق في الشرق أتربة وجراح

ونحيا على طلقات البنادق

وتكوى مآذننا باللهب

ونرضى المجازر... ونرضى المشانق

ونخشى الرياح

ونمزج ألحانا بالنواح[52].

يلوم الشاعر نفسه ويعاتبها، فكيف بها تغني وإخواننا يقتلون، !؟ ومساجدنا تدنس وتحرق، كيف نغني ونحن نرضى المجازر والمشانق! فهو آنذاك نواح وليس غناء.

يجمع معظم الشعراء بأن الحكام السياسيين هم السبب في كل ما لحق بالعرب؛ فهم الذين خذلوا الشعب ولهثوا وراء مصالحهم، غير مكترثين بالصالح العام، خانوا البلاد واستبدوا بالناس، زارعين فيهم الخوف والرعب، يقول الشاعر:

يا سادتي الأقزام

ضيعتم دياركم وشعبكم

ضيعتم التيجان في آخر الزمان[53].

ثم يقول:

يا سادتي سيوفكم من الحطب

لم تخدعوا سوى جماهير العرب

من قدم الانجيل والقرآن

سلمتم السلاح في " القتال " في " بغداد "

نسيتم الفتوح والأمجاد

قاتلتم إخوانكم، شنقتم القبائل الأكراد

وأصبح الخائن فيكم سيدا يستعبد الأسياد

شنقتم الأحرار في السودان

قتلتم الثوار في تطوان

يا سادتي اللئام

فليسقط الحاكم بعد الحاكم

الطاغية الجبان

لتسقطوا يا سادة الخداع والإجرام[54].

في هذه المقطوعة الشعرية المؤلمة والقاسية يفضح الشاعر عمار بوالدهان من كانوا سببا في تعاستنا وذلنا وانكسارنا، ولاسيّما أمام الأخر المستعمر الغاشم، الذي مازال حكامنا الأبرار يتوددون إليه، ويخافون منه شاهرين سيوفا من حطب للخداع والنفاق، باعوا وخانوا وأجرموا فليسقطوا الحاكم بعد الحاكم.!.

وبقيت القضية الفلسطينية محط اهتمام الشاعر الجزائري في هذه المرحلة، فنجد عبد الحميد بن هدوقة متضامنا مع أصحاب القضية متحسرا على ضياع فلسطين من أيدي العرب الذين انقادوا وراء العهود الكاذبة وأغوتهم الخطب الرنانة، يقول:

كان الزمان صغيرا

والشعوب غريرة

بالخطب الكبيرة

وكان بيع ومساومة

وكانت كؤوس مريرة

والجدود والعهود

والبنت الصغيرة

لم تتحرر بالرغم من مرور السنين[55].

لم تتحرر فلسطين من قيود العبودية والاستعمار، فسيطر اليأس على أصحاب هذا الحلم الكبير، لذا نجد الشعراء ساخطين على الحكام الذين باعوها وساوموا اليهود عليها. إذ بقيت فلسطين أسيرة لم تجد من يفك أسرها، وأصبح تحريرها حلما مستحيلا ومفقودا، يقول الشاعر:

واستمرت الأغنية

نفس الأغنية

لتحرير الأخت

العربية

بالعهود

بأسلحة عاد وثمود

ومضت السنون

والحكام الأقدمون

وتحررت أمم وشعوب

ولكن الأغنية

ما زال نغنيها إلى متى نغنيها ؟

لم نغنيها!

للحلم المفقود[56].

ويقول محمد الأخضر عبد القادر السائحي مصورا ثورته وسخطه ، ورفضه لسياسة الحكام الذين خانوا فلسطين وشعبها على لسان طفل فلسطيني:

أبتاه قرأت كتاب الثورة سفرا سفرا

ومسحت فنادقها الحمراء دما مرا

وشربت عصير الغدر كؤوسا

ملأتها أيدي الأعداء نبيذا... عفوا

أعني أيدي الإخوة[57].

لقد خان العرب الثوار ورخصوا دماءهم ، خوفا على مصالحهم وزعامتهم ، خوفا على مناصبهم ، فباعوا وخانوا ، يقول:

أنشر صورة من خانوا (تل الزعتر)

أكتب من جبل النار

ذكرى يتلون فيها من غدر الثوار

أكتب بمداد الثورة

رسم الوطن العربي

رسما لا يعرفه الحكام

من مشرقنا حتى مغربنا[58]

في السياق نفسه ينتقد بوزيد حرز الله توجهات الحكام العرب الذين قبلوا التسوية مع العدو جريا وراء الأموال والمناصب متخليين عن المبادئ القومية ، يقول:

فهذه رسالتي أمامكم موضوعها استقالتي

من منصب يعشقه العرب

و لتشهدوا بأني مواطن

من طينة رافضة

معاندة[59]

ويلقي باللائمة على الأئمة ، ولعله يقصد بهم كل المثقفين الذين تخلوا عن رسالتهم ، فكانت النتيجة ضياع مجد العرب ، يقول:

فالله صورني

أودعني سمائه الملبدة

أرسلني مزودا بآية الجهاد

أوكلني بشرح ما أهمله أئمة البلاد

تفجري مدينتي

وعانقي اللهب

لترجعي

جميع ما من مجدنا سلب[60] .

ثم يعود مخاطبا الحكام فاضحا لجرائهم وجبنهم بقوله:

يا أيها الذين

تاجروا بعرضنا

ووقعوا عن خزينا

وآمنوا بما يحيك بعضنا لبعضنا

قصوركم

بنوككم

فجوركم

أوراكم مكشوفة

لا تتعبوا أنفسكم

قد يغفر الإله

ما تقدم من ذنبكم

لكنما مدينتي من

جبنكم بريئة[61].

تكشف هذه الأبيات عن وجوه معاناة الشاعر من خلال ألفاظ معينة تؤكد معاني الاغتراب ، ويغلب عليها الحسرة - من حكم هؤلاء الساسة والحكام-، وهمس النفس الباكية ، وظهور كآبة وغربة الأنا والمدينة التي تعيش قمة

حزنها ، والقلق إزاء كل ما يحيط بها. يعلن تمرده عليهم ، معيبا عليهم جبنهم ، وخيانتهم لقضايا العرب خوفا من الأعداء ، فيقول في تحدي شجاع وجريء:

سفينتي يا سادتي لما تزل مسافرة

تعلمت من بحرها ركوب ما أرهبكم

سفينتي وحيدة لكنها مثابرة

حرفتها رغم الردى المغامرة

وأنها ضد الذي أخرسكم

ومرغ أمامكم عزتكم[62].

يستحضر عز الذين ميهوبي رمز "صلاح الدين" ، القدس والأمجاد الماضية ، ويناديه مستصرخا راجيا عودته بعد الذي حلّ بفلسطين:

أين الشموخ العنتري وهـل كلّ الذي كنـا رؤى وكرى

ذقنا الهوان .. الذل.. في بذخ يا ويلتـاه ! العار فينـا .. سرى!

عد يا صلاح الدين، فالبلاء أتى والقدس ليل .. ظل معتكـرا[63]

فالشاعر هنا يستجدي روح (صلاح الدين) العائدة ، بكل ما يمثله صلاح الدين/الرمز من مبادئ ورؤى ومواقف وأعمال. فنحن دون صلاح في بلاء وعار.

خاتمة

ونختم ه\ه الدراسة بجملة من النتائج منها:

– لقد تغنى شعراء الجزائر كثيرا بالرموز القيمية التاريخية ، والتي منها (الشهيد)، وذلك لما يعنيه من إحساس بالوطن وبالماضي والتاريخ ، ومن خلاله مارسوا **الحنين الجارف** إلى هذا الوطن وإمكاناته وعانقوا المقامات الشامخة له ، فكان الاغتراب **اغترابا قيميا**.

– كان لفلسطين ومآسيها حضور مكثف في الشعر الجزائري ، وفي هذا الشأن يقول عبد الله ركيبي: " لا نغالي إذا قلنا إنّ الإنتاج الأدبي الجزائري شعرا ونثرا في القرن الماضي دار في معظمه حول ثلاثة محاور: الوطنية ، والعروبة ، والوحدة العربية وفلسطين"[64]، فاغتراب الشاعر عن الواقع السياسي لم يقتصر على الظروف والأزمات التي مرت بها الجزائر فحسب ، إنما كانت تأثرا بما كان يجري من حوله في الوطن العربي ككل. وهذا دليل واضح على إحساس الشاعر الجزائري (الشعب الجزائري) بما يجري حوله وتأثّره بما يلاقيه إخوانه في شتى البقاع من العالم.

– إنَّ مأساة الجزائر - جراء تلك الأزمة في تسعينيات القرن العشرين – جعلت الوطن والذات والمجتمع برمته يعيشون اغترابا متنوعا ، فالكل خائف ومنعزل يشك في كل شيء وأي شيء ، انعدمت الطمانينة والأمن النفسي ، وحل محلهما الخوف والهلع ، حتى إنك لو طلبت نسخة طبق الأصل عن بطاقة تعريفه لسبب بسيط لامتنـع عن إعطائك إياها ،فالجـرح لم يندمل بعد ، جرح مازال يؤلم إلى يومنا هذا !.

إنّ مظاهر الاغتراب التي ارتسمت في الشعر الجزائري عبر مظاهر سياسية سمتها الفساد والطغيان والانهيار الأخلاقي العام ، هي التي أدت- حسب الشعراء- إلى الانهيار الاجتماعي في مختلف مستوياته ، مؤكدين على أنّ الانهيارات الاجتماعية ، وأغلب أشكال التأزّم الموجودة في الواقع الاجتماعي والثقافي الفكري سببها أدوار السلطة.

الهوامش

1. محمد نجيب التلاوي: القصيدة التشكيلية في الشعر العربي ، الهيئة المصرية للكتاب ، 2006 ، ص 2
2. حمد يوسف: يتم النص والجنيالوجيا الضائعة ، منشورات الاختلاف ، المغرب ، ط1 ، 2002 ، ص 26
3. محمد بنيس: ظاهرة الشعر المعاصر في المغرب ، دار العودة ، بيروت ، ط1 ، 1979 ، دار تو بقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ط2 ، 2001 ص .127
4. محمد بنيس: كتابة المحو ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، ط1 ، 1994 ، ص 53.
5. حمد يوسف: يتم النص والجنيالوجيا الضائعة ، ص 363.
6. كمال فنيش: البناء الفني في الشعر الجزائري المعاصر ، مخطوط ، جامعة قسنطينة ، 2000 ، ص 76..
7. الفراهيدي ، كتاب العين ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي 41/4.
8. ينظر: الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، 191/1 ، وينظر: سنن النسائي الكبرى للنسائي 257/4.
9. ينظر: ابن منظور ، لسان العرب ، مادة غرب ، تاج العروس ، الزبيدي ، مادة غرب.
10. ينظر: أحمد محمد الجرموزي ، الاغتراب وعلاقته ببعض متغيرات الصحة النفسية ، (أطروحة دكتوراه) ص25.
11. ينظر: قيس النوري ، الاغتراب اصطلاحاً ومفهوماً وواقعاً (بحث) ص4.
12. أحمد علي ابراهيم الفلاحي ، الاغتراب في الشعر العربي في القرن السابع الهجري -دراسة اجتماعية نفسية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2013 ، ص: 08.
13. ينظر: عبد القادر موسى حمادي المحمدي ، الاغتراب في تراث صوفية الإسلام (أطروحة دكتوراه) ، ص16.
14. ينظر: حافظ الشمري ، الغربة والاغتراب في شعر نازك الملائكة ، (بحث) م كلية الآداب ، ص131.
15. علي وطفة ، المظاهر الاغترابية في الشخصية العربية ، عالم الفكر ، العدد الثاني ، أكتوبر ، ديسمبر ، 1998 ، ص: 47.
16. امرؤ القيس ، ديوان امرؤ ألقيس ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي ، د ط ، د ت ، ص: 49
17. يوسف خليف ، الشعراء الصعاليك في العصر الجاهلي ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، د ط ، د ت ، ص: 168
18. فاطمة محمد حميد السويدي ، الاغتراب في الشعر الأموي ، مكتبة مدبولي ، مصر ، ط: 1 ، سنة: 1997 ، ص: 6
19. جرير بن عطية بن حذيفة ، الديوان ، تحقيق رمزي مكاوي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ،ط: 1 ، سنة 1429 هـ ، ص: 3
20. أبو العلاء المعري ، ديوان أبو العلاء المعري ، تحقيق محمد عبد الرحيم ، دار الكتب الجامعية ،بيروت لبنان ، ط: .01 سنة: 20
21. محمد راضي جعفر ، الاغتراب في الشعر العراقي (مرحلة الرواد) دراسة ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، سنة: 1999 ، ص 24.
22. المرجع نفسه ، ص: 27.
23. محمد خضر عبد المختار ، الاغتراب والتطرف نحو العنف ، دراسة نفسية اجتماعية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1999 ، ص: 35.
24. عبد الله شريط ، الرماد ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 ، ص: 53-54.
25. أبو القاسم سعد الله ، الزمن الأخضر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص: 369.
26. يوسف وغليسي ، تغريبة جعفر الطيار ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ، ط ،20032 ، ص:46.
27. أحمد حمدي ، قائمة المغضوب عليهم ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1980 ، ص: 58.
28. المصدر نفسه ص: 63.
29. عبد العالي رزاقي ، أطفال بورسعيد يهاجرون إلى أول ماي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط2 ، 1983 ، ص: 16-17.
30. علي ملاحي ، العزف الغريب ، الجاحظية ، الجزائر ، 2011 ، ص: 49- 54- 55.
31. ربيعة جلطي ، تضاريس لوجه غير باريسي ، دار الكامل ، دمشق 1981 ، ص: 71.
32. المصدر نفسه ص: 74.
33. عبد العالي رزاقي ، أطفال بورسعيد يهاجرون إلى أول ماي ، ص: 62.
34. المصدر نفسه ، ص: 62.
35. حكيم ميلود ، جسد يكتب أنقاضه ، منشورات التبيين ، الجاحظية ، الجزائر ، 1996 ، ص: 11 .
36. أحمد شنة ، زنابق الحصار ، شركة الشهاب ، الجزئر ، 1989 ، ص:73- 74- 75.
37. أحمد حمدي ، أشهد أني رأيت ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2000 ، ص: 14.
38. المصدر نفسه ، ص: 14.
39. مصطفى دحية ، اصطلاح الوهم ، ص: 22- 23.
40. فاتح علاق ، آيات من كتاب السهو ، ص: 49.
41. ربيعة جلطي ، شجر الكلام ، منشورات السفير ، مكناس المغرب ، ط1 ، 1991 ، ص: 11.
42. عز الدين ميهوبي ، اللعنة والغفران ، منشورات دار الأصالة ، سطيف ، الجزائر ، 1997 ، ص: 35.
43. المصدر نفسه ، ص: 69.
44. المصدر نفسه ، ص: 69.
45. المصدر نفسه ، ص: 77.
46. مالك بوذيبة ، عطر البدايات ، منشورات اتحاد الكتاب ، دار هومة ، ط1 ، 2003 ، ص: 53.
47. فاتح علاق ، آيات من كتاب السهو ، ص: 59.

48. المصدر نفسه ، ص: 60.
49. حسن فتح الباب ، شعر الشباب في الجزائر بين الواقع والآفاق ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، دط ، 1987 ، ص: 156.
50. مجلة أمال ، شعر ما بعد الاستقلال ، ص: 204.
51. المصدر نفسه ، ص: 107-108.
52. عمار بوالدهان ، معزوفة الظمأ ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 ، ص: 13.
53. المصدر نفسه ، ص: 26.
54. عمار بوالدهان ، معزوفة الظمأ ، ص: 28.
55. عبد الحميد بن هدوقة ، الأرواح الشاغرة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط3 ، 1981 ، ص: 37.
56. المصدر نفسه ، ص: 38.
57. مجلة أمال ، شعر ما بعد الاستقلال ، ص: 231.
58. المصدر نفسه ، ص: 232.
59. حرز الله بوزيد ، مواويل العشق والأحزان ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984 ، ص: 64.
60. المصدر نفسه ، ص:65.
61. المصدر نفسه ، ص: 66-67.
62. المصدر نفسه ، ص: 68.
63. عز الدين ميهوبي ، في البدء كان أوراس ، دار الشهاب ، الجزائر ، ص: 195- 196 -197.
64. عبد الله ركيبي ، فلسطين في النثر الجزائري الحديث ، مجلة الثقافة ، تصدرها وزارة الثقافة ، الجزائر ، العدد ،27 جوان ، جويلية ،1975 ، ص37.

القصة القصيرة جدا في الأدب العربي –الجزائر أنموذجا–

Very Short Story in Arabic literature - Algeria is a model –

تاريخ الارسال:27/09/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

رابح بن خوية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بو عريريج
ra.benkhouya@yahoo.com

الملخص

يعالج هذا المقال القصة القصيرة جدا بوصفها نوعا سرديا حديث النّشأة والظهور في الأدب العربي ، بصفة عامة ، وفي الأدب الجزائري ، بصة خاصة ، وقد أشار إلى جانب ذلك إلى نشأة القصة القصيرة جدا في الأدب الاوروبي ، هذه النشأة التي تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة ظروف العصر الطارئة ، وقد عرفت القصة قبل ذلك في أدب أمريكا اللاتينية منذ مطلع القرن العشرين. ثم انتقلت إلى بيئتنا العربيّة ، فنالت حظا كبيرا من الانتشار في المشرق العربي لاسيما في العراق وسوريا وفلسطين ، لتهاجر بعد ذلك إلى المغرب العربي حيث تلقفتها الأقلام وعنيت بها إبداعا وتنظيرا. في حين مارس قصاص الجزائر هذا النوع السردي تجريبا وتحديثا ، فلمعت أسماء كثيرة منذ سيعينيات القرن الماضي.

وقد طرح المقال أسئلة تتعلق بتحديد هوية هذا النوع السرديّ وضبط أبرز خصائصه وسماته الفارقة والمائزة ، فضلا عن محاولة للتأريخ لظهوره والوقوف على نصوصه الأولى في العالم العربي وفي الجزائر ، واستيضاح علاقته بالتراث. وانتهى بمقاربة لتجربة قصصية نسائية في هذا المجال من خلال دراسة لمجموعة (مقابيس من وهج الذاكرة) للقاصة الجزائرية رقية هجريس. مستخلصا خصائص البنية اللغوية للقصة القصيرة جدا ومستخرجا لسيماتها الرئيسة.

الكلمات المفاتيح: الأدب الجزائري ، القصة ، القصة القصيرة جدا ، السمات والخصائص

Résumé

Cet article traite d'un nouveau type de récit dans la littérature arabe en général et dans la littérature Algérienne en particulier. Ce type narratif que j'ai déjà décrit dans une étude antérieure présente ce que l'on appelle par le terme (Histoire très courte), et sans référence à d'autres termes. Cependant, l'article se limite à la naissance de ce type narratif et au début de son apparition et de certaines de ses caractéristiques dans la littérature Algérienne. Ce type narratif (Histoire très courte) est apparu relativement bien avant au Moyen-Orient, en Irak, en Syrie, en Palestine et au Liban… avant d'atteindre les pays du Maghreb, du Maroc, de la Tunisie, de l'Algérie et de la Libye.

Mots-clés : La Littérature Algérienne, Récit, Histoire Très Courte, Techniques Narratives

Abstract

This article deals with a new narrative type in Arabic literature in general, and especially in Algerian literature.

This type of story that I have already described in a previous study this presents in what is known by the term (very short story), and without reference to other terms.

However, the article is limited to the birth of this narrative type and the beginning of its appearance and some of its characteristics in the Algerian literature.

This narrative type (very short story), appeared relatively well before in the Middle East, in Iraq, in Syria, in Palestine and in Lebanon ..., before it reaches the countries of the Maghreb, Morocco, Tunisia , Algeria and Libya.

KeyWords: Algerian literature, Very short story, Narrative techniques.

توطئة

احتضن الأدب العربيّ، منذ القديم، أشكالا من القصص القصير مثل المقامة، تلك الأشكال السّرديّة التي نشأت وترعرعت في بيئة ثقافية عربيّة، واكتملت واستوت فنونا تتمتّع بخصائص وجماليات. وها هو اليوم الأدب العربيّ يستقبل ويستضيف نوعا سرديّا جديدا يندرج في القصص القصير، وإن امتاز عنه بسمات تؤطّره وخصائص تحدّده بوصفه نوعا مختلفا وجنسا مفارقا. وهو ما يعرف بين مبدعيه ودارسيه بـ(القصّة القصيرة جدّا)(very short story).

هذا، وتنتمي(القصّة القصيرة جدّا) "بأفقها التّشكيليّ الخاصّ إلى عائلة السّرد القصصيّ الذي بدأ مع مصطلح ((القصة))التي كانت تعني نوعا سرديّا واحدا ذا تشكيل واحد بداية نشوئه، لكنّه مع تطوّر ونموّ الأنواع السّرديّة داخل جنس القصّة، تنوّعت الفضاءات السّردية للأنواع، وانتشر المصطلح، وأصبح كلّ نوع سرديّ يتمظهر بصيغ وتشكيلات ورؤيات متعدّدة، تتناسب عادة وطبيعة كلّ نوع."[1]

وينهض التّأثّر بالأجناس الأدبيّة المختلفة وبالفنون المجاورة لها بدور مهمّ في تطوير وتطوّر القصّة القصيرة جدّا في الأدب العربيّ كما هو الحال في الآداب العالميّة الغربيّة والشّرقيّة.

وبالنّظر إلى تاريخ تطوّر الأجناس الأدبيّة فإنّ(القصة القصيرة جدا) تعدّ" على مستوى التّشكيل والتّعبير هو آخر مصطلح في شبكة مصطلحات القصّة، وقد أخذ أشكالا كثيرة ومتنوعة على صعيد التسمية الاصطلاحية مثل((القصة الومضة /قصص مينمالية/أقصوصة/القصة اللقطة..وغيرها))، وكلّ تسمية اصطلاحيّة تستند إلى توصيف معيّن وتأطير محدّد، لكنّها تلتقي جميعا في بؤرة القصة القصيرة جدّا، بوصفه مصطلحا تشكيليّا جامعا ومعبّرا على نحو واضح وواف."[2]

وقد عرفت القصة القصيرة جدّا انتشارا واسعا في الأدب العربيّ المعاصر، عبر الوسائل المختلفة والمنابر المتنوّعة، و ساعدتها في ذلك طبيعتها التشكيليّة البنائيّة الموجزة المكثّفة، فأصبح لها أعلام وكتّاب متفرّغون لكتابتها ونقاد معتكفون على دراستها وقراء متلهفون لتلقّيها.

وقد كان للمشارقة في الشّام والعراق والحجاز اهتمام متقدّم وسابق ومستمرّ بهذا النّوع الحكائيّ، أسعفه انشغال كبير آخر من المغاربة إبداعا وتنظيرا.

وفي فترة مبكرة أسهم كتّاب القصّة القصيرة، في الجزائر، في كتابة القصّة القصيرة جدّا تجريبا وتحديثا، وقد كان هذا النّوع السّردي يتناسل في مجموعاتهم القصصيّة وتتكاثر نصوصه من قاصّ إلى آخر منذ سبعينيّات القرن الماضي إلى غاية اليوم.

وتنوعت طرائق بناء القصة وتباينت أساليب كتابتها وتعدّدت تيماتها عند القصّاصين الجزائريين، وهو الأمر الّذي حفّز على مقاربتها مقاربة تسعى إلى معرفة سماتها وخصوصيّاتها، بمنهج يستعين بالوصف والتّحليل والتّأويل والتأريخ في مواضع معيّنة. مقاربة تجيب عن أسئلة جوهريّة: ما القصة القصيرة جدّا؟ ما هي مكونتها البنيويّة؟ وخصائصها الأسلوبية وما مدى إضافة القصاصين الجزائريين في مضمار هذا النّوع من خلال نماذج من نصوصهم؟.

1-القَصّة القَصِيرة جِدّا في المشهد الأدبيّ العالميّ والعربيّ:

يرصد هذا المبحث نشأة القصة القصيرة جدّا في الأدب العالميّ والعربيّ، ويتتبّع ظهورها وتاريخها على الصّعيدين؛ أي يتناول نشأتها خارج البيئة العربيّة-دون أن نستعمل(الغربيّة) لأنّ القصة عرفت في بيئات ثقافيّة حضاريّة لا تندرج فيما تشير إليه كلمة(الغربيّة)من دلالة- ونشأتها داخل البيئة العربيّة مشرقا ومغربا.

1-1-القصة القصيرة جدّا في المشهد الأدبيّ العالميّ:

على صعيد الأدب الأوروبيّ، تعودُنشأة القَصة القَصيرة جدًّا ويرتدّ ظهورها إلى فترة ما بعد الحرب العالميّة الثّانية، فالقِصّة القصيرة جدّا، بمفهومها المعاصر "قد ظهرت في أوربا بعد الحرب العالمية الثّانيّة؛ فرضتها ظروف العصر؛ وحاجة الإنسان الأوربيّ وخاصّة الطّبقة البورجوازيّة إلى وسيلة سريعة للتّعبير عن نفسها وعن محيطها الاجتماعيّ؛ فكانت القصّة القصيرة جدّا الشّكل القَصَصيّ المناسب للعصر الحديث المليء بالأحداث السّريعة والمطّردة. وعندما انفتح العرب على السّرديات الغربية تحوّرت اللفظة إلى القصة بكسر القاف وأصبحت تعني الكتابة القصصيّة القصيرة والقصيرة جدّا؛ وكان ذلك بحكم تلاقح الثقافات واطّلاع العرب على

الثقافة الأوربية ؛ وهكذا انتقلت القصة القصيرة جدّا إلى الوطن العربي."[3]

والواقع أنّ نشأة القصة القصير جدّا في الآداب الأوروبيّة جاءت في مرحلة تالية ، فقد ظهر هذا النّوع في الآداب الأمريكيّة اللّاتينية قبل ذلك ، وهو ما يؤكدّه جميل حمداوي بقوله: "إذا أردنا تتبّع تطوّر فنّ القصّة القصيرة جدّا ، فسنجده منتوجا إبداعيّا حديث العهد ، ظهر بأمريكا اللّاتينيّة منذ مطلع القرن العشرين لعوامل ذاتيّة وموضوعيّة ، وذلك مع إرنست هيمنغواي سنة 1925م ، وذلك حينما أطلق على إحدى قصصه مصطلح: ((القصة القصيرة جدا)) وكانت تلك القصّة تتكوّن من ثماني كلمات فحسب: "للبيع ، حذاء لطفل ، لم يلبس قط". وكان هيمنغواي يفتخر بهذا النّص الإبداعيّ القصير جدّا ، ويعتبره أعظم ما كتبه في حياته الإبداعيّة."[4]

ومن الباحثين "من يرى بأنّ القصة القصيرة جدّا لم تظهر بأمريكا اللّاتينية إلا في سنة 1950م بالأرجنتين ، وذلك مع مجموعة من الكتاب ، مثل ، بيوي كازاريس bioy Casares)) وجون لويس برخيس(Jorges Louis Borges) اللّذين أعدّا أنطولوجيا القصّة القصيرة جدّا ، وكانت هذه القصص القصيرة والعجيبة جدّا تتكوّن من سطرين فقط."[5]لتأخذ بعد ذلك في الانتشار في كامل أنحاء المعمورة من أورربا إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى العالم العربيّ.

وسواء أكانت سنة 1925 أم سنة 1950 هي سنة ميلاد القصّة القصيرة جدّا ، فإنّ مَا قَامَتْ به الكاتبة الفِرنسيّة نتالي ساروت في(انفعالات)يعدُّ بِدَايَةً حَقيقية لهذا النّوع السردي على صعيد الأدب الأوروبيّ ، ففي "هذا الصّدد يمكن كذلك الحديث عن كتابة قصصيّة قصيرة جدّا عند بعض كتاب الرّواية الجديدة الذين مالوا إلى التّجريب والتثوير ، وتغيير بنية السّرد والحكي ، وذلك من أجل تأسيس حداثة قصصيّة وروائيّة جديدة. وهكذا تفاجئنا الكاتبة الفرنسيّة نتالي ساروت Natahalie Sarraute بأوّل نصّ قصصيّ قصير جدّا بعنوان: ((انفعالات Tropismes))عام 1932م ، وكان هذا العمل أوّل بادرة موثقة علميّا بأوروبا لبداية القصّة القصيرة جدّا ، وأصبحت هذه المحاولة نموذجا يحتكى به في الغرب."[6]

وكيفما كان الحال فإنّ النّصف الأوّل من القرن العشرين شهد ميلاد القصّة القصيرة جدّا في أمريكا اللّاتينيّة وفي أوروبا على أيدي كتّاب استوعبوا الفن القصصيّ في أشكال مختلفة قبل أن يبدعوا في هذا الشّكل الطارئ.

1-2-القَصة القصير جدّا في الأدب العربيّ:

لقد أصبح من المعلوم أنّ ظهور(القصة القصيرة جدّا) في الأدب العربيّ قد تمّ " بفعل الانفتاح الثّقافي على الغرب وترجمة الأعمال الأدبيّة الكبيرة ، وبخاصّة تجربة(نتالي ساروت) التي نجحت في تصوير اللّحظة المكثفة والواعية ؛ إضافة إلى عدد من التّرجمات لقصص غربيّة نشرتها مجلّات مثل: ((الآداب)) و((مواقف)) وغيرها. وتُعَدُّ المَجمُوعَةُ القَصَصِيَّةُ (انفعالات)للكاتبة نتالي ساروت[7]الصّادرة عام 1938 ؛ أوّل بادرة موثّقة تؤرخ لبداية هذا الفن الجديد ، وكانت ترجمتها إلى العربية في السّبعينيّات بمثابة جرس تنبيه حقيقيّ للأدباء العرب بولادة شكل قصصيّ جديد ، فبدأت تظهر في الصّحف والمجلّات المتخصّصة ، قصصا قصيرة جدّا كان تأثير كتابات نتالي سروت واضحا عليها.."[8]

و بالرغم من الاضطراب الحاصل في تاريخ كتابة(انفعالات)، فحينا تذكر سنة 1938[9] وتذكر ، في حين آخر ، سنة 1932[11]1910 ، فإنّ نشر(انفعالات)في باريس كان سنة 1969[12] .

و ترجمته إلى العربيّة فتحي العشري سنة 1971 ، في طبعته الأولى في الهيئة المصريّة العامّة للتّأليف والنّشر ، مضيفا إلى العنوان الرّئيس(انفعالات)الذي يظهر في الصّفحة الثّانية بعد الغلاف عنوانا فرعيّا ؛ وهو(قصص قصيرة جدّا)، ويقدّم له بمقدّمة ضافية حول(ساروت.. والانفعالات والرّواية الجديدة)، ويؤكّد ظهور عمل ساروت سنة 1938في موضعين مختلفين من المقدّمة[13].

وتعدّ المقدّمة قسما أوّلا ، بينما القسم الثاني هو المتن الّذي يشمل مجموع القصص القصيرة جدّا ، ويضع له المترجم عنوانا أفقيا(انفعالات) ويضع إشارة أخرى بشكل عموديا تحدّد العدد وتعيّن المعدود هكذا(24قصة قصيرة جدّا)(48) ويشرع في الصّفحات التالية في تقديم القصص ؛ حيث تأخذ كلّ قصّة رقما.

وقبل التّرجمة إلى العربيّة سبق ترجمة (الانفعالات)إلى لغات أخرى كالألمانية والإيطالية والدانماركية سنة1959 ، والنرويجية سنة1960 ، والانجليزية والهولندية سنة 1964.

ولعلّ لترجمة(انفعالات) ساروتي إلى العربية سنة 1971 أثرها في الإرهاصات الأولى للقصّة القصيرة جدّا في الأدب العربي بدليل أن المجموعات القصصية القصيرة الأولى أخذت في الظهور بعد هذه السّنة.

وبصرف النّظر عن المحاولات القصصيّة القصيرة التي اقتربت في بنائها من القصّة القصيرة جدّا في الأدب العربيّ الحديث، فهي لا تمت إلى القصة القصيرة جدّا بأية صلة من الناحية الرؤيوية والفنّية برغم ما تتوفر عليه من سمات سرديّة وخصائص أسلوبيّة، فتلك المحاولات "لم تتم من أجل شكل قصصيّ جديد يسمّى القصّة القصيرة جدّا.. ولم تكن منطلقة من وعي فنّي يؤسس وجودها."[14]

فالوعيّ الفنّي بالقصة القصيرة جدّا كجنس أو كنوع أو كمجرد شكل حكائيّ إبداعيّ قائم وواع بهويته وصفاته وسماته لم يتشكّل بعد.

وهكذا، تكون الانطلاقة الحقيقيّة للقصة القصيرة جدّا في أدبنا في المنتصف من القرن العشرين، وعلى أقلام ثلّة من كتّاب القصّة.

مثل اللّبنانيّ توفيق يوس عواد في مجموعته القصصيّة:((العذارى))الصادرة عام1944م، وضمّت مجموعة من القِصص القَصيرة جدّاسمّاها(حكايات)، ومثل في العراقي يوئيل رسام الذي نشر قِصَصًا قَصيرة جدّا في الفترة نفسها.[15]

ومثل السوريّ نبيل جديد في مجموعته القصصيّة الموسومة بـ(الرّقص فوق الأسطحة)[16] الصادرة سنة 1976، وقد تضمّنت قصصا قصيرة جدّا، من بينها قصة(السرطان) العائد تاريخ كتابتها إلى سنة 1974.[17]

ومثل السّعودي جبير المليحان الذي نشر إحدى عشرة قصّة قصيرة جدّا(11) تحت عنوان(الطفل يريده: اللون الأبيض)في ملحق المربد الثقافيّ في جريدة اليوم السعودية بتاريخ 1976/04/10م. وقد جمع قصصه الصغيرة وأصدرها سنة 2008 بعنوان(قصص صغيرة).[18]

ويزعم جبير المليحان أنه رائد القصة القصيرة جدّا في الأدب السعوديّ، يقول:" وأزعم أني أوّل من كتبها في المملكة العربيّة السّعودية."[19]

ومثل المصري محمد المخزنجي في مجموعته القصصية المعنونة بـ(الآتي)الصادرة سنة 1983م في طبعتها الأولى، وأعيد إصدارها في طبعة ثالثة سنة2007م[20].

وهي الّتي يصفها نجيب محفوظ بأنّها(قصص قصيرة جدّ)، يقول: "قصص قصيرة جدا، ولكنّها ممتازة؛ بحيث إنها تكتب في أضيق حيّز، ولكن كل قصّة لها معنى مترام واسع، وهي تدل على مقدرة فنّية فذّة في عالم القصة القصيرة."[21].

وبهذا قد تكون ريادة ما يسمّى بـ(القَصة القصيرة جدًّا)في أدبنا العربيّ عراقيّة بشهادة التّاريخ الأدبيّ لهذا الجنس، كريادة الشّعر الحرّ المتنازع عليها بين بدر شاكر السّياب ونازك الملائكة.

غير أنّ هذه الأسبقية غير محسوم فيها وخاضعة للنقاش بحسب ما يستجدّ من معلومات تتعلق بظهور القصص القصير جدا في أدبنا العربي الحديث.

أمّا عن القصة القصيرة جدا في الأدب القديم؛ أو ما يخصّ علاقة القصص القصير جدّا بالتراث أو تأصيل هذا الفن في التّراث العربي، فإنّ-كما يرى جميل حمداوي-"لهذا الفن الوليد في الحقيقة جذور عربيّة تتمثّل في السّور القرآنيّة، والأحاديث النّبويّة، وأخبار البخلاء واللّصوص والمغفّلين والحمقى، وأحاديث السّمار، علاوة على النكت والحاجي والألغاز، دون نسيان نوادر جحا...ومن ثمّ، يمكن اعتبار الفنّ الجديد امتدادا تراثيا للنادرة والخبر والنكتتة والقصة القصيرة والحكاية، وبعد في العصر الحديث امتدادا للقصة القصيرة التي خرجت من معطف الكاتب الروسي كوكول."[22]

ومن خلال التتبّع السّابق تتّضح نشأة ظاهرة (القَصة القصيرة جدّا) في المشهد الأدبيّ العربيّ والعالمي، وكما يؤكّدها إبراهيم درغوثي بقوله إنّ:" الظهور الأوّل للقصّة القصيرة جدّا في الأدب الحديث، كان في أمريكا اللاتينية منذ بدايات القرن العشرين حيث كتبها أشهر الأدباء هناك كخورخي لويس بورخيس وخوليو كورتازار وجابريال قارسيا ماركز وغيرهم. ومنها انتقل إلى الآداب الأخرى وخاصّة الغربية منها. ولكن لم تعرف طريقها إلى الأدب العربي الحديث إلا في النصف الثاني من القرن العشرين فعرفت ازدهارا لا فتا للنظر في العراق وسورية وفلسطين.

أمّا في بلاد المغرب العربي والخليج فإنّ حضورها ظلّ محتشما حتى تسعينات القرن الماضي عندما أصبحت للشبكة العنكبوتية سطوة الحضور والإشعاع وللنوادي الإبداعية في العام الافتراضي مكانة كبرى عند المبدعين الشباب والمخضرمين. قبل ذلك وجدت هذه الكتابة في المغرب الأقصى حاضنا لها لدى كتاب القصة القصيرة الكبار أمثال محمد زفزاف وأحمد بوزفور وحسن برطال ومصطفى لغتيري وغيرهم...حتى أصبح لهذا الفن الإبداعي مدونة كبيرة تعد بعشرات المجموعات تناولها النقد بالقراءة والتقييم وهي الآن تجربة لا غنى عنها لكل من يسعى للبحث في مدوّنة القصة القصيرة جدا في الأدب العربي الحديث. بيما ظل تواجدها لدى كتاب السرد في تونس والجزائر وموريطانيا في أدنى مستوياته."[23] ويمثّل جمعة الفاخري أحد الأقلام الأدبيّة المبدعة في ليبيا، الذّي أثرى المشهد الثّقافيّ الليبيّ بمجموعة قصصيّة راقيّة، ونشر سنة 2015 مجموعته القصصيّة في القصّة القصيرة جدّا المعنونة بـ(عطر الشّمس)، ومن المبدعات الليبية في القصة القصيرة جدّا غادة البشتي. ومن المبدعات التونسيات فاطمة بن محمود التي أصدرت مجموعتها القصصية القصيرة جدا(من ثقب الباب) سنة 2013.

1-3-ظُهورُ(القَصة القصيرة جدّا)في الجزائر:

إذا كان عبد المالك مرتاض قد حسم قضيّة ريادة القصة الجزائريّة المعاصرة لصالح محمد السعيد الزاهري حين وثّق ذلك في فاتحة كتابه(القصّة الجزائريّة المعاصرة)بالقول: "شهد الشّهر السابع من سنة خمس وعشرين من هذا القرن ميلاد القصّة الجزائريّة على يد محمد السعيد الزّاهري الذي نشر في جريدة((الجزائر))محاولة قصصيّة عنوانها((فرانسوا والرّشيد))."[24]

ففَيرُ ممكن أن نَحسم أمر ريادة(القَصَة القَصيرة جدًّا)في الجزائر، لهذا القاصّ أو لذلك، ولعلّ البَحْثَ في الموضوع، في المُستقبل القريب، قد يُسعفنا بمادّة تحسم الأمر. ولعل بِدايات ظُهور(القَصص القصير جدّا)، في المشهد الأدبيّ الجزائري المعاصر، يعود إلى كتاب القصّة القصيرة الذين تخلّلت مجموعاتهم قصصا قصيرة جدّا، ونذكر منهم القاص حسين فيلالي في مجموعته القصصيّة (السّكاكين الصدئة 1991)الصّادرة عن رابطة إبداع الثّقافية، والمنشورة سنة 1991، والتي تضمّ قصصا لم تتجاوز الصّفحة ونصف الصّفحة كقصة(السكاكين الصّدئة)، وعدّها بعض النّقاد قصة قصيرة جدّا بالنّظر إلى حجمها وإلى سماتها الفنّية وتقنياتها السّرديّة المتميّزة الّتي كتبت بها، يقول النّاقد حبيب مونسي في ذلك:" "لقد عرف حسين رحمه الله كيف يجري السّرد في الحادث البسيط المألوف، ليرتفع به في درجات الخطاب الهادف الّذي يريد تحقيق وظيفة من أهم وظائف السّرد، وهي وظيفة التبليغ.. لم تتجاوز قصّته القصيرة جدّا الصّفحة ونصف الصّفحة، ولكنّها من الكثافة ما يمكن لمحلّلها إذا شاء ربط إيحاءاتها بالواقع الاجتماعيّ والنّفسيّ والتّربويّ للمجتمع، وما يتّصل من وراء ذلك بالواقع السياسيّ، ما يمكنه من تحرير المئات من الصّفحات، لأنّ القصّة القصيرة جدّا تكتب على هيئة القصيدة وهي تجنح إلى التّكثيف والإشارة، ومن ثم يكون استنطاقها من هذا الوجه حافلا بالتّأويلات الّتي تذهب بها في كل اتّجاه.. وكلّما كان النّص كثيفا كانت إشاراته قويّة تشعّ وهي في حاجة إلى قراءة إشعاعيّة تتخطّى حدود السّرد إلى تفسير الأسباب الكامنة وراء الأفعال."[25]

ويذكر من سمات ذلك النّص الذي يسميه قصة قصيرة جدّا المفارقة والإدهاش، يقول:" إنّ انعطاف النص بهذه الطريقة يحدث الدهشة، كما يحدث الصدمة غير المتوقعة والتي تجعل من القصة خطابا عالي الوتيرة."[26]

فتلك السّمات المذكورة هي سمات القصة القصيرة جّدا ومكوّناته، وهي السمات التي التزم بها حسين فيلالي في مجموعته الثّانية(ما يشبه الوحم 2001)الّتي تقول عنها النّاقدة آمنة بلعالية:" هي تجربة تكاد تكون متفردة. استغلال ذكيّ لبلاغة السّخرية وخرق للدّلالات المتعارف عليها وارتياد لعوالم مجهولة لها لغتها ونظامها الخاصّان."[27] إنّ المجموعة قصص ينفرد بلغة سرديّة تمتاز بالكثافة والمجاز واجتناب المباشرة والسّطحيّة.

وهي السّمات الّتي يلاحظها بوشعيب السّاوري في هذه المجموعة القصصيّة، فيقول: "يراهن القاصّ الجزائري حسين فيلالي في مجموعته((ما يشبه الوحم))على كتابة قصصية منفتحة على واقعها ومنشغلة بمفارقاته وتوتراته برؤية تعميميّة تتجاوز الزّمان والمكان مع الانطلاق من الأسس السّرديّة التّراثيّة، وخصوصا الحكاية الشّعبيّة، على مستوى البناء وتأسيس وتأثيث عالمه، وذلك من خلال لغة تمتح من

معين تراثيّ، وذلك في سياقات لغوية ومواقع قصصيّة تشتدّ فيها السّخريّة والمفارقة."[28]

وقد نشر علي لونيسي سنة 1995 خمس قصص قصيرة جدّا في مجلة آمال، تحمل العناوين التالية: القصة الأولى(فاقدة الذاكرة، والثانية(لم أعد شهيدا)، والثّالثة(الصّواب)، والرّابعة (المكبوت)، والخامسة(اللغز).[29] واتّسمت بما تتّسم به القصة القصيرة جدّا من سمات الإيجاز والتّكثيف والمفارقة وما إلى ذلك.

ثمّ كانت مع مجموعة من القصّاص من أمثال محمد الصالح حرز الله من خلال بعض النماذج قصة(خراب)التي كان ينشرها في المجلات كمجلة الثقافة الجزائرية2004. أو في مجموعات قصصية كمجموعته(التّحديق من خارج الرقعة)التي ينعتها الناقد مخلوف عام في سياق البحث عن خصائص القصّة عند القاص بأنّها قصص قصيرة جدّا، يقول :" تمثل الكتابة القصصيّة عند محمد الصالح حرز الله شكلاً متميزاً، لا لأنّها قصص قصيرة جداً، بل لأنّها- وهذا أهم- تخضع في بنائها لتقنيات لم نعهدها في قصص أخرى من المجموعات التي تمكنّا من الاّطلاع عليه"[30].

ومن أمثال القاصّ عبد الواحد بن عمر، في نُصُوص مَجموعتِه القصصيّة(ما لا يوجد في الرّمل2012)، ومع القاصّ عبد الرزّاق بو كبّة في(من دسّ خفّ سيبويه، ط:1، 2004)، ومع القاصّ السّعيد موفقي في مجموعته القصصيّة(لحظة خجل2007)، ومع خالد ساحلي في نصوص مجموعته(لوحات واشية2008).

وأتي بعد ذلك جيل وجد في النّشر الالكتروني فرصة سانحة لعرض قصصهم القصيرة جدّا في المواقع المختصة بهذا الفنّ السّردي، فظهرت قصص بشير ونيسي وشوقي بن حاج وعبد الرزاق بالي ... وغيرهم، ومتون كثير من القصّاصين والقصّاصات الّتي تنحو منحى التّجريب.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الكتّاب قد نشروا قصصا قصيرة جدّا ضمن مجموعاتهم القصصيّة القصيرة، كعز الدّين جلاوجي في مجموعته(رحلة البنات إلى النّار2008)والّتي يقول بشأنها: "تحول اهتمامي أخيرا إلى كتابة القصّة القصيرة جدّا، وهي جنس يعتمد الرمز والتكثيف ونشرت مجموعة منها في جريدة صوت الأحرار وجريدة الأسبوع الأدبي التي يصدرها اتّحاد الكتّاب العرب بسوريا، وقد جمعت أعمالي القصصيّة في إصدار بعنوان "رحلة البنات إلى النّار."[31]

وتستمر كتابة القَصص القَصير جدّا، إذ أصدر السعيد موفقي مجموعته(كمثل ظله)سنة2012، وأصدرت رقية هجريس مجموعتها القصصية(مقابيس من وهج الذّاكرة) سنة 2013، وأصدر عبد القادر برغوث مجموعته(ديدان آخر الليل)سنة2014، ونشر حسين فيلالي مجموعته الثالثة(عطر النساء)سنة 2015، ونشر محمد الكامل بن زيد مجموعته(لعنة التيه..)سنة 2017، ونشر عبد الرزاق بادي مجموعته(سفر في سديم الروح) سنة2017، ونشرت القاصّة مريم بغيبغ مجموعتها (كهنة)سنة 2017...وتظل قائمة المبدعين في هذا اللون مفتوحة إذ يمتنع الإحاطة بهم جميعا في هذا الموضع.

و بالرّغم من المنجز الكميّ والنّوعيّ، فيبدو أنّ المُتابعة النّقديّة لظاهرة القَصة القَصيرة جدّا في الجزائر تظلّ شحيحة- في حدود علمي-إذ تندر الكتابات النقديّة الّتي تتناول تلك المجاميع والنّصوص القصصية بالدّراسة باستثناء المقالات الموجزة الّتي تنشر في الصّحف وتذاع في المواقع الالكترونيّة.

وقد حظيت القصة القصير جدّا في الجزائر بدراسات أكاديميّة جامعيّة اتّخذت منها موضوعات لرسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وهي على قلّتها تعدّ اعترافا بهذا الفن السّردي وإقرارا بشرعيّته. ونذكر تمثيلا لذلك لا حصرا رسالة ماجستير للباحث محمد يوسف غريب بعنوان(شعرية القصة القصيرة جدا في الجزائر)الّتي قدّمت بجامعة تيزي وزو سنة 2013.

كما أنجز الباحث علاوة كوسة(موسوعة القصة القصيرة جدا في الجزائر سير ونصوص 2017)، والتي ترجمت لـ 60 كاتبا في القصة القصيرة جدّا واختارت نصوصا من إبداعاتهم في هذا الجنس السّرديّ الآسر. وبذلك يكون قد أضاء بهذا العمل القيّم دربا كان معتّما في رسم جغرافيّة القصّة القصيرة جدّا في الجزائر وتثبيت معالمها، ليسهل الولوج إلى هذا العالم السّرديّ للباحثين المهتمين بالموضوع.

وقد أقيم لهذا النّوع السّرديّ عدد من المُلتقيات الّتي عالجت قضايه وإشكالاته المختلفة، مثل ملتقى:

-شعريّة السرد في القصّة القصيرة جدّايومي: 17- 18 أفريل 2017 جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج الجزائر.

-ملتقى القصة القصيرة جدا تحت شعار "القصة القصيرة جدا واقع وتحديات من30 إلى 31 جويلية 2016، والمنظم من طرف لجنة المسابقات والمهرجانات التابعة لمجلة الإبداع العربي الالكترونية

-الملتقى المغاربي الأوّل للقصة القصيرة جدّا 10و112018 عين البيضاء أم البواقي الجزائر.

3-قراءة في المتن القصصيّ القصير جدّا في الجزائر:

يتألّق المشهد الأدبيّ والثّقافيّ في الجزائر بأسماء قصّاصة لامعة أسهمت في كتابة القصص القصير جدّا، ويومض بأقلام أبدعت التجريب في مضمار السرد القصصي المختزل المتميّز الجديد، سليل القصّة القصيرة وثمرة الوسائط التكنولوجيّة الحديثة.

ويتقدّم لائحة أسماء كتاب القصة القصيرة جدا في الجزائر السّعيد موفقي، خالد ساحلي، عبد الكريم ينينة، عبد الرزّاق بو كبّة، محمد الكامل بن زيد، عبد الرزاق بادي، بشير ونيسي...وآخرون.

ولقد أسهمت الأقلام النّسويّة(الأنثويّة) في كتابة القصة القصيرة جدّا، فلم تعد كتابةُ هذا النّوع السّرديّ رهينة فئة ذكوريّة وامتيازا لها، تستحوذ عليه وتفرض هيمنتها(الذكورية)، فقد لمعت أسماء مميزة في القصة القصيرة جدا من أمثال رقية هجريس ومريم بغيبغ... وغيرهما.

وبذلك تكون المشاركة الجزائرية في كتابة القصص القصير جدّا أصيلة راسخة، عميقة ومتجاوزة، وتجربة متميّزة منذ أن تقرّر بأنّ "ثمّة شكلا أدبيّا جديدا يولد؛ وظاهرة لها ملامحها وسماتها المميّزة باتت تفرض نفسها على واقع الحركة الأدبيّة؛ ولم يعد بالإمكان تجاهلها أو تجاوزها سكوتا وإعراضا ألا وهي القصّة القصيرة جدّا."[32]

واليوم، وقد أسّس المَتْنُ القَصصِيّ القَصيرُ جِدًّا في الجزائر تراكمًا ملفتا للانتباه على صعيديّ الكم والنّوع، وانتشر في الصّحف والمجلّات، وذاع في المواقع الالكترونيّة، وفي المجاميع القصصيّة الصّادرة، وعلا صوته من على منابر النّدوات والملتقيات، فأصبح جديرا بالدّرس النّقديّ الموجّه والمقيّم والواصف والمحلّل والمؤوّل. بغرض التّعريف بهذا النّوع السّرديّ وممارساته في هذا القطر العربيّ، والتّعريف بروّاده ومبدعيه والتّعريف بنصوصه والتّعرّف على خصائصه وسماته وأساليبه وملاحظة علاقاته والوقوف عند تطلعاته وآفاقه.. ليرتسم واضحا متألقا الجزء المعتّم في خارطة القصص القصير جدّا في الوطن العربيّ.

وإنّ المتن القصصي القصير جدّا النسائي بعدّه جزءا من ذلك المتن الكبير الواسع جدير بقراءة خاصّة، تتطلّع إلى معرفة خصوصياته الجمالية والشعرية والموضوعية والكشف عن بنياته الأسلوبيّة وأبعاده الدّلالية المختلفة، وفيما يأتي قراءة في تجربة رقية هجريس.

3-1-رقية هجريس ومجموعتها القصصية(مقابيس من وهج الذّاكرة2013):

تعدّ القاصّة رقيّة هجريس واحدة من المُبدعات الرّائدات في كتابة القَصص القَصير جّدا في هذا القطر العربيّ، وهي كذلك، غير أنّ قائمة القصّاصات الجزائريّات تنفتح لأسماء مبدعات أخريات سعين لترك بصماتهنّ الفنّية في القَصص القَصير جدّا وتركن أصداء بعيدة في المشهد الأدبيّ السّرديّ؛ تتعدّد أسماؤهن بتعدّد تجاربهن.

وتندرج مجموعتها القصصية(مقاييس من وهج الذّاكرة)الصادرة سنة 2013عن دار نوميديا بقسنطينة الجزائر، ضمن فنّ القصص القصير جدّا، تبعا لعتبة العنوان الفرعيّ(قصص قصيرة جدّا)في غلاف المجموعة، وتبعا لتكوين القصص الّتي تشتمل عليها الأضمومة وطبيعة تشكيلاتها الحكائيّة وأساليب وخصائص كتابتها وبنائها.

وتشكّل الأضمومة، المذكورة سلفا، محطّة فنيّة أخرى في مسار تجربة رقيّة هجريس القصصيةّ، الواعدة باستمرار بالعطاءات الجديدة، وهي تجربة غنية بالإنجازات الإبداعيّة وبالاستحقاقات الأدبيّة، فقد أبدعت في (ابنة التّربية)، وفي(أطياف قصصية)، وفي(هؤلاء)، وفي(عرس الطّبيعة)، وفي(لمن تصدح الطّيور)، وفي(نسائم على ضفاف الشعر)..، وظفرت بالاعتراف بالإبداع وانتزعت الإقرار بالتميّز في فنّ القصّ القصير على المستوى المغاربيّ والعربيّ.

قد يتنوع الجنس الأدبيّ الذي تمتطي صهوة الكتابة فيه، بجدارة، لكنّ الإبداع واحد والتّجربة واحدة، إذ تطوّع أدواتها الفنّية في الكتابة في هذا أو في ذاك، وتصدر عن رؤية فنيّة منفتحة ترفدها مرجعيّة فكريّة تتّسع لهموم

الذّات والآخر وشواغل المرأة والرّجل وإكراهات الزّمن والمكان واشتراطات اللّحظة التاريخية الرّاهنة الثقيلة الوطأة.

تجربة تشتبك في نسيج بنيتها اللّغويّة المقتصدة أبعاد نفسيّة واجتماعيّة وسياسيّة وثقافيّة ..وإنسانيّة ،

وتلك بعضُ الموضوعات والنّيمات الرئيسة الّتي تنبني عليه التّجربة القَصصيّة القصيرة جدّا لدى رقيّة هجريس ، كما ينكشف عنها المتن القصصيّ الزّاخر ، ويفضي بها البوح السّرديّ ورغبة الحكْي في الفضاءات المتلوّنة الورقيّة والالكترونيّة وفي الفضاءات الأثيريّة.

وإذ تستهوينا تجربة(مقابيس من وهج الذّاكرة) القصصيّة ، فنستسلم راضين لسِحر الحَكيّ المتدفق على لسان شهرزاد(المقابيس) ولفتنته ، وتستفزّنا شهوة السّماع العارمة ولذّة الإنصات الفائقة إلى قصص ترتقي بنا من حكاية إلى حكاية ، ومن مغامرة سرديّة إلى مغامرة من مقام إلى مقام.. نمسك بخيط الحكّي الجذّاب مشفقين من انقطاعه في لحظة فاصلة ، ومنغمسين في تيار السّرد الغاوي مترقّبين لحظة توقّفه.. ومأخوذين بالدّهشة...فنعود إلى واقع تجربتنا القرائيّة ومغامرتنا الأخرى ، وقد أتقنت رقية هجريس سحر التّخييل وبرعت في تعويذاته ، متصرّفة في طرائقه ومبحرة بنا في عوالمه اللّامحدودة من شاطئ الحكاية الأولى(الأمّ) إلى شاطئ الحكاية الخمسين(زلزال).

تتألّف أُضمومةُ(مقابيس من وهج الذّاكرة) من(50)خمسين قصّة قصيرة جدّا ، تعالج حالات الفرد ووضعيات المجتمع ، وتصوّر تحوّلات التّاريخ في هذه الجغرافيّة المتلاشيّة الحدود ، وترسم عوالم خاصّة بريشة أدبيّة تخييليّة تضفي عليها ألوانا مختلفة وتصوغها في أشكال متنوّعة وتنحتها في قوالب مختلفة. وتتوزّع في فضاءات لا تتجاوز مساحتها على الورق المقاس(21/14.5).

وعلى العموم فالقصص القصير جدّا في أضمومة(مقابيس من وهج الذّاكرة)أتى وفيّا لشروط كتابته الفنّية ولمنطق أدبيّته السّرديّة. ويتحدّد بالأركان الأربعة الرئيسة التي يؤكّد عليها دارسو هذا النوع السرديّ ، هي: القصصيّة ، والجرأة ، والوحدة ، والتكثيف.[33]وتتجسّد فيه مظاهر كل القصص القصير جدّ من حكائيّة وتكثيف واختزال وإيجاز وحذف. ويتميز ببناء الحالات وبناء الجملالفعلية(الحدث)وبالشاعرية والإضمار والرمز.

ولعتبة العنوان(مقابيس من وهج الذّاكرة)دلالات لها ظلالها البعيدة في النّصوص القصصيّة المنطوية بين دفّتي المجموعة ، فمن خزان الذاكرة الممتلئ تستمدّ القاصّة أحداث قصصها وترسم شخصياتها وتلون فضاءاتها وترتب أشياءها وكائناتها ، وتشيّد أبنيتها.

ولا تقلّ عتبة التقديم من حيث الدّلالة والوظيفة أهمية وقيمة عن عتبة العنوان إذ تضيء المناطق المعتمة المظلمة في القصص ، جاء في عتبة التقديم:

"عندما تتوهج الذّكريات..

تلتهب الأحداث تحت الرّماد..

وما أكثرها الذّكريات الملتهبة

في عقولنا وقلوبنا! !.."[34]

بهذه القوّة في الإيحاء والتنظيم الشعري للجمل ، وترك فراغات للقارئ لخلخلته وحلحلته لإنتاج المعنى بدوره واقتناصه من وراء علامات الحذف والتعجّب وكثافة الكلمات.

فعلامة الحذف أو التعجّب في النّص أو في القصّة لا توضع احتراما لقاعدة إملائية أو لضرورة الكتابة والتحرير ، إنّها تفرض ذاتها حين لا تجد القاصّة في اللغة ما يعبّر بقوة وصدق وعمق عن معنى مختلف خاصّ أو عن شعور مميّز حادّ ، فتعمد إلى علامة الحذف ليلمس القارئ عمق الفراغ الذي تركته وسعة المكان الذي لم تملأه ، وتلجأ إلى علامة التعجّب لتلسعه بحرارة الشّعور ونار المعاناة الّتي لم تقلها ، فيجهد القارئ نفسه في استحضار المعاني الغائبة المضمرة المسكوت عنها وفي تصوّر المواقف المتجاوز عنها.

وكتّاب القصص القصير جدّا قد عنوا بعلامات التّرقيم ، "حيث وظفوا في نصوصهم بعضها بدرجات متفاوتة.. ولم توظّف العلامات هكذا اعتباطا لتوشية نصوصهم ..ولكن وظّفوها للمواقف التّعبيريّة الّتي يتغيوها.. فهم يستغلونها في التعبير عن مواقف الاندهاش والتعجب ، والاستغراب ، والاستفهام ، والتّأكيد.. ومواقف السّخريّة ، والتّهويل وغيرها من المواقف.."[35]

2-3-خصائص القصص القصير جدّا في(مقابيس من وهج الذاكرة):

قبل أن نشْرع في قراءة المتن القَصصي القصير جدّا وتشكيلاته الثريّة في تجربة رقية هجريس القصصية ، يمْثل أمامنا سؤال يستوضِح المقصود بـ(القَصة القصيرة

جدّا)في افتتاح الدّراسة ، فنبادر بالقول إنّه :"ليس المقصود من القصّة القصيرة جدّا قصر البناء الفنّي المكتفي بعدد قليل من الكلمات المكثّفة ؛ وإنّما المقصود هو حجم الحدث الّذي تعتمده ؛ وهو حدث لحظيّ قصير جدّا ؛ يعالج موضوعا واحدا ، أو فكرة واحدة أو موقفا محدّدا أو جزئيّة من جزئيات الحياة لشخصيّة من الشّخصيات ؛ لأنّه حدث كبير فيما يحمله من دلالات مضمرة في ثنايا الكلمات القليلة الضّروريّة ؛ يتلقاه القارئ ككلّ وفي الحال وبسرعة شديدة ؛ ويتّسع معنى القصّة القصيرة جدّا كلّما تعدّدت أوجه القراءات والتّأويلات ؛ ويصبح للحدث الواحد عددا لا متناهيا من المعاني والدّلالات."[36]

3-2-1-الإيجاز ، التّكثيف ، المفارقة ، السخرية ، الحكائية:

تستغرق القصص القصيرة جدّا في الأضمومة فضاءات لا تتجاوز مساحتها على الورق المقاس21/14.5 ، ويأتي حجم القصّة متراوحا بين سطر ونصف سطر مثل قصة(قشور الليمون):

"لمّا استنفد كلّ طاقاته وإبداعاته ، أُحيل خارج المجال ،

وانقطع الوصال والرّحم.."[37]

ويبدو أن هذه القصّة القصيرة جدّا تُمثل أصغر وَحدة سرديّة في الأضمومة ، إذ تنبني على حدث قائم على ثلاثة أفعال(استنفد..أُحيل..انقطع..)ماضية معبّرة عن حدث عامّ قد تمّ وانقضى غير أنّ إيحاءه قويّ دائم الحضور في ذاكرة المبدع والقارئ.

وتقتنص القصّة لحظة نادرة في نهر الزمن لتثبّتها في ملفوظ لغويّ ، تفتح دروبا للدلالات اللّامتناهيّة ، الّتي تختزلها بنية القصّة اللُّغويّة المكثّفة ، والموصوفة بالإضمار الذي يجسّد الشّخصية المُغيّبة ، وحذف أداة الرّبط ، وبناء الفعل إلى المجهول اختصارا ، لتأتي خاتمة القصّة عبر قفلة تكرّس شعورا أليما وتحسّرا عميقا صامتا تفجأ الملتقي.

وتخيّب أفق انتظاره ، وتفرز مُفارقة مُدهشة تَخْدَشُ إحساسَه ، فمآل كلّ التّضحيات الجَسيمة وكلّ البذْل ليس الاعترافَ والإقرارَ والجزاء الوفير كِفاءَ العطاء الوفير.. وهُو ما يُؤمّلُه المتلقّي ويتوقّعه أفق انتظاره ، وإنّما النّكران والإهمال والتّجاوز ..والنّسيان.. وقطيعة الرّحم في نهاية الأمر عقوبة أبديّة.. تَتساوق الفكرة وتنتهي بفكرة ضديدة ، فتتولّد مفارقة تعبيريّة صارخة.

وتسفر المفارقة عن وجه قبيح من وجوه مآسينا الاجتماعيّة الّتي أتت من اختلال المنظومة القيميّة لإنسان العصر المتأزّم.

وتأتي المفارقة خِصيصةً لازمةً في بنية القصّة القصيرة جدّا ، وهي إحدى المظاهر التشكيلية الي اشتغلت عليها قصص رقية هجريس بصفة عامّة.

وقد يتسع الفضاء النصي للقصص لثلاثة (3) أسطر كما في قصّة(ميراث):

هدّ كاهلَها العوز ، ذَرفَت دُموعًا حارّةً ، ثمّ قالَتْ:

أينَ ثروةُ أبينا الطّائلةُ ؟

رَدّتْ: تَقَاسَمتْها زَوْجاتُ إخْوتنا منْذ وَفاتِه.[38]

تُظهر بنيةُ القصّة القصيرة جدّا حوارا داخليّا تتجاذب الذّات أطرافه بين استفهام تعجبيّ ، وجواب تقريريّ ساخر ، لقد طوى الإيجاز المحيط بتفاصيل بنية القصّة تفاصيلا كثيرة لحالة إنسانيّة ماثلة في مُجتمع هدم أعرافه العريقة وهشم تقاليده الرّاسخة ، وعطّل مبادئ الشّريعة. وتضمر نقدا عنيفا للمجتمع واستنكارا قويّا لممارسات أفراده الذّميمة حتّى في إطار القرابة والأسرة.

إنّ الجملة الختامية في القصّة تنهض بسُخريّة مَريرة وتهكمّا لاذعا ، لاستماع من ليس له حقّ في الميراث ، وحرمان صاحبه منه.

سُخريّة تتوارى وراء أُسْلُوب يثيرُ في قارئه شعورا بالتّنكيت وتحرّكّ شفاهه لمباشرة ضحكة مبكيّة بابتسام عريض متحفّظ.

وتقوم السّخريّة بمثابة السّمة السّارية في جسد القصص القصير جدّا مستغلة الطاقات الكامنة في المفردات وفي بعض التراكيب كالاستفهام هنا.

ومثل قصة(شغور)التي جاء فيها:

"وثَب العُمْرُ ، وهُو مُنْهَمِكٌ في أَدَاءَاتٍ ، لا يَدْرِي مَا يُخطَّطُ لهُ في زَوَايا النِّسْيان. ذَاتَ مَسَاء مِن نِهاية خَريف ، سَقَطتْ وَرَقَةٌ عَلَى مَكْتَبِهِ ، لمَّا قرأَها ، لَمْ يُصدِّق ، انْهَمَرَتْ دُمُوعَه ، مَمْزُوجةً بنَزِيف قَلْبٍ ، هَرِمَ بين جُدران تَصَدَّعَتْ. غادَر خَاوِي الوِفاض ، يفكّر فِي مَأْوَى.[39]

تتجسّد الحكائيّةُ أو القصصيّة كركن مهمّ في العناصر السّرديّة المتعارف عليها في فنّ القصّة ؛ إذ تتشكّل من حبكة يتمركز فيها حدَث ما أو بعضُ أحداث ، تنشأ وتنمو ، لتصل قمة التوتّر والتأزّم مكوّنة عُقدة ثم تأخذ في الحلّ والانفراج لتخلص إلى نهاية ما ، تديره الحدث شخصيات ، في فضاء من الزمن ومن مكان أو أمكنة. تلك هي العناصر الّتي تقوم بها الحكايّة.

وقد يُستغنَى عن عُنصر أو أكثر لضرورة فنّيّة تتعلّق بالجِنْسِ السّردي الّذي يُتّخذ شكلًا تعبيريّا للكتابة على منواله ، كـ(القصص القصير جدّا)الّذي لا تسمح فضاءاته ولا يقبل حجمُه ، أحيانا ، حضورُ كلّ العناصر السّالفة في لحظة واحدّة أو التّفصيل والتّنويع والتّعديد في أحدها أو فيها جميعا ، إذ ذلك يخرج بها عن دائرة الجنس السرديّ القصير جدّا إلى ما هو أعلى منه كالأقصوصة أو القصّة القصيرة.

والحكائيّة هي معيار فصل وفرز بين ما هو قصّة قصيرة جدّا وما هو غيرها من أنماط تعبيريّة قريبة كالخاطرة ، مثلا.

وبهذه التشكيلة القصصية تدخل قصص رقية هجريس القصيرة جدّا في جنس القصّة القصيرة جدّا بالنظر إلى هذه الخصائص والسمات.

3-2-2-شعرية التّناص في (مقابيس من وهج الذاكرة):

تبدو نُصوص القصص القصير جدّا "على مستوى بنية اللّغة وكأنّها نصوص مغلقة وبسيطة ، وعندما نغوص فيها نجدها نصوصا مائلة إلى تأويلات متنوعة تتناص مع نصوص معرفيّة أخرى ، لأنّ فيها زخما هائلا من الدّلالات تبين عمق وفكر صاحبها واطّلاعه على مجالات معرفيّة مختلفة ومتعدّدة. وهي بحكم طبيعتها المكثّفة لا تحيل إلى نفسها وإنّما تحيل إلى دلالات أخرى تتجاور بل تتجاوز المعنى البسيط إلى معاني أكثر عمقا ، تتقاطع مع مجالات معرفيّة أخرى أكثر دلالة وأكثر موسوعيّة ، نصوص يصعب قراءتها بطريقة تفسيريّة شارحة لسطح القصة القصيرة جدّا ؛ بل تحتاج إلى الغوص عميقا في دلالاتها ، ولا تكتفي بالحاضر بل تبحث في الغائب فيها ، والغائب يبقى مضمرا خفيا في ذهن القاص مهما تعدّدت القراءات."[40]

وفي المتن القصصي القصير لرقية هجريس تنفتح القصص على نصوص أخرى من مجالات ذات طبيعة شبيهة أو مختلفة ، ويتجلّى ذلك الانفتاح عبر آلية التّناص الّذي يستدعي بطرائق متنوّعة نصوصا غائبة ، ويموقعها في بنية النّسيج اللّغويّ مستولدّا دلالات يتمخض عنها التّجاور الجديد والاستضافة الطارئة ، ففي قصّة(ذر رماد)، تقول رقية هجريس:

"تجلّت آيات النّكسة والانكسار ، خيّم ليل داكن طويل ، جاءت فكرة تفصيل على مقاس من ورق ، سرى إعلان النّبأ برقا خاطفا ، هبّ الغباء طائرا ، وزحفت الرّداءة تسعى ، لكن حجارة الوادي ظلّت صامدة."[41]

إنّ التّناصّ سمة لصيقة بالنّصّ يُولد معها وبها ، ويستمرّ من خلالها ، والقصّة نصّ يجسّد الفعل اللّغويّ الثقافيّ الحواريّ التّفاعليّ الّذي يهدم الحدود الفاصلة بين النّصوص والأجناس ، ويمدّ جسور الإبداع بين القراءة المنتجة والكتابة الخصبة الّتي تغذّي بدورها بذور القراءة الملقاة في تربتها.

تستوحي القاصّة في خاتمة القصّة المثل الشّعبي الجزائريّ(ما يبقى في الواد غير حجارو)الذي تحتفظ به الذّاكرة الشّعبيّة ، وتستحضره في السياقات المناسبة للدلالة على رسوخ ومكوث الأصيل والنّافع في مكانه وفي ترتبته وما سواه يذهب ويزول.

وقد وظّفت القاصّة على مستوى بنية التّركيب في القصّة ثلاثة أفعال نابضة بالحرّكة في صيغتها المضارعية الدّالّة على الحال(سرى ، هبّ ، زحفت..)، ومن خلال سبع جمل فعليّة ، ليفاجأ القارئ بجملة اسميّة وحيدة تنزل في آخر القصّة دالّة على الثّبات والسّكون والرّسوخ مثل رسوخ المعنى الّذي تحمله(لكن حجارة الوادي ظلّت صامدة).

وتستدعي القاصّة ، مرّة أخرى ، مثلا شعبيّا يدعم موضوع القصّة ويثري دلالاتها ، مثيرا حوارا تفاعليًّا بين النّصوص المُتلاقحة ، تقول في قصّة(مقايضة):

"عادَ الخريفُ مُنْتكِسَ الأَوْراقِ ، عَاصِفًا راعدًا ، رِياحُهُ تُوَلْوِلُ بِفَحِيحٍ تَضْطَرِبُ لهُ المَشَاعِرُ.. نَظَر إِلَيهَا وابْتَسمَ ، ثمّ دَنَا منهَا ، وبِعبارَاتِ اللِّين والدّهاء قالَ: بِيعِي حُليَّكِ ومُجوْهرَاتِكِ لنَشْتَرِيَ سِيَّارةً للتّسوّقِ والفُسْحةِ. اِلتَهَبَ البُرْكَانُ في أَعْمَاقِهَا ، وتطايرَ الشَّرَرُ أَمَامَ مُقْلتَيْهَا ، فردَّتْ: أَينَ حِسَابُ رَصِيدِك ؟ انِتَفَضَ وَاقِفًا ، يَصيحُ: هَذا مَا تَعْرِفِين. ثُمّ خَرَجَ ولم يَعُدْ...

قَهْقَهتْ وقَالَتْ: هَاتْ يَدّكْ يَا ضْبَعْ للحنّاء."[42]

وفي المثل إحالة على قصة النّمر والفهد والذّئب والضّبع ، وكيف أوقعت سذاجة الضبع به في مكيدة الذّئب. وتترك القصّة شعورا بالفكاهة والسّخرية والتهكّم من الرّجل الّذي نصب مكيدته للمرأة ، الّتي لم تكن بالسّذاجة الّتي يعتقدها ، وفضحت نيّته وأوقعت به.

وإنّ الاسترفاد من الرّصيد التّراثي(الشّعبيّ) أمثالا وحكما ومأثورات شعبيّة يضفي جمالا ومعنى خاصّا على القصص القصير جدّا ، وتلك النّصوص والملفوظات المستدعاة لمناسبة السّياق تمنح ذلك التراث الموغل في القدم حياة وحيوية وحركة ، وهو يتدفّق في مسارب النّصوص الحديثة الّتي تتغذى على معاني التّجارب الإنسانية البعيدة.

وهو الأمر الّذي لم يغب عن وعي القاصّة ولم تتخاذل في توظيف خُلاصات تلك التجارب الإنسانيّة الحيّة واستقطاب النّصوص الشفويّة المتوارثة. وسنشير إلى ذلك من خلال الحديث عن التّناص في قصص رقية هجريس فيما سيأتي.

وحين نتأمّل بعض النّصوص الّتراثية الشعبيّة ، خاصّة ، الّتي تتداخل في نصوص القاصّة كـ(هَاتْ يَدّكْ يَا ضْبَعْ للحنّاء) و(ما يبقى في الواد غير حجارو) ندرك أنّ القاصّة لا تخرج في(تناصها) عن المرجعية الثقافية الجامعة التي توحّد بينها وبين قارئها ، ولا تحيد عن فضائها الثقافي المحيط ، تشترك وقارئها في مرجعيّة واحدة للفهم والتفسير والتّأويل ، فـ"المبدع هنا والآن ، كائن ثقافي ومعرفي لا سبيل له إلّا بالكتابة في إطار معرفيّ ما ، ومن مرجعيّة تفرض عليه إشراك القارئ بفتح مسارات لكل ما هو مشترك بينه وبين ذلك القارئ."[43]

فضلا عن لغة المجاز والتّصوير الشّعريّ الذي يسم جمل القصّة ، ويشي بانزياحات تخفّف وطأة واقعيّة السّرد وموضوعيّة الأحداث ، لترتفع بالقيمة الأدبيّة للقصّة ، وتمنح(الخبر)فيها لمسات فنّيّة وجماليّة.

ولإشراك القارئ في القصّة تلجأ القاصّة إلى الحذف وإلى التّغطيّة على المعنى ، فتستعمل علامة التّرقيم المفيدة للحذف(...)ليتأوّل القارئ المعاني النّاقصة ويبذل جهدا في ملء الفجوات والفراغات المتروكة قصدا ، وينشط مخيّلته لتملأ الفراغات بما يدور في أفقه. إنّ الحذف وسيلة استدراج فنّية للقارئ للاشتراك في بناء القصّة وإنتاج دلالاتها.

3-2-3-شعرية الرّمز في (مقابيس من وهج الذاكرة):

ويتمثل ذلك التّوظيف الرمزي للغة الطّبيعة الحية والجامدة في القصص الآتية ، ففي قصّة(تكتّل) تقول رقية هجريس:

"أداروا الظّهور للبراعم والورود والسّنابل ، صمّ ، بكم ، عميّ ، أحاطوا مملكتهم بسياج من الأشواك ، لمّا نبت زرعهم اختنق ، فذبلت أزهارهم وماتت ، أمّا البلابل والعصافير والحمائم ، فقد هاجرت إلى فضاءات أنقى وأرحب."[44]

تستعير رقية من الطبيعة رموزا نابضة بالمعنى والدلالة للتعبير عن مقاصدها ، تستعير(البراعم ، الورود ، السنابل ، الأزهار ، البلابل ، العصافير والحمائم..)وهي تحمل دلالات إنسانية تعبر عن عالم رقية هجرييس وعن تجربتها في هذه القصة المشوبة بالغموض والفراغات التي تحفز على القراءة التأويلية للرموز المستعملة ، ومن ثمّ مقاربة المحتوى الرمزي والسيميائي للرموز والعلامات الموظّفة في القصص.

وتلجأ رقية في قصّة(عضّ الثّعالب)إلى الرمز ، أيضا ، تقول رقية هجريس:

"تصادق ثلاثة ثعالب ، خبيرة في فنّ الدّهاء ، مع أرنبة بيضاء ، تعشق الورود ، وانسياب المياه المتلألئة ، وسخاء الغيث المنهمر. عزموا على السّفر ، لقضاء يوم جميل على ضفّة نهر دافق ، معشوشب ، أخضر.

عجّلت بالبكور ، تترقّب القدوم ، وفي الحضن باكورة تفّاح وباقة عشب غض ، وفواكه يانعة ، مضى النّهار ، وخيم الظّلام ، ارتعشت له الفرائص ، وما بدا لهم أثر؟..ففادرت متسترة ، وفرّت عن الأنظار لاهثة ، تسبح ، ولسان حالها يردّد: النّجاة ، النّجاة."[45]

وحين تستعمل رقية هذه الرموز فهي تستفيد من طاقتها الإيحائية ومن رصيد الخبرة الإنسانية المركوزة في اللاوعي الجمعي ، حيث ارتبطت بهذه الحيوانات الشرسة الماكرة والأليفة المستأنسة دلالات عميقة ، وهي تعكس عالم البشر المضطرب بكل تناقضاته ، بخيره وشرّه.

وتوظف رموزا قريبة من السابقة للتعبير عن بعض نوازع البشر ورصد السلوكات المختلفة في المجتمع ، ففي قصّة(بين ثعلب وثعبان) ، تقول:

"فريسة بلهاء في مجلس داهيّة ، وحيّة رقطاء ، سال لعاب طمعها ، ورجت حظّها من غنيمة مغريّة ، نسج الثّعلب

شرنقة، محكمة البناء، متينة اللّف، وانطوى الثّعبان، فأحاط، وابتلع المأمول والمرتجى، ثمّ لدغ الثّعلب، فما نجّاه مكر ولا دهاء."[46]

فالحية والثعلب والثعبان أقنعة لنماذج من البشر، تعيش في واقعنا لتأتي القصة القصيرة جدّا وتقتنص لحظات هاربة في نهر هذا الواقع ومن تاريخهما الزاحف الى الماضي، وتثبتها في هذا المتن، و ترصد الواقع سافرا حينا ومتقمصا أقنعة ووجوها رمزية حينا آخر.

ولعل رقية تستفيد من الأشكال القصصية السردية التراثية التي يدار فيها الحكي على ألسنة الحيوان كما نلمس ذلك في كليلة ودمنة لابن المقفع ، وتلك القصص التي تنسج بقصد النّصيحة والتوجيه والاتعاظ والاعتبار.

وما تقدّم من إشارات مقتضبة إلى سمات وخصائص القصص القصير جدا في مجموعة(مقابيس من وهج الذاكرة)، تنطوي على ثلاثة أفضيّة سردية ؛ الفضاء النّصيّ، الفضاء الدّلاليّ، والفضاء المكانيّ ؛ والمقصود بالفضاء النصّيّ كتابة القصّة في حيّز الورقة وطريقة توزيع جملها وتراكيبها ؛ أي الشكل الهندسي الذي تتخذه في الورقة، وما يرتبط بذلك من بياض وسواد وأمور طباعيّة أخرى. والغالب في قصص الأضمومة أنّ كلّ قصّة تشغل حيزا خاصا بها على الورق، والفضاء الدلاليّ: والمقصود به ناتج اللغة في لعبة إنتاجاتها المجازية الدّلاليّة، إذ الصّورة تشكل فضاء لغويّا متّسما باستعاراته وتشبيهاتها ..ودلالات مفرداتها وتراكيبها المنزاحة، وأسهم الرمز بدور فعال في تشكيله. والفضاء المكانيّ: والمقصود به ما يؤطّر حدث القصّص، ويعدّ مسرح حركة شخصيّتها، كالمكان(الطبيعي) الذي ينمو في الحدث وتتحرك الشخصية.

ولقد تصرّف كتاب القصص القصير جدّا في الشّكل الهندسي للقصص، وأبدعوا في التّنويع في فضاءاتها، "الشّيء الّذي يجعل القراءة البصرية متنوّعة ومتعدّدة الجوانب.. وهذا التّنوّع يؤدّي أيضا إلى التنوّع في الشّكل والتّشكيل الهندسي.. حيث نجد اختلافا في الكتابة الطوبوغرافية للنّصوص القصصيّة.."[47]

وتفيد رقية هجريس من أنواع من الفضاءات لتوزّع على شاكلتها متون قصصها القصيرة جدّا، كالفضاء السرديّ الذي يتجاوز النص القصصي فيه السطر الواحد، ويمتدّ السّرد[48] وهو ما نلحظه في عدد من قصص رقية، كقصة(الأمّ) الّتي تقول فيها:"

"عجز الجسد الّذي كان آية الجمال والرّشاقة، كلذت أعضاؤه، ضمرت عضلاته، وما عادت تقوى على شيء.. نأى الأبناء، كلّ وفق مصالحه، ناسين، متجاهلين، فأضحت وحيدة، تتجرّع مرّ الفراق وآلام الدّاء في سن قيل عنها((أرذل العمر))لا فرق بينها وبين متاع مودع في زاوية البيت، تشكو ولا يسمعون، تئنّ، تبكي، لا أحد يضمّد جراحها إلّا الفراش...

في ليلة من ليالي الصّقيع، صرخت بما تبقى في حنجرتها، رفعت رأسها، وأومأت بيد مرتعشة، لتوصي بشيء.. لكن لا أحد تفطّن .. مضت عابرة سبيل في دنيا الوحدة والأمل."[49]

وكالفضاء المشهدي الحواريّ الذي يعتمد فيه النّص القصصي الحوار والمشهد الدراميّ، ونتلمس فيه نوعا من المسرحة[50]، قد يطول فيه الحوار أو يقصر، وهو ما يتحقق في نصوص قصصية عدّة، مثلما نلحظه في نص(تهميش)الذي تقول فيه رقية:

"كنت في غرفتي، أطلّ على حديقة، فتنتني بسحر جمالها اخضرارها، وتفتح أكمام زهر أشجار مثمرة.. أيقظني من نزهتي طرق خفيف على الباب، لمّا فتحت، ذهلت.. شابة جاءت تسألني:

-سيّدتي لم همشت؟..

قلت:

في رأيك لم كان ذلك؟

فكّرت، ثمّ ردّت:

لأنّك نشرت الغسيل، ولم تعبري السّرير.

-الحمد لله رسالتي وصلت."[51]

وعادّة ما يميل الحوار بالنصّ من سرديته المألوفة إلى (المسرحة)لتتداخل هويتان أدبيتان مختلفتان في هويّة جديدة ممزّقة تلك الفواصل الملحوظة بين الأنواع الأدبية.

وهذا التنويع في تشكيل فضاءات القصص في مجموعة(مقابيس من وهج الذاكرة)، بالاستفادة من الفنون الأخرى يكسر رتابة القالب الواحد والبناء الثّابت ويشرع الباب أمام القاصّة للتّجريب والإثراء والإبداع الملائم للموقف وللفكرة.

خاتمة:

يتألّق المشهد الأدبيّ والثّقافيّ في الجزائر بأسماء قاصّة لامعة أسهمت في كتابة القصص القصير جدّا، ويومض بأقلام أبدعت في التجريب في مضمار السرد القصصي المختزل المتميّز الجديد، سليل القصّة القصيرة وثمرة الوسائط التكنولوجيّة الحديثة.

ويتقدّم لائحة أسماء كتاب القصة القصيرة جدا في الجزائر السّعيد موفقي، خالد ساحلي، ، عبد الكريم ينينة، عبد الرزّاق بو كبّة، محمد الكامل بن زيد، عبد الرزاق بادي، بشير ونيسي...وآخرون.

ولقد أسهمت الأقلام النّسويّة(الأنثويّة) في كتابة القصة القصيرة جدّا، فلم تعد كتابةُ هذا النّوع السّرديّ رهينة فئة ذكوريّة وامتيازا لها، تستحوذ عليه وتفرض هيمنتها(الذكورية)، فقد لمعت أسماء مميزة في القصة القصيرة جدا من أمثال رقية هجريس ومريم بغيبغ... وغيرهما.

وبذلك تكون المشاركة الجزائرية في كتابة القصص القصير جدّا أصيلة راسخة، عميقة ومتجاوزة، وتجربة متميّزة منذ أن تقرّر بأنّ "ثمّة شكلا أدبيّا جديدا يولد؛ وظاهرة لها ملامحها وسماتها المميّزة باتت تفرض نفسها على واقع الحركة الأدبيّة؛ ولم يعد بالإمكان تجاهلها أو تجاوزها سكوتا وإعراضا ألا وهي القصّة القصيرة جدّا."[52]

قد أسّس المَتْنُ القَصصِيّ القَصيرُ جِدًّا في الجزائر تراكمًا ملفتا للانتباه على صعيديّ الكم والنّوع، وانتشر في الصّحف والمجلّات، وذاع في المواقع الالكترونيّة، وفي المجاميع القصصيّة الصّادرة، وعلا صوته من على منابر النّدوات والملتقيات، فأصبح جديرا بالدّرس النّقديّ الموجّه والمقيّم والواصف والمحلّل والمؤوّل. بغرض التّعريف بهذا النّوع السّرديّ وممارساته في هذا القطر العربيّ، والتّعريف بروّاده ومبدعيه والتّعريف بنصوصه والتّعرّف إلى خصائصه وسماته وأساليبه وملاحظة علاقاته والوقوف عند تطلعاته وآفاقه.. ليرتسم واضحا متألقا الجزء المعتّم في خارطة القصص القصير جدّا في الوطن العربيّ.

وإنّ المتن القصصي القصير جدّا النسائي بعدّه جزءا من ذلك المتن الكبير الواسع جدير بقراءة خاصّة، تتطلّع إلى معرفة خصوصياته الجمالية والشعرية والموضوعية والكشف عن بنياته الأسلوبيةّ وأبعاده الدّلالية المختلفة، سعى البحث إلى قراءة تجربة رقية هجريس وأخرى في تجربة مريم بغيبغ سعيا إلى تحقيق ذلك الغرض.

ويتميز القصص القصير جدّا بالتّجريب الذي يستند إلى وعي بالتّجربة وبالفضاء السّردي ووعي عميق في كتابة القصص، وتتنوع النّماذج والرؤيات والخصائص الأسلوبية والمقاربات الجمالية داخل والفضاء النوعي للقصص القصير جدا خصوصا رغبة في اقتراح تشكيل خاص للقصص القصير جدّا.

الهوامش

1. - عبيد(محمد صلبر): التشكيل النصي الشعري ، السردي ، السيرذاتي ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2014 ، ص:129.
2. --المرجع نفسه ، ص:129.
3. - محمد يوب: القصة القصيرة جدا ، ص: 35.
4. - جميل حمداوي:(القصة القصيرة جدا ، الجنس الأدبي الجديد)، مجلة الراوي ، ع: 25 ، ص:68.
5. - المرجع نفسه ، ص: 68.
6. - المرجع نفسه ، ص: 69.
7. - ناتالي ساروت: انفعالات ، تر: فتحي العشري ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1991.
8. - محمد يوب: القصة القصيرة جدا ، ص:61.
9. - ناتالي ساروت: انفعالات ، تر: فتحي العشري ، ص: 12.
10. - جميل حمداوي:(القصة القصيرة جدا ، الجنس الأدبي الجديد)، مجلة الراوي ، ع: 25 ، ص:68.
11. - أسامة البحيري:(دراسة في نصوص القصة القصيرة جد في الوطن العربي)، مجلة الراوي ، ع: 25 ، ص:40.
12. - ناتالي ساروت: انفعالات ، تر: فتحي العشري ، ص ص: 12 ، 21.
13. - المصدر نفسه ، ص: 43.
14. - محمد أقضاض: مقاربة القصة القصيرة والقصة القصيرة جدا ، ص: 158.
15. - وينظر: أسامة البحيري:(دراسة في نصوص رواد القصة القصيرة جد في الوطن العربي)، مجلة الراوي ، ع: 25 ، ص:69 وما بعدها.
16. - نبيل جديد ، الرقص فوق الأسطحة ، دمشق ، ط:1 ، 1976.
17. - أسامة البحيري:(دراسة في نصوص رواد القصة القصيرة جد في الوطن العربي)، مجلة الراوي ، ع: 25 ، ص:40.
18. - جبير المليحان: قصص صغيرة ، دار المفردات والنادي الأدبي بالجوف ، السعودية ، ط1 ، 2008.
19. - جبير المليحان : (صغيرة لماذا)، مجلة الراوي ، ع: 25 ، ص:27.
20. - محمد المخزنجي: الآتي ، دار الشروق ، القاهرة ، ط: 3 ، 2007م.
21. - المصدر نفسه ، الغلاف الخلفي ، وينظر: أسامة البحيري:(دراسة في نصوص رواد القصة القصيرة جد في الوطن العربي)، مجلة الراوي ، ع: 25 ، ص:48.
22. - جميل حمداوي: القصة القصيرة جدا ، الجنس الأدبي الجديد ، مجلة الراوي ، ع: 25 ، ص:69.
23. - إبراهيم درغوثي: (ذلك الديناصور الذي أسرني ، عن القصة القصيرة جد) مجلة الراوي ، ع: 25 ، ص:22.
24. - عبد المالك مرتاض: القصة الجزائرية المعاصرة ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، (د ، ط)، 1990 ، ص: 7.
25. - حبيب مونسي: (تقنية القصة القصيرة جدا وجمال التّكثيف)جريدة الشعب ، 15 - 11 - 2015
26. - المرجع نفسه.
27. - https://www.albayan.ae/five-senses/2002-03-04-1.1294009
28. - http://www.startimes.com/f.aspx?t=11212920.
29. -علي لونيسي: خمس قصص قصيرة جدّا ، مجلة آمال ، مجلة أدبية ثقافية ، وزارة الثّقافة ، الجزائر ، ع:63 ، 1995 ، ص: 96.
30. - مخلوف عامر: مظاهر التجديد في القصة القصيرة بالجزائر ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1998 ، ص: 101.
31. http://www.dzroman.com/?p=663-65
32. - محمد يوب: القصة القصيرة جدا ، ص: 51.
33. - أحمد جاسم: القصة القصيرة جدا ، دار عكرمة ، دمشق ، ط: 1 ، 1997.
34. - رقية هجريس: مقابيس من وهج الذاكرة ، ص: 7.
35. -محمد داني: جماليات القصة ، ص: 154.
36. - محمد يوب: القصة القصيرة جدا ، ص: 59.
37. - رقية هجريس: مقابيس من وهج الذاكرة ، نوميديا للطباعة والنشر والتتوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ، (د ، ط)، 2013 ، ص: 38.
38. - المصدر نفسه ، ص: 27.
39. - المصدر نفسه ، ص: 51.
40. - محمد يوب: القصة القصيرة جدّا ، ص: 60 ،
41. - رقية هجريس: مقابيس من وهج الذاكرة ، ص: 12.
42. - 74-المصدر نفسه ، ص: 15.
43. -محمد سعيد البقالي: وجوه السرد وسرد الوجوه في مجموعة(خيال مريض) لنحمد البشير المسري ، مجلة فكر العربية ، جمعية مدرسي اللغة العربية للتنمية الثقافية والاجتماعية ، ع:1 ، س:2 ، 2016 ، ص: 43.
44. - المصدر نفسه ، ص: 25.
45. - المصدر نفسه ، ص: 32.
46. - المصدر نفسه ، ص: 33.
47. -محمد داني: جماليات القصة ، ص: 78.

48. -المرجع نفسه ، ص: 79.
49. -رقية هجريس: مقابيس من وهج الذاكرة ، ص:9.
50. -محمد داني: جماليات القصة القصيرة جدا ، ص: 84.
51. - رقية هجريس: مقابيس من وهج الذاكرة ، ص:62.
52. - محمد يوب: القصة القصيرة جدا ، ص: 51.

في كسر الحدود بين الفلسفة والأدب والتاريخ أو التفكّر فلسفيا في الذاكرة الجروحة من خلال بول ريكور

In re-establishing the relationship between philosophy, literature, history, or philosophical reflection in the wounded memory Through Paul Ricoeur

تاريخ الارسال:17/09/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

الشريف زروخي، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
cherifz@outlook.fr

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى إعادة أشكلة علاقة الفلسفة بالأدب والتاريخ بهدف رسم حدود التفاعل بين هذه الحقول ، من أجل التحول بالخطاب الفلسفي من الصرامة الكلاسيكية إلى قضايا اليومي وكل ماهو راهني ، بحكم أن الخطاب الفلسفي لم يعد اليوم موجه لنخب بعينها وإنما صار موجها لكل متلقي ، وهذا يفرض على المهتم بالشأن الفلسفي أن يستند على فنون أخرى مثل السرد التاريخي والقص الأدبي للاقتراب من بعض الاشكالات الحساسة مثل الذاكرة والهوية ، وهو الأمر الذي أشار إليه بول ريكور ، لأنه يثق في قدرة الفلسفة على التأسيس لفلسفة الاعتراف وتجاوز آلام الذاكرة المجروحة.

الكلمات المفاتيح: الأدب ، السرد ، الاعتراف ، الذاكرة ، الهوية.

Résumé

Cet article vise à re-problématiser la relation entre la philosophie, la littérature et l'histoire aux frontières des interrelations entre ces différents champs d'étude, le discours philosophique étant obligé de sortir de sa forme classique en vigueur pour interagir avec d'autres domaines. Il est donc requis des philosophes d'investir d'autres arts à l'instar du récit historique ou du roman pour appréhender des problématiques sensibles telles l'identité et la mémoire. Cela a été suggéré par Paul Ricœur qui est convaincu du pouvoir de la philosophie d'instituer cette philosophie de la reconnaissance de ses fautes (du mea culpa) et du dépassement les tortures de la mémoire blessée : les récits nous aident à réduire le cercle des conflits d'identité et à créer un espace global et participatif dans lequel toutes les expériences humaines convergent.

Mots clés: Littérature, Récit, Reconnaissance, Mémoire, Identité.

Abstract

This article aims to reconstruct the relationship between philosophy and literature as well as history, because the philosophical discourse is forced to leave its classic form of rigor to interact with other domains. This was confirmed by Paul Ricoeur, who called for the need to reflect on the memory of the wounded in a story. stories help us to reduce the circles of identity conflict and to create a global and participatory space in which all human experiences converge.

Keywords: Literature, Narrative, Recognition, Memory, Identity.

مقدمة

عمدنا في هذه الدراسة من جهة إلى محاولة تفكيك العلاقة بين ثلاثة مفاهيم حساسة نظرا للعلائق الموجودة بينها ، وهي: السرد ، التاريخ ، الهوية ، والكشف من جهة ثانية عن شبكة عِلاقتها بما هو فلسفي وذلك من خلال أعمال الفرنسي بول ريكور Paul Ricœur)[1] (، الذي عمل على الربط بين التاريخ وإمكانية سرده بطريقة شعرية مستندا إلى المعلم الأول أرسطو(Aristote)"(384ق.م-322ق.م) بهدف المحافظة على مكانة التاريخ في فضاء العلوم الإنسانية ، فقد عمد إلى تبيان العلاقة بين ماهو معيش وماهو مروي ، جاعلا من التاريخ مرويا ومن الحياة معاشة ، مصرا على ضرورة تطعيم التفسير التاريخي بعملية الفهم الروائي ، فكلما كانت أحداث التاريخ واضحة كلما كان بالإمكان روايتها بصورة أفضل. وهكذا قام ريكور بإثارة الأسئلة المصيرية المتعلقة بحقيقة الحياة المأساوية ، وهي حياة لا تزال مدانة للذاكرة ، والذاكرة لا ينبغي أن توضع طي النسيان ، وإنما يجب أن تفعل بطريقة عملية في ظل مقولة التسامح والاعتراف وتحمل المسؤولية أمام الضحايا. ومن عوامل تفعيل الذاكرة السرد.

وربط التاريخ بالسرد والسرد بالرواية يعني فتح الفلسفة على الأعمال الأدبية ، ولا شك أنَّ انفتاح الفلسفة على الفنون الأدبية هو ثورة حقيقية في رأينا على الانساق التقليدية التي كانت ترى في الخطاب الفلسفي الصرامة العقلية والمنطقية ، كما أنَّ الثورة تكمن في ضرورة الانفتاح على تجارب الآخر المغاير في أفق الايتيقا التي تحدث عنها إيمانويل ليفيناس(Emmanuel Levinas) (1906-1995)، وكلها فنون تلتقي في التجربة الإنسانية كتجربة زمنية ، وهنا يكون ريكور قد تجاوز التأويلية الكلاسيكية التي تنسب لديلتاي (Wilhelm Dilthey) (1833-1911) وشلاير ماخر(Schleiermacher) (1768-1834)، بكونها تأويلية قامت على الفصل بين علوم الروح وعلوم المادة من زاوية منهجية وموضوعية ، والمعروف عن ديلتاي جعله المعيش موضوعا للتاريخ ، ويكون بذلك قد موضع التاريخ في العلوم الإنسانية ، من هذا المنطلق حاول ريكور عقد مقارنات بين التاريخ والسرد وبين التاريخ والأسطورة وبين التاريخ والقصة الخيالية ، وكل هذه العناصر في حالة تفاعل متبادل ومستمر ، فالخيال يكمل النقص في التاريخ ، كما أنَّ الأسطورة تساعدنا على عملية إعادة بناء الماضي عبر ربط الأحداث بعضها بالبعض. **لذلك نتساءل كيف نفكر فلسفيا مع ريكور في التاريخ؟ وهل الإنساني يتحقق بالمرور عبر المروي والفعل السردي؟ وكيف يمكن للسرد أن يؤسس لهوية منفتحة تقبل بالتعايش مع الآخر المختلف؟ وماذا يعني انفتاح الفلسفة على الأدب والتاريخ؟**

أ- **من السرد إلى التاريخ:** يُعْرَّف بول ريكور بفيلسوف التخوم" un philosophe des frontières "[2]، لأنَّه تمكن من التأسيس لمشروع هيرمينوطيقي عبر فتح الفلسفة على كل حقول المعرفة الإنسانية ، إيمانا منه بأنَّ الفكر الفلسفي يحيا بالتواصل ويموت وينتحر بالانغلاق على الذات ، ويتحدد مشروع ريكور تحديدا إشكاليا أو موضوعاتيا ، لأنَّه فكر خارج النسق على خلاف الرؤية الهيغيلية[3] فقد آمن بضرورة التفكير انطلاقا من طروحات مسبقة على طريقة غادمير(Hans-Georg Gadamer) (1900-2002)، الذي رفض فكرة التخلي عن الأحكام المسبقة في أية عملية تأويلية ، بحكم أنَّنا نقرأ انطلاقا من فرضية أنَّ هناك من يتحدث إلينا دائما ، والذي يتحدث إلينا ينتمي إلى الماضي لكنه مستمر في حاضرنا ، لهذا نبهنا غادمير إلى ضرورة الوعي بأشكال حضور الماضي في الحاضر ، وهذا ما يعرف عنده بانصهار الآفاق ، أي أننا نحاول التواصل مع التراث بهدف فهم مشكلاتنا اليومية ، فكل شيء يحدث في أفق الحاضر(التأويل التاريخي).[4]

وعلى طريقة غادمير جعل ريكور من فلسفته فلسفة فعل (action) تسعى لأشكلة قضايا الإنسان اليومية من: مأساة وألم ويأس وحزن وعدم وموت ، وأمل وتوق للسعادة باستمرار ، فقد فكر في أفق الوجودية لكنه وظف أدوات التواصلية كما قام بإعادة بناء التجربة البشرية فينومينولوجيا لإعطائها بعدها الإنساني هيرمينوطيقيا. وفكر مع وضد فلاسفة الارتياب مما جعل فلسفته تتميز بالقدرة على النضال في عالم قلق[5]صار رهينة الرموز ، لهذا انتبه ريكور إلى ضرورة تجاوز التمثلات المباشرة التي انحدرت من ديكارت ويحثنا على ضرورة التحول إلى التفكير عبر الوسائط (les médiations).[6]

وإذا فكرنا مع ريكور فينبغي أن نفكر انطلاقا من المثلث الأنثروبولوجي: الرمز ، النص ، الفعل ، السرد ، وتقابلها العبارات التالية "أستطيع"، " أستطيع الكلام ، أستطيع الفعل ، أستطيع القص ، ومن حيث التأسيس يقابلها "نظرية النص" (Text Theory)، "نظرية الفعل"(Theory of action)،" نظرية التاريخ "(Theory of history)،وقد عبر عنها ريكور بقوله:" أستطيع الكلام وذلك يعني مراجعة ملف اللغة الضخم ، أستطيع الفعل وبذلك راجعت ملف الإرادي والفعل ، أستطيع القص وبذلك استعدت الزمن والقص."[7] ولاحظنا أنَّ السرد مصطلح مركزي في مشروع ريكور فهو اللحظة الجامعة لكل اللحظات بداية من القدرة على الكلام (اللغة ، والتفكير عبر الرموز) ، مرورا إلى القدرة على الفعل (في مستوى التجربة المعيشة) وصولا إلى مرحلة الارتقاء بالتجربة إلى مستوى السرد (القص) ليصبح فعل تأريخي في نظره.[8]

وإذا كان التاريخ علما مستقلا من ناحية موضوعية ومنهجية فهو يهتم بما هو ماضي من أحداث وبما يشكل الذاكرة التي تؤثر باستمرار على رؤيتنا لحاضرنا ولمستقبلنا ، والذاكرة موطن الخبرات المملوءة بالمعنى ، كما تعد الذاكرة حقلا تلتقي فيه عديد الفنون من: فلسفة ، أدب ، تاريخ ، علم. هذا ما يجعل مادة التاريخ موضوعا للمساءلة الفلسفية مساءلة إبستيمولوجية ، رغم أنَّ علماء التاريخ عمدوا إلى توظيف المنهج العلمي لبلوغ الصرامة الموضوعية (ملاحظة ، فرضية ، تجربة ، وصف ، تحليل ، تفسير)، إلا أنَّ -غادمير في كتابه "الحقيقة والمنهج"(Truth and method)قد عمل على فك الرباط بين المنهج والحقيقة في رده عن "ديلتاي" الذي اعتقد في لحظة تاريخية أنَّ مشكلة العلوم الإنسانية هي مشكلة منهج ، ففكر انطلاقا من ذلك في تأسيس منهج (الفهم) كمقابل لـ(التفسير) من شأنه أن يمكن العلوم الإنسانية من الارتقاء إلى مستوى موضوعية العلوم الطبيعية ، لكن كان غادمير يعتقد أنَّ المشكلة ليست مشكلة منهج ، بعدّ أنَّ المنهج ليس ضمانا للحقيقة بكونه جملة من القواعد والخطوات التي تؤدي بالباحث إلى بعض النتائج ، والنتائج لا يمكن أنّ تكون هي الحقيقة وإنما تأويل لها- وهذا هو البعد الإبستيمولوجي في أطروحة جورج غادمير ، وهو البعد الذي لم ينتبه إليه هيدغر لأنه ركز على البعد الأنطولوجي فحسب.[9]

ومن لحظة غادمير ارتكزت الدراسات على فهم الجانب اللغوي والبعد السردي للوثائق التاريخية ، وقدأكد على أهمية اللغة في عملية الفهم عندما يقول: "إنَّ اللغة بالأخرى هي الوسط الكلي الذي يحدث فيه الفهم والفهم يحدث في التأويل".[10]وكان لأطروحة غادمير تأثير كبير على رؤية ريكور الذي تمكن من الانتباه إلى أهمية البعد اللغوي والسردي في التاريخ ، فقرر العمل على تفكيك العلاقة وإعادة بنائها. لأنَّ اللغة ليست مجرد ألفاظ وعبارات وجمل تستعمل للتعبير عن عالم الأشياء فهي كيان قائم بذاته له إمكانات الكشف عن حقيقة الأشياء بطرق متعددة منها السرد.

ويعتقد"أوليفيه ابال" أنَّ السرد قد مكن "بول ريكور" من الانفتاح على الدراسات اللغوية ، فعبره "أدرك أنَّه كائن مولود في اللغة"[11] وهذا ما دفعه إلى طرح سؤال علاقة السرد بالتاريخ ؟ في عمله المتميز " الزمان والسرد: الحبكة والسرد التاريخي"(time and story) الصادر عن دار الكتاب الجديد المتحدة ، طبعة 2006 ، ترجمة سعيد الغانمي وفلاح رحيم. ويعدّ في نظر الكثير من الدارسين المتخصصين من أهم المنجزات في القرن العشرين ، ففيه قام ريكور بالتوليف بين النظرية الأدبية والنظرية التاريخية على أرضية فلسفية ، وذلك عبر الدخول في نقاشات مع الكثير من المدارس خاصة البنيوية والتحليلية فسير نقاشات مع "غريماس"(Greimas) وألف كتابا تناول فيه فلسفته في اللسانيات والسيميائية تحت عنوان(la grammaire narrative de Greimas) نشر (1980)، وكما كانت بينهما مناظرة في سنة (1983) بمناسبة ندوة تناولت أعمال "غريماس"، ولكن اعترض ريكور على " غريماس" في أنَّه تحدث عن إمكان وجود مستوى سيميائي سابق على مرحلة التحليل اللساني.[12]ولم يكتف ريكور باللسانيات وإنَّما حاول الانفتاح على التحليلية التي قدمت بديلا عن المنهج البنيوي (التحليل الصوري).

ب- في البنية الدلالية للسرد: إذا أتينا إلى الدلالات التي يحيل إليها فعل "سَرَدَ" فنجد في اللغة الفرنسية عدة مرادفات منها:Narration)، Narratologie، Narrative، (Récit ويعرف السرد في اللغة على أنَّه آلية تعبيرية يتم عبرها تقديم شيء بطريقة متسقة ومنسجمة ، فيصير السرد تتابع للأثر.[13] وقد ورد في معجم ابن منظور أنَّ السرد هو المتتابع

والمسرد هو اللسان.[14] والمعنى نفسه يأخذه في المعجم الوسيط فيأتي بمعنى التتابع في عملية سرد الشيء، فنقول سرد الماضي أي تتبع سيرورته من ناحية كرونولوجية. وسرد الحديث يعني تابعه في أسلوب جيد.[15] ويحيلنا السرد في اللغة إلى عملية تتابع في الزمان، أي مراعاة أولوية وقوع الأحداث. أما علم السرد(narratology)"، أو السرديات هو مصطلح اقترحه الفرنسي"تودوروف (Todorov) (1939-2017) كعلم جديد، يعني علم الحكي، ويهتم علم السرد بدراسة السرد من حيث كونه خطـابا (Discours) أو نصاTexte)) أو شكلا من أشـكال التعبير، في حين تدرس السردية(narrativity) تحليل الحكاية بوصفها نمط تمثيل القصص تمثيلا خياليا.

والسـرد هو العملية الـتي يتم فيها نقل الوقائع (الأحداث) أو تحويلها في قالب لغوي شفـهي (تـأويل) أو كتابي (تثبيت) من شخص أو مجموعة، ولقد حاول " جون ميشال آدم"(Jean- Michel Adam) في أعماله المتميزة: (السرد Le récit)، و(عناصر اللسانيان النصية) (Eléments de linguistique textuelle, théorie et pratique de l'analyse textuelle)، تحديد الأنماط الكبرى للخطاب وهي: النمط الوصفي، النمط الإنشائي، النمط البرهاني، النمط السردي. والنمط السردي يتكون من" السارد (narrator) وهو بمثابة "صوت الرواية"، و"المسرود له (narratee) وهو متلقى الخطاب السردي ومن دونه يفقد السرد معناه، فالسرد يفترض دائما الآخر (الغير) أو المتلقي.[16] في حين النص عبارة عن بنية حجاجية وحوارية ووصفية تشكلها مجموعة من المقاطع تكون أحيانا في حالة تجانس نمطي (الوحدة النصية)، وتفتقد في بعض الأحيان لعامل التجانس فيغلب عليها الاضطراب، ويمكننا قراءة وتأويل وتحليل النص عبر المقطع فهو بوابة المعنى، لأنَّ النص عبارة عن وحدة دلالية.[17]

ولكي يتوجه السارد بخطابه(نصه) للآخر (المتلقي) عليه أن يمتلك كل مفاتح اللغة وهذا ما أشار اليه "إميل بنيفنيست (Émile Benveniste) بقوله:" في اللحظة التي يقرر السارد فيها الحديث ويمسك بمفاتح اللغة، يستحضر (يتصور) الآخر (المتلقي) أمامه مهما كانت درجة حضوره، لأنَّ كل حديث (سرد) يستوجب مخاطبا له (متلقي) ومسرد نص ما، إنها عملية تستوجب سارد ومسرود له."[18] أما عند ريكور فالسرد عملية يتم فيها:"تنظيم المختلف وإضفاء عليه الانسجام، فهو سيرورة من الاختلاف نحو الانسجام (Differentiation process) من خلال آلية توزيع وتنظيم الأحداث، والأفعال، والعواطف، ليصير فعل إدماج proces) (integrationلوقائع وأفعال ومشاعر ومواقف، لأنَّ السرد ليس مجرد وسيلة للتعبير عن الدلالة، وعن آراء بقدر ماهو الدلالة عينها".[19]

وللسرد وظيفتان (الجمع/ الدمج)، فالسرد نوع من الدلالة لأنه هو الأحداث، وهناك الخطاب الشعري الذي يتناول اللغة بوصفها أفكارا مجردة عن الزمان. هذا في عمله (la métaphore vive) وهو عمل ترجمه إلى العربية مؤخرا "جورج زيناتي" 2016 بعنوان (الاستعارة الحية)، أما الخطاب السردي Narrative speech) (تناول اللغة بوصفها أفعالا متتابعة في الزمان، وهو ما وضحه في "الزمان والسرد Time and story "، والسرد هو منهج يعتمده كل من: الراوي، القاص، الحاكي، في عملية نقل معنى خبرة إنسانية من مستواها الفردي الخاص إلى مستواها الجماعي فتصبح موضع مشاركة، ويستعمل ريكور السرد بكل هذه المعاني.

ج- السرد والهوية: يؤكد ريكور على دور الجانب السردي والقصصي في تشكيل هوية الفرد والجماعة، فالسرد هو احدى العوامل المساعدة على تمظهر الذات وانوجادها في التاريخ، بكون الحياة تجربة نعيشها ولا نرويها أما الروايات فتحكى ولا تعاش، وفعل السرد فعل مركب حيث يصعب وضع حدود بين الحياة والوجود والتاريخ، نظرا لتدخل عنصر الخيال، الذي يربط بين عناصر التجربة في الزمان ويضفي عليها الانسجام، كما أنَّ الخيال هو نوع من الفهم السابق عن الفعل السردي الذي يبث الحياة في الذاكرة ويعمل على تفعيلها.

والسرد ماهو إلا محاولة لإعادة بناء التجربة الحياتية، وفعل البناء يقترب من مفهوم إعادة الإنتاج la reproduction) (عند بيار بورديو(Pierre Bourdieu)(1930-2002) بذلك أنّ فعل الإبداع تعبير عن تفاعل بين "عالم النص وعالم القارئ"،[20]ويجعل ريكور من فعل القراءة الفعل التأسيسي ويعده اللحظة الفاصلة في العملية التحليلية، لأنها في رأيه

اللحظة التي تعبر عن قدرة القارئ على إعادة سرد حياته وإعادة بناء تجربته ومشاركتها مع الغير. وهنا نكون أمام ما يطلق عليه غادمير بانصهار الآفاق (The fusion of horizons)، ونقصد بذلك أفق القارئ الذي ينتمي إلى واقع معين(الحاضر) وأفق النص الذي ينتمي إلى سياقات مختلفة(الماضي)، إنه انصهار الماضي في الحاضر بهدف فهم ما يجري انطلاقا من تجارب لم تفقد معناها بعد، لأنَّ المعنى هو الذي يمكنني مشاركته مع غيري، أما التجربة فخاصة بي.

من هذا المنطلق قدم ريكور السرد (le récit) على أنه فعل من أفعال الوعي الإرادي كفعل النطق والكتابة، مقسما السرد إلى قسمين: الأول يتعلق بفن القص كما هو في الأعمال الأدبية، والثاني متعلق بطريقة رواية الأحداث التاريخية، وكلاهما يشترك في صفة الزمانية ((temporalityأو التزمن، وهي صفة طبيعية لهذه التجارب، ومن هذا المنطلق ميز بين نوعين من الزمانية: فهناك زمانية الوجود في العالم مع الآخرين، وزمانية عميقة مرتبطة بإشكالية الموت والأبدية. وقد أدرك ريكور أهمية الزمن في تكوين المعنى الرمزي الموجود في الأعمال الفنية والأدبية والنصوص الدينية، والذي يتم الكشف عنه بفعل التأويل (Interpretation)[21] وهذا ما يجعل من تجربة الإنسان التي يعيشها ويحكيها ويسردها تجربة تجري في الزمن، والزمن الإنساني زمن سردي، يقول: "إنَّ الزمن يصير زمنا إنسانيا كلما كان متفصلا بصيغة سردية، وفي المقابل فإنَّ القصة تبلغ مدى دلالتها حين ترسم سمات التجربة الإنسانية".[22]

لكن الزمان ليس أمرا موضوعيا سهل الفهم، فبقدر ما يقودنا إلى مشكلات لا حل لها، فإنه يحتوينا دون معرفتنا للكيفية، وكل محاولات فهمه تصطدم بصعوبات جديدة، ولتجاوز تلك العراقيل قدم ريكور مفاهيم عدة للزمان مركزا على مفهومين، ومنطلقا من تجربة أوغسطين(Saint Augustin)(354-430م) في اعترافاته،[23] ومن أعمال "أرسطو" الذي حدد أكثر من مفهوم للزمان، فهناك المفهوم المادي الفيزيائي الطبيعي وفيه ربط الزمان بالحركة، كما يوجد الزمان الكوني الكوزمولوجي وهو زمان خاص بالعلماء وتجاربهم في الكون، وفي ظل الكثرة المفهومية تساءل ريكور عن إمكانية ردم الهوة بين الزمن البشري والزمن الكوزمولوجي؟

يعتقد ريكور أنَّ الإنسان يستطيع الجمع بين الزمنيين وذلك عبر إعادة صياغة تجربة حياته في حكاية يرويها (يسردها) وهذا هو الابداع الخلاق في صورته الشعرية، ولا يوجد سرد دون حبكة أو عقدة، وهي في جوهرها صياغة أو تصوير (configuration(نطلق من التنافر والمبهم، والتصوير يعني القدرة على إعادة ترتيب كل العناصر التي تأتينا من العالم الخارجي بتدخل ملكة الخيال، والخيال يمكننا من ابداع عوالم مختلفة ومتنوعة بطريقة لامتناهية،[24] وما إدخال عنصر الخيال إلا رد على السيميائيين الذين اكتفوا بدراسة بنية العمل الأدبي في أنساق، مهملين القوة الإبداعية للفعل التصويري، بالرغم من كونها جوهر التجربة الأدبية (أدبية الأدب) و(شاعرية الشعر) وهو ما يدعوه ريكور بالمحاكاة الثانية التي تمثل وضعا وسطا بين العالم الخارجي المحيط بنا وتقديمه لغيرنا في صورة مغايرة، عن طريق السرد التاريخي الذي يمثل محاولة في البحث عن الحقيقة وهي مهمة المؤرخ.

وإذا كانت المدرسة التاريخية الفرنسية الجديدة (الحوليات) غيبت الحدث فإنَّ ريكور قد عاد للحدث التاريخي وعمل على الربط بينه وبين الحبكة والقصص، لأنَّ التاريخ عمل شامل ومتكامل يمر بمراحل ثلاث، وهي المراحل التي تقوم عليها علاقة السرد بالزمان (زمن معاش مباشرة بالممارسة، زمن الحبكة والعقدة والتصوير الإبداعي، وزمن تلقي العمل الإبداعي وعيشه من القارئ)، وأهم شيء هو العمل الديناميكي لعملية الصياغة، وهي اللحظة النقدية في عمل المؤرخ، وهذا التماثل بين التجربة الأدبية والتجربة التاريخية يبقي التاريخ ضمن دائرة السرد، كما تحافظ على البعد التاريخي نفسه.[25] والملاحظ أنَّ ريكور عمل على إعادة الاعتبار للتاريخ التقليدي السابق عن الحوليات وهو تاريخ قائم على سرد الوقائع والأحداث التاريخية. وقد تمكن من تطبيق القراءة الفلسفية على تصوير الزمن في السرد القصصي فانتقل من التاريخ إلى الرواية العالمية، إيمانا منه بأنَّ انقاذ حياتنا من المأساة يكون عبر إعادة قراءة الأساطير الكبرى والنصوص التأسيسية لأنها تتضمن إجابات عن أسئلة مصيرية.

وقد تناول ريكور مفهوم الزمان في ثلاث روايات عالمية مختلفة وهي:(رواية انجليزية، ألمانية، فر نسية)،

الأولى "ميسز دالواي(Mrs Dalloway) للكاتبة الأنجليزية (فرجينيا وولف)، وفيها حاولت الكاتبة السفر عبر السرد داخل وخارج أذهان الشخصيات لكي تشكل صورة متكاملة عن مجتمع مابعد الحرب العالمية الأولى، والثانية "الجبل السحري"(Der Zauberberg) للالماني "توماس مان"، وتناول فيها الكاتب قضية الزمن وعلاقته بحياة الناس، كما تحدث عن فقدان الإنسان الاحساس بالزمن الطبيعي ليفكر في الزمن الأبدي في حالة تعرضه للمرض وشعوره بالموت، فهي رواية تناقش مسألة الزمن من زاوية فلسفية، أما الرواية الثالثة فهي رواية للفرنسي"مارسيل بروست" (بحثًا عن الزمن المفقود" (À la recherche du temps perdu) وفيها اكتشف أن الراوي أكثر حرية من المؤرخ، فعن طريق الروايات الأدبية يمكن استعادة الزمن الضائع، لأنَّ الأدب يمثل ماهو خارج عن الزمان، والزمن المستعاد هو احتواء الزمن الضائع في الزمان الخارج عن الزمن، لكن تبقى هناك مسافة بينهما.[26] وهكذا فتح ريكور الفلسفة على الأعمال الأدبية.

وللدخول إلى عالم الأدب اضطر ريكور إلى مناقشة علاقة الزمن الروائي الخاص بالأساطير والحكايات والأعمال الأدبية والنصوص الدينية، قائلا:" إنَّ الاتهام زماني والزمان هو زمن الاتهام."،[27] هكذا حاول ريكور تجاوز مباشرية ديكارت التي تطابق بين الذات والموضوع، في عملية تأسيسها للحقيقة على مبدأ الوضوح والبداهة الحدسية واستبدالها بفكرة الاتهام (the suspicion)[28] داعيا إلى ضرورة الانطلاق من الأعمال الأدبية لأنها تعبر عن عمق التجربة الإنسانية وتنوعها. لأنَّ القصص التي تروى يعاد عيشها بفعل التخيل، وهنا تكمن قدرة اللغة في تعبيرها عن الأزمنة الثلاثة كتجربة معاشة. مما يعني أنَّ:" الحقيقة الأهم للتجربة غير قابلة للتبليغ...أو بالأحرى لا يمكن أن تكون إلا من خلال الكتابة" الأدبية"،[29]ودعوة ريكور إلى التفكر عبر الوسائط لا يعني أنه يتنكر لفلسفة ديكارت والقيمة المضافة التي أضافها ديكارت للإنسانية يقول: "لا ريب أننا مدينون للفلسفة الديكارتية في الكوجيتو ولمقالة التفكر عند جون لوك" بالدفعة الحاسمة في اتجاه ما أدعو إلى تسميته تأويلية للأنية. بهذه المثابة فإنَّ حدوث الكوجيتو الديكارتي يمثل حدث الفكر الأكبر الذي شأننا بعده أن نفكر على نحو آخر والذي يجد تفكر الذات نفسه مرفوعا إلى هيئة صناعية لا سابق لها. "[30]، إنَّنا مدينون للقدامى في كل شيء خاصة فيما تعلق بالمنعطفات الكبرى في تاريخ البشرية.

وفعلا عاد ريكور إلى "أرسطو للتأكيد على دور فعل الحكي في حياتنا، لأنَّ أرسطو كان يرى في الأعمال الأدبية محاكاة لأفعال الإنسان، وبالمحاكاة يحصل فهم تلك الأفعال، والمحاكاة في علاقة مع الأسطورةmyth)) ، لأنَّ الإنسان إما يحاكي أفعالا مشابهة وقعت فعلا أو يحاكي أفعالا وأشياء يتخيلها كما وقعت في الأسطورة، وتحت تأثير أرسطو وصل ريكور إلى القول: "إنَّ أي تأويل مهم، ما كان يمكنه أن يكون من غير أن يستعير من طرق الفهم المتوفرة في عصر من العصور: الأسطورة، والمجاز، والاستعارة، والقياس، (وقد جاءنا هذا المعنى) من ارسطو. وإنه لمما يثير الدهشة بالفعل أن نجد عند أرسطو أن الهيرمينوطيقا لا تتحدد بالمجاز، ولكنها كل خطاب دال. ويمكن القول أكثر من ذلك، إنَّ الخطاب الدال تأويل، وهو الذي يؤول "الواقع"، وذلك بما أنه يقول (شيئًا عن شيء) وإذا كان ثمة تأويل، فذلك لأن التعبير يعد استحواذا واقعيا بواسطة التعابير الدالة"[31] لكن يدعو ريكور إلى نزع الأسطرة) Demythologization) متأثرا في ذلك بالألماني بولتمان، الذي حاول نزع الأسطرة عن الأساطير العبرية (الإسرائيلية)، والتعامل مع الأسطورة على أنها خطاب لغوي له بنية رمزية، ودائما اللغة هي الوسيط بين الإنسان والأشياء.

واللغة غير المباشرة هي التي تستطيع أن تفصح عن حقائق الأشياء ومكنوناتها، وتتجلى في التراجيديا من غناء ومسرح، وتشمل ستة أقسام (الحبكة، الشخصيات، التعبير، الفكرة المحورية، العرض، الغناء)، كما تتجلى في الكوميديا والقصص الملحمية، وكل هذه الأشكال تمتاز بالديناميكية في نظر ريكور، أما "أفلاطون"(Plato)(347ق.م-427ق.م)" فتحدث عن المحاكاة من الدرجة الثانية. ومفهوم المحاكاة يقابله مفهوم الشاعرية عند ريكور فهو الآخر يتميز بالحركية والجمال. ويرى ريكور أنَّ الأسطورة في تداخلها مع المحاكاة تعد بمثابة مجموعة من الأحداث أو الأفعال المرتبة وفقا لنظام معين يمكن أن يوظف كل المفاهيم المتعلقة بالشاعرية، لأنَّ الأسطورة عمل يتم بناؤه من خلال ترتيب الأفعال المكونة لها، وهذا ما يجعلها تتشابك والمحاكاة إلى درجة الحبكة،

والأسطورة هي إما تعبير عن تجارب ومنجزات ثقافية لمجتمع ما وإما هي تعبير عن رؤية ذلك المجتمع للمستقبل.

ويذهب ريكور في حديثه عن السرد التاريخي إلى اعتبار التاريخ عبارة عن سرد لتسلسل الأفعال الإنسانية كما حدثت في الزمان الماضي ، والعمل على الكشف عن مدلولاتها بالنسبة إلى الحاضر الذي نعيشه ، وفي إطار الكشف عن الدلالات التاريخية وفهم سيرورتها يمكن أن نوظفها لمعرفة المستقبل ، ويستند ريكور على مقاربة أوغسطين للزمان كما رأينا وهي مقاربة تختلف عن مقاربة هيدجر يقول:" إنَّ مقاربة هيدجر استفزازية تماما خصوصا وأنها عكس مقاربة أغسطين تضع التشديد الرئيسي على المستقبل وليس على الحاضر ، مازلنا نذكر تصريحات مؤلف كتاب الاعترافات: هناك حاضر ثلاثي ، حاضر الماضي وهو الذاكرة ، وحاضر المستقبل وهو التوقع ، وحاضر الحاضر وهو الحدس أو الانتباه ، وهذا الحاضر الثلاثي هو المبدأ المنظم للزمانية ، ففيه يحصل التفتح الحميم الذي يسميه أغسطين انتشار النفس والذي يجعل من الزمن البشري الصورة الناقصة للأبدية الإلهية ، التي هي هنا الحاضر الأبدي".[32]

ويعتقد ريكور أنَّ الفعل السردي هو الذي يجعل من الزمن إنسانيا أو ذا قيمة إنسانية ، ففي السرد يتم التأليف بين المتنافر ليصير متجانسا له بعدا أنطولوجيا ،[33] وهذا بتوسط الإنسان النص والتاريخ.

أراد ريكور الربط بين التاريخ وإمكانية سرده لكي لا يفقد ميزته في فضاء العلوم الإنسانية ، مؤكدا على علاقة المروي بالتجربة الإنسانية المعاشة ، هذه العلاقة هي نفسها العلاقة بين التاريخ والقدرة على سرده ، وقيمة التحليل السردي تكمن في الولوج إلى عالم اللغة والعمل على اكتشاف إمكاناتها التعبيرية والتواصلية والتبليغية ، كما أنَّ اللغة ليست مجرد نسق رمزي أو بنية رمزية بقدر ما هي خلاصة تجربة إنسانية تاريخية ،[34] لهذا السبب ينبغي فهم التاريخ من خلال الرواية كفن من فنون اللغة أو توضيح التاريخ من خلال الرواية ، وهذا ما يجعل السرد عند ريكور مصدرا من مصادر المعرفة بالذات وبالعالم ، وعليه فالنص السردي ينطوي على أفق التجربة المعاشة ، وارتباط معناها بالماضي وبأفق التوقع واتجاه صوب المستقبل.[35]

أما المفهوم الذي يقدمه أوغسطين حول الزمان فمختلف تماما ، يقول:" من الخطأ أن نقول بوجود ثلاثة أزمنة: الماضي والحاضر والمستقبل وقد يكون الأصح أن نقول: في الكون أزمنة ثلاثة حاضر الماضي وحاضر الحاضر وحاضر المستقبل ، فحاضر الأشياء الماضية هو الذاكرة وحاضر الأشياء الحاضرة هو الرؤية المباشرة وحاضر الأشياء المستقبلية هو الترقب (التوقع)."[36] لكن ريكور يعتقد أنَّ الإنسان عبر الخطاب السردي يعيد بناء تجربته الزمانية بغية تملكها ومعايشتها من جديد مع الغير ، لهذا كل من يعتقد بوجود رواية خارج الزمن أو الأزمنة فهو مخطئ.[37] ويعود ريكور إلى فيلسوف الديمومة (duration) الذي رفض الانقطاع في الزمن مؤكدا على الاتصال بين الأبعاد الثلاثة للزمان ، يقول برغسون:" إنَّ الملاحظة البسيطة تثبت لنا أنه في أعماق ذاتنا توجد ذاكرة هي امتداد الماضي في الحاضر ، وهي دائما وأخيرا ديمومة"[38].وعودة ريكور إلى برغسون كانت بهدف الوقوف على دور الذاكرة في الاعتراف بالذات ، وقد استند ريكور إلى كتاب"المادة والذاكرة" للوقوف على كيفية تمثل الحاضر لأشياء غائبة تنتمي إلى الماضي ومحاولة التعرف على التجارب الزمنية والوقوف على معناها ، يقول:"كيف لحاضر ما أن يمكن له أن يصير ماضيا إنَّ لم يكن قد تكون ماضيا في نفس الوقت الذي كان فيه حاضرا؟ هي ذي المفارقة الكبرى للذاكرة ، فالماضي إنما هو "معاصر" للحاضر الذي كانه".[39]

د- موقف من التراث: محاولة في التخفيف من عنف الهوية: حديث ريكور عن الزمان هو حديث بكيفية ما عن ضرورة العودة إلى التراث وإعادة تفعيله عن طريق إعادة تأويله ، لأنَّ التراث في نظر ريكور يستغرق أجيالا ، لذلك يجب الوعي بقيمة التراث وعدم الاستهتار بما أنتجه القدامى ، فلابد من التواصل معهم وعدم تجاهلهم ، كما لا يجب التعامل مع التراث على أنه مكتمل وغير قابل للتغيير ، فينبغي الانفتاح على الماضي وإعادة بنائه بتفعيل ممكناته التي لم تفعل ، لأنَّ علاقتنا بالماضي هي علاقة تحويل للمعنى والمعنى في حالة ترحال دائم. وهذا -المركب: ماضي ، ذاكرة ، تاريخ ، سرد- كان من أهم دوافع السؤال عند ريكور ، ولقد تساءل عن معنى تاريخ الماضي؟ الذي لا يأبى أن يصير ماضي؟ وهذا السؤال في جوهره فلسفي لا علمي ، لكون الماضي غير قابل للتجربة ؟

والماضي لا يمكن أن يمضي طالما لم ننفتح عليه بالنقد كفاية ، لأنَّ النقد التاريخي يمكننا من تصفية حساباتنا مع الذاكرة المثقلة بالآلام والجراح والتي لا تزال تحرك فينا الحقد والكراهية اتجاه الآخر واتجاه بعضنا البعض ، ويمكننا أن نستثمر في أطروحة ريكور المتعلقة بالذاكرة والماضي للتأسيس لثقافة التعايش عبر مقولة الاعتراف والغفران والتسامح ،- الاستعمار الفرنسي للجزائر- والنقد التاريخي يفيد ضرورة الاعتراف وتحمل المسؤولية.[40] ولا يعني انكار دور القدامى وإحالتهم للنسيان بقدر ما يعني إعادة بناء معنى تجاربهم والاستناد عليها في فهم معاناة الحاضر ، من هنا آمن ريكور بالسرديات وبالمرويات الكبرى بكونها تراث غني بالمعنى على عكس " فرنسوا ليوتار"(Jean-François Lyotard) الذي تعرض بالنقد للمرويات والسرديات الكبرى ، معلنا موتها وانتقال البشرية إلى ميتاقصة ، ومعتبرا الحداثة هروب من السرديات الكبرى ، لكن الحداثة لم تفكر إلا عبر أسطورة العقل في تصور ريكور ولم تتمكن من إلغاء التراث.[41]

ويتميز التراث عند ريكور بكونه بنية تواصلية ، وداخل البنية قد تحدث انقطاعا وأزمات وانشقاقات ، مما يعني ضرورة التواصل مع التراث تواصلا نقديا أو عبر التأويل النقدي ، لأنَّ التراث يغذي المخيلة لكي تندفع نحو الإبداع ، والإبداع يحتاج إلى أرضية اجتماعية ، مما يعني أنَّ التراث الذي يجب أن نتواصل معه هو تراث النصوص الدينية أو تراث اللغة ، الذي يمكننا من التواصل مع تاريخ المعاناة ، تاريخ العنف الذي يجب مقاومته بتاريخ السلام. ويحذرنا ريكور من الهوية السردية ، فيقول:" لهذه الهوية السردية أفخاخها ، ولها عاداتها وتعسفاتها. كما لها رسومها الكاريكاتيرية. وذلك كما نرى على سلم الشعب والأمم. حيث تستعمل عربونا للخوف ، وللحقد وللعنف ، وللهدم الذاتي".[42]

وللتخفيف من عنف الهوية السردية(Narrative identity) ربط ريكور التاريخ بالرواية ، جاعلا التاريخ جنسا من الأجناس الأدبية ، وكلاهما يعبر عن عمق الخبرة الإنسانية ، لهذا يعتبر –ريكور- التأويل قد بدأ أولا في فضاء التاريخ والعلوم الإنسانية ، يقول:" إنَّ الهيرمينوطيقا ليست تفكيرا حول علوم الروح ، ولكنها توضيح للأرضية الأنطولوجية التي على أساسها تستطيع أن تبني تلك العلوم"،[43] ويؤكد ريكور على أنَّ الطريق لا يزال طويلا للعودة من مستوى الابستيمولوجيا إلى مستوى الأسس الأنطولوجية ، ومن الأسس الأنطولوجية إلى إبستيمولوجيا العلوم الإنسانية ، ولأنَّ اللغة هي الوسيط فلابد من تأويل الرموز والنصوص والعلامات ، بكون: "النقد الفلسفي لا يستسلم للوهم والذي يفضل أن يخترق المعضلة ، المأزق: النهاية".[44]

وفي عقده لمقارنة بين التاريخ والأسطورة يشير ريكور إلى أنَّ التاريخ يعبر عن أشياء حقيقية وقعت في الماضي أما الأسطورة فتتناول أشياء غير حقيقية ولكن تبقى الأسطورة مهمة للمهتم بالتاريخ ، لأنها تغطي النص الذي يصيب التاريخ بوصفه علما. ويعتمد التاريخ على الأسطورة في إعادة بناء الماضي ، لاعتمادها على الخيال في ربط الحوادث بعضها بالبعض في إطار ابستيمولوجيا التاريخ أو ما يسميه ريكور بواجب الذاكرة ، أو بواجب عدم النسيان. فـ"الذاكرة ليست شيئا دون السرد. والسرد ليس شيئا دون الاستماع"،[45]والمقصود بعدم النسيان طلب الاعتراف من ضحايا الجرائم التاريخية الكبرى ، والعودة إلى الماضي يعني مراجعة احتمالاته وممكناته ، ويصبح الماضي ، أو التراث هو الآخر الذي يؤسس هوية الأنا ومن ثم نكون أمام مثاقفة تاريخية.[46]

إنَّ إقرار ريكور بأنَّ التأويل قد بدأ في التاريخ والعلوم الإنسانية يعني أنَّ الإنسان قد صار كائنا تاريخانيا ، لتصبح مهمة التأويل بحث علاقة المعنى بالذات عبر الفهم الانطولوجي أو عبر الوسائط اللغوية. والتاريخ الفلسفي للعالم كما يتصوره "هيغل" لا يقصد به مجموعة من التأملات حول التاريخ (الماضي) وإنما هو "تاريخ العالم نفسه".[47]إلا أنَّ ريكور رفض موقف مدرسة الحوليات التي نادت بأن يظل التاريخ علما ، كما رفض موقف السرديين الذين نادوا بأن يبقى التاريخ مجموعة من القصص بعيدا عن العلم.

ومدرسة الحوليات في نظر ريكور أهملت السرد والثانية (المدرسة السردية) افتتنت به ، ولم يقبل بالحل الذي اقترحه "ميشال دوسارتو"(Michel de Certeau)، الذي قدم حلا وسطا وذلك بأن يظل التاريخ ولكن بوجهين ، وجه سردي ووجه علمي ، في حين يرى ريكور أنَّ التاريخ سرد غير أنه من نوع مختلف ، وسردية التاريخ لا تلقي وظيفته المزدوجة ليصير التاريخ معرفة علمية ، فالتاريخ يقدم لنا حقائق حول الماضي. فهو سردي لأنه نتاج تشابك جملة من

الوظائف والملكات، ووظيفته تكمن في تنسيق ودمج الأضداد وبذلك يكون علم وسرد.[48]

ونحن ندرك أنَّ مدرسة الحوليات بزعامة "مارك بلوخ"(Marc Bloch) و"لوسيان فيبر"Fabert (Lucien) و"فرنان بروديل"(Fernand Braudel)، وغيرهم، قد اهتمت بالعمل على تحويل التاريخ إلى علم، وأنْ يتحول التاريخ إلى علم يكفي أن يتخلى عن طابعه القصصي، كما نجد "ميشال فوكو" هو الآخر يلح على ضرورة ابتعاد التاريخ عن الأسطورة، وعن كل ماهو قصصي وروائي وخيالي، ولقد أعلن "فوكو" عن قتله للأسطورة في التاريخ، لكنه لم يقتل التاريخ، بل قتل التاريخ كما يفهمه الفلاسفة، لأنَّ التاريخ عنده لا يمكن أن يكون تأريخا لحياة الملوك والمعارك، بل ينبغي أن يكون تأريخا للحقيقة. من هذا المنطلق أكد "بول ريكور" على ضرورة إعادة:" تحليل تمثلاتنا بطريقة نقدية..... وبواسطة عمل الذاكرة الذي يشفي من التخيل المزيف يتعلق الأمر بإعادة نهر المخيال هذا إلى مجراه، وعدم تركه يفيض".[49]

ويعد "بروديل" في مدرسة الحوليات من المدافعين عن التاريخ بمعناه الكلي (الأبعاد الإنسانية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية)، مؤكدا على أنَّ التاريخ هو الذي يصنع الناس وليس الناس من يصنعون تاريخهم، كما هو عند "ماركس" فنجده -بروديل-يقول:" إنَّ الاقتصاديات تتغير ببطء فلدينا متسع من الوقت كاف لدراستها ...فبتحولها البطيء ترسم تأريخا عميقا للعالم".[50]وهو يتحدث عن زمن بطيء وزمن سريع إلى جانب زمن قصير وزمن طويل، والتاريخ الحقيقي في علاقة جدلية مع الجغرافيا، وبهذا انتقل التاريخ من مستوى السرد إلى مستوى المعرفة العلمية عندما يتحدث عن الاقتصاد والمجتمع.[51] لكن ريكور عمل على ربط الفعل السردي بالتجربة الأخلاقية يقول:"ليست تجربة الزمن فقط هي التي "أعيد تصويرها" هكذا بوساطة التصوير السردي، ولكن التجربة الأخلاقية، وذلك تحت علامة ما يسمى فيما بعد الحكمة العملية."[52]

كما عمل بول ريكور على توسعة دائرة السرد لتشمل المفاهيم التي تشكل النص الديني وهي غالبا ماتقدم في شكل سردي، مثل "الشر"، "الخطيئة"، الإثم" "العقاب". وركز من جهة ثانية على الأسطورة في النص الديني بعدّها طبقة رمزية مهمة. لأنها تخبرنا عن أصل الشر كما تمكننا من معرفة مراحل تشكل عقيدة الخطيئة الأولى، يقول عن المنهج الذي اعتمده في دراسة رمزية الشر." إنَّ قضية الإرادة الشريرة والشر قد أرغمتني على إتمام منهج ظاهراتية الوصف الجوهري باستخدام منهج هيرمينوطيقا التأويل المستعار من تقاليد أخرى غير ظاهراتية هوسرل إنه منهج الفلسفة التقليدية لتفسير النصوص المقدسة".[53] ومن خلال قراءته التراجعية إلى الخلف يكشف لنا على أنَّ المسيحية غيرت موقع المأساة، لأنها انقذت الإنسان وتم اصلاح الخطيئة.

لكن الخلاص يظل يعيد المأساة باستمرار في التاريخ، والتاريخية عند ريكور تستدعي الزمان للتفكير في الوجود، ولا يقصد الوجود الفردي بل الوجود في العالم ومع الآخرين (هوية منفتحة) بكل ما يحمل من دلالات. والوجود مع الآخرين يقتضي تأويل الحياة في:"ضوء القصص التي يرويها الناس عنها؟ ألا تصبح قصص الحياة نفسها أكثر معقولية حين يطبق عليها الإنسان النماذج السردية، (أو الحبكات) المستمدة من التاريخ والخيال (مثل مسرحية أو رواية)؟ يبدو أنَّ الوضع المعرفي (الإبستيمولوجي) للسيرة الذاتية يؤكد هذا الحدث ويثبته"،[54]إنَّ الفعل السردي يمكننا من بناء الهوية كما هو شأن الشخصيات في التاريخ، فعن طريق القص والحكي تتشكل الهوية السردية ويتم التفاعل معها بكونها تجربة حياتية لها معنى، مما يعني أنَّ الهوية الذاتية تتشكل بعد عملية الانعطاف التي تقوم بها على المنتوج الثقافي والرمزي الذي تلتقيه في الحياة اليومية، والوسائط السردية تساعد الذات على تشكيل الوعي بذاتها عبر تأويل تجربتها تأويلا سرديا بمساعدة الخيال.

والفهم الذي يمر عبر الوسائط استفاده ريكور من فلاسفة الارتياب وبعض فلاسفة الدين والتيولوجيا أمثال:"مرسيا إلياد" و"رولان بارت" و"بولتمان". وماحديث ريكور عن التأويل السردي للحياة إلاَّ تأكيد على ضرورة الانفتاح على تجارب الآخرين والتواصل معهم، فينبغي الانصات للمغاير لأنه سبيل معرفة الذات، والآخر ينتمي إلى كل الأزمنة حتى أولئك الذين ينتمون إلى الذاكرة أمثال: "أفلاطون" و"أرسطو" و"أوغسطين"، فهؤلاء يمكنهم إمدادنا برؤى تساعدنا على فهم ذواتنا في العالم، والعودة إلى القدامى في نظر ريكور: "هي عودة إلى منابع الوعي بالذات على شاكلة الاعتراف بالمسؤولية تكون فيه هذه الذات ضمير الكلام

والفعل، الهوية أو الأنية (Soi,Self,Selbst) التي من شأن الجميع والتي هي أخص الأشياء فينا وأسبقها إلى أحوال النفس والفؤاد وتصاريف الإدراك والإحساس."[55] لهذا تحدث ريكور على واجب الذاكرة(the duty of memory) قائلا: "أن تحيا بالنسيان، أو تتذكر، تكتب، تحكي، لكن أن تكون ممنوعا من الحياة،لأن الموت المتجاوز سيكون الواقع الحقيقي ويكون الموت حلما ووهما".[56]

إنَّ حقيقة الذات لا تنكشف إلا عبر الانصات للآخر الذي يملك رؤية مغايرة عن الوجود، واللقاء مع المختلف هو سر حيوية الحياة، ويمكن الالتقاء مع الآخر من خلال عالم القصة والرواية والحكاية، لأنَّ هذه الفنون الأدبية ماهي إلا نصوصا يمكن للذات أن تدرك نفسها عبر تأويلها تأويلا هيرمينوطيقيا، كما أنَّ الحكايات والقصص هي تعبير عن واقع بشري معين، ودور المؤول هو اكتشاف البعد الإنساني حتى في تلك الحكايات المغرقة في الخيال، لهذا يدعونا ريكور إلى ضرورة الانتباه إلى تلك الحكايات الشعبية والأساطير الاجتماعية التي تسكن الهامش، فهو على خلاف البنيوية التي لا تلتفت إلى خارج النص وتنظر للنص على أنه بنية مغلقة، لأنَّ المعنى في حالة ترحال دائم، ويجعل ريكور من التاريخ مجالا خصبا للحكايات والقصص، يقول:" الحياة لا تفهم إلا بالحكايات التي نرويها عنها"[57]وعبر الحكايات تنتقل التجارب الإنسانية في الزمن ويمكن مشاركتها مع الغير وهنا تكمن قيمة السرد.

وقد تناول ريكور دور التاريخ في كتابه المتميز "التاريخ والحقيقة" (History and truth) وفيه تعرض لسؤال علاقة الأنا بالآخر؟ كما تعرض للهوية السردية في كتابه "سيرة الاعتراف" (Course of recognition, three studies) وقام بوضع الهوية السردية ضمن ما يسميه فينومينولوجيا الإنسان القادر، يقول:" فالهوية الشخصية، وعلى هذه الشاكلة التفكرية "للسرد الذاتي"، تطلق بوصفها هوية سردية".[58]وإشكالية الإنسان القادر تتميز بكونها في علاقة مباشرة بالإنسان المتكلم والإنسان الفاعل، وهذه العناصر هي التي تشكل الحلقة السردية والتي تكتمل صورتها بتعبيرات سيميوطيقية، ويربط ريكور الجانب السيميوطيقي بفن الشعر عند أرسطو بكون:"أرسطو، صاغ، لدى حديثه عن الملحمة والمأساة، مفهومه عن "الخرافة" (muthos) التي تهدف إلى "محاكاة" (mimèsis) الفعل. فبناء الحبكة يعطي تشكيلا معقولا إلى مجموع غير متجانس مؤلف من مقاصد وأسباب ومصادفات، أما ما يحصل عنه من وحدة معنوية فتقوم على توازن ديناميكي بين مقتضى للتوافق وقبول للخلافات هما الذان يضعان إلى نهاية السرد هذه الهوية التي من جنس خاص موضعا خطرا، كذلك قوة التوحيد وقد طبقت بهذه المثابة على التشتت الاستطرادي للسرد فغنها ليست شيئا غير "الشعر" نفسه".[59]فالحبكة من هذا المنطلق مرتبطة بالجوانب الأخلاقية للشخصيات كما أنها مرتبطة بالأفعال، وهذا ما يجعل من الشخصية مقولة سردية وموضوع الحبكة في آن واحد.

ولتوضيح العلاقة عاد ريكور إلى مورفولوجيا القصة لـ"فلاديمير بروب" (Vladimir propp)، لأنَّ بروب عمل على التمييز بين الوظائف مميزا بين الشخصية وأفعالها لتصبح الحكاية تسلسلا لجملة من الوظائف، كما عاد إلى "ياوس" (H.R.Jauss) الذي جعل القصة والحبكة من بين العوامل المساعدة على تعرف الذات على نفسها، يقول ريكور:"أن نتعلم "السرد الذاتي" فإن ذلك هو ما يستفاد من اكتساب نقدي. أن نتعلم السرد الذاتي يعني أن نتعلم أيضا السرد للذات غيرا."[60]

وعبارة "غيرا" في نظر ريكور تثير إشكالية كبرى تتعلق بالهوية الشخصية التي تملك القدرة على السرد للآخر وللنفس، والإشكال يتعلق بالبعد الزماني للأنية وحتى بالفعل، وهنا يرتد كل شيء إلى الذات من: نطق وقدرة وفعل، ويجري كل ذلك في الديمومة التي تجعل الفعل السردي فعلا تاريخيا وأدبيا وفلسفيا، وعليه فالقدرة على استجماع الحياة في صورة سردية هي التي تجعل للحياة معنى أخلاقيا، لكن ريكور يربط سؤال الهوية السردية بسؤال الذاكرة الجماعية؟ لأنَّ هناك جدلا كبيرا بين الهوية الذاتية وهوية الغير على مستوى الممارسات، يقول:" ففي محنة المواجهة مع الغير، لدى الفرد أو الجماعة، تكشف الهوية السردية عن هشاشتها. أما الأضرار التي تشهد على هشاشة الهوية الشخصية أو الجماعية فليست بالواهمة أصلا: إذ أنه من الملحوظ أنَّ إيديولوجيات السلطة تعمل، بنجاح محير، على التلاعب بهذه الهويات الهشة عبر الوسائط الرمزية للفعل"[61]يشير ريكور إلى أنَّ السلطة المهيمنة تلجأ إلى

التلاعب بالرأسمال الرمز ي عبر إثارة قضايا هوياتية وهمية وهذا أخطر ما في الأمر.

لهدا ينبغي إعادة النظر في الذاكرة الجماعية وتصفية الحسابات مع الماضي، يقول ريكور:"ليس أمامنا أفضل من الذاكرة كي نؤكد أنَّ شيئًا قد وقع قبل أن تشكل عنه ذكرى نحفظها، ولنقل منذ الآن إنَّ كتابة التاريخ نفسها لن تنجح في زحزحة الاقتناع الذي يتعرض للسخرية باستمرار ولكنه باستمرار يؤكد من جديد، وهو أنَّ المرجع الأخير للذاكرة يبقى الماضي مهما كان معنى ماضوية الماضي".[62]إذا لما نتحدث عن علاقة السرد بالتاريخ فإننا نتحدث عن علاقتنا بالذاكرة المثقلة بالآلام والجراح، لكنها رغم انتمائها للماضي إلا أنها لا تزال تؤثر في رؤيتنا للحاضر وفي تصورنا للمستقبل، وللتخفيف من ثقل الذاكرة ينبغي إعادة بنائها كأحداث عبر الفعل السردي الذي يسمح للغير مشاركتنا معنى تجاربنا ومعنى معاناتنا وحتى أحلامنا.

إذن من خلال تتبعنا لعلاقة الفلسفة بالأدب وبالتاريخ اكتشفنا أنَّ الغاية من محاولة فتح الخطاب الفلسفي على الخطاب الأدبي في أفق تاريخي أو سردي يندرج في محاولة التفكير فلسفيا في الذاكرة المجروحة والتقليل من دائرة الأحقاد المتوارثة ومن ثمة البحث عن مكان محايد يمكن أن تلتقي فيه البشرية بسلام، لهذا سنقوم بتلخيص ما جاء في دراستنا في نقاط مركزة وهي بمثابة خاتمة لما قدمناه.

خاتمة

- عبر السرد التاريخي نتمكن من إعادة بناء التجارب الماضية واستخلاص معانيها لكي تكون سندا لفهم الواقع، لأن الماضي أو التراث هو ذلك المستمر فينا وعن طريق السرد نعي أشكال حضور الماضي في الحاضر وإدراك المسافة التي تفصلنا عنه.

- عن طريق الفعل السردي نتمكن من التأليف بين عناصر متنافرة ومتناقضة في عملية بناء حادثة تاريخية لكي تبدو متكاملة، والفعل السردي هو نوع من التحليل أو العقلنة.

- السرد ضروري لكي لا يتم نسيان التاريخ المأساوي أو تاريخ أولئك الذين ضحوا من أجل أن نستمر في الحياة ونتقدم في التاريخ، فهو نوع من الاعتراف بمنجزاتهم ووفاء لتضحياتهم.

- السرد منهج تأويلي يمكننا من استنباط العبر من تجارب الماضين، فينبغي أن نتعامل مع التاريخ وتجارب الماضي على أنها بنية رمزية تحتاج إلى تأويل بهدف اكتشاف معانيها والبحث عن علاقتها بحاضرنا، كما أن التاريخ له علاقة بالزمن لأن التجربة الإنسانية تجربة زمنية تعبر عن هوية مجتمع أو أمة ما في لحظة تاريخية.

- ضرورة فتح الخطاب التاريخي على مختلف الفنون الأدبية وعلى الابستيمولوجية الفلسفية لكي يتمكن القارئ من تأويل الماضي وربطه بالحاضر، والانفتاح على التاريخ بالسرد هدفه الوقوف عند الأحداث الكبرى التي حدثت في الماضي مثل المحرقة والحربين العالميتين والاستعمار لكيلا نعيد الأخطاء نفسها أو نكررها. فعبر السرد الروائي يمكن مواجهة المشكلات الكبرى التي لا تزال تنتمي إلى الماضي مثل أزمة الهوية والشرعية السياسية والشرعية الدولية.

الهوامش

1. بول ريكور(1913-2005) فيلسوف فرنسي ولد بمدينة فالنس (Valence) من رواد المدرسة التأويلية المعاصرة ، يعرف بفيلسوف التخوم لأنه تمكن من التواصل مع كل التخصصات العلمية ، وآمن بضرورة انفتاح الفلسفة على كل الفنون والعلوم ، مما صعب مهمة تصنيف فلسفته لأنها فلسفة موضوعاتية ، فقد تواصلمع وجودية غبريال مارسيل وياسبرز ، وهيدجر ومع ظاهراتية إدموند هوسرل ومع تيولوجيا رولان بارت ، وكما فكر مع وضد فلاسفة ا"لارتياب ، فرويد ، ماركس ، نيتشه ،" أظف إلى ذلك عمل على تأسيس هيرمينوطيقا منفتحة تجتمع فيها كل المناهج من: فينومينولوجيا ، تأويل ، تفسير ، فهم ، تحليل نفسي ، تفكيك ، أنتروبولوجيا ، النقد التاريخي ، وكان من نقاد العلمانية الفرنسية داعيا إلى تأسيس علمانية ثالثة قادرة على استيعاب التنوع والاختلاف العقدى والثقافى ، علمانية تتموضع فى أفق كونى.

2. *Charles Taylor, septembre 2000, Une philosophie sans frontières ,Magazine littéraire, N°390, p32*
3. Paul Ricœur, 1988, philosophie de la volonté, Paris, 2ème édition, p18.
4. -Op.Cit, p19.
5. -F.Dosse, 1997, Paul Ricœur le sens d'une vie, la Découverte, Paris, p05.
6. - Greich. Kearny, 1991, Paul Ricœur ou les métamorphoses de la raison herméneutique, cerf, p10
7. - بول ريكور ، المسيرة الفلسفية ، حوار فرنسوا إزوالد ، ترجمة محمد ميلاد ، ضمن كتاب مسارات فلسفية ، دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 2004 ، ص183.
8. - Paul Ricœur, 2006, capabilies and rights, In. Transforming, Unjust, Structures (the capability approach)، Netherlands, Editions Springer, p16-23.
9. - هانز جورج غادمير ، الحقيقة والمنهج ، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح ، دار أويا للطباعة والنشر ، ط1 ، 2007 ، ص264.
10. - المرجع نفسه ، ص265.
11. - بول ريكور ، حي حتى الموت ، ترجمة وتقديم عمارة ناصر ، منشورات ضفاف ، بيروت ، ط2016 ،1 ، ص24.
12. - سعد بنكراد: السيميائيات والتأويل (مدخل لسيميائيات بيرس) ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء بيروت ، 2005 ، ص166.
13. - الخليل بن أحمد الفر اهدي كتاب العين (معجم لغوي تراثي) ، تحقيق داود سلوم ، وآخرون ، مكتبة لبنان ناشرن ، بيروت ، 2004 ، ص360.
14. - ابن منظور: لسان العرب ، م2 ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2005 ، ص604.
15. - ابراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط ، ج1 ، المكتبة الاسلامية ، تركيا ، ط2 ، 1972 ، ص426.
16. - Jean. Michel Adam. 1984. Le récit. Paris. Editions. P.U.F. 2eme édition. p10/11.
17. - Jean- Michel Adam, 1990, Eléments de linguistique textuelle, théorie et pratique de l'analyse textuelle, Luxembourg, pierre Madriaga, p51.
18. - Emile Benveniste, 1974, Problèmes de linguistique général, Paris, Tom Π, Editions Gallimard, p81-82.
19. - Andrée Parente. 2005. Cinéma et narrativité. France. ED. L'harmattan. p39.40.
20. - بول ريكور ، الوجود والزمان ، مصدر سابق ، ص46.
21. - Michael Foessel et Favien Lamauche, Mars2007, Paul Ricœur, Textes choisis (Anthologie) ,2dition du Seuil, p13.
22. - Paul Ricœur, temps et récit, op cit, p17.
23. - Ibid, p.33
24. - Paul Ricœur, temps et récit, op cit, p188
25. - Ibid, p27
26. - Ibid, p.285
27. - بول ريكور: الذاكرة التاريخ النسيان ، ترجمة جورج ويناتي ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ، ط1 ، 2009 ، ص 512.
28. - Greich. Kearny, Paul Ricœur ou les métamorphoses de la raison herméneutique, op.cit, p09.
29. - بول ريكور ، حي حتى الموت ، مصدر سابق ، ص53.
30. - بول ريكور ، سيرة الاعتراف ، مصدر سابق ، ص133-134.
31. - بول ريكور ، صراع التأويلات ، دراسات هيرمينوطيقية ،ت منذر عياشي ،دار الكتاب الجديدة المتحدة ، بيروت ،ط1 ،2005 ، ص34.
32. - بول ريكور ، الذاكرة التاريخ النسيان ، مصدر سابق ، ص 514.
33. - Paul Ricœur, 1989, Du *texte à l'action*. Essai d herméneutique, Seuil. p14.
34. - Paul Ricœur, 1975, la Métaphore vive, Paris, Seuil, p30.
35. - Paul Ricœur, Du *texte à l'action*, op cit. p14-15.
36. - أوغسطين ، اعترافات أوغسطينوس ، ترجمة الحواري يوحنا الحلو ، دار المشرق بيروت ، ط3 ، 1986 ، ص254.
37. - جورج زيناتي ، رحلات داخل الفلسفة الغربية ، دار المنتخب العربي ، بيروت ، 1993 ، ص159.
38. - Henri Bergson. 1959. L'évolution créatrice. Paris. Ed. Presses Universitaires de France. p22
39. - بول ريكور ، سيرة الاعتراف ، مصدر سابق ، ص169.

40. - بول ريكور، انتظر النهضة، ترجمة هاشم صالح، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، ع65/64، 1999، ص51/50.

41. - Jonathan Rée1991, Narrative and philosophical experience, In, on Paul Ricoeur, Narrative and interpretation, London, New York, Ed, Routledge, p76/78.

42. - بول ريكور، صراع التأويلات، دراسات هيرمينوطيقية، مصدر سابق، ص17.

43. - Paul Ricœur, Du *texte à l'action*, op cit, p99.

44. - بول ريكور، حي حتى الموت، مصدر سابق، ص16.

45. - أوليفيه ابال، من كتاب بول ريكور، حي حتى الموت، مصدر سابق، ص53.

46. - Paul Ricœur, Du *texte à l'action*, op cit.19

47. - جورج ويلهلم فريديريك هيغل، محاضرات في فلسفة التاريخ (العقل في التاريخ)، ج1، ترجمة امام عبد الفتاح إمام، دار التنوير بيروت، ط2، 2005، ص67.

48. - بول ريكور، حي حتى الموت، المصدر السابق، 15

49. - بول ريكور، حي حتى الموت، المصدر السابق، 15-16.

50. - فرنان بروديل، الزمن العالمي، ترجمة فارس غضوب، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الانماء القومي بيروت، ع1985، 1986/37، ص48.

51. -المرجع نفسه، ص51.

52. - بول ريكور، صراع التأويلات، دراسات هيرمينوطيقية، مصدر سابق، ص 21

53. - المصدر نفسه، ص14.

54. - بول ريكور، الوجود والزمان والسرد، مصدر سابق، ص264.

55. - بول ريكور، سيرة الاعتراف، ثلاث دراسات، ترجمة فتحي إنقزو، مراجعة محمد محجوب، دار سيناترا، تونس، ط1، 2010، ص20.

56. - بول ريكور، الحياة حتى الموت، مصدر سابق، ص45.

57. - بول ريكور، الوجود والزمان والسرد، مصدر سابق، ص53.

58. - بول ريكور، سيرة الاعتراف، المصدر السابق، ص143.

59. - المصدر نفسه، ص143.

60. - المصدر نفسه، ص144.

61. -- المصدر نفسه، ص147-148.

62. - بول ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان، مصدر سابق، ص35.

يورغن هابرماس نحو مواطنة كونيَّة تستوفي شروط العقلانيَّة التواصلية

Jürgen Habermas toward a universal citizenship contains the communicative rationality conditions

تاريخ الارسال:25/02/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

سمير جواق، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2[1]
philo.samirdjouak@gmail.com
نورة بوحناش، جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 2
bouhennachewas@yahoo.fr

الملخص

استهدفت العقلانية التواصلية أداء مهمتين: أما الأولى فمهمَّة نقدية، رعت تفصيل البُنى الإبستيمولوجية للعقلانية الأداتية، بما أنها قد خلصت إلى نزعة حسابية تشييئية، عمّت الآفاق، الطبيعة، الإنسان والمجتمع. أما المهمَّة الثانية، فهي بنائية، وقد تمثلت أحد آداءاتها، في المشروع الإنساني الكوني الذي سار فيه الفيلسوف الألماني (يورغن هابرماس) واضعاً لأسُس المواطنة الكونية المؤدية لشروط هذه العقلانية التواصلية، هو –المواطنة الكونية-مفهوم مغاير يتجاوز حدود الانتماء الاثني بكل مقوماته. تقع المواطنة الكونية على نقيض القيم الانسانية للنزعة القومية التي حصلت ضيق الأفق الإنساني، هي بناء مواطنة دستورية تقوم على أساس القانون، العدل والديمقراطية، وتؤسس لثقافة النقاش والتواصل والتفاهم، لها ميزة كونيَّة تستوعبُ الانسانية المختلفة.

الكلمات المفاتيح: المواطنة، العقلانيَّة التواصلية، أيتيقا المناقشة، القومية، الكونية.

Résumé

La rationalité communicationnelle a deux tâches : La première est critique, elle prend en considération les méandres des structures épistémologiques du rationalisme instrumental, elle conduit à une tendance mathématique dans l'étude de la nature, de l'homme et de la société. La deuxième est constructive dont une de ses manifestations est le projet humain universel fondé par le philosophe allemand (Jurgen Habermas), qui a établi les bases de la concitoyenneté universelle menant à cette rationalité communicationnelle. La concitoyenneté universelle est une notion différente surpassant les frontières de l'appartenance ethnique dans tout son idéalisme. La concitoyenneté universelle se fonde sur le contraire des valeurs humaines issues du nationalisme qui limite l'horizon humain. Elle crée une concitoyenneté constitutionnelle basée sur des textes de loi, la justice et la démocratie et préparant la culture de la discussion et de la communication et l'intercompréhension. Elle se caractérise par son universalité de pouvoir assimiler toute l'humanité.

Mots Clé: La citoyenneté, La rationalité communicationnelle, Ethique de la discussion, Nationalisme, Universalisme.

Abstract

The Communicational rationality has diathesis two important tasks: the first one is a critical task, has sponsored the elaboration of epistemological structures of instrumental rationalism, the latter since they have reached a mathematical calculus the horizons, the nature, the human and society. The second one is constructivist, one of whose manifestations is the universal human project founded by the German philosopher (Jurgen Habermas), who has laid the foundations for universal citizenship leading to this communicative rationality.This universal citizenship is a different concept that transcends the boundaries of ethnicity in all its idealism. Universal citizenship is based on the opposite of human values derived from nationalism that limits the human horizon. This is the construction of a constitutional citizenship based on legal texts, justice and democracy and preparing the culture of discussion and communication and intercomprehension. It is characterized by its universality to be able to assimilate all humanity.

Keywords: The citizenship, The communicative reason, The ethics of discussion, Nationalism, Universal.

[1] المؤلف المراسل

مُفتتح

يُعد **(يورغن هابرماس) (Jurgen Habermas)** أحد أبرز الوجوه الرئيسيَّة فيّ الفلسفة الغربيَّة المُعاصرة ، بقوة تدخله المثير للجدل فيّ قضايا المجتمع المعاصر سواء السياسيَّة منها أو الثقافيَّة أو الاجتماعيَّة ، إلىّ حد جعلت منه ظاهرة فريدة وجديرة بالمتابعة والقراءة ، كمَّا يُعد أيضاً المُمثِّل الرئيسيّ للجيل الثانيّ لمدرسة فرانكفورت النقديَّة كما دأبَ تصنيفَهُ من قبلِ جُلِّ الدراسين والباحثين لفلسفته ، وفعلاً فالناظر فيّ مُؤلفاته يلتمسُ حسها النقديّ الذيّ مكنه منّ ربط الوعيّ باليوميّ والفكر بالراهن ، لذلك نجدُ تأليف صاحب مُدونة **(نظريَّة الفعل التواصليّ)**، مشغولاً بالواقع وقضاياه الكبرىّ ، وابتغىّ له صاحبه أنّ يكون زعزعةً لتلك القضايا منّ خلال استشكال اليوميّ وفهم المعيش ، فتصيَّرتْ فلسفته بذلك ، تعبيراً عنّ اندهاش وقلق إزاء مسائل منّ قبيل: الهجرة ، الهويَّة ، حقوق الانسان ، المواطنة ، التعدديَّة الثقافيَّة ، السلام الكونيّ ، الشرعيَّة السياسيَّة والديمقراطيَّة التشاوريَّة ، وعنّ عودة الدينيّ والمقدس إلىّ الفضاء العام ...الخ ، مما يوحيّ لنا أننا أمام فيلسوفٍ يتحركُ فيّ جبهات معرفيَّة متعددة ، كمَّا يشتغلُ علىّ مسارات استشكاليَّة متنوعة ، وهو فعلاً ما نلمسُه فيّ المتن الهابرماسيّ المُترامي الأطراف: منّ الفلسفة إلى السياسَّة ، ومنّ الأخلاق إلىّ القانون ، ومنّ علم النفس إلى علم الاجتماع ...الخ ، لتكون الخُلاصة نوعٌ منّ الخطاب الفلسفيّ الذيّ ينهَّلُ منّ روافد ومرجعيات فكريَّة وثقافيَّة وسياسيَّة مُتعددة دون أنّ يكون في غفلةٍ عنّ الانهمَّام بالأحداث الراهنة والمُعاشَّة.

والحق ، يدور محوّر هذّا المقال حوّل آراء (يورغن هابرماس) ، فيّ شأن موضوع المواطنة ، في سياق مُقاربة هذّا الموضوع بفلسفته التَواصليَّة ومبدأُهُ فيّ أيتيقا المُحاجَّة والمُناقشة ، والتي بلور الفيلسوف الألمانيّ في أعقابها رؤيةً جديدة للمواطنة ، اقتضتْ منه تخريجَها منّ سياق أُنموذج الوعيّ والذّات إلىّ أُنموذّج التَواصُل والتذّوات ، سعياً منه إلىّ تجاوز النموذج الضيَّق للمُواطنة القائم علىّ النزعة العرقية والقومية إلى النموذج الكوني ، أينَّ يغدو الفرد مُواطناً عالمياً دونّ النظّر إلىّ خلفيته الثقافيَّة أو الاثنيَّة أو خصوصيَّة انتمائه الفكري والعقائديّ والجغرافي.

علىّ ضوء ذلك ، يُمكننا صياغة المشكلة الرئيسة للمقال كالآتيّ: ما السبيل إلىّ تحقيق مواطنة كونيَّة تستوفي شروط العقلانية التواصليَّة وتحترم التعدد الهوياتي والإثنو-ثقافي ؟

هذّه المشكلة أفرزت العديد منّ التساؤلات منها: هل ستشهدُ الحداثة استمراراً لبرنامجها: التقدم ، الحرية ، الديمقراطية ، حقوق الانسان فيّ ضوء الدعوة إلى مواطنة كونيَّة ؟ ثم ولئن قُدر أنّ يكون الفعل التواصليّ بديلاً لخروج الحداثة منّ أزمتها الضيقة وتقويضاً لمركزية الذّات والوعيّ — كما بادر إلىّ ذلك (هابرماس)- ، فإلىّ أيّ مدى مكَّنت العقلانيَّة التواصليَّة منّ اخراج المواطنة منّ ضيق النطاق المحلي والقوميّ إلى سعة النطاق الكوني ؟ وهل فعلاً بمقدور إجراءات النموذج العمليّ لـ **(أيتيقا المناقشة)** منّ تأسيسُ فضاء كونيّ للحوار والتشاور فيّ قضايا الشأن العام ، بينّ أفراد ينتمون إلىّ مواريث ثقافية ومرجعيات عقائديَّة وروافد سياسيَّة مُختلفة ؟

هذه أهم التساؤلات التيّ يسعى هذا المقال أن يشتغل عليها وفق ثلاث خطوات أساسيَّة: ننطلق فيها **أولاً** برصد أطروحة (هابرماس) في الدفاع عن مشروع الحداثة وفي طبيعة التعالق بينّ هذّا المشروع وسؤال المواطنة عنده ، كي نقف **ثانيا** علىّ نظرية الفعل التواصلي عنده ، والتيّ يتوسَّل بها فيلسوفنا منّ أجل تقويض مركزيَّة الوعيّ والاستنهاض بمفهوم المواطنة منّ ضيق استخداماته القوميَّة إلىّ مرتبة الكونيَّة ، كيّ نعرج **ثالثاً** إلىّ الحديث عنّ برنامج أيتيقا المناقشة عنده ، وعنّ إمكانيَّة هذّا البرنامج الأخلاقيّ فيّ ضمان فضاء للنقاش العقلانيّ بينّ أفراد ذويّ مرجعيات مختلفة ومتباينة ، منّ أجل الانتهاء **أخيراً** إلىّ حوصلة عامة لجملة النتائج التيّ انتهى إليها المقال ، كما نتساءل عنّ إمكانيَّة استضافة الفكر الهابرماسيّ فيّ شأن موضوع المواطنة في العالم العربيّ.

أولاً: المواطنة واستكمال برنامج الحداثة السياسيَّة

يُدرك المشتغلون بفكر الفيلسوف الألمانيّ (يورغن هابرماس) ، أنّ البرنامج الأعم لفلسفته ، يَكّمنُ في إعادة النظر في مشروع الأنوار والحداثة ، بعد تصحيح مسارها وإعادتها إلىّ الطريق الصائب والسليم قناعةً راسخةً وإيماناً منه بما أنجزه عصر الأنوار: منّ قيمٍ كونيَّة وتفتحٍ وديمقراطيَّة وحقوق الإنسان ...الخ ، إذّ إنّ المُطلع علىّ أعمال (يورغن هابرماس)

وخاصةً في سفريه (***القول الفلسفيّ للحداثة*** *(* ***Le Discoure philosophique de la modernité****)*، و ***(نظريّة الفعل التواصليّ)*** *(****La Théorie de l'agir communicationnelle****)*، يقفُ بمقتضاه عليّ امتعاضّ فيلسوف التواصليّة منّ التصورات المُصاحبة لمشروع الحداثة والعقلانيّة الغربيّة، -خاصّةً منّ طرف القول المُضاد لها منّ فلاسفة **ما بعد الحداثة**-، والتي استوى أمرها عليّ ربط العقلانيّة بالأداتيّة والاغتراب والتشيؤ والاستيلابْ، وأنّ هذّا المشروع قد غاب نجمه وأدركت طموحاته عليّ الفشل وآلّ إليّ الاكتمال والأفول، وإنّ ثبتَ ذلك، علينا تجاوزه نحو ما بعد الحداثة، وآية ذلك، أنّ فيلسوفنا يُنافح بقوة عليّ أنّ (***الحداثة مشروع غير مُكتمل)*** *(****la modernité: un projet inachevé****)* [1].

منّ هنا نذر (هابرماس) جهده الفكري والفلسفي لإعادة الاعتبار لمشروع الحداثة والأنوار فيّ سياق هذّا التصعيد العدائيّ ضد مشروع الحداثة نفسه، ولأجل هذه الغاية، كانّ لزاماً عليه التشخيص والتنقيب عنّ السبب الأوّل لداء الحداثة لتقديم الدواء المناسب لها، ثمَّ ولئن قُدر أنّ يتطلبَ التفكيرُ فيّ أيةِ أزمةٍ هو العملُ أولاً عليّ إيضاح جذورها والكشف ثانياً عنّ مظاهرها وإبراز ثالثاً أبعادُهَا، فنحنُ منّ ثمة، لا نستغرب إنّ وجدنا فيلسوف التواصليّة يُطنب في رصد معالم أزمة انحراف العقل الأنواري والحداثيّ عنّ مساره الحقيقيّ منّ خلال البحث عنّ الجذور التاريخيّة لتلك الأزمة ومآلها نحو الأداتيّة، والتيّ حُددتْ معالمُها الأوليّ بشكلٍ مُباشر مع وتيرة الفتوحات العلميّة ورحلة الكشوف الجغرافيّة الغربيّة، أينّ أضحى النظرُ إلى الطبيعة والعالم والوجود مصحوباً بنظرةٍ عقلانية وعلميّةٍ وتقنيّة، ممّا ترتب عنه توجيه الفكر الإنسانيّ نحو قراءة وفك غُموض الطبيعة ولُبوسِهَا بدلاً منّ قراءة والنظّر في معانيّ ودلالات النصّ الدينيّ المقدس، الأمر الذيّ أدى إليّ تخليص العالم منّ معانيه الروحيّة وقيمه الدينيّة، والإعلاء منّ شأن الذات الإنسانيّة، بل وجعلها فيّ مصّف المرجعيّة الأساسيّة، مُنفلتةً منّ أيّةِ مرجعياتٍ أو نُظُمٍ أخرىّ سواءٌ أكانت ميتافيزيقيّة أو أخلاقيّة...الخ، ومنّ ثمة "غذّى هذّا الاختزال ولادة مفهوم حديث ذو طبيعة إشكاليّة هو ***المركزيّة الغربيّة***، (...) وإليّ ذلك تقصد المفهوم، أنّ يُمارس إقصاءً لكل ما هو ليس غربياً، دافعاً به إليّ خارج الفلك التاريخيّ الذي أصبح (الغرب) مركزه،... وأفضى كلّ ذلك إلى نوعٍ منّ التمركز حوّل الذات بوصفها المرجعيّة الأساسيّة لتحديد أهميّة كلّ شيء وقيمته، وإحالة (الآخر) إليّ مكون هامشي لا ينطوي على قيمةٍ بذاته"[2].

لذلك سينطلق (هابرماس)، منّ هذّه الفكرة بالذات، بتقويض أُسس ودعائم المركزيّة الغربيّة والنزعة العرقيّة فيّ مُحاولته التشخيصيّة للأعراض المرَضيّة للحداثة، ومنّ أجل تبيان الآفات والمآزق التيّ وقعت فيها، والحفر عنّ جراثيمها الأولى المُمتدةِ جذورها فيّ عُمق التشكّلات التاريخيّة والاصطلاحيّة للعقل الغربيّ فيّ صيرورته التاريخيّة والثقافيّة، وهيّ السبب الأساسيّ الذيّ قاد لاحقاً إليّ المُمارسات الاستعماريّة والصراعات والصدامات والحروب والعنصريّة والتهميش والاقصاء ونبذ الأقليات، منّ هنا، أرسى صاحب مدونة ***(الفعل التواصليّ)***، ترسانته المفاهيميّة في التذوات والتواصل والتعايش والاندماج والتسامح، وكلّ ذلك يصُّبُ فيّ مشروعه الفلسفيّ الراميّ إليّ إعادة تشكيل التصور الكونيّ حوّل مفهوم المواطن، منّ جهة، وتلبيةً لمطالب التعدد والتنوع الإثنو-ثقافيّ والهوياتيّ المُشكلة لنسيج المواطنة الكونيّة، منّ جهةٍ أُخرى، منّ ثمَّة يرى (هابرماس) أنّه "يجب أنّ يتجاوز النموذج المقترح في حدود المواطن الغربيّ أو حتى المهاجر أو اللاجئ السياسيّ المقيم في الغرب، لكيّ يجمَعَ بينَّ كُلّ أبناء العالم"[3]

لذلك ليس منّ باب المُجازفة القوّل، أنّ وعيّ (هابرماس) الفكريّ يتفقُ مع تقليدٍ فلسفيّ انتدبَ نفسَهُ عليّ مُقتضى نقد مآل العقل الغربي (الأداتي)، فأتيّ وعيُهُ القلق فيّ صورةِ فكرٍ موهوسٍ براهنه وتساؤلاته الكبرىّ، غيرَ مُطمئنٍ عليّ أوضاع الواقع وأحواله، فأراد له صاحبه أنّ يكون زعزعةً لتلك التساؤلات منّ خلال فهم المعيش واليوميّ والراهنيّ، فأتت فلسفته –(هابرماس)- تعبيراً عنّ اندهاش وانهمام إزاء أسئلة منّ قبيل: الهجرة، حقوق الإنسان، التعايش الاجتماعي، التعددية الثقافيّة والهوياتيّة ...الخ، وحقيقٌ بالذكر ههنا، أنّ المواطنة التيّ يُحاول فيلسوف النظريّة النقديّة المعاصرة التقعيد لها تُعانق الكونيّ، ومنّ ثمَّة فهيّ مشروع حداثيّ بامتياز، ويتضحُ لنا هذّا التواشُج والتعالق بينّ المواطنة والحداثة، منّ خلال ما بينهما منّ علاقةٍ وطيدة فيّ دعوتهما إليّ قيمٍ كونيّة وإنسانيّة: منّ حرية ومساواة وتسامح

وديمقراطيَّة ، منّ هنا يُحاول (هابرماس) جُهد المُستطاع إثبات أنّ طاقات الحداثة لم تُكتمل قطُ ، وأنّ وعودها لم تُستنفذ بعدُ فيّ ضوء دعوته إلىّ مواطنة كونيَّة ، لذلك علينا التشبثُ بهذّا المشروع والتمسُكِ بمقاصدهِ ، ولعل ما زاد منّ قُوة مُقاربة (هابرماس) ، إيمانه الراسخ بقدرة الحداثة علىّ تجاوز سلبياتها وعودتها إلىّ مسارها الصحيح ، فـ "الحداثة والعقل والعقلنة ليست فقط تنظيماً صارماً وتكييفاً أداتياً للغايات والوسائل ، وليست فقط قمعاً وترويضاً وتشييئاً واستيلاباً ، بل هيّ تحرر وتحرير منّ هيمنة الماضي والمقدس وانفتاحٌ وتواصُلٌ ، وفضاءٌ ديمقراطيّ وعقلانيَّة عمليَّة ، وإقامة مُجتمع غير قائم علىّ الإكراه والعُمق بل علىّ التفاهم وتبادل الأفكار وتكافؤ الحُجج والبراهين في إطار نقاش عموميّ مفتوح"[4].

انطلاقاً مما سبق ، يتبين لنا أنّ هناك هاجسين حكّما مُقاربة (هابرماس) الفلسفيَّة لمشروع الحداثة ، ***أولُهما: الطابع الدفاعيّ*** عنّ الحداثة بوصفها برنامجاً غير مُستنفد أو غير مُكتمل ، والتمسُك بهذّا البرنامج ، طبعاً ، بعد نقده وتخليصه منّ سلبياته ونواقصه ، فيّ هذّا السياق تحديداً ، أمكّننا تفهُّم عبارته الشهيرة والمعروف بها فيلسوف التواصليَّة علىّ أوسع نطاق **(الحداثة مشروع غير مُكتمل)**، لكنّ ما مدى مشروعيتها والأخذ بها ؟

بالعودة إلىّ توصيف الحداثة والذيّ نجده يُحيل إلىّ فعل التجاوز والديناميَّة والقطع مع كلّ ضروب الماضيّ وصنوف التراث والتقليد ، منّ ثمَّة فإنّ دلالة هذّا المفهوم هو "القطيعة المُستمرة مع الماضي والقفز المتكرر نحو الحاضر-المستقبل ، لا يجعلُ منّ معنىّ للاستقرار المفهوميّ والدلاليّ إلاّ الماضيّ والتجاوز ، ومنّ ثمَّة فالقوّل بإنجاز المشروع ، ينفيّ هُويَة الحداثة وهيّ التقدم والقطيعة"[5].

إنّ ما يُثبت لنا صحة هذّه الأطروحة ، ويُدعم أُسس مشروعيَّة الأخذ بها ذلك أنّ "(الحداثة) بعكس العصور التاريخيَّة السابقة لا تستمدُ مشروعيتها منّ الماضيّ ولا منّ أيّ نموذج سابق (...)، بل تستمد مشروعيتها وحقها في الوجود منّ ذاتها ، ومنّ المُمكن ومنّ المُستقبل الذيّ لا يُمنحُ أبداً منّ الماضيّ حتىّ لو لم يُعلن القطيعة الصريحة معه"[6]، ولنا شاهدٌ آخر علىّ طرحنا هذّا ، والمتمثّل فيّ نصّ لفيلسوفنا اقتبسناهُ منّ كتابه العمدة **(الخطاب الفلسفيّ للحداثة)** يقول فيه: "ليس بإمكان الحداثة ولا برغبتها استعارة المعايير التيّ تسترشدُ بها منّ عصرٍ آخر ، إنها مُلزمة باستخراج معياريتها منّ ذاتها"[7].

فـ (هابرماس) لا يعرضّ لنا ههنا مشهداً ثابتاً لبرنامج حداثيّ ساكن ، بل يشرحُ لنا الحداثة في صيرورتها وحركتها وتحوّلاتها ، مسيرة فلسفيَّة طويلة ومُتشعبة منّ خلالها نفهّم كيف تشكلت البدايات وتباينتْ المآلات ، وكُلها مُسوغات تُحيل إلىّ توصيفه للحداثة علىّ أنها مشوع غير مُستنفذ ، ويبدو أنّ كثافة حضور هذّا التوصيف فيّ المتن الهابرماسيّ أبلغ تعبير عنّ إسهابه فيّ الدفاع عنها. **ثانياً: الطابع الاستشرافيّ** وهو الوجه الآخر المضيء للحداثة ، علىّ أنّ إمكانياتها لم تُنجز بعد ، لذلك يجدرُ بنا الحفاظ علىّ مقاصد المشروع وعنّ طموحاته في التقدم والأنوار والحرية ...الخ ، منّ هنا استفرغ (هابرماس) وسعه الفكريّ فيّ مجال إعادة الاعتبار لمشروع الحداثة والأنوار ، وهو الأمرُ الذيّ ليس في الإمكان إنجازهُ إلاّ منّ خلال ارتسام منحى فلسفيّ جديد ، كانّ له قدرٌ كبيرٌ منّ الجسارة بأنّ تمخضّ عنه القوّل بـ**(العقلانيَّة التواصليَّة)** (**La Rationalité Communicationnel)**، كانّ منّ نتائجه وتوابعه تحقيق الانتقال منّ فلسفة الوعي والذات Philosophie de la conscience et du sujet إلىّ فلسفة التواصل والتذوات Philosophie de la communication et de l'intersubjectivité ، وهيّ المُهمة الأساسيَّة التيّ أخذها (هابرماس) علىّ عاتقه فيّ تعيين الشرائط الضروريَّة لتوجيه الفعل التواصليّ نحو بلوغ الفهم البينذاتيّ و مشاركة الآخر في العمليَّة التواصليَّة والنقاش فيّ المسائل والقضايا التيّ تخصّ الشأن العام وذلك فيّ كتابه الأساسي **(نظريَّة الفعل التواصليّ)** (**Théorie de L'agir communicationnel)** في جزأين ، قام بترجمة الجزء الأول إلىّ الفرنسيَّة(Jean Marc- Ferry) ، أما الجزء الثاني منه فقد نقله إلى الفرنسية (Jean-Louis Schlegel)[8].

تأسيساً علىّ هذّا المسعى الفلسفيّ ، يُمكننا الاهتداء إلىّ أنّ (هابرماس) قد حشد عُدته النقديَّة بُغية زعزعة مركزيَّة العقل الأداتي ، هذّا النقد العدائيّ للعقل الأداتي تُوّج وأفضى فيّ خُلاصته النهائيَّة إلى تخريج العقل التواصلي مكسباً للحداثة ، وهو بصنيعه هذّا يُعد بحق الاسهام المُميز له ، ذلك أنّ فيلسوف نظريَّة الفعل التواصليّ ولئن نذر جُهده الفلسفيّ منّ أجل التأسيس فلسفياً للاندماج الاجتماعي في أُفُقٍ منّ

المواطنة الموسوم بالكونيَّة والعالميَّة، فذلك يقتضيّ منه إرساء حقوق التواصل والمُشاركة السياسيَّة القائمة علىّ فعاليَّة العلاقات التواصليَّة والممارسات التذواتيَّة، والتيّ تُشكِّل جميعاً فيّ أعين (هابرماس) النواة الصلبة للمواطنة[9].

علىّ ضوء هذّه المُستندات، يتضحُ لنا أنّ قراءة درس الفعل التواصليّ خيرُ سبيلٍ يُتيح لنا إمكانيَّة النفاذ الناجع إلىّ مشروع المواطنة عنده، ولعلنا بهذّا الإجراء نتمكّن منّ الولوج إلىّ مظانِها ودلالتها الثاويَّة فيّ مشروعه الفكريّ والفلسفيّ برمته، لذلك سنعملُ تحت هذّه اللائحة منّ خلال تتبع ولادة العقلانيَّة التواصليَّة كمخرجٍ منّ أزمة العقلانيَّة الأداتيَّة، إنّ مضمون هذّا التتبع هو معرفة كلّ سُلطة تسلبُ الإنسان حريته ووجوده وتُمارس عليه القهر والاقصاء، ومنّ ثمَّة يتبين لنا ههنا وكأن فيلسوفنا يُحاول جُهد المُستطاع أنّ يُقدم لنا العقل التواصلي المُوجه نحو التفاهم بينّ الذوات كنموذجٍ للتحرر وخدمةً للمُجتمع الكونيّ، عندما يكتب مثلا: "ما انهك هو نموذج فلسفة الوعي ولئن قُدر ذلك، كانّ لابد أن يتِم إخفاء أعراض الانتهاك منّ خلال الانتقال إلى نموذج التفاهم"[10].

هذّه النقلة النوعيَّة، أيّ الانتقال منّ عقلٍ مُتمركزٍ حوّل الذات إلىّ عقلٍ تواصلي، تكشفُ لنا عنّ المسار الفكريّ الطويل لـ (هابرماس) فيّ رغبته الجامحة وسعييه الدؤوب إلىّ بناء منظومة منّ المواطنة تفسحُ المجال لواقع التعدد والتنوع الثقافيّ والهوياتيّ، وهو تعبيرٌ صريح عنّ رفض هذا الفيلسوف، القطعيّ والمطلق منّ تشيّيد مواطنة تستندُ علىّ أساس الاندماج القوميّ أو الهوية الوطنية، لضعف هذّا الأساس وبيانِ هشاشته، وفضَّل فيلسوفنا على خلاف ذلك، التعويل علىّ نموذج الاندماج الجمهوريّ، منّ هنا أمكننا تفهُّم جهده فيّ تعرية مفهوم المواطنة منّ طابعها الأداتيّ ومنحها بالمقابل ثوباً تداولياً، وهو المبتغى الأساسيّ وشُغله الشاغل الذيّ دفع بفيلسوف فرانكفورت للتساؤل عنّ ماهيَّة السياسَّة التشاوريَّةQu'est-ce que la politique délibérative? ، في كتابه العلامة **(الاندماج الجمهوريّ) (L'intégration Républicaine)**[11].

إنّ هذّا الأفق الفلسفيّ الذيّ انتهينا إليه يُحيلنا إلىّ أفقه الإشكاليّ الخاصّ لنتساءل: عنّ مدى فعاليَّة العقل التواصليّ فيّ إخراج الحداثة منّ أزمتها؟ هل سنشهد مع العقل التواصليّ استمراراً لآمال التنوير وطموحات الحداثة: عنّ التحرر والتقدم ... الخ؟ هل يسمكن العقل التواصليّ منّ خلق نسيج موحد بينّ المواطنين فيّ مُجتمع يمتازُ بالتنوع الثقافيّ والاثنيّ والعقديّ؟ ومنّ ثمَّة تحقيقاً لسياسة الاندماج ونبذاً لآفة التمركز والاقصاء؟

ثانياً: المواطنة والعقلانية التواصليَّة: منّ انسدادات الوعي إلى فتوحات التواصل

اهتدينا منّ الخطوة السابقة إلىّ أنّ الأطروحة التيّ ملكت علىّ فيلسوف فرانكفورت مركز تفكيره هيّ تحقيق مشروع المواطنة والعيش معاً، والذيّ مبناه التخليّ عنّ أُنموذج فلسفة الوعيّ والذات وتبنيّ أُنموذج التواصل والتذّوات، ولشدَّة ما أصَّر عليه فيلسوف التواصليَّة طَفَقَ يُبرهن أنّ العقلانيَّة الأصيلة هيّ العقلانيَّة التيّ تَتَطلَعُ إلىّ تحقيق قيم الانفتاح ومشاركة الآخر، أو قُل تتطلع إلىّ تحقيق القيم الكونيَّة، وسعياً منه إلىّ الاستنهاض بهذّا البرنامج، وجه (هابرماس) جهده الفكريّ لبناء مُجتمع تواصليّ – تشاوريّ، يقوم علىّ الاختلاف والتنوع والتعدد منّ جهة، وعلىّ التسامح والتعايش والاعتراف منّ جهةٍ أخرى، مهما تباينتْ المرجعيات والروافد الثقافيَّة والحمولات الدينيَّة والعقديَّة، ويُمكّن تحقيق ذلك فيّ أعين (هابرماس)، إذّ ما قدمنا نموذجاً للعقل "يتجاوز العقلانيَّة الغربيَّة التيّ أعطت أولويَّة مُطلقة للعقل الغائي والتيّ تهدف إلىّ تحقيق مصالح وغايات معينة، فهذّا العقل يُبنى علىّ فعل خلاق يقوم علىّ الاتفاق وبعيداً عنّ الضغط والتعسف وهدفه بلورة إجماع يُعبر عنّ المساواة داخل فضاء عام ينتزعُ فيه الفرد جانباً منّ ذاتيته ويُدمجها فيّ المجهود الجماعيّ الذيّ يقوم بالتفاهم والتواصل العقليّ"[12].

علىّ ضوء هذّه المقاربة الجديدة، استهدى فيلسوف فرانكفورت (يورغن هابرماس)، إلىّ حلٍ يكّمن فيّ البحث عنّ فضاء عقلانيّ - كونيّ يضُمُ فيّ كنفه الجميع ولا يُقصيّ أحد، بغضّ النظّر عنّ لونه أو عرقه أو مُعتقده، وكله يُوحيّ بارتباط النقد الهابرماسيّ ببرنامجٍ بناءٍ، يسعىّ منّ خلاله إلىّ الإفصاح عنّ الوجه المسكوت أو المُغيب عنه فيّ مشروع الحداثة، والمتّمثّل فيّ **فلسفة التواصل**، ولسنا بحاجةٍ ههنا والحالة هته إلىّ التذكير، أنّ إعادة بناء مشروع الحداثة والعقلانيَّة الغربيَّة كانّ الهَّم الاشكاليّ الذيّ لاحق (هابرماس) طيلة مساره الفكريّ والفلسفيّ، قناعةً وإيماناً منه علىّ قدرته النموذجيَّة فيّ "توسيع المشروع غير المكتمل للعقل

الحديث، عنّ طريق فتح هذّا العقل علىّ أبعاد ظلت إلىّ الآن مجهولة، وهيّ أبعاد الفعل التواصليّ، التيّ يستخلص (هابرماس) مُفترضاتها المعياريَّة ومعايير صلاحيتها انطلاقاً منّ براغماتيَّة اللغة المتّداولة بينّ الذوات الفاعلة"[13].

ارتباطاً بهذّا الجُهد الفكريّ، يتضحُ لنا نُزوع (هابرماس) نحو تجاوز التصنيفات المحدودة والضيقة وفيّ سعيه الحثيث لإيجاد مفهوم آخر للعقل، بإمكانه أنّ يُؤديّ نفس الدور المنوط بـ **(العقل العمليّ)** (**La Raison Pratique**)، ولكنّ طبعاً بعد تخليصه منّ السُمعة المتعاليَّة والترنسندنتاليَّة التيّ وسَمَهَا وألحقَها به (كانط)[14].

ومما سبق ذكره، غدا الآن واضحاً نوايا (هابرماس) الأساسيَّة كما يتضح لنا ذلك فيّ جلّ أعماله وخاصَّةً في مصنفه العمدة **(نظريَّة الفعل التواصلي)**، فيّ ضرورة الانتقال منّ العقلانيَّة الأداتيَّة إلىّ عقلانيَّة أخرى، وهو نفس الحراك الفلسفيّ الذيّ صرح به فيلسوف فرانكفورت فيّ أكثر منّ مُناسبة، بيد أنّ ما يُمثِّل نموذجاً لهذّه العقلانيَّة الجديدة (التواصليَّة)، ليس فيّ تلك العلاقة الأداتيَّة والغائيَّة التيّ نجدها عند أصحاب الاتجاه الوضعيّ والفلسفات العلمويَّة scientisme، وإنّما فيّ **العلاقة التذواتيَّة La Relation Intersubjectivité**، التيّ يُمارسها الناس بَغيَّة بلوغ الاتفاق والتفاهم حوّل مسألة أو قضيَّة ما موضع النزاع والجدال والنقاش تخصّ الشأن العام[15].

فيّ هذّا الإطار بالذّات، يُمكننا -وبالاستناد إلىّ القراءة التيّ قدمها المفكر الكنديّ (بيارن مالكفيك) (Bjarne Melkevik)، في دراسته الرائعة الموسومة بـ (الحق والفعل التواصليّ: التفكير مع هابرماس) - (Droit et Agir communicationnel : penser avec Habermas) منّ رسم الخطوط الكبرى لأربعة أنواع للفعل العقلانيّ، حيث يُميز (هابرماس) ههنا حسب هذّا المفكر بينّ:

1-**الفعل الغائيّ L'agir Téléologique:** الذيّ يندرج ضمن العلاقة بينّ الذات والعالم الموضوعيّ، أينّ يكون النموذج فيّ هذّا النمط منّ الفعل، هو المعيار العلميّ scientifique، بحيث يكون الهدف المتوخىّ منّ هذّا الفعل هو انتاج خطاب اقتراحي في شأن هذا الموضوع[16].

2- الفعل المضبوط بواسطة معايير L'agir régulé par des normes : للوقوف علىّ دلالة هذّا النمط منّ الفعل، نستحضر تعريف)هابرماس(: "يُمكننا تعريف الفعل الخاضع لمعايير كمفهوم يفترض وجود عالميّن: العالم الموضوعيّ le monde objectif والعالم الاجتماعيّ le monde social"[17]، ومنّ ثمَّة فإنَّ هذا النمط منّ الفعل، هو نمط العلاقة المضبوطة بمعايير بينّ العالم الموضوعيّ والعالم الاجتماعيّ، علماً أنّ هذّا الأخير –العالم الاجتماعيّ- يتكّون منّ سياق معياريّ un contexte normatif الذيّ يُحدد طبيعة التفاعلات la nature des interactions المنتميَّة إلىّ مدونة منّ العلاقات) **البينـ - شخصيَّة( ) Inter-personnelles** (المبررة، وعلىّ ضوء ذلك، يُمكننا تعريف هذه العلاقة بينّ الفعل والعالم الاجتماعيّ، علىّ أنها اتفاق واعتراف بوجود معايير تضبط هذه العلاقة، والتي تتمحور حوّل)الصحة المعياريَّة( ) justesse normative) أو (المشروعيَّة المعياريَّة) (légitimité normative)[18].

3- الفعل الدراميّ L'agir dramatique: يتحدد هذّا النمط منّ الفعل عبر العلاقة بينّ الذّات un sujet والعالم الذاتيّ un monde subjectif، فالذّات ههنا تُمثّل عالماً ذاتياً أمام مُتلقين ومستمعين مُكونين منّ ذوات أخرى، غير أنّ لا يُفهَّم ههنا (العالم الذاتيّ) إلاّ بوصفه عالم ***(كلّيَّة التجارب الذاتيَّة) (La Totalité des expériences subjectives)***، وهيّ التجارب التيّ يُمكّن أنّ تلج إليها الذّات بصورةٍ إمتيازيَّة: منّ عواطف وأفكار ومشاعر ...، والتيّ تفصح وتُعتبر عنها الذّات وتقدمها للآخرين، ويُمكننا الحكم عنّ هذّه العلاقة انطلاقاً منّ صدق امتثال الذّات إلى ملفوظاتها[19].

4-الفعل التواصليّ L'agir communicationnel:

إنّ أهم ما يُميز الفعل التواصليّ كوّنه يرتبط ويشمل كلّ أنماط الفعل التيّ قمنا بذكرها ههنا، فضلاً عنّ ذلك، فالفعل التواصليّ خلافاً لتلك الأنماط منّ الفعل نجدهُ ينشُد التفاهم والتذّوات والاجماع أفقاً له عبر وسيط اللغة مع غلبة أقوى حُجة أثناء النقاش فيّ قضايا الشأن العام، لنستمع إلىّ قوّل (هابرماس): "إنّ مفهوم العقلانيَّة التواصليَّة مليئة بمعانٍ مرتبطة فيّ النهاية بالتجربة المركزيَّة بالخطاب المتمركز علىّ حجج، والقادرة علىّ استثارة موافقة دون إكراه وخلق إجماع، بواسطة هذّا الخطاب يتجاوز المتحاورون الذاتيَّة الأصليّة لمفاهيمهم، وبفضل قناعاتهم المُبررة عقلانياً هم يضمنون فيّ آنٍ واحد العالم الموضوعيّ والبينذاتيّ لحياتهم"[20].

مما سبق، ولئن قُدر أنّ يكون همّ فلسفة (هابرماس) الأوّل والأخير هو المطابقة بينّ العقلانيّة والتواصل، فصيّرتهُمَا مبحثاً واحداً (العقلانيّة التواصليّة)، فقد اقتضى منه ذلك، أنّ ينحرف بالعقلانيّة منّ حيز النظر الأداتيّ إلىّ مقام التأسيس التواصليّ، لذلك فقد لا نأتيّ بجديد إنّ قلنا، إنّ أهميّة هذّا الفيلسوف تتجلى فيّ قدرته علىّ تأسيس عقلانيّة تواصليّة - كونيّة تُراهن فيّ زمن التشظيّ والتشذرم والعنف والصراع علىّ التسامح والاندماج والتلاقيّ والتقارب، فيّ أفق منّ المواطنة والعيش معاً، ومنّ ثمة القضاء علىّ جميع التصنيفات والتفاوتات الضيقة: الإثنيّة والعقديّة والثقافيّة والجغرافيّة...الخ، وذلك تماشياً مع غرضّ فيلسوف التواصليّة الأساسيّ فيّ "بلورة مفهوم المواطنة الديمقراطيّة المبنيّة علىّ القانون فيّ مُقابل المفهوم القوميّ أو العرقيّ للمواطنة، أيّ التماهيّ مع أمة قوميّة تجمعها قيم جماعيّة مشتركة" [21].

ومهما يكُن منّ حالٍ، فإنّ ما يُحرك خلفيّة هذا الفيلسوف الألماني، هيّ رغبته الجامحة فيّ إخراج المواطنة منّ خندقها الضيق أينّ كانّ يُنظَّرُ إليها حسبَ الوجود الجغرافيّ أو اللغويّ أو القوميّ أو العقديّ، إلىّ نظرةٍ تتبصَّرُ فيّ المفهوم كفعلٍ إنسانيّ قادرٍ علىّ تحقيق التوافق والتعايش والاندماج الاجتماعيّ، وتُؤسِسُ لثقافة التشاور والحوار والتفاهم بينّ أفراد مُجتمع مُتعدد الأجناس والثقافات، منّ ثمة، فـ "لم تعد عناصر اللغة والدين والانتماء الاثني أو الاقوامي هي التي تشكل في نظره –هابرماس- أساسا للاندماج الجمعي، وإنما الدوافع المشتركة وديناميكية التفاعل والتفاهم التي تقرب بين الافراد والشعوب معا، فهذا الشكل من الاندماج الاجتماعي والسياسي القائم على مبادئ دستورية ومدنية خالصة ولس على انتماءات أقوامية أو لغوية أو دينية خاصة هو الوحيد القادر في نظر هابرماس على خلق شعور بالتضامن بين أعضاء مجتمع أصبح بالغ التعقيد" [22].

منّ جهةٍ أخرى، ولئن قُدر بحسب القراءة الفلسفيّة لـ (هابرماسْ)، أنّ يتحدّد مفهوم (المواطنة) لمدةٍ طويلة معنىّ الانتماء إلى دولة قوميّة، فإنّه لم يتطور إلاَّ مع العصر الحديث انطلاقا منّ الجهود الفلسفيّة والسياسيّة التيّ بذلها كلّ منّ **(روسو)** و **(كانط)** منّ خلال فكرة العموميّة وسيادة الشعب، ليغدو مفهوم المواطنة توصيفاً علىّ معنى وضعْ مواطن له حقوق المواطنين، لذلكَ لا نجدُ اليوم تعبير (المواطنة) لوصف العُضوية في مُنظَّمة رسميّة، بلْ إنها فيّ أعين (هابرماس)، لوصف الوضعْ الذّي يُحدَّد من حيثُ المضمون بواسطة الحقوق والواجباتْ التّي لمواطني الدولة[23].

ومنّ ثمّة، يجوز القوّل أنّ فيلسوف فرانكفورت كانّ فيّ جملة قليلة منّ الفلاسفة المؤمنون بأنّ "المعيار الأساسيّ للديمقراطيّة (المواطنيّة) ليس هو انغراسها في هوية قوميّة، وإنما إنبناؤها علىّ أساس التعاقد الحر بينّ أفراد يُنظمون حياتهم الجماعيّة علىّ قواعد تنظيميّة إجرائيّة تضمنُ العدل فيّ ما بينهم، وإذّ كانّ هذّا النموذج قد ارتبط تاريخياً بشكل الدولة القوميّة، فإنّه اليوم يسيرُ فيّ اتجاه المواطنة الدستوريّة التيّ تنسجمُ مع فكرة الشراكة الكونيّة العابرة للحدود السياسيّة الوطنيّة (...) تضبطها قواعد وأخلاقيات الضيافة الانسانيّة المفتوحة"[24].

إنّ الهّم الإشكاليّ الذيّ ننتهيّ إليه فيّ هذّا المقام، يُمكننا طرحه علىّ النحو الآتيّ: إلىّ أيّ مدى يُمكّن البرنامج الأخلاقيّ لـ **(إيتيقا المناقشة)** (**Ethique de la Discussion**) منّ تحقيق سياسّة الاندماج والتعايش والتفاعلّ الاجتماعيّ، فيّ مُجتمعٍ تنوعيّ وتعدديّ؟

ثالثاً: المواطنة وأيتيقا المناقشة: منّ مآزق الإقصاء إلىّ آفاق الاندماج

لقد باتَّ منّ الواضح الآن نوايا (هابرماس) ومقاصده الأساسيّة في ارساء قواعد اتيقيّة ودعامات أخلاقيّة لتواصلٍ ناجحٍ وسليم، ونظراً لذلك، يأتي برنامج **(أخلاقيات المُناقشة) (Ethique de la discussion)**، كشرط أساسيّ لتقعيد التواصل البينذّاتيّ الذيّ يُمكننا منّ تحقيق الاتفاق والاجماع ونبذاً لآفة الفرقة والإقصاء، وحقيقٌ بالذكر ههنا، أنّ هذّه المرحلة منّ فلسفة (هابرماس)، وتحديداً مع مطلع التسعينات (1992) –علىّ خلاف سابقتها- اتسَّمت بالتعريج علىّ الخطاب الأخلاقيّ، وهو الخطاب الذّي افتقدته مؤلفاته الأولى وغاب عنها، كما تميزت أيضاً، بإعادة قراءة نقديّة للأخلاق الكانطيّة، وجعلها أكثر راهنيّة منّ خلال تحريرها منّ أُنموذج الذّات والوعيّ وإلباسها ثوباً تداولياً تواصلياً، فمنّ المعلوم أنّ الذّات في منظومة (كانط) الأخلاقيّة، هي منّ يصوغ الأوامر والأحكام بشكل قطعيّ ونهائيّ وما تراه في أعينها خادماً للإنسانيّة جمعاء، في حين تقوم مُقاربة (هابرماس) الأخلاقيّة في مدونته الفلسفيّة، علىّ أخلاق التواصل

والتذوات، مع الحفاظ علىّ المنحى العام لأطروحة (كانط) الأخلاقيَّة في بُعدها الكونيّ[25]، ميزة أخرىّ، نلمحها في برنامج أخلاقيات التواصل والنقاش، كونها تتميز ببعدها الإجرائي / التطبيقيّ/ العمليّ وليس بالمفهوم النظريّ/ التأمليّ / القديم والكلاسيكي، إذّ سيرى برنامجه الأخلاقي فعاليَّة تطبيقاته في النقاش والحجاج داخل الممارسات الديمقراطيَّة والفضاء العام، ومجتمعات ما بعد العلمانيَّة، وهو الإجراء الذيّ يسميه فيلسوفنا ويصطلح عليه بـ **(اجراءات المُحاجَّة) (Procédures de l'argumentation)** [26]، منّ هنا تغدو اجراءات المُحاجَّة في برنامج ايتيقا المناقشة، "شكلاً منّ أشكال التحرر منّ التشويه والوقايَّة منه، وتهدف إلىّ إبانة شكل التأسيس البينذّاتي، أو العقلي للمعايير الأخلاقيَّة المُختلفة"[27].

تأسيساً علىّ ما سبق، تتضح لنا أنَّه منّ بين القضايا أو الأطروحات الرئيسة التي يسعى (هابرماس) الدفاع عنها في مشروعه الفكريّ والفلسفيّ، نجد تلك الأطروحة المُتمثلة في دعوته إلى الإقرار بـ (أخلاقيات النقاش)، وبالفعل لقد وجد فيلسوف العقلانية التواصلية في برنامج أخلاقيات التواصل "القدرات العامة والقبليَّة المطلوبة لأداء ناجح لأفعال الكلام في الممارسة التواصليَّة، وذلك يزود الفاعلين بأساس لنقد الأيديولوجيات والهيمنات، التيّ قد تنتج عنها، ومنه تصيب التواصل بالتشويه"[28].

منّ هنا، فإنّ برنامج (ايتيقا المناقشة) يتلاءم مع مشروع (هابرماس) الفلسفيّ، الذّي رسم معالمه ذو طموح مواطنة كونيَّة، بل وتُعد الدعامة الرئيسة التيّ يقوم عليها ذلك المشروع، لجهة أنها تسمح بخلق نقاش مُؤسس بشكل عقلانيّ وكونيّ، نقاشٌ قد يحدث بينّ أطراف ينتمون إلىّ تقاليد وموروثات ثقافيَّة مختلفة، تربطهم قيم مُشتركة مُوحدة، وبطبيعة الحال، فكلّ واحد ولا شك، سيقدم مقاربات وحجج مُختلفة ومُتباينة، بتباين قناعاته الثقافيَّة ومُنطلقاته الفكريَّة ومرجعاته الدينيَّة والعقديَّة، بيد أنه ولئن كانَّ (هابرماس) يسعى ههنا إلىّ دمج وصهر تلك الاختلافات في نقاش عقلاني مُوحد، فإنَّ كلّ خطاب أو ملفوظ يخضعُ إلزاماً لقواعد مُحددة لينال مصداقيته وشرعيته وحتىّ لا يغدو النقاش والحوار عشوائيا، "تقترح نظرية الفاعلية التواصليَّة تناول الحقيقة كسيرورة لتبادل الحجج تتم حسب افتراض يتعلق بقيام اتفاق جماعي، وهو افتراض موجود في بنية اللغة نفسها، تلك هي أخلاق المناقشة، وبكلمةٍ واحدة هيّ الحقيقة التي لا يُمكن اعتبارها اتفاقاً بين ملفوظ وموضوع فحسب، يجب فهمها ك (مصداقيَّة)، أي كشكل لخطاب ملزم بمتطلبات الصلاحيَّة"[29].

ومنّ ثمة، استهدى فيلسوف التواصليَّة في مُقاربته لإشكاليَّة (اتيقا المناقشة)، إلىّ مبدأين أساسيّين:

1- مبدأ المناقشة (D) le principe de la discussion، وهو المبدأ الذيّ نجده يُقر بـ (صلاحيَّة المعايير الأخلاقيَّة) (la validation des normes morales)، انطلاقاً منّ اتفاق شركاء الحوار حولها منّ خلال ممارسة التشاور والتداول والحجاج. **2- مبدأ الكونيَّة (U) le principe universel**، و(هابرماس) حين يتحدث ههنا، عن (مبدأ الكونيَّة)، فهو يتحدث عنّ اتفاق مشترك واعتراف مُتبادل منّ قبل الجميع علىّ صلاحيَّة الحجج والبراهين المستخدمة في الحوار والنقاش أثناء التذوات التواصليّ إيماناً منه بالقيم المشكلة للمواطن العالميّ، وهي الاستراتيجيَّة التي اتبعها فيلسوفنا في دعوة كلّ شخصّ قادر علىّ الفهم والكلام والفعل للانخراط داخل أجواء الحوار والمُساهمة في اثراء النقاش حوَّل قضايا الشأن العام، مهما اختلفت روافده الفكريَّة وتباينت حمولاته الثقافيَّة وخلفيته العقديَّة، شريطة الاحتكام إلىّ قاعدة عقلانيَّة - كونيَّة في عمليَّة المُحـاجَّة règle universelle d'argumentation[30].

وبالجملة، لقد كانّ لبرنامج اخلاق النقاش الأثر الأكبر في الدعوة إلى مواطنة كونيَّة تتجاوز الحدود الضيقة للأساس القوميّ والعقديّ الاثنيّ، ويُمكن أنّ تعزى هاته الدعوة إلىّ الكونيَّة منّ طرف فيلسوفنا إلىّ عقلانيته التواصليَّة، والتيّ هيّ ولئنّ رامتْ إلىّ تجديد مشروع الحداثة الغربيَّة وإعادة بناء التراث القيميّ لبرنامج الأنوار، فلنّ يكونّ ذلك المطلبُ مُتحققاً، إلاَّ منّ خلال المُروق عنّ التصور الضيق للعقلانيَّة الأداتيَّة إلىّ تصورٍ آخر أوسع وأفسح، هو التصور العالميّ أو الكونيّ، عنّ هذّه النقطة بالذّات، يسوق لنا (هابرماس) نصاً فيّ كتابه ***(أيتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة) L'éthique de la discussion et la question de la vérité)***، يقول فيه: "لقد حاولت في إطار نظريَّة الفعل التواصليّ إرساء معقوليَّة سلوكيَّة، مفادها أنّ شخصاً مُعيناً ومهما يكن محيطه

الاجتماعيّ ولغته وشكل حياته الثقافيَّة، فإنّه ليس بمقدوره عدم الانخراط داخل المُمارسة التواصليَّة، ومنّ ثمة لن يكون في مقدوره كمحصلة أنّ لا يُبدي اهتماماً ببعض الافتراضات التداوليَّة نعتقد بأنها ذات منحى عام"[31] ، كقضايا الهجرة، والعولمة، وحقوق الانسان، ومسألة الهويات ..الخ.

لقد وُجه لمشروع هذا الفيلسوف الكثير منّ الانتقادات وردود الأفعال، وهيّ النقود التيّ شككَّت فيّ تجسيد برنامج أخلاقيات المناقشة علىّ أرض الواقع بوصفها ذات طبيعة مثاليَّة وطوباويَّة، وفيّ قدرتها ونجاعتها علىّ ضمان نقاش عقلانيّ بينّ أفراد ذويّ روافد ومرجعيات مُختلفة، أو ما تعلق بقصور النموذج اللغويّ فيّ تحقيق الاندماج والتفاعل الاجتماعيّ، وعنّ هذّه النقطة بالذّات، يُعلق **(أكسيل هونيث) (Axel Honnête)** ، فيّ سياق نقده لـ (هابرماس) قائلاً أنّه: "لا يصِّحُ اختزال هذّه العلاقات فيّ عمليَّة التواصل اللغويّ، لأنّ ذلكَ سيحجبُ عنا حقيقة الحياة الاجتماعيَّة وطبيعة الصراعات والنزاعات التيّ تحدث علىّ المستويات الاقتصاديَّة والسياسيَّة والأخلاقيَّة أيضاً، وذلك لأنَّ: علاقات التواصل الاجتماعيّ أوسع بكثير منّ العلاقات التيّ تتمُ داخل إطار التواصل اللغويّ وما تحققه العمليات اللغويَّة للتفاعل (...) ولهذّا السبب كانّ منّ الخطأ اختزال عمليات التفاعل الاجتماعي وعلاقات التواصل في البعد الضيق للتفاهم اللغويّ"[32].

كذلك إنَّ ما يُعاب عنّ أطروحة (هابرماس)، هيّ وإنّ ادعت لنفسِهَا جنساً منّ التشاور العقلانيّ الموسُوم بالكونيَّة، فإنّ هذا الفيلسوف لم يبذل أيَّ جُهدٍ للحديث عنّ المُجتمعات غير الغربيَّة إلاّ فيّ مناسبات قليلة ونادرة، ومنّ ثمّة، فهو ولئنّ نذر جهده الفكريّ لتقويض المركزيَّة الغربيَّة فإنّه قد بقي سجيناً لأيديولوجيتها، لذلك حقّ علينا أنّ نقوم بطرح النقد ذاته الذيّ وجهَهُ بعضُّ المفكرين والدراسين لـ (هابرماس) فيّ شأن هذّا الموضُوع، ومنهم الباحث **(عادل البلوانيّ)** إذّ يقول فيّ هذّا الصدد: "إنّ (هابرماس) لم يظهر في يوم ما اهتماما كبيرا بمجتمعات غير المجتمعات الغربية، فجل كتاباته تزكي هذا الطرح، إذّ لا نكاد نلمس خروجا عنّ هذه القاعدة إلاّ لماماً، وفي سياقات محددة وبشكل فضفاض وعام، وذلك من قبيل حديثه عن العولمة وعلى بلدان العالم الثالث والبلدان الفقيرة، أو عنّ الأصوليات الدينية ومشاكل الارهاب الدولي"[33].

خاتمة

بعد هذّه الجولة الفكريَّة يُمكننا الانتهاء إلىّ القوّل، أنّ الهاجس الأساسيّ الذي مكّن منّ تفكير (هابرماس) منذ أولى مؤلفاته إلىّ آخرها، هو التساؤل عنّ النهّج الذيّ بمقتضاه يصيّرُ فعلُ التعايش والاندماج الاجتماعيّ أمراً مُمكناً فيّ أُفقٍ منّ المواطنة الموسُومِ بالكونيَّة والعالميَّة، وفعلاً فقد انبرىّ فيلسوف التواصليَّة إلىّ تجاوز النموذج القديم لـ (المواطنة) استجابةً لشروط فلسفته التواصليَّة ومبدأه فيّ أيتيقا الخطاب والمناقشة، وتبعاً لذلك، نذر (هابرماس) جهده الفكريّ والفلسفيّ منّ أجل الاستنهاض بهذّا المفهوم منّ مرتبة القوميَّة، التيّ يتحدد فيها دلالة المفهوم بحسب الانتماء إلى الرقعة الجغرافيَّة أو محل السكن والإقامة أو للاعتبارات الأثنية والعقديَّة، إلىّ مرتبة الكونيَّة والعالميَّة أين يغدوا الجميع مواطنين يتمتعون بحقوق مُتساويَّة مهمَا اختلفت حمولاتهم الثقافيَّة وتباينت مرجعياتهم وروافدهم العقديَّة، وهو تعبيرٌ عنّ هوس فيلسوفنا فيّ المسعىّ الذّي كانّ يتوق إلىّ بلوغه في تخريج المواطنة منّ دائرة استخدامات فلسفة الوعي والذّات وإعطائها صُبغةً تذواتيَّة وتداوليَّة تضم الجميع في كنفها منّ أبناء العالم.

وقد ترتب علىّ هذّه الخلاصة العامة العديدُ منّ النتائج نذكرها تواليأً:

أولاً- لقد وضع (هابرماس) علىّ عاتقه مُهِمَّة استكمال مشروع الحداثة، ضد الأطروحة المُعارضة لها، فعوضَّ الدعوة إلىّ تجاوز الأنوار والحداثة، آثر (هابرماس) الاضطلاع بمسؤوليَّة الدفاع عنها، فالحداثة ليست توصيفاً عنّ التشيؤ والاغتراب فقط، بل هيّ أيضاً إمكانيات للانفتاح والتحرر والتعايش، ويمكننا القوّل ههنا، أنّ فيلسوف العقلانيَّة التواصليَّة يعقد آماله علىّ برنامج المواطنة الكونيَّة منّ أجل التأسيس لمجتمعٍ حداثيّ يستندُ على مبدأ الديمقراطيَّة ويحترم حقوق الانسان، ويسمح بتشكيل فضاء للتنوع والتعدد الديني والثقافيّ والسياسيّ، ومنّ ثمة ينفتح مشروع الحداثة الغربيَّة علىّ آفاقٍ جديدة فيّ إطار التحديث المتواصل لمشروع الحداثة غير المستنفذ، بل واستئنافاً له.

ثانيا: سعى (هابرماس) إلىّ إخراج مشروع الحداثة والعقلانيَّة الغربيَّة منّ أزمتها الضيقة، منّ خلال **(فلسفة التواصل)**، في الكتاب الذّي أنشأهُ عام 1981 في جزئيين، يتوسّل منّ وراء هذّه الفلسفة الجديدة توحيد عالمٍ أفلت كلّ مرجعاته وفقد جميع نُظمه الأخلاقيَّة والميتافيزيقيَّة، وهو بذلك يكون قد أحدث انقلاباً فلسفياً كانّ منّ أهم ما أنبنىّ عليّه القوّل بـ **(العقلانيَّة التواصليَّة)**، والتيّ ترميّ إلىّ إقامة حوار نقديّ كونيّ يحدث بينّ أطراف ينتمون إلىّ تقاليد ومواريث ثقافيَّة مُختلفة عبر تقويض مركزيَّة الوعي والذّات وإحلال مكانها التواصل والتذّوات، ومنه فنحن أمام مُقاربة جديدة تتبصَّر في مفهوم جديد للمواطنة يتماشى والتحولات التي يشهدها الخطاب السياسيّ الحداثيّ لدولة الحق والديمقراطيَّة والقانون.

ثالثاً-منّ الأطروحات الأساسيَّة التيّ يُنافح عنها (هابرماس)، نجد تلك التيّ تتعلق بضبط التواصل والنقاش بأطر وقواعد أخلاقيَّة، ومنّ أجل هذه الغاية وضع برنامج **(أيتيقا المُناقشة)**، يكّبُ علىّ تفحصّ تجنيب النقاش منّ الانزلاق نحو القوة والعنف وتقليصاً لمسافات النزاع والصراع بينّ المشاركين، ومنّ ثمة تعزيزاً لإستراتيجيَّة التعايش والاندماج بينهم في إطار نقاش عموميّ مفتوح للجميع داخل نسيج منظومة المواطنة الكونيَّة.

وأخيراً يُمكننا القوّل، أنّ مُقاربة فيلسوف التواصليَّة لموضوع المواطنة الكونيَّة في وقتنا الراهن، لها أهميتها في مُجتمعاتنا العربيَّة، ولئنّ كانتْ هذّه الدراسة لا تسعى إلى تقديم فيلسوف التواصليَّة إلىّ القارئ العربيّ إذّ إنَّ بحثاً كهذّا أضحى فيّ جُملة النوافل بحكم طبيعة الحضور الفريد والمُكثف والقويّ الذيّ حققته فلسفة (هابرماس) فيّ الوطن العربيّ ؛ تأليفاً وترجمةً، أو قاموساً ومواقفاً، فإنَّ ما نحتاج إليه فيّ وقتنا الحاليّ هو التفكير فيّما تطرحه علينا الفلسفة التواصليَّة منّ آليات مفاهيميَّة وإشكاليَّة وفكريَّة تحملنا علىّ إعادة بناء الكثير منّ مفاهيمنا التيّ يعجُ بها وعينا الثقافيّ ومشهدنا الاجتماعيّ والسياسيّ.

ثمّ إنّ فيّ مُصنفات مُمثل الجيل الثانيّ لمدرسة فرانكفورت النقديَّة تمرينٌ صعب علىّ الحوار والتشاور والتواصل وآداب النقاش يحتاجه الفكر العربيّ لبناء فضاء ديمقراطيّ حداثيّ مواطناتيّ قائمٌ علىّ التسامح والتآخي لا العنف والصراع، كما أننا نجدُ في تضاعيف كُتب هذّا الفيلسوف اختبار عقلانيّ لتأسيس ثقافة المواطنة والتعايش الاجتماعيّ، وهيّ ثقافة يحتاجها العالم العربيّ خاصَّة فيّ وقتنا الحاليّ، لكونها تسمحُ بحضور جميع الأطياف العقديَّة والهوياتيَّة للنقاش فيّ قضايا الشأن العام بعيداً عنّ آليات التصادم والتقاتل ممَّا يُسهِل منّ عمليَّة تبني ديناميات الاندماج والتفاعل الاجتماعيّ وتماسك وحداته.

وإضافةً إلىّ ذلك، فإنّ الاحتكام إلىّ جُرأة هذّا الفيلسوف فيّ تناوله لإشكالات راهنة، مُستعصيَّة وصعبة، وفيّ قُدرته العجيبة علىّ ربط الفكر بالواقع والوعيّ بالراهن، منّ شأنه أنّ يُحفز الفكر العربيّ بجرأةٍ وشجاعة علىّ الخوضِ فيّ مغامرة التساؤل والتفكير والنقد، وهيّ مغامرة نعتقد أنَّ بإمكانها أنّ تُسعف الفكر العربيّ علىّ تحريك عاطفته الفكريَّة واستفزازه سؤاله الفلسفيّ ، الأمر الذيّ يُسهِم فيّ بلورة فهمٍ معقول لواقعه العربيّ المعاصر وما يطرحه ذلك الواقع منّ مواقف وتناقضات واشكالات.

الهوامش

1. مما يُحسن الإشارة إليه في مدار هذّا الموقف ، أنّ دفاع (هابرماس) عنّ الحداثة بوصفها مشروعاً لم يكتمل ، ليس نابعٌ منّ تأمل نظري مُنفصِلٌ عنّ مقتضاه التاريخيّ وعنّ راهنه الفكريّ والثقافي ، بل إنه تعبيرٌ عنّ هوس فيلسوف التواصليَّة بالمآل المقلق والتراجيديّ الذيّ انتهى إليه مشروع الأنوار والحداثة ، ومنّ ثمة ، فقد أطل هذا الفيلسوف عليّ أزمة الحداثة منّ منبرٍ فلسفيّ واستند فيّ ذلك ببصيرةٍ فلسفيَّة ساعده بها اطلاعه الموسوعيّ والشامل لمتون الفكر الفلسفي ونصوصه التيّ تناولت سُؤال الحداثة بالتحليل والنقد ، منّ (كانط) إلىّ (هيغل) إلىّ (فوكو) مروراً بـ (نيتشه) و(هوركهايمر) و(أدورنو) و(هيدغر) و(ديريدا) و(باطاي) ، وهو ما يتضحُ لنا في كتابه العمدة **(القول الفلسفيّ للحداثة)** ، وعلى العموم فإنّ ما يود رسمه لنا (هابرماس) عبر المئات منّ صفحات ذلك الكتاب ، لوحة الحداثة في مسالكها العريضة ومساراتها المتشعبة ، "هذّه الحركة الفكريَّة التي انطلقت بكيفيَّة منّ الكيفيات مع (كانط) ، ثم غدت أمراً مُلحاً مع (هيغل) وصولاً إلىّ (نيتشه) ، الذيّ انخرط بدوره في أحداث هذه القصة عنّ طريق نقده الجذري للعقلانيَّة ، بعد (نيتشه) وتحديداً مع مطلع القرن العشرين ، تبلور اتجاهان نقديان: مثل أحدهما نظريَّة للسُلطة منّ خلال أعمال (فوكو) ، والثانيّ تمثل في نقد الميتافيزيقا وقد قاده كُلّ منّ (هيدغر) و(ديريدا)". - نقلاً عنّ: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي ، الحداثة وانتقاداتها ، نقد الحداثة من منظور غربي ، الطبعة الأولى ، دار توقبال للنشر ، المغرب ، 2006 ، ص93.

منّ جهتنا نعتقد أنّ هذّا السجال الفكريّ الشامل ، هو ما يُعطيّ لمقاربة (هابرماس) قيمتها الفكريَّة ، إذّ أنها تُدرج بقارئها فيّ مسار الحداثة لتأخذ منه أجوبةً عنّ أسئلتها القلقة ، كما أنَّه دفاعه عنّ الحداثة كانّ منّ أحد الثوابت الفكريَّة التيّ تمسك بها طيلة مسيرته الفلسفيَّة ، ثم إنّ الناظر إلىّ جُلّ أعمال (هابرماس) ، يلحظُ أنَّه يستدعيّ جميع المرجعيات والأطاريح الفكريَّة في بناء مشروعه الفلسفيّ وينفتحُ عليها ، بقدر ما تتبدى له أنها تُمثل منبعاً مُنتجاً ومصدراً خصيباً ويُشكل منّ تناقضاتها وحدةً ، وهذّا منّ بينّ أهم خصائص فلسفته التواصليَّة.

2. ابراهيم عبد الله ، المركزية الغربية إشكاليَّة التكوّن والتمركز حوّل الذَّات ، الطبعة الأولى ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء-المغرب ، 1997 ، ص13.

3. المُختار بنعبدلاوي ، هابرماس منّ الحداثة إلىّ الديمقراطيَّة ، مجلة رهانات ، تصدر عنّ مركز الدراسات والأبحاث الإنسانيَّة ، الدار البيضاء – المغرب ، العدد الثالث ، 2007 ، ص4.

4. محمد سبيلا ، هابرماس دفاعاً عن الحداثة والعقل ، ضمن كتاب ، يورغن هابرماس العقلانيَّة التواصليَّة في ظل الرهان الايتيقي في نقد العلموي والديني والسياسي ، تحرير واشراف الناصر عبد اللاوي ، الطبعة الاولى ، ابن نديم للنشر والتوزيع ، دار الروافد الثقافيَّة –ناشروت ، الجزائر- لبنان ، 2013 ، ص24.

5. علي عبود المحمداوي ، الإشكاليَّة السياسيَّة للحداثة ، هابرماس أنموذجاً ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون- منشورات الاختلاف ، لبنان –الجزائر ، 2011 ، ص116.

6. محمد سبيلا ، مرجع سابق ، ص 19.

7. هابرماس يورغن ، القول الفلسفي للحداثة ، ترجمة فاطمة الجيوشي ، (د ط) ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق –سوريا ، 1995 ، ص16.

8. Jürgen, Habermas. (1987), Théorie de l'agir communicationnel, Rationalité de l'agir et rationalisation de la société, Tome 1, traduit de l'allemand par Jean Marc- Ferry, Paris-France, Editions Fayard. – Jurgen, Habermas. (1987), Théorie de l'agir communicationnel, Pour une critique de la raison fonctionnaliste, Tome 2, traduit de l'allemand par Jean-Louis Schlegel, Paris-France, Editions Fayard.

9. هابرماس يورغن ، الحداثة وخطابها السياسيّ ، ترجمة جورج تامر ، مراجعة جورج كتوره ، الطبعة الأولى ، دار النهاء للنشر ، بيروت -لبنان ، 2002 ، ص 189.

10.هابرماس يورغن ، القول الفلسفي للحداثة ، مصدر سابق ، ص 454.

11.– Jurgen, Habermas. (1998), L'intégration Républicaine, Essais de théorie politique, traduit de l'allemand Rainer Rochlitz, Paris-France, Editions Fayard, p 259.

12.حمدي أبو النور ، يورغن هابرماس الاخلاق والتواصل ، الطبعة الأولى ، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، 2012 ، ص137.

13.محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي ، ما بعد الحداثة ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، دار توقبال للنشر ، الدار البيضاء –المغرب ، 2007 ، ص83

14.– Christian, Bouchindhoumme. (2002), le vocabulaire de Habermas, Paris-France, Ellipses Edition, p50 .

15.– Jürgen, Habermas. Théorie de l'agir communicationnel, Tome 1, op cit, p395.

16.– Bjarne, Melkevik. (2012), Droit et Agir Communicationnel, Penser avec Habermas, Paris, Edition Buenos Books International, p29.

17.– Jürgen, Habermas. Théorie de l'agir communicationnel, Tome 1, op cit, p105.

18.–Bjarne, Melkevik., op cit, p 29

19.-Ibid., p 29.

20.-«Ce concept d'une rationalité communicationnelle est chargé de connotations qui remontent, en dernière instance, à l'expérience centrale de la force propre au discours argumenté, capable de suscité un accord sans contrainte et de créer un consensus, au moyen de ce discours argumenté, les différents interlocuteurs dépassent la subjectivité initiale de leurs conceptions et, grâce à la communauté de leurs convictions rationnellement motivées s'assurent en même temps de l'unité du monde objectif et de l'intersubjectivité de leur vie ». – Jurgen, Habermas. (2005), Logique des sciences sociales et autres essais, traduit de l'allemand Rainer Rochlitz, Paris-France, Quadrige/ PUF, p445. Voir aussi - Bjarne, Melkevik .op cit, p30.

21.السيّد ولد أباه ، الدين والسياسة والأخلاق ، مباحث فلسفية في السياقين الاسلامي والغربي ، الطبعة الأولى ، جداول للنشر والترجمة والتوزيع ، بيروت – لبنان ، 2014 ، ص268.

22.حسن مصدق ، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت ، الطبعة الأولى ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء – المغرب ، 2005 ، ص09.

23.هابرماس يورغن ، الحداثة وخطابها السياسيّ ، مصدر سابق ، ص ص 188-189.

24.السيّد ولد أباه ، الدين والسياسة والأخلاق ، مباحث فلسفية في السياقين الاسلامي والغربي ، مرجع سابق ، ص 263

25.محمد عبد السلام الأشهب ، أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس ، الطبعة الأولى ، دار ورد الأردنيَّة للنشر والتوزيع ، (د.ب.ن) ، 2013 ، ص37.

26.– Jurgen, Habermas. (1993), la Pensée Post Métaphysique, traduit de l'allemand Rainer Rochlitz, Paris, Armand Colin, p46.

27.عليّ عبود المحمداويّ: مرجع سابق ، ص199.

28.المرجع نفسه ، ص 206.

29.فرانسوا إوالد ، هابرماس وجدلية العقل الحديث ، ترجمة محمد ميلاد ، مسارات فلسفيَّة ، الطبعة الأولى ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقيَّة-سوريا ، 2004 ، ص158.

30.– Yves, Cusset. (2001), Habermas L'espoir de la discussion, France, éditions Michalon, p p 65-68.

31.هابرماس يورغن ، أيتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة ، ترجمة عمر مهيبل ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون – منشورات الاختلاف ، لبنان-الجزائر ، 2010 ، ص 30.

32.نقلاً عنّ: كمال بومنير ، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت منّ ماكس هوركهايمر إلى أكسل هونيث ، الطبعة الأولى ، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون-منشورات الاختلاف ، لبنان –الجزائر ، 2010 ، ص124.

33. عادل البلواني ، النظرية السياسية لهابرماس ، الحداثة والديمقراطيَّة ، الطبعة الأولى ، افريقيا الشرق ، المغرب ، 2014 ، ص09.

الأفق الحضاري لنظرية المعرفة عند ابن رشد

The cultural horizon of Ibn Rushd's theory of knowledge

تاريخ الارسال: 21/05/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

شريف خاصة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
khassacherif@gmail.com

الملخص

لقد بيّن ابن رشد، وهو يؤسس لنظرية المعرفة، أنها إمكانية بشرية متاحة لكل من كانت الحقيقة غايته، وعرف كيف يوّظف ويستغل مختلف الأدوات المعرفية التي يمتلكها، حيث سيتمكن بطريقة تصاعدية من التأسيس لليقين، كون الحواس لوحدها، رغم أهميتها، غير كافية والأمر نفسه ينطبق على العقل، فهو عارف بالقوة ولا يكون عارفا بالفعل إلاّ عندما يتوسل بالمعطيات الحسية، التي يحولها إلى حقيقة مجردة كلية. فالأمر عنده مرتبط بالطريق الذي نتوسل به لامتلاك الحقيقة، ولهذا اتّخذ موقفا صريحا من مختلف المناهج التي كانت معتمدة في عصره، فأقرّ بأهمية طريق الخطابة والحجاج في العملية التعليمية والاقناعية، وكذلك في مساعدة العقل ألبرهاني في بناء اليقين، لكنها لوحدها وإن كانت تصلح لفئة من الناس، فهي غير كافية لبناء الحقيقة الكلية الثابتة، فقد رهن امتلاك المعرفة بطبيعة الأدوات المعرفية المتوسل بها والعلاقة التكاملية التي يجب أن تستغل لبناء المعرفة وهو عمل نرى انه لا يهدف إلى مجرّد بناء نظرية في المعرفة فقطم بل، له أبعاد ابستيمولوجية وأخرى اجتماعية حضارية تؤكد انخراط هذا الفيلسوف في مشروع حضاري اجتماعي واسع الأفق، وهذا ما سنوضحه في هذا المقال.

الكلمات المفاتيح: تكامل معرفي ; الآلية البرهانية ; الكلية

Résumé

Ibn Rochd, lors de son établissement de sa théorie de la connaissance, a montré que celle-ci est une possibilité humaine disponible à chaque personne dont la vérité est son objectif, et savait utiliser et exploiter les déférents outils cognitifs qui sont à sa disposition ; d'où il pourra progressivement établir la certitude. Pour lui l'acte cognitif revienne à la méthode par laquelle on saisit la vérité, c'est pour cela, il a pris une position explicite sur les différentes méthodes et approches qui ont été adoptées à son époque. Ibn Rochd en réalisons ce projet épistémologique avais un Horizon civilisationnelle, ou il veut déterminer les vrais facteurs qui peuvent permettre a construire une société civilisé qui peuvent assumer ca responsabilité scientifique est civilisationnelle. Ces engagements qui en plusieurs transfigurations, nous allons l'élucider dans cet article.

Mots clés: Intégration Cognitive, Le mécanisme démonstratif, Universalité.

Abstract

In establishing his theory of knowledge, Ibn Rochd has shown that it is a human possibility available to every person whose goal is truth , and knows how to employ and exploit the different cognitive tools he possesses . He can gradually establish certainty. For him the cognitive act comes back to the method by which one grasps the truth, that is why he took an explicit position towards the different methods and approaches that were adopted in his time. Ibn Rochd in this epistemological project had a civilazational Horizon, where he wants to determine the real factors to build a civilized society. These ideas we will elucidated in this article.

Keywords: Cognitive integration; Demonstrative mechanism; Universality;

مقدمة

يعد التأسيس ألرشدي للمعرفة وحرصه على الالتزام به ، بمثابة مشروع علمي لإعادة النظر في الموروث المعرفي الإنساني والإسلامي ، مشروع ينبذ التقليد والخضوع للوصاية ، لقد كان يسعى للتأسيس للتفكير العقلاني الحر القائم على البرهان دون الوقوع في فخ التحيّز المذهبي ، حيث انفتح على الإنتاج الفكري البشري متقصياً في ذلك الحقيقة معتمداً آلية النقد البنّاء في معالجة مختلف الأطروحات المعرفية ، كما أنه لم يكن حسياً محضاً أو عقلانياً خالصاً وإن كان يعترف بقدرة الإنسان على تحصيل وبناء المعرفة وعدم حاجته لمصدر مفارق للوصول إلى اليقين عند البحث في مختلف المباحث المعرفية المتاحة له ، الطبيعية والنظرية والغيبية وكذلك الشرعية ، فلم ينكر ما جاء به الدّين من حقائق عن هذا الوجود لعدم وجود تعارض بين الحقيقة التي يستقيها الإنسان من عالم الطبيعة والحقيقة التي يمكن أن يقدمها له الدين ، فبالنسبة إليه هناك تكامل معرفي بين مختلف المصادر والأدوات المعرفية ، على الإنسان الاستفادة منها لبناء الحقيقة العلمية التي تقوم على أسس برهانية.

إذا كان ابن رشد يعترف بالطبيعة البشرية للمعرفة فهو كذلك يقرّ بنسبية تلك المعرفة ونسبية قدراته المعرفية وفي هذا اعتراف صريح بأنّ كلّ ما جاء به هو -كعالم وفيلسوف- يبقى محدوداً بتاريخانيته ، ما يفرض علينا حسبه ضرورة الالتزام بالآلية البرهانية أثناء البحث عن الحقيقة العلمية ، فإذا كانت الحقيقة تبنى بطريقة تراكمية يمكن أن توصل الإنسان إلى اليقين فإنّ ذلك يقتضي اعتماد منهج في البحث يتميز بالصرامة والدقة بحيث يمنع دخول الأفكار والتصورات المؤسسة على الضنون والأوهام الأمر الذي قد يعطي الفرصة لأي كان الانتساب إلى العلم والعلماء ويمنح لنفسه الحق في التنظير للفكر البشري وإعطاء خاصية العلمية لدعاويه مع إيهام الناس بامتلاكه اليقين وحق الإتباع لكونه يملك قدرة الإقناع بطريقه الخطابي أو انه نال شرف النور الإلهي وانكشف عنه حجاب الحقيقة ولهذا تجب طاعته و منحه كل الثقة والخضوع. لقد أدرك ابن رشد أن الإقرار بأن المعرفة إمكانية بشرية يستلزم وضع طريق واضح المعالم لامتلاك العلم ، هذا الوضوح لا يكون إلاّ عند التزام البرهان في بناء الحقيقة لما يتميز به ذلك المنهج من قوة ومرونة ويقينية المبادئ التي يقوم عليها الذي بدوره يوصل إلى استنتاجات يقينية. فكيف أسس ابن رشد للمعرفة وهل يمكن حصر عمله هذا في الأفق الابستيمولوجي أم أنه ذي أبعاد وآفاق أخرى ؟

أولا- طبيعة المنهج والمعرفة عند ابن رشد

يقول ((**ابن رشد**)) في كتابه "**تهافت التهافت** "الذي يعدّ مؤلفاً في المنهج المعرفي((ليس العلم علماً للمعنى الكلّي ، ولكنه علم الجزئيات بنحو كلّي يفعله الذهن في الكليات عندما يجرّد منها الطبيعة الواحدة المشتركة التي انقسمت في المواد ، فالكلي ليست طبيعته طبيعة الأشياء التي هو لها كلّي))[1].بهذا يحدّد لنا ((**ابن رشد**))طبيعة المعرفة ومصدرها وموضوعها ، فهي عنده إنتاج إنساني بحت ، يتمثل موضوعها في العالم الواقعي—الشاهد—هذا الواقع الذي تتعدّد وتتنوع فيه الظواهر مما ينتج عنه تنوع المواضيع المعرفية سواء من حيث البساطة أو التركيب ، كلّ هذا يجعل من الإنتاج المعرفي الإنساني مهما بلغ من الدقة والوضوح نسبي خاضع للتطّور والتطوير وفقاً للقدرات البشرية وطرق توظيفها في البحث المعرفي ، كذلك الظروف المحيطة التي قد تُيَسر هذا البحث أو تعرقله ، فما وصل إليه الأوائل ليس هو نفسه ما وصل إليه العلماء والفلاسفة الذين جاؤوا من بعدهم. لهذا يري أنّ الإنتاج المعرفي البشري يبقى دائماً نسبياً وهو ما يفسّر استمرارية الإنسان في البحث عن الحقيقة وتطويرها ، طامحاً في ذلك امتلاك اليقين ومعرفة الوجود كما هو موجود.

عندما يؤكد على أنّ الوجود الطبيعي بمثابة مصدر أساسي لاستنتاج المعرفة ؛ فهو في حقيقة الأمر يريد من ورائه التأكيد على ضرورة الاعتماد على منهج معرفي يتلاءم وطبيعة الموضوع ، فالموضوع المعرفي المادي ؛ يقتضي منّا اعتماد أدوات معرفية تستطيع التعامل مع هذا الموضوع ومنه حتماً سيكون المنهج المعرفي وضعي من إبداع الإنسان.

هذا المنهج الذي سيخضع لضوابط معرفية صارمة ومرنة في آن واحد ، بحيث يقبل التكييف والتطوير للاختلاف الموجود في طبيعة الأشياء. وعند النظر في التأسيس ألرشدي للمعرفة نجده يتميز بجملة من الخصائص التي منها يمكن فهم طبيعة المعرفة وموضوعها.

ثانيا- خصائص المعرفة عند ابن رشد:تتميّز المعرفة عند ((**ابن رشد**)) بجملة من الخصائص وهي:

(أ) **المعرفة إنتاج إنساني وفق إمكاناته المعرفية الحسية والعقلية**: ويظهر لنا هذا من خلال اجتهاده في وضع جملة من الكتب ، التي أراد من خلالها تحديد المنهج الذي يجب اعتماده من طرف البشر للبحث عن الحقيقة ، فلولا قناعته الأكيدة بقدرة الإنسان على امتلاك واكتساب الحقيقة لما وضع تلك المؤلفات التي تبيّن حدود المعرفة البشرية وسبل الوصول إليها. هذه القناعة الرشدية التي تنبثق من قناعته العقائدية التي تلزم الإنسان بضرورة البحث عن الحق وطلبه وفق منهج برهاني ، انه يعتبر حثّ الشّرع على ضرورة تحرّي الحقيقة دليل قاطع على أنّها إمكانية إنسانية ، وأنّ الإنسان يمتلك الأدوات المعرفية التي تمّكنه من الوصل إلى الحقيقة. هذه الأدوات التي يدع الشرع إلى ضرورة الاستعانة بها ، إنها مختلف الحواس وكذلك العقل بمختلف نشاطاته من تساؤل وشك وتأمل وتذكر.

(ب)الموضوعية والواقعية: فهي-المعرفة- مستمدة من الوجود بنوعيه المحسوس والمعقول. والمقصود بالمحسوس هو العالم المادي ، أمّا المعقول فإنّه يتمثل في المعقولات التي تتشكّل في العقل ، هذه المعقولات التي لا يمكن أن يصل إليها الإنسان إلاّ بعد دراسة العالم المادي وهو الطبيعة ، دراسة علميةً ، خالية من التخمينات والضنون ، أي يدرسها كما هي في الواقع ، حتّى يدرك النظّام الذي يحكمها وهنا نجده يقول ((وذلك أنّ بالعقل ندرك ماهية الشيء وصورته وبالحس ندرك شخص تلك الماهية ، وبالعقل ندرك أنّ تلك الماهية هي في ذلك الشيء المشار إليه ، أعني في مادة تلك الصورة وإن كان لتلك المادة ماهية هي موجودة في شيء أدرك كونها بها بهذه الصفة بالعقل.))[2]وهذا يعني أن ما يصل إليه الإنسان من معرفة بواسطة حواسه وعقله هو ترجمة للعالم المادي. وفي هذا المعنى يقول كذلك ((كما أنّ العقل الإنساني إنّما هو ما يدركه من صور الموجودات ونظامها... الترتيب الذي في العقل الذي هو فينا ، فإنما هو تابع لما يدركه من ترتيب الموجودات ونظامها ولذلك كان ناقصاً جداً ، لأن كثير من الترتيب والنظام الذي في الموجودات ، لا يدركه العقل الذي فينا ...))[3]وهذا يؤكد الارتباط الوثيق بين المعرفة البشرية والوجود كما هو موجود.

(ج) الكلية: فهي تركيبية تصاعدية ينتقل فيها العقل من المعطيات الجزئية وصولا إلى معقولات كلية. وهو يقول ((وليس العلم علما للمعنى الكلي ، ولكنه علم للجزئيات بنحو كلي يفعله الذهن في الجزئيات عندما يجرّد منها الطبيعة الواحدة المشتركة التي انقسمت في المواد ... فإن جرّد العقل تلك الطبائع التي في الجزئيات من المواد ، وصيّرها كلية ، أمكن أن يحكم عليها حكماً صادقاً وإلاّ اختلطت عليها الطبائع))[4] بالنسبة ل ((ابن **رشد**)) عندما يقوم العقل بصياغة الاستنتاجات التي يتوّصّل إليها ، فإنّ هذه العملية تتمّ وفق صياغة كلية كون العلم لا يكون علماً إلاّ بالكليات.

(د)النسبية والتراكمية: لأن العلم إنتاج بشري يترجم ادراكاته لمختلف الظواهر الطبيعية والمسائل التي تثير فيه الحيرة فهذا يجعل من العلم نسبي وجزئي ، انه علم بالجزئيات فيه قد يدرك الإنسان بعض الجوانب ويجهل البعض الآخر ، فهو لا يدرك جميع جوانب الموضوع والسبب قد يعود إلى الإنسان بذاته كضعفه وقصوره أو لصعوبة الموضوع ، لكن حتّى وإن كانت هذه العوائق معرقلة للبحث المعرفي ، إلا أنها لا تثني من عزيمة الإنسان حسب ((**ابن رشد**)) إذ نجده ينتقل من جزئية إلى جزئية أخرى حتى يركب معرفة كلية تقبل التعميم ، لكن تبقى هذه المعرفة نسبية تقبل التغيير والتطوير ، ولهذا نجده يسمّي العلم الإنساني بالعلم المحدث ((لأن حدوث التغيير في العلم عند تغير الموجود إنّما هو شرط في العلم المعلول عن الوجود وهو العلم المحدث...)[5]ويقول كذلك ((إن علمنا معلول للمعلول به ، فهو محدث بحدوثه ومتغير بتغيره))[6]ومنه لا يوجد مجال حسب((**ابن رشد**))لاستثناء أي منتوج معرفي من النقد والتطوير. وإلى جانب النسبية يشترط أن تكون المعرفة كلّية ، فهي تتحول من المعطيات الحسية الجزئية إلى معطيات عقلية مجرّدة ، فالمعرفة كإنتاج إنساني يجب أن تصاغ في النهاية صياغة كلية مجرّدة. هذه الصياغة النهائية التي ستسمح بالفهم الدقيق للمعرفة والقدرة على التحقّق منها أو توظيفها لفهم وتفسير مختلف المواضيع.

ثالثا-موضوع المعرفة عند ابن ر شد

أمّا فيما يخص موضوع المعرفة أو المجال المعرفي الذي يبحث فيه الإنسان، فهو عنده متمثل في الوجود كما هو موجود، فجميع الموجودات هي موضوع المعرفة الإنسانية وليس هناك موضوع يمكن استثناؤه من البحث المعرفي، لهذا يقول ((إن كان فعل التفلسف ليس شيأً أكثر من النظر في الموجودات))[7]ومن هذا تكون المدركات نوعان: مدركات عينية حسيّة ومدركات نظرية مجرّدة:

الأولى: فتتمثل في عالم الطبيعة بظواهرها المختلفة والمتنوعة.

الثانية: فهي تخص القضايا المجرّدة التي يكوّن منها الإنسان حقيقة هذا الوجود ومنه يكون هناك نوعان من المعاني[8].

(ا) **معنى شخصي**: وهو إدراك المعنى في هيولى، أي يتعلق بصورة الشيء الحسية كما هي. لكنها لا تتمثل بصورتها المادية الحسية إلى الحواس وإنّما تتشكل بالحواس والتخيّل في صورة معان عن الموضوع دون الاحتفاظ بالموضوع بحد ذاته، حتى وإن كان الموضوع وصورته الحسية الشخصية الهيولية ضرورية للإدراك فهي لا تبقى هي، إنمّا تشكّل عنه معان تترجم تلك المواضيع، وهذا أمر مؤكد في الواقع فنحن نرى الشمس ونورها الساطع لكن لا نحمل في حواسنا الشمس ولا هذا النور بل يتشكل انطباع الضوء.

(ب) **معنى كلّي**: يتعلق بإدراك المعنى العام بشكل مجرّد من كل ما هو هيولي مادي. وفيما يخص المعنى الكلي أو الماهية فهو معنى مجرّد قد لا يكون في الواقع ما يقابله من الناحية المادية الحسية مثل الخط والنقطة، فهذه المعاني من صنع العقل الذي لا تنحصر وظيفته كما سبق وان ذكرنا في استقبال المعطيات الحسية وتجريدها بل هناك وظائف أخرى يقوم العقل وهي التركيب والحكم[9]وهنا نجد ((**ابن رشد**)) يقول((وليس العلم علمًا للمعنى الكلي، ولكنه علم للجزئيات بنحو كلّي يفعله الذهن في الجزئيات، عندما يجرّد منها الطبيعة الواحدة المشتركة التي انقسمت في المواد ..))[10]يُصّر ((**ابن رشد**)) على إثبات الطبيعة الإنسانية للمعرفة، فهي ثمرة جهد واكتساب، ولا تحدث دفعة واحدة ولا تتم بطرق عشوائية ؛ فهي نتيجة لجهد بشري حسّي وعقلي معقّد ومتداخل منه تحصل المعرفة، التي تبقى نسبية، بحاجة إلى التطوير والتغيير ويبقى المقياس في ذلك هو الوضوح والإقناع والتطابق مع الواقع والعقل، لذلك يقول ((ولمّا كان بعض الحيوان وهو الإنسان، ليس يمكن فيه وجوده بهاتين القوتين فقط، أي الحس والتخيّل، بل أن تكون له قوة يدرك بها المعاني مجردة من الهيولى ويركب بعضها إلى بعض ويستنبط بعضها عن بعض، حتّى يلتئم عن ذلك صنائع كثيرة ومهن هي نافعة في وجوده وذلك إما من جهة الاضطرار فيه وإمّا من جهة الأفضل، فالواجب ما جعلت في الإنسان هذه القوة أعني قوّة النطق))[11]فلا مجال لإنكار موضوعية المعرفة وارتباطها بالجهد الإنساني والأدوات المعرفية التي يمتلكها، كما أنّ الرّجوع إلى قول ((**ابن رشد**)) يجعلنا نستنتج طبيعة العلاقة الموجودة بين المعرفة والواقع الإنساني وهي علاقة ضرورية تكاملية ، فالحاجة والغاية النفعية يمكن أن تساهم في توجيه وتطوير المعرفة، هذا ما يؤكد دائماً نسيبة المعرفة بسبب اختلاف الغاية العملية والظروف التي تحيط بالإنسان الثقافية والفكرية ثم القدرات البشرية في المعرفة.

التراكمية: إنّ وجود المعقولات (المعرفة) تابع للتغير الموجود في الحس والتخيّل إتباعاً ذاتياً على جهة ما تتبع الصُّور الهيولانية التغيرات المتقدمة عليها. فهي مكتسبة وليست فطرية ومتغيرة وليست مطلقة وحادثة وليست تذّكرية. دون أن ننسى طبيعة أخرى في المعرفة، وهي **التراكمية**، انه بهذا يعترف للأمم السابقة بمجهودها العلمي وما أنتجته من مادة معرفية ومنهج علمي، لذلك يرى أنه من الضروري الانفتاح على ذلك الإنتاج وتعريضه للتمحيص والنّقد و الاختبار، فإن ثبُت لنا صدقه وصحته وجب الأخذ به لأنه ملك للجميع حيث يقول ((فبيّن أنه إن كان لم يتقدم أحد من قبلنا بفحص عن القياس العقلي وأنواعه أنه يجب علينا أن نبتدئ بالفحص عنه وأن يستعين في ذلك المتأخر بالمتقدم حتى تكمل المعرفة))[12]والسبب في ضرورة اعتماد الفعل التراكمي هو صعوبة البحث العلمي والتأسيس للمنهج العلمي الصّارم من دون الرّجوع إلى المجهود المعرفي الذي أبدعته

الأمم السابقة حتىّ و إن كانت تخالفنا في الملة ، وهذا يؤكد اقتناعه بأن العمل المعرفي فعل تراكمي وفي هذا يقول((فأنه عسير أو غير ممكن أن يقف واحد منا من تلقائه ابتداء على جميع ما يحتاج إليه من ذلك كما أنه عسير أن يستنبط واحد منا جميع ما يحتاج إليه من معرفة أنواع القياس الفقهي بل معرفة القياس العقلي أحرى بذلك و إن كان قد فحص عن ذلك فبين أنه يجب علينا أن نستعين على ما نحن بسبيله بما قاله من تقدّمنا في ذلك))[13]لا يوجد حرج عند ((**ابن رشد**)) في العمل بما أنتجه الغير من معارف ومنهج إن كان لا يتعارض مع الحق والبرهان. لقد أدرك أن العلم لا يتطور من فراغ بل يكون ذلك عن طريق التراكم المشروط والانفصال المؤسّس على العلم لا غير.

هكذا يُبيّن أنّ المعرفة ذات طبيعة إنسانية تتميّز بالنسبية والتنوع إذ يقول((العقل منّا هو علم للموجودات بالقوة لا علم بالفعل ، والعلم بالقوة ناقص عن العلم بالفعل ، وكلما كان العلم منّا أكثر كليّة كان أدخل في باب العلم بالقوة و أدخل في باب نقصان العلم))[14] كما أنها كذلك كليّة وليدة التركيب العقلي الذي يربط مختلف الحقائق الجزئية ويكوّن لنا معرفة كليّة قائمة على البراهين الموضوعية ، وهي بذلك تكون وفق عملية تصاعدية تمر بمراحل ومراتب تبدأ من الوجود الهيولى الذي لا يدرك ذاته إلى وجود في البصر ثم وجود في القوة الخيالية وبعدها وجود في القوة الذاكرة إلى أن تصل إلى وجود في العقل أين تكون المعقولات الكلية[15].هذه المعقولات التي تتعدّد بتعدّد الأنواع والخيالات التي يضعها الباحث حيث يقول((الحق في ذلك أنه ليس تعدّد المعلومات في العلم الإلهي كتعدّدها في العلم الإنساني ، وذلك أنه يلحقها في العالم الإنساني تعدّد من وجهتين ، أحدهما من جهة الخيالات وهذا يشبه التعدّد المكاني ، والتعدّد الثاني تعدّدها في أنفسها في العقل منّا ... فإنّ العقل منّا هو واحد من جهة الأمر الكلّي المحيط بجميع الأنواع الموجودة في العالم وهو يتعدّد بتعدّد الأنواع))[16]فحتى و إن كانت المعرفة البشرية ناقصة ومتعددة ، فهي تبقى عبارة عن ثمرة للمجهود المعرفي الإنساني لا يمكن الاستهانة بها أو التقليل من قيمتها العلمية ، وهنا نجده يؤكد أهمية العقل البشري في بناء المعرفة وكذلك يسدُّ الباب أمام من يقول بوجود كليّات مفارقة أو أنّ المعرفة تتمُّ بطريقة تنازلية عن طريق الفيض أو الإلهام.

رابعا-المنهج عند ابن رشد

تعدُّ إشكالية المنهج من ابرز الهواجس المعرفية التي شغلت الفكر ألرشدي ، إنها تتمثّل في الكشف عن أسُس المنهج الذي يجب أن تتأسّس عليه المعرفة الإنسانية العلمية. لقد أدرك أنّ أزمة المجتمع وسبب تخلّفه تكمن في المنهج أو الطريق المعتمد في التفكير والبحث عن الحقيقة ، لهذا جعل من كتبه الثلاث نقداً لأسس المنهج السائد وهو ما يظهر من عنوان مناهج الأدلة "**كتاب الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة و التعريف بما وقع فيها بحسب التأويل من الشبه المزيفة والبدع المضلة**" وكذلك كتاب "**فصل المقال وتقرير مابين الشريعة والحكمة من الاتصال**" الذي نظّر فيه للمنهج ألبرهاني وبيّن الحدود الواصلة والفاصلة بين الحكمة والشريعة ثم كتاب "**تهافت التهافت**" الذي نقد فيه المنهج وعمل على تصحيح طرق الفلاسفة المسلمين في فهمهم للفلسفة من خلال نقد قراءة ((**الغزالي**)) لفلسفة (**الفارابي وابن سينا**))[17].

لقد أراد ((**ابن رشد**)) التأسيس لمنهج علمي بعيد عن الضن والتخمين ولا يقوم على قياس الشاهد على الغائب. انه يريد منهجاً يقوم على القياس العقلي ألبرهاني الذي يضمن وحدة المعرفة وصحتها ، لأن العقل ((يشكّل حلقة الوصل بالمعنى العلمي بين كتاب الطبيعة وما بعد الطبيعة أو بالمعنى الجوهري بين العالم البشري والعالم الإلهي))[18]فالعقل عنده يُعدُّ بمثابة المحور الذي يرتكز عليه المنهج المعرفي العلمي لكنه ليس مجرّد أداة معرفية فحسب ، وإنما هو حاضر بشكل بارز في جميع مناحي الحياة الإنسانية ، بواسطته يدرك الإنسان حقيقة الوجود الذي هو معقول بالقوة ويتحوّل إلى معقول بالفعل عند تدخل العقل ، كما أنّه يرى أنّ العقل قادر على إنشاء المعقولات المفارقة وبالتّالي يتجاوز العالم الهيولي.

لكن هذا التجاوز لا يعني أنّ العقل البشري حرّ في إنشاء المعرفة ، بل هو كما يقول ((العقل ليس غير إدراك صور الموجودات من حيث هي في غير هيولى...))[19] فالعقل الذي يبني به الإنسان المعرفة الحقيقة ، هو عقل ملتزم

بالمعطيات الموضوعية، فالوجود كما هو موجود بمثابة موضوع المعرفة البشرية التي تكون صورتها النهائية مجرّدة.

فالعقل البشري مجرّد استعداد معرفي عند الإنسان خال من أي معرفة مسبقة ((وإذا كان الأمر في هذا العقل هكذا، فليس طبيعته إلاّ الاستعداد فقط))[20] لذلك فهو يرى أنّ هذه القدرة المعرفية عند البشر تستنبط الحقيقة من الطبيعة ونظامها ((إنّ العقل الإنساني إنمّا هو ما يدركه من صور الموجودات ونظامها))[21]إلى جانب هذا فالعقل يمثّل ويحقّق الصورة النوعية للإنسان من حيث هو إنسان.

لقد دافع ((**ابن رشد**))عن المنهج ألبرهاني وضرورة اعتماده وأكدّ وجوبه من الناحية الشرعية والعقلية لذلك نجده يستشهد بالنصوص النقلية التي تُؤكد ضرورة إعمال العقل والبرهان في البحث عن الحقيقة ودراسة الموجودات ومختلف المواضيع المجرّدة، كما أنه طلب من كل مستخدم للنّظر العقلي في دراسة العالم المادي أن يكون ملماً بكل أنواع البراهين وشروطها ونقاط الاختلاف بين المنهج ألبرهاني وبقية المناهج الأخرى ويقصد بها النهج الخطابي والجدلي و القياس ألمغالطي فهو يقول((أن يتقدّم أولاً فيعلم أنواع البراهين وشروطها، وبما يخالف القياس ألبرهاني على القياس الجدلي والقياس الخطابي والقياس ألمغالطي))[22]بالنسبة له لا يمكن لأي باحث عن الحقيقة الدخول في ميدان البحث المعرفي والتمّكن من الحقيقة العلمية إذا كان جاهلاً لأبجديات البحث العلمي، وغير عارف ولا متمكن من المنهج العلمي المناسب وهو ألبرهاني أو غير قادر على تميّيز هذا المنهج عن غيره من المناهج غير البرهانية التي تعتمد على المغالطة والجدل.

إنّ سبّب تفضيل ((**ابن رشد**)) للقياس ألبرهاني هو قيامه وارتكازه على مقدمات أولى صادقة بذاتها وتكون بمثابة المبادئ الضرورية الخاصة بكل علم، وهي مبادئ مستمدة من الواقع بعد إعمال عملي تجريبي للحواس والمخيلة مع توظيف صارم للعقل، بوظائفه المعرفية المتعددة، وفق خطّة محكمة كما أنّ هذا المنهج لا ينحصر استعماله في دراسة الطبيعة فقط وإنّما تصلح الاستعانة به في فهم ودراسة القضايا الإلهية لعدم تعارضه مع الشرع. إذ يقول ((فهذه المسألة هي خاصة بالعلماء الراسخين الذين أطلعهم الله على الحقائق، ولذلك لا يجب أن تثبت في كتاب إلاّ في الكتب الموضوعة على طريق البرهان))[23] إنه يجعل من المنهج ألبرهاني شرطاً ابستيمولوجياً لبناء المعرفة الإنسانية.

يبدو أنّ المنهج الذي أسّس له ((**ابن رشد**)) يتماشى والقدرات البشرية ويقبل التكييف وفق طبيعة الموضوع. فهو منهج متميز من حيث واقعية المقدمات التي ينطلق منها، مقدمات يجب أن تكون نابعة من الدراسة العلمية للطبيعة، مثل مبدأ السببية الذي لا يمكن إنكاره، هذا المبدأ الذي يمّكن الباحث من إدراك نظام الموجودات وصورها كما يجب أن يكون هذا المنهج متماش وطبيعة الموضوع، حيث يجب أن يكيّف مع الموضوع المادي فيقوم بذلك على التجريب الذي يعتمد في العلوم الطبيعية، أمّا إذا كان الموضوع نظرياً مثل العلوم الرياضية فيجب أن يعتمد على العقل المؤسس على مبادئ نظرية عقلية تكوّنت في العقل بتراكم المعارف وإذا كان الموضوع يتعلّق بالإلهيات والشّرع فإنّ ذلك يقتضي أن يكون المنهج ألبرهاني تأمليًا نوفق فيه بين ثوابت الشّرع والواقع المتغيّر، هذا ما يستوجب بناء حقيقة واقعية موضوعية لا تتعارض مع البرهان ومقتضيات الشّرع، ولا مع متطلبات الحاجة العلمية والعملية.

إنه يشترط أن تكون المبادئ التي يقوم عليها المنهج ألبرهاني متماشية وطبيعة الموضوع، لأنه يرى استحالة تعميم هذه المبادئ على كل الصنائع والعلوم وفي هذا يقول((فأمّا المقدمات التي منها يكون البرهان في جنس وطبيعة من طبائع الصنّائع البرهانية، فلمّا كانت الأمور ها هنا مقدمّات عامة لأكثر من جنس واحد فسنبيّن كيف يمكن استعمال الصنّائع الخاصة بها وكذلك الأمر في المطلوبات أيضاً، أعني أنّه يجب فيها أن تكون خاصة بالطبيعة الموضوعة إذا كانت ذاتييه لها، وإذا كانت المقدمات يجب أن تكون خاصة بجنس حسّ وكذلك فبيّن أنّه ليس يمكن أن يُنقل البرهان من جنس إلى جنس والسّبب في ذلك أنّ الطبّائع الموضوعة للصنّائع مختلفة))[24] هذا النّص ألرشدي الذي لم يكتف فيه بشرح موقف ((**أرسطو**)) حول خصوصية المبادئ البرهانية، بل قام بإبداء موقفه من مسألة طبيعة البرهان الذي يجب اعتماده وضرورة مراعاة طبيعة الموضوع أثناء وضع المبادئ العلمية التي تؤسّس للمنهج ألبرهاني هذا ما يؤدي بشكل آلي ومنطقي إلى ألتعدّد في أنواع البراهين، وفي تطبيق المنهج ألبرهاني

من موضوع إلى آخر حسب ما تقتضيه طبيعة ذلك الموضوع لهذا نجده يقول ((وقد تبيّن أنّ ألبراهين المختلفة إنّما تكون من المبادئ المتقدّمة بالطّبع التي هي أعرف عندنا وعند الطبيعة))[25] وهو يؤكد في هذا النص، ضرورة استنباط المقدمّات التي تقوم عليها البراهين وتعتمد في الدراسة البرهانية لأي علم من العلوم، هذا الاستنباط الذي يكون من الواقع الموضوعي وليس الخيال المجرّد الذي لا علاقة له بالوجود كما هو موجود.

في الوقت الذي يشير فيه إلى تنوع العلوم بسبب تنوع المواضيع فهو يؤكدّ كذلك مسألةً ابستيمولوجيةً كان قد أكدّها المعلم الأوّل ((**أرسطو**))، هذه المسألة التي تتمثل في مدى إمكانية اعتماد نفس المنهج ألبرهاني وتوظيف نفس البراهين في كل العلوم، إنه يرى استحالة تعميم المنهج الواحد في كل العلوم أو تطبيق نفس البرهان في علوم مختلفة من حيث طبيعة الموضوع والمطلب المعرفي المقصود، أمّا في حالة وجود قاسم مشترك بين علمين مختلفين فإن هذه الاستحالة تسقط بصفة نسبية ويضرب في ذلك أمثلة عن هذه العلوم مثل استعانة علم المناظر بأمور هندسية وعلم الموسيقى بأمور عدية إذ يقول((أنّما يمكن أن يُنقل البرهان من صناعة إلى صناعة متى كان المطلوب في الصناعتين واحداً بعينه: إمّا على الإطلاق إن أمكن وأما أن يكون واحداً بجهة ما. وذلك أن تكون إحدى الصناعتين تحت الصناعة الأخرى، بمنزلة علم المناظر يستعمل أموراً هندسية، وبمنزلة علم الموسيقى الذي هو تحت علم العدد))[26] لكنه يؤكد كذلك أنّ الأمر غير ممكن علمياً عندما يكون الاختلاف كلّي بين علمين مختلفين ويظهر ذلك في قوله ((وأمّا إذا كان المطلوبين مختلفين، فليس يمكن أن يتبرهن واحداً منها في غير الصناعة التي تخصّه. مثال ذلك أنه ليس يمكن أن يبرهن صاحب علم الهندسة أن الضد إنمّا له ضد واحد، وأن الضدين علمهما واحد، إنمّا ذلك للعلم الإلهي. كما أنه ليس للعلم الإلهي أن يبيّن أن الكعبين إذا ضوعف أحدهما بالآخر كان منهما عدد مكعب إنّما ذلك للعددي...وهذا ما يدل غاية الدلالة على انه ليس يمكن أن ينقل البرهان من صناعة إلى صناعة لانّ الأمور المشتركة لأكثر من موضوع صناعة واحدة هي من الأمور العرضية لا من الأمور الذاتية))[27]

انه يضع لنا الإطار الابستيمولوجي للبحث المعرفي، الذي يؤكد فيه على ضرورة اعتماد المنهج ألبرهاني في عملية البحث عن المعرفة، وفي الوقت نفسه لا يغفل عن تحديد مختلف الضوابط المعرفية التي يجب الالتزام بها أثناء توظيف هذا المنهج، لأجل ضمان الموضوعية والدقة العلمية، ومنه يمكن إقحام هذا المنهج في مختلف المباحث، حتّى الإلهية لكن وفق ضوابط يمليها الشرع ويفرضها العقل فينا كما يؤكد كذلك أن تكون الاستنتاجات التي يصل إليها الباحث مبرّرة عقلياً وواقعياً وتتوفر فيه خصائص المعرفة العلمية.

خامسا-أبعاد وآفاق التأسيس ألرّشدي للمعرفة:

(أ)- من اللاّتحيّز المذهبي إلى موسوعية الفكر الإنساني: حينما نحلّل الطريقة التي اعتمدها ((**ابن رشد**)) في تأسيس المعرفة نجده يجعل من الحقيقة هدفه الأساسي وهو يسعى لتحقيق هذا الهدف كان يدرك ضرورة ضبط طريقة التفكير والبحث عنه. هذا الطّريق الذي انتقى له طريق البرهان كأسمى طريق وأضمنها للوصول إلى المعرفة، لكن وهو يعمل على ضبط المعالم الابستيمولوجية لهذا الطّريق كان حريصاً على أن يجعله يتماشى والإمكانات المعرفية للإنسان، لهذا كان يؤكدّ على أهميّة الحواس والتخيّل ثمّ العقل في البحث عن الحقيقة كما أكدّ وجود علاقة تكامل معرفي بين هذه الأدوات المعرفية البشرية. كما أنه حرص على التأكيد على أهمية تحديد مصدر المعرفة الذي اعترف فيه بأن الوجود كما هو موجود هو بمثابة المصدر والمرجع الأساسي لبناء المعرفة، لكن وهو يؤكدّ هذا الحقيقة لم ينفي وجود الحقيقة الفلسفية المجرّدة أو الحقيقة الغيبية اليقينية التي يمكن للإنسان أن يصل إليها بإمكاناته المعرفية المشتركة بين أفراد النّوع البشري؛ فامتلاك اليقين عند ((**ابن رشد**)) أمر ممكن، عندما يسلك الإنسان طريق البرهان ويبدأ في بحثه المعرفي من الوجود كما هو موجود إلى أن يرتقي وينتقل من مرتبة إلى أخرى حتّى يصل إلى الاتصال بالعقل الفعّال، هذه المرتبة التي يمتلك فيها العقل البشري اليقين. لكنه عندما أكدّ على موسوعية واتساع المعرفة البشرية لم يستثن الشّرع أو الدّين كموضوع للمعرفة الإنسانية لأنه يقبل الدّراسة البرهانية

العقلية سواء في مجال الفقه والتشريع أو المسائل الغيبية التي تخُصُّ بناء العقيدة.

لقد حدّد ((**ابن رشد**)) مكانة ودور الأدوات المعرفية التي يمتلكها الإنسان والطريقة التي يجب أن توظّف بها دون إنقاص لقيمة أي أداة، و بيّن كذلك أن خطوات المنهج ألبرهاني تختلف وتتنوّع حسب طبيعة الموضوع، فالمنهج ألبرهاني عنده يتميّز بالمرونة ويقبل التعديل والتكييف وفق طبيعة الموضوع ، فإذا كان الموضوع مادياً تحتّمّ علينا للوصول إلى الحقيقة التسّلُح بالعقل والتجربة بحيث يكمّل كل منهما الآخر، ليس هناك إمكانية لإقصاء نشاطات العقل التأملية مثل التخيّل و الافتراض والتساؤل لما لها من دور في توجيه التجريب لما تقدّمه من فرضيات علمية وكذلك لما يحمله العقل من مبادئ علمية موضوعية واقعية تكوّنت عنده بعد دراسات علمية مستمرة لهذا الوجود كما هو موجود .

لكن التأكيد على مكانة العقل العلمية لم تكن على حساب التجريب والواقعية التي تُلزم الباحث النزول الدائم إلى أرض الواقع (الطبيعة، البيئة الاجتماعية) لاستنطاقه واستنباط الحقيقة منه، لأجل ضمان علمية الإنتاج المعرفي البشري، بالنسبة إليه أي محاولة لتجاوز الواقع المادي أثناء البحث عن الحقيقة سيؤدي إلى ابتعاد العقل عن الحقيقة كما هي وبالتالي الوقوع في الذاتية وفخ الضنون والوهم، أو فقدان للنسقية والبناء المنطقي للمادة المعرفية، بسبب غموض المبادئ المعتمدة أو لخلل في المنهج المعتمد.

إنّ العودة إلى الموضوع كما هو موجود في الواقع تمّكن الباحث من معرفة خصائص وطبيعة الموضوع وما يتميّز به عن غيره من المواضيع، هذا ما سيساعد الباحث على ضبط وتكييف المنهج ألبرهاني حتّى يتماشى وطبيعة الموضوع ومنه تتحقّق المعرفة العلمية التي تبقى دائماً نسبية، بسبب نسبية ما يدركه العقل فينا إذ يقول((أمّا الترتيب الذي في العقل فينا، فإنّما هو تابع لما يدركه من ترتيب الموجودات ونظامها، ولذلك كان ناقصاً جداً، لأن كثيراً من الترتيب والنظّام الذي في الموجودات لا يدركه العقل الذي فينا))[28] فالعقل كأداة معرفية ضرورية بحاجة إلى الرّجوع إلى الواقع لاستنباط المبادئ العلمية التي ستكون القاعدة والأساس المعرفي لبناء الحقيقة العلمية، إذا كان الرّجوع إلى الواقع حتمية علمية فإن الاستعانة بالأدوات المعرفية التي تمّكن الباحث من تحقيق هذا الشرط المعرفي يعدّ أكثر من ضرورة ، ومنه يؤكد ضرورة الاعتماد على الحواس والتخيّل، التي تقدم للعقل المعرفة الجزئية الموضوعية، التي تتحوّل إلى معرفة كلية مجرّدة تقبل التعميم .

يعدُّ التأسيس ألرشدي للمعرفة وحرصه على الالتزام به بمثابة ثورة علمية لإعادة النّظر في الموروث المعرفي الإنساني والإسلامي، ثورة تنبذ التقليد والخضوع للوصاية، انه يؤسّس للتفكير العقلاني الحّر القائم على ألبرهان دون الوقوع في فخ التحيّز المذهبي ، حيث انفتح على الإنتاج الفكري البشري متقصياً في ذلك الحقيقة معتمدا آلية النقد البنّاء في معالجة مختلف الأطروحات كما أنه لم يكن حسياً محضاً أو عقلياً خالصاً وإن كان يعترف بقدرة الإنسان على تحصيل وبناء المعرفة فإن هذه الجرأة لم تجعله ينكر ما جاء به الدّين من حقائق عن هذا الوجود ، لكن دون أن يجعل منها الحقيقة الوحيدة، هذا ما جعل البعض يصفه بالقائل بالحقيقتين وفي هذا تقويل ل ((**ابن رشد**)) ما لم يقله، لأنّه يؤكد أنّ الحقيقة واحدة والاختلاف يكمن في الآلية والمصدر الذي تستنبط به ومن الحقيقة.

إذا كان ((**ابن رشد**)) يعترف بقدرة الإنسان على المعرفة فإنّه كذلك يعترف بنسبية تلك القدرة وما ينتج عنها من معرفة وهذا اعتراف صريح منه أنّ كلّ ما جاء به هو كعالم وفيلسوف يبقى محدود بتاريخانيته ما يفرض علينا الالتزام بالآلية البرهانية أثناء البحث عن الحقيقة العلمية، هذه الحقيقة التي تبنى بطريقة تراكمية إلى أن تصل إلى اليقين.

فقد تجاوز ((**ابن رشد**))التعصّب والتحيّز المذهبي حتّى وإن كان يبدي إعجابه ب ((**أرسطو**)) الفيلسوف فإنّ ذلك الإعجاب كان في حدود ما تسمح به العلمية لا أكثر ولا أقّل وفي هذا تأكيد منه على ضرورة الانفتاح العلمي على الإبداع البشري كلّه، لحاجتنا إلى المعرفة والاستفادة من الآليات المعرفية النّاجحة وكأنّه يقول بكلّ ما أوتي من قوّة "لا يهمّ فيما تفكّر، كلّ ما يهمّ هو كيف تفكّر" وربمّا عدم تحيّزه المذهبي وتحلّيه بالانفتاح والتسّامح العلمي والفكري هو سبب من الأسباب للمحنة التي تعرّض إليها، لأنّ المرونة التي تميزّ بها المنهج ألبرهاني، الذي أكدّ على ضرورة الالتزام به في كل

المباحث المعرفية التي يطرقها الإنسان هو اعتراف ضمني بأنّ الحقيقة إنتاج وملكية إنسانية وهذا تمهيد ودعوة لثورة علمية معرفية في المجتمع. هذه الثّورة التي قد تكون إعلاناً لنهاية ووفاة الوصاية على عقول البشر ورقابهم.

إنّ تميُّز ((**ابن رشد**)) بهذه الخصائص التي عزّزت شخصيته العلمية وقوّت نزعته العقلية البرهانية ، التي جعلته يعرف كيف يكون وفياً للمنهج ألبرهاني مع مراعاة طبيعة كل موضوع معرفي بحث فيه ، يصّعب علينا تصنيف أو تسمية ((**ابن رشد**)) بالتجريبي أو العقلاني ، ذلك لأنّه تجريبي حين يدعو إلى البدء بالمعرفة الحسّية كما يدعو إلى إدراك الكليات بالتجريد ، لكنّه قد يكون عقلانياً حين يقيمُ نظريةً معرفية يؤكدّ فيها على الدّور الأساسي للعقل وحضوره الضّروري في جميع المراحل التّي تمرّ بها المعرفة ، حتّى تصل إلى مرتبة الكلّية واليقين .

لقد كان عقلانياً متحرّرًا للفكر ، دون أن يسعى لخلق صدام بين الحكمة والشّريعة[29]. من دون شك فإنّ هذا الطّرح الابستيمولوجي يحمل أبعاداً وأفاقاً ، **فما هي هذه الأبعاد وتلك الآفاق التي يمكن استقرائها من التأسيس ألرّشدي للمعرفة ؟**

ب-التأسيس ألرشدي للمعرفة بين الأبعاد والآفاق المعرفية: لقد كان ((**ابن رشد**)) يفتتح كل مؤلف من مؤلفاته بتحديد وتوضيح الغاية التي يرمي إليها من خلال ذلك العمل ، حيث نجده يبيّن الغرض من كتابه (تهافت التهافت) بقوله ((فإنّ الغرض من هذا القول أن نُبيّن مراتب الأقاويل المثبتة في كتاب التّهافت لأبي حامد في التصديق والإقناع ، وقصور أكثرها عن مرتبة اليقين والبرهان))[30] كذلك يقول في كتابه فصل المقال ((فإنّ الغرض من هذا القول أن نفحص على جهة النظر الشّرعي هل النظر في الفلسفة وعلوم المنطق مباح بالشّرع أم محضور أم مأمور به إما على جهة النّدب وإما على جهة الوجوب))[31] هذه أمثلة تؤكد أنّ ((**ابن رشد**)) لم يكن يؤلّف من أجل التأليف أو يؤسّس لأي طرح فلسفي لغرض استعراض عضلاته الفكرية على من خالفهم .إنّ التأليف والتفلسف عنده ؛ ما هو إلا وسيلة يعتمدها رجل العلم والفلسفة لأجل الوصول إلى غاية معرفية ما وكذلك تحقيق بعض الأبعاد و التخطيط لآفاق مستقبلية قد تكون بمثابة الأنموذج الذي يسعى إلى تحقُّقه على أرض الواقع.

هذا هو ديدن كل رجل لا يريد الانتصار لنفسه أو احتلال مراتب الشّهرة على حساب الحق ، إننا لا نستطيع استثناء أي عالم أو فيلسوف من هذا الأمر ، فلقد أراد ((**أفلاطون**)) تقديم مشروع دولة يكون بديلا للمجتمع والدّولة الموجودة على أرض الواقع الدولة التي حكمت بالإعدام على الفكر الحر ((**قتل سقراط**))، نفس الأمر ينطبق على ((**أرسطو**)) الذي أراد تخليص المجتمع الأثيني من التفكير الخرافي الذي يسيطر عليه التفكير اللّاهوتي والأسطوري وكذلك نلتمس هذه الغاية عند الفلاسفة المسلمين ، باختلاف مناهجهم الفكرية وطرقهم المعرفية حيث سعى ((**الكندي**)) إلى نحت مكانة للفلسفة والتفكير الحر في المجتمع الذي ينتمي إليه وفق فلسفة توفيقية حاول من خلالها الجمع بين التناقض الموجود في الإنتاج الفلسفي الوافد ، وحاول الشيخ الرئيس وقبله المعلم الثّاني إيجاد طريقة فكرية يثبتون بها التوافق بين الحكمة والشّريعة. ثمّ يأتي من بعدهم فلاسفة المغرب للتأكيد على أنّ الفلسفة نظام معرفي إنساني متميّز ، يوصل إلى الحقيقة وأنّ الإنسان يقدر على اكتساب الحق دون الاعتماد على قوة مفارقة وبعدهم يأتي الفيلسوف ألقرطبيي ((**ابن رشد**)) حاملاً معه هماً معرفياً خطيراً ، وهو همّ المنهج وطريقة التفكير ومصادر الحقيقة وعلاقتها بالذات البشرية وقدراته المعرفية ، لهذا وجدنا معظم مؤلفاته تبحث أو تحمل بداخلها بشكل مباشر أو غير مباشر هذا الهّم.

ما من شك إنّ تبنّي ((**ابن رشد**)) هذا المشروع الابستيمولوجي وتحمُّل تبعاته التي كادت أن تؤدي لحتفه ، كذلك صبره واجتهاده للوفاء بهذا المشروع يحمل أبعاداً متنّوعة وآفاقاً إنسانية راقية أراد أن يضع لها الحجر الأساس الذي يمكن أن يحولها من مجرّد طموح ومشروع إلى حقيقة على أرض الواقع. هذا ما أردنا التطّرق إليه في هذا المبحث حيث حاولنا استقصاء هذه الأبعاد والآفاق محاولين حصر هذه الأبعاد في المستوى المعرفي ثمّ الاجتماعي والحضاري. فما هي هذه الأبعاد التي يمكن استخلاصها من التأسيس ألرشدي للمعرفة ؟

أولا- **البعد المعرفي:** التأسيس ألرشدي للمعرفة الإنسانية لم يكن مجرّد عمل فكري منفصل عن الواقع الحضاري الذي ينتمي إليه ((**ابن رشد**))، خاصة ونحن نعرف أنه كان يتحرّك فكرياً في ضل الواقع الذي كان يعيش فيه سواءً فيما يخص الاهتمامات الاجتماعية أو المعرفية وكذلك مختلف المشكلات التي كانت مطروحة في مجتمعه، التي كان يرى أنّ الخروج بحل حضاري لها مشروط بإعادة النّظر في طرق التفكير و البحث المعتمدة في فهم الدّين أو اكتشاف الحقيقة وفهم الوجود، لهذا جاءت معظم مؤلفاته مقالات في المنهج، لقد انكبّ على الواقع الفكري للمجتمع الذي ينتمي إليه دون أن يكون منغلقاً على نفسه وعلى هذا الواقع حيث انفتح على الإنتاج العلمي المعرفي لمن سبقه من فلاسفة ومفكرين دون الشّعور بأيّ حرج لانتماءاتهم الحضارية أو الدّينية.

كلُّ هذا من أجل التأسيس للمعرفة البشرية وتحديد مصدرها ومدى قدرة الإنسان على اكتسابها كون الفصل في هذه المشكلة بتقديم حل مؤسّس، سيكون بمثابة نقطة الانطلاق من جديد للمضي قُدماً في بناء المعرفة الإنسانية بطريقة علمية واقعية، وهنا تنكشف لنا الأبعاد المعرفية التي كان يرمي إليها وهي:

أ- **إزالة الغموض عن العمل العلمي المعرفي:** عندما يؤكدّ ((**ابن رشد**)) **أنّ** المعرفة والحقيقة إمكانية إنسانية ؛ فهو في حقيقة الأمر يسعى إلى تقديم رسالة واضحة إلى كلّ من يرى أنّ الوصول إلى الحقيقة ميزة خاصة بجنس محدّد من البشر أو بفئة معيّنة من النّاس. رسالة أكدّ فيها أنّ أي إنسان قادر على امتلاك الحقيقة، بل هو قادر على امتلاك اليقين بشرط أن يلتزم بالمنهج ألبرهاني وإتباع مراحل البحث المعرفي دون حرق الأشواط، بحيث لا يستطيع الباحث أن يدرس أو يبحث المواضيع المفارقة للمادة دون أن يكون قد درس الطبيعة، تلك الدراسة التي ستزودّه بالمبادئ العلمية التي تجعله ينتقل من علم إلى آخر ومن مرتبة إلى أخرى حتّى يصل إلى اليقين لهذا وجدناه يقسم العلوم إلى علوم عملية وأخرى نظرية ثم علوم مجرّدة يقينية تتحقّق بما يسميه بالاتصال.

إن كان ((**ابن رشد**)) يقبل بوجود طرق معرفية أخرى إلى جانب طريق البرهان فهو يؤكدّ كذلك أنّ الحقيقة اليقينية لا تتأتّى للإنسان إلاّ باعتماد المنهج ألبرهاني. وليقطع الطّريق أمام المدّعين بامتلاك اليقين لقد بيّن لنا الأدوات المعرفية التي يجب اعتمادها، أدوات معرفية متاحة لكّل إنسان دون استثناء وهي تتمثّل في الحواس والمتخيلة وكذلك العقل. آليات ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها في أي مبحث معرفي، ومنه لا يحقّ لطالب الحقيقة أن يحلّق في السّماء بخياله الواسع وينشئ في ذهنه تصوّرات معيّنة، بل عليه الاستعانة بحواسه التي تعدّ النّافذة التي يتّصل عبرها بالعالم الخارجي، حتّى يدركه فيستقبل مختلف المعطيات الحسيّة التي تنتقل إلى العقل ليستنبط منها الحقيقة الكليّة المجرّدة.

لكن هذه الأدوات المعرفية ليست وسيلة للاستنباط فقط، بل هي آلية للتحقُّق والاختبار وامتحان مختلف التصّورات والأحكام العقلية، هذا ما يتيح إمكانية مراجعة مختلف الاستنتاجات سواء من طرف صاحبها أو من طرف باحث آخر ومنه تكون عملية بناء المعرفة عملية واضحة خالية من الغموض أو الصّدفة أو الخرافة والخوارق. إنه يريد أن تكون طريقة بناء المعرفة واضحة المعالم من بدايتها إلى نهايتها، وتقع تحت الإمكان البشري حتّى يستطيع التحقّق من أي فكرة ومعرفة مدى تطابقها مع الواقع والعقل.

ب- ضبط الموضوع هو ضبط للمصدر والمرجع المعرفي: إذا كان الإنسان حسب ((**ابن رشد**)) قادر على اكتساب المعرفة فإنّ هذه القدرة تحتاج إلى ضبط الموضوع الذي تعمل عليه هذه القدرة لاكتشاف الحقيقة. إنّ تحديد مصدر المعرفة ضروري بالنسبة إليه. لقد وضع يده على إشكالية ابستيمولوجية مهمّة، المتمثلة في أصل المعرفة الإنسانية، هل هو الواقع المادي أم الخيال العقلي.

إنّ دقة وعمق الطّرح ألرشدي جعله يحدّد طبيعة الموضوع المعرفي كما حدّد نوعية الحقيقة التي تستنبط منه. فإذا كانت المعرفة عنده تتنّوع من معرفة علمية طبيعية إلى علمية نظرية ثمّ إلى معرفة علمية فلسفية يقينية فذلك يعود إلى طبيعة الموضوع في حدّ ذاته فالمعرفة العلمية الطبيعية متعلقة بعالم الطبيعة وهو الوجود المادي الذي يعدّ، المصدر الأوّل والأساسي للحقيقة، كون الأشياء تحمل الحقيقة في ذاتها بالقوّة والباحث عند إعمال الحواس والعقل وفق المنهج ألبرهاني سيّطّلع على تلك الحقيقة التي تتحوّل إلى حقيقة

بالفعل. لكن إقرار((**ابن رشد**)) بموضوعية المعرفة لم يدفعه إلى إلغاء العلوم النّظرية كالرّياضيات مثلاً التي تبحث في مفاهيم مجرّدة ليس لها ما يقابلها في الواقع المادي ، هذه العلوم التي يجب أن نعتمد فيها التأمّل العقلي ألبرهاني القائم على مبادئ العقل التي تكوّنت فيه بتراكم المعرفة العلمية.

ت- تخليص المعرفة من الأوهام والضن والخرافة

التأسيس ألرشدي للمعرفة ، يهدف إلى معالجة ظاهرة خطيرة تفشّت في عهده حيث أُلحق الضن والخرافة والأوهام والتخيّلات بعالم المعرفة والحقيقة ، هذه الظاهرة التي شوّشت عقول النّاس وأدخلتهم في متاهات الجهل والتقليد. ولأجل تخليص المعرفة من هذه الشوائب ، حرص على وضع صمّاماً للأمان يمكن اعتماده من طرف أيّ إنسان لاكتشاف الحقيقة أو اختبار أي مقولة ادعى أصحابها أنّها الحق بعينه ، يتمثّل هذا الضمان المعرفي في ضبط المنهج ألبرهاني الذي يجب أن يكون متماشياً وطبيعة الموضوع ومدعماً بمبادئ علمية لا تتعارض مع العقل والواقع ، بذلك أي مقولة تفتقر لهذه الشّروط تعتبر مجرّد توهمّات وتخيّلات لا أساس من الصّحة أو هي بمثابة خرافات اعتاد عليها النّاس.

فالعمل المعرفي عند ((**ابن رشد**)) لا علاقة له بالعشوائية والصّدفة ، انه عمل مؤسّس له مرجعية يقوم عليها ، هذه المرجعية التي قد تختلف باختلاف طبيعة الموضوع ، لكن رغم هذا الاختلاف فإنه يعدُّ الوجود كما هو موجود مرجعاً أساسياً ومشتركاً ، كما يعدّ العقل بمبادئه الثابتة النّاتجة عن التراكم المعرفي بمثابة آلية معرفية ضرورية إلى جانب ضرورة العودة إلى النص الأصلي عندما يتعلق الأمر بالفلسفة أو الدّين. لقد أراد تجنيب الإنسان التيه المعرفي بحيث حدّد لنا المرجعية المعرفية التي يجب الرّجوع إليها حتّى يسّهل الطريق إلى المعرفة العلمية ، هذا المرجع الذي قد يختلف من مبحث إلى آخر ، لكن هذا الاختلاف لا يعني التعارض بين ضرورة الرجوع إلى الواقع كمرجعية معرفية أساسية والاستعانة بمرجعيات أخرى لوجود تكامل وظيفي ومعرفي بين مختلف المرجعيات المعرفية التي قد يعتمدها الدّارس لبناء الحقيقة العلمية.

يبرز هذا الطّرح بوضوح عندما أكدّ لنا أنّ العقل البشري قادر على دراسة المسائل الغيبية والشّرعية بشرط أن يكون النص الشّرعي بمثابة المرجع الذي يجب ألعودة إليه عند البحث عن الحقيقة ، لكن ضرورة العودة إلى النص لا تعني عنده الإعراض عن الواقع والطبيعة ، بل تبقى الطبيعة مرجعاً مهماً في هذا المبحث كونها تساعد على فهم النص و إدراك الحقيقة الغيبية ؛ لهذا وجدناه يقول((والوقوف على الغيب ليس هو شيأً أكثر من الإطّلاع على هذه الطبيعة))[32]فوضوح المرجع المعرفي قد يجنب الإنسان الوقوع في التقليد والتصديق الأعمى أو التعصّب لأي طرح أو التقوقع حول فكرة أو مذهب محدّد ورفض الانفتاح على المذاهب الأخرى فالثّابت هو المرجع ، ويبقى الإنتاج المعرفي البشري بمثابة فهم وموروث بشري نسبي يمكن أن يتغيّر لما قد يلحقه من النقص أو الخطأ.

ث- العلم البشري متطور: العلم بالنسبة ل ((**ابن رشد**)) إنتاج بشري محكوم بالظروف التاريخية التي نشأ فيها وهو كذلك محكوم بعوامل موضوعية تتعلّق بالموضوع المعرفي أو ذاتية تتعلّق بالباحث لكونه إنسان يتأثر بما يحيط به من ظروف ، هذا ما يمكن الباحث من وضع بواسطة المتخيلة جملة من الفرضيات ، ويعمل على التحقّق منها برهانياً ، تلك الفرضيات التي تختلف من باحث إلى آخر ، لأجل هذا حكم على المنتوج المعرفي البشري بالنسبية والقابلية للتطّور والتطوير ، هذه القابلية التي لا تتحقّق بعفوية أو عشوائية ؛ بل هي عملية انتقائية تقوم على الهدم والبناء و على الاتصال والانفصال أو ما يسمى بالقطيعة الإبستيمولوجية المؤسّسة على النّقد الإيجابي و السّلبي:

- **الإيجابي:** فهو النقد الذي يعترف بالحقيقة والصّواب في الإنتاج المعرفي السّابق ويؤسّسُ عليه إضافات علمية جديدة بعد أن يهدم ما يجب هدمه.

- **أما النّقد السّلبي:** فإنه يكمن في الاعتراض الصّريح والمؤسّس ، على الأخطاء المعرفية والعمل على تصحيحها مهما كان مصدرها مع العمل على هدمها وبناء بديل معرفي عنها ، بهذا لا يكون بناء المعرفة العلمية عنده من العدم ، بل هناك منطلقات يجب الانطلاق منها كون امتلاك الأدوات المعرفية من حواس وعقل وطريق البرهان غير كاف لبناء المعرفة ، وقد يجعل من البحث المعرفي دوران في حلقة

مفرغة وتكرار لما قام به السّابقين ممّا يجعل ذلك البحث عقيماً.

إنّ خصوبة البحث المعرفي البشري يقتضي الإحاطة بالموروث العلمي وغربلته ومن ثمّة التأسيس لمباحث وأفكار جديدة يمكن أن تساهم في تطوير العلم الإنساني وتمكينه من امتلاك اليقين والحق، هذا الأخير الذي كان ((**ابن رشد**)) مخلصاً إليه إلى أبعد الحدود ويسعى إلى الحقيقة ويعمل جاداً للوصول إليها والأخذ بها من دون أي اعتبار للقائل، فلقد كان يدعو إلى قبول الآراء الصّحيحة سواءً من مسلم أو غير مسلم[33]فالعلم لا يحمل أيّة جنسية كون الحقيقة ضالة الباحث أينما وجدها فهو أحق بها.

إذا كانت المعرفة الإنسانية لا تحتاج إلى مصادر مفارقة للإنسان وكانت كذلك نسبية تتطوّر فإنّ هذا التطوّر محكوم بالهدف أو الغاية من البحث المعرفي وهي الوصول إلى الحق، هذا ما يمكن أن يجنّب الباحث الوقوع في فخ الذّاتية والتعصّب لمذهب من المذاهب؛ ومن هنا يتحقّق تطوّر العلم وفق المنهج ألبرهاني الواقعي ويبتعد بذلك العلماء ثمّ عامة النّاس، عن تحويل بعض الأفكار إلى أوثان أو أصنام مقدّسة لا يمكن تجاوزها أو نقدها أو تطويرها. فكلّ العلوم البشرية يجب تخضع لهذه القاعدة ومن ثمّة يكون قد وضع يده على مشكلة من مشكلات عصره ومجتمعه المتمثلة في التقوقع والصراع المذهبي الذي يهدف إلى تكريس الجمود الفكري بسبب التعصّب ورفض الأفكار المخالفة.

إنّ الاختلاف عند ((**ابن رشد**)) لا يعدُّ خللاً علمياً، بل هو ظاهرة صحيّة بشرط أن يكون هذا الاختلاف قائم على أساس ألبرهان، كون هذا الاختلاف كفيل بخلق حوار فكري وعلمي قائم على النّقد والانفتاح العلمي، الذي يمكن أن يساهم بدوره في تنوير المجتمع وتحويله من مجتمع خرافي إلى مجتمع علمي، يثق في قدرات الإنسان المعرفية ولا يعترف إلاّ بالتفسير العلمي ألبرهاني لأيّ موضوع من المواضيع التي تشغل الفكر البشري وتقع تحت دائرة الإمكان المعرفي للإنسان، أي المواضيع التي يستطيع أن يبحث فيها باعتماد المنهج ألبرهاني.

إنّ إقرار ((**ابن رشد**)) بأن العلم يخضع لقانون التطّور والتغيّر ينمّ عن تواضعه المعرفي، فهو بطريقة غير مباشرة يرفع صفة القداسة عن أي شخص يدّعي العلم أو وصل إلى الحقيقة فعلاً، لا وجود للعلم المقدّس الذي لا يقبل النقد والتجاوز، لقد أدرك أنّ الإقرار بهذه الخصوصية في العلم سيكون دافعاً قوياً يدفع البشرية إلى البحث عن الحقيقة في الموروث العلمي وكذلك عدم التقيّد بذلك الموروث والاستمرار في البحث لفك بقية المجاهل التي لا تزال تنتظر من يكتشفها ويخرجها من حالة المعرفة بالقوّة إلى المعرفة بالفعل.

ج - المنهجية المعرفية ضرورة علمية في التأسيس للسعادة الإنسانية :انطلاقاً من التأسيس ألرشدي للمعرفة الإنسانية على أُسُس وقدرات معرفية إنسانية بحتة وفق شروط منطقية صّارمة تضمن واقعية المعرفة، نكتشف تأكيد فيلسوف قرطبة على ضرورة إنكباب الجهد البشري الهادف إلى الحقيقة العلمية واليقين و إلى فحص ودراسة الموجودات، دراسة ميدانية استقرائية دائمة لمعرفة نظامها وخصائصها و ماهيتها، هذا ما يوّسع أُفُق المعرفة الإنسانية إلى ابعد الحدود حتّى يعرف هذا الوجود وكذلك يتعرّف على إنّ يته هذه المعرفة التي سترفع من مقامه وتحققُ له السّعادة خاصةً عندما يتعرّف بالبرهان على حقيقة ذات الله حقّ المعرفة وهي اشرف العبادات، فقد أكدّ أنّ اشرف العبادات هي تفّحُص الموجودات، لما ينتج عنها من معرفة يقينية تُؤسسُ لحياة منسجمة ومؤسّسة خالية من التناقضات والشّكوك التي تجعل الإنسان مرتبك في كلّ أفكاره وسلوكياته وهذا يُبرز الأفق والبعد المعرفي والمنهجي العميق الذي كان يسعى إلى تحقيقه. فمن خلال ضبطه لأسس المعرفة وتحديده لطبيعة المنهج المعرفي الرّاقي الذي يستحقُ الثّقة والتوظيف يحاول أن يلغي ويرفض كلّ المواقف المكفّرة للعلم أو المقلّلة لشأنه، أو الدّاعية إلى الانصراف عن العلم العقلي بحجّة أنّه يشغل الإنسان عن العبادة أو يبعده عنها.

الحياة الإنسانية عند ((**ابن رشد**)) يجب أن تؤّسّس على العلم الذي يمّكنّه من إدراك حقيقة هذا الوجود وصانعه، هذا العلم الذي سيكون العلاج الشّافي لمختلف الأمراض التي أصابت العقول من تخلّف وجهل وتقليد وتعصّب.

ح- التأكيد على أنّ اللّغة أداة معرفية وعلمية: أكدّ ((**ابن رشد**)) أثناء تأسيسه للمعرفة على أنّ اللّغة التي يريد الكثير من النّاس حصر دورها في مجال الاتصال أو التعبير

عن العواطف والمتطلبات الحيوية هي في حقيقة الأمر بمثابة أداة معرفية لا يمكن الاستغناء عنها في بناء الحقيقة العلمية ، سواءً تعلّق ذلك بحقيقة الظواهر المادية أو الحقيقة الشّرعية وكذلك الفلسفية.

إنّ التّمكُن والتحكم في اللّغة من شأنه أن يُسّهل عملية البحث والتفكير وكذلك بناء التصوّرات والأحكام العلمية الخالية من أيّ غموض ؛ فقد تحمل اللّغة معنى ظاهر وآخر باطني ، لما تحمله من دلالات مجازية ، يمكن للعقل البشري تفكيك شفراتها لكون العقل هو المسؤول في اعتماد المجاز مبتعدا في ذلك عن الاعتباطية والعشوائية. إنّ التّحكم في اللّغة كأداة معرفية وكعلم خاص مستقل من شأنه أن يساعد الباحث في اعتماد لغة منطقية واضحة المدلول ، فضبط المفاهيم ضرورة علمية لتجّنُب الخلط وسوء الفهم ، كأنّ ((**ابن رشد**)) يؤسس لعلم الدّلالة أو اللّغة المنطقية وهو بهذا يضيف أساساً جديداً للمعرفة البشرية ، ويشترط أن يكون هذا الأساس خاضع لشروط لا تتعارض مع العقل أو الواقع حتّى نتمّكن من اعتماد هذا الأساس في بناء المعرفة العلمية وكذلك فهم وتفسير واستنباط الأحكام المتعلقة بالشّرع.

لقد سعى من خلال هذا الأساس إلى وضع وتنظيم عملية البحث المعرفي في ميدان جدُّ هام بالنسبة للإنسان وهو الدّين سواءً تعلّق الأمر بالدّين الإسلامي أو باقي الأديان الأخرى ، هذه الأديان التي يجب أن تُحترم وأكبر احترام يمكن أن نقدّمُه لها هو أن ندرسها دراسةً علمية عقلية برهانية ، هذه الدّراسة التي لا يمكن أن تتحقّق إلاّ بالتحكّم في اللّغة الأصلية للنّص الدّيني ؛ وهو في هذا المجال يهدف إلى عقلنة وعلمنة فهم النّص الدّيني الإسلامي الذي حسبه يخلو من اللاّمعقولية ما يستوجب ضرورة إعمال العقل وفق شروط صارمة.

حتّى نتمكن من استخراج الدّلالات الباطنية يجب اعتماد حركة فكرية برهانية تنقلنا من المعنى الظّاهر إلى المعنى الباطن ممّا يؤسّسُ لقراءة استكشافية علمية تقوى على إجتراح الدّلالات المعنوية الكامنة وراء الترصيف اللّغوي المعتمد في غير وضعه المألوف ، ممّا سيُمكن من الظّفر بالمعنى حيث يضّنُ اللاّمعنى[34] ومن هنا يتحقق الفهم العقلي للنّص القرآني المؤسّس على البرهان. إنّ تأسيس فهم النص الدّيني على العقل والبرهان لا يلغي قابلية هذا الفهم البشري للنّقد والتطوير ، هذا التطوير الذي يجب أن يتفاعل مع التطوّر العلمي الذي من شأنه أن يضع حداً للتعصّب ويُثّبت في العقول التسّامح الفكري بين مختلف المذاهب.

يُعدُّ ضُعف التّحكم في اللّغة وفقر الزّاد اللّغوي بالنسبة إلى ((**ابن رشد**)) عائقاً معرفياً خطيراً يجب العمل على تتجاوزه ولا يكون ذلك إلاّ بالإنكباب على دراسة اللّغة والتحكم فيها وبهذا يكون ابن رشد قد وضع يده على إشكالية ابستيمولوجية لا زالت مطروحة حتى في عصرنا هذا ، المتمثلة في طبيعة اللّغة التي يجب اعتمادها في بناء العلم.

خ - موسوعية الفكر وتعدُد الأقطاب المعرفية

يعتبر((**ابن رشد**))في مقدّمة من أسّسُوا لعقلانية المعرفة ، فالمنهج العقلي ألبرهاني الذي يمكن اعتباره أوّج العقلانية العربية ونهايتها[35]أراد من خلاله بعث حركة علمية فلسفية برهانية متحرّرة من أي سلطان إلاّ سلطان العقل والبرهان ، إنّه يسعى إلى التأسيس لمنهج معرفي علمي برهاني كوني يمكن العمل به في ميدان البحث عن الحقيقة أو التحقيق فيما يعدّ حقيقة دون أن يستثني أياً كان من ضرورة الالتزام بهذا المنهج الذي يختلف في طريقة تطبيقه من موضوع إلى آخر وفق طبيعة الموضوع مع التأكيد على ضرورة ممارسة النّقد على أي منتوج معرفي.

د -الصّرامة المنهجية التي أراد التأصيل لها كان لها أثرين مختلفين

-**الأثر الأول**: فيتمّثل في إحراق مؤلفاته الفلسفية أو إهمالها في وطنه وتداول المؤلفات الفقهية فقط. **الأثر الثّاني**: فيتمثّل في ترجمة هذه المؤلفات ابتداءً من القرن الثاني عشر إلى العبرية واللاتينية وانتشرت في أوربا لتبعث يقظتها العقلية الأولى وتخلق فيها حركة فلسفية عقلية متحرّرة من أي سلطان إلاّ سلطان العقل[36] هذا ما يبرز البعد العالمي للطّرح الابستيمولوجي ألرشدي.

لقد كان يهدف إلى تحرير العقل الإنساني ، بعد أن أعاد الاعتبار للقدرة الإنسانية على المعرفة ، وجعل من الحواس والعقل مصدراً أساسياً للمعرفة ومن الواقع المادي مرجعية موضوعية لإدراك الحقيقة كما أكدّ على ضرورة ممارسة القطيعة المعرفية مع كلّ أشكال التقديس للموروث الفكري ؛

لأنّه أنتاج قابل للنقد بسبب نسبيته، بشرط أن يكون هذا النّقد مؤسّس على فهم المبادئ التي شيّد عليها ذلك الموروث العلمي والفكري ومنه ليس هناك مبرّراً لوصفه بالمطلق والثابت الذي لا يتغيّر.

بهذا حاول أن يقدّم لنا منهجاً معرفياً نكتسب به المعرفة بطريقة تصاعدية و تراكمية في آن واحد، منهج يمكن أن يبعدنا عن التحليق في السّماء والخيال ويجنبنا الخوّف من ما أبدعه الذين يخالفوننا في الملّة، عن طريق الانفتاح عليهم وقراءة النصوص الأصلية لما أبدعوه، من مادة فكرية وعلمية وكذلك التحكّم في المبادئ التي انطلقوا منها، لأنّ ذلك سيمّكنُنا من فهم ذلك التراث المعرفي والاستفادة منه من الناحية المعرفية وكذلك المنهجية، مثل هذا الانفتاح العلمي المؤسّس على النّقد العلمي الذي يتيح لنا إمكانية التّعامل المباشر مع الأصول المعرفية والعلمية لأي منتوج دون استثناء.

الضّرورة العلمية عند((**ابن رشد**)) تستوجب إعادة قراءة الإنتاج المعرفي الأجنبي وكذلك المحلّي وفق منهج علمي نقدي، يقوم على العقل والبرهان مع التزام الموضوعية والواقعية، هكذا نجده يسعى وهو يؤسّسُ للمعرفة الإنسانية بمختلف مباحثها الطبيعية والميتافيزيقية كذاك الشّرعية إلى إزالة الجدل الثنائيّ الأقطاب ليضيف قطباً ثالثاً وبذلك يخلق نوع من التلاحم بين العقل والنص والواقع بهذا التأسيس لهذه المقاربة الفلسفية الإبستيمولوجية يريد معالجة وضع حضاري التقت فيه وتراكمت عليه عوامل عديدة أدّت إلى تعطيل نموه وتطوّره وكادت أن تحجب عنه منافذ التجديد وتحكم عليه بالمؤبّد في سجن التقليد والجمود الذي يمنع تطوّر الإنسان حضارياً.

إذا كان ((**ابن رشد**)) يسعى إلى إصلاح المنظومة المعرفية والفكرية ليؤكد بذلك موسوعية الفكر البشري، فإنّ هذا الإصلاح مرهون بعدم إقصاء أي قطب من الأقطاب المعرفية الثلاث سواءً كان عقلاً أم نصاً أو واقعاً، كون إلغاء العقل هو قتل وتهميش للإنسان بصفة عامة والإنسان المسلم الذي ينتمي إلى الحضارة الإسلامية وكذلك الإنسانية. إنّ إلغاء العقل سيكون سبباً في جعل المسلم على هامش التّاريخ لا يفيد و لا يستفيد، إمّا مصاب بمرض الغرور و التعالي أو بعقدة النّقص والضّعف، يشبه الذي ينظر إلى نفسه في مرآة محدّبة، فيرى نفسه توهماً أنّه عملاقاً وكاملاً معرفياً فيعتقد أنّه ليس بحاجة إلى الآخر معرفياً أو يكون مثل الذي ينظر إلى نفسه في مرآة مقّعرة فيرى نفسه قزماً، فيحتقر نفسه فيخشى على نفسه التيه في حقل معرفي يجهله ويعتقد أنّه سيكون سبباً في فقدانه لهويته ودينه.

أمّا فيما يخص تجاهل الواقع ؛ فهو قتل للإنسان في حد ذاته، كون حياة هذا الأخير مرهونة في جميع الأحوال بالواقع الذي يوجد فيه ويمارس فيه حياته. إنّ أي إهمال لهذا الواقع معناه اقتلاع الإنسان من جذوره أو محاولة فاشلة لتزويده بأفكار لا يمكن أن تساهم في تناغمه مع الواقع بل سيكون سبباً في الانفصام بينه وبين هذا الواقع فيغرق في اللاّواقعية والأحلام وهو في حالة يقظة ممّا يؤدي إلى انحراف الفكر والسّلوك في آن واحد.

أمّا القطب الثالث وهو النص الأصلي، خاصة المتعلق بالشّرع فإنّ أي محاولة لإلغاء هذا القطب أو تجاوزه بشكل تعسُّفي أو التمّسُك به تعصباً دون فهم علمي موضوعي واقعي، قد يؤدي إلى إنكار مرجع مطلق وأساسي في حياة الإنسان، خاصة بالنسبة للفرد والمجتمع المسلم، كما أنّ التمسُّك به دون فهم علمي متطوّر سيحرم المجتمع من مواكبة التطّوُر الحضاري ممّا يؤدي إلى الوقوع في فخ التقليد الذي سيحكم على المجتمع بالجمود والتخلُّف و مراوحة المكان والوقوف متفرجاً لكن على هامش التّاريخ ؛ إنه يهدف إلى إعادة استعادة الثقة المفقودة في العقل والنص وكذلك الواقع لأجل بعث من جديد عجلة التّنمية العلمية والفكرية.

ذ-إعادة الاعتبار للعقل البشري: أعاد ((**ابن رشد**)) الاعتبار للعقل البشري وأكد على ضرورة الوثوق بقدراته المعرفية، فالإنسان كفرد يمتلك العلم ويقدر على المعرفة بواسطة العقل، كون المعرفة تتمّ في الإنسان ويقوم بها الإنسان، لكن إذا كان العقل البشري يمّكن الإنسان من الوصول إلى الحقيقة، فإنّ هذه الأخيرة مستقلة عنه لكنها ترتبط به كذلك، كون العقل دون حقيقة لا معنى له والحقيقة دون عقل يعقلها كذلك لا معنى لها[37]منه يجب الاعتماد والوثوق في العقل أثناء البحث عن الحقيقة لأنّه سبب التكليف الإنساني وسرُّ الإرادة الإنسانية وقدرتها على الاختيار،

في ظل عالم محكوم بالحتميات أو الأسباب التي يقدر العقل الوصول إليها بالبحث ألبرهاني وبذلك يمتلك أساساً ابستيمولوجياً به يُحرزُ على المعرفة[38]، كما أنّ العقل عنده ليس مجرّد آلية معرفية فقط بل هو أداة لتحصيل الإيمان وكذلك فهم الشّرع ، فالثّقة في العقل لازمة لما يحمله من بعد معرفي وكذلك وجودي[39].

لقد قدّم لنا ((**ابن رشد**)) حلاً لإشكالية حضارية لا تزالُ تؤرّق المسلمون بل حتّى أصحاب الأديان الأخرى ، حيث انقسم النّاس إلى فرق ومذاهب منغلقة على نفسها وتحمل الحقد في نفوسها لكل من يخالفها ، أمّا بالنسبة إليه كلّ نص يحمل الحقيقة ديني كان أو وضعي ، يجب استثماره إبستيمياً وفق شروط منهجية علمية تتماشى وطبيعة الموضوع.

ثانيا- البعد الواقعي: مراعاة الواقع ضرورة منهجية يجب الرّجوع إليها للكشف عن الحقيقة وإيجاد الحلول لمختلف المشكلات العلمية والحضارية ، لهذا نجد ((**ابن رشد**)) يحصر أسباب تأزُّم الواقع المعرفي إلى عنصرين:(**مصدر المعرفة ثمّ محتوى المعرفة**).فمن خلا بحثه في موضوع مصدر المعرفة وجد أنّه هناك أطروحات فلسفية وصوفية وكلامية تؤكدُّ قيام المعرفة على مصادر غير عقلية ، لهذا رفض بصراحة وبقوّة البراهين طريقة الاستشهاد التي اعتمدها المتكلمين وهي قياس الشاهد على الغائب ، كما رفض نظرية الفيض التي أقّر أصحابها بأهميّة الحواس والعقل في بناء المعرفة لكنهم نبّهوا إلى نسبية هذه الأدوات وهو أمر معقول حسب((**ابن رشد**))، والأمر غير المعقول هو القول بحاجة العقل البشري إلى دعم خارجي للوصول إلى الحقيقة ، هذا المصدر غير الواقعي الذي يفيض بالمعرفة للعقول البشرية ، كما وجدناه يرفض تصنيف طريقة الإشراق ضمن طرق المعرفة لأسباب ابستيمولوجية بحتة.

يعتبر الإنسان حسب ((**ابن رشد**)) المسؤول الأوّل عن عملية إنتاج المعرفة ، فهو الذي يبدأ العملية ومنه يرتقي العقل ويتطوّر ويحدث له ما يعرف بالاتصال بالعقل الفعّال ، إنّ المصدر الأساسي للمعرفة هو العقل الإنساني كون المعرفة عنده ليست تذّكرية ولا هبة أو وهباً أو عرفاناً ، بل هي اكتساب وجهد بشري مستمر.

أ- **توجيه النقد إلى المحتوى المعرفي:** يؤكد ((**ابن رشد**)) أن النّقد آلية معرفية ضرورية ، تقوم على الشّك الهادف لكن ممارسة النّقد يجب أن تكون موجّهة إلى المادة المعرفية فقط دون التّعرُّض لأصحابها ، لقد رفع حصر مهمّة النّقد المعرفي على الموروث المعرفي الذي تميّز به عصره واضعاً بذلك المنهج ألبرهاني شرطاً يجب أن تخضع له كل أنواع المعارف في جميع المواضع مهما تعدّدت وتنوّعت طبيعتها.

إنّ الهدف من النّقد هو بناء معرفة علمية بعيدة عن التّخمين والتكهّن والضنون وما يعززُ طرحه هو الفجوات المعرفية أو الخلل المعرفي الذي تميّز به المحتوى المعرفي الموروث ، لتحقيق هذه الغاية أكدّ على ضرورة توجيه النقد للمادة المعرفية والمناهج المعتمدة لتحديد الأخطاء المعرفية والأسباب المنهجية التي جعلت أصحابها يقعون في الزلل مع الإقرار بالمعارف الصّحيحة وقبول المبادئ التي أُسّست عليها وكأنه كان على يقين أنّ العلم يتطوّر بتصحيح الأخطاء المعرفية. إنّه يريد أن يخلّص الفكر الإسلامي أولاً ثمّ الفكر الإنساني من الأفكار التي لا تساهم في بناء المعرفة العلمية عن هذا الوجود. أمّا فيما يخُصّ الفكر الإسلامي ، فقد أكدّ أنّ عدم اعتماد الكثير من المفكرين والفلاسفة للمنهج ألبرهاني قد جرّهُم إلى معالجة المواضيع العقدية بطريقة جعلتهم يبتعدون عن الحقيقة ويقعون في مطبّات فكرية لا علاقة لها بالإسلام ، بسبب الخلل المنهجي الذي يتمثّل حسبه في اعتمادهم قياس الغائب على الشّاهد. وهذا مُحال لأنّ المطلق لا يقاس على النسبي[40].فضرورة إخضاع المحتوى المعرفي للنّقد لا ينحصر فقط في المباحث الإلهية بل هو لازم كذلك في العلوم الطبيعية بسبب ذهاب بعض العلماء أمثال ((**الغزّالي**)) إلى إنكار السّببية وهذا له تداعيات سلبية على العقيدة والعلم والعمل ، لقد قام بمسح ابستيمولوجي لهذا المحتوى المعرفي الذي يؤدي إلى خلخلة العقيدة وإنكار حقائق يؤكدها النص الشّرعي بلغة صريحة ، كما أنه يؤدي إلى إنكار العلم والعقل ويؤدي إلى الخمول والتواكل والابتعاد عن الحياة العملية النّافعة ، وهذا أمر مرفوض لذلك قال بوجوب تصحيح مثل هذه الأخطاء حتّى نفسح المجال أمام تطور العلم الإنساني وازدهار الحضارة الإنسانية.

فعلاً حينما يكون هناك خللاً في طريقة البحث يتبعُه الخلل المعرفي وهذا ما يؤدي إلى اختلال المنظومة الفكرية داخل المجتمع وانتشار التّخلُف الذي لا يمكن أن يستثني أي مستوى من مستويات بل إنّ هذا الخلل المنهجي والمعرفي هو الذي يؤدي إلى الصّراع ألإقصائي بين مختلف الأطياف والتيارات الفكرية وبهذا تُقيّد وتُقلّص دائرة الحرية الإنسانية خاصة الفكرية تحت أي غطاء ديني كان أو إيديولوجي ممّا تسبّب في تعرُّض رواد الفكر الحر إلى المضايقة المعنوية والمادية ، التي قد تحُدُّ من جُرأتهم الفكرية وتجعلُهم يسكتون عن الحق أو يعتمدون أساليب غامضة ومشّفرة في خطاباتهم الفلسفية وهذا ما يصّعبُ فهم تلك الخطابات على الباحث بل قد يوقعه في تأويلات قد تبعده عن المعنى الحقيقي للنّص الفكري ، وهذا ما يفسّر تعدُّد القراءات وتغييب الفائدة العلمية والعملية التي يمكن استنباطها من تلك الأطروحات[41].

ب- تطوير طريقة التفكير شرط من شروط التطّوّر وتغير الواقع: التقدُّم والتطوّر حسب ((**ابن رشد**)) ليس عملية عشوائية أو قفزة نوعية تحكمها الصُّدفة ، بل إنّ التطوّر الحقيقي الدّائم والمثمر يجب أن يكون مؤطراً في إطار منهجي ومعرفي واضح المعالم ومتاح للإنسان ، لهذا وضع لنا جملة من الشروط التي يمكن استخلاصها من خلال تحليل مشروعه الإبستمولوجي وهي:

1) ألرّجوع إلى النصوص الأصلية للخطاب الدّيني أو الفلسفي: عن طريق الرّجوع إلى النصوص الأصلية للخطاب الدّيني والفلسفي سيتحقّق عنده أمراً مهماً يمكن أن يساهم في تطوّر العلم ، هذا الأمر الذي يتمثّل في التجاوز العلمي للمرجعيات المذهبية لكونها ليست أصل بل هي عبارة عن عنصر إضافي عرضي ، أضافه المجهود البشري محاولاً من خلاله فهم النّص ، ما يساهم بدوره في فتح المجال أمام الاجتهاد العلمي الممنهج ، القائم على البرهان ومنه تسهُل عملية استثمار النّص واستنطاقه بطريقة موضوعية بعيدة عن الذّاتية.

إنّ النّص الأصلي سواء كان يتعلّق بالدّين أو بأي منتوج فكري فلسفي بمثابة الحامل الأصلي للمعرفة التي لايمكن أن نصل إليها إلاّ بالعودة إلى النّص المعني ، لكن هذا الشّرط لا يعني إلغاء مختلف القراءات أو التقليل من قيمتها المعرفية ، فالاستئناس بها ضروري عند التزام الشّك الهادف والنقد البنّاء وهذا يبرز التسامح الفكري الذي تميزت به شخصية ((**ابن رشد**)) فهو لا يرفض الموروث الفكري المتعلق بفهم النّص وإنّما لا يقبل تقديس ذلك الموروث ورفض أي محاولة لنقده أو تجديده أو تجاوزه ، حينما يتحدّث عن الموروث البشري فهو يقصد ما أنتجه العقل البشري في مجتمعه أولاً ثمّ بقية المجتمعات الأخرى سواءً كان يتعلّق بفهم النص الشّرعي أو النص الأصلي للخطاب الفلسفي.

لهذا نجده يؤكد ضرورة التعرّض لمجهود العلماء في فهم القرآن والسّنة وكذلك مختلف القراءات الفكرية لفلسفة((**أرسطو**))، كأنّ ((**ابن رشد**)) يقوم بوضع مناهج البحث العلمي في مختلف العلوم ، هذه المناهج التي تشترط الرّجوع الدائم إلى المصادر لأنّها الحامل الأصلي للمعنى.

(2) **تحرير العقل العامي من التقليد:**إنّ تحرير العقل العامي من التّقليد يمكن أن يساهم في تحرير عقول البشر من قيود التقليد والتعصّب لقراءة الآخر و احتقار الذات والاعتقاد بسذاجتها وعجزها عن إدراك الحق. إعادة الثقّة للفرد تكتسي أهمّية كبيرة في دفع حركية الفكر ، لدى جميع أفراد المجتمع وهذا من شأنه أن يخلُق نوع من الانسجام والانخراط في المشروع الحضاري والاجتماعي و كذلك العلمي بين جميع أفراد المجتمع بحيث يساهم كلّ فرد بما يُسّر له في إثراء وتشجيع البحث العلمي والمعرفي داخل المجتمع ، إن لم يكن بالإنتاج المعرفي على الأقّل بالاحترام والتقدير للجهد الذّي يبذله المفكرين والفلاسفة وكذلك العلماء في مختلف المباحث لتنوير المجتمع.

إلى جانب هذا فإنّ تحرير العقول من قيود التّقليد ، يمكن أن يلغي أسلوب الوصاية الفكرية والرّوحية التي تحكم عقول النّاس ، لقد أراد أن يفسح المجال لعامة الناس ولو بشكل نسبي لإعمال العقل لتحرّي الحقيقة ، خاصة الحقيقة التي تتعلّق بفهم النص القرآني ، لأنه حسبه يحمل لهم حقائق يمكن أن يدركوها وبذلك يتشاركون بتلك الحقائق مع العلماء والفلاسفة ، لكن بنسب مختلفة في الإدراك وهذا يعود إلى تنوّع أساليب البرهنة في الخطاب القرآني ، لكن حرص((**ابن رشد**))على تحرير عقول النّاس من قيود التقليد لا يمكن أن نفهم منه الدّعوة إلى اللاّمذهبية[*] أو تجاوز اجتهادات العلماء

في وضع الأطر الفكرية والعلمية التي يمكن الاهتداء بها إلى الحقيقة أو التجرؤ على هتك أعراض المفكرين والتشكيك في عقيدتهم ، هذا محال ومرفوض عند ((**ابن رشد**)).فلو كان يريد ذلك ، أي تجاوز مختلف المذاهب لكان هو أوّل من تنّكر للمذهب المالكي ورفض مختلف المذاهب الفقهية الأخرى. لكنه رغم موسوعيته في الفقه ووصوله مرتبة الإبداع في هذا المجال بقي وفياً للمذهب المالكي ، وفي هذا درس لكل من ينشُد الحق بالتحلّي بآداب وأخلاق طالب الحقيقة المتمّثلة في التواضع والتسامح والتعايش الفكري.

3-الاجتهاد ممكن وخاص بالعقل ألبرهاني: دون شك الاجتهاد العلمي والفكري في مختلف ميادين المعرفة ضرورة لتحقيق التطوّر وتجاوز التقليد ، لكن حساسية العملية تقتضي حسبه وجود عقل متخصّص لهذه العملية الحضارية والمعرفية وهو العقل ألبرهاني لا غير لأنّه مدّعم بالأداة الإبستيمولوجية التي تمّكنه من إدراك الحقيقة وتطويرها.

إنّ حرصه على تحديد طبيعة المنهج ألبرهاني بمثابة برهان قوّي على تمسّكه بضرورة اعتماده من قبل كل طالب للحقيقة ، ممّا سيسمح بالتفاعل الإيجابي مع الواقع وكذلك الموروث الفكري البشري وكذلك المرجع الشّرعي الذي يتيح إمكانية توسيع أُفُق المعرفة الإنسانية ومنه يكون التلاحم والتكامل بين جميع أنواع المعارف وتذوب الحواجز بينها بحيث لا يظّنُ وجود تعارض ببين علم وآخر.

ثالثا- البعد الاجتماعي: لقد تعدّدت الأبعاد والأفاق المعرفية للتأسيس ألرّشدي للمعرفة الإنسانية ، هذه الأبعاد التي تؤكدُ أنّ عمله المعرفي هذا ، لم يكن وليد ترف فكري أو محاولة لاستعراض عضلاته الفكرية ، إنمّا كان يريد تغير الواقع الفكري للمجتمع الذي ينتمي إليه أولا ، ثم المساهمة في تنوير البشرية جمعاء بالمنهج المعرفي الذي سيهديها إلى الحقيقة. حينما نتحدّث عن تأثير الفكر والمعرفة يجب التحدُّث عن المجتمع ، وهذا يفتح المجال للحديث عن البعد الاجتماعي للطّرح ألرشدي ، هذا البعد الذي يتجلّى لنا في النقاط التالية:

(أ)- بناء العقل الفردي والجمعي: أدرك ((**ابن رشد**)) أنّ أزمة الأمّة والمجتمع تكمن في اللّبنة الأساسية التي تكوّنه وهي الفرد ، فمصير المجتمعات كلّه مرهون بأفرادها وطرق تفكيرها ، فحينما يكون الخلل في طريقة التّفكير تنتج تبعات خطيرة على المجتمع من تخلُّف عن مواكبة العصر والوقوع في التقليد بسبب استقالة الفرد الفكرية وتقوقعه على ما تركه له السابقين من موروث فكري ومعرفي. إنّ الخلل الفكري يفقد الفرد استقلاليته ويجعله يقبل بالوصاية الفكرية والتبعية للآخر عن غير وعي.

لهذا الأمر نجد فيلسوف قرطبة يؤكدّ على ضرورة استرجاع الفرد لثقته في نفسه وقدراته المعرفية بحيث يدرك أنّه بمثابة المركز الأساس الذي يتحرّك وفقه الوجود ، حينما يؤكد أنّ الفرد يملك القدرات المعرفية الكافية لاكتساب الحقيقة وفهم هذا الوجود والتأسيس لحياة تقوم على العلم والمعرفة والحرية والتسامح والانفتاح الفكري ، فهو يعيد الاعتبار إلى مختلف القدرات الحسيّة ويثبت أنّ دورها غير محصور في تلبية المتطلبات الحيوية بل إلى جانب هذا الدّور لها دور معرفي ، خاصةً عندما ترتبط بالعقل الذي يُعدّ بمثابة كمُون طاقة موجودة بالقوة في الإنسان ، التي يمكن أن تصبح قوة بالفعل عند بدء عملية التّعقُّل وفق الطريقة البرهانية التصّاعدية ، من عالم المحسوس إلى عالم المعقول وصولاً إلى العالم المجرّد فيمتلك الفرد اليقين ويعرف طعم السّعادة. **لكن لماذا ركزّ ابن رشد عل الحواس والعقل في بناء المعرفة ؟**

عندما نتمّعنُ المسألة نجد أنّ المقصد عميق وبعيد المدى ، فحرصه على إعادة الاعتبار لدور العقل والحواس في بناء الحقيقة له أهميته الإبستيمولوجية لكننا نعتقد أنّه كان يسعى كذلك إلى تحقيق أبعاد أخرى لها علاقة بتغيير الواقع الذي يعيش فيه ، لأنّ بناء وتغيير طريقة التّفكير عند الفرد البشري لا تتحقّق بشكل اعتباطي أو عفوي ولا يوجد لها أسباب مفارقة للإنسان ، إنّما الأمر متوّقف على الإنسان بذاته ، فعلى الفرد أن لا يبحث عن أسباب التطوّر والتغيير خارج نطاقه هو بل عليه استغلال القدرات والأدوات المعرفية التي بحوزته وبحوزة جميع الأفراد ، فهي قواسم مشتركة وموّزعة بشكل عادل بين جميع الأفراد البشرية ، فليس هناك إنسان أدنى وآخر أرقى إنّما الإشكال أنّه هناك إنسان يحسن استغلال قدراته الحسيّة والعقلية وإنسان لا يحسن ذلك. إنّ التشآبه في امتلاك آليات البحث يفتح المجال أمام التّكامل المعرفي بين العقول ، فوحدة الآلية والأدوات المعرفية

والرّجوع إليها بشكل دائم ، يمكن أن يجنّب الفرد والجماعة الدّخول في متاهات الاختلاف غير المؤسّس على ألبرهان والانفتاح والتسامح الفكري ومن ثمّة يغيب الانسجام والتكّامل البنائي.

إنّ رجوع كلّ فرد إلى قدراته المعرفية وسعيه إلى ممارسة التعقّل يمكنه من الانتقال من مرتبة الإنسان العاقل بالقوة إلى الإنسان العاقل بالفعل ومنه يتمّكن من تعقّل هذا الوجود بذلك يتمّكن من تعقّل ذاته أي الشّعور والوعي بها ، كون معرفة الإنسان لذاته مؤسّس على طريقة التفكير والبحث عن الحقيقة ، هذه الطريقة التي تمّكنه من الانخراط في مشروع بناء الفكر الإنساني ، عن طريق المشاركة في إمداد العقل الجماعي بالأفكار والمبادئ العلمية والنّظرية التي يمكن أن نعتمدها كأساس يساهم في تحقيق الفكر ألنّسقي المنسجم البعيد عن الدّوغماتية السكونية.

يهدف((**ابن رشد**)) إلى جعل الحواس والواقع ، كذلك العقل مرجعية أساسية مشتركة في تحقيق التطوّر الفكري على مستوى الأفراد والجماعة ، حينما نعود إلى الدّراسات الفكرية الحديثة والمعاصرة نجدها تكاد تُجمع على أنّ السبّب في الانفصام بين العقول يعود إلى الخلل في طريقة التّفكير لهذا نجد الفيلسوف الذي ينعت باب العقلانية الغربية ((**رينيه ديكارت**)) (1596-1650) يسعى في مؤلفه الفلسفي "**مقالة في الطّريقة**" إلى تحديد المنهج الدقيق واليقيني الذي يجب اعتماده قبل البدء في عملية البحث عن الحقيقة ثمّ يأتي بعده الفيلسوف الألماني((**إيمانويل كانط**))(1764-1804) ليؤكد كذلك أنّه ليس هناك فلسفة يمكن أن نتّعلّمها بل كلّ ما يمكن أن نتعلمّه هو كيف نفكّر لا أكثر ولا أقّل.

فالقضية إذن تتمركز في طريقة التفكير والأدوات المعرفية المعتمدة من طرف الفرد التي يحرص ((**ابن رشد**)) أن تكون إنسانية بحتة لا علاقة لها بقوة مفارقة ، هذا ما نجده كذلك عند رواد الفكر العربي الحديث والمعاصر حيث يجمعون على أنّ الخلل والسبّب في التخلّف عن اللّحاق بروح العصر يعود إلى تأزُّم الفكر وطرق التفكير. حيث نجد المفكر الجزائري((**محمد أركون**)) (2010/1928)الذي يوصف بأنّه وريث ((**ابن رشد**))لانخراطه في مشروع نقد العقل الإسلامي يؤكد في دراساته على ضرورة نقد العقل الإسلامي ، كون الفكر الإسلامي مأزوم يعاني من مشكلة المنهج وطريقة التفكير ، حيث حاول في أعماله وكتاباته الكشف عن مختلف العوائق الذهنية والمعرفية والاجتماعية التي تمنع تحقيق التطوّر واللّحاق بالرّكب الحضاري وعلى نفس الدّرب سار المفكر المغربي ((**محمد عابد الجابري**))(1936 ، 2010) الذي أكدّ على ضرورة نقد بنية العقل العربي وطبيعة المنهج المعتمد الذي حال دون الوصول إلى الحداثة المنشودة والوصول إلى مرتبة الكونية والعالمية.

لقد سبق ((**ابن رشد**)) زمانه بنظرته الثاقبة وأفقه الفلسفي والحضاري والاجتماعي الواسع حيث أراد بطرحه الابستيمولوجي إحداث ثورة كلّية شاملة في بنية المجتمع الإنساني بصفة عامة والمجتمع المسلم بشكل خاص.

(ب)-التأسيس المعرفي عند ابن رشد وعلاقته بإعادة الاعتبار للمرأة: أكدّ ((**ابن رشد**)) أنّ المعرفة إنسانية المصدر ومتوّقفة على توظيف الأدوات المعرفية المتاحة للإنسان ، لكننا عندما نعود إلى تأكيده لدور الحواس والعقل البشري نجده لا يحدّد الجنس البشري الذي يقدر على حمل المشروع العلمي والمعرفي وتطبيق المنهج ألبرهاني والتحكّم في مبادئه والارتقاء بالعقل البشري إلى مرتبة اليقين المعرفي أو ما يسميه بالاتصال بالعقل الفعّال.

لقد ركّز على أهمية تلك الأدوات المعرفية في اكتساب الحقيقة وهذا لم يكن مجرّد صُدفة بل نعتقد أنّ الأمر مقصود من طرفه ، ليثبت أنّ الوظيفة المعرفية ليست مقصورة على ألرّجل دون المرأة بل هي قاسم مشترك وقدرة مشتركة بينهم على السّواء. إنّه يريد إعادة الاعتبار للمرأة كإنسان عاقل ومفكّر ، فهي تستطيع الوصول إلى الحقيقة مثلها مثل الرّجل ولا يحقّ تحت أيّ مبرّر أو عُذر حرمان المرأة أو منعها من تأدية هذه الوظيفة الإنسانية الأساسية. يؤكد ((**ابن رشد**)) ضرورة إشراك المرأة باعتبارها عنصر أساسي وهام في المجتمع وهي قادرة على تأدية دورها المعرفي والحضاري الثّقافي والسّياسي وكذلك الاقتصادي والإسهام في بناء المجتمع ودفع عجلة التنمية الفكرية والاجتماعية إلى التطوّر والتقدّم.

فالمرأة بالنسبة ل((**ابن رشد**)) تستطيع مثلها مثل الرّجل خوض غمار البحث العلمي والمعرفي واعتلاء أعلى

مراتب العلم دون استثناء. لقد التفت إلى أحد العوائق الهامّة التي تحول دون تقدّم المجتمع الذي ينتمي إليه لذلك نجدُه يدعو النّساء إلى القيام بخدمة المجتمع والدّولة وهو يرى أنّ حالة العبودية التي نشأة عليها المرأة قد أتلفت مواهبها وقضت على مقدرتها العقلية ولذلك قلّ ما نجد امرأة ذات فضائل أو على خلُق عظيم لدرجة أنّهن أصبحن عالة على أزواجهنّ وعلى ذلك فهو يرى أنّ الكثير من الفقر في عصره يرجع إلى احتفاظ الرّجل بالمرأة لنفسه كأنّها شيء أو وسيلة للمتعة دون أن يمنحها الفرصة للمشاركة في إنتاج الثّروة المادية والعقلية وحفظها[42].

فعلاً حينما نتّبّع المؤلفات الرشدية التي حاول من خلالها التنظير والتأسيس لمنهج وأسس المعرفة لا نجده يستثني عقل الرّجل دون عقل المرأة ، بل يكتف بذكر العقل البشري والحواس والمتخيلة دون تحديد الجنس البشري(ذكر أو أنثى) وبهذا فهو يعيد الاعتبار للحواس والعقل البشريين وفي الوقت نفسه يؤكد أنّ فعّالية هذه الآليات المعرفية هي نفسها عند الرّجل وعند المرأة وبذلك يرفع عنها أيّ قصور أو عجز في القدرات الحسّية أو العقلية حيث يقول((فلا يمتنع أن يكون بينهن حكيمات أو صاحبات رياسة))[43]بل يؤكد أنّ مثل هذه السلوكيات و الذهنيات السّلبية هي التي أسهمت في تهميش المرأة في القيام بدورها الحضاري المنوط بها.

فالمجتمع بالنسبة إليه ، بحاجة إلى جميع العقول البشرية بشرط أن تلتزم بالبرهان لإدراك الحقيقة وتحقيق السّعادة الحقيقية ، السعّادة الخالدة وهي الوصول إلى اليقين والعيش في كنف العلم والمعرفة مع تمكين هذه المعرفة من كلّ أفراد المجتمع دون تمييز أو استثناء ، كون تطور المجتمع مرهون بتسلّح جميع أفراده رجالاً ونساءً بالعلم والتحكّم في الأدوات المعرفية ، وأيّ إهمال للمرأة قد يؤدي إلى حرمانها من أداء دورها المعرفي الحضاري وكذلك حرمان المجتمع من خدمات جليلة يمكن أن تساهم فيها المرأة داخل المجتمع وبذلك يصبحن حملاً ثقيلاً على الرجال والمجتمع[44].لقد أصبح هذا الطّرح بديهية من البديهيات التي يقرّ بها كلّ من يريد بناء مجتمع منسجم ومتماسك لا يخضع للوصاية الفكرية ولا يقبل التقليد وينبذُ التعصّب ويؤمن بالحوار والتسّامح والتّعايش داخل المجتمع الواحد أو بين مختلف المجتمعات الإنسانية.

رابعا- البعد الحضاري وعالمية الفكر: لقد أدرك ((**ابن رشد**)) وهو يعمل على التأسيس للمعرفة الإنسانية من خلال تحديد مصدرها وضبط معالم المنهج العلمي الذي يجب اعتماده لبناء الحقيقة العلمية أننا في عالم متغيّر يتميّز بكثرة المذاهب والتيّارات الفكرية والسياسية ، عالم لا مكان فيه للضّعيف في مجال الفكر ، هذا المجال الذي يُعدُّ النّقطة الفاصلة في تحديد معالم النّظام السّياسي والاقتصادي وكذلك الحضاري لأي مجتمع. هذا ما جعله يبيّن ضرورة الانفتاح على بقية الحضارات والإطّلاع على منتوجها المعرفي والمنهج المعرفي الذي اعتمد في بناء المعرفة ، لغرض الاستفادة منها.

لهذا الطرح ألرشدي دور كبير في تأكيد سلبية التقوقع والانغلاق على الذّات والتشّبُث والتعصُّب للموروث المعرفي ونكران الآخر استناداً لأحكام مسبقة غير مؤسّسة على الفهم والعلم ومعرفة الذات والآخر. إنّ الإطّلاع على الإنتاج المعرفي الأجنبي وطرق المعرفة يمكن أن يساعد في تمكين المجتمع من آليات التقدّم والتحضّر ، كون امتلاك آلية معرفية علمية برهانية مؤسّسة مع اعتمادها في مواضعها المعرفية الصّحيحة سيزيل أي تخوّف من الذّوبان في الآخر أو الوقوع في تناقضات مع المعتقد لأن التحكّم في المنهج المعرفي الصّارم يعدّ ضماناً كافياً لتحقيق ما يسّمى بالمناعة الحضارية((فصاحب المعدّة القوّية لا يخشى من تناول أي نوع من أنواع الأطعمة))[45]ومعنى هذا أنّ امتلاك منهج معرفي قائم على البرهان سيتيح للمجتمع حسب((**ابن رشد**))من الانفتاح على مختلف الثقافات بشكل إيجابي يبتعد فيه عن الاستهلاكية العمياء لما أنتجه الآخر أو الرّفض الدوغماتي لأي منتوج معرفي مهما كان مصدره الحضاري.

إنّ الانفتاح الذي دعا إليه ((**ابن رشد**)) فيما يخصّ الإنتاج المعرفي والمنهجي سيّمكن الفرد والمجتمع من امتلاك آلية بناء الفكر بناءً قوياً خالياً من التناقضات الدّاخلية والخارجية لدرجة تكون الموضوعية سمة بارزة فيه والحقيقة العلمية غاية مقدّسة تذوب أمامها كلّ الأفكار القبلية المذهبية. هذه الآلية التي تُحوّل الفكر من مجرّد مستهلك مقلّد إلى منتج للفكر والثّقافة قادر على ترك بصماته في سجّل الحضارة البشرية دون الخوف من تلقي سهام النّقد أو التصادمات الفكرية والمعرفية ، لأنه يقوم بدوره الحضاري في إطار تاريخي

محدّد وإن تجاوز الزّمن ذلك الإنتاج فذلك لا يمكن اعتباره عيباً أو نقصاً بل هو راجع إلى تطوّر الفكر والمعرفة البشرية. هذه قاعدة لا يمكن أن ننكرها بل يجب أن نقبل بها ونسايرها إذا أردنا أن لا يرمينا التاريخ الإنساني المعرفي بالبهتان والتخلّف والتعصّب لموروث معرفي تجاوزه الزّمن.

يُعدُّ التأسيس ألرشدي للمعرفة إجابة فاصلة لسؤال ربّما لم يكن مطروحاً بصراحة في عصره لكنه كان واقعاً أو مشكلة معاشة على أرض الواقع، إذ كانت هناك رغبة في التطّور مع المحافظة على الهوية، لكن العائق الذي كان يحول دون ذلك هو عدم امتلاك آليات وعوامل التطور أو جهل أو تجاهل لها، إمّا عن غير قصد خاصة عند عامة النّاس المقلّدين أو بقصد عند الذين أصبحوا أوصياء على عقول النّاس لما أصبحوا يتمتّعون به من مزايا السّلطة. أراد ((**ابن رشد**)) أن يسبق زمانه ويقدّم الحل الجذري والطّبيعي لهذه الإشكالية التي قد تجُرُ المجتمع إلى الخراب الفكري ومن ثمّة الخراب الحضاري إذا لم يوضع لها حلاً إنسانياً.

فالتغيير الآمن للمجتمع حسبه يتمّ على مستوى العقول، الفكر وطريق التّفكير، عندما يحدث التغيير في منهج التفكير والبحث المعرفي لدى أفراد المجتمع بصفة عامة ونخبتها المفكّرة بكلّ تياراتها بالخُصُوص سيتمّكن المجتمع من العمل بشكل متكامل لأجل هدف واحد وهو البناء، بناء المجتمع الحر المتسامح المتعايش لأنّه يؤمن بنسبية المعرفة وتاريخانيتها ولا جنسيتها، فالمعرفة لا تحمل جنسية ولا دين.

لكن إذا لم يتحقّق هذا التغيير فلن يعرف المجتمع النّور ولن يكسر قيود التقليد والوصاية، ولن يذوق أبداً طعم الحرّية وحلاوة امتلاك الحقيقة ولذة المساهمة في تنوير العقل البشري وتلك هي السّعادة الحقّة لما تمنحه من اليقين والثّقة في النّفس البشرية للمضي قُدماً في ممارسة دوره وواجبه الاجتماعي الحضاري دون أن يخشى أو يخاف أياً كان.

عندما ردّ((**ابن رشد**))الاعتبار للحواس والعقل وأكدّ ضرورة الالتزام بالمنهج ألبرهاني الصّارم، كان ينظر إلى مستقبل بعيد، يرى فيه الفرد داخل مجتمع واعي ومتمّسك بحقّه في المعرفة، فرد يرفض الخضوع لقيود التقليد والالتزام غير الواعي بأي مذهب فكري أو فقهي، يطمح ((**ابن رشد**)) في فرد واسع الأفق يتجاوز الشطوط الإيديولوجية والمذهبية والحضارية وكذلك الزمنية والمكانية ، إنّه يريد فرداً قادر على الانخراط في مشروع تشييد الحضارة الإنسانية بكلّ ثقة وعزم على ترك بصمته الحضارية المتميّزة، لأنّ الحضارة أخذ وعطاء في آن واحد.

لهذا السّبب أكدّ الفيلسوف القرطبي ضرورة الانفتاح على الآخر والعودة إلى الأصول الأصلية لأفكارهم، وتجاوز مختلف التأويلات التي جاء بها المفكرين والفلاسفة، لما في ذلك من فُرص لنهل العلم من منابعه الأصلية وكذلك التمّكن من آليات البحث المعرفي الصّارمة التي ستمّكن صاحبها من الغربلة والإنتاج المعرفيين، فيُرفض ما يتعارض مع الواقع والعقل ويُقبلُ بكلّ موضوعية وبعيدًا عن الذاتية ما يتماشى والواقع والعقل. فعندما لا يقبل بالتّقليد أو تقديس ثقافة أو منتوج معرفي ما ، فهذا لا يعني إعطاء الحق للباحث في رفض ما أنتجه السابقون، ليس إلاّ لأنه يملك هو كذلك العقل الذي سيدرك به الحقيقة، كون بناء المعرفة عمل تراكمي، بالنسبة إليه الشخص الذي يلغي المجهود العلمي للسابقين ويريد الانطلاق من الصفر هو شخص جاهل لحقيقة البحث العلمي والصعوبات التي تواجه الباحث أثناء بحثه عن المعرفة، لذلك نجد الشارح الكبير يعترف للآخر بما أبدعه من علم، لكن ذلك الإعجاب لم يمنعه من أن يقدّم أقواله وشروحاته وإضافاته أو أن يفتح ميادين معرفية جديدة تقبل اعتماد المنهج ألبرهاني أثناء دراستها وتوظيف القدرات المعرفية البشرية مع التأكيد على ضرورة ممارسة النّقد المعرفي عليها، كأساس من أسس المعرفة العلمية التي يمكن أن تساهم في تشييد المشروع الحضاري، القائم على العقل والعقل فقط والحرّية الفكرية. كون ((تأسيس مشروع أي حضاري. ينبغي أن يكون قائما على العقل والعقل فقط، ينبغي أن يكون مؤسّساً على الفكر التجديدي العلمي البنّاء بحيث نطرُدُ تماماً كلّ فكر رجعي ونحذف تماماً أي فكر لا معقول))[46]إنّنا عندما نمتلك الطّريق المعرفي السّليم وهذا ما يجب أن نتعلّمه حسب ((**ابن رشد**)) سنتمّكن من إنتاج كلّ ما يمكن أن يساهم في بناء مجتمع متحضّر، يقوم فيه كل فرد وبكل عقلانية بإبداع ما يمكن إبداعه، من فنون وأعمال علمية أو عملية أو اقتراح للمشاريع العلمية أو السياسية

والاقتصادية التي يمكن أن تساهم بقوّة في تنوير المجتمع الحاضر.

إنّ صناعة مجتمع المستقبل متوقفّة على امتلاك العلم والإيمان بقدرة الإنسان على المعرفة مع ضرورة التسلُّح بالمنهج ألبرهاني الصّارم وفي نفس الوقت الالتزام بالحدود المعرفية للعقل وتجنُّب المتاهات المعرفية التي لا مخرج لها ، فإن كان الإنسان قادراً على الوصول إلى اليقين فإنّ هذه القدرة نسبية ولا تعطيه الحرّية في البحث في كلّ شيء بل هناك قضايا لا يقدر العقل البشري البحث فيها ، لهذا فليتركها كما هي وليقبل بها مثلما جاءت ، المقصود بهذه القضايا ، القضايا التي تخصّ المعتقد أي معتقد ، القضايا التي تساهم حسب ((**ابن رشد**))في غرس الاطمئنان في النفوس البشرية الحائرة وجودياً ، ليتفرّغ إلى إنتاج المعرفة التي يقدر عليها ، هذا النتاج الذي هو عبارة عن موروث بشري غير مطلق و لا يجب أن يتحوّل إلى أوثان تقدّس وتستسلم لها العقول ، هي مجرّد مشاريع فكرية من الضّروري أن تكون مؤسّسة على البرهان وتتماشى والإمكانات المعرفية البشرية. مشاريع نابعة من دراسة الوجود كما هو موجود بعيدة عن الذّاتية والانتصار لمذهب من المذاهب أو التحيُّز لتيار من التيّارات الفكرية أو التحليق في السّماء وإنتضار الإلهام من مصدر مفارق للإنسان.

إذا كان ((**ابن رشد**)) يحترم حرّية العقل ولا يسمح باحتكار إنتاج المعرفة فإنّه كذلك يضع لها شروط وضوابط معرفية دقيقة ، حتى لا تكون المعرفة سبباً في التأصيل والتّأسيس للجهل المُقنّن وهو بهذا يسعى إلى توجيه العمل الفكري البشري في مجتمعه إلى المعركة الحضارية الحقيقية وهي البناء أو الهدم والبناء والابتعاد عن الدّخول في معارك مذهبية لا يمكن أن ينتج عنها إلاّ دمار العقول.

لقد رفض ((**ابن رشد**)) بشدّة هذه المعارك الوهمية مع المختلفين معنا داخل الملّة الواحدة أو مع الذين يخالفوننا في الملّة ، إنّه يُؤمن أنّ المحبّة ورحابة الصّدر ورجحان العقول وترفّع النفوس عن مثل هذا الصّراع الذاتي الذي يغذيه الانتصار للذات لا غير هو الوحيد الذي يضمن لنا النجاح والوصول إلى اليقين وامتلاك الحقيقة ، التي ستكون ذلك النّور الذي ننير به طريق البحث المعرفي في كلّ الميادين والمباحث طبيعية كانت أو فلسفية أو غيبية. عندها يُقبل الإنسان على الحقيقة متحلياً بالرّوح العلمية والتسّامح الفكري والانفتاح على من يخالفنا والتعايُش معه مع التزام الحوار والنّقد البنّاء الذي لا يهدف إلاّ للحقيقة.

تأسيس ((**ابن رشد**) للمعرفة ، يبيّن لنا أنه لم يكن يقصد في مشروعه المعرفي هذا المجتمع الذي ينتمي إليه فقط ، بل كان ينّظّرُ للبشرية جمعاء ، ما يؤكدّ عالمية هذا الرّجل ، هذه العالمية التي جعلته ينفتح على من سبقه في تحديد طريق المعرفة وأسُسها وكذلك ينفتح على المستقبل وعلى الأجيال اللاّحقة ، فهو يقدّم لها منهجاً معرفياً إنسانياً يمكن تعميمُه واعتماده من طرف أي إنسان يبتغي الحقيقة وهذا يبيّن الأفُق العالمي للمشروع المعرفي ألرّشدي. إنّه مشروع كامل الأهميّة لما يمكنُه من تخليص الإنسان من التعصّب والفكر ألإقصائي ويدفعه إلى الانفتاح الفكري ، كون الحقيقة ليست حكراً على جنس بشري محدّد ولا ملكاً لأي كان مهما كان أصلُه أو دينه.

وفق هذه القناعة يمكن الاستفادة من جهود الآخرين دون أن نكون بحاجة إلى أخذ أخطائهم أو ما نرى أنّه بعيد عن الصّواب أو رفض ما كان صحيحاً بحجّة أنّه صادر من الآخر الذي يخالفنا في الدّين والثّقافة الحقيقة ليس لها دين محدّد ونفس الأمر بالنسبة للمنهج المعرفي ، فأينما كان الحقّ يجب أن نأخُذ به مهما كان انتماء صاحبه ، لكن مع اشتراط التأسيس ألبرهاني لأي فكرة أو حقيقة وهذا يقتضي التمّكُن من المنهج ألبرهاني والقدرة على النّقد وممارسة الشّك القوي الهادف إلى الحقيقة فقط ، بذلك يجب الابتعاد عن الأقاويل التي لا تنتج إلاّ الشّك والحيرة وتؤدّي إلى التيه أو تُغذّي روح التعصّب والتقليد و تصنيم أقوال السّابقين.

لقد أسّس للمعرفة البشرية تأسيساً إنسانياً يؤكدّ فيه ضرورة استمرارية البحث عن الحقيقة لانّ كلّ ما وصل إليه الإنسان يبقى جزء أو نقطة في بحر حقيقة هذا الوجود ، خاصة وأنّ الوسائل والطّرق المعرفية ممكنة ومتاحة لكلّ من يطلب الحقيقة البرهانية كون العلم يقوم على حركية معرفية مستمرّة لا تعرف الجمود والتوّقف.

خاتمة البحث

وتأتي خاتمة هذا البحث لترصد أهم النتائج التي توّصلنا إليها من خلال تناولنا للأفق الحضاري لنظرية المعرفة عند ((**ابن رشد**)) والتي تتلخص فيما يلي:

- موسوعية الفكر ألرشدي وعدم انحصاره على مرجعية فكرية واحدة: فالانفتاح ألرشدي على ((**أرسطو**)) لم يمنعه من التعامل مع الإنتاج الفكري والمعرفي الذي أنتجه العلماء والمفكرين والفلاسفة الذين يشترك معهم في الملّة ، كما أنه لم يكن منعزلاً عن التغيّرات الحضارية التي عرفها مجتمعه ، فلقد كان صاحب نظرة معرفية عميقة هدفها الوحيد هو الاستفادة من التجارب المعرفية التي أبدعها الآخر ؛ لأجل تحديد الأسس المعرفية المتماشية والإمكانات المعرفية عند الإنسان وكذلك القادرة على تيسير الطّريق لبناء المعرفة العلمية في مختلف المباحث والميادين التي يطرقها فضول الإنسان.

- إدراكه لجوهر الإشكال في بناء الحضارة : يبدو لنا أنّ((**ابن رشد**)) عندما كان يعمل على تحديد الأسس المعرفية التي يمكن أن تساهم في بناء المعرفة العلمية أنّه كان مدركاً تمام الإدراك أهمية هذا المشروع في تنظيم وتطوير العلم وبناء الحضارة ، فلقد أكدّ من خلال هذا العمل على ضرورة الاهتمام بطريقة التفكير والعمل على إخضاعها للنقد والتطوير قبل الاهتمام بامتلاك المادة المعرفية ؛ ومنه بيّن أنّ الإشكالية الحضارية والعلمية لا تكمن في من يمتلك المعرفة بل في من يمتلك ويتحكّم في الطّريق والمنهج الموصل إلى المعرفة العلمية فالأزمة عنده هي أزمة منهج وطريقة التفكير وليس في الغزارة المعرفية والعلمية ؛ فعندما يكون المنهج فاسداً لا يقوم على البرهان تصاب العقول بالعجز وتقع في فخ التقليد واجترار الماضي أو الوقوع في التبعية والرضوخ للوصاية الفكرية .

لأجل هذا وجدناه يؤكدّ ضرورة امتلاك المنهج العلمي الذي يقوم على البرهان ، هذا المنهج الذي يؤهل مالكه للاستفادة من المجهود المعرفي البشري والمساهمة في إثرائه وتطويره عن طريق عملية الهدم والبناء في آن واحد مبتعدين عن الأحكام الذّاتية والتخيّلات والأوهام التي لا تقبل التكذيب والنقد.

فإذا كان التأسيس ألرشدي عبارة عن مشروع ابستيمولوجي محض ، فإنّنا نرى أنّ هذا الطّرح أوسع بكثير من أن يحصر في الهم المعرفي كون المتعمق في هذا المشروع يجد أنّه كان يسعى إلى بناء طريقة تفكير برهانية لأجل إحداث تغيير في ذهنيات الأفراد ، هذا التغيير الذي سينعكس على الواقع الحضاري والاجتماعي في المجتمع الذي يعيش فيه أو المجتمع الإنساني بصفة عامة. لقد أكدّ على ضرورة سعي كلّ فرد إلى إعادة النظر في طريقة تفكيره واعتماد آلية الشّك والنقد للتحرّر الواعي من القيود المعرفية والرّوحية لأجل تحقيق الاستقلالية الفكرية ؛ التي ستُتيح الفرصة لكلّ أفراد المجتمع دون تمييز للمساهمة في إنتاج المعرفة والفلسفة وكذلك بناء مواقف مؤسّسة علمياً عن هذا الوجود وعن الذات والآخر ممّا قد يساهم في انتشار التسامح والتعايش والتحلّي بأخلاقيات الاختلاف والحوار بين كلّ فئات المجتمع عبر كلّ المستويات.

الهوامش

1. ابن رشد ، تهافت التهافت ، تهافت التهافت ، سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد. إشراف محمد عابد الجابري ، دراسات الوحدة العربية.ص190.
2. ابن رشد ، تلخيص كتاب النفس ، تحقيق وتعليق ألفرد إيفري ، مراجعة محسن مهدي ، تصدير إبراهيم مدكور ، المكتبة العربية ، المجلس الأعلى للثقافة ، ((القاهرة))1994 ، لم تذكر الطبعة ، ص126 ، 127.
3. ابن رشد ، تهافت التهافت. ص273.
4. ابن رشد ، المصدر نفسه ، 190-191. ،
5. ابن رشد ، ضميمة لمسألة العلم القديم التي ذكرها في فصل المقال ، تقديم وتعليق أبو عمران الشيخ وجلول البدوي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر1982. ص70.
6. ابن رشد. فصل المقال ، ص 41.
7. ابن رشد ، المصدر نفسه ، ص 24.
8. عاطف العراقي ، النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد ، دار المعارف ((القاهرة)) الطبعة الرابعة 1984 ، ص90.
9. عاطف العراقي ، النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد ، ص96.
10. ابن رشد ، تهافت التهافت. ص190.
11. ابن رشد ، تلخيص كتاب النفس ، ص68.
12. ابن رشد ، فصل المقال ، ص27.
13. ابن رشد ، المصدر نفسه ، ص27-28.
14. ابن رشد ، تهافت التهافت ، ص 370.
15. محمد عاطف العراقي ، النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد ، ص 111.
16. ابن رشد ، تهافت التهافت ، 396.
17. المنصف شعراانة ، "قراءة ابن رشد للغزالي نقد وتأسيس" ضمن كتاب أعمال الندوة الدولية بمناسبة مرور ثمانية قرون على وفاة ابن رشد ، تنسيق محمد المصباحي ، منشورات الجمعية الفلسفية المغربية ، المغرب1998 ، ص69.
18. محمد ألمصباحي ، إشكالية العقل عند ابن رشد. الطبعة الأولى ، ((الدار البيضاء)) ، المركز الثقافي العربي ، 1988 ، ص 6.
19. ابن رشد ، تهافت التهافت ، ص273.
20. ابن رشد ، تلخيص كتاب النفس ، ص123.
21. ابن رشد ، تهافت التهافت ، ص273.
22. ابن رشد ، فصل المقال ، ص25.
23. ابن رشد ، تهافت التهافت ، 378.
24. ابن رشد ، شرح البرهان لأرسطو وتلخيص البرهان ، تحقيق وشرح وتقديم ، عبد الرحمن بدوي ، الطبعة الأولى ((الكويت)) المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب ، 1405 /1984 ، ص68.
25. ابن رشد ، المصدر نفسه ، ص68.
26. ابن رشدن المصدر نفسه ، ص68.
27. ابن رشد ، المصدر نفسه ، ص69.
28. ابن رشد ، تهافت التهافت ، القسم الأولى تحقيق سليمان دنيا ، دار المعارف ، القاهرة 03، 1968 ، ص359.
29. محمود زيدان ، نظرية المعرفة عند مفّكري الإسلام وفلاسفة الغرب المعاصرين. مكتبة المتّنبي. ((المملكة العربية السّعودية)) لم تذكر الطبعة. 2012.ص224.
30. ابن رشد ، تهافت التهافت ، تقديم محمد عابد الجابري ، ص101
31. ابن رشد ، فصل المقال ، ص23.
32. ابن رشد ، تهافت التهافت ، القسم الأولى تحقيق سليمان دنيا ، دار المعارف ، القاهرة 03، 1968 ، ص514.
33. قدري حافظ طوقان. مقام العقل عند العرب. دار القدس للطّباعة والنشر والتوزيع. ((بيروت)). لم تذكر الطبعة. 2002، ص203.
34. سيف الدين ماجدي ، العقل والنص عند الفلاسفة والمتكلمين ، منشورات دار علاء الدين ، سورية ، ط 01، 2008.ص 87.
35. محمد أبو القاسم حاج أحمد ، ابستيمولوجية المعرفة الكونية ، إسلامية المعرفة والمنهج ، الطبعة الأولى ((بيروت ، لبنان)) سلسلة فلسفة الدين والكلام ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004.ص 124.
36. محمد حاج حمد ، المرجع نفسه ، ص125.
37. محمد المصباحين إشكالية العقل عند ابن رشد ، ط 01، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء
38. المغرب ، 1988 ، ص227.
39. يمنى طرف الخولي ، العلم والاغتراب مقال في فلسفة العلم ، من الحتمية إلى اللاّحتمية ، ط01، ا الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1987 ، ص133.
40. سيف الدين ماجدي ، العقل والنقل عند الفلاسفة والمتكلمين ، ط 01، منشورات دار القلم ، 2008، ص143-153.
41. سيف الدين ماجدي ، المرجع نفسه ، ص159.

42.انظر أحمد عبد المجيد عطية ، " قراءات ابن رشد ، الدراسات العربية الراهنة حول ابن رشد"مجلة الجمعية الفلسفية المصرية ، العدد 08 ، 1999.

43.قدري حافظ طوقان ، مقام العقل عند العرب ، ص186.

44.ابن رشد ، الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون ، نقله عن العبرية إلى العربية أحمد شحلان ، مع مدخل ومقدمة وشروح ل محمد عابد الجابري ، ((بيروت)) سلسلة التراث الفلسفي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998.ص125.

45.ابن رشد ، المصدر نفسه ، ص125.

46.عاطف العراقي. الفيلسوف ابن رشد ، ومستقبل الثقافة العربية ، أربعون عاماً من ذكرياتي مع فكره التنويري ، الطبعة الثانية ، ((القاهرة)). دار الرشاد. 2005.ص216.

47.عاطف العراقي ، المرجع نفسه ، ص220.

جدلية التناول المفاهيمي للمجتمع المدني في ظل التنظير السوسيولوجي -مقاربة سوسيو-تاريخية-

The dialectic of the conceptual approach of civil society under sociological theory. -Socio-historical approach-

تاريخ الارسال:12/07/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

سلمى كوندة ، جامعة محمد لمين دباغين -سطيف2
selmaridha@gmail.com

الملخص

لقد تناولنا بالدراسة في هذا المقال العلمي اختلاف وجهات نظر المفكرين السوسيولوجيين حول مصطلح **المجتمع المدني** ، الذي اتسم بتحولات جذرية منذ ظهوره ؛ إذ لم يتطور دفعة واحدة ، أو على يد مفكر واحد ، بل نشأ وتطور بفضل تراكم إسهامات العديد من الفلاسفة والمفكرين السوسيولوجيين الذين أثاروا جدلا كبيرا نتجت عنه عدة رؤى إيديولوجية ، وعليه عمدت الباحثة إلى النظر في خلفية المفهوم من خلال تقديم مقاربة سوسيو-تاريخية ، والتأكيد على هذا الاختلاف المفاهيمي للمجتمع المدني ، ولفت الانتباه إلى التطور التاريخي الذي مر به.

فالجدل القائم حول المفهوم يقودنا بالضرورة إلى التأكيد على أصوله وظروف نشأته ، اعتمادا على التنظير السوسيولوجي ، الذي يتيح إبراز دلالات المفهوم ، والكشف عن مضامينه ، وهذا ما جاء في جوهر الدراسة الحالية.

الكلمات المفاتيح: المجتمع المدني ، المجتمع السياسي ، المفاهيم السوسيولوجية ، علم الاجتماع ، القطاع الثالث.

Résumé

*Nous avons étudi, dans cet article, les points de vue divergents des penseurs sociologiques sur le terme « **Société Civile** », marqué par des transformations radicales depuis son émergence, non développée à la fois ou par un seul penseur, mais ayant grandi et évolué grâce à l'accumulation de contributions par de nombreux philosophes et penseurs sociologiques qui ont suscité une grande controverse aboutissant à plusieurs visions idéologiques. En effet, la contribution examine l'arrière-plan du concept en présentant une approche socio-historique, en soulignant cette différence conceptuelle de la société civile et en attirant l'attention vis-à-vis du développement historique qu'il a subi.*

La controverse entourant le concept nous amène nécessairement à souligner ses origines et les circonstances de sa genèse, basées sur la théorisation sociologique, qui permet la présentation des concepts et la divulgation de son contenu, qui est au cœur de la présente étude.

Mots-clés : Société civile, Société politique, Notions sociologiques, Sociologie, Troisième secteur.

Abstract

*In this article, we study the different views of sociological thinkers on the term **Civil Society**, which has been marked by a radical transformations since its emergence. The term did not develop at once or by a single thinker, but has grown up and evolved through the accumulation of contributions by many philosophers and sociological thinkers, who aroused a great controversy that resulted in several ideological visions. Therefore, the researcher examined the background of the concept by presenting a socio-historical approach, and emphasizing on this conceptual difference of civil society, and drawing attention to the historical development it has undergone. The controversy surrounding the concept necessarily leads us to underline its origins and the circumstances of its emergence, based on sociological theorizing. It allows the presentation of the significance of the concept and the disclosure of its content, which is at the heart of the present study.*

Keywords: Civil society, Political society, Sociological concepts, Sociology, Third sector.

مقدمة

من المتفق عليه أن لكل علم مفاهيمه الخاصة تميزه عن العلوم الأخرى، بل ويعد المفهوم (Le consept) شرطا أساسيا لظهور العلوم وقيامها كتخصصات معرفية قائمة بذاتها، إلا أنه بالمقابل توجد مفاهيم مشتركة بين العديد من العلوم، وخاصة العلوم الاجتماعية التي تحوي تداخلا وتشابكا مفاهيميا كبيرا في العديد من المصطلحات أثير حولها الكثير من الجدل بين علمائها ومنظريها.

والمجتمع المدني (Sociéte Civile) كأحد أهم المفاهيم الاجتماعية الذي اختلف حوله الباحثون بين مدافع عنه وناقد له، اتسع استخدامه بشكل كبير في التسعينيات من القرن الماضي، وتزايدت الدراسات والأبحاث التي تطرقت إليه، ولاسيما في ظل التحولات التي مست المجتمعات المعاصرة، وعجز القطاع الحكومي والقطاع الخاص على مجاراتها والتصدي لها، هذا العامل الأساسي الذي أثر في ظهور قطاع ثالث عرف "**بالمجتمع المدني**"، وأيضا في ظل الحاجة لإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تخص شؤونهم وشؤون العامة، والسير في طريق الديمقراطية.

وتجدر الإشارة بأن مفهوم المجتمع المدني هو قرين بالفكر الغربي، فمنذ ظهوره شكل تراكما معرفيا ضخما حول مضمونه ودلالته وسياقه التاريخي، وعليه تحاول الباحثة من خلال هذا المقال العلمي تبيان نشأة المفهوم، وإبراز دلالاته وأبعاده في ظل النظرية السوسيولوجية، مع الإشارة إلى أركانه وخصائصه ومؤسساته، وبالتالي تتمحور الإشكالية في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو مفهوم المجتمع المدني؟ وما هي الخلفية السوسيو-تاريخية لهذا المفهوم؟

أولا-جدلية مفهوم المجتمع المدني

شكل مصطلح المجتمع المدني اختلافا كبيرا لدى الباحثين؛ فمنذ ظهوره لاقى محاولات عديدة حول إيجاد مفهوم واحد متفق عليه، مما نتج عنها تعدد التعريفات النظرية التي خاضت فيه، ولقد أدى هذا التنوع المعرفي إلى نقاش واسع بين مختلف الباحثين في العلوم الاجتماعية، ولاسيما العلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وذلك لارتباط المفهوم بالدولة والمجتمع السياسي.

وكون أن المصطلح هو غربي الأصل فيلفظ باللغة الفرنسية (Sociéte Civil) لذا لا يوجد تعريف دقيق له في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية، و(Société) كلمة لاتينية تعني مجتمع، أما (Civil) فهي من أصل لاتيني(Civis) أيضا وتعني المواطن، وليست مشتقة من (Civilization) كما هو شائع، وكلمة (Civis) في ترجمتها تشير إلى مدني من المدينة أو التمدن، والمدينة تعني المكان الذي يجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة، وبالتالي يحتضن الشأن العام.[1]

ويعرفه (جون لوك) في كتابه "**الحكومة المدنية**" بأنه: مجموع الأفراد الذين يجتمعون في هيئة واحدة، ويخضعون لقانون وسلطة شرعية عامة، تؤدي إلى فض المنازعات بينهم، والالتزام بقانون الطبيعة".[2]

كما يعرفه الإيطالي (أنطونيو غرامشي) بأنه: مجموعة من البنى الفوقية مثل: النقابات والأحزاب والمدارس والجمعيات والصحافة والآداب والكنيسة.[3]

وعرفه المفكر الألماني (هابرماس) بأنه: نسيج من الجمعيات والهيئات الاجتماعية التي تناقش الحلول الممكنة لبعض المشاكل المرتبطة بالمصلحة العامة.[4]

وتعرفه منظمة الأمم المتحدة على أنه مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي او قطري أو دولي، يتمحور عملها حول مهام معينة، ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية.[5]

وهذه التعريفات السابقة كلها تعريفات غربية، أما تعريف المجتمع المدني بالنسبة لباحثينا العرب فقد قدموا الكثير حوله ويمكن تقديم البعض منها في:

يعرفه حسنين توفيق إبراهيم بأنه: مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة.[6]

كما يعرفه الدكتور سعد الدين إبراهيم بأنه: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف.

ويتفق الدكتور عبد الغفار شكر مع سعد الدين إبراهيم في أن المجتمع المدني هو: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها.[7]

ويبدو جليا بأن كل التعريفات تشترك في نقاط وتختلف في نقاط أخرى للتوصل ولاستخلاص مفهوم أقرب للمجتمع المدني في بيئتنا الاجتماعية ، ويمكن تحديد النقاط المشتركة في الآتي:

- المجتمع المدني تنظيم تطوعي غير هادف للربح.
- المجتمع المدني يشكله أعضاء أو أفراد من المجتمع.
- المجتمع المدني يقع بين الأسرة والدولة.
- المجتمع المدني هيئة اجتماعية غير رسمية.
- المجتمع المدني يهتم بشؤون الصالح العام.
- المجتمع المدني هو هيئات تعمل في المجال السياسي والثقافي والاجتماعي ولا تهدف للوصول إلى السلطة.

وعليه وبناء على هذه النقاط الجوهرية يمكن القول بأن **المجتمع المدني إجرائيا هو مفهوم غربي نشأ وتطور في الفكر الغربي السوسيولوجي، ويمثل مجموعة التنظيمات الاجتماعية والسياسية والثقافية غير الرسمية، والتي تعمل بالتوازي مع الدولة وتتميز بالطابع التطوعي المستقل ذاتيا، وتسعى إلى تحقيق منافع ومصالح أفراد المجتمع.**

وفي ذات السياق يلاحظ من خلال هذه التعريفات النظرية المتداولة أن المجتمع المدني لم ينشأ في الآونة الأخيرة فقط ، بل أصول وجذور المفهوم تعود إلى ما قبل ذلك ، ويبدو ذلك من خلال تناول الفلاسفة والمفكرين له في فترات زمنية قديمة ، الأمر الذي يستدعي الخوض في سياقه التاريخي ، وإبراز طريقة نشأة المفهوم وتبلوره في الفكر الإنساني المعرفي.

ثانيا-إشكالية التناول السوسيو-تاريخي لمفهوم المجتمع المدني

إن ظهور مفهوم جديد في الحقل المعرفي يرتبط بالضرورة بالتغيرات والتحولات التي تمس المجتمعات سواء على الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، ومصطلح المجتمع المدني ليس جديدا على الإطلاق ، بل له علاقة وثيقة بالفكر الغربي الذي يعود بجذوره إلى القرون القديمة ، ويدل استعماله في المراحل المختلفة للفكر الغربي على القطيعة المتعددة الأشكال مع النظام السياسي والاجتماعي إلى الشكل المدني ككيان مستقل وقادر على تحديد مستقبل الدولة ، وهو بذلك محصلة النقاش الحاصل في سياقات الفلسفة السياسية الغربية التي احتضنت هذا المفهوم ، إلا أن صياغاته أثارت جدلا كبيرا بين الفلاسفة والمفكرين ، وعليه وفي هذا الصدد يمكن استعراض السياق التاريخي لمفهوم المجتمع المدني انطلاقا من الفلاسفة اليونانيين وصولا إلى المفكرين السوسيولوجيين.

أ -المجتمع المدني في ظل الفلسفة اليونانية والرومانية القديمة

تؤكد وجهات نظر كثيرة أن مصطلح المجتمع المدني يعود إلى الحقبة اليونانية ، أي إلى أكثر من 2000 سنة قبل الميلاد ،... "فقد وضع أفلاطون في الكثير من مؤلفاته السياسية وخصوصا في كتابي "**الجمهورية**" و"**القوانين**" تفسيرا لكيفية انبثاق الحياة السياسية وهو ما عبر عنه بأول بداية للدولة باعتبارها نتيجة لتدخل عوامل طبيعية افتراضية ، فاعتبر مبدأ الحاجة هو حاجة الإنسان إلى مؤازرة بني جنسه ، وإحساسه بالخوف والفاقة والجهل...الخ ، وهو الذي دفعه إلى الاجتماع بنظائره ، ومن ثم تكونت لديه غريزة طبيعية وهي الميل إلى الاجتماع".[8]

بمعنى أن أفلاطون(427-347ق.م) من خلال مؤلفاته رسم المدينة الفاضلة للمجتمع المدني العادل ، واضعا أسسها على حكم العقل ، حيث ينشأ المجتمع نتيجة لحاجة البشر إلى الآخر ، والتي لا يمكن إشباعها إلا بالتعاون بين أفراد ذلك المجتمع المدني.

والمتتبع للحقبة الفلسفية اليونانية يرى بأن مصطلح المجتمع المدني ظهر أكثر في فكر الفيلسوف أرسطو(384-322ق.م)، إذ تناول مصطلح (koinonía politikè) ويعني به اتحاد أو رابطة مواطنين [9]، وبالتالي يمثل المجتمع المدني حسبه مرادفا للرابطة السلطوية في دولة المدينة الأثينية (Polis) وهي جماعة من المواطنين تترابط لأجل هدف خيري ، ومفهوم أرسطو لهذا المصطلح –Polis- أو المجتمع المدني يؤسس إلى لون من الجمهورية الارستقراطية التي تبنى قواعدها على مواطنين أحرار ، يملكون ما يكفي من الثروة ، ومن وقت الفراغ كي يتفرغوا للاهتمام بما هو سياسي أي بالشؤون العامة.[10]

وأشار أيضا إلى أن المجتمع المدني هو "مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، بمعنى أنه لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة عنده بصفه خاصة، والفلسفة السياسية اليونانية بصفه عامه يقصد بها مجتمعا مدنيا يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقها.

وقد دعا أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي، ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا أن المشاركة في هذا المجتمع السياسي تقتصر على النخبة، ويحرم منها ومن حق المواطنة العمال والأجانب والنساء.[11]

ولم يتوقف المفهوم عند فلاسفة اليونان، بل امتد أيضا إلى المفكرين الرومانيين، الذين اتجهوا مثل اليونانيين لمماثلة الدولة بمجتمع المواطنين، فأدخلوا بعض التطورات العامة الملموسة في انفصال الدولة عن المجتمع المدني، وظهر هذا الانفصال في القانون الروماني الذي ميز بين المجالات العامة والمجالات الخاصة، وأعطى للملكية الخاصة مكانة قانونية مرموقة، فظهورها ظهور لفكرة المجتمع المدني[12]

بمعنى أن الظروف التي نشأ فيها المجتمع المدني عند الإغريق والرومان انبثقت من الحاجة إلى المدينة المثالية التي تقوم على العدالة والمساواة الخارجة عن إطار سلطة الدولة وحكامها.

ب-المجتمع المدني حسب أصحاب العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جون لوك وجون جاك روسو)

لقد تبلور مفهوم المجتمع المدني من خلال مفكري نظرية العقد الاجتماعي انطلاقا من فكرة انفصال الفرد عن الدولة باعتبار حقوقه الطبيعية، والتي برزت مع التملك والملكية الخاصة. وذلك من خلال تحاكم الأفراد إلى صيغة قانونية افتراضية لتأسيس السلطة بمعيار دنيوي بدلا من المعيار الديني، فقد شكلت إسهاماتهم أولى الأفكار التي عبرت عن إرادة الفكر الغربي في إبعاد السيطرة الدينية عن المجتمع، وذلك لحماية الفرد وحقوقه الطبيعية

فيرى الفيلسوف "توماس هوبز"(1588-1679م) أن السلطة المطلقة ليست مستمدة من الله، بل إنها مستمدة من الطبيعة، فالحاكم المطلق لا يقوم على أساس نظرية الحق الإلهي، ولكن على أساس التعاقد الحر الذي يتم بإرادة أفراد متساوين ومستقلين يتنازل فيه الأفراد إراديا عن حريتهم وحقوقهم للسلطة الحاكمة القائمة على احترام التعاقد، والمجتمع المدني عنده قائم على التعاقد ولو اتخذ شكل الحكم المطلق[13]، بمعنى أن أصل الاجتماع البشري حسب (توماس هوبز) هو نتيجة منطقية لحاجة الإنسان لحماية مصالحه وتنظيمها تحت مظلة مجتمع يكون الفرد جزءا أساسيا فيه.

أما المفكر جون لوك(1632-1704م) فقد أعطى للمجتمع المدني أهمية كبيرة، إذ كان من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماما بهذا المصطلح، والذي يقصد به "وصف ذلك المجتمع الذي داخله الأفراد، لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، لكن غياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق، لذا اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق ثم تخلوا عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة للسلطة الجديدة، التي قامت بإرضائهم والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية والتملك، والتزام أفراد ذلك المجتمع المدني بطاعة تلك السلطة طالما التزمت بعناصر ذلك الاتفاق معهم، أما إذا خرجت عنه فإنها تفقد كل أسس طاعتهم لها، ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها ويحلوا محلها سلطة أخرى أكثر اتساقا في احترامهم لحقوقهم".[14]

وعلى العموم فالمجتمع المدني حسب جون لوك يظهر عندما يسلم الأفراد أمرهم لسلطة حكومية بالقدر المشروع على حسم المنازعات فيما بينهم، ووجود حقوق الفرد الشخصية في حالة الطبيعة، هي الضمانة الحقيقية لحماية هذا الفرد في حالة المجتمع من تجاوزات هذه السلطة الحكومية.

وإذ كان الأمر كذلك فإنه بالمقابل يؤكد جان جاك روسو (1712-1788م) على أن ميلاد المجتمع المدني مقترن بمبدأ التملك، وقد رأى بأن رغبة الامتلاك تعد بداية الشر باعتبارها تجر إلى شهوات أخرى غيرها، فتسمح بظهور التفاوت في الملكية بين الأفراد وعدم المساواة، وهذا كله نتيجة الاستبداد، وتختلف المساواة هذه مع المساواة الأصلية التي مصدرها الطبيعة، وتكون السبيل لتحقيق العدل ودفع التفاوت والبحث عن صيغة جديدة من العيش والوجود، وبالتالي إقرار تعاقد اجتماعي يضمن الحرية

والمساواة المطلقة أمام القانون للموجودين داخل المجتمع الواحد.[15]

ويؤكد روسو على حرية الإنسان الطبيعية التي يتنازل عنها للآخرين من أجل الحفاظ على حريته نفسها، حيث تصبح المدينة هي السيادة أو السلطة لكل الأفراد، مع أنها وبنفس الوقت تقيد حرياتهم وتكبلها، ومعنى ذلك أن الإنسان تنازل بموجب "العقد الاجتماعي" عن حقه الطبيعي وكذلك عن حريته الطبيعية.

ولقد تأثر روسو بـ"هوبز" حين أكد على أن الحياة الاجتماعية ليست فطرية غير أنه اختلف معه حين أشار إلى أن حياة الإنسان الأولى كانت خالية من الشر والشقاء، واعتقد بأن الإنسان طيب بطبيعته، وأن جميع الشرور هي من حولت الإنسان نفسه فالبشرية تطورت من الحالة الطبيعية إلى حالة الإنسان المتوحش بفعل ظروف السلطة والتملك، وعليه "يرى جان جاك روسو أن العقد الاجتماعي شرط ملازم لكل سلطة شرعية، وبالتالي شرط ضروري لكل نظام سياسي طبيعي، فالعقد الاجتماعي يشكل مرحلة تاريخية نوعية في عملية الانتقال من الحالة الطبيعية إلى حالة المجتمع المدني. وهنا يربط روسو رباطاً جدلياً بين تكون المجتمع المدني، وبين تأييده للعقد الاجتماعي".[16]

ويتفق مفكرو نظرية العقد الاجتماعي على أن مصدر السيادة والسلطة في الدولة هو العقد، وأن الأفراد يشكلون المجتمع المدني بشكل طوعي هدفه الأساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي، ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أنهم اختلفوا في بعض الأفكار كما أشرنا سابقا بين هوبز وجون جاك روسو، وأيضا بين هذا الأخير وجون لوك، حيث دعا روسو إلى عقد اجتماعي بين الأفراد داخل المجتمع، لتنظيم حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أما جون لوك فقد اعتبر أن الغرض من العقد الاجتماعي هو الحفاظ على حق الأفراد في الملكية بوجود سلطة تنظم الحق في استخدام العنف لمعاقبة من ينحرف عن ذلك، لكنه اعتبر «الملكية المطلقة» لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني.

جـ-المجتمع المدني عند فريدريك هيجل

بالرغم من أن منظري "**العقد الاجتماعي**" ركزوا على انفصال المجتمع المدني عن الدولة إلا أن الفيلسوف الألماني "فريدريك هيجل(1770-1831م)» وفي مؤلفه "**نقد فلسفة الحق 1821**" قد انتقد نظريتهم في العقد الاجتماعي، بحيث رأى بأن المجتمع المدني وحدة عاجزة عن مراقبة الدولة لها، كما أنها غير قادرة على تحقيق الأمن ضمن صيغتها التعاقدية.

ويرى هيجل أن المجتمع المدني هو مجال تقسيم العمل وإشباع الحاجات المادية، وهو في نفس الوقت مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة، هكذا يصاغ مفهوم المجتمع المدني في منظور هيجل لا ليطابق المجتمع السياسي أو الدولة، كما هو الحال في نظرية العقد الاجتماعي، بل يستخدمه ليشير إلى مجال إنتاج وتبادل الخبرات المادية مجال المبادرة الخاصة والمصلحة الخاصة، وتشكل الدولة في إطار هذا الفهم المجال الجوهري المجسد للمصلحة العامة.[17]

وتناول مفهوم المجتمع المدني استنادا إلى مؤلفه السابق الذكر -**نقد فلسفة الحق**-حيث أشار بأنه يقع بين الأسرة والدولة وأنه بتكون من أفراد وجماعات ومؤسسات[18]

وهذا يدل على أن هيجل قد غير كليا فكرة المجتمع المدني، وانطلق في تحديده لمفهومه من فكرة الانقسامية بين المجتمع السياسي (الدولة) وبين المجتمع المدني، ويرى بأنه جملة المؤسسات التي تستجيب لحاجيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تلعب دور الحكم بين المصالح الشخصية، ويرى بأن الدولة روح غارقة فوق مادية المجتمع المدني، وهذا الأخير هو كممثل لأفراد كثيرين يشترك في بحث شؤون الدولة العامة وفي الفصل فيها بواسطة النواب، ويفعل الجميع هذا بوصفهم أفرادا "بمفردهم"، أي أن هيجل في هذه الفكرة فصل بين الإرادة العامة الممثلة في الدولة، والإرادة الخاصة الممثلة في الأفراد.[19]

ومن هذا المنطلق فإن نظرة هيجل للمجتمع المدني نظرة دونية، حيث يؤكد على أن المجتمع المدني لا يتحقق استقراره ووحدته إلا بوجود الدولة على عكس نظرية العقد الاجتماعي، إذ أنكر رؤيتهم في عدم قدرة المجتمع المدني على تحقيق الفاعلية دون الدولة، وينطلق هيجل من أن الأسرة التي يعتبرها المنظومة الأولى والجذر الأخلاقي للدولة ومظهرا لها، والمجتمع المدني هو المظهر الآخر، بمعنى أن هذا الأخير هو تقسيم العمل بين الخلية الاجتماعية (الأسرة) والمركز الأعلى (الدولة).

د-المجتمع المدني عند ألكسيس دي توكفيل

انطلق عالم الاجتماع الفرنسي ألكسيس دي توكفيل Alexis De Tocqueville (1805-1859م)من تأثره بالتجربة الأمريكية في الديمقراطية لتحديد مفهوم المجتمع المدني في كتابة "**الديمقراطية في أمريكا**" مشيدا فيه بخاصية تميز المجتمع الأمريكي القديم (مجتمعات المهاجرين الأوروبيين) مقارنة بفرنسا من الانتشار الواسع للمؤسسات الأهلية التي تعمل على إدارة الشؤون العامة كإحدى مظاهر الديمقراطية، ويربطها بالنظام الديمقراطي والديمقراطية، والحاجة الملحة للفصل بين الدولة والمجتمع المدني من خلال الاهتمام بالثقافة السياسية، وهي الصيغة التي يطرح في سياقها المجتمع المدني في المرحلة الراهنة، وافتراض وجود عين فاحصة ومستقلة تمثل مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة والقائمة على التنظيم الذاتي يدعم استمرار الجمهورية الديمقراطية.[20]

وقد اهتم هذا العالم السوسيولوجي بالعلاقة بين الفردية والمجتمع المدني، وقد أكد على أن التشارك بين الناس وسيلة هامة لتحقيق الأهداف الفردية، كما أشار إلى أن المشاركات الفردية ليست تضحية بالإرادة أو المنطق بل إن الإرادة والمنطق يستخدمان لتخفي النجاح للمشروع المشترك.[21]

وعليه فإن عالم الاجتماع الفرنسي يؤكد على نجاح الديمقراطية الأمريكية ولاسيما في جانب الحياة المدنية، ويؤكد على أن المواطنين المشاركين في العمل المدني هم أكثر قابلية لتعلم مبادئ التسامح والتعددية واحترام القانون.

ه-المجتمع المدني عند كارل ماركس

استفاد "كارل ماركس" (1818-1883م) من أفكار "هيجل" حول مفهوم المجتمع المدني، إلا أنه بالمقابل خالفه في بعض النقاط كنقده للمثالية الهيغلية، فقد رأت النظرية السوسيولوجية الماركسية أن المجتمع المدني يشكل قاعدة مادية مؤسسة للدولة، واعتبره الأساس الواقعي للدولة، وأنه يعبّر عن مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور الإنتاج، بمعنى أن المجتمع المدني عند ماركس هو مجال للصراع الطبقي.

ومن جهته اعتبر ماركس التذرّر أو التفكك الفردي نوعاً من الاغتراب (Alianation) عن الجوهر الاجتماعي، وكذلك تعبيراً عن الصراع الطبقي، وكان رفض ماركس لفكرة مؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة، يستهدف استبدال الدولة نفسها بمؤسسات طوعية بين الأفراد بعد ذبول الدولة واضمحلالها، وعند ذلك يزول الفرق بين الفردي والاجتماعي والسياسي، أي أنّ الدولة تنحل في المجتمع وتذوب فيه.[22]

وقدم كارل ماركس قراءة مزدوجة للمجتمع المدني، إذ يعتبره القاعدة الواقعية والمادية للدولة، ومن جهة أخرى فإنه يعتبر هذا المجتمع نقيضا للدولة، وهكذا كان المجتمع المدني في نظره كيانا مزدوجا، أي أنه من جهة مجتمع مدني اقتصادي، ومن جهة أخرى مجتمع مدني سياسي.[23]

وضمن هذا السياق وكرؤية معمقة فإن كارل ماركس يعتبر المجتمع المدني بمثابة حلبة التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية وفضاء للصراع الطبقي، فالمجتمع المدني حسب وجهة نظره هو المجتمع البرجوازي الذي يمثل البنية التحتية من قوى وعلاقات الإنتاج، ويعتبر ساحة معركة للمصالح الخاصة بحكم النظام الاقتصادي الذي يسير عليه المجتمع، ويشكل جزءا أساسيا من الوجود الاجتماعي، وهذه المقاربة الإيديولوجية تختلف عن سابقاتها

و-المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي

عاد مفهوم المجتمع المدني إلى الساحة وإلى التداول المفاهيمي بعد فترة من الانقطاع أي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وذلك بفضل المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891-1937م)، وذلك في ظل التحولات الاجتماعية التي شهدتها أوربا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917م، وبدء ظهور الحركات الفاشية والنازية واستيلائها على مقاليد السلطة في إيطاليا وألمانيا، السؤال الذي جعل غرامشي يتناول هذا المفهوم من خلال طرح الأسئلة الآتية:

- ما هي الشروط الاجتماعية التي مكنت الطبقة العمالية من الاستيلاء على السلطة في روسيا رغم خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية المتميزة؟ كيف يمكن تكوين جبهة مدنية واسعة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة المجتمع الفاشي الشمولي في إيطاليا وإقامة المجتمع الشيوعي التحرري؟[24]

وينبغي الإشارة إلى أن أنطونيو غرامشي قد استعار مصطلح المجتمع المدني والمجتمع السياسي من منظومة

الفكر البرجوازي، وتحديدا من كتابات هيجل، حيث قام بتحويل هذين المفهومين الهيجليين تماما مثلما فعل كارل ماركس وانجلز وأصبح مفهوم المجتمع المدني مخالفا تماما لما كان عليه، فبعد أن كان يشير إلى دائرة التنافس الاقتصادي بين الأفراد أصبح جزءا من البنية الفوقية، أي حسب أنطونيو غرامشي المجتمع المدني هو المؤسسات الطبقية والاجتماعية التي تختص بالوظائف الإيديولوجية[25]، وهذه الفكرة تخالف تماما فكرة السوسيولوجي كارل ماركس حول المجتمع المدني الذي جعله في البنية التحتية، ويعتبر غرامشي أن وظيفة المجتمع المدني هي الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، أما وظيفة المجتمع السياسي فهي السيطرة والإكراه.

وبعد معالجة وتحليل هذه الرؤى المختلفة يجب الإشارة إلى أن هؤلاء تحدثوا بشكل مباشر على المجتمع المدني، بالمقابل هناك من أشاروا إليه بطريقة غير مباشرة أمثال: **إيميل دور كايم ورواد البنائية الوظيفية**

إذ أشار السوسيولوجي إيميل دوركايم (1858-1917م) إلى أن ضرورة وجود شبكة أمان تتشكل من المؤسسات المدنية بين الدولة والفرد للتصدي للأمراض الاجتماعية المتفشية في المجتمع، ولحالة الاغتراب التي يعيشها الأفراد في ظل مجتمع الحداثة، وهذه الضمانة ليست إلا المجتمع المدني.[26]

والمتفق عليه في علم الاجتماع أن البنائية الوظيفية تركز على أن أي شيء سواء أ كان كائنا حيا أم اجتماعيا، وسواء أ كان فردا أم جماعة صغيرة، أم تنظيما اجتماعيا رسميا أ غير رسمي بأنه نظام أو نسق(System) يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، ولكلّ دورٌ يؤديه حتى يكون النسق في حالة توازن واستقرار، وإلا سيختل هذا التوازن[27]، وفي ضوء دراستنا للمجتمع المدني في ظل هذه النظرية فإن هذا الأخير يعتبر نسق اجتماعيا يسهم في بناء المجتمع الكلي، والحفاظ على حقوق الأفراد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعليه نخلص إلى القول بأن إشكالية مفهوم المجتمع المدني وتطوره التاريخي قد مر بمراحل متعددة؛ فمن الفلسفة اليونانية إلى الرومانية إلى فلاسفة عصر التنوير، أي منظري العقد الاجتماعي، ثم الهيجلية ورواد الديمقراطية أمثال: ألكسيس دي توكفيل إلى الماركسية والغرامشية، وأخيرا رواد البنائية الوظيفية هذه السيرورة الزمنية التي أدت إلى الكشف عن اختلاف وجهات نظر هؤلاء في تناولهم للمفهوم، وتعدد الإيديولوجيات حوله، وكلها خضعت لظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك.

ثالثا-المجتمع المدني: الخصائص والوظائف والمؤسسات

أ-**خصائص المجتمع المدني:** يتميز المجتمع المدني ببعض الخصائص والمميزات تعتبر أركانا أساسية لنشوئه ونذكر منها:

الفعل الإرادي الحر أو التطوعي: حيث يتميز المجتمع المدني بمختلف مؤسساته عن باقي المؤسسات الاجتماعية بالمشاركة التطوعية.

الوجود في شكل منظمات أو مؤسسات: أي أن المجتمع المدني في مجمله مؤسسات تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كل مؤسسة تضم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويتهم بإرادتهم.

الاستقلالية: وتعد من أبرز أركان المجتمع المدني وهو أن تتمتع تنظيماته باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة، وهذا لا يعني انفصالها عنها، ولكن استقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية.[28]

الشعور بالانتماء والمواطنة: تعتبر هذه الخاصية أهم العناصر لتحقيق التماسك والترابط؛ لإيمان الأفراد بأنهم يتمتعون بهوية مشتركة، وأنهم قادرون على الدفاع عنها، وحمايتها مقابل أداء واجباتهم والتزاماتهم نحو الدولة، من منطلق أن طاعة الجزء للكل تقتضي تعبير الكل عن مطالبه واحتياجاته، وأن المواطنة بمعناها الحقيقي هي مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة، وبغض النظر عن الاختلافات بينهم.

التسامح: وهو الذي يجعلنا نطلق صفة مدني على المجتمع، فالمجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم[29]

وهو ما يؤكد عليه الدكتوران عبد الغفار شكر ومحمد مورو حول وجود أهم خاصية للمجتمع المدني وهي: قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.[30]

وعليه يمكن القول بأن خصائص المجتمع المدني تتجسد في أنه مؤسسة غير رسمية، تتميز بالاستقلالية، وتتمتع بالديمقراطية والحرية، يمثلها أعضاء مواطنون بشكل تطوعي إرادي حر، يجمعهم التسامح من أجل تحقيق مصالح أفراد المجتمع من خلال الأدوار التي يؤديها هؤلاء في ظل المجتمع المدني، والتي سنتطرق إليها في العنصر الآتي.

أدوار المجتمع المدني: يؤدي المجتمع المدني كتنظيم اجتماعي غير رسمي في المجتمع أدوارا عديدة تبرز مكانته في البناء الاجتماعي الكلي، يمكن تلخيصها في العناصر الآتية الذكر:

- ❖ دعم الحقوق والحريات ومناهضة كل مساس بهما، وكفالة ما يعجز الأفراد عن تحقيقه، وهذا جراء الطابع الاحترافي والقانوني الذي يحوزه المجتمع المدني، ونتيجة إدراكه للحلقات التي توصله لحل المشكلات الحاصلة.
- ❖ إسهامه في دعم ثقافة السلم والتسامح في الدولة، ونبذ مظاهر العنف والتطرف والصراع.
- ❖ دعم الشعور بالمواطنة والانتماء، والتأكيد على مقومات الهوية والانتماء الحضاري.
- ❖ يدعم المجتمع المدني أداء الجماعات المحلية، وينمي قدرة الفرد في المشاركة التمثيلية محليا ووطنيا.
- ❖ يحقق المجتمع المدني مستويات متفرقة من التربية والتعليم، ودعم العديد من المشاريع الإنسانية الخيرية داخليا ودوليا.
- ❖ يحقق المجتمع المدني الرأي العام الواعي المستعد لتحمل المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية.[31]

جـ-مؤسسات المجتمع المدني: كما أشرنا في التعريفات النظرية والتعريف الإجرائي بأن المجتمع المدني يتكون من مؤسسات غير رسمية تطوعية، تمس مجالات الحياة المختلفة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الخ، ونأتي في هذا العنصر لتطرق إلى أبرز هذه المؤسسات التي تشكل المجتمع المدني في وقتنا الراهن وتتمثل فيما يأتي:

1-الأحزاب السياسية

تعد مكونا رئيسيا في المجتمع المدني ؛ إذ تقوم على الإرادة الطوعية لأعضائها، وهي جماعة من المواطنين تضم نفسها بمبادرتها الفردية، وتستهدف تحقيق برنامج سياسي له أهداف محددة في جميع المجالات، وتسعى للوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه لتطبيق برنامجها وأهدافها.

ولقد أثارت فكرة الأحزاب السياسية في كونها أحد مكونات المجتمع المدني جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين، حيث إن الكثير منهم اعتبر الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وإنما تدخل في إطار المجتمع السياسي، ويرجع السبب في إقصاء هؤلاء للأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني إلى كونها تسعى إلى السلطة.[32]

2-النقابات المهنية والعمالية

تعتبر النقابات العمالية المهنية بمختلف أنواعها من المكونات الرئيسية للمجتمع المدني، بل تشكل أحيانا نواة هذا المجتمع نظرا لأنها ليست كالأحزاب السياسية مدعوة في لحظة للمشاركة في السلطة أو أقسامها.

ويرى البعض أن النقابات العمالية أكثر تعبيرا عن روح المجتمع المدني مقارنة بالأحزاب السياسية، حيث تختلف فيها الاتجاهات والمدارس والمذاهب، لذلك لابد من الاعتراف بالتعددية، والرابطة المهنية[33]

وتعرف بأنها منظمات تجمع أشخاصا يمارسون المهنة نفسها من أجل الدفاع عن مصالحهم المهنية، فمهمة النقابة هي الدفاع عن المصالح المهنية للأعضاء، وهي تضم:

- النقابات المهنية: كنقابة الصحفيين، القضاة، المقاولين...الخ.
- النقابات العمالية: كالاتحاد العام للعمال الجزائريين.[34]

3-المنظمات غير الحكومية (NGO's) أو الجمعيات:

تعرف حسب منظمة الأمم المتحدة بأنها تنظيم غير هادف إلى الربح، أعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى جماعة أو أكثر، تتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية للأعضاء، استجابة لحاجات واحدة أو أكثر.

ويشير المصطلح حسب البنك الدولي إلى أنها: المنظمات المستقلة إلى حد كبير عن الحكومات، وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهدافا إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافا تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء والفئات المستضعفة الأخرى، أو حماية

البيئة ، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية.[35]

ويتضح جليا بأن المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات أو المنظمات الأهلية ، وهذا اختلاف في التسميات فقط بأنها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تفعيله في المجتمع الكلي.

ومن خلال استعراضنا لمؤسسات المجتمع المدني ينبغي الإشارة إلى أن هذه المؤسسات الثلاثة هي المكون الرئيسي للمجتمع المدني بغض النظر عن مؤسسات أخرى نذكرها في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): يوضح مؤسسات المجتمع المدني

المصدر: من إعداد الباحثة

خاتمة

وخلاصة ما تقدم في هذا المقال العلمي هو أن "المجتمع المدني" كمفهوم سوسيولوجي غربي من المفاهيم الأكثر تعقيدا في العلوم الاجتماعية ، وهو ما استدعى البحث في مفهومه ودلالاته من طرف المنظرين السوسيولوجيين والسياسيين لارتباطه الوثيق بالدولة والمجتمع السياسي والديمقراطية. فقد اختلفت الرؤى بين هؤلاء حول إيجاد مفهوم متفق عليه ، فهناك من نظر إليه على أنه نشأ كضرورة لحماية مصالح المجتمع من الدولة ، وهناك من رأى بأنه لا ينفصل تماما عن الدولة ، وهناك من أكد على مكانته بين الأسرة والدولة...وغيرها من الرؤى والمفارقات النظرية حوله.

وفي ظل سياق الاهتمام المتزايد به تبين بقوة للباحثة تقديم دراسة وقراءة تحليلية لتطور المفهوم ، ومعالجته من منظور سوسيو-تاريخي ، مع أنه كان من الصعب تحديد بدايات المفهوم إلا أننا أشرنا إلى بدايته لدى فلاسفة اليونان ، وعليه يمكن التأكيد في الأخير على النقاط الأساسية الآتية:

- أن المجتمع المدني مؤسسة تطوعية غير رسمية حرة تمثل القطاع الثالث بعد الدولة والقطاع الخاص وتعمل بالتوازي معهم لتحقيق التنمية في المجتمع.
- أن المجتمع المدني مفهوم ذو جذور غربية بحتة لم يتناوله الفكر العربي إلا مؤخرا.
- أن المجتمع المدني نشأ وتطور في أحضان الفكر الغربي والسوسيولوجي.
- أن المجتمع المدني منذ نشأته وهو محل نقاش الباحثين السوسيولوجيين ولمّا يتفقوا بعد على مفهوم محدد له.

الهوامش

1. -داود جفافلة وعبيدة صبطي، **دور الإعلام الجديد في دعم منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية**، مؤلف جماعي بعنوان: "دراسات في المجتمع المدني، الجزء1، من إعداد الدكتور بلقاسم سلاطنية وآخرون، ط1، الدار الجزائرية. الجزائر العاصمة. 2017.ص ص 283-284 .
2. جون لوك، **الحكومة المدنية**، ترجمة: محمود شوقي الكيال ، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، د.س.ن، ص75.
3. - خالد ساحلي، **المجتمع المدني: من التأسيس الغربي المأمول إلى الواقع المأزوم**، منشورات الوطن اليوم، سطيف، الجزائر، 2017. ص182.
4. -الطاهر براهيمي وعبد اللطيف بكوش، **دور المنظمات الجمعوية ذات الطابع المدني في استراتيجيات تنمية ثقافة الأمن الاجتماعي**، مؤلف جماعي بعنوان: "دراسات في المجتمع المدني، الجزء1، من إعداد الدكتور بلقاسم سلاطنية وآخرون، ط1، الدار الجزائرية. الجزائر العاصمة. 2017.ص173.
5. - توفيق بوستي، **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني العربي: مكونات وإطاره التنظيمي**، مؤلف جماعي بعنوان: المجتمع المدني العربي في ظل العولمة: من الإقليمية إلى العالمية (مجموعة من الباحثين)، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، 2017. ص58.
6. -حسنين توفيق إبراهيم، **بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية**، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص ص79-80.
7. -عبد الغفار شكر ومحمد مورو، **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، ط1، دار الفكر، دمشق، أفريل2003، ص43.
8. -نور الدين السعيد، **النظم القانونية لمنظمات المجتمع المدني**، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2018. ص ص 86-87.
9. -Nina Cvetek & Friedel Daiber,**Qu'est ce que la société civile ?**, Traduction :Rabary Andriamanday Voahanitriniaina, KMF-CNOE/ Friedrich-Ebert-Stifting (FES), Antananarivo, Octobre 2009. P 06.
10. -خالد ساحلي، **المرجع السابق**. ص64.
11. - ليندة لطاد بن محرز، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني: قراءة سوسيو - تاريخية**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2016، ص ص92-93.
12. -ليندة لطاد بن محرز، **المرجع نفسه**، ص94.
13. - أحميدي بوجلطية بوعلي ومحمدي صليحة، **المجتمع المدني العربي: تأسيس نظري وضبط مفاهيمي**، مؤلف جماعي بعنوان: المجتمع المدني العربي في ظل العولمة: من الإقليمية إلى العالمية (مجموعة من الباحثين)، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، 2017. ص183.
14. - ليندة لطاد بن محرز، **المرجع السابق**، ص99.
15. - نور الدين السعيد، **المرجع السابق**، ص135.
16. -إبراهيم الحيدري، **روسو وحرية الإنسان الطبيعية**، مقال منشور بمجلة إيلاف الالكترونية، يوم: 2009/05/12، متوفر على الموقع الالكتروني: http://elaph.com/Web/ElaphWriter/2009/5/437986.htm
17. -**المرجع نفسه**، ص ص103-104.
18. -سعاد حفاف ومليكة بوضياف، **المجتمع المدني والدولة العربية: علاقة تكامل أم تصارع**، مؤلف جماعي بعنوان: المجتمع المدني العربي في ظل العولمة: من الإقليمية إلى العالمية (مجموعة من الباحثين)، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، 2017. ص149.
19. -صفاء علي رفاعي ندا، **المجتمع المدني ومستقبل التنمية: الجمعيات الأهلية نموذجا**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2013. ص20.
20. -مصطفى عوفي والطيب بلوصيف، **المجتمع المدني: النشأة والتطور (مدخل نظري للمجتمع المدني)**، مؤلف جماعي بعنوان: "دراسات في المجتمع المدني، الجزء1، من إعداد الدكتور بلقاسم سلاطنية وآخرون، ط1، الدار الجزائرية. الجزائر العاصمة. 2017.ص181.
21. - إبراهيم بن داود، **المجتمع المدني بين الفاعلية والتغييب**،ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2015. ص 16.
22. -عبد الحسين شعبان، **في فلسفة الدولة والمجتمع المدني**، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، د.ب.ن، مقال منشور يوم: 2009/07/31 بالموقع الالكتروني: http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=179847&ac=1
23. -عبد القادر حسين، **المجتمع المدني والدولة والفكر والممارسة: دراسة مقارنة للممارسة السياسية الغربية والممارسة الإسلامية المعاصرة**، مؤلف جماعي بعنوان: "دراسات في المجتمع المدني، الجزء2، من إعداد الدكتور بلقاسم سلاطنية وآخرون، ط1، الدار الجزائرية. الجزائر العاصمة. 2017.ص62.
24. -جلال خشيب وأمال وشنان، **الدولة والمجتمع المدني...حدود التأثير والتأثر: دراسة في التطور الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 13 يوليو 2016، د.ب.ن، ص 19، مقال متوفر على الموقع الالكتروني الآتي: http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/07/State-and-civil-society.pdf
25. -غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، ط1، مركز دراسات الغد العربي، غزة، فلسطين، 2004، ص55.
26. -عاطف أبو سيف، **المجتمع المدني والدولة: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص33.

27. - صفاء علي رفاعي ندا ، **المرجع نفسه**، ص84.
28. - أحميدي بوجلطية بوعلي ومحمدي صليحة ، **المرجع السابق**. ص ص181-182.
29. -توفيق بوستي ، **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني العربي: مكونات وإطاره التنظيمي** ، مؤلف جماعي بعنوان: المجتمع المدني العربي في ظل العولمة: من الإقليمية إلى العالمية (مجموعة من الباحثين)، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، دار الروافد الثقافية ناشرون ، بيروت ، 2017. ص71.
30. - عبد الغفار شكر ومحمد مورو ، **المرجع السابق** ، ص44.
31. -إبراهيم بن داود ، **المرجع السابق**. ص ص 25-26.
32. -توفيق بوستي ، **المرجع السابق**. ص149.
33. -سامية بن عمر وبودالي بن عون ، **المجتمع المدني: مدخل نظري**، مؤلف جماعي بعنوان: "دراسات في المجتمع المدني ، الجزء1، من إعداد الدكتور بلقاسم سلاطنية وآخرون ، ط1، الدار الجزائرية. الجزائر العاصمة. 2017.ص41.
34. - إبراهيم بن داود ، **المرجع السابق**. ص49.
35. - نور الدين السعيد ، **المرجع السابق** ، ص ص27-28.

دور العوامل الخارجية في عرقلة عملية التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية بعد 2011: دراسة الحالة المصرية.

The role of external factors in impeding the process of democratic change in the Arab region after 2011: The Egyptian case study.

تاريخ الارسال:03/10/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

عنترة بن مرزوق، جامعة محمد بوضياف-المسيلة*
saidsaed1830@gmail.com
عبد المومن سي حمدي، جامعة محمد بوضياف المسيلة
moumene_hamdi@yahoo.com

الملخص

يحاول هذا المقال دراسة موضوع العوامل الخارجية ودورها في إعادة إنتاج التسلطية عقب الحراك الشعبي العربي ، وذلك من خلال فهم وتحليل السياسة الغربية اتجاه المنطقة العربية ، وتسليط الضوء على مختلف الأدوار والآليات الخارجية التي كانت سببًا في عرقلة مسار التغيير السياسي عبر مختلف المراحل الانتقالية للدول العربية مع التركيز على الحالة المصرية ، ومن ثَمّ محاولة طرح آليات لضبط تلك التدخلات بما من شأنه أن يساهم في بناء ديمقراطية عربية نابعة من البيئة الداخلية ، تُحترَم فيها إرادة الشعوب العربية في تحديد من يحكمها.

الكلمات المفاتيح: الحراك العربي ، التغيير السياسي ، العامل الخارجي ، الديمقراطية ، التسلطية.

Résumé

Cet article tente à étudier le thème des facteurs externes et leur rôle dans la reproduction de l'autoritarisme dans la région arabe à la suite du mouvement populaire par la compréhension et l'analyse de la politique occidentale envers la région arabe, et ce en nous projetant sur les différents rôles et automatismes extérieurs qui entravaient la voie du changement à travers les multiples étapes transitoires des États arabes par la concentration sur la situation égyptienne. Ensuite, nous tenterons de mettre en avant des mécanismes pour contrôler ces interventions afin de pouvoir participer à la construction d' une démocratie arabe découlant d'un environnement interne dont la volonté des peuples arabes sera respectée pour le choix de ceux qui les gouvernent.

Mots clés: *Le Mouvement Arabe, Changement Politique, Facteur Externe, Démocratie, Autoritarisme.*

Abstract

This article tries to study the theme of external factors and its role in reproducing the authoritarianism within the Arab region after the popular movement, by understanding and analyzing Western policy towards the Arab region, and emphasizing the Different roles and external mechanisms that have impeded the way of political Change through the various transitional stages of the Arab states, focusing on the Egyptian situation, and then trying to put forward mechanisms to control these interventions to participate in building an Arab democracy which comes from internal environment, and by which, Arab people's will be respected to make its governor.

Key words: *Arab Movement, Political Change, External Factor, Democracy, Authoritarianism.*

* المؤلف المراسل

مقدمة

لقد خلّفت أحداث الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية في إطار ما اصطُلح عليه بثورات الربيع العربي العديد من الأسئلة الجوهرية التي تبحث في قبليات وآنيات وبعديات الحدث، فقد شكّلت مرحلة مفصلية حاسمة في تاريخ الشعوب العربية التي خرجت في مسيرات حاشدة حالمة بمستقبل أفضل، ومطالبة بإسقاط أنظمة الحكم القائمة واستبدالها بأخرى أكثر عدلا وديمقراطية، غير أنّ ذلك الحلم قد اصطدم بالكثير من المخاطر والتحديات التي شكّل أبرزها صراع الثنائيات: الإسلام والعلمانية، الدولة الدينية والدولة المدنية، السياسي والعسكري، الداخل والخارج، وهي الصراعات التي ساهمت في بروز العديد من الاحتقانات الشعبية والتجاذبات الفكرية، مؤدية في النهاية الى مزيد من الاصطفاف الإيديولوجي والانقسام المجتمعي، وفاتحة المجال واسعا أمام الباحثين لتسليط الضوء حول استشراف أهمّ السيناريوهات المستقبلية لأنظمة الحكم العربية في ظلّ تعقيدات البيئة الداخلية وضغوط البيئة الخارجية.

وإذا كان هدف الحراك الشعبي العربي في بداياته هو التأسيس لميلاد ديمقراطية عربية تكون للشعوب كلمة الفصل فيها، فإنّ انتكاسته فيما بعد قد أعادت إنتاج ظاهرة التسلطية من جديد، (عودة الدولة العسكرية في مصر، عودة الدولة العميقة في تونس بإعادة انتخاب رجالات بن علي)، ناهيك عن بروز حالات الفوضى واللاأمن في دول الحراك الأخرى (سوريا، ليبيا، واليمن).

العديد من الدراسات التي تناولت أحداث الحراك الشعبي العربي أسهبت في معالجة أهمّ العوامل التي دفعت إلى انبثاقه في محاولة لانعتاق الشعوب من أنظمة الفساد والاستبداد، مع تركيزها بشكل كبير على عوامل البيئة الداخلية، على أساس أنّ أغلب الدراسات ترى أنّ الحراك كان عفويا في بداياته، لكن الأحداث التي جاءت فيما بعد خاصة مع الانقلاب العسكري الذي شهدته مصر أكّدت على أنه لا يمكن بأيّ حال من الأحوال إهمال العامل الخارجي في التحليل، باعتباره عاملا حاسما ومؤثرا في تحديد مسار ومصير الحراك، وهذا ما يمكن أن نستشفه من مواقف القوى العالمية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا، وبعض القوى الإقليمية الأخرى كتركيا والسعودية وإيران، وما حملته من تدخلات وضغوطات أثّرت على مسار التغيير السياسي بالمنطقة عموما ودول الحراك العربي على وجه الخصوص.

هذه الدراسة ستحاول تناول تأثير العامل الخارجي ودوره في إعادة إنتاج التسلطية في المنطقة العربية وإعاقته للديمقراطية من خلال التركيز على الحالة المصرية، وذلك يتطلب منّا الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أيّ مدى لعب العامل الخارجي دورا كبيرا في التأثير على مسار ومصير الحراك الشعبي بمساهمته في إعاقة الديمقراطية وإعادة إنتاجه للتسلطية في التجربة الانتقالية المصرية؟

- أهمية الدراسة

تكمن أهمية تناول موضوع التدخلات الخارجية ودورها في إعادة إنتاج التسلطية عقب الحراك الشعبي العربي في راهنتيه على المشهد السياسي العربي، حيث فرضت التغييرات السياسية العربية نفسها على اهتمام الباحثين، فمنذ اندلاع الحراك الشعبي دخلت الدول العربية في مسار ومرحلة تاريخية جديدة حملت في طياتها العديد من التغيرات والتطورات غير المسبوقة، التي شكّلت موضوعًا هامًا ذا أولوية يقع في جوهر النشاط المعرفي الإنساني، لتأتي هذه الدراسة كجزء لا يتجزأ من هذا الاهتمام.

- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم وتحليل السياسة الغربية والأجنبية تجاه المنطقة العربية، وذلك من خلال دراسة مختلف الأدوار والآليات التي كانت سببا في إجهاض مسار التغيير السياسي بعد عام 2011 وخاصة في المراحل الانتقالية للدول، مع تسليط الضوء أكثر على التجربة المصرية، ومن ثَمّ محاولة طرح آليات لضبط التدخلات الخارجية.

- محاور الدراسة

شهدت الدول العربية مع نهاية عام 2010، وبداية عام2011 مجموعة من الوقائع والأحداث في سياق ما بات يُعرف بالحراك الشعبي، تلك الأحداث حملت العديد من

التطورات والتغيرات على المشهد السياسي العربي، وأسفرت عن قدرة الأنظمة التسلطية العربية على إعادة إنتاج وتجديد نفسها فضلاً عن بروز أشكال مختلفة من الفوضى والحروب الأهلية، وذلك يعود لجملة من العوامل أبرزها عامل التدخل الخارجي.

وللإحاطة بالموضوع قسمنا دراستنا إلى ثلاثة محاور أساسية:

1-الحراك الشعبي العربي وانتكاسة التغيير المنشود: قراءة في تأثير العامل الخارجي.

2-آليات التدخل الخارجي التي ساهمت في إجهاض مسار الحراك الشعبي العربي.

3-التدخلات الخارجية في التجربة المصرية: من طموح التغيير إلى الاستبداد الجديد.

- منهج الدراسة

لمعالجة المحاور الأساسية التي تضمنتها الدراسة استعنّا بجملة من المناهج، أهمها المنهج التاريخي الذي ساعدنا على تتبّع الأحداث السياسية العربية بعد الحراك الشعبي، والتي كان لها تأثير على مجرى الحياة والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة، كما ساعدنا كثيرا المنهج المقارن على إبراز خصوصيات الحراك الشعبي في الدول العربية، واستخلاص عوامل النجاح، والتعثر في النماذج التي عرفت الحراك الشعبي.

1-الحراك الشعبي العربي وانتكاسة التغيير المنشود: قراءة في تأثير العامل الخارجي

دفعت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام 2011 إلى تدخّل بعض القوى الخارجية الدولية والإقليمية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توجيهها بما من شأنه أن يحافظ على مصالحها الحيوية والاستراتيجية، في هذه الحال وبحسب الأستاذ أحمد يوسف أحمد تصبح قراءة المشهد العربي الراهن معضلة نفسية قبل أن تكون مشكلة تحليلية، ومع ذلك لا مفرّ من محاولة البحث في ملامح المشهد لعلنا نضع أيدينا على موطن الداء ونفكّر في احتمالات استفحاله أو تطويقه.[1]

كلّ متتبّع للشأن السياسي العربي اليوم يرى أنّه لم يطرأ تحسّن كبير على أداء الأنظمة السياسية العربية، ولا أداء وحداتها الاستراتيجية، وذلك على الرغم من الآمال العريضة التي علّقت على موجة التحوّلات السياسية التي شملت عددًا من البلدان العربية، والتي عرفت موجة من التدخلات الخارجية ليس فقط من قبل القوى الإقليمية الكبرى كتركيا والسعودية وإيران، ولا حتى من القوى العالمية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، ولا من نخب وجماعات وطنية لم تحسن التحكّم في بوصلة التغيير[2]، ولم تتمكن من بناء الدولة التي خرج من أجلها المتظاهرون، دولة العدل والقانون والحرية، والأخطر من ذلك أن يحكمها من ولاؤه لقوى خارجية أكبر من ولائه للوطن.

إنّ تعثر عملية إعادة بناء النظام في فترة ما بعد الحراك الشعبي العربي تثير العديد من الأسئلة المقلقة والإشكاليات حول محصّلات التغيير السياسي في المنطقة، فمع تطور الأحداث تشتّت أفق التغيير المشترك وتوالت العثرات عبر مختلف المراحل الانتقالية، وانتصبت العوائق على جميع المستويات، وأصبحت أوضاع الأنظمة الانتقالية تغذي نزعة ارتكاسيه وحنينًا إلى ماضي ما قبل الحراك، مما يعطي انطباعًا بأنّ التغيير لم يراوح بعد مرحلة البداية الحقيقية، وتوقف أو اتخذ مسارًا تقهقريًا، في هذا السياق بدأت تتكرس فكرة أنّ الاضطراب هو أقرب توصيف لما جرى ويجري في المنطقة، حيث يرى الأستاذ "سيث جون" *Seth Jones* أنّ ما يحدث في المنطقة العربية مخيب للآمال فالأنظمة المنتخبة ضعيفة والصراعات القبلية أصبحت مهيمنة، كما غدت الحريات من دون ضمانات، فالأوضاع تنذر بالخطر وتلوح عواصف في الأفق"، وهذا ما حدا بالباحث بشارة خضر إلى القول ألا يتغير كلّ شيء كي لا يتغير أي شيء.[3]

لكن هذا الفشل في التغيير لم تنحصر نتائجه وتبعاته في النطاقات العربية، وإنما استدعى أدوارًا بالغة الأثر في المحيطين الدولي والإقليمي، عادت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة إلى مسرح الأحداث لتصبح لاعبًا أساسيًا فيما جرى في ليبيا، وما يجري في سوريا ولتدير من وراء الستار فصولاً من المرحلة الانتقالية في تونس ومصر واليمن،

واستعادت روسيا وإلى حدّ ما الصين الدور النشط في قلب المنطقة العربية، عن طريق كبح جماح التدخلات الأمريكية الغربية الخليجية تجاه سورية ومستقبل النظام فيها، ووجد الكيان الصهيوني نفسه في نعيم من الأمن والاطمئنان بعد التبدل الاستراتيجي في الأولويات العربية من الخطر الصهيوني إلى الخطر الإيراني، وبعد نزيف الجيش السوري وبداية استنزاف الجيش المصري في مواجهة الإرهاب والعنف المسلح، وقفزت تركيا إلى قلب المنطقة لتمديد التدخل في سورية على نحو سافر، وتؤثر على سياسات النخب الإسلامية الجديدة في مصر وتونس، ولم يكن دور إيران أقلّ فاعلية من الدور الإقليمي، وإن كانت ساحاته ومنافذه أقلّ والمتمثلة في سورية والبحرين ولبنان.[4]

ولقد حصل في كل ما سبق ما يشبه الضغط على عملية التغيير السياسي بعوامل ومطالب وأجندات من خارجها لتغيير مساره الذي أراده الشعب، فما شاهدناه منذ عام 2011 من مخاضات عسيرة في تجربة العلاقة بين السلطة والمعارضة، والسلطة والشارع معظم البلدان التي شهدت الحراك الشعبي، وهو مخاض قاتل أدّى في بعض الحالات إلى محاولة حسم قضايا الخلاف السياسي بالسلاح، إضافة إلى استسهال تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية. [5]

وبعد أكثر من 7 سنوات على بدء الحراك الشعبى العربى نلاحظ أنّ ما تحقق لم يكن معبّرا عن أهداف المواطنين من الكتل الجماهيرية التي انتفضت ضدّ الاستبداد والفساد، وإنما كان أكثر تكيفا وانسجاما مع أهداف أمريكا والصهاينة والقوى الغربية، التى سعت عبر سياساتها التدخلية إلى نشر الفوضى والحروب الأهلية العربية، ومنع وعزل الكتل الوطنية التى ضحّت من أجل التغيير، وتسليم السلطة فى مصر وليبيا وحالات أخرى لرجالات الغرب المعروفين، بغية إعادة "ترقية الاستبداد *upgraded authoritarianism* "*.[6]

فالطريقة التي انتهى بها النظام التسلطي في دول الحراك الشعبي يكون لها أثر قوي على تفاعلات المرحلة الانتقالية ومخرجاتها، فعلى سبيل المثال التغيير الذي حدث في مصر أطاح برأس النظام السياسي من دون تغيير كبير في مؤسسات الدولة، بينما تغيير النظام السياسي في ليبيا من دون تغيير كبير في البنى السياسية والاجتماعية، وتقع تونس من حيث طبيعة التغيير وسطًا بين مصر وليبيا، ويرى كلّ من الأستاذين "ألفريد ستيبان" *Alfred Stepan*و"خوان لينز" *Juanj linz* أنّ الوصف الملائم للنظام السياسي الذي برز بعد الحراك الشعبي العربي هو "الهجين السلطوي" لأنه يثير الانتباه للأوضاع غير العادية لتلك الدول وبقية الدول الأخرى كسورية والبحرين واليمن.[7]

إنّ ما حدث في الدول العربية مختلف، نتيجة لاختلاف محصّلات الحراك الشعبي ومسارات التغيير السياسي فيها وحدّة التدخلات الخارجية فيها، حيث تعدّ تونس النموذج الأوفر حظًا مقارنة بالنماذج العربية الأخرى لأنها ورغم المشاكل والتحديات التي واجهتها لم تصل إلى حدّ العنف وتقويض الدولة، ذلك أنّ الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة فيها استطاعت حماية مسار التغيير السياسي من خلال وجود توافق سياسي بينها سمح لها بتجاوز خلافات عديدة كانت مترسبة طيلة السنوات الماضية وجنّبها شدّة التدخّلات الخارجية، وذلك رغم بعض المشكلات التي تواجهه بين الحين والآخر، أما في مصر وعكس الحالة التونسية فقد أضاعت النخب السياسية فيها فرصة تاريخية للتغيير السياسي، وتعثرت في متاهات المرحلة الانتقالية، نظرًا لارتكابها جملة من الأخطاء وعدم قدرتها على استيعاب القوى السياسية المختلفة، بالإضافة إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، الأمر الذي فتح الباب أكثر على الاختراقات الخارجية تجاه التجربة المصرية.

أما عن الحالتين الليبية والسورية، فإنّ الأوضاع فيهما تدرجت نحو الفوضى والعنف المسلح، حيث اتخذت شكل الحروب الطائفية ذات الخلفيات الدينية والقبلية، ممّا أدّى إلى انهيار مؤسسات الدولة وساهم في زيادة حدّة الاختراقات الخارجية الإقليمية منها والدولية، ففي ليبيا دخلت البلاد في نفق الإرهاب المسلح بسبب هشاشة الدولة واستناد الحراك الشعبي فيها على أسس غير سياسية كالقبلية بالإضافة إلى التدخلات الاستراتيجية للحكومات الغربية والخليجية، ممّا أدّى إلى إطالة الأزمة فيها، وعودة الوضع السياسي هناك لحالة ما قبل الدولة، أما عن سورية فهي النموذج الأكثر صعوبة وتعقيدًا بين النماذج الأربعة، وذلك لتعدّد الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية فيها، حيث انتهى الحراك الشعبي الذي حاول تغيير النظام القائم إلى مواجهة مسلّحة

بين النظام والمعارضة برعاية قوى أجنبية، لكلّ منها حساباتها الخاصة، الأمر الذي دمّر الدولة وأدخل الأوضاع بها في حلقة مفرغة لم يتمكن فيها النظام ولا معارضوه من حسم الموقف عسكريًا أو سياسيًا ، ممّا أدّى إلى تدويل القضية السورية.

ورغم أهمية العوامل الداخلية والخارجية وتأثيرها على أوضاع دول الحراك العربي إلا أنّ تعامل الأنظمة السياسية العربية مع مطالب البيئة الداخلية وضغوط القوى الخارجية لم يكن على درجة واحدة، فقد تباينت فيما بينها، مما يجعلنا أمام ثلاثة احتمالات أساسية: [8]

- الاحتمال الأول: يتمثّل في تغليب المطالب الداخلية على حساب المطالب الخارجية، وهذا ما يقود إلى نزاع مع البيئة الخارجية، وهو يندرج في إطار سياسة التكيف المقاوم.

- الاحتمال الثاني: يتمثّل في التوفيق بين المطالب الداخلية والمطالب الخارجية وهو الذي ينتهي إلى قدر من التوازن في سياسات التكيف.

- الاحتمال الثالث: يتمثّل في تغليب المطالب الخارجية على حساب المطالب الداخلية، وهو ما يقود إلى اضطراب داخلي نتيجة إنتاج سياسات تكيف إذعانية، ما يدفع النظام السياسي إلى استعمال آليات تكيف تعيد توظيف هندسة الاستبداد السياسي.

ويعتمد انتهاج النظام السياسي لإحدى الاحتمالات السابقة على مستوى قوة الدولة من خلال وجود قوة مادية، ووجود قوة معنوية، ووجود فنّ إدارة المتغيرات المادية والمعنوية وهو المرتبط بتطور هياكل التخطيط وصنع القرار السياسي، ونظرًا لفقدان معظم الأنظمة السياسية في المنطقة العربية لأغلب المؤشرات السابقة، فإنّ سياسات التكيف لديها تميل إلى تغليب المطالب الخارجية على حساب المطالب الداخلية، ويجري ذلك من خلال سياسات استبدادية تستهدف كبح المطالب الداخلية.[9]

تجدر الإشارة إلى أنّ التدخّلات الخارجية في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي لا تمثّل الاستثناء، فقد أشار الأستاذ مبدر لويس *Mubdar Lewis* أنها هي نفس القوى التي رعت نظام فرديناند ماركوس*F.Marcos /الدكتاتوري* في الفلبين، ورعت نظام الشاه في إيران، وهي نفسها التي ساهمت في إسقاط نظام أليندي سلفادور *A.salvador* في تشيلي وأقامت نظامًا دكتاتوريًا قاده أغوستو بينوشيه *A.Pinochet*، *كما* أنها هي نفسها من تدعم اليوم فكرة إقامة نظم استبدادية في المنطقة العربية، وهي تمارس في سبيل ذلك كلّ ما أوتيت من قوة.[10]

فالتدخّلات الخارجية مرتبطة دائمًا بمصالح جيوسياسية، واقتصادية للقوى الخارجية، ممّا جعل المنطقة العربية بشكل عام أقلّ استجابة لعمليات التغيير السياسي النوعي، وذلك رغم بعض الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية اللافتة التي تحقّقت في العقود الخمسة الماضية، إلا أنّ دور التدخّلات الخارجية يبقى مؤثّرا وهامّا جدًا في إعاقة عملية التغيير السياسي، فهذا الأخير يبقى قائمًا بصورة صحيحة في ظلّ غياب حدّة التدخّلات الخارجية مما سيوفّر فرصًا أفضل لتعزيز عملية التغيير السياسي المنشود.[11]

غير أنّ التدخّل الخارجي في بلدان المنطقة العربية لم يكن لينجح لو لم يجد جملة من المرتكزات الداخلية لتدخله السياسي والعسكري، وقد تمثّلت أبرزها في أنظمة تابعة مستبدة، وفي اقتصاد ريعي، وفي نخب فكرية وسياسية وإعلامية قُتلت فيها كرامة الوطن.[12] ولاشكّ أنّ ذلك يؤدي إلى نتائج سلبية كما يرى المفكّر "تزفيتان تودوروف" *Tzfetan Todorov*، الذي يرى "أنّ التطور السياسي يجب أن يكون وليد الظروف المحلية لكي يعرف طريقه إلى النجاح".[13] وأنّ انتكاسة الحراك الشعبي العربي كان للقوى الخارجية الدور الأكبر فيه، وذلك من خلال توظيفها لجملة من الآليات واستغلالها للعديد من التناقضات والقوى المحلية المتعاونة معها والمؤيدة لمصالحها.

2-آليات التدخّل الخارجي التي ساهمت في إجهاض مسار الحراك الشعبي العربي

لعبت القوى الخارجية أدوارا بالغة الأهمية في البلدان العربية التي عمّت فيها فوضى السلاح والحروب، كما اندست أيضًا في البلدان التي سقطت فيها الأنظمة أو أنصافها بشكل سلمي، خاصة عن طريق الرعاية الأمريكية لقوى "الإسلام الحزبي" وتمكينها من إدارة السلطة في بعض البلاد العربية ووقوفها في وجه إزاحتها بدعوى أنّها تتمتّع بشرعية انتخابية،

وهذا ظاهريا، أما في الخفاء فقد شجّعت على الإطاحة بها والانقلاب عليها، مع ذلك لا مجال للقياس والمضاهاة بين هذا التدخّل الناعم وبين التدخّل الخشن، والسافر والمدمّر الذي حصل في المنطقة العربية التي كانت عرضةً للاقتتال الداخلي الطويل، وهل ثمة من تدخّل أكثر من التمكين اللوجستي والتسليحي والاستخباراتي والمالي لعشرات الآلاف من المسلحين المستوردين من كلّ بقاع الأرض، للتوغل في عمق المجتمعات العربية، وتمزيق نسيجها الوطني والاعتداء على جماعاتها المتعدّدة وإرهاق جيوشها، وتخريب اقتصاداتها، وإقامة إمارات فيها، والعودة بها وبمجتمعاتها الأهلية إلى القرون الوسطى.[14]

إنّ للعامل الخارجي تأثيرا كبيرا يصل أحيانًا إلى درجة القول إنّه هو الفاصل في توجيه دفّة الأوضاع في المنطقة العربية، لذلك بدأت الأطراف الخارجية بالفعل في التحرّك سريعًا للتعامل مع المستجدات الحاصلة، واتخاذ خطوات استباقية تهدف إلى تأمين مصالحها قدر المستطاع، وجرى هذا الاتجاه باستخدام كلّ الأساليب المتاحة سواء بمحاولة التأثير السياسي المباشر عبر الاتصالات الثنائية أو غير المباشر بواسطة الإعلام أو باستخدام الأداة الاقتصادية في التلويح بأنّ بوصلة المساعدات الاقتصادية والاستثمارات ستتجه سلبًا أو إيجابًا وفقًا لطبيعة وتوجهات النظم الحاكمة الجديدة في المنطقة العربية، هذا على الصعيد الرسمي أما على الصعيد غير الرسمي فثمة تحرّكات أكثر حيوية وكثافة من جانب الأطراف الخارجية خصوصًا القوى الكبرى في العالم، هدفها إيجاد مكان مميز للأطراف الداخلية المتسقة معها سواء التنظيمات والقوى الحزبية أو مؤسسات المجتمع المدني، أو الفئات الاجتماعية الأكثر قربًا من توجهاتها الليبرالية.[15]

وكثيرًا ما تقدّم الدول العظمى نفسها كمنقذ، وهي في الوقت ذاته تساعد الدكتاتوريات وتدعمها حفاظًا على مصالحها وتبدو مستعدة لبيع الشعوب مقابل هدف آخر، وتستخدم حقوق الإنسان كوسيلة للضغط، فهي تتحرك فعلاً حين يهتز النظام الاستبدادي ويبدأ العالم يدرك طبيعته التعسفية.[16]

وهذا ما دفع الأستاذ "نعوم تشومسكي *N.Chomsky*" إلى القول بأنه يوافق تمامًا على فكرة أنّ الديمقراطيات الغربية هي التي تمنع نشوء الديمقراطيات العربية، وما دامت الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على المنطقة العربية كما فعلت بريطانيا وفرنسا من قبلها فلن تنشأ هناك ديمقراطيات لأنها ستدمر.[17]

كما ورد على لسان الباحث دانيال برمبيرغ *Daniel Brunberg* رئيس مؤتمر مبادرة أمريكا والعالم الإسلامي الذي يعقد سنويًا في الدوحة أنه لا بدّ من التغيير والتحول الشامل للأنظمة السياسية العربية لأجل ترميم علاقة العالم الغربي وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم العربي الإسلامي بما لا يهزّ المصالح الغربية الكبرى واستقرار منطقة الشرق الأوسط، ولا يؤثّر على تدفّق النفط ولا يضرّ بأمن الصهاينة، وأنّ أمريكا أصبحت مستعدّة للمقايضة بين التحول والتغيير وبين التخلي عن هذا الاستقرار ولو أدّت إلى بعض الاهتزاز والفوضى.[18]

ومن الآليات التي اعتمدتها بعض القوى الغربية إجراؤها حوارات مكثفة مع قوى سياسية فكرية وحكومية ورأسمالية في مختلف دول الحراك الشعبي والدول التي لم تشهد الحراك أيضًا، إذ تدخّلت لحماية بعض هذه الأنظمة السياسية ومنعها من التعرّض لما تعرضت له دول أخرى من الحراك، وضغطت عليها لإجراء إصلاحات ومارست لتحقيق ذلك آليات ضغط ثقيلة الوزن لم يسبق أن مارستها لكي تبقى مصالحها الاستراتيجية في المنطقة محفوظة.[19]

وبمجرد اتضاح الاتجاه العام للتغيير بدأت القوى الغربية في التدخّل على ثلاثة مستويات: [20]

- المستوى الأول: يتمثّل في التدخّل العسكري الصريح لإسقاط وتدمير النظام كما حدث في ليبيا، فقد تدخّل الحلف الأطلسي لإفشال كلّ محاولات التسوية السلمية للأزمة الليبية التي قام بها الاتحاد الإفريقي وقبلها القذافي، كما تدخّل لحثّ دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية على إصدار قرار يطلب من الأمم المتحدة إنشاء منطقة حظر جوي فوق ليبيا لمنع الطيران الحربي من ضرب القوى المعارضة، ولكنه توسّع في عملياته ليشمل المشاركة المباشرة في القتال من خلال قوات برية وجوية، بل من خلال إلقاء القبض على القذافي وتسليمه لإعدامه، وقد حضرت هيلاري كلينتون *Hillary Clinton* شخصيًا إلى بنغازي قبل يوم واحد من اغتيال القذافي لتشرف على العملية، كما تشمل حالات

التدخّل العسكري أيضًا تدخّل وحدات عسكرية من مجلس التعاون الخليجي لإنهاء الحركات الاحتجاجية في البحرين.

- المستوى الثاني: يتمثّل في التدخّل السياسي، وذلك من خلال التأثير في العمليات السياسية الداخلية في دول الحراك الشعبي بما يضمن مصالح القوى الغربية، ومثال ذلك دعم التيارات الإسلامية الأكثر اعتدالاً وقربًا من الغرب خاصة بعد فوز الإسلاميين في مصر وتونس وفق إطار تفاهم يحقّق مصالح الطرفين، غير أنه سرعان ما تراجعت عن ذلك من خلال عدم وقوفها مع الشرعية وقبولها التعامل مع من انقلب ضدهم في مصر واعتباره حليفا استراتيجيا.

- المستوى الثالث: يتمثّل في التدخّل لتمويل جماعات المجتمع المدني لمساعدتها في الضغط لتنفيذ أجندات غربية، ومثال ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت أنها قدّمت منحًا تصل إلى 40 مليون دولار للجمعيات المصرية، مما دعا المجلس العسكري المصري للقول حينها أنّ هناك قوى خارجية تنشط في مصر لإخراج الحراك عن مساره.

فما جرى في مشاهد الحراك الشعبي العربي وما بعدها أنّ القوى الغربية سارعت في مصر وتونس إلى وضع خطة للتدخّل في مسار التغيير عن طريق بناء "حركة مضادة للتغيير"، وقد انضوت إلى جانب القوى الغربية بعض دول الخليج، فنشأ مشهد جديد تحوّلت تلك الحركة المضادة للتغيير إلى عنصر أساسي في مكوناتها، فجاء التدخّل العسكري الغربي في ليبيا بمشاركة خليجية مباشرة بوصاية الغرب وفرض إملاءاته السياسية، وتأمين مصالحه الاقتصادية مع كلفة وصلت إلى حدّ تدمير بنيان الدولة الليبية، وفي اليمن حاولت الحركة المضادة للتغيير احتواء حركة التغيير بأشكال مختلفة أو أن توجّهه وتتحكّم بمساره ومآله لئلا يخرج عن التوازن الجيوسياسي الخليجي الذي يحميه الغرب الكولونيالي، ولكي يصبح مجالاً ملحقا بالقطاع الريعي.[21]

واندفعت" الحركة المضادة "نفسها إلى أبعد من الاحتواء في البحرين إذ سرعان ما تدخّلت عسكريًا تحت عنوان درع الجزيرة، وكانت ذريعتها في التدخّل أنّ الحراك الشعبي في البحرين موجه من الخارج الإيراني، وفي سوريا تمّ التدخّل من قبل قوى خارجية مختلفة للضغط على النظام السياسي ليس من أجل رعاية الحراك بل من أجل خدمة مصالحها، غير أنّ التدخّل لا يصوّغ لجوء النظام في سوريا إلى النهج الأمني في التعامل مع الحراك، فمثل هذا النهج يعقّد الأزمة في الداخل ويطيل أمدها وقد يحولها إلى مأزق مفتوح من خلال إهداء الغرب ذريعة مجانية من أجل تشريع تدخّله ومضاعفاته بصور شتى.[22]

الخلاصة أنّ تطور الأوضاع في كلّ البلدان التي استهدفتها موجة الحراك الشعبي على نحو مباشر قد فتح الطريق أمام اللاأمن وعدم الاستقرار والانقسام خاصة مع زيادة نوعية التدخّل الخارجي الذي يمكن تحليله من خلال الإشارة إلى ثلاثة أبعاد أساسية:[23]

أ - تدفّق المقاتلين أو المرتزقة إلى البلدان التي تعاني الصراعات مثل سورية وليبيا والبحرين واليمن أو تأييد قوى إقليمية ودولية لهذا الطرف أو ذاك على نحو عدم الاستقرار وتفاقم مخاطر العنف، كلها عوامل أفضت إلى ظاهرة "داعش"* الخطيرة، والتي هي في أصلها صنيعة مخططات خارجية حسب بعض الدراسات، وقد أدّت تداعيات هذه الظاهرة في ظلّ ضعف النظاميين العراقي والسوري إلى إعطاء ذريعة إضافية لمزيد من التدخّل الإيراني في كلّ من العراق وسورية، بالإضافة إلى الكلام الذي قيل بشأن تركيا ودعمها الخفي للدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش".

ب - الارتباك والضعف العربيين، ونشير هنا إلى المسؤولية غير المباشرة لقرارات جامعة الدول العربية التي أفضت إلى تدخّل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا الذي يُعدّ مسؤولاً عما آلت إليه أوضاعها حتى الآن، في حين أنها لم تتمكّن من أن يكون لها أدنى سيطرة على الأوضاع في الحالة السورية وبالذات من منظور التسوية السياسية، ولا أدنى قدرة من منع الاختراق الخارجي، وفي اليمن اقتصرت معظم المواقف العربية على إدانة السيطرة الحوثية على صنعاء ومفاصل الدولة فيها وفي الأماكن التي امتدت إليها سيطرتهم، والمساعدة الخليجية وبالذات السعودية المناوئة للحوثيين واتخذت هذه المساعدة أساسًا الشكل المالي والدبلوماسي بدعم شرعية عبد ربه منصور هادي، لكن هذا كلّه لم يمنع تزايد الدعم الإيراني للحوثيين وبناء جسور قوية لزيادة هذا الدعم.

ج - وجود مشروعين إقليميين للهيمنة أولهما المشروع الإيراني، حيث صرّح علي يونسي مستشار الرئيس حسن روحاني لشؤون القوميات والأقليات المذهبية في منتدى الهوية الإيرانية، تضمّن نصّ التصريح " أن إيران اليوم أصبحت إمبراطورية كما كانت عبر التاريخ وعاصمتها بغداد حاليًا وهي مركز حضارتنا وثقافتنا وهويتنا اليوم كما هي في الماضي "، أما المشروع الأخر فتقوده تركيا التي تحرص على تأييد العرب، حيث قامت بمساندة تيار الإخوان المسلمين في سعيهم إلى استعادة السلطة في مصر والوصول إليها ومن استعداء قوى عديدة في البلدان العربية، حيث ألقى أحمد داود أغلو كلمة بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية لانتصار العثمانيين في مارس 1915 قال فيها "وحدة المصير بين شعوب المنطقة العربية تحت الحكم العثماني والنصر الإلهي للجنود المؤمنين.

إنّ أي محاولة لفهم السياسة الغربية والأجنبية تجاه الدول العربية تحيلنا إلى أنّ الهدف الوحيد للسياسة الغربية والأمريكية بالخصوص تجاه المنطقة هو حماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية، ولن يتأتّى لها ذلك إلا من خلال السيطرة على الأنظمة السياسية العربية أو القضاء عليها نهائيًا إذا اقتضى الأمر، واستبدالها بأنظمة استبدادية أخرى تخدم مصالحها.[24]

ولاشك أنّ عجز الأنظمة السياسية العربية عن إنتاج بدائل إصلاحية لمعالجة أزماتها واختلالاتها المركبة والمعقدة أثناء المرحلة الانتقالية، قد جعل من قضية الإصلاح والتغيير تتجاوز كونها مطلبًا محليًا للشعوب العربية إلى مطلب عالمي، فتحوّلت إلى جزء بات هو الأبرز في قضايا الصراع الدولي والعلاقات الدولية الجديدة أو ما سُمّي بالنظام العالمي الجديد، وعليه أصبح الإصلاح أو التغيير وسيلة وغطاء وذريعة للتدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية، عبر طرحه من قبل القوى الدولية الكبرى، ليكون بمثابة مفتاح يمكن لها استخدامه للتدخّل في الشؤون الداخلية للدول المراد إنجاز التغيير السياسي فيها، حيث وصل الأمر إلى الدرجة التي باتت فيها حدود الدول مجرد خطوط هندسية توضع على الخرائط فقط، لتمييز جغرافية دولة من أخرى لكنها في مجرى مصالح القوى الكبرى ومنطقها أمر غير مهم، يمكن تجاوزه أو انتهاكه وفق منطق القانون الدولي أو حتى من دونه، والأمر لا يحتاج من القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الباحثة عن مصالحها في الدول العربية المأزومة داخليًا، سوى أن تقول إنّ الأنظمة السياسية العربية المراد تغييرها بوضعيتها الحالية أصبحت منتجًا خامًا للإرهاب والعنف والتطرف الأمر الذي يمسّ حياة العالم وأمنه ككل، ومن ثَمّ فإنها تهدّد الأمن والسلام العالميين.[25]

من هنا وجب التدخل لمساعدتها على إصلاح أوضاعها الداخلية المتعفّنة، وتجفيف مستنقعات الإرهاب والعنف فيها، إنه سبب "شرعي" وفق منطق القوى الدولية، وأضحى يشكل اليوم العنوان الأبرز لإعادة إنتاج التسلطية في المنطقة العربية برمتها، انطلاقًا من أنّ أنظمتها السياسية وشعوبها المحلية غير قادرة على إصلاح أوضاعها وتطويرها، بسبب تفاقم أزماتهم وغياب الحريات والعدالة الديمقراطية، لذلك فالقوى العظمى ترى نفسها أنها تقوم بمهمة مقدّسة لتخليص العالم من شرور العرب وأخطائهم.[26]

3-التدخّلات الخارجية في التجربة المصرية: من طموح التغيير إلى الاستبداد الجديد

شهدت مصر طيلة المراحل الانتقالية مسارًا سياسيًا مرتبكًا، تأكّد فيه أنّ الأطراف السياسية التي تصدّرت المشهد السياسي لم تدرك طبيعة عملية التغيير السياسي ومتطلبات إدارته من جهة، ولم تنجح في مواجهة ما زرعه النظام السابق من أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة، لقد أفضت مواقف هذه الأطراف واختياراتها التعامل مع الحراك وكأنه حراك انتخابي لتنتهي المرحلة بانهيار مسار التغيير السياسي الوليد، وانقلاب المؤسسة العسكرية عليه وإعادة النظام السياسي إلى ما كان عليه.[27]

ومن خلال قراءتنا للتجربة المصرية مع الحراك الشعبي نعتبر أنّها عرفت العديد من الأحداث والمحطات الانتقالية والتي قسمناها إلى ثلاث مراحل أساسية:

بدأت الأولى عند دعوة حسني مبارك للتنحي عن الحكم من 25 جانفي 2011 وإلى غاية جوان 2012 والتي أسفرت عن انتخابات تشريعية فاز فيها الإخوان المسلمون، وأخرى رئاسية استطاع فيها محمد مرسي اعتلاء السلطة كأول

رئيس مدني منتخب من قبل الشعب المصري، وذلك تحت قيادة وإشراف المؤسسة العسكرية.

ثم دخلت مصر بعدها في مرحلة انتقالية ثانية امتدت من 30 جوان 2012 إلى غاية 30 جوان 2013، وهي فترة حكم الإخوان المسلمون، والتي عرفت تطورات سياسية عديدة في ظلّ بيئة من الاستقطاب السياسي الحاد والانفلات الأمني غير المسبوق، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، ما أدى إلى تزايد عدد الاحتجاجات والإضرابات بالإضافة إلى وجود حالة من الانفلات الإعلامي الذي كانت له انعكاسات كبيرة على المشهد المصري العام.

لتأتي المرحلة الانتقالية الثالثة والفاصلة في تاريخ مصر والتي كانت يوم الأربعاء 3 جويلية 2013 حين انقلبت المؤسسة العسكرية بقيادة الفريق عبد الفتاح السيسي على الرئيس المنتخب محمد مرسي وعزله عن السلطة، الأمر الذي أدّى إلى عودة القديم وتخريب مساعي المصريين في إنجاح عملية التغيير السياسي.

وفي إجابته عن سؤال هل يستطيع النظام القديم المنهار إعادة بناء نفسه من جديد؟ يقول الأستاذ "جين شارب" *Gene sharp* لقد حذرنا أرسطو منذ زمن بعيد قائلاً الحكم الاستبدادي يمكن أيضًا أن يتحوّل إلى حكم استبدادي جديد، والتاريخ يوفّر لنا أمثلة على ذلك، حيث ترى الكثير من النخب في سقوط النظام فرصة ليصبحوا هم الأسياد الجدد، قد تختلف دوافع تلك النخب، ولكن غالبا ما تكون النتائج متشابهة، بحيث يصبح نظام الحكم الديكتاتوري الجديد أشدّ بطشًا من نظام الحكم الديكتاتوري القديم، فهل هذا ما حدث في مصر بعد انقلاب المؤسسة العسكرية على الرئيس المنتخب ؟[28]

في إجابتنا عن هذا السؤال نشير إلى ما طرحه الباحث صالح شمس الدين إسماعيل حين قال: " عندما قام حراك 25 جانفي 2011 كنا نحن المصريين نأمل في أنّ الوقت قد حان للتغيير، ولكن للأسف تضاربت مصالح القوى السياسية مع آليات الديمقراطية، فكانت الولادة متعثرة ومليئة بالاضطرابات والأطراف الخفية داخلية وخارجية ".[29]

وفيما يخصّ علاقة التجربة المصرية بأدبيات التغيير الديمقراطي، تبيّن أنّ عملية الانتقال الديمقراطي في مصر لم تكن سليمة وعانت من عدّة عقبات، أهمها طول المرحلة الانتقالية، في ظلّ عدم وجود خطة طريق متفق عليها بين مختلف القوى السياسية للتغيير، بالإضافة إلى عدم التوافق حول حدود النظام بين الأطراف السياسية (دولة مدنية أو مدنية بمرجعية إسلامية، أو إسلامية...وغيرها) نتيجة الاستقطاب السياسي الحاد والسريع حول المسار في البدايات، فضلاً عن الانقسام الإيديولوجي وتحويل الخلافات السياسية إلى قضايا وجودية، وتصدير تلك الصراعات إلى الشارع، ما أدّى إلى الصدام والعنف، هذا في ظلّ عدم امتلاك الأطراف السياسية الفاعلة في إدارة التغيير المهارة والخبرة اللازمتين، ولهذا كانت معظم النقاشات تنتهي صفرية من خلال المقاطعة والإفشال المتبادل، هذا إلى جانب العامل الخارجي الذي كان حاسمًا في إفشال مسار الحراك والتغيير وإجهاضهما.[30]

ويرى الباحث رايموند هينوش *Raymond Hinnebusch* أنّ مصر سارت بعكس العملية الديمقراطية تمامًا، فوجود المؤسسة العسكرية التي أعطت الأفضلية لمصالحها وقيام عملية تحالف بين قوى عدّة من داخل النظام وخارجه، لهندسة عملية الإطاحة بالرئيس، وعلى الرغم من عملية الانتقال السلمية من حكم حسني مبارك نسبيًا، فإنّ النقاشات والحوارات التي تلت الحراك الشعبي بين صانعيه والعلمانيين والمؤسسة العسكرية والقوى الإسلامية ،لم تتوافق على التقيد بقواعد معينة للعبة السياسية، وسمح غياب حركة مناصرة للديمقراطية منظمة وقوية ونقابات عمالية مستقلة، مقارنة بالحجم الكبير للمؤسسة العسكرية المسيسة، والانقسام بين الإسلاميين والعلمانيين باستعادة كبيرة لملامح النظام القديم.[31]

إلى جانب تدخّل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، لعبت التدخّلات الخارجية سواء الإقليمية منها والدولية دورا كبيرا في التأثير على مسار التغيير السياسي المصري، فالولايات المتحدة الأمريكية تتغاضى عن تدهور سجل الحكومة المصرية في حقل الديمقراطية، وما يتعلّق بها من قضايا وتستمرّ في تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى مصر والتشاور معًا بشأن القضية الفلسطينية، وأزمات الشرق الأوسط الأخرى فالاهتمام الطاغي للدول الغربية قبل الحراك المصري وما بعده لا يخصّ قضايا الديمقراطية بل كيفية خدمة مصالحها في المنطقة بأفضل

صورة، وهي المصالح التي تشمل النفط وأمن الكيان الصهيوني.[32]

حيث أبانت مراسلات تسربت من البريد الالكتروني لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون أنّه كان هناك صراع بين مبارك وقادة المجلس العسكري حول خليفته بعد تنحيه، فمبارك كان مصرًا على عمر سليمان مدير مخابراته آنذاك، بينما أصرّ المجلس على تسلم إدارة البلاد، كما كشف أخر وزير خارجية في عهد مبارك السيد أحمد أبو الغيط أنّ عمر سليمان مدير جهاز المخابرات العامة أبلغه أنّ جماعة الإخوان المسلمين لن تستمرّ في الحكم وأنّ اللواء عبد الفتاح السيسي الذي كان مدير المخابرات العسكرية آنذاك سيتكفل بها. أما أحمد شفيق وهو أخر وزراء مبارك فقد أعلن في مقابلة تلفزيونية في جوان 2015 أنه ساهم أثناء حكم مرسي في التخطيط للتخلّص من الإخوان باتصالاته مع الأمريكيين وبعلم من المخابرات العامة المصرية. ومن ذلك أيضًا اعتراف وزير الداخلية محمد إبراهيم رفضه التقيد بأوامر مرسي وعرقلة عمل المحافظين الإخوان، واعتراف وكيل جهاز المخابرات العامة ثروت جودة بأنّ المخابرات تعمّدت تضليل الرئيس مرسي ولم تعطه معلومة واحدة صحيحة طوال فترة رئاسته، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الإفراج عن مساعدات عسكرية كانت مجمّدة سابقًا، ثم قدّمت مساعدات إضافية بقيمة 1.3 مليار دولار في ديسمبر 2014 بجانب عقد صفقة سلاح مع فرنسا بأكثر من 7 مليارات دولار مطلع عام 2015، هذا فضلاً عن الغموض حول حجم التعاون الأمني مع الصهاينة والغربيين، غير أنّ هذه العلاقات تجاوزت كثيرًا ما كانت عليه أيام مبارك، وهذا ما جعل خبيرا أمريكيا في الشؤون العسكرية يقول عن العلاقات المصرية الصهيونية بأنها صارت أقوى من علاقات مصر بالسودان.[33]

من خلال كلّ ما سبق يتبين لنا أنّ جميع القوى السياسية في مصر قد أضاعت فرصة تاريخية للتغيير السياسي، وارتكبت عدّة هفوات خلال المراحل الانتقالية، حيث لم يستطع الحراك الشعبي الوصول إلى الحكم واستلام السلطة وتجريد القوى السابقة من نفوذها السياسي، هذا إلى جانب سيطرة المؤسسة العسكرية على عملية التغيير السياسي والتي تحالفت في الكثير من الأحيان مع رموز النظام القديم، كما كان الفشل في بناء توافق سياسي على خارطة طريق انتقالية أثر كبير في زيادة حدّة الاستقطاب السياسي فضلاً عن عجز إدارة الإخوان بقيادة مرسي خلال المرحلة الانتقالية الثانية عن استيعاب القوى السياسية المتعددة والمختلفة، كما كان للمعارضة نصيب كذلك في هذا الفشل من خلال عرقلتها للعديد من الحوارات والاستنجاد بالمؤسسة العسكرية، التي وجدت بقيادة عبد الفتاح السيسي دعما كبيرا من الخارج لإفشال مساعي الانتقال الديمقراطي، وإعادة ترقية الاستبداد المصري.

على المستوى الخارجي عمل النظام الحالي بقيادة عبد الفتاح السيسي على مجموعة من الدعائم التي وجدت منذ اتفاق السادات مع كيسنجر الشهيرة، وهي وجود نظام رأسمالي مرتبط بالنظام الرأسمالي العالمي وبالتالي تحجيم دور الدولة، بالإضافة إلى استمرار العلاقات الاستراتيجية مع أمريكا والسلام مع الصهاينة والإبقاء على السلام المصري الصهيوني كحالة دائمة ومتطورة وليس مؤقتة، إلى جانب احتفاظ السلاح الأمريكي بالدور الأساسي في تسليح المؤسسة العسكرية المصرية بالإضافة إلى تدريبها، مع بقاء الدور العربي لمصر كما هو قبل حراك 25 جانفي 2011 منكمشًا ومتوقفًا على حاجات الاستراتيجية الأمريكية عند دراسة خيارات النظام الحاكم.[34]

إنّ عملية إعادة إنتاج النظام السابق وترقية الاستبداد في مصر انطلقت عندما قام عبد الفتاح السيسي بانقلاب عسكري عام 2013 على الرئيس المدني المنتخب محمد مرسي وعزله عن السلطة وترتيب الأوضاع السياسية بعد ذلك بالشكل الذي سمح له باعتلاء الحكم في مصر، وتركيز جميع السلطات السياسية والأمنية والعسكرية في يده، بعدما تخلّص من جميع خصومه داخل المؤسسة العسكرية والأمنية وعلى مستوى الحياة السياسية، والسيطرة على الكثير من مؤسسات الدولة المصرية واستكمالاً لترسيخ دعائم الاستبداد قام الرئيس مرة أخرى من خلال انتخابات رئاسية درامية نافس فيها نفسه عام 2018 بعدما قام بإقصاء جميع المرشحين الذين يشكلون تهديدًا لاستمراره في الحكم، فمنهم من أعتقل ومنهم من انسحب، كما أنّ تشرذم المعارضة السياسية وعدم طرح نفسها كقوة سياسية بديلة، إضافة إلى الدعم الإقليمي والدولي لتثبيت أوضاع النظام السياسي في مصر بهذه

الصورة، حيث لا توجد مصلحة إقليمية ودولية للقيام بتغيير النظام السياسي المصري الحالي.

وفي الأخير نشير إلى بعض المتغيرات التي قد تؤثّر في ضبط التدخلات الخارجية، والمتمثلة في ضرورة التأكيد على سلمية أي حراك أو مطلب شعبي هدفه التغيير أو الإصلاح، فهو من أهمّ العوامل التي تمنع أو تحدّ من إمكانية التدخّل الخارجي، نشير إلى ليبيا مثلاً نزل المتظاهرون فيها إلى ما أراده النظام في جرّ ليبيا إلى أعمال عنف، وبالتالي سارت الأمور بالصورة التي نعلمها جميعًا ومهدت الطريق بسهولة للتدخّل الخارجي ونفس الأمر حدث في سورية، ولو كان هناك وعي مسبق وتمسكت القوى المشاركة في الحراك بالعمل السلمي فربما كان ذلك سيحدّ بشكل كبير من عملية التدخّل العسكري في مسار الحراك.[35]

كما يجب كذلك إدارة العلاقات في مرحلة ما بعد الأزمات بشكل عقلاني، فإنه قد يحدث نوع من الاشتباك السياسي وقد يحدث نوع من الاختلاف بين القوى الداخلية أمام القوى الخارجية، لكن القدرة على إدارة العلاقات مع هذه القوى الكبيرة والفاعلة يجنبنا التدخّل الخارجي، فالمهم هو تحييد التدخّل العسكري الذي يشوّش على الحراك بل ويحبطه ويخلق له مشاكل كبيرة تؤدي إلى أوضاع أكثر سوءا من الأوضاع التي انتفضوا من أجلها، ليصبح أمام استبداد داخلي واستبداد خارجي، فلا يخرج الحراك من فخّ الاستبداد الداخلي لتقع البلاد في فخّ الاستبداد الخارجي وهذه تحتاج إلى العمل والحوار والتوافق السياسي بين مختلف الأطراف الداخلية وتوظفيه قدر الإمكان في تحييد الأنظمة المستبدّة، ومن الضروري الالتزام بعدم الانجرار إلى عسكرة أي عملية تهدف إلى الإصلاح أو التغيير لأنّ ذلك يشكّل بيئة مواتية للتدخّل الخارجي الذي يعيد إنتاج الاستبداد.[36]

خاتمة

لعب العامل الخارجي دورا حاسما في مجريات التحوّلات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية عقب أحداث الحراك الشعبي العربي، فعملية التغيير انحرفت عن مسارها الصحيح نتيجة تعرّضها لجملة من الضغوط والتدخلات الخارجية التي وجدت بيئة داخلية مثالية طيلة المراحل الانتقالية التي كان من أبرز سماتها الانقسامات والصراعات السياسية والعسكرية، الأمر الذي حرم الدول العربية من نموها الطبيعي بعد مخاض عسير، فعند اندلاع الحراك العربي، بدأت القوى العالمية والإقليمية الكبرى كما جرت العادة تبحث عن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وتحركت بشكل ذكي ووفقًا لما تقتضيه الحاجة وممارست ضغوطًا لم يسبق أن مارستها على هذه الدول من خلال جملة من التدخلات السياسية والعسكرية والاقتصادية لتعيد إنتاج أنظمة سياسية تسلطية تضمن لها الحفاظ على جميع مكتسباتها في المنطقة، وهو الأمر الذي حدث في مصر عندما ساهمت التدخّلات الخارجية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الخليج العربي في مساعدة عبد الفتاح السيسي وتقديم دعم كبير له، كلّ ذلك ساهم في إفشال مساعي الانتقال الديمقراطي وأعاد إحياء النظام العسكري التسلطي من جديد.

ومن أهمّ النتائج التي يمكن استخلاصها بعد تحليلنا لهذا الموضوع ما يلي:

- رغم مساهمة عوامل البيئة الداخلية في إفشال عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي، إلا أنّ تدخّل القوى الدولية والإقليمية يعتبر المحدّد الرئيسي في إعادة إنتاج الأنظمة التسلطية.
- أثبتت الأحداث التي عرفتها التجربة المصرية بعد الحراك زيف المبادئ التي تتغنّى بها بعض القوى الدولية الكبرى، كدفاعها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث أنها غالبا ما تنقلب على تلك المبادئ إذا تعلق الأمر بتعاملها مع وصول حزب إسلامي للسلطة بطريقة ديمقراطية.
- المصلحة هي المحدّد الرئيسي في تعامل القوى الدولية الكبرى وبعض القوى الإقليمية مع الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية بعد الحراك الشعبي.
- ستبقى أغلب الأنظمة السياسية العربية عصية على الديمقراطية وأكثر تسلطية في ظل إعادة حكم المؤسسة العسكرية التي تمثل الفاعل الأكثر قبولا في تعاملات بعض القوى الدولية والإقليمية.

الهوامش

1. أحمد يوسف أحمد ، " مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي" ، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 443 ، جانفي 2016 ، ص ص 41 ، 42.

2. أحمد يوسف أحمد ، نيفن مسعد وآخرون ، **حال الأمة العربية 2012-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة**، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 ، ص 31.

3. إدريس لكريني ، إميل بدارين وآخرون ، **أطوار التاريخ الانتقالي مآل الثورات العربية**، ط1 ، بيوت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015 ، ص ص 245 ، 246.

- قدوم عصر الهيمنة العربية الإسلامية المخلص ومنقذ العالم من شرور الهيمنة الغربية العلمانية.

4. عبد الإله بلقزيز وآخرون ، **التغيير في الوطن العربي أي حصيلة ؟** ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 ، ص 12.

5. نفس المرجع ، ص 12.

6. صلاح مختار ، **متلازمة أمريكا هل هو ربيع عربي أم سايكس بيكو ثانية** ، ط1 ، لندن: إصدارات إي كتب ، 2016 ص ص 311 ، 312.

- عبارة طرحها الأستاذ هايدمان ستيفن *Heydeman Steven* لوصف ظاهرة استمرار السلطوية ، فالأنظمة السياسية العربية تتكيف مع الضغوطات من أجل الإصلاح السياسي وتستمر ، وذلك من خلال تطوير إستراتيجيات لاحتواء وإدارة الطلبات التي تنادي بالتغيير السياسي ، أنظر:

7. *Vincent Durac , "Protest movements and political change: an analysis of the Arab uprisings of 2011", **Journal of Contemporary African Studies**, N 02, vol 31, 2013.*

8. إدريس لكريني ، إميل بدارين وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 86.

9. أمحمد مالكي ، كمال عبد اللطيف وآخرون ، **الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية**، ط1 ، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص ص 225 ، 226.

10. نفس المرجع ، ص ص 225-226.

11. علي خليفة الكواري وآخرون، **لماذا انتقل الآخرين إلى الديمقراطية وتأخر العرب** ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 ، ص 75.

12. إبراهيم بدوي ، سمير مقدسي ، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي** ، تر: حسن عبد الله بدر ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011 ، ص 461.

13. إبراهيم المدهون ، توفيق شومان وآخرون ، **ثورات قلقة مقاربات سوسيو استراتيجية للحراك العربي**، ط1 ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، 2012 ، ص 82.

14. بلقاسم عيساني ، "ربيع العرب ورؤية الانثربولوجية الوحشية" ، في: مؤسسة الفكر العربي ، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي.**) بيروت: العدد السابع ، 2014)، ص 221.

15. أحمد يوسف أحمد ، بسمة مبارك السعيد وآخرون ، **مستقبل التغيير في الوطن العربي** ، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016 ، ص 263.

16. سامح راشد ، " شرق أوسط جديد قديم...الخريطة الإقليمية في عصر الثورات" ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 146 ، 2011 ، ص ص 50 ، 51.

17. سلمان عودة ، **أسئلة الثورة**، ط1 ، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات ،2012 ، ص 197.

18. مؤسسة الفكر العربي ، مرجع سابق الذكر ، ص 480.

19. حسن محمد الزين ، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، ط1 ، بيروت: دار القلم الجديد ، 2013 ، ص 264.

20. جواد محمد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 10 ، 11.

21. محمد السيد سليم ، **ضغوط ما بعد الثورات الانكشاف التزايد للنظام الإقليمي العربي**، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية ، 2013/12/16 ، على الموقع: *http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10891,consulté le 31/07/2017 heure 1: 36*

22. إبراهيم المدهون ، توفيق شومان وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 83 ، 84.

23. نفس المرجع ، ص ص 84 ، 86.

24. علي الدين هلال وآخرون ، **حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015 ، ص ص 173 ، 174.

- **للمزيد من المعلومات انظر:** فواز جرجس ، **داعش إلى أين؟، جهاديو ما بعد القاعدة**، تر: محمد شيا ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2016.

25. مع العلم أن داعش هو اختصار لكلمة الدولة الاسلامية في العراق والشام.

26. مرجع سابق الذكر ، ص 176.

27. أشواق عباس ، **أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني** ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016 ، ص ص 9، 10.

28. نفس المرجع ، ص 10.

29. عبد الفتاح ماضي «تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات" ، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 18 ، جانفي 2016 ، ص 24.

30. أحمد فهمي ، **مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها مشكلاتها سيناريوهات المستقبل** ، ط1 ، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات ، 2012 ، ص 110.

31. شمس الدين إسماعيل ، **أسباب سقوط حكم الإخوان** ، ط1 ، القاهرة: شمس للنشر والإعلام ، 2014 ، ص 229.

32. علي خليفة الكواري ، عبد الفتاح ماضي وآخرون ، **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية** ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014 ، ص ص 133 ، 134.

33. رايموند هينبوش ، "مقاربة في علم الاجتماع التاريخي لفهم التباين في مرحلة ما بعد الثورات في البلدان العربية" ، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 23 ، المجلد 6 ، شتاء 2018 ، ص 45.

34. إبراهيم بدوي ، سمير مقدسي ، مرجع سابق الذكر ، ص 399.

35. عبد الفتاح ماضي "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات" ، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 18 ، جانفي 2016 ، ص 33.

36. أحمد يوسف أحمد ، بسمة مبارك سعيد ، مرجع سابق الذكر ، ص 121.

37. جواد محمد وآخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص ص 42.

38. مرجع سابق الذكر ، ص 43.

إشكالية الدولة في مشروع الإسلام السياسي في الجزائر

The state issue within the political islam project in algeria

تاريخ الارسال:05/03/2018 تاريخ القبول: 24/03/2019

عبد الرزاق قربوع، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
k.abderrezak@hotmail.fr

الملخص

اختلف الدارسون لمشروع الدولة الإسلامية في الجزائر، فريق يرى أن الحركة الإسلامية تسعى إلى إقامة دولة دينية ثيوقراطية تصادر الحريات العامة، وفريق يرى أن الدولة الإسلامية ليست هي الدولة الدينية التي ظهرت في أوربا الوسيطة، والواقع أن مفهوم الدولة قد تطور كثيرا في فكر الحركة الإسلامية في الجزائر، فقد أصبحت تعترف بأن العمل السياسي من صميم الإسلام وأن الديمقراطية آلية لمراقبة الحاكم وهي لا تتعارض مع الشورى وتقبل بالتعددية الحزبية وغيرها فأصبحت تقترب في طرحها من الدولة المدنية. سنحاول في هذا المقال أن نحلل مفهوم الدولة في فكر الحركة الإسلامية في الجزائر والسياقات التاريخية لتشكل وتطور هذا المفهوم.

الكلمات المفاتيح: الحركة الإسلامية، الإسلام السياسي، الدولة الإسلامية، الحاكمية، الشورى، التعددية الحزبية.

Résumé

Le champ des études consacrées au projet de l'Etat islamique en Algérie est dominé par deux approches bien distinctes. D'une part, une approche qui identifie le programme politique du mouvement islamique à l'instauration d'un état de type théocratique et qui serait liberticide. D'autre part, une approche qui insiste, quant à elle, sur la différence fondamentale entre l'état islamique et l'état théocratique qu'a connu l'Europe au Moyen âge. Cela dit, il est nécessaire de souligner le progrès qu'a connu le concept de l'état dans la pensée du mouvement islamique en Algérie. En effet, l'action politique est reconnue, aujourd'hui, par les penseurs et les politiciens à tendance islamique, comme faisant partie intégrante de la pratique de cette religion. Également, l'on pense qu'il y aurait pas de contradiction entre la démocratie et le principe coranique de la Choura, un principe identifiable à la démocratie considérée comme un mécanisme politique moderne nécessaire au bon fonctionnement du gouvernement. Cela met en avant l'idée que l'état prôné par le mouvement islamique est très proche du modèle de l'état civil. L'objectif de cet article sera essentiellement d'analyser des différents contextes historiques qui ont vu l'émergence et l'évolution du concept de l'état dans la pensée du mouvement islamique en Algérie.

Mots clés: Mouvement islamique, Islam politique, Etat islamique, Al-Hakimiya, Al-Choura, Multipartisme.

Abstract

The Islamic state project in Algeria gave birth to several colliding views and positions. Some consider the Islamic movement as one which aims at establishing a theocratic state that confiscates public liberties, while others see it as different from the religious state that emerged in middle-ages Europe. Indeed, the concept of the state evolved immensely in the ideology of the Algerian Islamic movement, which starts recognizing political activity as the core of Islam and democracy as a mechanism for controlling the ruler. In addition, Islamic movement accepts multipartyism and its approach is closer to that of the civil state. This paper attempts to deeply analyze the concept of the state in the thought of the Islamic movement in Algeria and the historical context behind the rise and the development of such concept.

Keywords: Islamic movement, Political islam, Islamic state, Government, Chouraa, Multi-Partism.

مقدمة

يستوقفنا البحث في تاريخ الجزائر المعاصر عند محطة من أهم المحطات التي مر بها المجتمع الجزائري، فلم يكن الاستقلال عن المستعمر الفرنسي إلا بداية لظهور تيارات سياسية وحركات اجتماعية لم تكن تحمل نفس المشروع المجتمعي الذي جاءت به السلطة، وأهم تيار كان له الأثر الأكبر هو التيار الإسلامي الذي شكل معارضة إسلامية منذ السنوات الأولى للاستقلال، حيث تحمل قادة جمعية العلماء المسلمين أعباء مواجهة النظام السياسي من أجل تحقيق مبادئ الثورة التحريرية وأهدافها في بناء دولة مستقلة في إطار المبادئ الإسلامية، غير أن انحراف مشروع السلطة عن هذه المبادئ وتبنيها لمشروع المجتمع الاشتراكي جعل من الهوة تتسع بينهما، وهذا ما أدى في نهاية المطاف بالتيار الإسلامي إلى الانتظام في شكل حركة اجتماعية تسعى إلى نشر قيم الإسلام الروحية والتربوية بين أفراد المجتمع، مع احتفاظها بمهمة معارضة السلطة أيديولوجيا، لكن الحراك الاجتماعي الذي عرفته نهاية سنوات الثمانينات عجل بظهور الإسلام السياسي في الجزائر وتحول الحركة الإسلامية من حركة تربوية دعوية إلى حركة سياسية تتخذ من مشروع الدولة الإسلامية هدفا لنضالها وممارستها للعمل السياسي، فلم تسع الحركة الإسلامية من قبل إلى تقديم مشروعها كبديل للسلطة القائمة بالرغم من الإخفاقات التنموية التي عرفتها جزائر ما بعد الاستقلال، وكل ما كانت تسعى إليه من خلال نشاطها الاجتماعي هو الضغط على السلطة القائمة من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، لكن الانتشار الكبير لمشروع الدولة الإسلامية في العالم الإسلامي ووصول بعض الحركات الإسلامية للحكم على غرار ما حدث في إيران والسودان، إضافة إلى تشبع الجيل الجديد من الحركة الإسلامية بفكرة التغيير الجذري للأوضاع الاجتماعية خاصة في نهاية الثمانينيات، دفع بالتيار الإسلامي إلى تغيير منهجية العمل والانتقال من العمل الدعوي والتربوي إلى العمل السياسي، وأسس أحزابا سياسية لتجسيد العمل الإسلامي وبناء الدولة الإسلامية على نموذج الخلافة، وقد رفع لأول مرة شعار " من أجل الدولة الإسلامية ".سوف نحاول في هذا المقال تتبع المسار التاريخي لنشوء وتطور الحركة الإسلامية في الجزائر، وإرهاصات تشكل مفهوم الدولة الإسلامية، ومعالم هذه الدولة في فكر الإسلام السياسي في الجزائر.

1-إشكالية الدراسة

لم تكن فترة سنوات التسعينيات في الجزائر وما صاحبها من عنف إسلامي إلا محصلة لمشروع تغييري لم يكتمل، قررت الحركة الإسلامية أن تقوده لتحقيق المشروع الحضاري الذي ناضلت من أجله سنوات طوال، ولم يكن مشروع الدولة الإسلامية إلا نتيجة لإخفاقات الدولة الوطنية التي قدمت مشروعها الاشتراكي العلماني بديلا للنظام الاستعماري المنتهي وجوده في الجزائر. لقد كانت إرهاصات تشكلت المعارضة الإسلامية في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال ناجمة عن خيبة الأمل التي شعر بها الإسلاميون نتيجة لتهميش المشروع الإسلامي من طرف السلطة الجديدة رغم أن مبادئ ثورة نوفمبر تبنت خيار النظام الإسلامي كنظام لتسيير شؤون المجتمع بعد الاستقلال، لكن الخيار الاشتراكي الذي اتجهت نحوه الدولة الجديدة قضى على كل حلم لنظام إسلامي. لم تكن فكرة الدولة الإسلامية في البداية مطروحة فكل ما كان هو الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع بحكم العلاقة التاريخية بين الجزائريين والإسلام، لكن إخفاقات السلطة أدت بالحركة الإسلامية إلى الرفع من طموحاتها إلى بناء الدولة الإسلامية على منهاج الخلافة الراشدة. بالرجوع إلى ماهية الدولة الإسلامية المزعومة يتضح لنا جليا بأن تقديمها كمشروع حضاري اصطدم بإشكالات عميقة تتجسد في الهوة التاريخية بين الخلافة الراشدة كنظام سياسي وبين مقتضيات الحالة الراهنة، فإذا أخذنا بعين الاعتبار بعد المسافة الزمنية بين مجتمع المدينة الذي نشأت فيه الدولة الإسلامية الأولى وخصائصه التاريخية وبين المجتمع الجزائري المعاصر لاصطدمنا باستحالة إعادة بعث نموذج الدولة الإسلامية لغياب الشروط التاريخية لذلك، ضف إلى ذلك تحديات الحداثة وعدم قبولها لاستيعاب منظومة التشريعات الفقهية في المجال الإسلامي. فالدولة الحديثة لم تكن يوما دولة أخلاقية بل هي دولة القانون والمؤسسات، بينما الدولة الإسلامية تسعى إلى أخلقة المجتمع، ولهذا يرى الكثيرون من معارضي هذا التوجه بأن

الدولة الإسلامية دولة ثيوقراطية شمولية استبدادية، وأن تشيّدها معناه القضاء على قيم الديمقراطية ومكتسابتها في الجزائر، ورغم ذلك حاولت الحركة الإسلامية في الجزائر من مقاربة النموذج الإسلامي في التجربة الراشدة وتكييفه مع متطلبات الواقع المعاصر وإن كانت كثير من التوجهات تشكك في قدرة الإسلاميين على ذلك. وصلت الحركة الإسلامية في بداية التسعينيات بعد تحولها إلى حركة سياسية تحمل مشروعا متكاملا إلى تسيير الشأن العام بعد انتخابات جوان 1990، وحاولت الوصول إلى المجلس التشريعي في انتخابات ديسمبر 1991 لكن إعاقة الديمقراطية حالت دون تجسيد مشروع الدولة الإسلامية. لقد عجت أدبيات الحركة الإسلامية بمفاهيم الدولة وتصورها لمعالم هذه الدولة والتي قدموها على أساس أنها حامية للحريات وقائمة على مبدأ الشورى حتى يتسنى للمجتمع المشاركة في تسيير شؤونه، لكن ما يطرح هو إمكانية استيعاب الدولة الإسلامية لقيم الحداثة الغربية التي شكلت الدولة الحديثة خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لأن مبادئ الحداثة تقتضي حماية الحريات العامة وحق الجماهير في مراقبة ومحاسبة الحاكم والإيمان بالتعددية السياسية، وحق الأفراد في التعبير عن آرائهم وغيرها من قيم العدالة، ومن منظور الدولة الإسلامية أن هذه القيم موجودة في الإسلام الذي هو المرجعية، وقد طبقت فعلا في تلك التجربة التاريخية في زمن الخلافة الراشدة وما علينا اليوم إلا إعادة بعث هاته القيم. وهذا ما يجعلنا نتساءل:

* ما هي معالم الدولة في فكر الحركة الإسلامية في الجزائر؟

* هل تسعى الحركة الإسلامية إلى إقامة دولة دينية ثيوقراطية؟

2-منهج الدراسة

لا يستقيم البحث العلمي إلا بإخضاع ظواهره البحثية إلى منهج ينظم المعرفة ويصل إلى نتائج صادقة وعملية، والبحث في الظاهرة الإسلامية مهم جدا كونها ظاهرة سوسيولوجية تتميز بالانتشار والعمومية، وقد اكتسحت هذه الظاهرة الكثير من المجتمعات العربية وأصبحت إحدى حركات التغيير في العالم العربي، ودراسة مفهوم الدولة في فكر الحركة الإسلامية وهو المشروع الذي تناضل من أجله حركات الإسلام السياسي يستوجب علينا الحفر في عمق الوعي الإسلامي، حيث يعتبر العمل من أجل بعث الخلافة الإسلامية كنموذج لنظام سياسي بديل للأنظمة القائمة، وتؤمن حركات الإسلام السياسي بأن الحل الإسلامي هو الوحيد الكفيل بالنهوض والرقي الحضاري، وبما أن البحث يتمحور حول إشكالية الدولة في مشروع الحركة الإسلامية في الجزائر فإننا سوف تعتمد على المنهج الوصفي للدراسة، وذلك لسببين:

أولا: أن المنهج الوصفي يعتمد على البحث في السيرورة التاريخية للظاهرة، وهذا ما سنقوم به من خلال تتبعنا لمراحل ظهور مفهوم الدولة في أدبيات الحركة الإسلامية في الجزائر، لأن هذا المفهوم متطور ولم يحمل نفس الدلالة في كل مرحلة.

ثانيا:أن المنهج الوصفي منهج تحليلي نسعى بتطبيقه إلى تحليل أدبيات الحركة الإسلامية للخروج بتصور عام عن معالم الدولة في مشروع الحركة الإسلامية في الجزائر.

3-مفهوم الإسلام السياسي

يعتبر مفهوم الإسلام السياسي من المفاهيم التي أصبحت متداولة كثيرا في الحقل السياسي والأكاديمي ومن المفاهيم الشائكة وغير المتفق على تعريف موحد لها، غير أنه في مضمونه يشير إلى تلك الممارسة السياسية للحركات الإسلامية، أو هي تلك الحركات التي تتخذ من الإسلام مشروعا للدولة والمجتمع، فقد كان ينظر إلى الإسلام على أنه مجموعة من الشعائر تربط العبد بالخالق، أو هي منظومة الشعائر التعبدية التي تنتشر في المجتمع الإسلامي، وأما مسألة السياسة والحكم فهي عملية دستورية تنظمها قواعد العمل السياسي، وإقحام الدين في السياسة يؤثر سلبا على الدولة بشكل عام، فالدين جاء لينظم حياة الإنسان الأخرى أو المآل، أما الدنيا فلها نظامها الخاص، ودور الحركات الإسلامية يكمن في الدعوة إلى القيم والأخلاق التي ترتقي بالإنسان وتجعله يفوز بالجنة في الآخرة، وتدخلها في شؤون السياسة يفقدها دورها الحقيقي وتنجر إلى معارك هامشية لا تخدم مشروعها. بهذا المنطق كان ينظر إلى الإسلام لكن الحركات الإسلامية أدركت معركة البناء، فالإسلام شريعة

متكاملة أي أنه دين ودولة وأي فصل بينهما يعتبر تحريفا للدين وتغييرا لمقاصده، فالعمل السياسي هو من صميم الإسلام، وتنظيم المجتمع وفقا للتشريعات الإسلامية فرض على النظام السياسي الإسلامي، وما الخلافة الإسلامية إلا نموذج تاريخي يحتم على المسلمين إعادة إنتاج هذه التجربة الفريدة في رقي المجتمع بالتشريع الإسلامي. ومن هذا المنطلق ترفض التيارات الإسلامية مصطلح الإسلام السياسي لأنه يحمل في ثناياه الفصل بين الدين والدولة أو بين الدين والدنيا، وهو تصور علماني للدولة. ويرى حسن الترابي بأن مصطلح الإسلام السياسي، إضفاء صيغة السياسي على الإسلام تحدث خلطا وتشويشا يتعلق أساسا بأن مصطلح الإسلام السياسي هو مصطلح يجزئ الإسلام كدين وهو أمر يرفضه أتباعه ومعتنقوه، لذا فالأفضل من ذلك هو أن نستخدم مصطلح الحركات السياسية الإسلامية[1].بينما يذهب يوسف القرضاوي إلى أن :" مصطلح الإسلام السياسي مرفوض كونه جزء من مخطط وضعه أعداء الإسلام لتفتيته وتقسيمه جغرافيا أو تاريخيا أو مذهبيا فهناك الإسلام الثوري، والإسلام الرجعي أو الراديكالي والكلاسيكي، والإسلام اليميني والإسلام اليساري، والإسلام المتزمت والإسلام المنفتح، مشيرا إلى أنه ليس هناك سوى إسلام واحد وهو إسلام القرآن والسنة "[2]. وتصر الحركات الإسلامية على أن التزامها بالإسلام كمرجعية لمشروعها السياسي إنما هو استجابة لمرجعية المجتمع، وفي هذا الإطار يقول سعد الدين العثماني: "وتصورنا لأهمية المرجعية ينطلق من أن تطور الشعوب لا يمكن فصله عن النسق الثقافي والمرجعية الحضارية السائدة في تاريخها، وشعوبنا ظلت عبر تاريخها شعوبا مسلمة. وأي إصلاح لأحوال المجتمع ينبغي أن يأخذ في الاعتبار هذه الحقيقة التاريخية. وهكذا فإن نجاح أي إقلاع اجتماعي وحضاري وأي تحرك في مواجهة التحديات المطروحة يستلزم الارتباط بخصوصيتنا الحضارية، بل ينبغي أن ينطلق من روح الاعتزاز بالمكانة الحضارية والتاريخية لبلداننا وأمتنا.."[3]. فالنظرة الشمولية لقدرة الإسلام على تقديم البدائل لتحقيق نهضة إسلامية هي المشروع الذي تشتغل عليه الحركات الإسلامية ،" إن الإسلام باعتباره دين التوحيد المطلق تنبثق عنه رؤية شاملة للكون والإنسان والحياة يمتزج فيها الفلسفي بالعملي الفردي بالجماعي الأخلاقي التعبدي بالاقتصادي والأخروي بالدنيوي، وهي رؤية متعالية عن الزمان والمكان بحكم مصدرها الإلهي غير أنها في تنزلها إلى حياة الناس تتخذ أشكالا مختلفة فتتلون بلون الأرض ولكنها تظل في سعي دؤوب للاصطباغ بصبغة الله وللالتحام بالمطلق"[4].ظهر مصطلح الإسلام السياسي في مطلع تسعينيات القرن الماضي حيث انتقلت أغلب الحركات الإسلامية إلى العمل السياسي، وحققت نجاحا كبيرا في الوصول إلى الحكم بداية من إيران إلى السودان وكانت بوادر نجاح الإسلاميين في الجزائر تظهر للعلن. وانتشر هذا المفهوم في الحقل الأكاديمي والسياسي بشكل لافت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ألفين وواحد. والواقع أن مصطلح الإسلام السياسي لم تنتجه الأدبيات الإسلامية ولا الحقل المعرفي الإسلامي، بل انتقل من الفكر الغربي، وهذا المصطلح ظهر ليعبر عن خوف الغرب من تنامي الحركات الإسلامية وخشية وصولها إلى الحكم، وما تشكله من تهديد للغرب ومصالحه، وقد ظهر هذا التخويف من الأصولية الإسلامية في كتاب نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما، باعتبار أن الغرب الرأسمالي وبعد انتصاره على الشيوعية هو أمام تحدي الإسلام السياسي، خاصة بعد تجربة الغرب مع السودان وإيران، وكتب أوليفيه روا كتابا في سنة 1992 تحت عنوان فشل الإسلام السياسي، طرق فيه لتجارب الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، ويرى بأن هذه الحركات سلفية في عقائدها ولكن لا تقبل إلا بشمولية الإسلام وخاصة فيما يتعلق بطبيعة الدولة والسلطة السياسية[5].وقد استخدم مصطلح الإسلاموية أو الإسلام السياسي من طرف المفكرين الغربيين الذين تناولوا الظاهرة الإسلامية بالدراسة، يضفون تلك الأيديولوجية المتشبعين بها والتي ترى بأن الإسلام مجرد شعائر فيكفي الإسلام الصوفي الذي لا يسعى إلى إقامة الدولة، أما الإسلام الذي يناضل من أجل تشييد الدولة الإسلامية التي تهدد مصالح الغرب فهو إسلام أصولي مرفوض.لم تكن الحركة الإسلامية وليدة اللحظة الراهنة بل ترجع إلى ثلاثينيات القرن الماضي أين أسس حسن البنا تنظيم الإخوان المسلمين، لكن اهتمام الدارسين الغربيين بالظاهرة الإسلامية جاء متأخرا بعد أن هيمن على الفكر الغربي مفهوم صراع الحضارات، وأصبح الإسلام في نظرهم — ليس الإسلام كمنظومة شعائرية تعبدية- بل الإسلام الذي يمارس في شؤون الحكم هو القوة الناشئة التي تدير هذا الصراع مع

الغرب الرأسمالي. ومع ذلك فقد نقل مصطلح الإسلام السياسي إلى الحقل التداولي الإسلامي كتمييز بين الإسلام الصوفي التعبدي، وبين الأحزاب التي تتخذ من الإسلام مرجعية لشرعنة مشروعها الحضاري، والتي تسعى بكل السبل إلى إقامة الدولة الإسلامية.

4-الدولة الإسلامية: جدلية المفهوم

يعتبر مفهوم الدولة الإسلامية من المفاهيم الشائكة والمعقدة في الفكر السياسي الإسلامي والتي لاقت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين في الحقل السياسي، وذلك بسبب غياب التنظير من طرف مفكري الإسلام السياسي في هذا المجال، وأصبح المفهوم متداولا في أدبيات التيارات الإسلامية للدلالة على النظام السياسي البديل للأنظمة القائمة العلمانية والذي يستمد روحه من مبادئ الإسلام، لم يهتم منظروا الإسلام السياسي بتحديد معالم الدولة الإسلامية بقدر اهتمامهم بالجانب العملي الذي يسعون من خلاله إلى إقامة الدولة المنشودة – دولة الخلافة. "وتعود حالة التجاذب الفكري المحيقة بمفهوم الدولة الإسلامية إلى عوامل متعددة يمكن إرجاعها إلى ظاهرة الازدواج الثقافي التي تعانيها الأمة. وتتجلى هذه الظاهرة في انقسام القيادة الفكرية للأمة إلى جبهتين، تتمثل أولاها في حماة الموروث الثقافي الإسلامي، ويعتمد موقف هؤلاء على شعور قوي بالأصالة الإيمانية، وإحساس عميق بقصور الرؤية الغربية، بينما تتجلى ثانيتهما في أنصار الحداثة الغربية، ويستند موقفه إلى رغبة عارمة في مواكبة قطار التقدم المادي والتقني، وتحقيق الفعالية للبشري"[6].لقد ركزت التيارات الإسلامية في تقديم مشروعها البديل على إخفاقات الأنظمة القائمة في تحقيق النهضة وعجز المولعين بالحداثة الغربية عن خلق نموذج حداثي عربي ينقل المجتمعات العربية من الركود والتخلف إلى مصاف المجتمعات الراقية، وهذا الإخفاق الحداثي العربي قد ساهم بقدر كبير في تنامي مشروع الإسلام السياسي في المنطقة العربية بشكل عام.لقد " فتح انهيار مشروع التحديث العربي، قوميا كان أم وطنيا، باب مراجعة ممزقة. وبدأت المفاهيم التي ارتبطت به سواء ما تعلق منها بتصور الذات أو التاريخ أو القيم أو البرامج، تفقد بسرعة صدقيتها ومدلولها. فلم يتردد استخدام مصطلح الأزمة في أية حقبة ماضية في المناظرة الفكرية العربية كما تردد ولايزال يتردد منذ بداية العقد التاسع من هذا القرن العشرين"[7].تشير أدبيات الإسلاميين المستخدمين لمصطلح الدولة الإسلامية إلى ذلك الاجتماع الإنساني الذي تنتظم فيه العلاقات الاجتماعية وفقا لما تفرضه الشريعة الإسلامية، الدولة الإسلامية تتميز عن باقي الدول بتطبيقها لشرع الله المنزل على نبيه محمد– صل الله عليه وسلم- في الأحكام والمعاملات، في مقابل المجتمعات التي تلجأ إلى القوانين الوضعية التي تتعارض مع نصوص الشريعة والتي أقصت الدين من الحياة العامة، ويبرر حسن البنا نظريته السياسية في قوله: "نعم إنها الحقيقة القائلة لا خير في دين لا سياسة فيه، ولا خير في سياسة لا دين لها. بل هي سياسة كافرة مرفوضة، والإسلام جاء بسياسة لإسعاد الناس في الدنيا والآخرة، سياسة ترعى شؤونهم كلها، ويوم أن عاش المسلمون أنفسهم وغيرهم بهذه السياسة سعدوا وأسعدوا من عاش بكنفهم آمنين على دمائهم وأموالهم وأعراضهم"[8]. ويعمق أبو الأعلى المودودي الفكرة أكثر ليركز على غاية الإسلام من الدولة يقول في كتابه نظرية الإسلام السياسية: "للدولة الإسلامية القائمة على أساس هذا الدستور غاية ذكرها الله تعالى في كتابه في مواضع كثيرة منها قوله:" لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس "فالمراد من الحديد في الآية هو القوة السياسية، والآية قد بينت ما بعثت الرسل لأجله وهو أن الله قد أراد ببعثهم أن يقيم في العالم نظام العدالة الاجتماعية على أساس ما أنزله من البينات وما أنعم عليهم في كتابه من الميزان أي حياة الإنسان العادل"[9].وإذا كانت التيارات الإسلامية ترى بأن عودة الدولة الإسلامية حتمية تاريخية للخروج من المأزق الحضاري الذي تتخبط فيه المجتمعات العربية والذي كان نتيجة استبعاد الدين من الحياة بتأثير الحداثة الغربية، والدولة الإسلامية في نظرهم هي ذلك الوعاء الذي تتحقق فيه حاكمية الله، "وحين تكون الحاكمية العليا في مجتمع لله وحده – متمثلة في سيادة الشريعة الإلهية – تكون هذه هي الصورة الوحيدة التي يتحرر فيها البشر تحررا كاملا وحقيقيا من العبودية للبشر وتكون هذه هي الحضارة الإنسانية، لأن حضارة الإنسان تقتضي قاعدة أساسية من التحرر الحقيقي الكامل للإنسان، ومن الكرامة المطلقة لكل فرد في المجتمع.. ولا حرية – في

الحقيقة – ولا كرامة للإنسان – ممثلا في كل فرد من أفراده في مجتمع بعضه أرباب يشرعون وبعضه عبيد يطيعون.." [10].في المقابل ترفض التيارات العلمانية فكرة الدولة الإسلامية وترى فيها عودة للأصولية المتخفية وراء الدولة للهيمنة على مجالات الحياة ، لأن الدولة ما هي إلا ظاهرة تاريخية ، والدين هو عقيدة تربط المخلوق بالخالق وتظهر في أمور العبادات والشعائر وأن الإسلام لم ينتج أبدا نظاما سياسيا ، أما الدولة فهي تنظيم لشؤون الحياة بما يضمن مصلحة الأفراد والجماعات. و لعل هذا الطرح من طرف العلمانيين من أهم العوامل التي أدت إلى التباس مفهوم الدولة الإسلامية ، "وعلى الرغم من اعتقادنا أن الفكر العلماني يتحمل مسؤولية التشويه الذي طرأ على معالم النظام الإسلامي ، نظرا إلى إسقاطه نتائج التجربة السياسية الغربية على الواقع التاريخي الإسلامي ، فإننا نحمل الفكر الإسلامي المعاصر قدرا مساويا من المسؤولية لسببين: الأول أن الفكر الإسلامي المعاصر حاول إعادة تشكيل المحتوى المعرفي الموروث باستخدام قوالب فكرية مستعارة من تجربة مغايرة ، لذلك نجد مفكرا مؤثرا مثل أبي الأعلى المودودي يصف الدولة الإسلامية بالشمول ، فيكتب: فمن الظاهر أنه لا يمكن لمثل هذا النوع من الدولة أن تحد دائرة عملها ، لأنها دولة شاملة محيطة بالحياة الإنسانية بأسرها وتطبع كل فرع من فروع الحياة الإنسانية بطابع نظريتها الخلقية الخاصة وبرنامجها الإصلاحي الخاص ، فليس لأحد أن يقوم في وجهها ويستثني أمرا من أموره قائلا إن هذا أمر شخصي لكيلا تتعرض له الدولة. وبالجملة ، إن الدولة تحيط بالحياة الإنسانية وبكل فروع الحضارة وفق نظريتها الخلقية وبرنامجها الإصلاحي. فإذا ، هي تشبه الحكومات الفاشية والشيوعية بعض الشبه. ولكن مع هذه الهيمنة ، لا يوجد في الدولة الإسلامية تلك الصبغة التي اصطبغت بها الحكومات المهيمنة والاستبدادية في عصرنا هذا. فلا يوجد في الدولة الإسلامية شيء من سلب الحرية الفردية ، ولا أثر للسيطرة الديكتاتورية والزعامة المطلقة. إن المقتطف السابق يعكس حالة تخليط بينة ، ففي فقرة واحدة يسم المؤلف الدولة الإسلامية بالشمول ، ويشبهها بالدولة الشيوعية والفاشية ، ويشدد على أن ليس لأحد أن يقوم في وجهها ويستثني أمرا من أمورها قائلا هذا أمر شخصي خاص لكيلا تتعرض له الدولة ، ليعود فينفي بعد جملتين أن يكون في الدولة الإسلامية شيء من سلب الحرية الفردية أو أثر للسيطرة الديكتاتورية والزعامة المطلقة. أما السبب الثاني للتشويه الحاصل في فهم طبيعة الحياة السياسية تضمن الدولة الإسلامية فيعود إلى قبول النموذج السياسي التاريخي من دون إخضاعه لعملية نقد وتمحيص"[11]. لكن ورغم هذه التجاذبات والتداخلات في مفهوم الدولة الإسلامية إلا أن العمل على إقامتها لا يزال مطلب التيارات الإسلامية وهدفا لنضالها.

5-الحركة الإسلامية في الجزائر سياقات النشأة وتشكل المشروع

لم تظهر الحركة الإسلامية في الجزائر من فراغ بل سبقتها إرهاصات أنذرت بظهورها ، وتعود أصولها إلى الأيام الأولى من الاستقلال ، فلم يكن التيار الإسلامي بمنأى عن الثورة التحريرية التي انطلقت تحت راية الجهاد ضد المستعمر وكان من مبادئ ثورة نوفمبر " العمل من أجل إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية " ، هذا المبدأ سوف تنقلب عليه القيادة الجديدة في الجزائر المستقلة ، إذ كان المنتظر من الدولة الجديدة أن تعلن إقامة دولة مستقلة في إطار المبادئ الإسلامية لكن الانحراف هو الذي ميز الدستور الجديد ، إذ تم تبني الخيار الاشتراكي كإيديولوجية للدولة الجزائرية المستقلة ، فقد أعلن في ميثاق 1964 أن اختيار النظام الاشتراكي ضرورة لأنه أسمى النظم التي تحقق العدالة الاجتماعية ، فالشعب الجزائري الذي عانى ويلات الاستعمار الذي فرضته النظم الإمبريالية الرأسمالية لن يقبل إلا بنظام عادل يزيل الفوارق الاجتماعية ويقضي على الطبقات المستغلة لثروات المجتمع ، فالرأسمالية ما هي إلا أداة للسيطرة والهيمنة وإتباع النظام الرأسمالي معناه الوقوع في الاستعمار بشكل جديد ، وبهذا المنطق بررت السلطة الجديدة اختيارها للتوجه الاشتراكي.

1.5-البشير الإبراهيمي يؤرخ لبداية الصراع الإسلامي

لكن المسألة التي طرحتها قيادات التيار الإسلامي ممثلة في قيادات جمعية العلماء المسلمين وعلى رأسهم الشيخ البشير الابراهيمي أنها كانت تدعو إلى إقامة دولة مستقلة في إطار المبادئ الإسلامية ولم تدع إلى تبني النظام الرأسمالي ، وهذا معناه أن حركة التحرير الوطني لم تحقق

الأهداف التي ثار الشعب من أجلها فقد فشلت السلطة الجديدة في تحقيق دولة تنتمي إلى حاضنة الحضارة الإسلامية. وفي خضم هذا السجال يخرج البشير الإبراهيمي ليعلن رفضه لهذا التوجه الذي في نظره ينذر بإنزلاقات خطيرة قد تذهب بمكتسبات الاستقلال ، فقد عبر في بيانه التاريخي قائلا: " ...غير أني أشعر أمام خطورة الساعة وفي هذا اليوم الذي يصادف الذكرى الرابعة والعشرين لوفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس — رحمه الله-أنه يجب علي أن أقطع ذلك الصمت ، إن وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل. لكن المسؤولين فيما يبدو لا يدركون أن شعبنا يطمح قبل كل شيء إلى الوحدة والسلام والرفاهية ، وأن الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم يجب أن تنبعث من جذورنا العربية الإسلامية لا من مذاهب أجنبية .." [12]. لقد كان هذا أولى لبنات تشكل المعارضة الإسلامية التي جعلت من العودة إلى الأصول الإسلامية منهجا في مشروعها الحضاري وأداة لمعارضة السلطة القائمة ، ولم يكن موقف الإبراهيمي إلا بداية لمواقف سوف تطبع التيار الإسلامي في مواجهة مشروع الدولة الوطنية العلمانية.

2.5-جمعية القيم نواة الحركة الإسلامية

وفي نفس الفترة تأسست جمعية تربوية سميت بجمعية القيم الإسلامية وهي جمعية تعنى بالتربية ونشر الأخلاق والفضائل الإسلامية ، وتهتم بشؤون المجتمع في جوانبها السلوكية ، ومن بين مؤسسيها عباسي مدني ، الهاشمي التيجاني ، أحمد سحنون وبعض الوجوه المهتمة بنشر قيم الإسلام في المجتمع ، ولم يكن لها شأن بالنشاط السياسي أو معارضة السلطة في توجهاتها السياسية ومشاريعها التنموية ، غير أن السلطة قامت بحلها ومنعها من النشاط سنة 1966 ، بحجة أنها تدخلت في أمور السياسة بإرسالها رسالة إلى جمال عبد الناصر تطلب منه العفو عن سيد قطب ورفاقه. لم تكن جمعية القيم غير جمعية تربوية تعنى بتعليم الآداب والأخلاق الإسلامية ونشر الفضيلة بين أفراد المجتمع ، لأن بناء الدولة الإسلامية في منهجهم يبدأ ببناء المجتمع الإسلامي ، الذي تسود فيه قيم الإسلام ، وأي تغيير في المجتمع لن ينجح إلا إذا ركز على بناء القاعدة ، ولذلك لم يكن العمل السياسي يعنيهم على الأقل في هذه المرحلة ، يقول مؤسسها الهاشمي التيجاني عن أهدافها: "إحياء القيم الإسلامية التي تتمثل في المبادئ الأخلاقية التي جاء بها القرآن والتي كونت مثلا عليا سامية لوحت عواطفا وأفكارا وأعمالا حطمت حكم القلة والاستبداد ، والشرك والمادية واحتكارية أرباب الأموال. سواء كانت تعمل في الداخل أو الخارج. فأقامت الأمن والعدل. ونظمت على أسس علمية محاربة المرض والفقر والجهل فحققت المعجزات في ميدان التكوين الروحي والعقلي والعاطفي والبدني. وفاقت الحضارات الإنسانية السابقة والمعاصرة كلها اكتسابا وإنتاجا وغزارة وتقننا وإبداعا. وتتلخص المثل العليا هذه في الإيمان بالله وحده وفي قدرته وعلمه ورحمته. وبأنبيائه صفوة قادة الإنسانية في الشؤون الدينية والدنيوية معا..."[13]. لم تكن جمعية القيم معنية بالعمل السياسي ولا حتى بمعارضة السلطة في توجهاتها الإيديولوجية بالرغم من أن هذه الفترة سادها نوع من الغضب المتنامي من طرف التيار الإسلامي اتجاه السلطة جراء مشروعها الاشتراكي ، لكن السلطة استغلت ظروف الاستقلال حيث المجتمع بكل طبقاته وأطيافه كان ينظر إلى الدولة المستقلة مكسبا وينتظر ما ستقدمه للنهضة والتطور ، فقمعت كل رأي أو توجه معارض لسياساتها وتوجهاتها تحت مبرر أنها في مرحلة البناء ويستوجب التضامن الاجتماعي من أجل نجاح مشروع الدولة والمجتمع الجديد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. لم يكن تعامل السلطة مع التيار الإسلامي ليحد من انتشاره وتغلغله داخل المجتمع بل جعلته يتنامى بشكل أقوى وأسرع ويجد احتضانا له من طرف المجتمع خاصة أنه يدعو إلى إقامة الدولة الإسلامية التي تحقق العدالة الاجتماعية ، فهذه العدالة إنما تتحقق في حضن الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي لا في الخيارات الاشتراكية المستمدة من النظريات الملحدة ، فالاشتراكية في نظرهم ما هي إلا آلية لإنتاج الفقر واللامساواة ، والتشبث بها هو ذريعة لتبرير الاستبداد والديكتاتورية التي تحاول السلطة أن تحكم بها الدولة المستقلة ، ويتعمق الصراع بشكل أكبر بين السلطة والتيارات الإسلامية خاصة سنوات السبعينيات أين اتجهت السلطة نحو الخيارات الكبرى.

3.5-الحركة الإسلامية والمشروع الاشتراكي أو مرحلة الخيارات الكبرى

تعتبر مرحلة السبعينات أزهى مراحل تغلغل النظام الاشتراكي في المجتمع الجزائري ، حيث استطاعت السلطة أن توظف كل أجهزتها الأيديولوجية لتمكين المشروع الاشتراكي ، وبذلك اتجهت نحو الخيارات الكبرى التي سميت بالثورات الثلاث ، في إشارة إلى الثورة الزراعية ، والثورة الصناعية ، والثورة الثقافية ، وجاء المشروع الاشتراكي تحت مسمى الثورة كإشارة إلى إعادة بناء المجتمع على نظم جديدة غير تقليدية ، وهذا لا يستقيم إلا بعد تحطيم النظم القائمة ، و قد بدأ هذا المشروع منذ المخطط الثلاثي 1967 – 1969 وذلك بتعزيز سلطة المركز خاصة بعد التصحيح الثوري أو انقلاب جوان 1965 ، " ينطلق مشروع إعادة إنتاج المجتمع بشكل فعلي كما أراده النظام المنبثق عن 19 جوان 1965 في سنة 1966 ، عبر الدفع بمشروع تنموي طموح جدا بإطلاق المخطط الثلاثي 1967-1969. ثم الاتجاه إلى تحديد مباني الدولة الجزائرية داخليا وخارجيا من خلال المؤسسات السياسية والإدارية التي سوف يتم إيجادها. وأيضا العمل الدبلوماسي الذي سيعرف محطات ذات أثر.كان هذا المشروع قد تمت صياغته وفق إستراتيجية تنموية تقوم على تحقيق ثلاثة أهداف وهي: -تعزيز الاستقلال الوطني-بناء مجتمع حر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان-تحسين وترقية وضعية الإنسان-التخلص من الإرث الكولونيالي وتحفيز إقامة جهاز إنتاجي كامل. لقد كان هذا التوجه حسب القائمين عليه ، تكريسا للمبادئ الثورية التي أفرزتها الروح الثورية الجزائرية ضمن نهج اشتراكي ، كما يعرضه هواري بومدين في خطابه بمناسبة الاحتفال بإعلان ثورة أول نوفمبر في سنة 1967 في برنامج شامل لـ: " الخطط العملاقة للثورة الاشتراكية " ، فيعتبر أن الثورة لم تكن غاية في ذاتها ، ولم يكن مجرد الاستقلال هدفها بل إنها :" في الوقت الذي كانت تهدف فيه إلى استرجاع سيادتها وعزتها كانت ترمي إلى تهيئة الأسباب لإتمام هذا استقلال ، باسترجاع جميع ثرواتنا واسترداد عناصر شخصيتنا ، والتمهيد بذلك لإقامة مجتمع اشتراكي عادل ، يحمي مكتسبات ثورتنا ، ويفجر الطاقة الكامنة في إمكانياتنا ، ويضمن تنمية بلادنا ، ويحقق العدالة الاجتماعية التي كانت الهدف الثاني لشهدائنا الأبرار ".[14]لقد بررت السلطة أن بناء المجتمع الاشتراكي كان هدفا للثورة التحريرية ، لذلك لا يمكن أن نعارض هذا التوجه ، وهذا ما عمق الهوة أكثر بين السلطة والتيار الإسلامي بمشروعه نحو المجتمع الإسلامي ، ويعارض أقطاب التيار الإسلامي هذا التوجه بالتركيز على هدم مبادئ النظام الاشتراكي باعتباره مستمدا من النظم الفاسدة في عقائدها ونظمها ، ويذهب عبد اللطيف سلطاني- أحد قادة جمعية العلماء المسلمين — إلى أن الاشتراكية مستمدة من المزدكية التي هي نظام فاسد مبني على عقيدة فاسدة ، يقول في كتابه المزدكية هي أصل الاشتراكية: "فالشيوعية أصلها من مادة — شيع –و–شاع — ومعاني هذه المادة الذيوع وعدم القسمة أو التعيين وعدم الاختصاص بالشيء ، وكذلك شقيقتها الاشتراكية ، فإنها تزيل الاختصاص وتفرض الاشتراك ، فالشيوعية والاشتراكية فرعان لأصل واحد قديم— كما علمناه سابقا —وهو المزدكية ، وفي الاشتراكية من مادة الشرك حروفه كما قيل. فهل ما نراه في هذا العصر نذير ينذر وينادي بأن المزدكية ستظهر إلى الوجود مرة أخرى بواسطة هذين المذهبين ، متسترة باسميهما؟ فالدعوة لهما بشتى الوسائل وإفساح المجال لنشرهما ، وانتشارهما حجة قوية على ذلك ، ولا يستطيع أحد أن ينكر هذا مهما طرز الخطاب ، وشرح الأسباب وفتح الأبواب .." [15]، وقد نقل محمد حربي عن عبد اللطيف سلطاني قوله: "الإسلام دين سماوي موجود مستقل بنفسه ، والشريعة خالصة كاملة لا ينقصها شيء لكي تكمله القوانين الوضعية والذي يدعي أن الإسلام يعاني من نقص وأنه غير قادر على حل مشاكل العصر الحالي هذا كاذب وجاحد وملحد ، إذا قالوا أن في الإسلام عدة أهداف اجتماعية أو ميولات تشبه الاشتراكية نقول نعم بالفعل ، لكن أن يقولوا أن الاشتراكية هي الإسلام وأن الإسلام هو الاشتراكية فلا ، لن يقارن الإسلام أبدا مع الاشتراكية مهما فعل الذين باعوا دينهم"[16].لم تستطع السلطة بالرغم من استخدامها لكافة الإمكانيات الفكرية من إقناع التيار الإسلامي بأن الاشتراكية هي النظام القادر على تحقيق العدالة الاجتماعية وأنه لا يتعارض مع الإسلام في شيء ، وظهرت نقاشات بين النخب تنص بأن الاشتراكية من الإسلام وقد ظهرت ممارسات اشتراكية بين الصحابة أمثال عثمان بن عفان وأبي ذر الغفاري ، بالإضافة إلى محاولتها الهيمنة على المجال الديني

حيث أنشأت وزارة الشؤون الدينية لتشرف على الشعائر الدينية للمجتمع الجزائري ،" من جهة أخرى حاولت الحكومة الجديدة على غرار الاستعمار الفرنسي التحكم في الإسلام من منظور علماني ، وهكذا أنشئت وزارة للشؤون الدينية وأسندت إلى أحمد توفيق المدني من جمعية العلماء السابقة ، قصد تحييد الإسلاميين. إن إنشاء هذه الوزارة استهدف بالضبط التحكم في الأنشطة الإسلامية في المساجد ، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هي التي تعين الأئمة وتدفع لهم أجورهم. وأصبح النشاط السياسي والتربوي والتجمعي الحر من منظور إسلامي ممنوعا مذاك فصاعدا "[17]. كما حاولت السلطة احتواء العمل الإسلامي بفتح مساحة للنقاش العلمي حول القضايا التي تهم الأمة في إطار لقاءات علمية تحت مسمى ملتقيات الفكر الإسلامي ، وإن كان هدف السلطة من وراء هذه الملتقيات هو توجيه العمل الإسلامي ، إلا أن هذه الملتقيات ساهمت بقدر كبير في نشر الأفكار الإسلامية واحتكاك رجال العمل الإسلامي ، ونقل تجارب الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي ، فهذا التقارب أضاف الكثير للنشاط الإسلامي في الجزائر.

إن اللافت في هذه المرحلة هو ارتباط العمل الإسلامي بشخصيات إسلامية تعمل بشكل منعزل ، وتعارض السلطة باعتبارها شخصيات إسلامية لها مكانتها الاجتماعية التي اكتسبتها بانتمائها لجمعية العلماء المسلمين ، حيث يظهر في هذه المرحلة كل من: البشير الإبراهيمي ، عبد اللطيف سلطاني ، مصباح الحويدق ، عمر العرباوي ، أحمد سحنون... وغيرهم من أعضاء جمعية العلماء المسلمين ، ويمكن أن نسمي هذه الفترة بفترة ما قبل التنظيمات الإسلامية ، إذ أن الشخصيات الإسلامية لم تكن تنتمي لأي تنظيم إسلامي ، حيث يحدد المشروع والأهداف وآلية العمل حتى تكون نشاطاته ذات أثر في المجتمع ، وبما أن السلطة لم تكن تسمح بقيام الجمعيات والأحزاب السياسية فإن ظهور مثل هذه التنظيمات يعتبر خروج عن القانون يستوجب العقاب. لكن ورغم هيمنة الدولة على كافة مجالات الحياة بهدف التحكم في قطاعات المجتمع من أجل تمرير المشاريع المجتمعية ، إلا أن ذلك لم يمنع التيار الإسلامي من المعارضة السياسية ، وتشكيل التنظيمات لمواجهة السلطة.

4.5-الحركة الإسلامية ومرحلة التنظيمات السرية

لا يمكننا البحث في الحركة الإسلامية في الجزائر دون الرجوع إلى إسهامات الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي ، فالحركة الإسلامية في الجزائر ما هي إلا محصلة لتجارب العمل الإسلامي في أغلب المجتمعات الإسلامية ، وفي بعض الحالات امتدادا لها. لقد ظهرت أولى التنظيمات الإسلامية على يد حسن البنا في مصر ، الذي أستلهم أفكاره من إسهامات مفكري عصر النهضة من أمثال جمال الدين الأفغاني ، محمد عبده ، رشيد رضا وعبد الله النديم وغيرهم ، الذين رأوا بأن النهضة العربية لن تتحقق إلا بالعودة إلى الإسلام في أصوله الأولى ، لقد تلقف حسن البنا الفكرة وأسس حركة الإخوان المسلمين للعمل من أجل إقامة الخلافة الإسلامية وقد وجدت دعوته هذه انتشارا كبيرا في أوساط المجتمع ، ولما كانت أغلب الدول الإسلامية ترزح تحت نير الاستعمار فقد لاقت دعوته قبولا لدى معظم المجتمعات العربية والإسلامية ، وتقوم دعوته على العمل من أجل إحياء الخلافة الإسلامية ، وهذا الأمر في منهجه لا يتم إلا بإصلاح المجتمع وبعث قيم الإسلام الصافية كما جاءت في كتاب الله وسنة رسوله. ونتيجة لهاته الدعوة فقد لاقى حسن البنا مواجهة كبيرة من طرف الاستعمار الانجليزي والأسرة الحاكمة في مصر ، وكانت وفاته قتلا في سنة 1949 أي قبل استقلال مصر ، لكن دعوته وتنظيمه لم يمت بل أصبح أكثر قوة وتنظيما في مرحلة الاستقلال. لقد شهدت مرحلة ما بعد الاستعمار نشاطا كبيرا لحركة الإخوان المسلمين التي انتقلت إلى معارضة السلطة الحاكمة العلمانية ، وفي سنوات الخمسينيات والستينيات ظهرت الأفكار المتطرفة لسيد قطب التي تكفر المجتمع والدولة بالمطلق لأنها تحكم بغير ما أنزل الله. في الجانب الآخر من شبه القارة الهندية تظهر كتابات أبو الأعلى المودودي التي لا تقل خطورة عن كتابات سيد قطب على النظم الحاكمة ، إن أي مجتمع لا تكون الحاكمية فيه لله مجتمع كافر وجب هجره ، وأي سلطة تحكم بغير ما أنزل الله سلطة كافرة وجب قتالها ، ونتيجة لهاته الأفكار المتطرفة وفي مقابلها الممارسات السلطوية العنيفة اتجاه التيارات الإسلامية ظهرت تنظيمات متطرفة تكفر المجتمع كتنظيم التكفير والهجرة ، وجماعة الجهاد. وفي ظل هذه التجاذبات

والصراعات بين التيارات الإسلامية والنظم الحاكمة ، والتي غذتها إخفاقات نظم ما بعد الاستقلال أو الدولة الوطنية على جميع الأصعدة تنامت ظاهرة الإسلام السياسي بشكل كبير ، ولم تكن الحركة الإسلامية في الجزائر بمعزل عن هذه التأثيرات ، ونتيجة لاحتكاك رجال العمل الإسلامي في الجزائر ونظرائهم في مصر عن طريق البعثات الدراسية -مثل محفوظ نحناح الذي تشرب الفكر الإخواني عن طريق دراسته في مصر-أو عن طريق الكتب والملتقيات العلمية. وقد ظهر أول تنظيم سري للحركة الإسلامية في سنة 1974 على يد عبد الله جاب الله في جامعة قسنطينة تحت مسمى"الجماعة الإسلامية" ، هذه الجماعة التي تؤمن بفكر الإخوان المسلمين لكنها ترفض مبايعتها أي ليست امتدادا لتنظيم الإخوان المسلمين ، وتعرف في ساحة الحركة الإسلامية بالإخوان المحليين في مقابل الإخوان العالميين التي ينتمي إليها جناح محفوظ نحناح. وفي سنة 1976 يظهر تنظيم آخر سمي "الموحدون " ترأسه محفوظ نحناح ، وظهر هذا التنظيم كرد فعل على الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي كرس توجه الدولة الاشتراكي ، وقد سجل هذا التنظيم ميلاده ببيان عنونه بـ " إلى أين يا بومدين ؟؟ " حمل في ثناياه غضبا متزايدا عن السياسات المنتهجة والتي رغم فشلها تصر السلطة على الاستمرار فيها. إن هذا التذمر من السلطة سيستمر بشكل قوي خاصة سنوات الثمانينيات التي تؤرخ لمرحلة جديدة من المعارضة الإسلامية ، لم يعد معارضة السلطة بالبيانات أو الخطابات بل يتطور الأمر إلى تشكيل تنظيم مسلح يعرف باسم الحركة الإسلامية المسلحة يقوده مصطفى بويعلي ، وإن كانت محدودية هذا التنظيم في المكان والزمان إلا أنه ينذر بالتحولات العميقة في منهج الحركة الإسلامية ، لم تعد المعارضة الإيديولوجية والحضارية تكفيها الشعارات والخطابات بل أصبح التفكير في مشروع أقرب إلى التجسيد أمرا ضروريا ولن يكون إلا مشروع الدولة الإسلامية الذي بدأت أدبيات الحركة الإسلامية تعج به خاصة بعد التعددية الحزبية. إن المتعمق في دراسة مرحلة ما قبل التعددية الحزبية ليدرك ذلك التحول في الخطاب الإسلامي إذ لم نجد استخداما لمفهوم الدولة الإسلامية مطلقا في هذه المرحلة فلم تكن معارضة الدولة تتمحور حول طبيعة النظام السياسي أو شكل الدولة ، بل تمركز حول المسائل الثقافية ، إذ عارضت الحركة الإسلامية التوجه الإيديولوجي للسلطة باعتبار الخيار الاشتراكي خطرا على هوية الدولة الجزائرية التي تنتمي حضاريا إلى العالم الإسلامي ، كما عارضت الخيارات الاقتصادية وخاصة ما تعلق منها بالثورة الزراعية لأنها مكنت مجموعة متطفلة ممن تجاهر ببغضها للبرجوازية من الاستحواذ على أراضي الشعب تحت مسمى تأميم الأراضي الزراعية ، كما عارضت السياسة الثقافية لأن هذه السياسة مكنت من تغلغل الطبقة المفرنسة وسيطرتها على مفاصل الدولة مع إقصاء مبرمج للإطارات المعربة. "يرى أنصار الإسلام السياسي أن حركات الاستقلال لم تحقق وعودها السياسية والاقتصادية ، ويبدو ذلك بصورة أوضح في المجال الثقافي: في انتشار الفرنكوفونية والتحدث باللغة الفرنسية ، وفي استمرار المؤسسات السياسية والقضائية ذات الطابع الغربي ، بالإضافة إلى المجموعات السياحية المتعجرفة التي تثير غضب المناضلين الإسلاميين نظرا لما يتسم به موقعهم من احتقار يفوق أحيانا الازدراء الذي كانت تتسم به الحملات الاستعمارية ، وينظر أنصار الإسلام السياسي إلى جميع هذه المواقف التي سبق ذكرها على أنها تنازلات آثمة أمام السيد القديم وأنها مصدر جميع المصائب التي وردت إلى المجتمع مع الحداثة "[18].لقد أدت السياسات التي انتهجتها السلطة في هذه المرحلة إلى نتائج عكسية إذ لم تزد السطوة والاستبداد إلا الحقد لدى التيارات الإسلامية ولم تزد سياسة الإقصاء والتهميش التي أتبعها نظام بومدين إلا تمسكهم بمشروعهم ، ويعترف عبد الحميد براهيمي – وزير أول سابق – بأن سياسات السلطة قد ساهمت بقدر كبير في تنامي الرفض الشعبي للسلطة في قوله :" وأسندت الإدارة المركزية لإطارات لديها قناعات سياسية وثقافية ذات توجه فرنسي. وتمسك مناصرو حزب فرنسا مباشرة بالوطنية الجزائرية والثورة اللتين تعتبران مصدرين للشرعية ، قصد السماح لممثليهم بشغل وظائف مسؤولة عليا في الوزارات المسماة إستراتيجية ، وزارة الدفاع ، وزارة الداخلية ، وزارة الاقتصاد والمالية وغيرها. ونجحوا بسد الطريق أمام الإطارات المعربة المتخرجة من الجامعات العربية في القاهرة ، أو دمشق أو بغداد أو الكويت ، تارة باسم العصرنة والقيم الغربية والانفتاح على الغرب ، وطورا باسم الاشتراكية ، وهذا ما يتطلب في نظرهم التمكن من اللغة الفرنسية التي تعتبر أداة لا غنى عنها في الإدارة

الجزائرية الشابة... إن إقصاء الإطارات عربية اللغة من مراكز المسؤولية وإرادة حصر الإسلام في دور رمزي في بلد شديد الحساسية تجاه الإسلام والحضارة العربية، ساهما في رهن مستقبل الجزائر بشدة وخلق بذور انفجار لاحق إذا أخذنا بعين الاعتبار تهميش ممثلي تيارات فكرية تتمتع مع ذلك بالأغلبية لدى الجماهير الشعبية"[19].

5.5-الحركة الإسلامية من التنظيمات السرية إلى الأحزاب السياسية

تعتبر سنوات الثمانينيات أزهى فترات الحركة الإسلامية في الجزائر، حيث بدأت تتشكل معالم الدولة الإسلامية في مشروعها وخاصة في النصف الثاني من عشرية الثمانينيات، لقد تنامى العمل الإسلامي بشكل لافت في هذه المرحلة وبدأت التنظيمات السرية تخرج إلى العلن، وقد ساهمت الكثير من العوامل داخلية وخارجية في هذه الوضعية الجديدة للحركة الإسلامية. انتهت مرحلة النظام البومديني المستميت في الدفاع عن المشروع الاشتراكي وحلت مرحلة الشاذلي بن جديد الذي قرر أن يتخلى تدريجيا عن هذا النظام الذي لم يحقق إلا الإخفاقات على جميع المستويات، ولم تكن إلا الحركة الإسلامية التي سوف تساعده على هذا الأمر، لقد غض الطرف عن نشاطات الإسلاميين وانهمك بإعادة إصلاح النظام وما تقتضيه عملية الإصلاح من مجهودات لم يمكن ليصرفها في مواجهاته مع التيار الإسلامي، وأستغل الإسلاميون هذه الوضعية ليعمقوا من نشاطاتهم بحيث سيطروا على المساجد وانخرطوا في العمل الجمعوي الذي قربهم أكثر من المواطن، وباعتبار أن منهجهم في هذه المرحلة مبني على الدعوة والتربية فقد استطاعوا أن يكونوا قاعدة شعبية كبيرة وتمكنوا من استقطاب الطبقات الوسطى والمهمشين الذين يكنون الحقد والغضب ضد السلطة التي في نظرهم بإخفاقاتها فرضت عليهم هذا الواقع. لقد لامست الحركة الإسلامية هموم المواطن وطموحاته وأسست خطابا يعبر عن آلامه ويوهمه بأن الحل إنما يكمن في الإسلام، وأن وضعيته هذه نتاج الأيديولوجيات التي فرضها النظام بالقوة على هذا المجتمع ولا تتحقق النهضة إلا بالعودة إلى الأصول. لقد انشغلت السلطة بإعادة تنظيم هياكلها وسياساتها وتركت المجال مفتوحا على مصرعيه للتيار الإسلامي الذي لم يعد يكفيه معارضة السلطة في برامجها التنموية بل أصبح النقاش المطروح حول شكل الدولة. لقد ظهر هذا التغير في خطاب الحركة الإسلامية مع تنامي التيار الإسلامي في العالم والذي أصبح يحقق انتصارات متتالية، فقد كانلنجاح الثورة الإسلامية في إيران الأثر الكبير في مشروع الحركة الإسلامية في الجزائر، إذ أرخت لإمكانية وصول الإسلاميين إلى الحكم وبناء الدولة الإسلامية وتغيير نظام الحكم العلماني ولو عن طريق الثورة، وهذا ما دفع بجهيمان العتيبي إلى الثورة في السعودية واحتلاله الحرم المكي أياما بعد نجاح الثورة في إيران. ولم تكن الثورة الإيرانية إلا أحد العوامل فقد كان عبد الله عزام وأسامة بن لادن في قمة زهوهما وهما يحققان الانتصارات على السوفييتفي الحرب الأفغانية، والتي كان وقودها الشباب العربي الذين أطرهم أسامة بن لادن وعبد الله عزام عقائديا، سوف يعودون إلى بلدانهم محملين بعقيدة " الدولة الإسلامية " التي تشربوا معالمها في معسكرات بيشاور، لقد كان عبد الله عزام يهتف قائلا : "إن إقامة المجتمع المسلم فوق بقعة أرض ضرورية للمسلمين، ضرورة الماء والهواء، وهذه الدار لن تكون إلا بحركة إسلامية منظمة تلتزم الجهاد واقعا وشعارا وتتخذ القتال لحمة ودثارا. وإن الحركة الإسلامية لن تستطيع إقامة المجتمع المسلم إلا من خلال جهاد شعبي عام، تكون الحركة الإسلامية قلبه النابض وعقله المفكر، وتكون بمثابة الصاعق الصغير الذي يفجر العبوة الناسفة الكبيرة، فالحركة الإسلامية تفجر طاقات الأمة الكامنة وينابيع الخير المخزونة في أعماقها. فالصحابة رضوان الله عليهم كان عددهم قليلا جدا بالنسبة لمجموع عامة المسلمين الذين قوضوا عرش كسرى وثلوا مجد قيصر"[20].كان لهذا الاحتكاك عميق الأثر في تغير منهج الحركة الإسلامية في الجزائر، إذ لم يسبق لها أن طرحت مسألة الدولة من قبل حتى وهي تعارض سياسات السلطة، وبالرجوع إلى أدبياتها نجد كما ذكرنا أن الصراع بينهما كان هوياتيا ولم يكن دولتيا، لم تزعم الحركة الإسلامية من قبل أنها تسعى إلى إقامة الدولة الإسلامية ولا حتى قدمت نموذجا للدولة، ففي بيان الموحدون سنة 1976 كانت الدعوة إلى التخلي عن النهج الاشتراكي وتطبيق الشريعة الإسلامية خاصة في قضايا الأحوال الشخصية التي لها علاقة مباشرة مع المجتمع ، كما جاء بيان النصيحة في سنة 1982 بعد أحداث الجامعة المركزية يدعو السلطة إلى تطبيق مبادئ

الشريعة الإسلامية وتحقيق العدل والمساواة ولم يشر مطلقا إلى شكل الدولة فكل المطالب كانت اجتماعية. هذه العوامل المتداخلة هي التي ولدت مفهوم الدولة في فكر الحركة الإسلامية التي وجدت نفسها تتدخل في شؤون السياسة لتقدم مشروعها بديلا للسلطة القائمة، ضف إلى ذلك فشل كل مشاريع التحديث التي قررتها السلطة والتي انتهت بانهيار النظام الاشتراكي في نهاية الثمانينات، أين وجدت السلطة نفسها مرغمة على فتح التعددية الحزبية وقبول منافسة المشروع الإسلامي لها، وبدأت تظهر في الساحة الاجتماعية مفاهيم جديدة مثل" الحل الإسلامي"،" من أجل الدولة الإسلامية "وغيرها، وبعد أحداث أكتوبر 1988 التي كانت نتيجة طبيعية للسياسات المنتهجة من قبل السلطة طيلة ثلاثة عقود من الزمن دخلت الحركة الإسلامية مرحلة جديدة حيث انتقلت من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الدولة، لقد قدم عبد الله جاب الله إلى السلطة القائمة بتاريخ نوفمبر 1988 كتابا حمل مشروعا متكاملا للدولة سماه " خطوات لازمة في الإصلاح " تطرق فيه إلى تبيين مزايا النظام الإسلامي، الذي يعتبره جاب الله القادر على تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يقول:".. من خلال ما سبق يتبين لنا أن المناهج الوضعية قد افتضح حالها وانتهى أمرها وانكشفت عوراتها وأن السبيل الوحيد الذي تجب العودة إليه إنما طاعة الله وإتباع سبيله ممثلا في الكتاب والسنة وطاعتنا له إنما هو وفاء لعهد الشهداء واستجابة لنداءات الأمة وتلبية لرغبتها ثم هو بعد ذلك ما تدعو إليه المصلحة وتتطلبه المرحلة فنحن إذا سلكنا هذا المسلك وأتبعنا هذا الطريق حققنا الفوائد التالية على سبيل المثال لا الحصر : تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعد الاستقلال السياسي لأننا إنما نطبق منهجا جرب في تاريخ هذه الأمة فحقق لها أسمى النتائج التي سعدت بها الإنسانية جميعا ونتبع دينا يستمد قدسيته من الله تعالى فله التأثير على النفس ما يسهل على الجميع تعلم تعاليمه والاستجابة لأحكامه والتأدب بآدابه فيسهل علينا عملية الإصلاح وييسر لنا جهد البناء(قال تعالى: ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض).."[21]. إن الحراك الذي عرفه المجتمع الجزائري بعد أحداث 5 أكتوبر 1988، والذي كان نتيجة حتمية لسياسات السلطة التي فشلت في خلق منظومة سياسية متفتحة على كل القوى الاجتماعية بإشراكها في عملية التسيير، والإقصاء الممنهج للتيار الإسلامي الذي بالرغم من أنه كيان يحتل حيزا كبيرا في الخارطة المجتمعية الجزائرية، بالإضافة إلى تهاوي المشروع الاشتراكي الذي بنت عليه السلطة الإستراتيجية التنموية الاقتصادية، قد أدى في النهاية إلى الإقرار من طرف السلطة بانهيار النظام الشمولي التوتاليتاري، وأجبرها على إعادة تكوين المجال السياسي وفتحه لكافة القوى الاجتماعية للمشاركة في عملية التنمية، فجاء دستور 23 فيفري 1989 ليعلن انتهاء مرحلة هيمنة الدولة على مجمل نواحي الحياة.

6.5-الحركة الإسلامية والتحول الديمقراطي

في الخامس من شهر أكتوبر سنة 1988 شهدت الجزائر انتفاضة شعبية كبيرة مست جميع القطاعات نتيجة لتردي المستوى المعيشي، وقد كانت المطالب اجتماعية محضة طالب فيها المحتجون بإصلاحات على جميع المستويات بما يحقق العيش الكريم للمواطن. وحتى نفهم حقيقة هذه الأحداث علينا أن نعود إلى السنوات التي سبقتها لأنها في الواقع محصلة لإصلاحات عرجاء بدأها الشاذلي بن جديد منذ توليه السلطة في بداية الثمانينات، حيث عزم على إجراء تغييرات بنيوية وهيكلية في النظام السياسي، وأولها التخلص من إرث البوميدينية التي كرست الهيمنة والشمولية، بالإضافة إلى الإخفاقات التنموية وهذا ما ولد الهوة بين السلطة والشعب. كما سعى إلى تحييد حزب جبهة التحرير الوطني -الذي هو في الأصل أمينه العام -كمؤسسة حزبية حاكمة والتفرد بالسلطة وتهميش كوادر حزب جبهة التحرير الوطني. وقد ظهرت ميولات الرئيس الشاذلي بن جديد الليبرالية منذ توليه السلطة حيث فتح مجال الحرية وخاصة حرية التعبير. وإن كان النصف الأول من الثمانينات تميز بالاستقرار نتيجة لتحقيق التنمية في بعض جوانبها إلا أن النصف الثاني منها تميز بالتوترات والاحتجاجات، ففي سنة 1986 شهدت أسعار البترول انخفاضا كبيرا في الأسواق العالمية وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مبني على المداخيل البترولية فقد تأثرا سلبا بانخفاض الأسعار، وقد ظهر هذا التأثير في انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وارتفاع نسبة التضخم، ونقص مواد التموين خاصة المواد الأساسية (السميد، الزيت، الحليب ...). هذه الوضعية الاجتماعية

الصعبة أدت إلى ظهور حركة اجتماعية احتجاجية ناقمة على هذه الأوضاع لاسيما مع اتساع طبقة المهمشين والفقراء في المجتمع. إن هذه الطبقة التي ستكون محور الاحتجاج قد بدأت في التوسع بشكل كبير في منتصف الثمانينيات مع تقلص كبير لفئة البرجوازية الناشئة. لقد عرف النظام الاشتراكي بحقده الشديد للبرجوازية وإعلائه من شأن الطبقة الوسطى ، وكان الرئيس بومدين كثيرا ما يتوعد البرجوازيين في خطاباته وهذا ما يفسر عدم ظهور البرجوازية في فترة السبعينات ، لكن مع التحول الذي ظهر في سياسة الشاذلي بن جديد تحت مبرر الإصلاحات قد انفتح المجال أمام طبقة طفيلية اغتنت بالمال العام بأساليب وطرق غير شرعية. مشكلة طبقة برجوازية ، لكن هاته الطبقة لم تتشكل نتيجة لتراكم رؤوس الأموال وفقا لشروطها التاريخية ، في حين صارت الطبقة الوسطى إلى الفقر نتيجة لاستئثار طبقة البرجوازية الناشئة بالثروة ، " لقد بدأت الأزمة الاجتماعية تتفاقم منذ عام 1986 بوجه خاص. وقد انعكس اختلال الاقتصاد سلبا على ذوي المداخيل المتدنية. وتغذى احتدام التوترات الاجتماعية بوجه خاص بعوامل إخلال في التوازن ، كالتضخم والسوق الموازية ، وتعزيز وضع الشرائح الاجتماعية الطفيلية التي لا تقدم إسهاما اقتصاديا فعليا وتتبنى نمطا استهلاكيا تفاخريا. إن مجمل هذه العوامل ساهم في زيادة التباعد بين أقلية من الأغنياء (غالبا ما حصلت على ثروتها بطرق غير مشروعة)، وغالبية الجزائريين التي تتخبط في البطالة والفقر والحرمان. فصلا عن ذلك لم تشهد الجزائر يوما ما سوف تشهده في النصف الثاني من الثمانينيات من ظواهر كظاهرة تشكل أصحاب مليارات وجمع ثروات كبيرة في مدة قصيرة جدا ، وبشتى أنواع الحيل غير المشروعة ، في مناخ من الإفلات الكلي من العقاب. وقد تفاقمت هذه الظاهرة في التسعينيات "[22]. لقد أدت هذه الوضعية إلى انفجار الوضع الاجتماعي ، وصب المحتجون جام غضبهم على مؤسسات الدولة ، وأهم شيء أنهم أحرقوا مقرات حزب جبهة التحرير الوطني في إشارة منهم إلى رفضهم للسلطة والثورة ضدها ، وانتهت هذه الأحداث بإعلان السلطة السياسية فتح المجال السياسي. لم تكن هذه الأحداث من افتعال الإسلاميين ولم تكن مؤطرة من طرفهم على الأقل في بداياتها ، لقد كانت انتفاضة المهمشين والفقراء وهم الشريحة الأكثر إيمانا بمشروع الحركة الإسلامية." اندلعت المظاهرات أولا بقيادة زعماء الأحياء ، ولم يلبث أن تولى قيادتها الزعماء الإسلاميون ، وكانت الدهشة الشديدة لأن الحركة كانت ذات طبيعة مختلفة عما تعودت عليه الجزائر حتى ذلك اليوم ، فقام بعضهم على وجه السرعة بعمل خلية أزمة تولت مهمة الوساطة بين السلطة والمتظاهرين. وفي السادس من أكتوبر صدر بيان من الخلية وبتوقيع من الشيخ أحمد سحنون (أحد قدامى جمعية العلماء وهو متشدد مع السلطة ومن ثم فهو يتمتع باحترام كبير لدى جماهير الشعب) يعلن أن الأزمة ترجع أسبابها ودوافعها إلى موقف عام متردد بسبب سياسة البدخ والتسيب والهيمنة على مصالح الأمة العليا ، ولا يمكن حلها إلا بالعودة إلى الإسلام كشريعة ومنهج بعد فشل النظم الفاسدة المفسدة "[23]. وهكذا أصبحت الحركة الإسلامية في قلب الحدث وأصبح المشروع الإسلامي في مقابل السلطة ، لقد طرحت الحركة الإسلامية أن الحل يكمن في الإسلام عقيدة وشريعة في ظل فشل الأنظمة العلمانية القائمة مهما كان توجهها. لقد تجاوز الخطاب الإسلامي مرحلة الدعوة إلى القيم والأخلاق ، إنه اليوم أمام تحدي مشروع الدولة. وبالفعل لم تبق الحركة الإسلامية رهينة خطاباتها التقليدية الداعية إلى عبادة الله وإقامة الشعائر الإسلامية أي لقد انتقلت من مرحلة الدعوة إلى أسلمة المجتمع إلى مرحلة الدعوة إلى أسلمة الدولة ، وقد ظهر هذا التوجه لأول مرة في العريضة التي قدها علي بن حاج باسم الحركة الإسلامية والمتكونة من عشرة نقاط أهمها: " إطلاق صراح جميع السياسيين المحتجزين قبل وأثناء الأحداث ، وإلغاء المحسوبيات والمفاسد السياسية والإدارية وضمان حد أدنى للحياة لكل جزائري ، وحرية الدعوة إلى الإسلام دون قيود ، وحرية التجمع والتعبير ونقد الدولة ، وإصلاح القضاء وتحسين أوضاع رجال القضاء درءا للمفاسد ، وإصلاح التشريع لإلغاء كل ما يعارض الإسلام ، وإصلاح التربية والتعليم سعيا لإقامة تعليم إسلامي.."[24]. لقد وعت الحركة الإسلامية أنها أمام فرصة كبيرة لتقديم مشروعها الحضاري الذي يخلص المجتمع من هذه الوضعية ، خاصة وأن هذا المجتمع مستعد لتقبل هذا المشروع واحتوائه والدفاع عنه ، فلم تعد الأنظمة العلمانية المستوردة قادرة على تلبية طموحاته. إن تجربة المجتمع الجزائري مع الاشتراكية المنهارة والتي جعلته يعيش في تخلف وبؤس سوف تجعله

يأمل في الحل الإسلامي وفي مشروع الدولة الإسلامية. إن هذه الأحداث فرضت على السلطة إجراء إصلاحات جذرية في طبيعة النظام السياسي وأهمها فتح المجال السياسي الذي كان محتكرا على حزب جبهة التحرير الوطني ، وأقر دستور 23 فيفري 1989 بحرية تأسيس أحزاب سياسية. تنص المادة 40 منه على أن: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به .. وعلى هذا الأساس بدأت الحركة الإسلامية تتبلور في شكل أحزاب سياسية ، وقد تشكلت ثلاثة أحزاب كبرى: الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تأسست في سبتمبر 1989 وترأسها عباسي مدني وعلى بن حاج وقد تشكلت تركيبتها من خليط من الأفكار والتيارات منها السلفيون والجهاديون والإخوان والجزأرة وقد كان لهذا التنوع الفكري والمذهبي أثر في منهج الحزب في بناء الدولة الإسلامية ، وحركة النهضة الإسلامية التي تأسست في 1990 وقد ترأسها عبد الله جاب الله الذي يؤمن بالفكر الإخواني في المنهج لكن يرفض الانتماء تنظيميا لجماعة الإخوان المسلمين ، وحركة المجتمع الإسلامي تأسست في سنة 1991 وترأسها محفوظ نحناح والذي يمثل مراقب جماعة الإخوان المسلمين في الجزائر ، بالإضافة إلى الجمعيات الإسلامية مثل رابطة الدعوة الإسلامية التي أسسها أحمد سحنون ، وجمعية الإرشاد والإصلاح التي ترأسها محمد بوسليماني.

6-الحركة الإسلامية ومسألة الدولة

لقد أشرنا سابقا أن مسألة الدولة لم تطرح في أدبيات الحركة الإسلامية إلا بعد تحولها إلى حركة سياسية ، أي بعد تأسيس الأحزاب السياسية مع الانفتاح الديمقراطي الذي أقره دستور 1989 ، حيث تحولت من حركة تربوية دعوية تسعى إلى نشر القيم الإسلامية في المجتمع ، أي تسعى إلى تحقيق المشروع الثقافي في المجتمع الجزائري ، ولذلك كانت طبيعة الصراع مع السلطة صراعا ثقافيا حول هوية الجزائر الإسلامية ، لكن هذه الحركة وجدناها تنتقل إلى العمل على تغيير النظام السياسي القائم ، وتطعن في شرعية الدولة لأنها تستمد مشاريعها من نماذج غربية تهدم عقيدة المجتمع الجزائري المسلم ، ولأجل ذلك انتقلت إلى العمل السياسي متخذة من الدولة الإسلامية مشروعا وهدفا مجتمعيا تناضل من أجله. فالمتعمق في دراسة أدبيات الحركة الإسلامية خاصة لفترة بدايات التسعينات ليقف على الانتشار الكبير لمفهوم الدولة الإسلامية ، في المقابل يصطدم بالنقص الكبير في التنظير لمعالم الدولة الإسلامية ، وذلك راجع إلى اهتمام أقطاب الحركة الإسلامية بالعمل الميداني على حساب العمل التنظيري ، لكن يمكن للباحث أن يستخلص تصور الحركة الإسلامية للدولة من خلال الخطابات والمحاضرات والكتابات التي كانت تعج بها سنوات التسعينات والمتناثرة في مراجع متعددة. لقد كان لنجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات جوان 1990 وسيطرتها على أكثر من نصف المجالس البلدية أول امتحان لمشروع الدولة الإسلامية ، وتحد لقدرة لحركة الإسلامية على تجسيد أهم مبادئ العمل الإسلامي وهو تسيير المجتمع وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية ، وهذه المحطة في الواقع هي أول اتصال بين الحركة الإسلامية التي كانت تقدم تصورات نظرية حول آليات التسيير وبين الواقع الذي وجدت نفسها تواجهه ، فهي اليوم تشرف على مؤسسات تعتبر الأهم بالنسبة للمجتمع ، فهي مطالبة بتجسيد الأخلاقيات والقيم التي تؤمن بها ، وكانت تدعو الناس إلى الالتزام بها ، وإذا كنا لا نهدف إلى تقييم فترة تسيير الجبهة الإسلامية لشؤون البلديات والتي لم تدوم أكثر من سنة ، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هاته المرحلة مهمة جدا في فهم تلك النماذج التسييرية التي حاولت الحركة الإسلامية تجسيدها في الميدان والتي تعبر عن مشروعها.و لم تكتف بشؤون البلديات التي هي في الأصل محطة فقط للوصول إلى الهيمنة الشاملة على المجالس التشريعية بغرض إقامة الدولة الإسلامية ، وهذا ما دفعها إلى الانتخابات البرلمانية في 26 ديسمبر 1991 والتي فازت بأغلبية مقاعدها ، لكن إعاقة التحول الديمقراطي من طرف العسكر حال دون وصولها إلى مبتغاها. نتفق ضمنيا أن مشروع الحركة الإسلامية قد وجد رواجا والتفافا جماهيريا واسعا ، بالرغم من أن الشعب لم يسبق له أن أختبر قدرة الإسلاميين في تسيير شؤون الحياة اليومية ، لكن إيمانه بقدرة المشروع الإسلامي على تقديم إجابات عن كل القضايا المطروحة ساهمت بقدر كبير في انتشار المشروع الإسلامي مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المشروع يتغذى من التاريخ والعقيدة ، فالتاريخ أثبت قدرة الإسلام على بناء مجتمع متكامل يسوده العدل وهو ما ظهر جليا في الخلافة الراشدة ، وعقيدة الإسلام التي تفرض على المؤمنين الانتصار للمشروع

الإسلامي ، وهذا ما يفسر ظهور شعارات في الانتخابات تدفع المواطن لانتخاب التيار الإسلامي ، تقول هاته الشعارات " صوتك أمانة تحاسب عنه يوم القيامة "، وتتضمن هاته الشعارات توجيهات نفسية لاختيار المشروع الإسلامي.

7-معالم الدولة في فكر الحركة الإسلامية

كثر النقاش حول معالم الدولة الإسلامية ، ففي الوقت الذي تسعى الحركة الإسلامية في الجزائر بكل مناهجها للوصول إلى الحكم وتحقيق حلم الدولة الإسلامية ، يظهر في الطرف الآخر الرافضون لهذا المشروع المشككون في صدق نوايا الحركة الإسلامية ، ففي رأيهم أن التيار الإسلامي لا يملك أية رؤية للعمل السياسي الذي لا يؤمنون به أصلا ، وأن انخراطهم في هذا المسار ما هو إلا ظرف مرحلي للهيمنة الشاملة على مفاصل الدولة ثم إلغاء كل عمل سياسي يهدد كيانها ، وهذا يعتبر تهديدا للديمقراطية الفتية في الجزائر فالإسلاميون لا يؤمنون بالديمقراطية ويكفرون كل من يقبل بها ، والنظام السياسي الإسلامي نظام شمولي لا يختلف في بنيته عن النظم الاستبدادية فهو يلغي كل معارضة ويرفض النقد لأنه يعتبر أن شرعيته مستمدة من الدين وأي انتقاد له يعتبر انتقادا للدين ، وانطلاقا هذه الرؤية يعتبر التصدي للمد الإسلامي واجبا وطنيا للحفاظ على المكتسبات الديمقراطية التي ضحى الشعب الجزائري من أجلها. في الطرح الآخر ترفض الحركة الإسلامية أي اتهام لها وتعتبر النظام الإسلامي أسمى النظم والسعي لإقامته واجبا دينيا لإحياء الخلافة الإسلامية ، والنظام الإسلامي لم يكن يوما نظاما ثيوقراطيا بل نظاما يحمي الحريات العامة ويسمح بالتعددية السياسية وحرية الرأي. قد يصعب على الباحث العثور على نصوص لقادة العمل الإسلامي في الجزائر تنظر للدولة الإسلامية لانشغالهم بالعمل الميداني عن التنظير ، لكن يمكن أن نستخلص تصورا عاما لمعالم الدولة الإسلامية من خلال كتاباتهم المتناثرة في أدبياتهم.

1.7.طبيعة النظام السياسي الإسلامي

من أهم الانتقادات التي وجهت للنظام السياسي من طرف الحركة الإسلامية هو فساد هذا النظام لأنه يستمد مبادئه من نظريات سياسية غربية أنتجت في حقل غريب عن المجتمع الجزائري ، وأن مشروع المجتمع الذي تحاول الاشتراكية -الملحدة في نظرهم – بناؤه يتعارض مع عقيدة المجتمع الجزائري المسلم ، وهذا ما أدى إلى إخفاق مشروع المجتمع الاشتراكي. وأنتج نظاما خاصيته الظلم والاستبداد ، و "من نتائج تاريخ الأمم لمختلف النظم السياسية أن آفة الحكم هي الظلم وأن مرد الظلم الاستبداد وأن سبب الاستبداد طغيان الحكام لعدم وجود وازع أعظم من عظمتهم وأقوى من قوتهم وأكثر نفوذا من نفوذهم ، فلا يلتزمون بشريعة إلا ما شرعوا ولا يتقيدون بسيادة مشرع تفوق سلطته سلطتهم ، ولا يردهم اعتبار إرادة كلية لأمتهم ولا يحدهم حمى حرية لرعاياهم فيفقدون جميع المبررات الشرعية والأخلاقية ولم يبق عندهم غير قوة الشوكة أو العصبية "[25]. والبديل يكمن في الحل الإسلامي ، و" يعتمد الحل الإسلامي على مصدرين أساسين: هما القرآن الكريم وسنة النبي صلى الله عليه وسلم. ولئن ساهمت العبقرية في التعمق في فهمه واجتهدت في شروط العمل به ، فإن جهود العلماء في الملة لم تخرج عن نطاق ما حدد من أصول ومقاصد للشريعة مما استحدث للناس من القضايا وما استجد من الأمور في مختلف العصور. فبناءا على ذلك كانت دعوتهم ربانية رسالية ، فكان بمقتضاها نموذجهم الإصلاحي الذي سعوا إلى تحقيقه ربانيا ، ابتداءا من الصحابة الخلفاء وهم علماء الأمة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم..."[26].فالدولة الإسلامية هي البديل إن أردنا الخروج من المأزق الحضاري الذي نعيشه ، والدولة الإسلامية لا تسعى إلى هدم الدولة القائمة أو إسقاط أجهزتها ، بل تحافظ عليها قائمة لتأطير المجتمع فإسقاطها سوف ينتهي إلى فوضى اجتماعية ، لكن تحاول أخلقة الأجهزة الموجودة في الدولة ،"إن العمل الإسلامي– حسب محمد السعيد - ينبغي ألا يسعى إلى هدم الدولة القائمة أو إسقاط هيبتها لأن سقوط هيبة الدولة كمؤسسة ساهرة على نظام المجتمع لن يكون في صالح الدعوة خاصة أن الدعوة غير مهيأة لأسباب ذاتية وموضوعية لإقامة البديل ، فالحكم الإسلامي لا يعني الإستئنافية بالمعنى الفقهي للكلمة ، لأن من المغالطات التي يروجها أعداء النظام الإسلامي أن يتحدوا أنصار الإسلام ، أين هو النظام الإداري؟ أين هو نظام الإعلام؟ أين هو نظام التربية؟ أين هو نظام الاقتصاد؟ أين هو النظام السياسي؟ وكأن ما كل ما جاء به العصر عبارة عن رجس من الأوثان ، بل إن كثيرا من الأنظمة التي جاء بها العصر تعتبر خلاصة

التجارب الإنسانية التي ساهمت كل البشرية في إنضاجها ، ولذا فإن الإسلام إذا وصل إلى الحكم ما عاذ الله أن ينكص بالإنسانية إلى العصر الحجري بل سيأخذ كل ما جد به وما أتى به العصر ويرشده ويوجهه توجيها رساليا "[27].والنظام الإسلامي من مزاياه أنه نظام يعمل على حماية الحريات ويدافع عن الحقوق ويمنح الفرص لكل الشرائح الاجتماعية ، ويعترف بحقوق كل القوى السياسية ، فالنظام السياسي الإسلامي" يهدف إلى تحقيق الاستقلال والاجتماعي والثقافي بعد الاستقلال السياسي لأننا إنما نطبق منهجا جرب في تاريخ هاته الأمة فحقق لها أسمى النتائج التي سعدت بها الإنسانية جميعا ونتبع دينا يستمد قدسيته من الله سبحانه وتعالى فله من التأثير على النفس ما يسهل على الجميع تعلم تعاليمه والاستجابة لأحكامه والتأدب بآدابه فيسهل علينا عملية الإصلاح وييسر لنا جهد البناء "[28].ومن أسس النظام الإسلامي" الفصل بين السلطات ، إن تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات والعمل على تجسيد ذلك بقوانين واضحة وصريحة ، تكفل التوازن والتكامل بين السلطات المختلفة ، وتقوي تعاونها على حفظ المصلحة العامة ، ورعاية حقوق وحريات الأفراد والجماعات ، وتمنع طغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخر ، وتعلي من مبدأ لا سلطة إلا بمسؤولية ، وتفرض السهر على احترام القوانين ، وبناء مؤسسات الحكم على الأسس الدستورية والقانونية ، والتطبيق الحازم لاحترام تلك المؤسسات للأخلاق الإسلامية.."[29].

2.7. شرعية العمل السياسي

إن قيام النظام السياسي الإسلامي لا يتم في هاته المرحلة إلا عن طريق العمل السياسي ، الذي هو في الأصل مشروع وما يزعم الكثيرون من جنوح الحركة الإسلامية نحو العنف وتبني العمل الثوري كمنهج لقيام الدولة الإسلامية فيه الكثير من المبالغة ، ولعل كتابات أقطاب الحركة الإسلامية تتفق جميعا على شرعية العمل السياسي وأنه من صميم الإسلام ، فالمدعون بأن ممارسة السياسة كفر زعم باطل في نظرهم ، " إن الانتقال لا يحدث فجأة في لحظة من لحظات الزمان كما ظل الحلم يراودنا مدة طويلة ، وإنما الانتقال يتم بصفة تدريجية عن طريق المطالبة والمغالبة بين الأصالة والاغتراب ، وغياب هذا التصور قد أدى إلى ما يسمى بالعزلة ومقاطعة المؤسسات غير الإسلامية في نظر الكثيرين مخافة التمديد من عمرها ، إن ضرورة إرجاء المواجهة الشاملة بالإسلام إلى أن تستجمع كل الشروط حتى لا تحدث الانتكاسة لا يعني أن الغيورين على الإسلام لا يأمرون بالمعروف ولا ينهون عن المنكر ، بل عليهم أن يسعوا باستمرار لتغيير المنكر بالوسائل المشروعة بحيث لا يؤدي إلى منكر أكبر منه ، وأن يوظفه خصوم الإسلام ، خصوم الدعوة لاستدراجها إلى خوض معركة شاملة غير متكافئة من أجل قضية جزئية"[30].ومعنى العمل السياسي:" هو التنافس السلمي والرسمي والعلني على الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات من أجل تدبير شؤون الأمة ورعاية مصالحها وحفظ حقوق وحريات الأفراد والجماعات وفقا لبرنامج الحزب الفائز ، أو وفقا لبرنامج مشترك تضعه الأحزاب الفائزة إذا لم يحصل واحد منها على الأغلبية ، إن العمل السياسي بهذا المعنى منهج من مناهج التغيير ، يتبنى وسيلة الانتخابات في الوصول إلى السلطة لممارسة التغيير أو الإصلاح من داخل مؤسساتها..."[31].ولا يقوم النظام الإسلامي إلا عن طريق العمل السياسي وهذا ما أقرت به الشريعة الإسلامية ، " إن السياسة من صميم ديننا وأن الاشتغال بها من أجل سياسة الأمة بشرع الله مقربة من القربات وعبادة من العبادات ، ولا ينكر هذا إلا جاهل لا يفقه طبيعة هذا الدين الحنيف.."[32]." إن السياسة بكل تأكيد هي فن الممكن ، فن الممكن بمعنى استخدام المتاح والمشروع من الوسائل والأساليب لتحقيق الغايات المرسومة والأهداف المحددة ، ونقصد بالوسائل الممكنة والمشروعة ، الوسائل التي لا تخالف شريعة القانون ولا تهتك شريعة الأخلاق ولا تدوس شريعة الأعراف الحميدة التي تحكم حياة التجمعات المتحضرة والدول المتمدنة ، وفن الممكن بمعنى رسم الغايات وتحديد الأهداف الواقعية الممكنة التحقيق والقابلة للتجسيد ، أي الأهداف التي تراعي ظروف الخلق وتحولات العصر وضرورات الواقع وحدود الوسائل والطاقات. لا الأهداف الموغلة في عوالم الأحلام والأوهام. وفي عالم السياسة تتعدد الغايات والأهداف وتتعدد بشكل كبير وواسع جدا بتنوع الأزمنة والأماكن والظروف والأشخاص. لكننا نعتقد أن مبدأ تحقيق المصلحة العامة شكل قاسما مشتركا بين غالبية الغايات المعلنة لجل الفلسفات والأفكار والجماعات التنظيمات السياسية على مر العصور. ونعتقد أن

هذا المبدأ مازال صالحا ومناسبا ليكون غاية مثلى للسياسة. وليشكل معلما لترشيد السياسات والأعمال العامة، وتقييم المواقف والشخصيات السياسية على اختلاف مشاربها وإيديولوجياتها، ومعيارا للحكم على أخلاقياتها ومن ثم مشروعيتها أو شرعيتها "[33].

3.7. مصدر السلطة في الدولة الإسلامية

ظهر مصطلح في الأدبيات الإسلامية منذ خمسينيات القرن الماضي، التبس على الكثيرين وفتح المجال إلى تأويلات متعددة، وهو مصطلح " الحاكمية"، وهذا المفهوم جاء ردا على سؤال من هو صاحب السيادة في الدولة الإسلامية؟ فكانت الإجابة أن السيادة العليا لله تعالى وذلك لقوله تعالى" إن الحكم إلا لله "، والحقيقة أن هذا المفهوم قديم متجدد، فقد ظهر في أوائل العصر الإسلامي في فقه الخوارج ، ثم أعيد إنتاجه في الحقل المعرفي الإسلامي المعاصر مع بعض الفقهاء والمفكرين، وأول من أخرج هذا المفهوم إلى أدبيات الفكر الإسلامي أبو الأعلى المودودي، ومعنى هذا المفهوم أن صاحب السيادة هو الله تعالى من خلال كتابه الكريم، ولذلك فكل النظم التي تعتمد التشريع الإنساني في الحكم هي نظم كافرة، وفي نظر سيد قطب أن المجتمع الذي يرضى بغير حاكمية الله فهو مجتمع كافر بالمطلق، وانتقل هذا المفهوم إلى المجال التداولي في الخطاب الإسلامي في الجزائر عن طريق كتابات أبو الأعلى المودودي وسيد قطب وخاصة كتابه معالم في الطريق، لكن الدعاة في الجزائر حاولوا تهذيب المفهوم وعقلنته حتى يتماشى مع آليات العمل الإسلامي وأهدافه، ففي نظر عباسي مدني أن الحاكمية لله منوطة بالخلق،" لئن اقتضت حكمة الخالق شمول عنايته بالأكوان كي تسير وفق إرادته محققة لمرادها من الوجود بعنايته، فقد اقتضت أيضا حكمته من إيجاد الإنسان على فطرة الإسلام وعلى حال من الكيان المتكامل الحضاري فكي يحقق الإنسان علة إيجاده ومراد استمراره الكيفي والنوعي والوظيفي، احتاج إلى عناية ربه كي تحفظه من عواقب الاستلاب التي وقع فيها جراء إتباع الأيديولوجيات الطاغوتية في الفكر الحديث، فلذلك اقتضت العناية الربانية أن تتميز الدولة الإسلامية بأن تكون فيها الحاكمية لله. فبمقتضى ذلك يكون التشريع الرباني لازما، فيلتزم به القائد والمقود على حد سواء لأن ضمان العدل هو مبرر لزوم رعاية الراعي للأمة، وقيادة القائد في توجيهها للجهة الشرعية السوية. فالحدود التي شرعها الله من حيث هي ضامنة للمصالح فهي محددة للحقوق والواجبات، وحتى لا تتعارض المصالح ولا الحقوق ولا الواجبات كما تعارضت في الأيديولوجيات الحديثة فإنها تخضع لمنهج الشرع ومبرراته، فتحققت بذلك أهم الشروط المنهجية المطلوبة في المشرع لأن مقاصد الشريعة — كما جاءت في الإسلام- مناطها مصالح المشرع لهم .."[34].إن مصدر السلطة في الدولة الإسلامية هي الأمة التي لها الحق في تعيين الحاكم وعزله، ولا تنعقد ولاية الحاكم إلا برضى الشعب، لأن " الأصل الأصيل في شرعية الحاكم هو اختيار الأمة له من غير رغبة أو رهبة فالأمة صاحبة السلطة في تعيين الحاكم بمحض اختيارها خلافا للشيعة الذين يرون أن الحاكم والإمام يتولى ذلك بالنص لا بالاختيار، وخلافا لمفهوم الدولة الثيوقراطية في أوروبا أثناء القرون الوسطى حيث يرى الحاكم نفسه حاكما بأمر الله، ولنترك علماء الإسلام يوضحون ذلك: قال الإمام علي رضي الله عنه:" إن هذا أمركم (أي اختيار الحاكم) ليس لأحد فيه حق إلا من أمرتم، ألا إنا ليس لي أمر دونكم" وقال أيضا:" لا تنعقد البيعة إلا ببيعة المسلمين..."[35]. وهذا المبدأ ثابت في التاريخ الإسلامي الذي تجسد بحق في الخلافة الإسلامية، وهو ما ميز النظام الإسلامي عن باقي النظم في العالم، و" الحقيقة أن الخلافة الإسلامية بالمفهوم الإسلامي الأصيل فإنها تتباين عن أنظمة الحكم المعروفة قديما أو حديثا، إنها ليست الثيوقراطية المعروفة في الغرب أن الحاكم يستمد السلطة من الله سبحانه وتعالى، أنه يجسد الإرادة الإلهية في الأرض، فمن خالفه أو عارضه فقد بارز إرادة الله في الأرض، ولذلك كان الملوك قديما يعتقد فيهم أنهم يجسدون إرادة الله في الأرض ولذلك فهم يقتلون من يشاؤون ويستحيون من يشاؤون ولا أحد يعترض على حكمهم، كما أن الخلافة في الإسلام ليست علمانية بمعنى تنفصل على الدين، إذن فالخليفة من الذي يعينه؟ ليس بنص شرعي وإنما تعينه الأمة ليكون نائبا عنها في تنفيذ الأحكام الشرعية، وبالتالي فمن حقها أن تحاسبه وتراقبه وإذا حاد عن الصراط المستقيم من حقها أن تعزله، ولذلك فالحكم في الإسلام ليس ثيوقراطيا ولا علمانيا لا دينيا، فإن مصدر القوانين والأحكام من الشرع وأما مصدر السلطة فمن

الشعب والأمة ، فلا يجوز لخليفة أن يقول بأن الله هو الذي نصبني وهو الذي عينني بل الأمة هي التي تنيبه وتفوضه في تنفيذ الأحكام وبالتالي فهي تراقبه وتحاسبه وتعاونه ، وإذا خرج عن جادة الصواب تعزله"[36].ومسألة شرعية السلطة في فكر الحركة الإسلامية قد تم الحسم فيها ، فالأمة هي مصدر الشرعية وصاحبة الحق في تعيين الحاكم لكن صاحب السيادة العليا هو الله تعالى في أحكامه ، فالحاكم في الدولة الإسلامية ينوب عن الأمة في تنفيذ الأحكام الشرعية التي قررها الشارع الحكيم في القرآن ولا يحق للحاكم وضع التشريعات ، لأن التشريع مرتبط بالحاكمية التي هي من اختصاص الله في كتابه الكريم ، "فالشرع في الدولة الإسلام يجب أن يكون مرجعية الدولة الأولى والأساسية ، في نظامها القانوني العام ، وفي مناهجها وبرامجها المختلفة ، لأن دولة الإسلام موصوفة بكونها دولة الفكرة التي تجعل من الدين نظاما شاملا لجميع جوانب حياة الفرد والأسرة والمجتمع والدولة. قال الله تعالى: "إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون " ثم قال في موضع آخر من نفس السورة : " كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك إلا أن يشاء الله ". أي ما كان ليأخذ أخاه في نظام الملك. فدل ذلك على أن الدين هو النظام ، وهذا الدين نص في آيات كثيرة على أن سلطانه على الناس يجب أن يكون مطلقا بحيث لا يزاحمه سلطان آخر ، وساميا بحيث تعلو سلطاته فوق كل السلطات ومنفردا بحيث لا تزاحمه على أتباعه سلطة أخرى. وأصيلا فسلطته قائمة بذاتها مستغنية عن غيرها ، ومعصوما فلا يتطرق إليها الخطأ وقانونها مطابق لقواعد الحق والعدل ، وعاما فهو لا يقبل التملك ولا التجزئة. ومثل هذه المواصفات هي التي تجعلنا نقول بأن سلطة الإسلام أو سلطة الشرع أو القانون الإسلامي ثابتة على كل مسلم أيا ما كان مركزه القانوني ، وثابتة في كل دولة الإسلام ، وأن دولته من ثم هي دولة القانون الذي يعلو على كل الإرادات ، والذي تكون جميع الإرادات فوق أرضها خاضعة لها. ومثل هذه المواصفات تنطبق على مصطلح السيادة التي عرفها الفكر القانوني الغربي. والتي عرفها أصحابها بأنها السلطة العليا المطلقة ، التي تفردت وحدها بالحق في إنشاء الخطاب الملزم المتعلق بالحكم على الأشياء الأفعال ، فهي تملك جعل الفعل واجبا أو محرما أو مباحا. وهي تملك جعل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا. ولذلك نقول أن السيادة بهذا التعريف تقابلها في مصطلحات المسلمين كلمة الحاكمية ، وهي في الإسلام لله سبحانه لقوله تعالى: " إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم "[37].

4.7. النظام السياسي الإسلامي بين الشورى والديمقراطية

من مبادئ النظام السياسي الإسلامي أن تعيين الحاكم يكون عن طريق الشورى ، فهي الآلية الوحيدة التي تمنح الشرعية لنظام الحكم ، فأي حاكم وصل إلى الحكم بغير اتفاق المسلمين عليه فحكمه باطل ، و" الشورى فريضة سياسية ولذلك ذكرت بين فريضتين فريضة تعبدية وفريضة اجتماعية ، قال الله تعالى: "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون" سورة الشورى الأية 38 ومن هنا فهي واجبة عند اختيار الحاكم ولا شرعية لمن وصل إلى سدة الحكم بغيرها "[38]." إن مسؤولية الأمة عن الالتزام بالدين والمحافظة عليه وسياسة الدنيا به تجعل من السياسة في الإسلام مسؤولية مشتركة بين السلطة التي وجدت لتنوب الأمة في أداء واجباتها والتي منها تستمد أحد ركني شرعيتها ، وبين الأمة التي منحت السلطة الشرعية بإنابتها ورضاها عنها ، إلا أنها لم تتخل بصفة كاملة عن واجباتها لاستحالة ذلك بحكم مبدأ المسؤولية الفردية والجماعية عن الدين ومصالح العباد في الدنيا والآخرة. فالمسؤولية لذلك قائمة ومستمرة وهي مسؤولية تبادلية بين ركني الدولة الأساسيين السلطة والأمة ، أو السلطة والشعب ، فكل هؤلاء يتعاونون على الاضطلاع بمهمة حفظ الدين وسياسة الدنيا به بما يرعى الصالح العام ، ويحفظ حقوق وحريات المواطنين ، ويعمر الأرض ويقوي من مكانة الدولة ويعزز من هيبتها في الداخل والخارج ، وهذا يعني أن الأمة أو الشعب تشارك في تسيير شؤون الدولة. والسؤال كيف تشارك الأمة في تسيير شؤون الدولة ؟ الجواب باختصار هو أن الأمة تشارك في ذلك عن طريق الشورى ، فالشورى لذلك وسيلة الأمة في أداء مسؤوليتها في تسيير شؤون الدولة ونظام الحكم في أي موقع كانوا ، وأنها أحد أهم صفات المسلمين ومقومات مجتمعهم ، وهي كما دلت على ذلك آيات الشورى في سورة آل عمران أساس علاقة السلطة بالشعب ، وأبرز خاصية من

خصائص الدولة في الإسلام يلتزم بها الحاكم مهما كانت النتائج المترتبة عليها مادامت غير خارجة عن دائرة الإسلام"[39].يتفق قادة العمل الإسلامي أن الشورى هي الآلية الوحيدة التي تجعل من نظام الحكم شرعيا ، وقد طبق هذا المبدأ في الدولة الإسلامية الأولى حيث تتكفل جماعة الحل والعقد بمهمة مبايعة الخليفة نيابة عن مجموع المسلمين ، ومعنى ذلك أن الأمة الإسلامية تمارس مهمة اختيار الخليفة بواسطة ممثليها وهم جماعة الحل والعقد ، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن الخلافة الإسلامية كانت انتخابية ، وهذا من خصائص النظام الإسلامي فالسلطة فيه" انتخابية أي ليست بالتعيين عن طريق النص أو الوراثة ، في كل مرة يحدث شغور في منصب الخلافة يجب أن يجتمع أهل الحل والعقد من أجل أن يعينوا الخليفة الجديد ، ليست وراثيا ولا توقيفيا. كما أنها خلافة شورية"[40].والشورى هو مفهوم متداول في التراث الإسلامي والتزام تيارات الإسلام السياسي به إنما لتقديمه كبديل للديمقراطية التي تصر الأنظمة العلمانية على تقديمه كآلية لتحقيق مشاركة الأمة في الحكم ، والديمقراطية في نظر الإسلاميين مرفوضة لأنها نتاج تطور المجتمع الغربي العلماني ، ومن أسس الديمقراطية في رأيهم معاداة الدين والحرية الفردية ، والليبرالية ، وكل هذه المبادئ تتعارض بشكل مطلق مع الإسلام ، فالديمقراطية ليست مجرد انتخاب الحاكم بل هي نظام حياة متكامل يبدأ من الحريات الفردية المطلقة وينتهي بانتخاب الحاكم ، والإسلام نظام شامل شريعة وعقيدة ولا يحتاج إلى الديمقراطية الغربية حتى تكمله ، فالنظام الإسلامي أسمى النظم لأن التشريع فيه رباني ولا مكان للخلل فيه ، أما الديمقراطية الغربية فهي نتاج الفكر الإنساني أنتجه المجتمع الغربي لينظم شؤونه ، أما المجتمعات الإسلامية فهي غير معنية بهذه الديمقراطية ، "..إن نظامنا السياسي ليس نظاما ديمقراطيا ليبراليا وليس نظاما ديمقراطيا اشتراكيا ونحن لسنا في حاجة لنكمل نظامنا السياسي بجزء من الديمقراطية الليبرالية أو بجزء من الديمقراطية الاشتراكية ، لسنا في حاجة على الإطلاق ، لأننا نملك كما نعتقد وكما نزعم نظاما كاملا متكاملا مستغنى عن غيره من الأنظمة ولذلك من يريد أن يجعل النظام السياسي في حاجة إل جزء من الديمقراطية مخطئ في فهم الدين والديمقراطية ، ولذلك فالإنسان الذي يزعم بأنه يريد أن يتبنى الديمقراطية فقط كوسيلة للوصول إلى الحكم ويظن أن الديمقراطية كذلك فقط مخطئ في فهم الديمقراطية ، والإنسان الذي يتبنى الديمقراطية ظانا أنها مجرد حرية مخطئ كذلك في فهم الديمقراطية ، وهكذا يعتقدون أن الديمقراطية مجرد وسيلة للوصول إلى الحكم ، وللأسف تجد من يقول هذا الكلام زعيما لحزب سياسي أو تجد البعض زعماء لأحزاب سياسية ، وقد تجد بعضهم قادة هنا وهناك لتشكيلات سياسية أو جمعيات أو ما إلى ذلك ، نقول لهم لو كانت الديمقراطية مجرد وسيلة للوصول إلى الانتخابات لأننا نعلم أن هناك وسيلة تسمى الانتخابات. كل الدساتير الوضعية... كل القوانين الوضعية تسميها انتخاب ، فمن يقول بأن الديمقراطية انتخاب؟ لا أحد...إنما كل علمائهم يقولون بأن الانتخاب ما هو إلا حق من الحقوق السياسية التي يوفرها النظام الديمقراطي.."[41].لقد فتحت الديمقراطية نقاشا عميقا بين مختلف القوى الإسلامية وإن كان الجميع يتفق بأنها منتوج غربي علماني لكن أصبح من الضروري التعايش معها تفاديا للإقصاء ، فأصبح الطرح يدور حول مدى التقاطع الذي يمكن أن يحدث بين الشورى والديمقراطية ، فإذا نظرنا إلى الديمقراطية مجردة من الأيديولوجية فهي آلية تمكن من إشراك المجتمع في الحكم ، انطلاقا من اختيار الحاكم ومراقبته وإمكانية عزله إذا حاد عن الصواب ، والفصل بين السلطات وسيادة القانون ، وفتح مجال الحريات السياسية والتعددية الحزبية ، وهذا ما يسعى إلى إقامته النظام السياسي الإسلامي من خلال تكريس مبدأ الشورى ، "من خلال تحليلنا لمفهوم الديمقراطية ومراجعتنا لتعريفها ، يتضح لنا خاصية المنهج (= الطريقة ، الآلية) هي الخاصية الأكثر دلالة على الممارسة الديمقراطية الراهنة ، بمثلما تفيدنا الملاحظة والتتبع أن صفة العقيدة الشاملة هي أبعد وأضعف الصفات تعبيرا عنها. فتأثير العقائد على الممارسات الديمقراطية المعاصرة قائم من خلال تأثيرها على اختيارات وتوجهات الأفراد والجماعات والمنظمات التي تكون المجتمع ، إن تأثيرها على العملية الديمقراطية تأثير غير مباشر ، ويختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر في ضوء الثابت من شرائع المجتمعات والمتغير من قيمها ، والمتحول في الظروف التي تحيط بها وتؤثر في توازناتها الداخلية ، أما الديمقراطية في حد ذاتها فإنها منهج علمي وطريقة إجرائية لاتخاذ القرارات العامة. وهذا بالتحديد لا يلغي المفاهيم

والأبعاد والزوايا الأخرى المرتبطة بماهية الديمقراطية ، لكنه يركز على جوهر الديمقراطية باعتبارها في المقام الأول نظاما يتم التوصل عن طريقه إلى القرارات الجماعية الملزمة داخل المجتمع ، من خلال ضمان حق المواطنين في المشاركة الفعالة ، بشكل مباشر في اتخاذ القرارات. يلتزم نظام الحكم الديمقراطي بعدد من المبادئ التي تنبثق عنها مؤسسات دستورية ، تضمن مشاركة أفراد المجتمع في عملية اتخاذ القرارات الجماعية. ولا توجد هناك شروط أو مواصفات عامة تحدد أو تضبط مضمون القرارات المتخذة في حد ذاتها ، فتلك قضية متغيرة تتعلق أساسا بمتخذي القرارات والمعينين بها في ضوء قيمهم وعقائدهم وأفكارهم التي تحددها الدساتير نفي ظل الثوابت والقيم التي يرتضيها المجتمع ويسعى إلى تجسيدها في حياته الاجتماعية ، الاقتصادية والأخلاقية الخ ، لذلك نجد النظم الديمقراطية المعاصرة مقيدة بدساتير تركز على ضرورة الحفاظ على الثوابت التي يؤسس عليها إجماع كاف يحقق استقرار المجتمع واستمراره. وعلى هذا الأساس نؤكد مرة أخر ى على أن مفهوم الديمقراطية المعا صرة يؤكد على صفة المنهج لا على صفة العقيدة أو الأيديولوجيا. وهذا الوصف لا ينفي عن الديمقراطية أوصافها الأخرى ، من حيث هي مجموعة من الحقوق أو أنها نسق من المؤسسات والممارسات أو نظام حكم يضمن الوصول إلى نتائج معين. وإنما يؤكد هذا الوصف على أن ما هو مشترك وعام بين جميع التجارب الديمقراطية الناجحة والمستقرة ، والذي يمثل الحد المشترك الأدنى بينها ، يتمثل في عناصر المنهج العلمي الذي يضبط وينظم عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة ، فهي الصفة الأكثر دلالة على جميع الممارسات الديمقراطية المستقرة "[42].

إن التعامل مع الديمقراطية كمنهج كما يذهب إلى ذلك محفوظ نحناح يجعلها تتقاطع كثيرا مع الشورى ، لأنها في المحصلة سوف تجعل المجتمع يشارك في الحكم فلا يستبد حاكم بأمر ، وطاعة الحاكم منوط بانتخابه لأن الديمقراطية كمنهج تمكن الشعب من اختيار الحاكم الأصلح. إن الفهم الجديد للديمقراطية هي التي جعلت عبد الله جاب الله يقول فيها بعد أن كان يرفضها: " لقد تطورت اليوم النظم السياسية ، وأصبح النظام الديمقراطي التعددي هو المهيمن على مستوى الحكم والفكر وهو في جوهره وحقيقة أمره يضع منهجا قانونيا رسميا في كيفية تنظيم السلطة وكيفية الوصول إليها ، وكيفية أداء الأمة لدورها في تسيير شؤونها وتنظيم حياتها ومراقبة ومساءلة ومحاسبة من تنيبه في ذلك ، ثم كيفية عزله إذا حاد عن حدود النيابة ، وكل ذلك يوضحه الدستور الذي هو في جوهره العقد الذي يربط الأمة بالسلطة ويبين صلاحيات وحقوق كل طرف. إن الديمقراطية التعددية اليوم هي أرقى ما وصل إليه الفكر السياسي البشري ، وهي وإن كان لنا عليها كإسلاميين الكثير من المآخذ منها أننا نرفض مبدأ فصل السياسة عن الدين والخلق ، ونرفض النزعة الليبرالية المتوحشة ونرفض الإباحية في الأخلاق لما في ذلك من تعارض صارخ مع أحكام الدين القطعية في الثبوت والدلالة ، إلا أننا نكبر طريقة تنظيم السلطات والاعتراف بحق الشعب في اختيار حكامه وممثليه وفي محاسبتهم ومساءلتهم وعزلهم عند الاقتضاء ، واحترام الحقوق والحريات العامة الفردية والجماعية "[43].لقد تمكن قادة العمل الإسلامي من إيجاد حل لهاته المسألة ، فالتشبث بحرفية الشورى باعتبارها نتاج النظام الإسلامي في ظل التغيرات الحاصلة في المجال السياسي قد يحرم الحركة الإسلامية من الوصول إلى تحقيق مشروعها. فالديمقراطية ليست بالشر المطلق الذي اعتقده الإسلاميون سابقا بل القبول بالديمقراطية كآلية للتنافس السلمي على السلطة تؤدي إلى نفس النتيجة التي تنتهي إليها الشورى ، ومادامت النتيجة واحدة وهي تمكين المجتمع من ممارسة السلطة فالمسألة لا خلاف في صحتها وصدقيتها. إن الاختلاف في الآراء وتعدد البرامج والمشاريع تكفله الدولة الإسلامية فهي حامية للحريات السياسية وتحفظ التعددية الحزبية وتقبل بمنافسة الآخر مهما كان مشروعه شرط أن يحترم مرجعية المجتمع والمتمثلة في الإسلام.

8.نتائج الدراسة

من خلال ما تقدم يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

1-أن مفهوم الدولة مفهوم حديث في أدبيات الحركة الإسلامية في الجزائر ، إذ لم يستعمل في السابق للدلالة على مشروع حضاري متكامل وإنما استعمل في الفترة التي تحولت فيها الحركة الإسلامية من حركة دعوية تربوية إلى حركة سياسية.

2-أن الحركة الإسلامية كانت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية ، ولم تتحدث عن دولة إسلامية.

3-أن مطلب إقامة الدولة الإسلامية ظهر مع الأحزاب السياسية الإسلامية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

4-أن الدولة الإسلامية ليست دولة دينية ثيوقراطية كما يزعم أعداؤها ، فهي دولة مدنية كما قدمها قادة العمل الإسلامي ، تمارس فيها الحريات بكل ديمقراطية.

5-أن الدولة في مشروع الحركة الإسلامية دولة تستمد مرجعيتها من الإسلام كنظام متكامل عقيدة وشريعة ، وتؤمن بما وصل إليه العقل البشري من تنظيم للسلطات ، ففي الدولة الإسلامية مجال واسع لممارسة العمل السياسي من طرف جميع الأطياف الاجتماعية.

خاتمة

لم تهتم الحركة الإسلامية في الجزائر في السنوات الأولى لظهورها بمسألة الدولة بل كان كل اهتمامها منصبا على نشر القيم والأخلاق الإسلامية بين أفراد المجتمع مع المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية من طرف السلطة الحاكمة ، فمنذ ظهورها في السنوات الأولى للاستقلال ومعارضتها للسلطة معارضة أيديولوجية نتيجة لانحراف هذه الأخيرة عن تبني النظام الإسلامي واتخاذ النظام الاشتراكي مشروعا مجتمعيا ، أما طرح مشروع الدولة الإسلامية كبديل للنظام السياسي القائم فلم تظهر معالمه إلا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أين انتقلت الحركة الإسلامية إلى العمل السياسي ، مشكلة الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية ، وقد اتضحت معالم هاته الدولة من خلال أدبيات الحركة الإسلامية التي زخرت بها سنوات التسعينات خاصة وهي المرحلة الحاسمة في مسار الحركة الإسلامية. وبرجوعنا لهاته الأدبيات اتضحت لنا رؤية الحركة الإسلامية للدولة فهي ليست دولة دينية ثيوقراطية تمارس فيها السلطة عن طرق التفويض الإلهي ، بل هي دولة مدنية تحترم حقوق المواطنة لجميع فئات المجتمع وتعترف بالعمل السياسي كأداة للوصول إلى الحكم ، فالدولة الإسلامية يمارس فيها الشعب سيادته عن طريق الديمقراطية ، وهو صاحب السيادة في اختيار الحاكم ومراقبته وعزله إن حاد عن الطريق الصحيح

.

الهوامش

1. حسن الترابي وآخرون: الإسلام السياسي والمسألة السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 2001 ، ص206.
2.يوسف القرضاوي: أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ، القاهرة: مكتبة وهبة ، 2006 ، ص36.
3.سعد الدين العثماني: الإسلام والسياسة تمييز لا فصل ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ط6 ، القاهرة 2015. ص 43
4.راشد الغنوشي وآخرون: الحركة الإسلامية رؤية نقدية ، مؤسسة الانتشار العربي ، ط1 ، لبنان ،2011 ، ص 35.
5.أوليفيه روا: تجربة الإسلام السياسي ، ترجمة نصير مروة ، دار الساقي ، ط2 ، بيروت 1996 ، ص 41-42.
6. مجدي حماد وآخرون: الحركات الإسلامية والديمقراطية-دراسات في الفكر والممارسة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 بيروت 1999 ، ص 111.
7. برهان غليون: المحنة العربية الدولة ضد الأمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 بيروت 1994 ، ص 209.
8.محمد عبد القادر أبو فارس: الفقه السياسي عند حسن البنا ، دار البشير للثقافة والعلوم ، عمان 1999 ، ص23.
9.أبو الأعلى المودودي: نظرية الإسلام السياسية ، دار الفكر ، بيروت 1968 ، ص40.
10.سيد قطب: معالم في الطريق ، دار الشروق ، القاهرة 1968 ، ص 107-108.
11. مجدي حماد وآخرون: مرجع سابق ، ص 114.
12.أنظر البيان التاريخي في أوصديق فوزي: محطات في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر ، دار الشهاب ، الجزائر 1988 ، ص 33.
13.أوصديق فوزي: نفس المرجع ، ص 45.
14.عبد السلام فيلالي: الجزائر الدولة والمجتمع 1965-1979 ، الوسام العربي للنشر والتوزيع ، ط1 ، الجزائر 2016 ، ص 189-190.
15.عبد اللطيف سلطاني: المزدكية هي أصل الاشتراكية ، مطابع دار الكتاب ، الدار البيضاء 1974 ، ص 35.
16 .Mohamedharbi:L'islamisme dans tous ses états, rahma édition,alger 1992,p137. 138.
17.عبد الحميد براهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت 2001 ، ص95.
18.فرنسوا بورجا: الإسلام السياسي. صوت الجنوب ، ترجمة لورين زكري ، دار العالم الثالث ، ط2 القاهرة 2001 ، ص 84.
19.عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص95.
20.عبد الله عزام: الحق بالقافلة ، مركز عزام الإعلامي بيشاور 1987 ، ص 6.
21.عبد الله جاب الله: خطوات لازمة في الإصلاح -رسالة إلى رئيس الجمهورية ، نوفمبر 1988. أرشيف حركة النهضة الإسلامية.
22.عبد الحميد براهيمي ، مرجع سابق ، ص194.
23.سيقيرين لابا: الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الاقتراع والأدغال ، ترجمة حمادة براهيم ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة 2003 ، ص55.
24. نفس المرجع ونفس الصفحة.
25.عباسي مدني: أزمة الفكر الحديث ومبررات الحل الإسلامي ، مكتبة رحاب الجزائر 1989 ، ص58.
26. نفس المرجع ، ص 55.
27.محمد السعيد: العمل الإسلامي من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الدولة ، محاضر ألقيت بالملتقى الثاني للدعوة الإسلامية ، بمسجد الطلبة الجزائر سنة 1990.
28.عبد الله جاب الله: خطوات لازمة في الإصلاح ، مرجع سابق.
29. عبد الله جاب الله: إستراتيجية الإصلاح والبناء ، دار المعرفة للنشر ، الجزائر 1997 ، ص18.
30.محمد السعيد: مرجع سابق.
31. عبد الله جاب الله: شرعية العمل السياسي ، دار المعرفة ، الجزائر 2000 ، ص 103-104.
32. علي بن حاج: فصل الكلام في مواجهة ظلم الحكام ، منشورات الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، الجزائر 1992 ، ص 16.
33.محفوظ نحناح: الجزائر المنشودة ، دار النبأ ، ط1 ، لجزائر ،1999 ، ص62-63.
34. عباسي مدني: مرجع سابق ، ص 64.
35.علي بن حاج: مرجع سابق ، ص 37.
36. محمد السعيد: طبيعة النظام السياسي في الإسلام ، محاضرة علمية ألقيت بمسجد طارق بن زياد حي الجبل بوروبة الجزائر 1990.
37. عبد الله جاب الله: رؤية إسلامية لنظرية الدولة ، محاضرة علمية ألقيت على طلبة الدراسات العليا بقسم الحقوق ، الجامعة المستقلة مدريد إسبانيا ، 1994.
38. علي بن حاج: مرجع سابق ، ص 36.
39. عبد الله جاب الله: شرعية العمل السياسي ، مرجع سابق ، ص75-76.
40.محمد السعيد: طبيعة النظام السياسي في الإسلام ، مرجع سابق.
41.عبد الله جاب الله: الكلمة التاريخية. خطاب ألقاه في تجمع بقسنطينة بتاريخ 20 ديسمبر 1991 ، مجلة النهضة ، ص12.
42.محفوظ نحناح: مرجع سابق ، ص 152-153.
43. عبد الله جاب الله: شرعية العمل السياسي ، مرجع سابق ، ص 99.

An investigation into Foreign Language Learners' Intercultural Communicative Competence: Case of First year students at Mohamed Lamine Debaghine. Setif 2 University

Date de réception : 19/06/2018 Date d'acceptation : 24/03/2019

Soumia Haddaoui, Universite Mohamed Lamine Debaghine. Setif 2
haddaoui.soumia@gmail.com

Résumé

Cette étude examine la compétence communicative interculturelle des étudiants du département de langue et littérature anglaises à l'Université Sétif 2. Les données recueillies ont révélé que malgré que de nombreux étudiants manifestent des attitudes positives vers les personnes de cultures différentes de la leur, la majorité d'entre eux étaient incertains de leurs réponses et de leurs opinions. En effet, la majorité des étudiants ont été motivée par ce type de communication, cependant, beaucoup d'entre eux ont exprimé une sorte de méfiance dans l'interaction. Cela pourrait être interprété par leur faible conscience interculturelle due à un manque de flexibilité comportementale et un niveau de relaxation et de gestion des interactions très bas, confirmant, ainsi, les résultats de l'échelle de sensibilité interculturelle.

Mots-clés : Compétences communicatives interculturelles, Conscience interculturelle, Efficacité interculturelle, Sensibilité interculturelle, Interculturalité, Culture.

Abstract

This study examines the intercultural communicative competence of English students at Setif University 2. The data collected revealed that although many students maintained positive attitudes towards people from different cultures, the majority of them were unsure of opinion toward them. In addition to this, the majority were motivated to communicate with the other. Many of them expressed limited confidence in interaction, which can be interpreted by their low intercultural awareness. Furthermore, many students showed a low behavioral flexibility and a low level of relaxation and interaction management, confirming the results of the intercultural sensitivity scale.

Mots-clés: Intercultural Awareness, Intercultural Sensitivity, Intercultural Adroitness, Intercultural Communicative Competence, Culture, Interculturality.

الملخص

تبحث هذه الدراسة الكفاءة التواصلية بين الثقافات لطلاب اللغة الإنجليزية في جامعة سطيف2. أظهرت البيانات التي تم جمعها أنه على الرغم من أن العديد من الطلاب اظهروا مواقف إيجابية تجاه أشخاص من ثقافات المختلفة ، فإن معظمهم كانوا غير متأكدين من آرائهم تجاههم. بالإضافة إلى ذلك كانت الأغلبية متحمسة للتواصل مع الآخر. أعرب كثير منهم عن ثقة محدودة في التفاعل ، والتي يمكن تفسيرها من خلال انخفاض الوعي ما بين الثقافات. علاوة على ذلك أظهر العديد من الطلاب مرونة سلوكية منخفضة ومستوى منخفض من الاسترخاء في إدارة التواصل ، مما يؤكد نتائج مقياس الحساسية بين الثقافات.

الكلمات المفاتيح: التواصل التفاعلي البين ثقافي ، الوعي ما بين الثقافات ، الحساسية بين الثقافات ، الثقافة المستهدفة.

Introduction

In a globalized world, one cannot ignore the growing importance of intercultural communication in bridging up different cultures, and narrowing down the existing differences. Whether in business, communication, or education, interculturality has become indispensable. Interculturality is one of the key concepts in contemporary education, as part of a wider debate on globalization and regarding its impact on society and education, in a widely mobile world. The importance of promoting interculturality in the foreign language classroom has been recognized worldwide, Algeria is no exception.

1. Background of the Study

In today's educational research, intercultural communication is undoubtedly one of the most crucial elements in foreign language learning and teaching. Thus English as foreign language (EFL) learners' awareness, sensitivity, and adroitness toward the differences and similarities between their own culture and the target one should be cultivated, especially in the foreign language context where English might be needed for purposes rather than pedagogical ones. Intercultural awareness is one of the key elements that allow EFL learners to recognize the differences and similarities between their own culture and the target or foreign one, thence helps them in developing their intercultural communicative competence as well, particularly in non-native context. Accordingly, raising awareness towards the target culture is one of the major interests of both teachers and learners.

2. Purpose of Study and Research Questions

With the ultimate objective of promoting interculturality in the foreign language classroom, and enhancing learners' intercultural communication skills, this study aims at investigating the intercultural communicative competence of first year students at Mohamed Lamine Debaghine Setif 2 University. In order to reach this aim, the following research question is raised:

- Are first year students of English interculturally competent? i.e., are first year students aware, sensitive and effective intercultural communicators?

3.Literature Review

3.1. Intercultural Communication Competence

Intercultural communication competence (ICC) is defined by Chen & Starosta (1998) as "the ability to effectively and appropriately execute communication behaviors that negotiate each other's cultural identity or identities in a culturally diverse environment" (cited in Penbek, Yurdakul&Cerit, 2009). In addition, Spitzberg(2000, p. 375) claims that "intercultural communication competence is entrancing "in behavior that is appropriate and effective in a given context". In other words, ICC means being able to interact effectively with people having different cultural backgrounds. Besides, Chen and Starosta (1996) state that intercultural competence contains three main aspects: first, the affective aspect named intercultural sensitivity, second, the cognitive aspect labeled intercultural awareness, and finally the behavioral aspect of intercultural competence entitled intercultural adroitness (cited in Chen &Starosta, 1998, p. 28).

Moreover, Scholars of intercultural communication explored ICC from different perspectives, for instance, Byram(1997) investigated ICC from the prospect of foreign language teaching. For him a person who owns a linguistic understanding along with a sociolinguistic or a socio-cultural one and who is capable of maintaining relations between his own and the other's system is a competent intercultural speaker (cited in Chen &Dai, 2014, p. 2). In the same vein, Wiseman (2002, p. 209) says that "appropriate communication entails the use of messages that are expected in a given context and actions that meet the expectations and demands of the situation" (cited in Ko, 2008). From the above definitions it can be concluded that ICC is the capacity to engage effectively in an intercultural interaction.

3.2. Models of ICC

Different scholars have developed many models to assess ICC, for instance Byram's model of ICC and Chen &Starosta's model of ICC.

3.2.1 Byram's Model of ICC

According to Lange (2011), Hymes and van Ek's model of communicative competence was the basis on which Byram's model was built. At first the author provides a detailed analysis on aspects (i.e. knowledge, skill and attitudes) affecting intercultural communication. In addition, Byram (1997) states that despite its complications, this suggested model should serve FL teachers within specific beliefs and perceptions of their role as instructors. Moreover, Stefanidou (2013) claims that "Byram's model is a systematic approach aiming at a comprehensive description of what intercultural communicative competence involves in order to facilitate its assessment" (p. 1). In other words, this model provides an explanation to what ICC is in order to assist the progress of its evaluation. According to Byram (1997), intercultural communication consists of three factors which are attitudes (i.e. only these that have to do with people from different cultures), knowledge (i.e. individuals' knowledge when interacting with people from others countries), and skills (i.e. the capacity of interpreting texts based on one's own understanding and of the other).

3.2.2. Chen and Starosta' s Model of ICC

Chen and Starosta (2008) established their own model of intercultural communicative competence. According to them, ICC consists of three dimensions: intercultural awareness (cognitive aspect), intercultural sensitivity (affective aspect), and intercultural adroitness (behavioral aspect). These three aspects together form what is labelled as ICC. The scholars start by the affective aspect of ICC, which is intercultural sensitivity. They say that interaction with others requires an individual to be sensitive and respects others' culture. In addition to sensitivity, the authors claim that a person who possesses a high level of intercultural awareness (cognitive aspect) is seen as an intercultural competent communicator. Moreover, they found that interaction with people from different cultures needs also what they call intercultural adroitness which is the behavioral aspect of ICC (cited in Jackson 2014, p. 311).In other words, a person who possesses intercultural sensitivity, awareness, and adroitness together is someone who possesses ICC.

3.3. Intercultural Speaker

According to Skopinskaja (2003) a person who is able to communicate with people from different cultures and accepts their viewpoints is considered as an intercultural speaker. In addition, Posada (2016) state that the intercultural speaker has the ability to engage in an interaction with his/her culturally distinct counterpart, putting aside any kind of stereotyping and taking into account language proficiency. Moreover, House (2007, p. 19) defines the intercultural speaker as "A person who has managed to settle for the In-between, who knows and can perform in both his and her native culture and in another one acquired at some later date".Furthermore, Kramsch (2002) refers to the intercultural speaker as an individual who owes sympathy and broad mindedness and capable of engaging in an interaction with different cultures paying attention to cultural variations; the intercultural speaker is someone who is aware of cultural differences and possesses intercultural competence that permits him/her to interact and communicate with people from different cultures respecting their cultural traits.

3.4. Intercultural Awareness Assessment

Chen and Starosta (1998) state "Although a thorough literature review shows that presently there is no instrument used to directly measure intercultural awareness in the field, there are measurements developed to assess our understanding of the basic factual information of the culture and cultural values" (p. 45,46). Though it is claimed that there is no direct tool to measure IA, some measurements can be used to assess it.

3.4.1. Kitao's Test of American Culture

Kitao (1981) proposed a test to particularly measure informants' understanding of the Americans' cultural characteristics. It is a test of 100 multiple choices items dealing with 49 diverse areas of Americans culture. This test was designed specifically for Americans' culture (Chen &Starosta, 1998)

3.4.2 Harris and Moran's Pre-deployment Area Questionnaire

Harris and Moran (1989) developed a questionnaire of a ninety two (92) items. It is a "yes"

"no" items questionnaire established to assist managers who are willing to travel abroad. It aims at making the cultural aspects of the country being visited well known to managers and aids them to become more familiar within these aspects. These items were designed to reverse the cultural features in relation to business communication (Chen &Starosta, 1998).

3.4.3 Benett's Developmental Model of Intercultural Sensitivity

Benett (1993) suggested a model for cultural learning and intercultural training that provides an idea about how to acquire or improve intercultural awareness. This model consists of five stages from denial to adaptation. These stages are devised into two categories: ethnocentric (one's culture regarded as the best one) and ethno relative (one's culture is equal to other's culture). This model was developed to assess people's attitudes and behaviors towards people having distinct culture. (Hoven, 2003)

3.4.4. Chen and Starosta's Intercultural Sensitivity Scale

Chen and Starosta (1998) developed the intercultural sensitivity scale .According to Aydoğan and Akbarov(2014) the ISS is a five-point Likert scale from 'strongly disagree' to 'strongly agree'. The ISS consists of 24 items divided into five dimensions which are: Interaction engagement items (1, 11, 13, 21, 22, 23 and 24), Respect for cultural differences items (2, 7, 8, 16, 18 and 20), Interaction Confidence items (3, 4, 5, 6 and 10; α), Interaction enjoyment items (9, 12 and 15), and Interaction attentiveness items (14, 17 and 19). The first dimension which is interaction engagement deals with the feelings of informants when engaging in intercultural interplay. The second one is respect for cultural differences. It is related to the participants' tolerance and orientation towards the people's culture and thoughts. The third is interaction confidence. It has to do with the participants' level of confidence in an intercultural context. The fourth dimension is interaction enjoyment. This dimension is concerned with the participants' responses, which can be positive or negative towards interacting with people from different cultures. The last one, which is interaction attentiveness, has to do with the exertions the participants make to comprehend what is going on in intercultural communication (Hou2010, p. 327). Items 2, 4, 7, 9, 12, 15, 18, 20, and 22 were reverse-coded before summing the 24 items

4. Research Methodology

4.1. Exploratory Research Design

Since the aim of this study is to investigate the learners' intercultural communicative competence, this work opts for an exploratory design. McNabb (2002) describes exploratory studies as "small-sample designs used primarily for gaining insights and ideas about research problems and the variables and issues associated with those problems" (p. 96). The current study opted for exploratory research for its numerous advantages; for instance, it provides a high amount of flexibility and discloses the limitations of a setting where barriers, obstacles, and threats are expected to lie (Malczewska-Webb, 2014). In other words, this exploratory research is conducted to help the investigator gains deep understanding about the problem and insights about the issues at hand.

4.2. Case Study Design

The type for this research is a case study. In his definition of a case study Simons (2009) states " case study is a study of the singular, the particular, the unique" (p. 3). In other words, case study research investigates a specific phenomenon in a particular context. Discussing some of the case study's advantages, Dörnyei (2007)states that case studies provide a good understanding that no method can offer and permit the investigator to explore the way a couple of conditions meet to form the surrounding environment. Another advantage provided by the author is that a case study is regarded as one of the most important methods for gaining deep insights about a social phenomenon rooted within a cultural setting. This research type is appropriate for this work, since the researcher intends to investigate the EFL learners' intercultural communicative competence. The case study of this research is First year LMD English students at the University of Mohamed Lamine Debaghine Setif 2, Department of English language and literature.

4.3Research Participants

The population of this study is first year LMD students of the University Mohamed Lamine Debaghine Setif 2, Department of English language and literature with a total number of 802 students. 200students were conveniently selected to be the sample of this study. The reason behind choosing this sample is that first year student are learning English as a specialty for the first time, and raising learners' awareness towards the target culture should start from the beginning. In other words, first year English students are beginners and they are learning English as a foreign language which means they do not need English only for the sake of language skills, grammar, and vocabulary they may need it to communicate with people having different cultures, and to communicate effectively, learners should be aware and more open-minded toward people from different cultures.

4.5 Research Tools

For this study, the instrument used to collect data was a questionnaire, composed of three scales: intercultural awareness, intercultural sensitivity, and intercultural adroitness. The tool was pilot tested before the final administration.

4.5.1. The Questionnaire

In order to test students' Intercultural in order to test the students' Intercultural communicative competence, the model of Chen &Starosta (2000) was employed. It contains three scales: Intercultural awareness scale, intercultural Sensitivity Scale, and intercultural adroitness scale. The whole test contains of 64 items was administered to two hundred (200) participants, which is the fifth of the population (802 students during the academic year 2017).

4.5.2. Piloting the Questionnaire

The questionnaire was pilot tested with fifteen (15) students. By doing so, some modifications were taken to ascertain the clarity of the items. As an illustration, the word "culturally-distinct counterpart" was turned into "people from different culture". Besides, the word "observant" was evolved to "pay attention" to avoid any kind of ambiguity. The time allocated for answering the questionnaire shifted from 20 to 30 minutes.

4.6. Data Analysis Procedures

After the process of data gathering, the next step is the analysis of data in order to answer the research questions raised earlier. This work made use of a questionnaire. The data collected through the questionnaire were analyzed through the SPSS software.

5. Analysis and Interpretation of Students' Questionnaire

Two hundred (200) copies were distributed to two hundred (200) first year students; the response rate was100 %. The data obtained through the questionnaire were analyzed using the SPSS software and then interpreted. The outcomes of this tool answered the research question raised in this study…

5.1. Analysis of the Questionnaire

5.1.1 Analysis of Intercultural Sensitivity Scale (ISS)

The analysis of the ISS' items will provide an understanding of the participants' attitudes, reactions, responses and particularly opinions and thoughts about people from different cultures.

1: Students' Interaction Enjoyment.

Item one investigated the extent to which the participants enjoy interacting with their culturally distinct counterpart; the results indicate that 89 (44.5%) out of 200 participants "strongly agree" with the statement. The participants who answered by "agree" represent 45.5% (91) of the whole sample which is approximately equivalent to half of the participants. This implies that the majority of the participants enjoy engaging in an interaction with people from different cultures. On the other hand, 11 participants out of 200 (5.5%) were "uncertain". The remaining 9 (4.5%) participants answered that they "disagree".

2: Students' Opinions towards People from Different Cultures

After analyzing the responses obtained from item 2, it seems that the majority of the participants under study, representing 34.5% of the entire sample, disagreed with the statement "I think people from different cultures are narrow-minded". It is

remarkable that a big number of participants, 27%, were "uncertain" about their opinions. The remaining rates represent 20% for "strongly disagree", 16% for "agree", and 2.5% for "strongly agree".

3: Confidence in interacting with people from different cultures.

Concerning this item, the majority of the participants answered that they "agree", representing 44.5% of the sample. This demonstrates that most of the participants have a sense of confidence when interacting with their culturally distinct counterpart. Next are the participants who replied that they are "uncertain", with a percentage of 22.5%, followed by the participants who answered that they "strongly agree" (21%). The rest of the participants' answers were ranged between "disagree" (7.5%), and "strongly disagree" (4.5%)..

4: Students' Attitudes of Talking in Front of People from Different Cultures.

For this item, 42 (21%) answered that they"strongly agree", when 89 of the participants, 44.5% of the sample, said that they "agree". This confirms that the extreme majority of the participants face difficulties when talking in front of their culturally distinct counterpart. On the other hand, 45 participants, representing 22.5%, were "uncertain". 15 out of 200 participants responded that they"disagree" (7.5%), and the few remaining participants, 4.5% of the sample, claimed that they "strongly disagree" with the statement; that is to say they faced no difficulties when talking in front of people from different cultures.

5: Ability to interact with People from Different Cultures.

Among the 200 participants, 31 (15.5%) answered that they "strongly agree"; 51 of the participants, 25.5%, replied that they "agree". On the other hand, the majority of the students, 41.5% of the sample, were "uncertain" whether they always know what to say when communicating with their culturally distinct counterpart. 11.5% of the participants answered that they "disagree", and the remaining 6% of the participants responded that they "strongly disagree".

6: Students' Sociability when Interacting with People from Different Cultures.

Concerning item six, the majority of the participants replied that they "agree", 45% of the sample, when 20.5% answered that they "strongly agree". This indicates that the majority of the participants have a sense of sociability when communicating with their culturally distinct counterpart. On the other hand, 22% of participants were "uncertain", and the remaining participants' answers ranged between "disagree" (8%) and "4.5%strongly disagree".

7: Attitudes of Being with People from Different Cultures

To know about the participants' likelihood of being with people from different cultures, item seven was used. As presented in table7, the participants who replied that they "strongly disagree" constitute the highest percentage (44.50%). The next highest percentage is attributed to the participants who answered that they "disagree" (33.5%). This implies that the majority of the participants like being with people having different cultures. On the other hand, 11% of the participants were "uncertain", when 6% of the participants opted for "agree", and the rest of the participants, 5%, answered that they "strongly agree".

8: Respecting the Values of People from Different Cultures.

To know whether the participants respect the values of their culturally distinct counterpart, item eight was considered. From the answers, 104 out of 200 participants answered that they "strongly agree" which represents the highest percentage of the whole sample (52%). Then, the participants who answered that they"agree" represent 30.5%. This shows that the majority of the participants respect the values of people from different culture. At the other end, 10.5% of the participants were "uncertain", and the remaining participants' answers were between "disagree" (3.5%) and "strongly disagree" (3.5%).

9: Students' Confusion when Interacting with People from Different Cultures.

As shown in table 7, 77 out of 200 participants, performing 38.5% were "uncertain"

about their answers. This indicates that most of participants doubt whether they get confused or not when interacting with their culturally distinct counterpart, when 25% answered that they "disagree". 42 participants, introducing 21% of the entire sample replied that they "agree". The Answers of the remaining participants were ranged between "strongly agree" (8.5%) and "strongly disagree" (7%).

10: Students Confidence towards Interacting with People from Different Cultures

Regarding this item, 87 out of 200 participants, performing 43% agreed with the statement "I feel confident when interacting with people from different cultures", followed by 25 % which represents quarter of participants answered that they "strongly agree". This implies that the majority of participants possess a sense of confidence during their interplay with people from different culture. Then, 33 of participants were "uncertain" (16.5%), while 20 of them said "disagree" (10%), and the few remaining participants said "strongly disagree" (5%).

11: Waiting before Forming an Impression about People from Different Culture.

The results of this item have shown that 30 (15%) out of 200 participants answered that they "strongly agree". 62 participants (31%) replied that they "agree", while 84 (42%) of the participants were "uncertain". 17 (8.5%) out of 200 participants answered that they "disagree", and the remaining 7 (3.5%) participants answered that they "strongly disagree". This indicates that the biggest part of the participants were uncertain about whether they wait or not before forming impressions about their culturally distinct counterpart.

12: Students' Discouragement of Being with People from Different Cultures

After analyzing the answers obtained through this item, 31% of the participants under study answered that they "disagree" which means that the participants do not have a feeling of discouragement when they are placed with people having different cultures. Then there are the participants who claimed that they are "uncertain" (22.5%). 21,5% of participants replied that they "agree", followed by 35 out of the 200 participants (17.5%) who responded that they "strongly disagree". The few remaining participants (7.5%) wrote that they "strongly agree".

13: Students' Open-Mindness towards People from Different Cultures.

Table2 displays the participants' open-mindedness towards people from different cultures. It indicates that 37.5% of the participants responded that they "strongly agree", while 85 participants, representing 42.5%, answered that they "agree" which confirms that the big majority of the participants are open minded towards people from different cultures. On the other hand, 25 participants (12.5%), wrote that they are "uncertain", when 13. participants (6.5%) replied that they "disagree", and only 2 participants (1%) answered that they "strongly disagree". This implies that less than a quarter of the participants are not open-minded towards people from different cultures.

14: Paying Attention when Interacting with People from Different Cultures

Item fourteen was considered to determine whether the participants pay attention when interacting with their culturally distinct counterparts. As shown in the table above, the participants who answered that they "agree" constitute the biggest percentage (41.5%). Then there are the participants who wrote"strongly agree", 30.5%. This shows that the majority of the participants pay attention when interacting with people having different cultures for 17% of the participants was "uncertain", and a minority of them chose to answer that they "disagree"

15: Feeling Useless when Interacting with People from Different Cultures.

Regarding this item, 29% of the participants claimed that they were "uncertain" about their feelings, 54 participants, and 27%, stated that they disagreed with that claim. While 24% of the entire sample strongly disagreed, 27 participants, 13.5%, agreed within the statement. The rest of the participants, 6.5% of the sample, answered that they "strongly agree".

16: Respecting the Behaviors of People from Different Cultures

As shown in table 16, 39% of the participants "strongly agree" and the participants who answered that they "agree" represent the highest percentage of the sample (40%). This signifies that over half of the participants respect the way others behave. 31 out of 200 participants (15.5%) replied that they are "uncertain", while 9 participants (4.5%) wrote that they disagree, and only 2 out of 200 participants (1%) answered that they "strongly disagree".

17: Obtaining Information when Interacting with People from Different Cultures

As shown in table3, the statement "I try to obtain as much information as I can when interacting with people from different cultures" recorded the biggest percentage of 44% on the category "strongly agree" followed by participants who answered that they "agree",36% of the sample. On the other hand, 13% of the participants were "uncertain". 10 participants with a percentage of 5% replied that they "disagree", and only 2% of the whole sample wrote that they"strongly disagree".

18: Students' Acceptance of People from Different Cultures' Opinions

Regarding the results obtained from item 18, it seems that the highest percentage (45%) was achieved by the participants who replied that they "disagree", followed by the participants who answered that they "strongly disagree" (31.5%) . This reveals that the majority of the participants accept their culturally distinct counterpart's opinions. The remaining participants' answers fall into three categories, "uncertain" (11.5%), "strongly agree" (6.5%), and "agree" (5.5%).

19: Students' Sensitivity of People from Different Cultures' Subtle Meanings.

To see whether the participants are sensitive toward their culturally distinct counterpart's subtle meanings, item nineteen was presented. The participants who answered that they are "uncertain" marked the highest percentage (49%). This means that approximately half of the participants were not sure about their reactions. 39 (19.5%) out of the 200 participants replied that they "agree", while35 (17.5%) of the participants disagreed with the statement. The responses of the remaining participants fall into two categories: "strongly agree" (6.5%) and "strongly disagree" (7.5%).

20: Students' Opinions on their Culture.

For this item, as shown in table 16, the highest percentage went for participants who responded that they "disagree" (28%). This indicates that the majority of the participants do not regard their culture as the best on, then the participants who were "uncertain" recording a remarkable percentage of 24% of the entire sample. Next in order are the participants who wrote that they "strongly agree", 17.5%. The remaining participants' answers come into two categories: "strongly disagree" (16%), and "agree" (14.5%).

21: Students' Responses to People from Different Cultures.

For this item, 21% of participants answered that they "strongly agree", followed by 83 participants saying that they "agree", which represent a considerable percentage of 41%. This means that more than half of the participants often award their culturally distinct counterpart positive responses during their interplay. 43 participants, 21.50%, were "uncertain", 9% of participants said that they "disagree", and the remaining 14 participants, 7%, of the sample answered that they "strongly disagree".

22: Avoiding Situations where Dealing with People from Different Cultures Avoiding Situations where Dealing with People from Different Cultures.

Considering the answers to this item, 10 out of the 200 participants answered that they "strongly agree", while46 of the sample agreed to the statement. On the other hand, 68 out of the 200 participants responded that they are "uncertain", followed by 53 of the participants who wrote that they "disagree", and the remaining 23 participants answered that they "strongly disagree". This entails that the majority of the participants were not sure whether they avoid or not situations where they have to deal with people from different cultures.

23: Students Showing Verbal and Nonverbal Understanding.

As presented in table 9, 44 (22%) out of 200 participants answered that they "strongly agree", when 72 (36%) replied that they "agree". 64 (32%) of participants responded that they are "uncertain", whereas 11 (5.5%) out of 200 participants answered that they "disagree", and only 9 (4.5%) out of 200 participants said "strongly disagree". This indicates that the majority of the participants show their cultural distinct counterpart their understanding either through verbal or nonverbal cues, when in fact a considerable number of participants were uncertain.

24: Students' Enjoyment of Cultural Differences

From the results shown in table 4, it seems that the statement "I have a feeling of enjoyment towards differences between people from different cultures and me" recorded a highest percentage of 37.5% of those who "strongly agree", followed by the participants who replied that they "agree", 37%. This means that the participants have a feeling of enjoyment towards the differences between them and their culturally distinct counterpart. By contrast, 19% of the entire sample were "uncertain", and the remaining participants' answers ranged between "disagree" (5%) and "strongly disagree" (1.5%).

5.1.2 Summary of ISS Items' Analysis Findings

The questionnaire was conducted to measure the students' level of intercultural awareness. A thorough analysis of the above tables indicates the degree to which the students' reactions, opinions, and attitudes are positive or negative towards people from different cultures. From the results it can be said that the participants differ in their thoughts and attitudes when it comes to their culturally distinct counterpart. Some of them enjoy interacting with people from different cultures, whereas others do not really appreciate this. Moving to respect of others' cultural values, norms and behaviors, the majority of the participants do respect other people's culture and way of living. In addition to respecting others' culture, most of the participants believe that they are self-confident when communicating with people having a distinct culture. What was remarkable is that the participants were doubtful about the extent to which they may be sensitive to their culturally distinct counterpart's subtle meanings during an intercultural interplay. Moreover, the majority of the participants show a kind of confusion at the actual time of communication with people from different culture. The findings entail that the participants' attitudes and beliefs towards people having distinct culture are positive to a large extent. However, the participants most of the time showed a sense of uncertainty, particularly for the items that are directly related to the cognitive aspect of ICC, i.e., the intercultural awareness toward people from different cultures.

5.2 Factor Analysis of ISS' Items

It is quite important to look at the means and standard deviations of the ISS' items to have a good understanding of the study's findings. "While means show respondents' consensus around an answer for an item, standard deviations show respondents' consensus around the actual item" (Ambayec2011, p. 47). For this study, respect for cultural differences items marked the highest mean (M= 3.8483, SD= .63782), followed by interaction engagements items (M=3.7586, SD= .48448). The third highest mean went for interaction attentiveness items (M=3.6767, SD=.59956). After that, there came the interaction confidence items (M=3.5350, SD=.64221). Finally, there are the interaction enjoyment items (M=3.2633, SD=.79332). The biggest part of the Participants show respect for the cultural differences of other people; they would engage in interactions with people from different cultures, but they show uncertainty of whether they would enjoy it or not. The results also indicate that uncertainty was dominant in most of the items related to interaction confidence.

5.3 Descriptive Statistics of Intercultural Awareness' Items

Table 7 provides the results of the analysis of the Intercultural awareness scale. Item 14 recorded the highest mean (M= 3.8800, SD= 1.03971) , followed by item 2 (M= 3.5350, SD= 1.06038). Next in order, item 5 (M= 3.3300, SD= 1.06148). After that comes item 20 (M= 3.1050, SD= 1.32770).

Finally, there is item 9 (M= 3.0100, SD= 1.04179). The scale's results indicate that the majority of the participants seem to be ignorant of some the culturally distinct features of the target culture's native speakers, which may lead to a misunderstanding during the interaction with this people. It is also worth stating that the results revealed that the majority of the participants are uncertain in answering most of the items related to social and cultural values of the American society; they seem to be reluctant also to express judgment on how Americans would behave in certain situations. The overall analysis of the Intercultural awareness scale indicates a lower awareness of the participants regarding the people from different culture, their values, they cultural features and behaviors.

6. Interpretation of the Questionnaire's Findings

6.1 Interaction Engagement Items (1, 11, 13, 21, 22, 23, and 24)

The findings regarding this construct that is concerned with the feelings of participants when engaging in intercultural communication (Hou 2010) indicate that the majority of the participants show positive attitudes or feelings towards their culturally distinct counterpart during their interplay. This is maybe due to the fact that the participants probably possess a considerable amount of information that enables them to interact with people having different cultures, or perhaps liking the difference between their own culture and that of others brings a sense of enjoyment among them. Though a considerable number of participants were uncertain about their attitudes, the majority of the participants had positive attitudes.

6.2 Respect for Cultural Differences Items (2, 7, 8, 16, 18, and 20)

For this dimension, the majority of the participants asserted that they respect the values, differences, and behaviors of people from different cultures. This may come into light to indicate that either the participants have an ethno relative view, considering others' culture as important as their own, or the participants are aware of the fact that people perceive things in different ways because of many reasons, and thus they avoid misinterpretations or misunderstanding. As Pilhofer (2011) states "miscommunication arises if one is unaware of cultural differences and therefore perceives the counterpart's perspective to be similar to her/his own" (p. 5).

6.3 Interaction Confidence Items (3, 4, 5, 6, and 10)

Hou (2010) states that the interaction confidence dimension is related to the participants' level of confidence in an intercultural context. Concerning this study, though the participants' answers to item five (5) shows a high degree of uncertainty, there is a major accord among them in that they maintain a reasonable degree of confidence when interacting with their culturally distinct counterpart. This may lead us to claim that the participants possess a hunk of data about people from different cultures that gives rise to a sense of confidence among them to engage in interplay with people having different cultures.

6.4 Interaction Enjoyment Items (9, 12, and 15)

The Interaction enjoyment factor is concerned with the participants' responses which can be positive or negative towards interacting with people from different cultures (Hou 2010). With regard to the results of these items, the biggest number of the participants shows a sense of uncertainty concerning their feelings when put in situations which require interaction with their culturally distinct counterpart. This might be related to the lack of knowledge about others' culture or because the participants do not appreciate the differences between their culture and that of other people, which in turn results in a feeling of discomfort, discouragement, and even uselessness.

6.5 Interaction Attentiveness Items (14, 17, and 19)

Though the results obtained from item 19 indicate a high degree of uncertainty, the majority of the participants show people from different cultures their understanding during their interplay. This may appear to show that the participants strive to comprehend what their culturally distinct counterpart state at the time of interaction, possibly

because they are attentive to the significance of diverse perspectives, which broaden their horizon about others' culture.

6.6 Intercultural Awareness Items (2, 5, 9, 14, 20)

Regarding the participants' level of intercultural awareness, the majority of the participants show a sense of uncertainty; this can be interpreted as having a low level of intercultural awareness. Being unaware of the differences and similarities between their culture and the authors' cultures may be because of the fact that the participants are not exposed to real life situations and activities that simulate the real context of the foreign culture through which they can observe others' behaviors, values, and traditions. This, in turn, aids in raising their awareness. In this context, Byram (1997) claims that besides teaching learners how to communicate, foreign language courses should also expose them to another culture and make them perceive it in its own community.

Conclusion

This study aimed at examining first year EFL students' intercultural communicative competence. The data obtained through the questionnaire revealed that the majority of the students were uncertain about their responses and opinions toward their culturally distinct counterpart. This can be explained by the fact that students have somehow a low level of awareness. Though a considerable number of students show through their answers that they possess positive attitudes, reactions, and understanding toward people from different cultures, most of them were uncertain. Therefore the majority of the students may be considered as being interculturally unaware. Regarding intercultural sensitivity, the analysis of the data shows that the majority of the students show a readiness for interaction with people from different cultures; they stated that they would be more engaged in interactions with them; this is though a considerable number of students expressed their limited confidence and enjoyment of the interaction; this would be interpreted in relation to their low intercultural awareness. The students also revealed high attentiveness and interest in interaction with people from different cultures. These findings confirm the finding of the intercultural adroitness scale, where the majority of the students showed a limited behavioral flexibility in interaction with culturally different counterparts, and exhibited also a low interaction relaxation level, and management. Nonetheless, the findings revealed a high level of respect by the students toward their interacting partners which confirms the findings of the intercultural sensitivity scale. In addition to this, the majority of the students as well as the mean indicated a high level of identity management.

7. Recommendations and Pedagogical Implications

The outcomes of the present study trigger the need for many pedagogical implications to be drawn. At first, the policy makers and course designers should implement a course or a module for intercultural communication studies that highlights the significance of interculturality and intercultural awareness in foreign language teaching and learning as there is a positive relation between both of them (Van Ek and Trim 1991). Hence a course of this type should be designed for first year EFL learners as they are beginners; the exposure to such notions at an early stage will have the best results in cultivating the learners' intercultural communicative competence. The analysis, interpretation, and discussion of data and the literature review have provided an answer to the research question. Though the participants showed positive attitudes toward people from different cultures, the findings revealed that they generally were uncertain, which indicates their level of intercultural awareness needs improvement. Accordingly, teachers of English should consider integrating all the elements of the target culture in their classrooms, as this exposure to the cultural elements will be fruitful in raising the learners' awareness, sensitivity, and prepare them to become more effective intercultural communicators.

Tables: (all tables below are designed by the researcher herself)

Table N° 1: Interaction Engagement

	Interaction Engagement						
	Iterm1	Item 11	Item 13	Item 21	Item 22	Item 23	Item 24
SA	89	30	75	42	10	44	75
A	91	62	85	83	46	72	74
Un	11	84	25	43	68	64	38
D	9	17	13	18	53	11	10
SD	0	7	2	14	23	9	3
Total	200	200	200	200	200	200	200

Reference: (made by the researcher)

Table N° 2: Respect for Cultural Differences

Respect for Cultural Differences						
	Item 2	Item 7	Item 8	Item 16	Item 18	Item 20
SA	5	10	104	78	13	35
A	32	12	61	80	39	29
Un	54	22	21	31	98	48
D	69	67	7	9	35	56
SD	40	89	7	2	15	32
Total	200	200	200	200	200	200

Reference: (made by the researcher)

Table N° 3: Interaction Confidence

Interaction Confidence				
	Item 3	Item 4	Item 5	Item 6
SA	46	42	31	41
A	85	89	51	91
Un	35	45	83	44
D	30	15	23	16
SD	4	9	12	8
Total	200	200	200	200

Reference: (made by the researcher)

Table N°4: Interaction Enjoyment

Interaction Enjoyment			
	Item 9	Item 12	Item 15
SA	17	15	13
A	42	43	27
Un	77	45	58
D	50	62	54
SD	14	35	48
Total	200	200	200

Reference: (made by the researcher)

Table N° 5: Interaction Attentiveness

Interaction Attentiveness			
	Item 14	Item 17	Item 19
SA	61	88	13
A	83	72	39
Un	34	26	98
D	15	10	35
SD	7	4	15
Total	200	200	200

Reference: (made by the researcher)

Table N° 6: Descriptive Statistics of ISS' Items

	N	Mean	Std. Deviation
Interaction engagement items	200	3,7586	,48448
Respect for cultural differences	200	3,8483	,63782
Interaction confidence items	200	3,5350	,64221
Interaction enjoyment items	200	3,2633	,79332
Interaction attentiveness items	200	3,6767	,59956
TOTAL	200	3,6623	,40551

Reference: (made by the researcher)

Table 7: Students' Level of Intercultural Awareness

Item	Mean	Std. Deviation
Item 2	3,5350	1,06038
Item 5	3,3300	1,06148
Item 9	3,0100	1,04179
Item 14	3,8800	1,03971
Item 20	3,1050	1,32770

Reference: (made by the researcher)

Table 8: Students' Level of Intercultural Adroitness Scale

	N	Mean	Std. Deviation
Behavioral Flexibility	200	2,7586	,46352
Interaction Relaxation	200	2,8483	,59871
Interacting Respect	200	3,8390	,63358
Message skills items	200	2,2633	,72888
Identity Maintenance items	200	3,9767	,69876
Interaction Management	200	2,9941	,45332
TOTAL	200	3,123	,50228

Reference: (made by the researcher)

References

1. Penbek, Yurdakul&Cerit,"Intercultural Communication Competence: A Study about the Intercultural Sensitivity of University Students Based on their Education and International Experiences", European and Mediterranean Conference on Information Systems (2009).
2. Chen, G.M., and Starosta, W.J 'Foundations of Intercultural Communication'. Allyn and Bacon.Boston.(1998).
3. Spitzberg.B . A Model of Intercultural Communication Competence. In L.Samovar & R. Porter (Eds), Intercultural Communication A Reader (2 nd ed., pp 7-24) . Belmont, CA: Wadsworth Publishing. (2000) .
4. Byram, M.Teaching and Assessing Intercultural Communicative Competence.Multilingual Matters. (1997)
5. Chen, G.M & Dai, D.Y. Paradigms of gifted education. Waco, TX: Prufrock Press.(2014).
6. Ko, M. J. "A case study of intercultural communication in a multicultural classroom in the Brisbane metropolitan area". Published Master's thesis, Queensland University of Technology, Australia(2008).
7. Lange, K. "Perspectives on Intercultural competence: A Textbook Analysis and an Empirical Study of Teachers' and Students' Attitudes". Published Master's thesis, FreieUniversität Berlin, Berlin(2011).
8. Byram, M.Op.cit. P86
9. Stefanidou, E. Teaching Intercultural Competence in Secondary Schools.GrinPublishing .(2009)
10. Jackson, J.Introducing Language and Intercultural Communication.Routledge.2014
11. Skopinskaja, L. The role of culture in foreign language teaching materials: An evaluation from an intercultural perspective. Incorporating intercultural communicative competence in language teacher education. P 39-68.(2003).
12. Posada, J. H. Raising Intercultural Awareness throughSpeaking Tasks in Fifth Grades. Published Master thesis, Technological University of Pereira, Pereira, Colombia. 2016.
13. House, J.What is an "intercultural speaker"? In Intercultural language use and language learning (pp. 6–21). Springer. (2007)
14. Kramsch.C. In Search of the Intercultural.Journal of Sociolinguistics, 6, 275-285. doi:10.1111/1467-9481.00188.(2002)
15. Chen, G.M., and Starosta W.J, Op.cit. p126
16. Kitao. The Test of American Culture. Technology & Mediated Instruction. 15, 25-45 (1981)
17. Chen, G.M., and Starosta, W.J. Op.cit.p 133
18. Chen, G.M., and Starosta, W.J. Op.cit.p 141
19. Bennett M.J.. "Toward Ethno Relativism: Development Model of Intercultural Sensitivity'. In R.Paige(Ed.)Education Form Intercultural Experience". YarmouthMe: Intercultural Press .27-71.(1993).
20. Chen, G.M., and Starosta, W.J. Op.cit.p 189
21. Aydoğan, H., &Akbarov, A. A. Attitudes and Intercultural Sensitivity towards English Language Teaching. The International Journal of Social Sciences, 20(1), 50-61. (2014).
22. Hou, X. An Empirical Study of Chinese Learners' Intercultural Sensitivity. Journal of Language Teaching and Research, 1(3), 327-331. doi:10.4304/jltr.1.3.327-331.(2010).
23. Mcnabb, D. E. Research Methods in Public Administration and Nonprofit Management. M.E.Sharpe;(2002).
24. Malczewska-Webb, B. Cultural and intercultural awareness of international students at an Australian university. In A. Lyda& K. Szczesniak (Eds.), Awareness in Action: The Role of Consciousness in Language Acquisition (pp. 225-239). Switzerland: Springer International Publishing. (2014).
25. Chen, G. M., & Starosta, W. J. The Development and Validation of the Intercultural Sensitivity Scale. Human Communication, 3, 1-15. (2000)
26. Simons, H. Case Study Research in Practice. Sage Publications Ltd; 1 edition.(2009).
27. Dörnyei, Z. Research Methods in Applied Linguistics: Quantitative, Qualitative, and Mixed Methodologies.OUP Oxford.(2007).
28. Chen, G. M., &Starosta, W. J. the development and validation of the intercultural sensitivity scale. *Human communication*, *3*(1), 3-14. (2000).
29. Ambayec, K. *International Non-Govermental Organization: A Survey of Intercultural Communication Competence*. Published Master's thesis, University of Florida, U.S.(2011).
30. Hou, X. .Op.cit.p 330
31. Pilhofer, K.. Cultural Knowledge - A Critical Perspective on the Concept as a Foundation for Respect for Cultural Differences. Hamburg:DiplomicaVerlagGmbH.(2011).
32. Hou, X. Op.cit.p 331

33. Hou, X. Ibid
34. Byram, M.Op.cit.p89
35. Van Ek. J. A. and J. Trim.. Waystage 1990. Cambridge: Cambridge University Press.(1991).